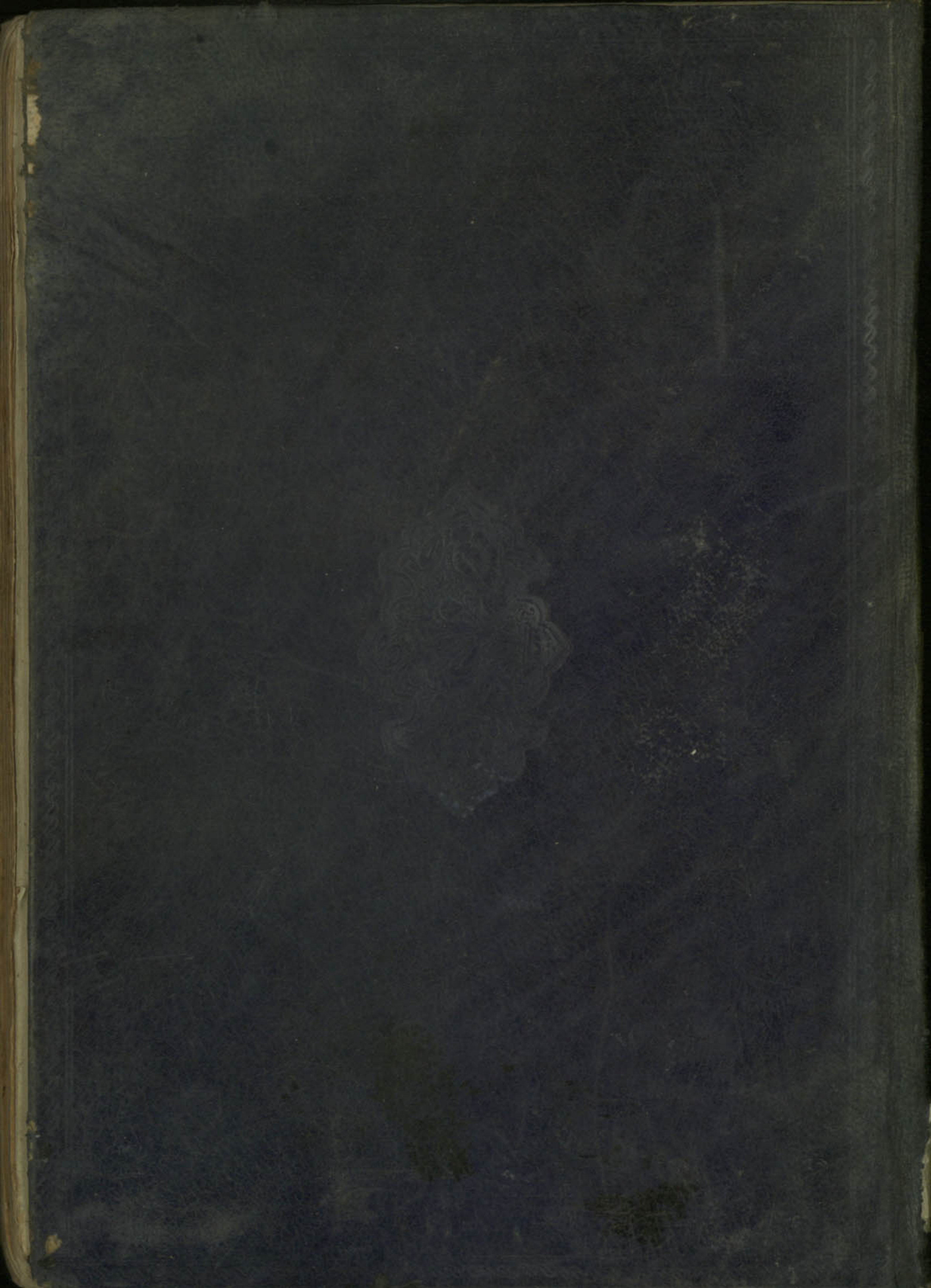


شرح مفتاح لسيد الشريف
كتابندن مفتاحدن
يازلييدم

از جانب ... محمد ...

من عوارى الزمان دخل فى ملك
افقر الورى ... بقيمة







من عوارى الزمان دخل فى تصرف
افقر عباد الله واحوجهم الى رحمة الله
الملك البارى ... الدين محمد بن
حسب الله ...



بسم الله الرحمن الرحيم عليه نتوكل وبه نستعين نحمدك اللهم على ما هديتنا
من دقائق المعاني ببدايع البيان واطلعتنا عليه من حقائق المثاني بذرايع البرهان
ونصلي على نبيك المبعوث باشرف الاديان ورسولك المختار من بني عدنان محمد سيد
الانام وعلى آله الكرام واصحابه العظام والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام
وبعد فقد طال ما جال في صدري ودار في خلدي ان ارتب للقسم الثالث
من مفتاح العلوم شرحا يذلل صعابه ويميط عن مخدرات نقابه ينقد نتايج الافكار
واوضح فيه خزائن الاسرار وكان يحول بيني وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان
حتى ابتليت في اواخر العمر بالارتحال الى ما وراء النهر فوجدت جماعة اقواما عطشى الاكباد
يحومون حول الكتاب ولا يهتدون الى مورده سبيلا آخرين متحرفين عن السداد
قد خاضوا في لجج بلا ارشاد فلم يجدوا على فرائده دليلا وكانوا في حل تراكيبه والكشف
عن نكت اساليبه متكئين على شروح اكثرها جروح وامثلها مدخول ومجروح لا تروى
فيها العليل شفاء ولا الغليل دواء كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء مد الخدود مسايح انظارهم
ومطارح افكارهم فعلمنا انهم يا اهل الكتاب لستم على شيء تتخوضون بالاوهام وتستمنون ذا
اورام تتبعون الاعمار ولا تستضيئون بالانوار وتحسبون انكم تحسنون صنعا
فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كنازح من البئر بلا ارشاء بل كطالب للترقي الى السماء
فهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء فوقعوا في حيرة واضطراب وقالوا ان هذا لشيء عجاب
ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فائتنا بآية ان كنت من الصادقين فاريناهم من آياتنا
الكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين فوددناهم
لذلك علما وهيء لنا من امرنا رشدا فوجهنا كتاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين
مآربهم نملي عليهم ما ينجيهم عن الضلال ويحظيهم باجزل النوال في عبارات موضحة بلا املال واشارات
موثقة بلا اخلال نشيد فيه قواعد العوائد ونمهد فيه قواعد الفوائد معرضين عن الاطائل
في ذكره ولا حاصل في بعده ومقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز القشر عن اللباب هدية
مني الى كل ذي حبل على الانصاف وعصمهم عن الاعتساف نفسه وقليل ما هم فان اكثرهم كانت على

قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا او يحسدون الناس
على ما آتاهم من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به وارادوا ان يلبسوا وتدليسا اولئك
حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا
من لدنك رحمة انك انت الوهاب منك المبدا واليك المآب قال القسم الثالث من الكتاب
في علمي المعاني والبيان رتب كتابه على ثلثة اقسام واردفها بتكملة وفنين وتوجيهه ان علم العربية
المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرحوا به الى اثني
عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن
المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث صورها وهيآتها فعلم الصرف
او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات
على الاطلاق فاما باعتبار هيآتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو وباعتبار افادتها
لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان
واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم
القافية واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم
المسمى بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب او لا يختص بشيء منهما فعلم المحاضرة
ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلم البلاغة لا قسما برأسه فاختار المصنف الاصول وترك
منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم
الاول من كتابه في الصرف وخلط به الاشتقاق بانواعه الثلاثة لان معرفة هيآت المفردات انما هم
بمعرفة نسب بعضها الى بعض اصالة وفرعية والقسم الثاني في النحو وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان
وذلك لانهما جاريان منه مجرى اللب من القشر لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه و
والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع كثرتهما اصولا وفروعا اورد بحثهما في القسم الثالث وانما جمعهما فيه
لاتحادهما فيما هو الغرض منهما اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها
والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم الاستدلال جزء
من علم البلاغة الا انه كما قال مبني على التحقيق ابحث وتحكيم العقل الصرف والتحرز عن شوائب الاحتمال

الغلة حرارة العطش
وكذلك الغليل

خلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة القرائح فلم يستحسن
ان يكون معانى فن ولا ان يجعل قسما على حدة فافرده عنها فى كلمة للقسم الثالث وادعى ان
التدرب فى علم المعانى والبيان يتوقف على ممارسة النظم المحوج الى علمى العروض والقوافى فجعلهما
تتمة الغرض منهما واوردهما فى فن ولما رأى لبعض الجهال طعنا فى القرآن متعلقا بعلم النظم جعل
دفعها ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان علم البلاغة هو الغاية القصوى بكلا ان ما ذكر قبلها وما يستتبعها
ما اخر ذكره عنها وان الكتاب كما صرح به منحصر فى ثلاثة اقسام لان الكلمة والفنين من تتمة القسم
الثالث ثم انه بعد ما عين ان كل قسم من العلم تفتتن فى ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل
على ثلثة فصول وترك اما فى القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسمين للاول واعاد التنفيش فيها
لبعد العهد وحيث كان اللام فى القسم الثالث للعهد كما فى نظريه فقوله من الكتاب اما صفة له مؤكدة او بيان
يقدر متعلقه موفه اى الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال مؤكدة
من المبتدأ عند من يجوزه او من ضمير مع الجار فى كالمعانى والبيان اذ المراد بهما هنا كما فى القسم الاول
وتسمية العلم بتسمية على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وجدا ولفظا المعانى والبيان علمان لهذين العلمين
كالنحو والصرف فتلك علم المعانى كتنجزة الادراك والقسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة
الى هذه العبارات فى بيان معلوماتها وما هو تتمة لها من الحدين والعرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ
ظرفا لها او بهذا توسع شائع يقال هذه الآية فى تحريم الخمر وكلام العقيدة فى مدح فلان فى بيانها او
شانها ولا ينافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانه نفس المعانى لكونها مستفادة
ومأخوذة منها وقس على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة فى الكتب **قوله** وفيه
مقدمة لبيان حدى العلمين والغرض فيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما الاشكال
فى كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعنى المقدمة والفصلين وايراد اللام الجارة فى
لفظى البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص ويجوز ابدالهما بناء على التوسع المشهور والنكر
قال الفصل الاول فى ضبط معاقد علم المعانى وتوحيد الغرض لما والاينافيه تفصيله فى الحدين الى الاخر
وحمل العلمين ظرفا له اشعار باحاطتهما بمستكشف باغاثة والحد عنده هو المعرف الجامع المانع و
الغرض هو الفائدة المترتبة على الشئ من حيث هى مطلوبة بالاقدام عليه وذكرها فى المقدمة يعرف

المقدمة اعلم ان علم المعانى هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة
وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء
فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره

عليها
بتصورها يطلب اجمالا وتعيين فائدته ليعرف قدر علمه ما يستحق من الجد والاجتهاد ومعاقدها موضوعه
ومباديها فان ذوات المسائل هو توقفها عليها فمربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم
وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسائله كما اشير به قوله والكلام فيهما وموضوع المعانى هو التراكيب
الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معانى مغايرة لاصل المعنى وهو موضوع البيان ايضا لكن من
حيث انها مختلفة فى وضوح الدلالة وما بين تلك التراكيب فى الفصل الاول واقتصر فى الفصل الثانى على ضبط
الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع كل منهما منضبط فى فصله كما يتبادر من قوله وفصلان
لضبط معاقدهما **قوله** المقدمة اعلم ان علم المعانى اى المقدمة فى بيان حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم
حث للمخاطب على ان يلقى سمعه الى ما يعقبها وهو شهيد يقال تتبعت الشئ اذا استقريته شيئا فشيئا
والمراد بالتتبع هنا المعرفة المسببة له فانه مجاز لا تشبيه وفيه فوائد التنبيه على طريق العلم والاشعار
بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يشمر ولا عليه ان يقلد صاحبه كما سيأتى والاشارة من اول الامر
الى ان علم الله سبحانه وتعالى وملائكته بالخواص ومعرفة العرب بها لا يسمى علم المعانى وقوله فى الافادة
قيد للخواص اما صفة لها واما حال منها وانما احتيج لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها مع قطع
الاطلاق واما بالاضافة فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى هيآتها التركيبية او وجودها
الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة تخصصت بالمعانى التى تفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص
لانها منبعها فكانها محيط بها واخترت الافادة على الدلالة لان المعتبر فى الخواص افادة التراكيب اياها
للسامع لا مجرد دلالتها عليها وايها ما يتصل عطف على الخواص وضمير بها للتراكيب ومثل الاستحسان بالمحسنات
البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها فى الاحتراز المذكور ولا فى تحصيل البلاغة اصلا فكيف يجعل
جزأ من علم المعانى وادراجها فى حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر
الاتصال المشعر بالتبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهور فى العبارة
عنها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان على ما هو من الحسن وغيره على عدم
وذلك ان التركيب المفيد لخاصية كالطرز المؤكد مثلا قد يستحسن من شخص فى مقام فيحمل على انه قصد هاو
لا يستحسن فى آخر فى ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على انه صدر منه اتفاقى ولذا
قال النحا وطيب وقد صرح بذلك حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق لى من ان نظم الكلام اذا

واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء الصادرة عن سوابهم لنفوذها في صناعة البلغاء فنعد له اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق

استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق ومن صاحب له عرفان بجهات الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك من اذن لا فسابات الكلام مصوغه فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما سيقت لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه بالملقى بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فرب كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبته وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وينبه على الوجه ويجوز جعله جزءا من الحد فان قيوده قد لا يكون لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يقصده المتتبع فلو قصد بتحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني وذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهدة اذ بذلك مع الوقائع اللازمة للمشاهدة عادة يمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي تاكيد الخبر لرده فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقك الكلام عليه ايراده موكدا والكلام يحرك جملة على خواص تناسب ما فيه من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك ان شاء الله مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطا في تطبيق تراكيب الكلام اما لعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب تستحسن هنا او مع من فليتامل واعلم ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد **قوله** واعني بتراكيب الكلام معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاجا الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقدم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي اطلقها واراد بها قسما منها اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز يميز به بين الامور الداعية الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بوجوه معان مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلا من تراكيبه على ما ينبغي قاصدا به ما يناسبه واما الذي تجرد تميزه ومعرفته عن الفضل فلا يميز بين مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فتجرد

واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو حينا

تراكيبه عن تلك الوجوه او لا يقصد بها افادة شيء مما يناسبها بل جل همه مقصور على افادة المعاني الاصلية بلا تصرف منه يعتد به فالتراكيب الصادرة منه في نزولها عن اعتبار الروية وافادة اللطائف بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على مقتضى طباعها وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد مع الاشعار بان فضل التميز والمعرفة هو البلاغة ودليلها وقد يروى لا الصادرة معطوفا على تراكيب البلغاء فالضمير في سواهم للبلغاء والصانع علم متعلق بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وقد يطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان وان حملت على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية واما تفسير هذه للبلاغة وما يتعلق بها من السؤال والجواب فموضعه اللائق آخر الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى عمومين وليتوصل به الى تنكير اصوات ~~منها بلا قصد منها~~ فيوصف بجملة تصدر وتفاوت عن محالها دون منها اشعارا بانها حال تصدر هذه الاصوات عنها بلا قصد منها ولفظ ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدا كانا او موصولة اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها **قوله** واعني بخاصية التركيب قصد تعريف الخواص لا مجرد تعيين المراد بها كما في التراكيب فاختار المفرد الدال على الماهية مضافا الى مفرد مثله لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها والحق الياء المشددة تنبيها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء كما ورد دلالة على ان الخواص اسم جمع الى خاصية بمعنى الاثر يقال ما خاصية ذلك الشيء اي ما اثره الناشئ منه واما قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول للاثر المعلوم وهذا الموضع من مواضع الكتاب فاستمع لما يتلى عليك قد ذكر في صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبني على لطائف الاعتبارات الخطابية وبعضا آخر على التحقيق البحت كما نقلناه ثم صرح في آخر القسم الثالث بان كلا من باب التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال هناك ايضا وعندك علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وعرفت علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال اولا ومن هناك

ان المراد بالفهم فهم الذكي لانه نفس المقصود وزعم ان اكثر خواص التراكيب سنخ المتابعة فاتبعه لا ادرى على ما ولا اصطلاحا وما زعمه خلاف الواقع فان اكثر الخواص اسبابها معلومة

ان المراد بالخواص ماذا فوجب ان يكون تعريفه ههنا للخاصة متناولا للخواص الخطابية
والاستدلالية اعني بخاصية تركيب البليغ في الافادة المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند
سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا
هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كالتمييز التاكيد ورفع
الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو بل جارية مجرى اللازم لم
لصدوره عنه اذ البليغ يلزمه عرفا ان يقصد بتراكيبه ما يناسبها او المعنى الذي يسبق الى الفهم
من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية
التي اوردها في التكملة فان عكوس القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن
تراكيبها لذاتها اذ لم يرد بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث انها دالة على معانيها
التي يمتنع تحققها بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله حينئذ اشارة
الى ان الخواص الاستدلالية والتراكيب المفيدة لها تكون في حين من احيان البليغ بخلاف
الخطابية فانها توجد في اعم اوقاته فان قلت اذا كانت لازمة لتركيبه من حيث هو هو
فاذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة له ايضا فتوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت
هي لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر في الخواص الافادة كما اشار
اليه وصرح به في الاصل وكذا الحال في الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن
غير البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعي والسبب في ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات الظنية
والقطعية وعدم قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر المتعارف هو المعاني التي تقصدها
المتكلم وفي قوله يسبق دون يحصل اشارة الى ان من حق المعاني ان تسابق الالفاظ فتصل
الى الفهم قبل استوار الالفاظ في الآذان وفي قوله ذلك التركيب موضع اسم الاشارة موضع
المظهر موضع المضمر مزيد اختصاص التركيب المتاز عن سائر التراكيب بافادة مقاصد جليلة
وقوله لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب دفعا لتوهم عود
الى كون الجريان معللا بذات التركيب وصرح بالتقابل بين قسمي الخاصية قوله لما هو هو
احد الضميرين للموصول والآخر للتركيب وهنا طرق مستوفية للازما الى لازما حاصلا في حين

واعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق
اذا سمعت من العارف بصناعة الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار
او من تركيب زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك
المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح
بها مقامها

من احيانه لا من احيان التركيب لينافي اللزوم الذاتي وما قاله من ان اللازم هو خاصية
الاصالة او فاعيرها اخرج على مقتضى ظاهر الحال او هو مثل النحو السائر من قولهم كيف يكون
ما به وكم اموانا اي مع وضوح مما لا نعتد به اصلا اذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات الفهم
كما لا يخفى على ذوي سكر **قال** واعني بالفهم الخلو الفهم في تعريف الخاصة واراد بها منه خاصة
الى الفطنة كما في التركيب والفطرة الخلقة التي جبل عليها الانسان وسلامتها خلوها عن الآفات
القادحة في ادراك لطائف التراكيب والاطلاع على ما فيها من المناسبات الدقيقة وفيه اشارة
الى ان فطرة الانسان على الفطنة وان خلافها آفة واما فطرة امة الى فطر الناس عليها السلام
عن العقائد الباطلة والاخلاق الردية فلا يناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على من
الفطرة وقد بدلوا فطرة الله تبديلا فلا بد في الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد له من
كون المتكلم ذا فضل تمييز ومعرفة **قوله** مثل ما يسبق فرغ من تعريف الخاصة مع ما هو من
تتمة اعني تعيين المراد من لفظ الفهم فشرع في تمثيلها توضيحا لها وقوله مثل بالنصب لما بدل
من ما يسبق واما حال منه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف اي سبقا مثل سبق ما يسبق ولا يدخل
القول لانه موصول لا مصدر به ولا يرجع المستتر في يسبق اليها وقبلها لقوله ثم ان يكون
وفي خطاب بهمك تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان الآخذ في كتابه ينبغي ان يكون كذلك واراد بالعارف
بصناعة الكلام من له فضل تمييز ومعرفة الصناعة هي الصنعة الموصوفة بتأليف الكلام بترتيب
كلماته متناسقة الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصناعة الحلية منه هو الجاحظ
ان الشعر صناعة وضرب من التصوير والمستتر في ان يكون راجع الى تركيب ان زيدا منطلق واقتصر
في المثال الاول على ذكر القصد لان الكلام المؤكد كثيرا ما ان اخرج على ظاهره وذكره في الآخرين اللزوم
لكونهما اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما لزوما عقليا لان الكلام المجرد من التأكيد جاز
ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار
واما الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب المأخوذ منه حذفه لزوما
عقليا لكن ليس اللزوم الى ملاحظة افادته وذلك مما يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الخواص الاستدلالية
وتقييد السماع عن العارف معتبرة في الجميع ولما قال او من نحو منطلق بترك التركيب لاجتماع صورته

وكذا اذا الفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرّف او نكّر او قيّد او اطلق او قدّم او اوّق على ما يطلعك على جميع ذلك شيأ فشيأ مساق الكلام في العلمين باذن الله تعالى والما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطاء في مطابقة الكلام لتمام المراد منه

فيه وحصر المطلوب في الاختصار لانه لازم فلا بد ان يكون مقصود العارف اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى من اللطائف الخطابية التي يلوح بها الى شيء اليها باب طي المسند اليه او اضافة الوجه الى الاختصار بيانه مشعرة بنوع الاختصار وموقعه وكذا اذا الفظ بالمسند اليه لفظ ذا من كذا اشارة الى المصدر السابق مثل ما السبق الى وشك السبق في هذه الاصل السبق اذا الفظ العارف بالمسند اليه اي لا تتذكره اذ هنا كان ايضا السبق الى فهمك معان مقصودة كالاحساط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون اشارة الى السبق اي وشك ما يسبق في هذا الصور ما سبق اذا الفظ قوله وهكذا اذا عرف المسند اليه او نكر الى آخر ما ذكره وجاز ان يراد بحذف المفعول لعموم هذه الافعال للمسند اليه وغيره فاعادة لفظ كذا مصدره بحرف التشبيه ما الكثرة ما ذكر بعدها واما الكثرة مع العموم وما صرح به من اصله الخواص واشار اليه كلها خطاب جار مجرى اللازم سوى الاختصار وانما لم يسم باسم اللازم لما هو هو لانه اوفر الخواص الاستدلالية في الكلمة وقيل الوجه لازم كذلك من غيرها قوله على ما يطلعك طاصدره والجار متعلق مستتر في مثل السبق هذه الخواص المصرح بها والمشار اليها كانه على ما يطلعك عليها سوق الكلام في العلمين وقد يحول موصوله الى كاية على الوجه الذي يطلعك على جميعها علمه ذلك للسان والمقصود احالة معرفتها على قواعد هذين العلمين معا فان الخواص كما عرفت هي المعاني المغايرة لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالتي يعتد بها التراكيب لا بمجرد الوضع سواء افادها بعض مفرداتها او هيأتها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والكناية عنها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص سواء كانت مقصودة اصلية عنها او كانت مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معاني المجاز والكناية والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات ما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما قوله شيأ فشيأ نصب على المصدر اي اطلاعا متدرجا وقوله باذن الله الى تيسيره متعلق يطلعك او بساق واما علم البيان اراد العلم في قسم واحد شرع يتعاريها فحسن ذكر احدهما كان يخطر الايتم في ذهن السامع الآخر قد يقال هذا ويتردد في انه ماذا افا ورد كلاما مفصلا ليحل الوهم في ذهنه وازالة التردد وفيه قال اراد تفصيل

وفيما ذكر نا ما يلقيه على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى من كلامه مفتقر الى هذين العلمين كل الافتقار فالويل كل الويل لمن يتعاطى التفسير وهو فيهما راجل ة

ما في المقدمة من الحدين والغرض لجعل اولا كلا اعلم مكان اما الا انها تغني عنها مما لم جعل هذا قرينة لها نظرا الى المعنى وتصريحا بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المرادة في الحد الاول كما ان تصريحه بالتبليغ هناك مشعر بان المراد هاهنا المعرفة المسببة له اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني التي يقصد الهدا في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد السابقة يمكن بها من ايراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة وذلك لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد فيختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في الاحاطة بالا متناهي اجمالا كما في سائر العلوم وذكر الايراد هاهنا انسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة الى معانيها ايصال الطرق الى ما تقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي هي الآثار واقتصر على الوضوح لان مقابلة مردود واما اختلاف مراتبه فلا يخفى وان وصف بعضها بالخفاء نظر الى ما هو اجلى منه وعرج بالنقصان وان كان فهم ما من الزيادة منهما على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول وصفة الدلالة تبعا او صفة لها لاختلافها بالظهور في انفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة وسيأتي في الفصل السابق ان الاختلاف انما هو في الدلالة العقلية دون الوضعية وسبق تمهيدا ان الدال بالوضعية وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى الواحد في تلك الطرق انما يكون بالدلالة العقلية وقوله ليحترز يتعلق بالمعرفة وبيانا لما هو فائدة العلم وينبغي ان يكون مقصود العارف كما مر ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد للاخراج معرفة الوجوب ذلك الطب السلقة لانها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد من الكلام هو المعنى الذي يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادته اياه فانها من توابع افادة المعنى وتتمها والحاصل بالاحتراز عن الخطأ في الافادة علم المعاني وعن الخطأ في كيفيتها علم البيان وتبديل السطحي بنفس في العبارة واشارة الى ان تعرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها وفيما ذكرنا ما يلقيه قد سبق مما ذكره في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افاداتها لها موكولة الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر وجوه دلالتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن من البلغاء سليقة في تحصيل مراده من هذين العلمين وبذلك يظهر فضلهما ووجوب الاعتناء بشأنهما وقد عرفت ان المراد من الكلام

السلقة الطبيعة يقال سلقة بالسلقة اي بطبيعة لا من تعلم ومن هو بالسليقة المولوع

وجه الاشارة ظاهر فان المتعلق معلق المتكلم والطلبة صفة الكلام وان كانت متوزعة على فعل المتكلم

اللفظ لمن حصل المطالبة جبلة ومن لم يكن حاصلا

ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار اجرى منه مجرى المركب من المفرد لا جرم اخرنا تاخيره م

الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه اعلم ان مساق الحديث يستدعي تمهيد اصل وهو ان مقتضى الحال عند الكل يتفاوت كما ستقف عليه اذا افضت النوبة الى التعرض من هذا الكتاب باذن الله تعالى فتارة مقتضى ما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية والفاظ كيف كانت

ونظم لها المجرد التاليف بينها يخرجها عن حكم النعيق وهو الذي سميناه في علم النحو اصل المعنى ونزلناه هنا منزلة اصوات الحيوانات والذي يقتضي ما يفتقر في تاديته الى ازيد

هو الخواص وان تام لنفس افادتها ولا امتناع في وقوف البشر على تمام مراده تم بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراد من كلام ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم المص وقد قال الراد جميع ما اريد فهم من البشر وفي قوله نشر اشارة الى ان من حقه ان يكون معلوما الا انه قد يغفل عنه وقد افاد بذكر الحكم بجزئه وقوله فالويل يعفو عن التقصير في تحصيلها وبيان لحضره اجمالا والقصد فيها وذلك ان من لم يعرف ممن ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه اخطأ غالبا وان اصاب نادرا محيطا اقدامه عليه بجهالة ومن ثم علم ان الناظر في العلوم كالاسلامية يجب ان يعتني بها اذلا غنى عن احدهما في تفسير آيات منه ولما كان علم البيان فرع علم المعاني المقرر له من بيان الحدس والغرض فالحق به بيان ترتيب ايراد العلمين في التفصيل وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة متوقع عليها ولمنزلة بعضها وكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يؤخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله لا يستقل بدون سابق الفهم على ان الخاص شعبة وتذكره على انه جزء ثان والاعتبار الزائد هو الكيفية التي يتوصل الى الافادة على وجه الافضل وقوله جرى المجرى لما ترتب كونه كالمركب على كونه شعبة ورتب تاخره على تركيبه وكل من فيه ومن المفردات اليه كافي قوله علم الكلام انت مني بمنزلة هارون من موسى والاول صفة لمحذوف والسابق حال اي جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى المركب كائنا من المفرد ولا جرم اثرنا حلته بتسفيه بيان النتيجة قال الفراء معنى لا جرم في الاصل لابد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فجرى مجرى القسم وجاب باللام بالكلام فيقال لا جرم لافعلن

الفصل الاول اضافة المعاقد الى علم المعاني وحده دلت على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما اشرنا اليه لكنه على اسلوب الكلام هناك في هذا الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكره هنا والكلام عطف على الكل ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث تفصيلها طبقتها مقتضى الحال اولم يكن ذلك التطبيق الا بعد الاطلاع كما تنبهت من عبارته في بيان الوضوح مقيدا لمقتضى الحال الذي يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك الاصل

اخ

وظاهر ان الخطأ الذي نحن بصدده لا يجامع في الاول بمنزلة ادنى تمييز فضلا ان يقع فيه من العاقل المتفطن وانا شارك الخطا هو الثاني م

اعلم ان انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستفادة القسم الاول من علم المعاني والذي تشهد به الذوق السليم هو ان قوله ضاره والذي يفصل القول ان مقتضى الحال عند الكل يتفاوت الى تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر والذي ما يفتقر وان قوله كما ستقف حتم ان يكون هو فرع عن القسم الثاني لانه المستحق لان يفصل ويعتني به في هذا العلم الا انه بادر بالحواله دفعا لان يتوهم مراد لامر ان التفصيل الذي شرع فيه واف بما يراد من بيان تفاوته وليس كذلك بل يعرف بعد احتياجه اليه ههنا والمراد بالافتقار ما يقتضى اداء والتاديه الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه مودي وملقى اليه ايضا واراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات ويقول كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام في قوله المجرد يتعلق بالنظم على معنى المعلل اي نظم وقع لمحصل مجرد التاليف بينها تتادى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات يتفاضل بها وايت تراكيب الكلام ويستفاد منها خواصها ويسمى ان يسمى جمع مفردا تها تشبيها بنظم الدرر المتناسقة وقوله يخرجها صفة للنظم اي ذلك النظم الحاصل لمجرد التاليف بين تلك الالفاظ يخرجها من حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكره في النحو من ان وضع المفردات ليس للافادة مسميا تها لاستلزامها الدور كما هو المشهور بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق خلو عن الفائده فاذا التفت على القواعد النحويه خرجت عن حكمه وافادت فائدة معتبره في صناعة النحو لكنها في صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها صفة للتاليف على انه في قوة النكرة والضمير في سميناه ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر فاعبر به المعنى اخي في اللذى المقدر اي نزلنا لفظ وان عبر به اللفظ احتيج الى ولا اولى تعيينا معناه لا نقال اذا كان مقتضى الحال ما ذكرو قد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كما هو الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب محل النعيق الا اصل المعنى لزمه ان يخاطبه بما يناسبه لكن تسمية ذلك المقصد بالكلام معنى زائدا يليق بسامع آخر هو تجريده عن الخواص رعاية لمقتضى الحال ويتنزل برتق عن منزلة تلك الاصوات وظاهر ان الخطاء اي الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده اقرب وجعل المعاني وسيلة الى الاحتراز عنه لا يجامع فيما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية اذ لا يتصور وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذي

وان اختلج فى وهمك ان الاحتراز عن الخطأ فى الثانى ان لم يتوقف على علم المعانى استغنى عنه وان توقف عليه ولا شبهة فى ان الكلام فيه كلام من القبيل الثانى فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ويتسلسل او يدور

يتوهم منه الخطاء المذكور ان الغبار المانع عن الابصار هو القسم الثانى فيحتاج فيه الى المعانى دون الاول فصلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا بتوسط من لفظا وارقى للمنسبة على الادنى و استعاده على نفى ما علا واستحالته فيتبع بعد نفى صريحا كقوله لا كان مع او ضمنى كما فى قولك تعاطى العلم من ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو من قولك فضل من المال كذا اذا ذهب الكثره وبقى اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهات فمن نظر الى المعنى الاول قال تقديره الكلام فضلا اى بقى عدم مجامع الخطاء الادنى التمييز عن وقوعه من العاقل المتفطن اى وقوعه منتف بالكلية والباقى هو ذلك العدم ومن ثم يتوقف شان معتبران فى اصل الاستعمال لكون الباقى من جنس الذاهب وكونه اقل منه اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل ومن نظر الى المعنى الثانى قال تقديره فضل انتفاء مجامعة الخطاء الادنى التمييز عن انتفاء وقوعه العاقل اى مجامعته للفطانة على معنى ان انتفاء الاول لكونه انتفاء لكن مستبعد قليل بالنسبة الى الانتفاء الثانى لانه انتفاء جميع وجه تفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير المنفى بعد فضلا والى تكلف كله عن المقدرة ههنا بان يجعل تعلقها مفضلا باعتبار معنى القلة او باعتبار الاستعمال لا الاصل دون المعنى المراد وقد يوجه ثالثا مسايرا على اعتبار ورود النفى على الادنى بعد توسط فضلا ويقتبس الاعلى كانه قيل مجامع الخطاء ادنى التمييز فضلا عن مجامع للفطانة على معنى فضلت اى بقيت المجامعة الاول التى من جنس الثانى وذهبت الثانية ثم اورد النفى على البقية واذا انتفى بقية الشئ كان ما عداها اقدم فى الانتفاء وكان حاصل المعنى تبعت البقية فى الانتفاء ما عداها فظهر المبالغة المقصودة وان اختلج قد سبق ان مقتضى الحال قسمين وان لا احتراز عن الخطاء فى القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم المعانى فيعلم ان لا احتياج اليه الا ما يكون فى القسم الثانى فاشار الى شبهة ربما وقعت فى بعض الاذهان واوردها بالجملة ان ولفظ الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم الذى ينسب اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطاء فى القسم الثانى ان لم يتوقف على علم المعانى كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اى ما يتوقف تحصيل المعرفة بعلم المعانى اى معلوماته على تعريف له سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية

فاستوضح ما اجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذ قيل ان كان العقل او الطبع يكفى فى البابين فليستغن عن تعلمها والا كان تعلمها موقوفا على تعليم سابق والثانى اما الاول او التسلسل وسنتكلم لك هذين العلمين فى سلك التوضيح لها اذا حان وقته باذن الله تعالى

سواء كانت قطعية او ظنية فلابد لها من ادلة تناسبها وكتب بعضها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعانى هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف ما لها من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار وغيرهما تبين لك ان افادتها لتلك المعانى لاشتمالها على التأكيد المناسب لها لوجه خطابى حصل عندك قاعدة كلية ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعانى فهذه القاعدة مسئلة من علم المعانى دليلها استقراء الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات سائر انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فتكون الجزئيات التى استقريت دلائل استقرائية للقواعد فهو يتوقف فيها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا اشكال ان خواص تلك الجزئيات مما يفهم فى تادتها الى اذ يد من دلالات وضعية فهى من القسم الثانى الموقوف على علم المعانى فقد يتوقف تعريف علم المعانى على تعريف له سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين واحدا دار اى توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق بعلم واحد فلما لا يجوز ذلك كان الدور والتسلسل التعريفات المتعددة وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه مستند فى علم المعانى قد تصدى لتعليمه فقيل له ان تعلمك بهذا الحال ودخول الفاء فى قوله فيتوقف لوقوع الفصل وان كان الاصل مما يسبق بلزوم الجزاء للشرط فاستوضح ما اجبنا به هذا جواب لقوله وان اختلج بقال استوضحت الشئ اذا وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه واذا اصل حرف لا اجبنا واختار كلمة او فى موضع الواو اشارة الى ان تورد الشبهة تارة بكفاية العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كانت مع الواو لعالة الكفاية اى ان كان العقل كافيا فلا تعلم علم الاستدلال اى فى تحصيل العلم به لكونه من ورديا لم يحتج عاقل فى تحصيله الى تعلم من غيره فلا حاجة الى تصنيف فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا فى تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج فى تعلمه والى تعليمه الى قانون آخر للاكتساب هو ايضا كسبى فيحتاج فى تعلمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث كسبى ايضا فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع فى العروض قوله فليستغن عن تعلمها اى عن تعليم كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيهما

واذ قد عرفت مذا فنقول التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى
عليك ان حال التعرض لها منتشرة يحتاج المصنف الى ايراد ما تحت الضبط بتعيين ما هو اصل لها دسائق
في الاعتبار ثم حمل ما عداه عليه شيئا فشيئا على موجب المساق ح والسابق في الاعتبار في كلام العرب
شيئان الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي يأتي ذكرها وما سوى ذلك نتائج امتناع
اجراء الكلام على الاصل ح

وعن تعلم احدهما ان كان الكافي احدهما في بابه وكذا الكلام في قوله والا كان تعليمها موقوفا
وقصده لهذا النوع ما لا شيء على احد سواء حمل كلامه على الحذف او على ان الفعل المنسوب اليهما مأول
بعموم المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال
ان بعضا منه ضروري فيعلمه المخاطب علم فان لم يتيسر له تحرماه على قدر المخاطب اذ كل يتيسر الاطلاع
وان بعضه علمناه به البعض لا اخر الكسبي وبذلك يعلم الجواب في علم المعاني فعال ان جامع تتبعوا
تتبعهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد ودونوها واستشهدوا
عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعلم تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فان
نبه لها علم القواعد لانها والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف
واذ قد عرفت ان ذا الحقيقة الاصل الذي مهده وما تبعه من اصطلاح الشيخ وهو انه انما اريد
ظهر لك ان من التراكيب ما له خواص اي معان تفقهية تأديتها الى ازيد من دلالات وضعية
وان علم المعاني يبحث فيه عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص
تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه توقفا معلوما بالضرورة
فوجب عليه ان يتعرض لها بايراد ما تحت الضبط لتضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني
لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة اي بعيدة الانتشار معلوم لكن على النحو وليس حصرها بما هو مقصود
من ضبط معاقد المعاني وسابق في الاعتبار اي في نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل
على ما عداه فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اي ما عدا كان تابعا ما يوجبه
سوق الكلام ومقتضاه لا انما اذا كان الحمل المذكور من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا به
ايضا لا انا نقول يكفيه الضبط الحاصل ههنا بتعيين الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا والسابق
في الاعتبار حصر اصول التراكيب البلاغية في الخبر والطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام والامر والنهي
والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع متولدة منها اراد ما سوى المذكور من الخبر والطلب
فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى آخر كالدعاء والتحسر وكالمعاني المقصودة
بصيغ العقود وغيرها وقيل اراد ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للخبر بسائر احواله في صدر
القانون الثاني المعاني متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما ناسب المقام

وساق فيما سمعان تقتحم عيناك لكنك اذا اجتليته اوان كشف القناع عنه وجدت من نفسك الشأن بخلافه فلنعينهما اعني الخبر والطلب
لافتتاح الحديث لما نحن له والله المستعان اعلم ان المعنيين بشأنهما فرقتان فرقة تحوجهما الى التعريف وفرقة تغنيهما عن ذلك
واختيارنا قول هؤلاء اما في الخبر فلان كل واحد من العقلاء ممن لا يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين
لهم ادنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل انهم يصدقون ابدا في مقام التصديق ويكذبون ابدا
في مقام التكذيب فلولا انهم عارفون الصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك لكن العلم بالصادق والكاذب
كما تشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر الصادق والخبر الكاذب
وساق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجمالا وتعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب الخمسة
فكأنه لم يلتفت الى نتائج امتناع اجراء الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها و
لم يعتد ايضا بالترجي لانحطاطه عن ان يعد اصلا برأسه وعدم اندراجه في احد الاصلين وعند بعضهم
ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل لكنه يلزمه وان الترجي ليس طلبا
ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وعساك الحكم بان ما سوى ذلك
فروع نسأت من امتناع اجراء الكلام على الاصل مما يستبعد وتظن انه مما يرمى به جزافا
اذ هناك انواع كثيرة كالتقرير والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني يتعين
ردها الى ما ذكر فدفعه بالاستيضاح بازالة الخفاء عنه على وجه تستيقنه وما في لعلك تری اما مصدرية
اي في ظنك او موصولة اي في الذي تراه اي تحكم بهم اياه والعامل في الظرف عسى لما فيه
من معنى المقاربة اي لعلك قاربت في ظنك او في شأن ما تراه والضمير في تقتحمه لما ذكره
من ان ما سوى ذلك فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه يقال اقتحمته عيني اي ازدرته
واستحقرته واجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة المعقولة
بالصورة المحسوسة ما ثبتت لها اقتحام العين والاجتلاء وكشف القناع قوله بخلافه اي
بخلاف الاقتحام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام فلنعينهما اي اذا كان
السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما لافتتاح الحديث لما نحن منتصبون له
ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب اعلم ان المعتنين بهما فرقتان فرقة تحوجهما اي
تحكم باحتياجهما الى التعريف وتدعي انهما كسبيان ويحصول الاستدلال به على ما اختاره من استغناء
الخبر عن التعريف ان العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا
كيف يكتسب الاشياء بها والصغار الذين لا تسوغ فيهم ذلك اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب
الذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق اوردوا والبدا
تصديقهم في مقام التصديق اي في مقام صادق صالح في نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق
وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه بانه كاذب فلولا انهم عارفون بهذين المفهومين وممتدون
للمقامات الصالحة في انفسها لهما عن غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان هذا

الاستعمال

هذا او الحدود التي تذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب او التصديق والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور الى امر من الامور نفيا او اثباتا بعد تعريفهم الكلام بانه المنتظم من الحروف المتميزة وكقول من قال هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي او الاثبات ليتها صلحت للتعريف بل

الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب فتوقف معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزء لهما وما يتوقف عليه التصور الضروري اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب قطعا الصدوره عمن لا يتصور منه الاكتساب اصلا فوجب ان يكون تصورات الطرفين مما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك الحكم يميز المقامات التي في انفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيها عن غيرها وهذا المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه قوله اما في الخبر اي اما اختارنا فيه قولهم اي لا اشتغا او ما في لما زائدة ومن بل يا دمن صغر مخصصه لكل احد بعد تخصيص بعضهم كونه من العقلاء وقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة في نفي الممارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب عطفا على كل احد والضمير في يعرفون لهما معا او للصغار وعدم الكل احد جزاء اي عرف وبالجر عطفا على العقلاء وعطفه على من لم يمارس ينبو عنه ادني تمييز وجمع الضمير في يعرفونه لرجوعه الى ما دل عليه كل احد من معنى الجماعة والمراد بالكل الاكثر فانهم لم للصادق والكاذب وان لم يكن مطلوبنا لكنه يستلزمه فالاستدلال لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظها دفعا لتوهم اتحادهما باذكرا اولا هذا او الحدود يعني ان تصور الخبر بديهي فلا يصح تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى نفي حدود الفرقة الاولى بالعلم بطلانها على مذهبهم الفاقوله والحدود مبتدأ خبره ليتها صلحت المراد تقدير القول على المشهور والا على تاويله بمعنى لا تصلح للتعويل وفي صيغة التمني اشارة الى ان صلوحها له كالمستحيل وتجويز وقوع الانشائية خبر المبتدأ بلا تقدير ولا تاويل ليس بشيء والحد الاول للجمهور وارادوا بالكلام المركب التام المتناول للخبر والانشاء وباحتماله للصدق والكذب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ معه خصوصية المتكلم ولا خصوصية بل نظر الى مجرد مفهومه وهو ان المحكوم عليه هو المحكوم به او ليس اياه كان صالحا للاتصاف

ان حسب المتكلم الذي يجب ان يكون صادقا

بكل منهما بدلا عن الآخر على سواء فيندرج فيه خبر الصادق قطعا ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق او باطل ثم ان بعضهم بدلوا في هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب متوهمين اندفاع الدور بذلك اي الكلام الذي يحمل ان يقال لمن شانه انه صادق او كاذب والحد الثاني لابي الحسين واتباعه واراد بالكلام على ما صرحوا به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة وما انتظم من المسموعة التي لا تتميز ليس بكلام وقد يزاد بعد المتميزة قيدان آخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد فيخرج بالاول المهملات التي هي على اكثر من حرف واحد وبالثاني نحو ضرب اذا صدرت حروفه عن قادرين فلا قالوا وهذا هو الكلام الذي يسمى به الشخص متكلما في اللغة فان اورد عليه نحو ق اجابوا بانه مركب من الحروف تقديرا واما نحو همزة الاستفهام فلا مخلص فيه الا الالتزام ولما تعرض المص لتوهيم الكلام تمهيدا لما يورد عليهم من الالزام واخرجوا بقيد المفيد اضافة امر الى امر الالفاظ المفردة وبقيد النفي والاثبات المركبات الناقصة كالاضافة والوصفية والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى معانيها الحقيقية وبقيد بنفسه اي بجوهره كما يساق المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها الخبرية كافادة قم مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري نفيا او اثباتا نصب على المصدرية اي اضافة نفي واثبات وان اريد بها النسبة التي بين الامرين فالنصب على البدلية اي النسبة نفيا واثباتا وفائدة من الامور تاكيد الاطلاق في جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في السابق لان افادته المعنى الخبري ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ولعل جواب ان يلتزم ذلك الابدي ان مفردات الكلم قد يستعمل في معان او كبعت وانما نحو ولا يخرج بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر وهو قريب من الحد الثاني فالقول بمعنى المركب مطلقا والمقتضي بمعنى المفيد وبصريحه يفيد فائدة بنفسه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر وصدر ما اليه صيغة المعلومية وقد اشار بذلك الى ان المسند و

اما ترى الحد الاول حين عرّف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر عن الشيء لا على ما هو به كيف دار
خرج عن كونه معرّفا ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ما زاد على ان وسّع الدائرة
والحد الثاني حين اوجب صاحبه ان يكون قولنا في باب الوصف الغلام الذي لزيد او ليس لزيد خبرا لكونه كلاما يحتمل قول صاحبه
ومفيدا بصريحه اضافة امر الى امر وهو زيد بالاثبات في احدهما والنفي في الآخر مع انتفاء كونه خبرا بدليل انتفاء لازم الخبر
وهو هنا احتمال الصدق او الكذب ولا نزاع في كون ذلك لازم الخبر انما النزاع في ان يكون حدا والحال ما تقدم وكذا قولنا ان زيدا غلام
او ليس غلاما مانعا اي كيف خرج
عن ان يكون مطردا م

المسند اليه لابد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما   اما ترى ابطل الحد الاول بان
صاحبه حين اراد تفسيره تصور الصدق والكذب الماخوذين فيه اخذ في تعريفهما
الخبر فصار حده دوريا واجيب عنه بان الماخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان
هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له واما اخذ في حده الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر
الماخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي الكشف والاعلام الذي هو نفس
ولهذا عدي بعن فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه على الوجه
الذي هو في نفسه ملتبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره
وكشفه عن الشيء لا على ما هو به وحمل الشيء على النسبة اي لا اخبار عنها على الوجه الذي هي
ملتبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف في الاستعمال الاخبار عن زيد مثلا
دون الاخبار عن نسبة القيام اليه مثلا ومن ترك في هذا الحد الصدق والكذب ذاهبا
الى التصديق والتكذيب فقد وسع دائرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا
وتكذيبه الحكم بكونه كاذبا فيزيد في الدور رسم منحنى ويصير الى حوله كيف دار معقول
ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار
كائنا على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام فجاز ان يعمل فيه الظرف السابق عليه
اعني حين عرف وان روعي جانب الاستفهام قدر كيف دار قبل حين وجعل المذكور
تفسيرا له واما جعله ظرفا لترى فهو بحسب المعنى كما ترى وقس على ذلك العطف وكلا شقيها
المذكورين في كل واحد من الحدين الاخيرين   والحد الثاني اي واما ترى الحد الثاني
كيف خرج عن ان يكون مطردا حين اوجب فابطله بتناوله ما ليس من المحدود وهو مثل
قولنا في باب الوصف دون الاخبار الغلام الذي لزيد او ليس لزيد وشامل قولنا
ان زيدا غلام او ليس غلاما مع انه لا يكذب [illegible] فلا يكون مطردا ومن دخولهما في الحد بان
كل واحد منهما عند صاحبه لكونه منتظم الحروف المسموعة المتميزة ومفيد بصريحه اضافة
امر الى امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما تفيدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا ظاهر
في المثال الاول وكذا الاولى ان يقال انه يفيد [illegible] هو الكون لزيد الى ما هو الغلام لان

كلام م

الثاني واما في م

والحد الثالث حين اوجب ان لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى خبرا لامتناع ان يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه
معلوم مع ان الكلام خبر كيف خرج عن ان يكون منعكسا مع اتصافه بالنقيضين المذكورين وهما الغلام الذي لزيد وان زيدا غلام
او ليس غلاما اي فقد ترد السؤال المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي م

11

تقديره هكذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب هو الكينونة لزيد والمنسوب
اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات
والنفي لا تعلق يلزم المثال الاول ولم يصح قولنا في باب الوصف الضارب زيد الذي له غلام
او ليس له غلام وبذلك يتم كلامه لانه اذا نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا له
بصريحه على ان المسند في هذا المثال هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه
اورد بصريحه وكان بنفسه تنبيها على اتحاد موردهما وبين خروج المثالين عن المحدود اعني
الخبر بانتفاء لازمه عنهما اعني احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ في نفي الاحتمال فرد الصحة اي لا يصح
لها الاحتمال فضلا عن الاتصاف به وقوله فلا نزاع دفع لان يقال قد منعتم كون المحتمل للصدق
والكذب حدا للخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر تستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية اذ على
هذا لكون تحديده به صحيحا اي لا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده
انما النزاع في ان يكون مذكورا في حده والحال ما تقدم من لزوم الدور والجواب ان المراد
بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها اعني ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من
المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم منقول كما سيصرح به المص
فلا نقض بهما اصلا   والحد الثالث ابطله اولا بعدم انعكاسه لخروج ما هو من افراد
المحدود اتفاقا عنه وقال لامتناع ان يقال مبالغة في امتناع كون ما لا يعلم بوجه من الوجوه
معلوما حتى كان القول به ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقيضين المذكورين في
ابطال الحد الثاني وقال فقد بدا في انتقاضه بهما وذلك بان تعلم ان القول يتناولهما كالكلام
في الحد الثاني وان المقتضي بصريحه لما لا يخرجهما على قياس ما عرفت هناك والنقضان فيه حال
بان لا يجعل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب التام اذ لا سند له لغة ولا اصطلاحا واما عدم
الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله والسؤال المعلومية وجه دفع اي والسؤال الذي نشا
من اعتبار المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي واراد بها حواشي المفتاح التي وعدها في صدر
الكتاب ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اعني المجهول مطلقا له صفة وذات
فتلك الصفة اعني مفهوم اللامعلوم معلوم بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم كذلك وتلك الذات

هذا دفع لما يتوهم من ان نسبة الغلام
الى زيد لا بد من ان يكون بالحمل كما في
المثال الثاني او بالاضافة كما يفهم من
المثال الاول وهذا الوهم بعيد اذ لو
اريد مجرد التعلق لكان الاظهر ان يقال
نحو غلام زيد وايضا لا اضافة للغلام
مولدها الى زيد لا صورة النفي
م

تفسير لقوله فلا نزاع م

[illegible]

المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة كما في قولك ما لا يعلم بوجه من الوجوه
صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها بانها متصفة بامتناع الحكم من حيث اتصافها
بتلك الصفة فعلوميتها باعتبار التوجه اليها بتلك الصفة كافية في اندراجها تحت المعلوم
ودخول ذلك القول في حد الجزء ومصحح للحكم عليها بانها لا يثبت ولا ينفي اي لا يحكم عليها
اصلا وربما يقال ان عبارته مشعرة بان هناك سوالا تنديه اعتراضه بعدم الانعكاس
وهو انا لا نم ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار الصفة
اللامعلومية كما عرفت ولذلك السوال وجه دفع وهو انه لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه
معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد به ما لا يكون معلوما بوجه دائما والجواب عن
هذا الدفع انك اذا قلت ما لا يعلم بوجه من الوجوه دائما فقد توجهت باللامعلومية الدائمية
الى ذات فلا بد ان يصير معلومة لكن في نفس الامر بهذا الاعتبار واما لامعلوميتها الدائمية
فبحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا تناقض وانما حكم
على الحد الاول بالخروج عن كونه معرفا وعلى الاخيرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس
اشارة الى ان الدوري لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه الدور وان غير المطرد وغير المنعكس قد
يفيدان معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص
واما في الطلب استدل على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان
كل واحد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود والرسوم ولا
عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم ادنى تميز ولا شعور بالاكتساب منهم اصلا
يوردون كلا من اقسام الكلام الطلبي الدالة على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي
والنداء في موضعه من علم بذلك الايراد واختياره ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام
الدال على التمني مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون
بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها
كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبي
معلوما لهؤلاء بديهة والجواب ان ذلك انما تم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص

واما في الطلب فلان كل احد يتمنى ويستفهم ويامر وينهى وينادي بوجه كلا من ذلك في موضعه نفسه عن علم وكل واحد من ذلك طلب مخصوص
والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بتعقل نفس الطلب ح

معلوما

ثم ان الجزء والطلب بعد افتراقهما حقيقتهما يفترقان باللازم المشهور وهو احتمال الصدق او الكذب في الكلام في الطلب
وما نسبنا اليه لا يقتصر على ما قررنا به سمعك هنا كما ستقرع في حقائقهما اذن الله او ان التصدي لتحقيقه ما
ينتقش صورته في ذهنك النقش الجلي ولكنه بعد التعرض التنبيه على استغناء الجزء والطلب عن التعريف
الحدي والتعيين لمساق الحديث في كل واحد منهما كما نونا تم

١٣

معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا وان اراد ان هذه الاقسام ومطلق الكلام الطلبي معلومة
بوجه ما فلا نزاع فيه انما الكلام في تصور الطلب بالكنه واما في الطلب اي واما اختيار بانه
الطلب قول الفرقة الثانية القائلة باستغنائها عن التعريف وقوله يتمنى اي يأتي بكلام
يدل على التمني وهو وما عطف عليه جزءان ويوجد كلا بدل منه وجعل الاول صفة لكل احد والثاني
جزء الا لا نام ما من في بحث الجزء ثم ان الجزء يدانها بعد افتراقها وحد انا حقيقتها البديهيتين
يفترقان ايضا باللازم المشهور ثبوته للجزء وانتفاؤه عن الطلب وهذا نوع توطئة
منه لما سيذكره من بيان مرجع الجزء ولما قدم مباحث الجزء لها على مباحث الطلب اراد
ان يجعل الشارح في كتابه على صدق رجاء وثقة باستيفاء تلك المباحث الموخرة ايضا فقال
والكلام في الطلب وما في اقسامه الخ وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالي
الذي اوردناه ههنا وقرعنا به سمعك من غير ان نسند فيه ويوصل معناه على ما ينبغي الى قلبك
لكننا او ان التصدي لتحقيق مباحثه سنفرغ وننصب بتيسير الله تع في تنقيح اذ سك بحيث
يصل الى صماخك كلاما ينتقش في ذهنك صوره مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسام و
تفاصيل احوالها وتوليد ما لما تولد بالنقش الجلي الذي لا خفاء فيه وهذا وعد اقوى واكمل
مما سبق من وعد كشف القناع عن وجوه المتولدات فقوله لكنه عطف على مقدر
اي فلنشرع في المقصود الاصلي ولكنه وصرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال على
استغنائها عن التعريف منبه على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض به عليه لا يجدي نفعا
وقيد التعريف بالحدي اي الذي يحصل في الذهن صوره لم يكن حاصلة فيه احترازا عن التعريف
اللفظي اعني الذي يقصد به تعيين صوره حاصلة من بين سائر الصور بانها المرادة بلفظ
كذا كقولك الغضنفر الاسد فانه يجري في البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اسميا
محصلا لصور المفهومات او حقيقيا محصلا لصور حقائق الموجودات والقانون كلمة
سريانية بمعنى المسطر ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات
المحكوم عليه فيها ويسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها
من ذلك الاصل تفريعا وانما سمي كلا من بابي الكلام في الجزء والطلب قانونا لاشتماله على بيان

فالحد الاسمي ليس هو اللفظي كما توهم بعضهم تم

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر اعلم ان مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى الحكم المخبر الذى يحكمه فى جزء بمفهوم لمفهوم كما تجده فاعلا ذلك اذا قال هو لزيد او ليس هو لزيد لا الى حكم مفعولا يشير اليه اشارته اذا قال الذى هو لزيد او ليس هو لزيد فاو قع جملة للموصول الذى من حقه ان يكون صلته قبل اقتدا بما به معلومة للمخاطب او اذا قال انه زيد بفتح ان فنقل الحكم بثبوت الزيدية للضمير المجعله قصد المشار اليه بحكم لو او به اذا قال حق انه زيد او قال الذى ادعيه انه زيد تم

قوانين هى مسائل علم المعانى القانون الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا او فر اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا فى الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف فى الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع الخبرية اى رجوع الخبرية التى تحصل لها فى الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم فى جزء فان هذا الحكم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وبالجملة ان المتصف بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعت الى الاحتمال الذى هو من الصفات الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكم محتمل قوله المخبر الذى هو بصدد الاخبار والاعلام وضمير يحكمه راجع الى الموصول الذى هو عبارة عن الحكم على تضمين معنى الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلا ذلك اى بفعله حاكما فى جزء بمفهوم لمفهوم اثباتا كان او نفيا وما فى كما تجده اما عبارة عن الحكم الذى كالحكم الذى تجد المخبر فاعلا ذلك الحكم فوضع اسم الاشارة موضع الضمير وكما تجده حال من الهاء فى يحكمه واما مصدرية والحال من ضمير المخبر فى يحكمه اى كائنا على حاله مثل حاله وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا ايقاع النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق او الكذب وهو الذى يفعله المخبر دون وقوع النسبة او لا وقوعها وانما قال هو لزيد باللام تنبيها على ان الاصل فى المسند ان يتبادر منه الوصف قوله لا الى حكم مفعول اى لا الى حكم ملقى الى المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى الحكم مفعول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لا يكون خبرا اى محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول المشار اليه ومثل لذلك بمثالين احدهما الجمل الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان تجعل هذه الجملة صلة والثانى الجملة التى دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندى ان زيدا قائم فقد اشرت الى حكمك بكونه قائما قبل ان تجعل ان مع ما فى حيزها محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر على ذكر الصلة فان قولك مشكوك ان زيدا قائم ليس فيه اشارة الى حكم مفعول لاحد بل المفتوحة مع ما فى حيزها تاول بمفرد يحكم عليها او به وليس يقتضى ان يشار به الى حكم مفعول

لفظ

12

واما السبب فى كون الخبر محتملا للصدق والكذب فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما من حيث انه حكم مخبر ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم وليس هذا فايدة الخبر كقولك زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك الكلام او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم كقولك لمن حفظ التورية قد حفظت التورية ويسمى هذا الاخير فايدة الخبر تم

بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا فليست بتاويل مفرد وفيها اشارة الى حكم المخاطب قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية لم يريدوا به انها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال فى الجمل الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لاب فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا فاما السبب قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها فى المال راجعة الى الاحتمال الذى هو صفة ذاتية للحكم فالآن نريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما المثل بها فى حد البيان وصدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضى ذكر سببه واشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما هو فى حد الخبر من وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم ليتصف الحكم بالاحتمال فى جميع الصور فان قلت احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الاخر فكيف جعل سببا له قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهنى اعنى تردد الذهن وقد علل بالامكان الذى هو بحسب نفس الامر اى احتمال الحكم لهما فى العقل لامكان تحققه مع كل منهما فى نفس الامر وقد تقدم ان السبب احتمال الخبر وسببه احتمال الحكم ومرجع كون الخبر مفيدا اى اعلم ان مرجع كونه مفيدا والظاهر من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر فى جزء اعنى الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلى من الخبر كالاخبار افادة المخاطب الحكم اعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان المخاطب يستفيده من الخبر ويتعقل منه الى متعلقه الذى هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه عبر ههنا عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكر ما تعلق به اعنى الحكم المفعول سابق ذكره يرشدك الى ذلك قوله او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم اذ لا شبهة ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال الى استفادة المخاطب منه الحكم لكان الاحراز هين فان قلت الاستفادة فرع الافادة فكيف جعل الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكمنا بكون

والاولى بدون هذه يمتنع وهذه بدون الاولى لايمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة م

الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه احد هذين الامرين وملخصه ان معنى افادته له
افادته اياه احدهما فاذا لم يفده شيئا منهما لم يفد مفيدا له كقولنا السماء فوقنا قوله وليسمى
هذا الى الحكم يعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الاصلى الذى وضع الخبر
للاعلام به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقد صرح بذلك فى توضيح
المسند اليه حيث قال والسبب فى ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هى الحكم او لازمه
كما عرفت فى اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا فمن قال فائدة الخبر استفادة
الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه صاحبه وانا قيل لحفظ
التورية لانه مما يتردد ويخفى غالبا والاولى بدون هذه يعنى ان تسمية ما سماه لازم
فائدة الخبر انما هى بسبب كونه لازما لها واراد بقوله لازم الفائدة وانه باعتبار انه فى نفسه
ايضا فائدة كما صرحت به عبارته المنقولة آنفا ويعنى امتناع الاولى بدون هذه انه كلما حصل
للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم كذلك لما عرفت
من ان المعتبر فى العرف فهم المعانى المقصودة للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اى اعتقاد
به قطعى او ظنى فانه يسمى علما فى المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به فاهم الخبر بالحكم
يفهمه اياه وهذه بدون الاولى لا تمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم
ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما فى حفظت التورية وما يقال ان
علم المخاطب بالحكم من الخبر هو حضوره فى ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقده او لا فليس لشىء
لان ذلك الحضور قد يحصل بسماع الخبر من النائم ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة وكذا مجرد
حضوره فى ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم المتكلم بالحكم للعلم بالاعتبار
علم المخاطب بها من الخبر نفسه كما بيناه ولا باعتبار تحققهما فى انفسهما كما هو المتبادر من
احد الشيئين للآخر كان ذلك باعتبار تغير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادتين اى العلمين
واما قوله اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يجعل كناية عن اللازم الاعم
بناء على كونه اولى بمجهولية المساواة وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع
وعدم حكمه به اى العقل يحكم بامتناع الاولى بدون الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية بدون

الاول

ومرجع كونه صدقا او كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او عدم مطابقته له
وهو المتعارف وعليه التعويل م

الاولى كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فان العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه
بدون ملزومه مساويا كان فى الواقع او اعم ومرجع كونه صدقا او كذبا اشار بذلك
الحكم الى الحكم المنقول للمخبر جزءه اعنى الايقاع او الانتزاع فانه كما مر هو المنقول للخبر وهو
المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع ولا مطابقته دون وقوع
النسبة او لا وقوعها وحمل الحكم فى هذه المواضع الثلاثة على الوقوع او اللاوقوع كما فى بحث
افادة الخبر مما لا وجه لصحته ومذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد
قائم او ليس بقائم مثلا مشتملة على حكم ايجابى او سلبى منقول للمخبر فى جزءه هذا او يعبر
عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة
التى بين زيد والقيام بحسب نفس الامر فى الكيفية بان يكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين
معا كان الخبر صادقا وان لم يطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية
او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة
بحصول نسبة اخرى فى الواقع موافقة للاولى فى الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلول له
للخبر بتوسط الاولى وهى المقصودة بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة الاخرى
المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثم قيل ان صدق الخبر هو ثبوت
مدلوله معه وهو تخلف مدلوله عنه ولا استحالة فى ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة
الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة النسبة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار
من دون استلزام عقلى فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة
وهذا معنى ما قيل ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلى قوله او غير
مطابقته اراد او لا مطابقته على جعل غير بمعنى لا كما يشهد له قوله والى لا مطابقته ولا يجوز ارادة
غير المطابقة مطلقا لانها من صفات الحكم كالتقيد والظنية والضرورية والكسبية مغايرة
للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد برجوع كون الخبر صادقا او كاذبا اليهما ان معنى
صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس
فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اى الاعتماد لما نذكره من اجماع المسلمين على

وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا بنا على دعوى تبرؤ المخبر عن الكذب من ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه بان الاشكال بخلاف الاعتقاد او الظن لكن تكذيبنا اليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصديقنا له اذا قال الاسلام حق فيخيان بالقطع على هذا البناء ويستوجبان طلب تاويل كقوله تع اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وهو حمل قول المنافقين على كونه مؤكدا بانه قول عن صميم القلب كما يشهد عنه ان واللام وكون الجملة اسمية رد قولهم لارباب البلاغة وسيأتيك تعرض لهذه الآية

تصديق اليهودي وتكذيبه في قوليه مع تأيده بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين اربابها
وعند بعض الى مرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض واراد به النظام
وتكره تحقير المذهب في هذا المطلب الى طباق الحكم المفعول للمخبر في خبره لاعتقاده الجازم
او ظنه والى لا طباقه لذلك الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا
سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب
عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد اولا وقدم كون
الاعتقاد خطأ على كونه صوابا اذ حينئذ يظهر الافتراق بين معنيي الصدق ولم يرد بقوله
سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا انه لا بد على تقديري الطباق واللا
طباق من اعتقاد او ظن حتى يشعر بالواسطة بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا
مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء نصب على انه مفعول له او حال او مصدر
لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعها عند بعض الى الحكم بعض برجوعهما
الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او يبني بناء وقوله واحتجاجه عطف على دعوى اى هذا
البعض بنى مذهبه على ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعي تبرؤه عن الكذب
ويحتج لدعواه هذه بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له ذلك من يحضره
فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه له فوجب ان يكون
الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا والجواب انه انما يتبرأ عن الكذب عمدا اى مع العلم بكونه
كذبا دفعا لاستحقاق اللائمة عرفا قوله لكن تكذيبنا استدراك عن قوله بناء دفعا
لتوهم استحكام وسداد ما بني عليه اى اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام
باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه في قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده
ينجيان اى يقبلان بالقطع على هذا البناء تعالى الحكم عليه بالسقوط اذا اقبل به عليه والمخ
انهما يقلعان هذا البناء وما بني عليه باقبال وتوجه تام فهو المخ من يقلعانه يعني ان هذا
دليل قطعي يثبت به مذهب الجمهور ويضمحل به مذهب النظام وتتلاشى ما بناه عليه لانه
ظني ضعيف جدا اصادفه قاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق اثر من البناء

المذكور

18

واذ قد عرفت ان الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذي يسمى الاسناد الخبري كقولنا شيء ثابت شيء ليس ثابتا فانت في الاول الحكم بالثبوت للشيء وفي الثاني بالاثبوت للشيء عرفت ان فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلثة فن يرجع الى الحكم وفن يرجع الى المحكوم له وهو المسند اليه وفن يرجع الى المحكوم به وهو المسند

المذكور والمبني والمبني عليه قوله ويستوجبان اى يستحقان وذلك لان الآية الكريمة
ظاهرة الدلالة على رأى النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي يستحق بل يوجب تاويل
الظاهر اى صرفه عن ظاهره اما ظهورها فلان الله كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكى
عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب
لا مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل واما تاويلها فهو ان الكذب
راجع الى خبر ضمني يشعر به تاكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا
هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى خبرهم
المذكور صريحا ولدفع توهم رجوعه الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسول الله على
ما سيأتيك في باب الاطناب قوله كما يترجم اى نعتقد ونكشف عنه اى عن انه
قول عن صميم القلب اى خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق بيترجم واذ قد
عرفت ان الخبر هو اصول تراكيب الكلام في تسميته وبين حال تصوره بها وجعل القانون
الاول للخبر وذكر مرجع خبريته فشرع في ضبط بيان الاحوال التي بها تفيد الخبر خواصه
اى عرفت فيما مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكم المخبر في خبره
بمفهوم لمفهوم يعني ان الخبر لا بد فيه من ذلك الحكم الذي لا بد له من طرفيه فتحقق هذه الاشياء
الثلاثة التي هي اجزاؤه بلا توقف على غيرها الا ان الحكم لما كان جزءا اخيرا كالصورة ومستلزما
للطرفين جعله مرجعا للخبر وانما قال لمفهوم اشارة الى ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لانه
الذي قصدت الاثباتات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله يسمى اشارة
الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يفسرون الاسناد الخبري بضم كلمة الى كلمة اخرى
على وجه يدل على ذلك الحكم ومثل بالشيء والثابت لانهما في غاية العموم والابهام اى هذا
القدر كاف في تحقق الخبر وما زاد من خصوص في معنى المحكوم عليه او به فليس بمعتبر في تحقق
ماهيته والمراد باللاثبوت سلب الثبوت ونفيه فتكون السالبة بالمعدولة كغار ابان الثبوت
اذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق لان معناهما انتفاء الموضوع في الخارج وانما يفترقان
اذا جعل الثبوت رابطة كما في قولك زيد ليس بكاتب فان قلت اذا كان الخبر

واما الاعتبار الراجع الى الحكم في التركيب من حيث هو حال لكونه لغويا او عقليا فان ذلك وظيفة بيانية فلكون التركيب تارة غير مكرر ومؤكدا عن لام الابتداء وان المشبهة والقسم ولامه ونون التاكيد نحو زيد عارف واخرى مكررا او غير مجرد كنحو عرفت عرفت ولزيد عارف وان زيدا لعارف وان زيدا العارف ووالله لقد عرفت اولا عرفت في الاثبات وفي النفي لكون التركيب غير مكرر ومقصورا على كلمة النفي نحو ليس زيد منطلقا وما زيد منطلقا ولا رجل عندي ومرة مكررا نحو ليس زيد منطلقا ليس زيد منطلقا وغير مقصور على كلمة النفي نحو ليس زيد بمنطلق وما ان يقوم زيد ووالله ما زيد قايما فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري

راجعا الى الحكم بمفهوم لمفهوم لم يتناول الجز الشرطي قلت سياتي في الكتاب ان الجملة الشرطية جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر في الحملي وسنكشف لك الحال هناك باذن الله تعالى قوله لا تزيد على ثلثة اي الاعتبارات الراجعة الى الخبر في افادته للخواص منحصرة في فنون ثلاثة راجعة الى اجزائه الثلثة وليس هذا حصرا عقليا ليعترض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه او يتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقا المسند او المسند اليه كالاجزاء منها ادرج الاعتبارات الراجعة اليها في فنيهما

اما الاعتبار الراجع الى الحكم فمع الاعتبار اولا نظرا الى انها فنون ثلثة وافرده بهنا فن لازم واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اي الذي يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب لكونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى منه اي ماخوذ من هذه الحيثية قوله من غير التعرض اي لا من جهة التعرض لغير هذه الحيثية او بدل منها السلاستوتم ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم الذاته مع قطع النظر عما عداه فيعترض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل كما سياتي بحقيقة ولو قال من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره في المسند اليه لكان اظهر في كونه وظيفة بيانية وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على المذهب المختار ولغوية على المذهب الآخر ومثال الثاني انبت الربيع فانه مجاز اما عقلي او لغوي والاعتبار الراجع الى الحكم ينحصر في قسمين كونه مجردا عن التاكيد وكونه مقارنا له وللتاكيد اسباب كالتكرير ولام الابتداء واخواتها

واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه في التركيب من حيث هو مسند اليه من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا فلكونه محذوفا كقولك عاقل ذات تريد زيد عاقل او ثابتا وشعوئا من اهل المعارف وشيئا نحو مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون او منكرا مخصوصا او غير مخصوص متقدما على المسند او متاخرا عنه

اما مجتمعة واما منفردة ونسب هذه الامور الى التركيب حيث قال فلكون التركيب تارة غير مكرر الخ لظهور هذه الامور في التركيب وان كانت فائدتها راجعة الى الحكم واورد كاف التشبيه اشعارا بنحو من التاكيد بوجه اخر غير ما ذكره وفي بعض النسخ فلكون بلا كاف فعلى هذه النسخة فقوله في الاثبات متعلق بقوله فلكون التركيب تارة غير مكرر وقوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوف على كون التركيب في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون في المعطوف وعلى النسخة الاولى فتقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب وايراد الكاف في كنحو اشارة الى كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي قيل هو مرفوع على ان لا بمعنى ليس وقيل مفتوح لان نافية الجنس يفيد عموما لا تاكيدا وقوله فهذا يرجع الى نفس الاسناد الخبري دفع لما يتوهم من ان الباء الزائدة داخلة على خبر ليس ونون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له والمحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجعة الى الحكم كما مر واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال من المسند اليه واحتراز عما لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال وقوله من حيث هو حال اخرى منه وقوله من غير التعرض بيان او بدل على قياس ما تقدم في الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية وذكر الحذف في المسند اليه والترك في المسند تفنن في العبارة ولذلك قال فيما سبق او من نحو منطلق بترك المسند اليه وقد يقال في اختيار الحذف والطي في المسند اليه كما سياتي اشعار بانه الركن الاعظم فكانه ذكر ثم حذف اسقط او طوي واما المسند فقد ترك ولم يؤت به وتقديم الحذف على الاثبات لكونه اغرب وارسخ في اقتضاء الخاصية ولان عدم الذكر متقدم عليه وقد راعى التفنن ايضا في ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد وقللها واقتصر على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتباراتها ومال الاختصار بعد الارشاد وقدم التعريف على

جاز الكوفيون تاكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكلها واخواتها لا بالنفس والعين
وليس ذلك ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط مطابقة التاكيد والمؤكد تعريفا
وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين وانا فى رجال ودراهم فلا خلاف فى امتناع تاكيده ويحكى
استشهد الكوفية بقول الشاعر قد صرت البكرة يوما اجمعا البكر الفتى من الابل
والانثى بكرة تم

التنكير فى المسند اليه وعكس فى المسند عايته لما هو الاصل فى كل منها وعقب المعرف بذكر
التوابع لانه يستوفيها اتفاقا وقارنه غالبا وبذكر الفصل لاختصاصه به وجاروا سيبويه
من قول اهل المدينة ظننت رجلا هو خير منك بنصب خير ولم يستحسنه فقد نسبه ابو عمرو
الى اللحن وعدم الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا واقترانه به فى التلفظ
اولا وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه لقصر المسند على المسند اليه ولو جعل من
اعتبارات المسند لكان له وجه ايضا اذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت وقوله
معرفا جزا اى لكونه لا يصح لقوله ما سالا لان التعريف يعم الثابت والمحذوف ومن فى قوله من
احد المعارف بيانه والظرف صفة لمعرفا وكذا قوله مصحوبا وقوله مقرونا صفتان له
وقوله مقدما جزا اى ايضا   واما الاعتبار الراجع الى المسند ترك ههنا قيده فى
الكلام على ما ذكره غير مرة واشار بقوله ايضا الى ان حيثية المسند معتبرة بما فسر به حيثية
المسند اليه اعنى عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا او هو مصدر اض بمعنى عاد ويجب
حذف ناصبه اى عادت الحيثية فى المسند الى ذلك التفسير المذكور فى المسند اليه اى رجعت
اليه وتعلقت به قوله وفى افراده اى وفى افراده اعتبارات من كونه فعلا وفى كونه
جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا باس فى عطف كونه مقدما او موخرا على كونه مفردا
او على كونه متعددا لان الفاصل من تمام المعطوف عليه او المعطوف الاول وبجواز ان
يقدر وكالاعتبار الراجع اليه فى افراده وفى كونه جملة وقدم فى اعتبارات افراده الاسمية
فى كونه مسندا من حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفى اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها
على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او ليقترن بالفعلية ما يرجع
اليها من الشرطية والظرفية وقوله مقيدا اجراء لكونه اى مقيدا كل من الفعل والاسم
المنكر والمعرف بنوع قيد يناسبه واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند
والمسند اليه من صفات المعانى والوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق على الضم المذكور
كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد تجرى فى كلا معنييه على سواء واما اعتبارات
المسند والمسند اليه فانما تظهر جريانها فى الالفاظ   هذا اذا كانت اى ايضا

فان الحذف والاثبات وسائر ما ذكر فى اعتبارات
المسند اليه والمسند فانما تجريان على الالفاظ فان
اريد بالمسند اليه والمسند اللفظ فذاك وان اريد بهما المعنى
فوصفه بالحذف مثلا انما يكون بالنظر الى اللفظ تم

هذا اذا كانت الجملة الخبرية
مفردة اما اذا انتظمت مع اخرى كان
فيتبع اذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر
فن رابع

١٧

الاعتبارات الراجعة الى الجزء فى فنون ثلاثة انما تكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست
مع جملة اخرى اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخر هى فن رابع يعنى مباحث الفصل
والوصل والايجاز والاطناب قوله اذا انتظمت اى اقترنت والعامل فى اذا كلمة اما اى مهما
يكن من شئ وقت انتظامها مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها فى الفنون الثلثة لانه يتبع اذ
ذاك الانتظام حاصل اى يتبع فى زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر
مبتدا محذوف اى هى فن رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يجريان الجمل الجزء
ولا انشائية وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان فى جملة واحدة ايضا وكذا كثير من احوال
الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشاء الا انه لما ذكرنا فى قانون الخبر اكتفى به اذ يعرف
حال الانشا بالمقايسة وربما نبه عليها فى بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية
ولا تتضح اى ولا تتضح الكلام فى جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة حق ايضاحه
الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لانه ليس المقصود فى علم المعانى من معرفة تلك الاعتبارات
الا ان تورد كلاما مشتملا عليها على وفق مقتضى الحال ليفيد خواص مقصوده مناسبة اياها او
تصدق بانها فى الكلام غير منطبقة مع مقتضى الحال ليسبق ذهنها الى ما يناسبها وبالجملة بحث فى علم
المعانى عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقة اعتباراتها للاحوال ومقتضياتها قوله فالحر
اى اذا كان كذلك فليتبس بالحرى عدم اتحاد مقتضى الحال لظهرتها اى فضلا الا يلتفت اليه وقد
يروى بالتشديد على زيادة الباء اى الحرى ذلك   فنقول والله الموفق قد عرفت
ان الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق عليه المقام
ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعى من حيث انه بمنزلة زمان تقارنه
ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه
نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة
بالمتكلم متباينة اى متقابلة يقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهو الى قوله
يباين مقام الهزل ومعرفة هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الى علم
المعانى فذكرها ههنا توطئة لان قال   اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا

وارتفاع شان الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال

الى ايراد وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب هي خلو ذهنه واستعباده
وانكاره وهي متغايرة يعني انها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة ومقتضية لوجوه مختلفة
في جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما يتقدمها بلفظ كذا ولما ذكر هناك
متباينين بجامع كل منهما كل واحد جامعا لها اعني مقامي الجد والهزل ذكر هنا متباينين بجامع كل منهما
كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكاءه وغباوته في الذكي تتفاوت اقتضاء تلك الاحوال
دون الغبي وفصلها عنها بكذا لكونها حيلتين وذكر فيها التعاير دون التباين نظرا الى انهما لا
يوجبان اختلاف اصل الكلام بل تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد وبينه بقوله ولكل من
ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الاخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال
وتفاوته ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلاثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما فصلها
عن احوال الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم اخذ
ذلك الموجود وضمه الى غيره فيعتبر له احوال في ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار
انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجودهما قبل الكلام وكان المتكلم اذا اراد ان
يشرع في الكلام ياخذ احدهما ويضمه الى الآخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال في ضمه الى صاحبه
وكذلك الحال المنتظم فاحوال هذه الفنون الثلثة راجعة الى اشياء باعتبار انضمامها الى اشياء
اخرى واراد بقوله كل كلمة ما يتناول الحرف في الاسناد ومتعلقاتها وما يتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند
اليه اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق
بها وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها قوله ولكل حد الى ولكل
مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام مقام يقتضيها وانما افرد الاشارة الى ذلك
مع ادراجه في الفن الرابع لانه في نفسه باب براسه وارتفاع شان الكلام لما اشار
الى المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات الاربعة رغب الى الاعتناء بها فقال ارتفاع شان
الكلام اي الكلام الذي يعتد به ولا يعد من اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي وكونه
مقبولا عند النقاد والخطابة في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات
والكيفيات وكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة

فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم وان كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك
بحسب المقتضى ضعفا وقوة وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فحسن الكلام تركه وان كان المقتضى اثباته على وجه من الوجوه
المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب وكذا ان كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وان
كان المقتضى اثباته مخصصا بشيء من المخصصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا ان كان المقتضى
عند انتظام الجملة مع اخرى فصلها او وصلها والايجاز او الاطناب اعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تاليفه مطابقا لذلك

انقص كان حسنه اقل قوله وهو اي ما يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال
فان كان مقتضى الحال هذا التفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن وانما
تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها لانها
المعتبرة في علم المعاني وما تقدمها توطئة لها كان قوله باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذلك انما يحصل
بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال اقتضى كيفية مخصوصة هي الاطلاق في او معنوي هو الحكم واقتضى
بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده عن المؤكد فحسن الكلام ح بالتجريد ليفهم به ما هو
المقصود اعني الاطلاق ومجرد الاخبار واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسط اقتران
الكلام بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكد بقدر المقتضى ضعفا وقوة ولفظ المقتضى يروى
بصيغة الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسؤال وادنى الانكار فحلي الكلام بمؤكد اقل وان كان
قويا فحلي باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال وهو التاكيد يتفاوت قوة وضعفا فتراعي ذلك
في المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه لا يخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات
الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى وثانيا في
اللفظ على قياس ما قررته في الاسناد فقد سها قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه
معرفا من احد المعارف الى اخر ما ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله معرفا وما يتبعه صفة
لقوله ثانيا قوله بشيء من التخصيصات يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة
مع اخرى الاولى ان يقال اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع يدخل على المتبوع دون التابع فيقتضي
فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه سياق الكلام وكذا ضمير معها اي مع انتظامها وقسر الايجاز و
الاطناب بطي جمل ... ولا طيها عن بين الجملتين المنتظمتين لان طي ما دون ذلك ولا طيه
مندرجان في الفنون الثلاثة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه
من اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته وترك المسند اليه وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا
اجمالا وسيأتيك في تفصيله اما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتقديم التاخير للتعريف للتنكير فتطبيق
الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى اندراج الجزئي تحت الكلي في الانكار
مثلا يقتضي كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا القائم كان مطابقا للمقتضي وجزئيا له ولتسلم لذلك

و ترك المسند اليه

على مقتضى الحال ايراده مستعملا عليه وقوعا مقتضى الحال هو الكلام

وماذكرنا حديث اجمالي لابد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك باذن الله وقد رتب الكلام هنا كما ترى على فنون اربعة الفن الاول
في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند اليه الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند
الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب

وكان شيخنا الحاتمي ذكر
الامام الذي لن تسمح بمثله الادوار
ما دار الفلك الدوار تغمده الله برضوانه
يحلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام اذا
راجعناه فيها على الذوق ونحن حينئذ
نبغ في عدة شعب من علم الادب وضيع بها
يده وعاني فيها وكده وكده وكما هو كلام
عبد القاهر قدس الله روحه في دلائل
الاعجاز ثم نبعد هذا

بقوله في تعريف المعاني تطبق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا
الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات كالموكدات واداة التعريف مما ذكر فوجب
حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل فكانه قال على ما يقتضي الحال ايراده
في الكلام عليه وايضا كما جعل الالتفات مسموعا التعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور
مذكورا وما ذكرنا حديث اجمالي لابد من تفصيله اي سيفصل كل حديث مقتضيات
الاحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حال وما يقتضيه وقد رتب الكلام ههنا
اي في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء لذلك الكلام بمنزلة الفصول و
الابواب الا انه سماها بالفنون نظرا الى انها تبين فنون الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل
والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة يكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له ولذلك
قال او لا اذا كان المقتضي فصلها او وصلها ومن حيث ان له امورا يتعلق بها ككون الوصل بالواو
او غيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او الانقطاع يكون له اعتبار
مناسب ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب
وقيل ان يبنى بنيه على اصل بديهي يبنى عليه الثبات على مزاولة العلوم ومقاساتها
رجاء ان يحظى منها بحظوة كاملة ولذة وافرة واعطاء فنون الاعتبارات حقها في الذكر بكسر الذال
وهو باللسان ان يفصل بعبارات تجدها وتمثل لها بشواهد تقررها قوله ليكون الذكر
الاصل على ذكر منك بضم الذال وهو بالقلب اي لا يزول عن حفظك ويروى ليكون اي الشيء
على ذكر منه اي على تحفظ لا تغفل عنه قوله في صناعة اي في علم من العلوم وان كان المرجع اي
الرجوع في اصول مسائلها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلائل عقلية او
يكتفى بتنبيها نه كالعلوم الحكمية والدخيل في الصناعة المبتدي فيها يقال هو دخيل في بني فلان
اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والناشي عليها المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشاء الغلام
اذا ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكية يشبه ذوق الطعوم اللذيذة كانها عيان بعد برهان
وقد يطلق على القوة الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا لم يجب تساويهما في العقليات
الصرفة فكيف يجب في صناعة مستندة الى الحكايات وضعية ككون اللام وان مثلا للتاكيد والى
وقيل ان تبع هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على اصل ليكون على ذكر منك بين وان
ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في اصولها وتفاريعها الى مجرد العقل ان يكون الدخيل فيها
كالناشي عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة مستندة الى الحكايات وضعية
واعتبارات الفنية فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني ان تعلق صاحبها في بعض فتاواه
ان فاته الذوق هناك الى ان يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق

اعتبارات الفنية اي امور يعتبر بحسب الالف بتراكيب البلغاء المنبه على مناسبات عادية ككون
التاكيد لرفع الشك او رد الانكار واعتناء المتكلم والمانع وجوب التساوي وعلم تدرج امتناعه
لان الدخيل ربما ازداد على الناشي في استفادة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطانته ولانه كاف في اثبات
مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوي فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني في ان يقلد صاحبها الناشي عليها
الذي قد صار كالمجتهد يقبل منه دعواه وان لم يعلم وجهها وانما صرح بالبعض مع كلما السكاكي تنبيها على
ان فوات الذوق ان كان فانما يكون في بعض المسائل الحقائق في دليله الاستقرائي واما الاكثر فاصول
بادلتها الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوق قوله على مهل اي على تدريج يعني بالمواظبة
على الاشتغال بهذه الصناعة وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتنقير عن مناسباتها لما يستفاد منها فاذا
تسل لك مثلا ان الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول
القائل كم ادعوك وتقليد في بادي الراي فقد قلدت فيه واذا تتبعت التراكيب وتعرفت ان
السؤال الداعي عن عدد دعائه يدل على كثرته المناسبة للاستبطائه في الاجابة فقد ذقته
وكان سحامر ربما نسب الدخيل بالتقليد وترغيبه في استحصال موجبات الذوق بانه طريقة
موجودة فيما بين ارباب هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الحاتمي ونفسه بما يدفع به
توهم ان احالته تلك كانت عن قصور منه او عن استقصاره اياه ذلك الايام نصب على المدح او
رفع على البدل لن تسمح بمثله اي في هذه الصناعة ونسبة تدرك السماح الى الادوار مجاز به متعارفة
لا على طريقة اهل النجوم من اسناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية وما فيها دار اي يدور مصدرية
وقد قال اشاربه اي انه قصد بلن تسمح الاستمرار مبالغة في الاطراء تغمده الله اي ستره برضوانه
وجمله عدالة محلها خبر كان وفي الجمع بينها اشعار بنوع استمرار كما يناسبه السبح لفظ كثير يقال احال
بكذا على غيره كان بيان جهة الحسن كان دينا في ذمة الحاتمي فاحال به على الذوق اي القوة التي
يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هي ملاك الامر في ادراك خواص تراكيب الكلام
والتعدي الى شاهدة الاعجاز وطرق الكتاب بها اذا لم تكن سليقية طول خدمة هذه العلم
كما ستذكره وضمنها المستحسنات في اي حين اذ حلناه وهو ظرف للجزاء عني في نبع اي ظهر و
اشتهر والعدة العدد وعلم الادب ما مر وصنع اليد بها عبارة عن ملكة راسخة وسعة العلم

قصعه وكده في يد الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية وعانه فاسه وكدّه شدّه وجدّه في العمل ثم انه شبّه كان

القلدر بان وانغ هذه الصناعة وحدقها قد بالغ في الاحالة على الذوق الذي لا اسكامل موجب

الاعلى وهل فلا بد للمبتدي ان يقلد صاحبها في بعض مستحسنا تهكما كلما بالتنبه وهو هجزات ن

وعبد القاهر عطف بيان للامام وكم بعد جبره على تاويله مع الجزاء اي بعيد هذا اي الاحالة اعاده

كثيرة وقوله في دلائل الاعجاز ظرف لبعيد فان ردى جانب الصنعه فدر مثله مقدما عليه

الفن الاول من المعلوم اي من القضايا المعلومة لكل احد ان ما حكم به العقل هو ان تفرغ المتكلم اي

نصب حال الحلاق لسانه عن قيد السكوت ما ينطق به جزاكان او طلبا في قالب الافادة اي

بجعله بقدر ما لا ناقصا ولا زائدا حاشيا وتجانبا عن عبث اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان

لغوا اصلا واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا

على اللغو قوله حال الحلاق اللسان معمول لمقدر يدل عليه ان تفرغ لا لحكم العقل اذ لا معنى لتقييده

به واذا كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع اي شرع المتكلم في كلام مجزا اي آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب

لا للتاسف والتعجب وبث الشكوى والتفرج ونظائرها لزمه ان يكون مقصوده في حكمه بالمسند

للمسند اليه في خبره ذاك اي الذي اندفع فيه افادته للمخاطب فائدة ما متعاطيا اي متناولا مناط الافادة

ومتعلقها من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص فاذا القى شيخ

بفصل مناط الافادة بقدر الافتقار من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري وبين الكلام

على افادة المخاطب فائدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام الآتية فيها وذكر الحضور

اشارة الى ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا انها غاب فذكر السمع او بصر او سبيل الى المقصود

الذي هو حصول الاسناد في ذهنه وانتقاشه فيه لا انه قد يكونان حاضرين عنده حال

القاء الجملة اليه فلا تعقيد بحضورهما بالالقاء لانا نقول لا محذور فيه عدم ترتب الغرض او بعضه

على ما قصد به مع انه يلزم من سماع لفظها الالتفات اليها وهو المراد بحضورهما وكون جواب اذا

اي كونه انتقاش الاسناد بالثبوت او الانتفاء بمجرد حكم الملقي بالاثبات او بالنفي يعني اعلامه

او انتزاعه وتمكن الاسناد في ذهن الملقى اليه لمصادفة الاسناد ذهنه حالياً عن موانع

انتعاشه فيه واستشهد لذلك استشهادا معنويا اي اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا

غيرها واعرف ما الهوى فتمكن فيه طلوة عما يمنعه فان قيل ربما تمكن الاسناد في ذهنه بل انكره

او تردد فيه بعد الاخبار قلنا هو من حيث انه خالي الذهن ومستعد لانتقاش الصور

لا تقتضي حاله الا بقبول الحكم وتمكنه فيه وما ذكرتم فلامر خارج عن الحالة التي هو فيها ويسمى هذا النوع

من الخبر ابتدائيا لانه خبر ابتدائي من غير ان يسبقه طلب او انكار واذا القاها اي

اذا القى الجملة الخبرية الى طالب لها متحير فيها وقوله طرفا ما مبتدا خبره عنده ودون طرفا وقع

حالا من المستتر في عنده اي متجاوزين للاسناد وانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا خبره بين

بين اي بين الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما عطفت هي عليها اعني جملة طرفا ما عنده دون

الاسناد صفة كاشفة لقوله متحير وضمير هو للاسناد والمعنى فهو حاصل في محل الاسناد كائن

بينا بين واللام في لتقويه متعلقة بالقى اي لقصد المتكلم المخاطب كما تقتضيه سياق الكلام

بظاهره ويؤيده قوله في القسم الانكاري لتردده الى الحكم نفسه وقد قال اراد لتقوية حكمه المخاطب

والورطة الهلاك واصلها مطمئنة لا طريق فيها وقوله استحسن جواب اذا وفي اشارة

على وجوب منه على الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار اذ هنا كما يجب التاكيد ويحتمل استحسن

لان المانع ضعيف جدا فربما كفى في دفعه وانتقاش الاسناد بمجرد الحكم قوله بتقديم المتقدم اراد

بالمتقدم الحكم اذ الفعل قد يسند الى الآلة كالقاطع للسكين ويؤيده قوله في الابتداء كفى في

ذلك الانتقاش حكمه وفي الانكاري استوجب حكمه تاكيدا او حمل المتقدم على المتكلم بناء على انه فاعل

لتقويه بما يأباه الطباع السليم واذا القاها اي الحاكم اي الى مخاطب حاكم في

الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا وانما قال بخلافه لان الحكم بدونه قد

يكون عالما وسياتي حكمه وقوله لتردده تعليل لالقاها واستوجب جواب اذا وليترجح

مفعول له لاستوجب قدم على المفعول به اعني تاكيدا لئلا ينفصل بينه وبين صفته اعني بحسب

اشرب اذ لو اخر عن الصفة ايضا لبعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب الصبغ اي تداخله

الصبغ اي دخل في اعماقه والجار اعني في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا كائنا بقدر اشراب

المخاطب الانكار في اعتقاد المتكلم فانه مبني التاكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره

في نفس الامر قوله كنحو اي كنحو قولك انه صادق لمن ينكر انكارا ما وقولك في الصادق لمن يبالغ

في الانكار وقولك والله اني لصادق كان بناء على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة
الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك وانما قال ليترجح لان ردده الحكم المتكلم يحتاج
الى ترجح حكمه بالتاكيد اذ لو وقعت على حد التساوي لاوقعه في ورطة الحيرة
وان شئت تريد ان شعت شاهدا على ان التاكيد يزاد بزيادة الانكار فتامل هذه
الاية ولا تخف عليك حسن موقع رب العزة وعلت كلمته واذ ارسلنا اي عطف بيان او بدل
من كلام وكيف يقدر متعلق بتامل على تضمين المعرفة وحيث قال اي على سبيل الحكاية
عن رسل عيسى عليه السلام متعلق ايضا اي تامل من هذه الجهة متعرفا تقريره المتناهي
الكامل لما القي اليك من ان التاكيد بحسب الانكار وانما اكد في المرة الاولى لان تكذيب
الاثنين تكذيب الثالث ايضا لاتحاد مقالهم ولما بالغ اهل انطاكية في تكذيبهم بوجوه
ثلاثة زادوا في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض للقسم
المعنوي اما لحصول المقصود بدونه واما لخفائه في كونه قسما مع عدم تغيره لصور الجملة واما
قول صاحب الكشاف في توجيه زيادة التاكيد ان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار
فللنظر الى ان مجموع الثلاثة لم يسبق فيهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التاكيد على الاعتناء
والاهتمام منهم بالخبر ونظر المص ادق فعززنا قوي وشددنا اي فقوينا يقال عزز المطر
الارض اذا لبدها وشددها او خففنا من عزه يعزه اذا غلبه اي فغلبنا هم وقهرناهم بثالث
واخراج الكلام في هذه الاحوال اي في احوال المخاطب اعني خلو ذهنه وتردده و
انكاره والوجوه المذكورة تجريد الكلام عن المؤكد وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب
مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال وبمقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما
مقتضى الحال واضافة اخراج الى مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج توافقه ثم ان البحث
عن افادة هذه التراكيب لهذه الخواص المقصودة منها في الاحوال الثلاثة من وظيفة علم المعاني
والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء على وجه كلي وظيفة علم البيان واخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم الكناية واخراج
على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية اعني التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله يسمى

بالتصريح ولما كان في الاندراجين نوع خفاء اورد فيها كلمة ان كسياتيك لهذا المقام تحرير
اعلم ان تاكيد الكلام قد يكون لوفور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كامل وللرد على ظنه الباطل كقوله
امست الس ثم انه اسائه الى قولها الى وضعتها انثى وللاظهار كمال العناية كقوله انك لمن المرسلين
او كمال التضرع والابتهال كقوله ربنا اننا آمنا او كمال الخوف كقوله انك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك
من المعاني التي تناسب التاكيد بوجه خطابي والذي ارينا ك اي ارينا ك وجعلنا ك
مبصرا اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين واعمالها جعلها عاملة متصرفة فيه اي في ذلك المبحث يقال
استوثقت من كذا اذا صرت منه على ثقة كانك اخذت منه ثقة واعتمادا عليه اي عرفت ان
جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي صادر عن تحقيق وصرت ذا ثقة
به وحين سأله لحذف الجواب وفي قوله اي احد اشعار بانه كان جازما بوجود الحشو فيكون
ما ذكره قطعا في صناعة ابي العباس لا لاظهار التردد متصدرا بالاستفادة منه وذلك اشارة
الى الجواب هذا ثم انك خذ هذا الذي ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشار
ثم الى تراخي الرتبة اي للاخراج رتبة اعلى وادخل في البلاغة من الاولى التي هي قريبة من كلام
الاوساط والمغلق هو الاتي بالعجايب من الغلق بكسر الغاء وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء
في اجتلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال كما يلق السحرة عليهم في هذا الفن اي فن
الاسناد وفن البلاغة والنفث شبه معه شيء من الريق يقال نفث راقيه ينفث بالكسر
هو افصح من الضم والمراد بالكثرة كثرته في نفسه لا انه اكثر اقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة
حاصله من تنزيل العالم منزلة الجاهل احد الثلاثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الاخر
وذلك اشارة الى النص وتعرض هنا للازم الفائدة مبالغة مع ان الاقتصار على الفائدة
كان وعلى تمييز عن نسبة المحيط الى الى المستتر فيه وعن ذلك اشارة الى العلم والخالي
الذهن عن العلم بالفائدة يتناول اقساما ثلاثة الا ان المراد هو الخالي عن الاسناد ولو فيه
والاعتبارات متعلق باخلوا خطابية اي اصاحبه يعتد لها لكونه غير عالم مرجحها اي مرجح
تلك الاعتبارات على يعني ان مرجع اخلاله محل الخالي بسبب الاعتبارات يحصل بوجوه مختلفة
مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون

وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره في النفي والاثبات وما رميت اذ رميت وقوله وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم فيسوقون الكلام الى هذا مساقه الى ذلك

٢

الجملة امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سؤال او ملابس انكار وان شئت فعليك

تنزيل العالم منزلة الجاهل به مما يستبعد فاستشهد له بان الله سبحانه وصف اليهود

بالعلم الشيء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لامر خطابي هو انهم لم يعملوا بعلمهم اى ان

شئت شاهدا بان المحيط الشيء علما ينزل منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة مقولا

في حقه كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بانهم علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة

اى اختاره على كتاب الله ليس له في الآخرة نصيب من الثواب اصلا على سبيل التوكيد

القسمي لان اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد آخره ينفيه عنهم لان لو لانتفاء

الشيء لانتفاء غيره اى لو كانوا يعلمون ان المشتري لا نصيب له لما اشتروا اى لم يكونوا يعلمون

ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفي مضمون قوله ولبئس ما شروا اى

باعوا به انفسهم فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا يتوارد النفي والاثبات

على علم واحد قلت مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا او

ايضا مودى مذمومية ما شروا به رداءته وعدم تعلق نفع به في الآخرة فيرجع الى مضمون

ما تعلق به علموا وحمل الآية على انها مثال لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل

والقاء الخبر اليه ليس بشيء اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب وايضا قوله كيف تجد صدره

لا صريح في ان الاستشهاد معنوي وايضا قوله فيسوقون من تتمة القاعدة فكيف يورد

المثال قبل تمامها قوله ونظيره اى نظير قوله تعالى ولقد علموا في تجرد توارد النفي والاثبات

على شيء واحد باعتبارين قوله وما رميت اذ رميت حقيقة اذ رميت صورة وذلك

لان اثره كان خارجا عن طوق البشر روي انه صلى الله عليه وآله وسلم لما التقى الجمعان يوم بدر

رمى كفا من الحصاة في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا قوله

وان نكثوا اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نكثهم عليها ثم نفيت عنهم بقوله لا ايمان

لهم حيث لم يراعوها ولم يفوا بها قوله فيسوقون الكلام اى الى المحيط على مساقه

الى ذلك اى الى الخالي الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على احملوا اعد لعز الماضي

الى المضارع لتأخر السوق عن الاخلال او لاستحضار صورته وهكذا اقد يقيمون

٢٢

وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل فلا يلقون في صياغة التركيب الكلام منها وانما يحسبونه لها في قالب واحد فكانوا اقدموا اليه ما يلوح مثله للنفس المتطلق بحكم ذلك الخبر فيشر كما يستشرف له استشراف الطالب المتحير تحملهم على اقدام التلويح واحجامهم لعدم التصريح فيخرجون الجملة اليه مصدرة بان ويكون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة المحجة

٢

من لا يكون سائلا اراد ان يذكر اقسام نقش الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره

من اقسام مقتضى الظاهر فبدأ بان غير الخالي يقام مقام الا انه ذكر ههنا اقامة العالم

مقامه وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سياتي من قوله ويعلمون هذه القضية مع المنكر و

لم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالي اما لظهوره او لان التاكيد مع السؤال استحسان

فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته الا انه اقتصر ههنا على اقامة

الخالي مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهوره بالمقايسة على تنزيله منزلة

الخالي ولا لاقامة المنكر مقامه لاندراجها في يعلمون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد

عكسه وجمع هذه الاقسام في معرض التفصيل لنقش الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان

يكون قوله وذلك اشارة الى النقش المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة لسبعون تعاطفه

فكانه قال وذلك النقش حاصل اذا احملوا فساقوا واذا كانوا قدموا فاقاموا واذا اداروا

ملابس الانكار فنزلوا واذا كان مع المنكر رادع فجعلوا الا انه تفنن في هذه الجمل بذكر

الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شرائطها على صيغة الماضي كذلك وقدم

ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي اذا عرفت هذا فنقول كلمة اذا

من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالي وكلمة قد للتحقيق اى ومثل تنزيل العالم منزلة

الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على اذا احملوا فيسوقون نظرا

الى المعنى كما بينا والمراد بمن لا يكون سائلا هو الخالي لان تقديم الملوح انما يعترف به وضمير

يحسبونه للكلام واذا كانوا حذف يعمون ولم يرد ان الملوح جعل الخالي متردد اليكون

سائلا حقيقة بل انه من شانه ذلك والتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفس المتطلق اى

من شان مثله ان يتشوق بعد للنفس المتهيأة لادراكها يرد عليها الى حكم ذلك الخبر

يقال استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبك كالذي

يستظل من الشمس قوله تحمل اى يكلف التحمل ويتردد والرواية بالياء التحتانية

فالجملة بيان للمتحير او حال من الطالب المتحير ولك ان تقرأه بالتاء الفوقانية وتجعله مسندا

الى ضمير النفس فانه انسب لسياق الكلام حيث قال بين اقدام التلويح قوله مصدره

بأن اى تأكيد هذا النوع فى الاستعمال الكلمات دون غيرها وبدون عطف على علمه وسكذا قد يقولون
لا ما يحوجون والاسلوب الفن اى النوع يقال اخذ فلان فى اساليب من الكلام اى فى فنون
منه ونبه السلوك الى هذا الاسلوب لان اساليب الكلام لمرقه وهذه المقامات اشارة
الى جزئيات مقام التلويح واضافة الامثال اليها مبالغة فى كثرتها او بنفسه على ان تنزيل
غير السائل منزلته قد يكون لغير التلويح من امارات التردد وبواعث السوال والمحز المقطع
واصابته عبارة عن الاتيان بالفعل على الوجه الاحسن او ماثر
لنشاراى اندبات فيما ذكرناه وما نرى والهجير الهاجرة وهى ما بين الزوال والعصر
والنجاح الفوز بالمطلوب والتبكير الذهاب بكرة استهوا ٥ استهام اى جعله هايما ونطبق
مفاصل البلاغة اصابة محازها يقال لحتبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو
وصفهم بالخلوص عن شبه الاعاجم المورثة لفوات الفصاحة بانهم يسكنون البوادى دون
البلاد اذ لا يخلو اغالبا عن لسان مخالف فتورث نقصانا فى بلاغتهم والهناء القطران
والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهى اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة
وقوله تضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء
مواضعها ورجل مولد اى عربى غير محض وكلمة مولدة اى ليست من اصل لغتهم واولئك اشارة
الى الاعراب الخلص فانهم ائمة البلاغة والباقون يعدون بهم وان كانوا اعلى المعالى
والسان قوله لماخذ فيه اى من حسن هذا الاسلوب وروايتهم اياه من كمال البلاغة
وقوله مجهزا الى عمرو فيه تعظيم له اذ كان من علماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذكر الاشنانى
ما ورد به الرواية المشهورة من ان ابا عمرو وخلفا كانا يأتيان بشارا وسليمان عليه
مقامه الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه فأتياه
يوما وقالا ما هذه القصيدة التى احدثتها فى ابن قتيبة قال هى التى بلغتكما بالاملغنا
انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابن قتيبة يتعاطى الغريب فاحببت ان اورد عليه
ما لا يعرف قالا فانشدنا اياها فانشدهما اياها وانشاد ابن مدرك ما قال الشريف المرتضى كان
متقنا فى الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من المجودين فلا استبعاد

فى تسدد اى عمرو والمرء فانهم كانوا يأخذون علومهم من الاعراب ومن بعدهم وحذوهم ففخر استشفوا
لابى عمرو وخلف والاصمعى راوى القصة والقصيدة لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها
والساء والتاء للسعل الى الاسمه او من القصد وهو اخ المعنى الذى يقصد اليه تكلم
اذا اخبح من قصته لسحنة قوله على ما روى حال من تقبل اى رواية الاصمعى يقتل خلفا كا
على ما رواه عليه قوله كان احسن اذ لا سائل هناك فالتأكيد مستدرك اعراسه اى منسوبة
اليهم كانه على طريقة قصائدهم وحشية اى غير منسوبة الى الوحش لاستعارة مبتذلة
ولا نشره ولا داخل عطف على خبر كان اى كان هذا القول من جنس كلام غير الخلص وكان
غير مشابه لكلام الخلص وغير داخل فيما قصدته بالقصيدة من كونها اعرابية وحشية
اى غير مناسب للقصيدة ويجوز عطفها على كان والعدول الى المضارع لاستحضار الصورة
وتحوك الكلام حسنه اى معناه الذى يفطن له منه والمراد بصاحبيه ابو عمرو وخلف لا
لا الاصمعى وخلف على ما توهم فان الضمير فى قوله وهم راجع الى بشار وصاحبه كما يشهد به سلامة
اللفظ فيضيع ذكر مجيء ابى عمرو والنحو له جمع فحل وهو القوى من ذكور الابل يشبه به البليغ
الكامل وهذا النوع من البلاغة والتأخذ من الأخذة وهى رقية او خرزة يستجلب
بها محبة القلوب الا راسخة بالرفع على انه خبر نحوى والباء صلة الفعل يقال رسخ القوم بالماء اذا
تدبح منها وما انت منه على رسمه تنزيل غير السائل منزلته للتلويح ومنه متعلق بمحذوف قبله
تفسيره ما بعده اى على رسمه او حال من المجرور على الشذوذ وقيل عطف على تقدير اى ارجع
الى نفسك ولفظ مثل كنايه وهو مبتدا خبره اذا خالجت مع جوابه اغنى افتداه وادخال الهمزة
على الجزاء الانكار ترتبه على الشرط بل لترتب الانكار عليه اى اذا خالجت كذا فلا تظنه غير متصور
قوله وقد تعلقها حال فى المعى من ضمير خالجت فانا لم يجعل اذا شرطا فالى ما بعدها فلا اشكال
والا قدر اذا خالجت قبل الحال يقال هدر البعير اذا ردد صوته فى حنجرته والشقشقة شبه
رية يخرجها الجمل من فيه عند هياجه شبه كلام الفصيح بصوت الفحل فى تلك الحالة فيقال هدر
شقشقته وخطيب ذو شقشقة ومنها فى الشرح وبها تهاجع هيجاء من هفت الريح
اى هبت والقيصوم والشيحان فى كباده ومنعها كنايه عن كون الشخص بدويا

واذا صادفت ما ارىناك بعينيه منك ووقفت على ما سيانيك في الفن الرابع ... وردها الاخيرة تارة والحكم بالعكس
اوى وكتبنا الخاتم الفصل باذن الله
الفصل

اضافه الساق الى الجد للملابسه او على تشبيهه بذى جد تشمر اذيالة عن ساقه وحاسن
حال او مفعول ثان على تضمين التصور معنى الظن فتجانف بالرفع عطفا على لا تتصور
فان التجانف يترتب على عدم التصور ولا وجه لنصبه على انه جواب النفى لان ذلك
التصور سبب للتاكيد لا للتجانف ولا على انه جواب الاستفهام على معنى الكون منك
ظن عدم تصوره فتنه تجانف لان ظن المخاطب لا يكون سببا للتجانف لشاد ومدار
النصب على سببيه الاول للثانى وفاعل هيهات ضمير عدم التصور وفائدة قوله وقل
لى الى آخره جعل ذلك التحقيق المترشح ظاهرا كانه سائل منصب قوله ونظره اى ونظير
قول بشار فى التاكيد لتقديم الملوح والحذاء الشوق يقال حداء الابل حدو واحداء
اى ان غناء الابل الشوق قوله وفى التنزيل ولا تخاطبنى جمله معطوفه على قوله ونظيره
فيها اى وفى التنزيل هذا المثال فان قوله ولا تخاطبنى اى لا تدعنى فى استدفاع
العذاب عنهم مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق
واحد التاكيدين فى قوله ان النفس لامارة بالسوء لتنزيل المخاطب منزلة السائل
والثانى لكون مما يبادر الوهم الى انكاره سواء حمل النفس على العموم او على نفس
يوسف عليه السلام لظهور نزاهتها والملوح فى المثال الاخير اعنى الامر بالاتقاء يلوح
بجنس الجزاء المذكور لا بخصوصه واذا صادفت ما ارىناك اى ما ارىناكه
من تنزيل غير السائل منزلته لتقديم الملوح ووقفت على ما سيانيك فى الفن الرابع
من ان يرتب شئ على امر يفوض الى فهم السامع كما فى قول القائل قم يدعوك بدل قم
فانه يدعوك اعتنك اى اطلعك ما ارىناك مع ما عطف عليه وقوله على تعاد تهما
متعلق باعتنك والضمير لتركيبات الجمل وهناك اشارة الى باب القصر وواجدا حال من
كاف اعتنك فنقول ان اقتضى المقام التحقيق لاعتبار التلويح فالفصل للاولى وللاخرة
دونه جدا وللثانيه فصله ما لدلالة الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولما كان السبب حاصلا
دل على تحقق السبب ففى الفاء اشعار بالتحقيق فى الجملة وان اقتضى المقام بيان السببية
بطريق التفويض فالفصل للاخرة والاولى ردية جدا اذ لا دلالة لها على السببية الا عند

قوم من الاصوليين يقال اشهد عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة
باللام الدالة على التعليل وللثانيه فصله ما لحصول اصل المقصود وان اقتضى المقام التصريح
بالسببية فالفصل للثانيه والاولى ردية وللاخيرة فصله ما لحصول اصل المقصود ايضا
وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين الفاء وان فان قلت
كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من
حيث ان ذكر المسبب يقتضى ذكر سببه والفيصل هو الذى يفصل بين الاشياء وقيل
هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل وصف به الحاكم مبالغة وكذلك قد ينزلون
منزلة المنكر من لا يكون اياه هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا قد يقولون ولفظ ذلك
اشارة الى ما اشير اليه بهذا فى هكذا اعنى تنزيل العالم منزلة الخالى او الى تنزيل من لا يكون
سائلا منزلة السائل واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام وملابس للانكار
اماراته الظاهرة كانها مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها وثوب حبرى جديد والمنوال
خشبة يلف الحائك الثوب عليها باشر الكلام الواقع بازاء الملابس للانكار بالجبر وجعل ايراده
للمنكر وغيره على طريقة واحدة حاكه على منوال واحد والحاوج المحاجم كذبته النفس
بالتخفيف اى حدثته انه ما لا يكون وكلمة ما اسمية مبنية بقوله من سهوله والعائد محذوف
اى ما كذبته به والثانى هو التيسر والعز للمقاومة ولا شك ان المتصدى عالم بان امام
مكاوحالة الا ان عدم تدبره لاغتراره مشعر بانكاره وكذا شقيق عالم بان فى بنى عمه رماحا
الا ان مجيئه هكذا معدا لاتجاعته واضعا رمحه على فخذه عرضا امارة انكاره فنزل العالم منزلة
المنكر وصدر الجملة الاسمية بما هو علم التاكيد اعنى ان قوله ويعكسون عطف على ينزلون
مدرج معه تحت كذلك لتقاربهما مع شدة الارتباط بينهما فلذلك لم تقل وكذا يعكسون وهذه
القضية عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلته وعليها امر بل المنكر منزلة غيره فلا حاجة الى قوله
مع المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا وليعود الضمير فى معه الى المذكور لفظا اعنى المنكر دلائل وامارات
اذا تاملها ارتدع عن انكاره ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقية
الاسلام فانها لظهورها مشاهدة للمنكر جديرة بان يتاملها وقد يتعسف فيقال اى عبارة عن

العقل اى مع المنكر العقل الذى اذا تامل به ارتدع فحذف الجار واوصل الفعل ولما كان
جعل المنكر كغيره لما ذكره متضمن امرا غريبا هو تنزيل وجود شئ منزلة عدمه لامور قالعه
له استشهد له بقوله تعالى لا ريب فيه اى لا شك فى القرآن جعل وجود الريب كعدمه ونفاه
على سبيل الاستغراق مع المرتابين من الدلائل المزيلة للريب وعنيا اسلوب الكلام وتوضيح
لارتياب الاشتباه دون انكارهم اشعارا بانه تنطرا لا تنتيل ويؤيدكونه منظرا ما سياتى
من قوله ومن اعتق الكلام فى اعتبارات الاثبات وحف على اعتبارات النفى واذا جعل
لا ريب كما ذكره فى الكشاف بمعنى انه لا ينبغى لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته
كان تمثيلا لانه حكم يشكه كثير من الاشقياء وقد تمسك تاكيده لتنزيل انكارهم منزلة عدمه و
كلمة ذا اشارة الى اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله وكم من شقى
فى موضع الحال اى قال فى حق القرآن هذا القول وقد كثرت الاشقياء المرتابون فيه
وهذا النوع اعنى نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر فتره لبلا تسوع ان المراد به نوع من انواع
النعت كقلب التفضيه مع المنكر مثلا فقال اشهش الانفس جعلها ذات هشاشة اى
ارتياح وخفة للمعروف وآبق اى اعجب وهز اى حرك والقدحة اول ماء تستنبط من البئر
بتوضيح فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبيعة ثم اطلق على الطبيعة نفسها وانشط
جعله ذا نشاط اى حركة للسرور والذهن قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم اراد
ان الانفس ترتاح للاصغاء الى هذا النوع الواقع موقعه والاسماع تتلذذ من حال ورود
عليها والقرائح تهتز بوصوله والقوى الدراكة تتحرك لسرور لا تقدر منازلها قدره
ولا مرما اى لا من الامور عظيم تجد والطراد مطاردة الاقران فى الحرب اعنى حمل بعضهم على
بعض نعالى ثم فرسان الطراد والجادات فهو انها بكسر الجيم متعلق بالطراد الرامين اى
الذين يرمون سهم البلاغة فى حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة الحق فى الاعراب
عما فى الضمير والمحاورة المحاوبة وانه اى هذا الفن الذى هو نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر
يسمى بالكناية اى يطلق عليه الكناية وبيان ذلك ان الخبر المجرد عن التاكيد يدل على خلو ذهن
المخاطب عن التردد والانكار فى عرف البلغاء دلالة واضحة فى العادة والمؤكد تاكيدا قويا يدل

وان هذا الفن من الامين عن يكته ولاستاد قوة ونشر بجرد استقدار صوره منه وتتبع مظان لها واتعاب النفس
بتكلد ها واستيلاع الى المرحفظها وتحصيلها بل لابد من ممارسات لها كثيرة ومراجعات فيها طويلة
مع فضيلة الحق من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة
وعقل وافر م
على انكاره كذلك فاذا القى احدهما الى المخاطب وقصد به ما التزم دلالته عليه كان من قبيل التصريح
كما مر واذا القى المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا
فقد ذكر ما يدل على اللازم اعنى الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعائى واذا القى المجرد الى
المنكر واريد به ما يستلزمه ان معه ما اذا تامله ارتدع فقد الحق ما يدل على اللازم اعنى عدم الانكار
واريد به ما يستلزمه وكذلك اذا القى المؤكد الى العالم لم يقصد به انكاره بل ملابسته لامارات
يستلزم انكاره فالكل من قبيل الكناية اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس
على ذلك سائر الاقسام ولا يلتفت الى ما قال من ان ايراد الكلام فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
كناية عن انك نزلت ذلك المقام منزلة المقام الذى يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا
التنزيل مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعنى ايراد الكلام على الوجه المذكور
الى ملزومه الذى هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان
من افعال المتكلم منها الذوم وفى الملزوم خفاء فينتقل من لازم الظاهر اليه فيكون انتقالا
من نفس اللازم الى الملزوم فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لابد فيها من استعمال لفظ دال
على اللازم فى ملزومه كما فى قولك طويل النجاد والقول بان المراد من تسميته بالكناية مشابهته
اياها سطلح صرح عبارة الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية اوصاف للالفاظ
مقيسة الى معانيها التى هى اغراض اصلية منها كما سياتى وما ذكرتم من المعانى ليست اغراضا
اصلية من المركبات المذكورة قلت هى اغراض اصلية منها فى عرف البلغاء وكلامنا عليه
قوله وله اى الكناية تاويل تذكر التفريع انواع من اقسام الثلاثة اعنى ما يطلب به نفس
الموصوف وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف وتقسيم
الثلاثة باعتبارات الى التعريض والتلويح والرمز والايماء وسيعف عليها كلها هناك اى فى علم
البيان فان قلت هذا الفن اعنى نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر من اى قسم من الكلام اقسام
الثلاثة قلت الظاهر انه من الكناية التى يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب قوله ان بخلك
فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار — وان هذا الفن اشارة كما هو مقتضى
السياق الى نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر لان بعضه سهل الماخذ قريب المتناول والوركة

الطبيعة وبقية السنام يقال فلان لانت عريكته اى انكسرت نخوته وصار سلسا ولين السنام
عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ويقال انقادت قدوته واسمحت
قدوته اى ذلت نفسه وباعته على الامر والقيمرة منه راجع الى فن وفى ليها الى الصور
وفى تكرارها الى الصور واخواتها وكذا باقى الضمائر يعنى ان المهارة فى هذا الفن لا يكفي
بمجرد الاحاطة بصور منه واخوات لها بل لابد ايضا من مزاوله التتبع والاشتغال بالتعلم
فى ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك عما هو فضل وهو هبة من الله تعالى لا مدخل له للسعى اعنى
سلامة الفطرة عن الآفات القادحة فى ادراك الدقائق واستقامة الطبع على
سنن الصواب فى تحصيل المطالب وشدة قوة الاشتغال اليها وصفاء القوة المستنبطة
لها ووفور القوة النافذة فيها فلا يعجز عن كثرها ومن اتقن الضوابط
المذكورة فى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة للنفى الا ان
الامثلة كانت من الاثبات الذى هو الاصل فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف
فى الوقوف على اعتبارات النفى فلذلك تركت امثلته واعلم انك اذا حذقت
فى هذا الفن الاسناد ويشهد لذلك اشارته آنفا الى اعتبارات النفى الجارية على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه عند من له ذوق سليم وان انزال القرآن المجيد على مناهج التسمين مع الطلاقة
المهارة وصدق الهمة خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة وبالحرى اى وملتبس
بالحرى صدق همتك واستفراغ جهدك او الحرى ذلك والجملة معترضة بين الشرط وجزائه
تعال يلتق الجدار اذا يسوره وعلاه وضميره للفن والعثور الاطلاع اى تطلع على
تفاصيل الاسباب المقتضية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه
الفن الثانى لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه بحسب انطباق تركيبه قد تقدم
ان ارتفاع شان الكلام فى الحسن والانحطاط فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال فيتفاوت
حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق علم شدة وضعفا ومنه علم ان مدار الحسن
على الانطباق يوجد بوجوده ويعدم بعدم فقد علم بذلك هناك ايضا ان مدار قبحه على
لا حسنه على الانطباقه وقوله على انطباق تركيبه اشارة بزيادة لفظ تركيب الى ان انطباق

الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه سواء كان راجعا الى هيئته التركيبية او الى مفرداته
من حيث انها واقعة فيه وقوله وجب جواب لما وفاعله ان ترجع قوله ايها الحريص
بالحرص والانتصاب والتفحص تنشيطا له وتنبيها على انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه
الا المتصف بها والاقتداح استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والسفلى زندة
والزناد جمع فان حمل على حقيقة المجموع كان مجازا عن القوى الادراكية لان عقلك لا يشبه
بجمع من الزند وان حمل على مجموع العودين اللذين هما كآلة واحدة فقد شبه العقل لاشتماله على
نكت لطيفة مخفية يستخرج منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح والمرتبة العضلة والتقاء
التعالى فى الفضل كالتسابق فى السبق والتناصل فى الرمى والخاطر فى الاصل ما يختلج فى
القلب ثم اطلق على محله اعنى القلب وقوله نور عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء
وجاز ان يستعار النور للقوى الدراكة وان يجعل العين تخيلا على تشبيه البصيرة بالبصر
اعنى نور العين وقوله فى الصيغ متعلق بترجع وفى ايرادها حال من متعلقات او لاحوال
واراد بالكيفيات المختلفة ما يجى كالاثبات والتعريف والوصف وبالصور المتنافية ما لا يجتمع
كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير وقد يقال المختلفة ما يجتمع مع بقائه على لفظ كالذكر
والحذف والتقديم والتاخير والمتنافية ما يتبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية
والاشارة والموصولية وحتى متعلقة بترجع والمعوض الثوب الذى يعرض فيه الجارية
على المشترى وضمير فيه لعروض المسند اليه والرهان مصدر راهنته والمراد ما يراهن عليه
والجياد جمع الجواد من الفرس والنضال فى الاصل المناضلة اى المراماة والمراد ما يناضل
عليه قوله فتعرف عطف على ترجع والتضمنه معنى العلم علق بالاستفهام وكلمة ما فى انها
زائدة وفى قوله تعرفه وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة ههنا كالطى والتقديم والتاخير
وغيرها مصادر للافعال المبنية للمفعول واضافته نفس ولذلك عاد لفظ التنكير فى قوله
او اطلاقه حال التنكير وفى قوله اما الحالة التى تقتضى تنكيره قوله او معرفا باللام عطف على
الاحوال المذكورة اى او تعرفه معرفا باللام ولو قال او باللام على تقدير او تعرفه باللام
لادى عطف الظرف اللغو على الحال وقوله بعقبه اى تعقيب المسند اليه المعرف وقد تعلق

اما الحالة التى تقتضى طى ذكر المسند اليه فهى اذا كان السامع مستحضرا له عارفا مثل القصد اليه عند ذكر المسند والمذكر راجح اما لتضييق المقام واما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر واما التخييل ان فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين واما الايهام ان فى تركه تطهيرا للسان عنه او تطهيرا له عن لسانك واما القصد الى عدم التصريح ليكون لك سبيل الى الانكار ان مست اليه الحاجة واما لان الخبر لا يصلح الا له حقيقة كقولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد او ادعاء واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظائره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى اصل الكلام نعم الرجل هو زيد

سبب تخصيص التوابع والمعرف وان الفصل مخصوص به قوله يقتضى تقديمه اى تقديم المسند اليه معرفا او منكرا كما دل عليه تاخيره من تنكيره ولما كان التقديم متناولا للمعرف والمنكر معا قدمه على ما يختص بالمنكر من التخصيص والاطلاق واما تاخير القصر عنه اى عما يختص بالمنكر فلعله لعله قصر المسند اليه على المسند وانما قال على الجزء دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان فى موقع الجزء فان قلت لما ذا ما بل تخصيص المنكر بالاطلاق ولم يقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعنى تركه قلت لان المقتضى للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سنذكره فالمقتضى لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول على ما سبق استغنى عن ذكر الثانى وتفصيله واما تخصيص المنكر والاطلاق فلم يفصل القول فى شىء منها بل احالهما على الحالة فيما تقدمها فلا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما معا اشعارا بالاهتمام بكليهما اما الحالة التى تقتضى طى ذكر المسند اليه شرع فى التفصيل بعد الاجمال الضابط وكلمة اذا هنا ظرف مجردة اى هذه الحالة ثابتة فى وقت كون السامع مستحضرا له الى آخره وعلم منه ان خصوص الحالة هى مضمون ما اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا هذه ليست بظرف بل اسم اى الحالة هى وقت كون السامع مستحضرا ثم ان استحضاره للمسند اليه وعرفانه قصدك اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونها الغاز وتعمية ولا بد فيهما من استحضار السامع ذات المسند اليه ومن عرفانه قصد المتكلم عند ذكر المسند ولا يدفع القرينة المجوزة من مرجح يندفع به التحكم وضيق المقام اما لاختلال الوزن او خوف ملال السامع او سامة المتكلم او فوت الفرصة وانما قال بناء على الظاهر لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا فى الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة المغنية عنه ابتداء ولانه قد يحصل بذكره معها فائدة حسنة كالتنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرهما ونبه بذكر التخييل الى ايقاع الشىء فى الخيال على ان ما ذكره ليس امرا محققا بل الشاهد فى الحذف العقل مع اللفظ المقدر وفى الذكر اللفظ مع العقل ايضا وقوله من حيث الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر تخييل بل اراد ان هناك تخييلا ناشيا من حيث الظاهر قوله وكم بين الشهادتين

بالتعويل وقد يهن فائدة فالصواب ان يقال انما عطف على ما تقدم بعنى التى كانه قيل فى الترك تعويل على شهادة العقل وفى الذكر تعويل على شهادة اللفظ والتفاوت بينهما كثير فلذلك عبارة اولى على ما لا يخفى

اى كم فرق حاصل بين الشهادتين اى بينهما فرق كثير قيل وهذه الحالة الاسمية فى موقع الحال من شهادة العقل وشهادة اللفظ قوله واما الايهام اراد انه امر وهمى محض لا حقيقة له اصلا بخلاف التعويل اذ هناك شائبة ثبوت واطلق اللسان اولا ايهاما لادعاء كونه فى الخبث والقذارة بحيث يتلوث به كل لسان ذكره وقيده بالمخاطب ثانيا لاسعاد ان تدعى انه من الشرف والنباهة بحيث يتلوث بكل لسان تذكره بل ذلك تواضع من المتكلم على نفسه الى اصونه عن لسانى قوله واما لان الخبر لا يصلح الا له اى الا الخبر على المسند لا له على ان المسند اليه المحذوف لا يكون الا لله فان الفاعل لا الحذف واورد لهذا مثالا مخصوصا القلة والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما يريد فعله فلا يرد على المعتمد انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقها ولا يفعلها ومثال الادعائى ملوكى واهب الالوف اى الامير فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت لا نسلم ان القصد الى عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التى يمكن اجتماعها قوله واما لان الاستعمال وارد على تركه وترك نظائره وورود الاستعمال على تركه يساول متناول الفاسق وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به فى موارده على هيئته فقد راعيت الاستعمال على تركه كقولك رمية من غير رام وخير قليل وفضحت نفسى الى غير ذلك واذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه فى غرض من اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على ترك نظائره فتخصيص بالقياس وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن يتكلم بذلك الكلام اولا لان الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه يتصور منه ومن غيره فالضمير فى كقولهم ان كان للمفتى او كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظائر وكذا ان كان للنحاة ولم يسمعوا خصوصه هذا التركيب وان سمعوه كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه فى اتباع الاستعمال الوارد نوع خفاء قدرنه بمثال واما الاغراض سوى ما ذكر يعنى ان المرجح لا ينحصر فيما ذكر بل هناك اغراض اخر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه

والتنبيه على فطانته الاحتراز عن نسبته الى الغباوة او عن تحقير يشوبه لفظ المسند اليه
وكاجتماع الامور المذكورة ثنتان او ثلاث او ازيد كما اشرنا اليه قوله لا اهتدى الى ما
الا العقل السليم والطبع المستقيم اى ما يهتديان الى ادراك تلك الاغراض من تراكيب
البلغاء دون غيرهما فينبع تراكيبهم وراجعها فيما قصد بها من الاغراض يهتدى اليها ولذلك امر
بالمراجعة المهلة الامثلة التى ذكرها وكلمة ما فى قلما وطالما كافة للفعل عن طلب الفاعل و
لذلك كتبت موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان تكتب مفصولة وهناك
اشارة الى موضع التهدل الى الاغراض ومع العلة النحو بدليل الحصر السابق قوله اذ
لم نقل انا علمنا لانه جعله لحرف التجد ولا القوله راجعها بل هو تعليل للمراجعة وكذا حيث
وحسن المذكوران فيما بعد والحذف ههنا لحمل ضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل
التعويل وسهر دائم اما مبتدا اى بى سهر او خبر اى سبب علتى سهر والكلام استيناف فتقدير
على الاول ما بالك عليلا وعلى الثانى ما سبب علتك وتعظيم وجه حال لمن ممن سرح والحذف
لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسم الظاهر لا ضمير كما يتوهم من قوله هو سريع والسين فى
سا شكر للتاكيد اى لا اترك الشكر وان تاخر واما دى جمع ايد من اليد بمعنى النعم وهو
مفعول بان اذ نقال شكرته النعم او بدل اشتمال عن عمرو اى ايادى له ولم نمن من الكنه
او المن بمعنى القطع ولا مظهر السكوى يروى بالجر على ان لا زائدة مذكرة للنفى الذى يتضمنه غير
وبالرفع على انها بمعنى غير لكن الحق اعرابها على ما بعدها ولم الفعل كنايه عن الفقر والحذف
لتطهيره عن اللسان او ادعاء التعين والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه و
المعنى ان احسابهم كالبناء ووجوههم بجمالها اضاءت لهم الليل البهيم وبذلت دجاه بالضياء
المانه تتبع لثاقب الجزع وهو نحو الحيم الخرزة المعروفة ينظم فى سلكه وهذا الجمل وتصويرها
لشرف احسابهم وسناءها ونجم وجوههم وبهاءها وقوله كلما انقض كوكب صفة لنجوم بتقدير
العائد اى كوكب منها والمراد انهم يهتدى بهم اذا مات منهم سيد قام مقام آخر منهم تحتح اليه الباقون
وقائلا نصب على التميز اى عز مائليه وكحل الحال قوله اذ لم نقل هذه سورة انزلناها
وذلك لتعين الجز لها فان السورة الموصوفة بما ذكر من الصفات ليست الا هذه ويجوز ان

يجعل من حذف المسند اى مما اوحينا اليك سورة انزلناها والحذف فى نار حامية للاختصار
ودفع التكرار على ذكر التوالى وانما قال على احد الاعتبارين فيها لما سياتى من حملها على حذف
الجزاى خبر جمل احل وطاعة معروفة امثل قوله المعروفة فان فسرت بالمشهورة كطاعة الخلص
من المومنين فالتقدير امركم او الذى يطلب منكم وان فسرت بالمشهورة بانها باللسان دون
القلب فالتقدير طاعتكم فان قلت لا بد فى الحذف من انحصار المحذوف كما مر فكيف جاز فى
كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار
تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة تتعين محذوف واما الحالة التى تقتضى اثباته
فهى ان يكون الجز من العبارة فى بيان الحالة المطرح ما ذكر فيها اذ الوقت لان المذكور ههنا
نفس الحالة لا امر فيها الذى يحوج الى تاويل وهو ان نقال تلك الحالة اعتبار ان حضورها
وكونها حالة مقتضية لكذا فهى بالاعتبار الثانى حاصلة فى زمان ثبوتها بالاعتبار الاول و
المراد بعموم نسبة الجز الى كل مسند اليه ان يكون الجز المذكور فى ذلك المقام صالحا لان ينسب الى
متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن المعينة فان لم يوجد تخصيص المسند
الى اثباته بعين جاز الحذف فيفهم حيث لا قرينة معينة اصلا انتسابه الى كل ما يصلح له دفعا للتحكم
كقولك خير من هذا الفاسق اى كل احد وحيث تعارضت القرائن يحمل على مقتضى كل بدلا
عن الاخر كما فى طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين اى اثباته له فقط فلا بد
من ذكره لعدم قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر فى الثبوت بل التخيير
بالذكر فى الاثبات ومن زعم ان عموم نسبة الجز بمعنى صلاحيته فى نفسه لمتعدد وارادة التخصيص
كناية عن عدم القرينة مطلقا لان شر خالق لما يشاء وخير من هذا الجاهل وجد فيه قرينة
الحذف فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين لا يستلزم انتفاءها مطلقا اذ لها افراد
كتقدم الذكر فى السؤال وغيره فان قلت اذا لم يوجد قرينة الحذف وجب الذكر فكان
موجبا للاثبات لا موجبا له قلت الحالة المقتضية تتناول الموجب والمرجح فلا اشكال
قوله زيد جاء على صيغة اسم الفاعل او على صيغة الماضى فسكون الجملة الفعلية فى
الجز لكون المفرد واخ من يح الامراذ اتيتم والباء فى به زائدة فى المفعول اى الله

اليسر مطلوبا واسهل حصولا من كل ما طلب او من الحمد حاجته اذا قضيتها وبناء التفضل
من باب الافعال قياس عند سيبويه والبارح للسببية الاالرای هو اقضى للحوائج من كل
ما يتوسل به فيها ولولا ملاحظة الالة لكان الجر حقيقا بتعقبه له تع لانه الاقضى للحوائج كلها لكن
ربما كان غيره اولى بان يجعل وسيلة وآلة له في طلبها والحقه ما يجلبه الراكب خلفه واضافها الى
الرجل مجازية لادنى ملابسة قوله واذا اشتد الى فلك يمتنع عطف على راغبة لا على
معمولها اعني اذا دخل غيرها الفساد المعنى فقدا اشارة الجزالى الحمل الشرطية ايضا لكنه تركك لانه
قوله او يذكر نصب على يكون والمعنى او يراد ذكره فان ارادة ذكره للاحتياط مقتضية
لاثباته لا الذكر نفسه واحتياطا مفعول له على طريقة قولك ضرب زيدا تاديبا قوله علة
للاحتياط وبالقرائن متعلق بالاعتماد على نفس يعني الوثوق وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا
فان حذف اللام مع شرائط النصب غير واجب واراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه
يكون واضحا لاجل القرائن لكنه يذكر لزيادة ايضاحه وتقرره في ذهن السامع قوله كما
يكون في بعض الاسامي يعني كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق
وكالاعلام اللقبية وكالكنى والاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية كاسد وكلب
وابي فضل وابي جهل قوله والمقام مقام ذلك اي مقام التعظيم او الاهانة وهذا الشرط
معتبر في جميع ما ذكره مما سياتي في المسند اليه وغيره الا انه نبه اليه في بعض المواضع تذكيرا
وتاكيدا ولذلك اعاد النفي في قوله او تبركا ولو ابدل اصغاء السامع لسماع المخاطب
لتناول بسط موسى لكان اولى قوله فبسط بالرفع على انه جزاء اي في بسط ويروى
بالنصب عطفا على المقدر المنصوب اي ان تذكر للاصغاء فبسط والافتراص انها حق
الوهم واغتنام الوقت والواو في قوله وكان للعطف على قيل او للحال بتقدير قد من غير له
وانما كان ثم الجواب بجزء عصا لان السؤال عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب
وكلمة ثم للتراخي في الرتبة وهو عطف على مقدر اي فلم يقتصر على ما هو جواب تام والمعطوف
بثم هو مجموع الافعال الثلاثة اعني ذكر المسند اليه وزاد فقال والعطف على كان وجه
حسن اي ثم تخطى الجواب التام وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضارها بهيئة

واما الحالة التي تقتضي تعرفه فهي اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بها والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت اولا فانه لو كان الخبر
ولازم الحكم وهو انك تعلم حكمه بعضا والابهمة ان احتمال تحقق الحكم كان ابعد كانت الفائدة في تحويله اقوى ومتى كان اقرب كانت اضعف وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص
المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا ولما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولك شيء ما موجود
وفي قولك فلان ابن فلان حافظ للتوراة والانجيل يتضح لك ما ذكرت ثم ان تخصيص المسند اليه انما يكون لكونه احد اقسام المعرفات
خمسة وهي المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرفات باللام والمضافات الى المعارف اضافة حقيقية
مع التقييد المذكور في علم النحو ولا زاد على ذلك من كونه معرفا بشيء من التوابع الخمسة والعطف المسمى فضلا وانما ان يكون الا اذا كان مستقبا
عليه والكل من ذلك حالة تقتضيه

بصفاتها ليطول له المباسطة البعيدة بين المطلوب عنه والمطلوب اليه ويشاهد القدرة الباهرة
فلا تظن موسى لذلك اجاب بانها خشبة من جنس العصا وتتصف بما يتصف به افراد جنسها
من الاتكاء عليها والهش بها وما يناسبها فليس هناك بسط للاغراض الذي ربما يعد جوابا
في تلك الحضرة قوله ونظيره في البسط اي في مجرد البسط لا في كونه للاغراض او البسط تمتنا
للابتهاج ولا في كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه والاصل ان يقال بالموالطة عليها الى آخر
العبادة الا انه نزع الخافض وعدي المصدر بالايصال قوله او لان الاصل اي الراجح عند
ذكره في جواز الحذف لقيام القرينة بقصد رعاية الاصل اذ لم يعارضه شيء من نكت الحذف قوله
او ما جرى هذا المجرى يريد به مثل سلوك طريق الانكار على السامع والتصريح باسم المسند اليه ليعرف
بجريانه على السامع او ليشرف بذلك او للتسجيل عليه نحو الصبيح نقاوم الاسد واتصال زيادة المسرة
الى المخاطب نحو حبيبك على الباب وتعين كونه مقدما او موخرا او كان حق العبارة ان يقال
او لما جرى هذا المجرى الا انه عطفه على المجرور الذي يجوز حذف اللام منه اعني قوله لان الاصل
واما الحالة التي تقتضي تعرفه لما كان تعرفه اي كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر اولا
الحالة المقتضية لتعرفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لكل الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا
للمرام وزاد لفظ مثل تنبيها للفائدة بان ما هو على حالها وضعفها معتد بها وفي الاعتداد بها بعد
في متعارف الناس فائدة مستقلة افادني كذا قوله والسبب في ذلك اي في اقتضاء القصد
الى افادة الفائدة المعتد بها تعرف المسند اليه واراد بفائدة الخبر هنا ما هو اعم من المصطلح عليها
وبالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما ترى وجواب لما محذوف اي لما
كانت فائدته الحكم او لازمه الذي هو حكم ايضا انحصرت فائدة الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة
فمنها ما يبعد تحققه في نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة
فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلام السامع
ما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد وكان تعريفه الى اعلامه افيد
فمدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذي من شانه ان يعلم بادنى التفات
لا يعتد باعلامه فاوقع مدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه بحسب تخصص طرفيه
وبعد تحققه في نفسه

فاعطى المعطوف حكم المعطوف عليه في
جواز حذف الجار فحذفه منه مع عدم
حذفه في المعطوف عليه
وفيه بما ذكره ان الخلق لا يقتضي
لخصوصية كل من افراده بعض آخر
مجموع وغاية كل واحد من المقتضين
في كل واحد من اقسام المعرفات

واما تعلقها بجهات الوجه او الدنيا عليها
قبل فلا او خلاله مثلا اذ الاول يقتضي بعد
الحكم بحسب تخصيص طرفيه

انت الذى لم تدع سمعا ولا بصرا الا اشتفا فاحر العيش اقرارا وانت الكفونى ذلج السرى وجن الضلال
وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى واشمت بى من كان فيك يلوم

المسند اليه والمسند كلما ازداد الاختصاص ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت جهتها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين ليكشف لك ما قررناه من ان بعد تحقق حسب تخصص المسند اليه والمسند ومن ان الاعداد بحسب البعد وانما نسب البعد تارة الى تحقق الحكم واخرى الى احتمال تحقيقه تفننا فى العبارة وتنبيها بجزوم على انه جواب الاول اعنى فاعتبر قوله ثم ان تخصص المسند اليه بعد انه قد تقرر فيما تقدم ان المسند اليه اذا كان كانت فائدة الخبر اقوى ثم ان للتخصيص مراتب اقويها ان يكون معرفة خصوصا اذا كانت مقيدة بقيد زائد فظهر ان القصد الى افادة فائدة كاملة يعتد بها يقتضى تعرف المسند اليه قوله وهى اى اقسام المعرفات وانما ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه المص لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر اعلى حده اظهر الا ترى ان ترك الواو فى حلو حامض اولى من ادخاله الذى جوزه ابو على والقيد المذكور فى علم النحو هو ان لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام كشبه وغيره اذا لم يشتهر المضاف بمشابهة المضاف اليه او لمغايرته قوله او لما ذكر على ذلك اى على كون المسند اليه احد اقسام المعرفات والضمير فى قوله من كونه للمسند اليه المعرف او لاحد الاقسام والتوابع اما حج تابع لانه صار اسما فوصف بالحسنة كما فى صدر هذا الفن او حج تابعة فيوصف بالحسنى كما فى نسخة المص ههنا وما عدا المعطوف من التوابع تخصيصه المسند اليه ظاهر وكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكلمة اى وقد عرفت حال الفصل وكونه مخصصا للحكم بالقصر واما الحالة التى تقتضى كونه مضمرا فهى اذا كان المقام مقام حكاية اى كان الموضع موضع حكاية وتعبير من نفس المتكلم فى المسند اليه فقوله انا الذى تحدونى غيضا الى صرف غصة فى صدورهم لا ازج لا تسوغ ولا تودب تذكر نون الوقاية مع نون الاعراب فى يحدونى تخفيفا واورد بدل ضمير الغائب الراجع الى الموصول ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتداء الذى هو انا كما فى قوله كرم الله وجهه انا الذى سمتنى امى حيدره ونظيره قوله

انت الذى تنقل الايام واخواته المذكورة بعده فى صدورهم مفعول ثان لتحدونى ولا ازال لم يمكن عنه مذ حال والصدر بالفتح اسم المصدر نصب على الحال او على المصدر اى ارتقاء صدور والمرعث لقب بشار ابن برد لبرعثة اى قرطة كانت له فى صغره ومعنى البيت دعوى الاستبداد ولا احق على احد موكده للجملة الاولى ودرت بى اى الحلمتنى وشهرتنى او طلعت بلتبس لى اى انا معهما يعرفنى من يعرفها وعن السارقون والاخذون اى المشهورون بذلك على ان اللام للعهد او المخصوصون به على انها للجنس لى لا يقدر احد على ان يجتر على خلاف ما اردناه قوله على ذلك اشارة الى كونهم بنى اعمام اى نحن مع ما بيننا من نسبة العمومة فرشت عنا بسط محشوة بتباغض وتحاسد فقد تمكن فساد الشر والفساد بحيث لا يقبل اصلاحا كاملا وصرنا كشق القدح العظيم ان الجلى شاعبا الى المصلح للاقداح لم يقدر على اصلاحه بحيث يكتم عنه بل يعرف شاعبا اى متعاطيا مستترا من تشاءمه اى اخلفت قوله او مقام خطاب اى موضع يعبر عن حاضر وجه اليه الخطاب فى المسند اليه من عدنان حال من المنادى لما فى النداء من معنى الفعل او صفة للاكارم بتقدير متعلقه معرفة وبالد المجد اى ورثته الشرف كابرا من طرفى الاب والام تدل الايام منذ لها اى تمنعها ان سمى وزلزلت ماو تظهر حوادثها وتمسك الارض من ان تخسف باهلها وتضطرب فتخرج الاشياء عن نظامها اى لك مقدرة تامة ومرحمة عامة وقد علموا اجله بعرضه اى قد علم الناس تسبك حسبك المذكور من قوله فجعت بهم صفة اقوام وخلت لتاخير كان والسمع فى الاصل مصدر فاطلق اولا بمعنى الجمع ثانيا بمعنى الواحد اى فجعت فيك باقوام كثيره فلا هلكهم لم يدعلى ما تمتع اسماعا وابصارا اى لم يذهب اسماعنا بسماع نغيهم ولا ابصارنا بالبكاء عليهم مع وجدنك وانت مع وجدنكم لم تدع لنا منها الاشفا اى شيئا قليلا فامر علينا اى صار مرا بسبب ذلك الى الحد الاعالى وراءه والقرح السير فى بعض الليل فاضافه الى السرى من اضافة البعض الى الكل والحون جمع الحون مثل قولك رجل جثم اى قوى وقوم جثم وقيل جمع حونى كوب وعربى والجلهة جانب الوادى والجثوم جمع جاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض وهذا البيت من ابيات لابن الدمينة كتبها الى حبيبة امامة تعود عليها ما ناله فى شانها من المشاق فاجابته بابيات منها فقولها واسب الذى اخلفتنى ما وعدتنى تعود عليه جنايته وحق الخطاب الا

يكون مع مخاطب معين وذلك لان ضمير المخاطب موضوع لكل معين من المخاطبين او موضوع لمفهوم
كلي يشترط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف الرايين فحقه ان يستعمل فيما وضع له او
اشترط في وضعه استعماله فيه واراد بقوله مع مخاطب ان حق الخطاب ان يكون حاصلا مع مخاطب
معين متوجها اليه ولو قال المخاطب معين لكان اظهر فان نحو لكم حصل الخطاب لك اسند في المعنى
من قولك حصل الخطاب معه ثم يترك اي حق الخطاب مثلا وغنا بالى غير معين قوله كالمثل فلتب
ان اكرم او احسن يعني كانك لا تقصد به مكرما او محسنا معينا كذلك في صورة الخطاب عبارة
العدول عن هذه العبارة الى الخطاب البالغ في تشهير سوء معاملته كانك احترزت كل واحد
ممن يصلح ان يخاطب مخاطبته بسوء معاملته معه وصورته في ذهنه وقوله قصدا مفعول له
للبغية قوله فلا تبدوا اي يترك ارادة المخاطب المعين قصدا وكانه انما قال او احسن
مع ان الظاهر واحسن بالواو ايماء الى ان كل واحد منهما شرط له جزاء على حدة قوله
قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان عموم الخطاب يقتضي نسبة الرؤية الى كل من يصلح
ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا عاما يدل على ان حال المجرمين لتناهيها وصلت الى غاية
الظهور فلا تختص الى حال المجرمين رؤية راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية يتيسر له
رؤيتها فله مدخل في الخطاب به ويتناوله وكذا امثال له اي وكل قوله تعالى ولو ترى
اذ المجرمون على العموم يحمل عليه امثال له كثيرة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى
اذ وقفوا على ربهم ولو ترى اذ الجرمون موقوفون عند ربهم وقد قصد تعميم الخطاب تحسين الحال
كقوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا وانما قال
· او كان المسند اليه في ذهن السامع عطفا على قوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة
عطفا على مقام خطاب لان الاسماء الظاهرة للغيبة في الضابط ان مقام كون المسند اليه
ضمير الغيبة اجتماع امرين الاول كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا
لفظا او معنى واما لكونه في حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية الثاني ان
يقصد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا
اجري على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشان وضمير باب نعم على ما سياتي وكذا اذا كان حاضرا

لفظ رجل لمعناه وقد يكون عاما مع
كون الموضوع له امورا خاصة فلا
يلزم الاشتراك اللفظي مع كون المعاني
متعددة لان الوضع واحد وقد يكون
الوضع والموضوع له خاصين كوضع
زيد لمعناه واما كون الوضع خاصا
والموضوع له عاما فغير معقول وهذا
يحتاج الى تامل صادق من قريحة
نا قدة تمت

٣١

واما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي اذا كان المقام مقام احضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه كقوله ... وقوله في قول الشاعر
ابو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه ... وقوله الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسي باشقر مزبد ... وقال تعالى تبت يدا ابي لهب او مقام تعظيم
او الاهانة ... كالالقاب المحمودة او ... كالاسامي المذمومة او كناية مثل قوله تعالى
تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي ... او لا يتاتى ذلك مع الاسم ... الاعتبار

ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية كقولك ان جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل ورع اجلاج
هذا من الامرين فقد ترك الضمير اجراء على خلاف المقتضي كقولك جاءني رجل فقال الرجل قوله من
السض الوجوه اي من البيض وجوههم وبني سنان بدل او نصب على المدح وحش شادوا
مقعد اجلداي مجلسا او من الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث والبو
اسحق كنية المعتصم بالله وبيد العلى استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول
الى المطالب العالية وقناة الظهر مجمع فقراته ودوام القناة الوادة العامة واشتداد الكاهل
الى ما بين الكتفين عبارة عن غاية القوة وكمال الثبات والى شرطه جزاء فالجة ومن
سعلقة باعتبه والمنح معظم الكرم والساحل شاطئ البحر قوله وعند مذاهب اي الطرق اذ مذهب
فيها ويقضي بها على المكروه والصبر عليه فكيف لا يحمد اذا لم يكن هناك حلول يزيل الطرق فان
قيل لا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا من كونه
بطريق الاولى كما يشعر بكيف لا اجيب بانه حال الاختيار القاء النفس في التهلكة باختيار فاذا
حمد هذا كان ما لم يكن القاء بالحاد اولى وايضا كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل
عليه قوله ليس عنه مذهب اي لا مهرب عنها سواء دفعا للتناقض او لا مهرب اصلا واراد
يكون الصبر مهربا انه بمنزلة المهرب المنجي فانه اذا اطمئن النفس بان الخطب او لا مهرب في الحال
فانه المهرب المنجي في المال   واما الحالة التي تقتضي كونه علما فقوله بعينه اي ملتبسا
بعينه وتخصه احتراز عن النكرة وقوله ابتداء اي اول مرة احتراز عن ضمير الغيبة والمعرف بلام
العهد قوله بطريق يخصه اي لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج به الاعلام المشتركة
لسائر المعارف فان قيل هذا القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة
الى غيره قلنا نعم ولكن تفصيل القيود والاحترازات يحسن لمقام التعلم على وجه ابلغ لا يقال
علم الجنس كاسامة خارج عن الضابط المذكور لانا نقول لا باس لان الكلام في الاعلام التحقيقية
وعلم اسامة تقديرية لضرورة الاحكام قوله ابو مالك فاصر من قصرت الشيء على الشيء اذا
حبسته عليه لا يتجاوزه الى غيره اي بعد كرمه وخلو همته لا يظهر حاجته ولشح عطيته ولفظ الاله
هكذا معرفا باللام علم على ذات المعبود بالحق واما الله فمن الاعلام الغالبة نظرا الى اصله ومن المختصة
نظرا للاجبر ولينا احكام الاعلام في منع الصرف واستتباع اللام فقد زالتها لدفع الضرورة تمت

فان قلت المعرف بلام الجنس كقولك الرجل
خير من المراة مختص بالجنس لا يطلق
على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج
بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله
بعينه اي بشخصه ولم يظهر بهذا القيد
فائدة احترازية قلت المعرف بلام
الجنس قد يقصد به الجنس من حيث هو هو
وقد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع
واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا
كسائر المعارف والنكرات تمت

نظرا الى انه بعد حذف المرء لا يصح اطلاقه على غيره والله يعلم حرى يجرى القسم وجوابه ما تركت فما لهم

والبار في باشق للتعدية الى حتى حرصوني وعلوا حرص بدم اشوذى زيد لكثرته وغلبانه بعد زيد لكن

نحن فداره قوله قال الله ثم تبعيدا الى لهب بغير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف الى الظاهر

ومسند اليه في الحقيقة لان ذكر اليدكناية الى تب ابولهب وهذا دعاء وتب الذي بعده خبر قوله

والاسم صالح الى العلم صالح الى العلم صالح للتعظيم او الاهانة دون غيره من الاسماء التي يمكن ان

يعبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم لاحدهما واعتبار انبائه بحسب معناه الاصلي عن شرف

وكمال او خسة ونقصان فالكنية علم صدر باب وام او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح اوذم

مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما والكنى والكنية والالقاب المحمودة كابي

الفضل وابى المعالي وابى المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل والمذمومة

كابى الفضول وابى الشر وابى جهل وقفة وبطة وكرز قوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة

وتوجيه الكناية في ابى لهب انهم قد يعتبرون في الاعلام المعنى الاصلي الا تراهم يكنون او لادهم

ويلقبونهم بالدال على معان مستحسنة يتفائلون بذلك ومن البين في ملاحظة المعنى الاصلي

في الكنية قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رايت

فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه وقول من خاطب من الكفرة الصديق بابى الفضل فابولهب

معناه الاصلي ملابس اللهب ملابسة ملازمة كما ان معنى ابى الخير ملازم الخير وكون الشخص جهنميا

ملزوم لكونه ملابسا للهب الحقيقي فاطلق ابولهب على الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه

الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال يدل جهنمي ولكن ان

ينتقل للمشهور بهذا الاسم ولكونه جهنميا صار هذا الاسم دالا على كونه جهنميا دلالة حاتم على انه

انه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا

بلا اعتبار للمعنى الاصلي وان اطلق على شخص آخر كان استعارة ولذا قلت ابوجهل وقصدت

الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي ولم تجعله كناية عن شيء فتامل فان هذا المقام

مما اشتبه على اقوام قوله او مقام ابهام عطف على مقام تعظيم وتذكير لفظ الابهام لو ابدال

بالاعلام اولى بالاستلذاذ والتبرك قوله او ما شاكل عطف على مقام احضار او مقام ابهام

واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا التي صح احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه واتصل

باحضاره بهذا الوجه غرض مثلا ان لا يكون للمتكلم امر معلوم سواها او لمخاطب فيقول الذي كان معك امس لا اعرفه او الذي كان معنا

امس رجل عالم فاعرف او الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم او لا نعرفهم او ان يستهجن التصريح بالاسم او ان يقصد زيادة

التقرير كما في قوله عز وعلا وراودته التي هو في بيتها عن نفسه والعدول عن التصريح

كثير او ان اورث تطويلا بلا طائل عن شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له

شاهدك ابن اخت خالتك فرضي شريح تطويل التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحق الى المنكر

وذلك اشارة الى جميع ما ذكر من الامور التي لها مدخل في الاعتبار اللائق المناسب في المسرة

بنحو سعد وسعيد او في المساءة بنحو سفاك وسفاح والتنبيه على غباوته بانه لا يستحق عنده

المسند اليه الا باسمه الذي يخصه   واما الحالة التي تقتضي كونه اي كون المسند اليه

موصولا اي معبرا عنه بموصول فهي حاصلة في زمان صح فيه احضاره الى آخره ولفظ متى لمجرد

الظرفية مجازا او مآل المعنى ما سبق لحصة قوله معلومة الانتساب الى المشار اليه يحسن عند

المخاطب المشار اليه باعتبار تعينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شيء

ما لا الى شيء معين عنده الا ترى انها لا تقع صفة الا للنكرة قوله واتصل باحضاره اشارة

الى ان المرجح الموصولة بعد ذكر المصحح ولا بد منهما في كل حالة لكنه قد لا يفصل النكتة المرجح كما في المضمر

والعلم وقد يفصلها كما في الموصول واسم الاشارة واراد بالغرض الباعث المتناول للغاية

التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر والحامل الذي

يتقدم وجوده على ارادته كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قوله سواه اي سوى انتساب

الجملة اليه قوله فيقول بالرفع اي فيقول فان قلت جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة

فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين

وجوه التعريف واختار في المثال الاول يعلل لانه انسب بخبره وقال في الثالث معا دون

معرفة ليشعر بعلم المخاطب بالصلة ونبه في الثالث على انه اذا انتفى علم المتكلم والمخاطب معا

في مادة جاز ان يلاحظ اسعافا كلاهما او احدهما قوله او ان يقصد زاد التقصد التصريح مع الاوان

السابقة في كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متاخرة

عنه والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كان الذي خادع صاحبه عما في يده

الى خادعته عن نفسه واحتالت في طلب مواقعته اياها فاستهجن في الحكم بالمراودة على المراة

التصريح باسمها وذكرت بالموصول الذي يفيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه في

فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة حاله حينا فحينا مما يقوى مراودتها ويفيد ايضا زيادة

تقرير المقصود اعني نزاهته لوسف عليه السلام لان امتناعه منها كمال قدرته عليها هو اعلى الطهارة

ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعينه لان في زليخا وامراة العزيز نسبة تجويز

الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني احتمالا لس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى
معهودة معينة قوله والعدول عن التصريح تاخير هذا الاعتذار عن التمثيل لقوله وراودته
التي هو في بيتها شاهد عدل بانه مثال للاستهجان و زيادة التقرير معا قوله كثيرا اي قصرا
كثيرا او زمانا كثيرا وان اورث المعبر تطويلا ومن لطيف هذا النوع اعني العدول عن التصريح ما حكيه
الشاعرة قوله قالت لترب معا جالسة في قصرها هذا الذي اراه من قالت فتى يشكو الغرام
عاشق قالت لمن قالت لمن ما لها ولا له ان اخت خالتك وان اتكل على المخاطب
بشهادة العرف وقرينة المقام المخصص للعام فان الثاني يتناول اخاه والاول يتناول او
ابن اخت اخرى قوله لتعدل عن التصريح بنسبة الجاقة الى المنكر اراد انه لما لم يصرح باسمه
بل كنى عنه صارت نسبة الجاقة غير مصرح بها تبعا لان الكناية ترتمنا في بطن النسبة والرقبة
جبل فيه غدة غوى يشتد به صغار الغنم وتنكيرها للتعظيم ولا حالة يعني لا بد من حال التحول
اي لا تحول ولا انتقال عن احد الامرين بل هو لازم قطعا لانه ان كان صادقا في اقراره فقد
دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد دخل بالانكار في ربقة التهمة مع الجفاء
والتوسط لا حالة بين الكذب والتهمة اشعار متعلقة بها قوله وكذا ما حكي قبل ما زاده لتوافق
المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه المحكي بالمحكي لا الحكاية بالحكاية ومعنى ان انت في اي
شغل انت بحسب فكرك بل الى فراغ بال للاستماع قصتنا ولما كان في هذا السؤال سوء
ادب غالطه بحمله على مفهوم الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب بانه غلط اي انا من
جادين قوله بعد تحقق اي مكاني بعد في غاية البعد فقد بعثت في الاستسقاء وفيه نوع سخرية
منه لاستقباله بما لا فائدة فيه ولما اطلع على ما جرى على قلة عقله انكسر سورة غضبه فوجب بره وقال
خير مقدم ثم دعاله اي اعرست ملتبسا بالموافقة والبنين وزاد في الاعتار بكون الولد صنفا
اي لا تقابه ورضيا وبلوغه حد الفروسية قوله الشرط الملك تمام عليك اولك وهذا مثل
يضرب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي هو اقوى ملكة وتم قال كم جنك هذو
اي يجب عليك الوفاء بالشرط قوله على ما شق عن التصريح على تضمينه معنى التنصيص
او ان ترى عطف على قوله او ان يقصد وهذا هو الغرض الرابع وقد ذكره باسلوب الخطاب

كالغرض الاول بعد ذكر الثاني و الثالث بصيغة المبني للمفعول وبذلك اشارة الى ايراد
المسند اليه موصولا واختير لفظ البعيد لبعد العهد عن المشار اليه بتوسط قصة العدول
عن التصريح و قد فسر الوجه بعلة اكتساب الخبر الى المسند اليه نظرا الى ظاهر المثالين فورد
ان الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء
و ان التي ضربت بيتا و ان الذين ترونهم و ان الذي الوحش في داره فدفعه بعضهم
بان كلمة هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردود
بان لفظة ثم و ذكر التفرع واسم الاشارة للقريب ينادي على فساده وفسر ايضا بطريقه
الخبر وجهته كقولك علمت هذا العمل على وجه عملك اي على طريقه وطرزه فالمعنى ان ياتي
بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي طريق وجنس من الثواب
والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان ياتي بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطن
على خاتمته كالارصاد في علم البديع وليس بشيء اما اولا فلانه يقتضي استدراك لفظ البناء
لان الذي له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان الايماء بهذا المعنى
لا يكون ذريعة اي وسيلة الى التعظيم و الاهانة وسائر المعاني المتفرعة كما ستعرفه فالصواب
ان تفسر الوجه بعلة بناء الخبر اي اسناده الى المبتدا وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر
له في نفس الامر او لا فالايمان سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على اسناده الى الموصول
وبنائه عليه وكذا الكفر بالقياس الى الدركات قوله ثم يتفرع على هذا اي على الايماء الى
وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان توفي اي فيحصل الايماء ثم يتفرع وقوله ربما
جعل استيناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم اي لغير الخبر من
المتكلم والمخاطب والغائب نحو الذي يوافقني او يوافقك او يوافق زيدا فالموافقة المقيدة
بالحد علة لثبوت استحقاق ادعائه وباعثة على الاسناد و ذكرها وسيلة الى التعظيم
وكذا الحال اذا قلبت الخبر وعرضت بالاهانة قوله ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم في
باب الموصول وانما فصله لانه ليس الصغيرة و الكبيرة التي يقصر العبارة عن بيانها لكثرة
وفظاعة شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر اذ تعظيم شان الخبر على ما تقدم

من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم يتضمن الحذف لامن كونها اي جا بعد الخطأ

لانه لظهوره بمنزلة الصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج فى التعظيم الحاصل من عرض
الكلام الى حاشيته وربما جعل ذريعة الى تحقير الخبر ايضا كقولك الذى لا يعرف الفقه قد صنف
فيه وسمك السماء ليس علة لبناء البيت بل هو علة حاصلة على اسناده الى ما اسند اليه وبناء
عليه ذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على تشابه الاثار المؤثر الواحد واما كون هذه الصلة
تحتوى الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له فى التعظيم الاول انه لو
قيل بنى لنا بيتا الذى سمك السماء كان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء
فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناشئ من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك
حال الموافقة والمفارقة فان التعظيم او الاهانة ناشئ منها لتقدم الموصول اداتا وخرب
البيت فى مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل لاسناد الزوال
اليها وذريعة الى تحقيق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك السماء اذ لا دلالة على تحقيق
بناء البيت ولو قيل عالت الغول ودار التى ضربت سماها جره لكان فيه تحقيق الخبر ايضا
وكذا الحق المخاطبين يكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم او
ذريعة للتنبيه على الخطاء ولو قيل يشفى صدركم غليل صدور الذين تظنهم اخوانكم لكان التنبيه
على الخطاء باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة فى دار الميت باعث على الاخبار بانه ليس الرحم
اياه قبيله للمتخلفين وفيه تنبيه على معنى آخر هو ان الاولى بهم تعليل ما اوجبت تلك الوحشة
من حزنهم وبجعهم ولو اخر الموصول لكان التنبيه على ذلك المعنى باقيا قطعا فهو اسنان ان
الايماء مع الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى تلك المعانى كيف ولا شبهة على ذى مسكة
ان قولك الذى يوافقك يستحق الاجلال وقولك يستحق الاجلال الذى يوافقك يتساويان
فى التعظيم الناشئ من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المصنف اورد الكلام فى الجملة الاسمية
لكونها على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على الصفة فذكر بناء الخبر دون اثبات
المسند والاثرى عنها ومن التعليه فى افادة هذه النكتة اغنى الايماء وما سوغ عليهم
وانما اطنبنا فى توضيح المقام لشيب اقدامك فى دفع توهمات الاوهام قوله بيتا
يزيد بيت العز والشرف دعائمه ذلك البيت اعزال اقوى والحول عز دعائمه كلها وه

وسمت الكوفة كوفة الخندلا قام حذر كسرى بها غالت اى اهلكت وُدُّ ما غول فلا يرجى
رجوع ذلك الود اليها تر ونهم تظنونهم والعليل ما يجده الانسان من شدة العنط وحرارة العطش
نقال صرعه اى القاه على الارض قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بجنب المعنى
اى يقصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله ربما جعل ذريعة
لانه قد استوفى فروع الايماء بقوله او على معنى اخر معطوفا على خطاه وايضا كان المناسب
فى لفظه بهذا القرب الايماء وانما لم نقل او ان يقصد عطفا على ان تعدى بل غير الاسلوب الى ربما
قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا له مدخل فى التشويق المذكور وليس مستقلا
بافادته اذ لا بد من تقديمه ايضا والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق
السامع وتوجه ذهنه الى الخبر وذلك بان يكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فاخذ
الخبر من ذهن السامع فكانه تمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز
وادخل فى القبول حتى يتعلق بيتوجه ومنتظرا حالا من فاعله قال تلميذ الشاعر فى تنوير
السقط المراد حيرة الناس فى خلقة آدم عليه السلام من الجماد الذى هو التراب وقد يقال
اراد حيرتهم فى حشر الاجساد لان البيت من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا قوله وفى
هذه الاعتبارات اى فى المعانى التى عدت وجعلت اغراضا من ايراد المسند اليه موصولا وحم
من حام الطائر حول الماء ليقع على الموضع الذى تمكن من شربه وتلك المعانى كالترغيب
فى قولك الذى حسن فعاله وكمل حاله منتظر على الباب والتنفير كالقول الذى ذم خلقته
وذم خلقه والحث على الترحم كما فى قولك الذى نهب امواله وسبى اولاده او على التامل
كما فى قولك الذى ماه فيه الفكر مسئلة القضاء والقدر   واما الحالة التى
تقتضى كونه اسم اشارة فهى متى صح احضاره فى ذهن السامع بوساطة الاشارة اليه
حسا وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة فى اصلها لان يشار بها الى محسوس مشاهد
فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد
وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية قوله واتصل بذلك داع اى باعث فان
عدم طريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا غاية متاخرة عنه

عند الاغتسال اى بهذا امر نحن اعلم به منه فكيف يجالفنا ومثلا تمييز او حال كانوا يقولون
ذلك لما سمعوا الله تعالى يضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض قوله وفى موضع
اخر جبر لما بعده غير الاسلوب لانه تمثيل قوله ومنه فصله عما قبله مع كونه تمثيلا ايضا اما
لاحتمال ان يقصد به مجرد قرب الحيوة بلا تحقير واما لان المشار اليه فيه حقير فى نفسه
بخلاف ما تقدم ونظم الآية الكريمة الا لهو ولعب بدون اسم الاشارة قوله وكما حكيه
القائل بهذا ايضا نظير وعطف على قوله وبما حكيه عز وعلا وايراد الامثلة منها تفنن
منه ودقت فى موضع الحال وهذا اخبر بعلى وبالرحى يتعلق بما بعده المتقاعس اى
انعلى هذا المتقاعس بالرحى اى الذى حصل له التقاعس وهو ضد الحدب بسبب كثرة
اداره الرحى مع تكلف التقاعس قالت ذلك منكرة لكونه بعلها قوله وبعده تعظيمه اى
وان يقصد بالبعد التعظيم بناء على ما تقدم فيحمل علو مرتبته ورفعة محله بمنزلة بعده فى
المسافة قوله ومن البعيد لقصد التعظيم قوله تعالى تلك الجنة التى هذا كلام يقال لاهل
الجنة فى الجنة فهى حاضرة قريبة فتلك للتعظيم وفصله لاحتمال ان يقال تلك الجنة اشارة قبل دخولهم
الى الجنة الموعودة فى الدنيا اى تلك الموعودة هذه التى اورثتموها بخلاف قوله
فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله او خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اى او ان يقصد
بعده خلاف تعظيمه اى تحقيره وابانته على معنى انه بعيد فى الغاية عن ساحة عز الحضور
والقرب قوله او ما سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكون لك او السامع ذكر وذلك
اشارة الى ما ذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم الاشارة وما تفرع عليها وهذا
السلك اشارة الى سلك الدعاة والتفرع وهذا الفصل اشارة الى فصل كون المسند
اليه اسم اشارة ومن جملة اللطائف الداعية ان يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار
اليه انما استحق ما ذكر بعده لاجل الصفات السابقة كقوله تعالى اولئك على هدى وقول
الشاعر فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه الاان هذين المثالين عدا من اخراج الكلام لا
على مقتضى الظاهر ومن اللطائف المتفرعة قصد التعظيم بالقرب بناء على ان علم الشى
مما يقتضى التوجه اليه والقرب منه كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وان هذا القرآن

بهدى للتى هى اقوم وسياتى فى اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكتة اخرى ربما امكن اجراء
بعضها فى الاخراج على مقتضى الظاهر   واما الحالة التى تقتضى التعريف باللام اى
تعريف المسند اليه باللام فهى متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اى مع الاشارة الى حضورها
فى ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة كما سيحققه وقوله قال عز من
قائل استشهاد بطريق الاستيناف على صدق قوله الماء مبتدا كل حى مع انه مثال التعريف
الحقيقة باللام فى غير باب المسند اليه وقوله يأتى فى الروايات استيناف لدفع
توهم ان تفسيره للآية يخالف لما ورد فى الكتاب واشتهر من ان مبدأ الانس التراب
ومبدأ الجن النار ولما روى من ان مبدأ الملائكة الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم
رجع الى ذكر الامثلة واللام فى الرجل والمراة والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة
وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل
من رجل لجواز ان يكون الجنس الحاصل فى ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المراة
الحاصل فى ضمن اى فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراد
منه كما ان قولك الكل اعظم من الجزء معناه ان كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه فاللام
فى الكل للاستغراق وفى الجزء عوض من المضاف اليه وقد يجعل اللام فى الكل للجنس لكن قصد
الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد منه لا بعينه كما سياتى فهو اعظم من جزئه ولا يصح
ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس للمبالغة
كانه يدعى ان جنس الرجل وماهيته الجامعة لمحاسن او المساوى هو ذلك المخصوص
وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكروه من
ان اللام فيه للعهد الذهنى وسياتيك تمام الكلام فى باب الاطناب ان شاء الله تعالى
قوله ومن تعريف الجنس قيل فصله لاحتمال الاستغراق فى هذه الامثلة والثلثة
الاول تشتمل على اربعة امثلة اى جنس الماء كجنس الماء وقوله بدى سان لوجه الشبه
والمعنى بدى خليلى لى او بدى جنس الخليل الحاجة قوله الناس ارض اى لهذا الجنس
ضعة حيث كانوا ولكنهم علو مرتبة والكتاب والحكم والنبوة محمولة على الجنس وقد

ايراد المسند اليه اسم اشارة ثم تنبيه المخاطب على ذلك العدم غاية متاخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق باكمل التميز وغيره باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال متناولا للمتعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد اكمل تميز وتعيين اذ لا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التي بمنزلة وضع اليد وتمتاز المقصود عند العقل والحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما ممتاز عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب الوضع الواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور تطرق اشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها وانت تعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول قوله فردا حال عاملها معنى الاشارة او التنبيه وجعله حالا موكدة اولى ومن نسل شيبان حال اخرى وبين حال من شيبان على طريقة ملء ابرهيم حنيفا والضال والسلم شجران بالبادية اي هو مع كونه من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم متفرد في محاسنه عن غيره وهذا مثال للقصد الى اكمل تميز وتعيين قوله سربال لباس جعل ظلمة الليل سربالا اشعر بل به الحاق فلا بد الابتناء خصوصا اذ كان هناك غبار والكوماء الناقة العظيمة السنام اي اوى اليها فلا هذا طارق نحر تني اي فلتبع دعاءه عليه وفيه رعاية المشاكلة او التفت اليها وخاطبها بذلك على مجرى عادتهم في خطاب الحيوانات فايا ام في تحري ضرب اتباتهم في الكتابة وهذا مثال لايراد اسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا تقيم الضمير فيه راجع الى المستثنى منه اعني العام المقدر بحسب المعنى فانه المقيم الذي يدل عليه يقيم اي لا تقيم مقيم واحد على ظلم يراد به وقد توهم ان المستثنى منه ضمير مستتر في يقيم راجع الى احد والا الاذلان بدل عنه كما يشعر به عبارة المصنف قوله ان كانت الاصح ولا ترى الا اسالتهم بالرفع كما في مباحث القصر وعير الحى الحمار لا يلتئ المشترك منهم بركبته ولا يدعو احد منهم اشاراوالا الى اسنانهما عداما في صفة الذل اي الهوان ثم بين ذاتهما ثم اورد اسم الاشارة لكل منهما قاصدا بذلك تميزه اكمل تميز وتعيينه لكونه ما اسنده اليه من وجه ذلته بحيث لا يتطرق اليه التباس اصلا و

الخسف الذل والجوع والرمة القطعة البالية من الحبل والشج الدق والكر لا يدني اي لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا صفة الحمار والجاد قوله احسنوا البنا يقال بنية وبنى بالضم فيهما كرمية ودمى وبالكسر فيهما كجزية وجزى والمراد ما بنوه من صنايع المبار فكانه اشار بكلمة ان الى ان ما بهم من احسان بناء المكارم والايفاء بالعهود وتوثق العقود بحيث يعم ما يحتوي من هذه الامور وما تعدد منها واتيان اسم الاشارة لاكمل التميز قوله او ان تقصد بذلك اي بايراد المسند اليه اسم الاشارة بيان حاله فان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة في معاني اسماء الاشارة وكان هذا بحثا لغويا ذكر توطئة لما تفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني ثم تفرع على ما ذكر اي الاصل في اسم الاشارة ان تقصد به اكمل التميز او بيان الحال ثم تفرع على كل منهما ما يناسبه اي تارة تقصر على ان تقصد به اكمل تميز للمسند اليه ليسبح عند السامع غاية الاتضاح وهذا امر مقصود في نفسه يتبعه دفع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه كما مر واخرى يقصد اكمل التميز ويتوصل بهذا القصد الى قصد معنى آخر يناسبه كاظهار كمال عناية المتكلم بتميز المسند اليه لنوع قرب واعتبار له عنده كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة السامع اي هو في عداد الحيوانات فلم يجعل الشيء متميزا غاية التميز بحيث يشاهده لم يدركه كما في خطاب الفرزدق لمن كان يهاجيه وكذا القصد تارة بلفظ هذا قربه المكاني واخرى يتوسل الى دنو مرتبته تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات المحسوسة ولما لم يكن ارادة المشبه مع المشبه كان التوضيح هنا بمجرد المناسبة المصححة لارادة المشبه بخلاف اكمل التميز وكمال العناية بالتميز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت قوله كما قالت عائشة رضي الله عنها سنظر فان اسم الاشارة في كلامها صفة لمجرور لا مسند اليه او تمثيل لما قصد بقربه التحقير فانه يوجد في غير المسند اليه ايضا وباعجبا منون اي يا قوم اعجبوا عجبا وغير منون الضا اي يا عجبي احضر فهذا اوانك وحقيرا بأعبد الله من اجلا فتائه بوجوب نقض الظفائر على النساء

معنى العموم الاستغراق

حلت على الاستغراق ايضا لان اولئك اشارة الى الانبياء وآبائهم وذرياتهم وقد اتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله تعالى وبين حال من المسافة واذا تاملت ظهر ان القرب نفسه الا انه في الحقيقة ظرف للظهور وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس ولفظه به مستدركة لان المقصود ان يترك الاسم منكرا غير معرف بشيء من التعريفات وهذا القرب انما هو بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك في المعرف تشير الى كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسي الماخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهني واذا قصد بلام الجنس الى الماهية من حيث هي كما في الاشياء التي يراد تحديدها او اجراء الاحكام على ماهياتها فبين المنكر والمعرف بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها مبهم نعم المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كرجعى وذكرى وبشرى يتحد مؤدى معرفها ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر ايضا قوله يعامل معرفه كرامة غير المعرف اراد ان هذه المعاملة جائزة اذ يجوز ان يجعل هذا المعرف مبتدأ وذا حالا كما في المعارف قوله على اللئيم لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار مكارم الحلم ولا الماهية من حيث هي لعدم تعلق المرور بها ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام فعدل الى امض للاستمرار وثمت بالحاق التاء حرف عطف الجملة قوله ولذلك اي ولكونه في معنى لئيم تقدر يسبني وصفا لا حالا والمراد ان ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لا انه مرجح للوصفية على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا لا على اللئيم عادته المستمرة مستبق اتعد في المعنى وادل على وقاره من ان يجعل قيدا

للمرور فكانه قال اني امر دائما على اللئيم مواظبا على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني الا يريد بي بل يريد غيري او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه قوله وله اي وللمعرف الذي عومل معاملة المنكر غير نظير اي له نظائر كثيرة والمراد الامثلة او لقوله على اللئيم يسبني نظائر اي امثال كثيرة في القرآن كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون في الكشاف ان يحمل صفة للحمار ولا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وفيه ان غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم اذ لم يقصد بهذه المعرفات شيء بعينه ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة قوله او العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة اي اوارد بالمسند اليه بل بتعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا للتعريف الجنسي جريا على ما هو المشهور وتحقق اندراجه مع العهد الذهني تحت التعريف الجنسي الا انه اشار تنبيها الى اندراج الذهني تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسما على حدة وقرينة الاستغراق في ان الانسان ورود الاستثناء وفي المثالين الاخيرين صحة وروده فان قلت اللام في السارق والسارقة موصول وعموم الحكم مستفاد من علية السرقة والسحر قلت ان سلم كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة استثناء اي عدد يراد يدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور والسر فيه انه اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم ادخل النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا القيد مفيد العموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق مندرجا فيه

التعريف الجنسي قوله كما قال لك قائل فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا وقد يكون اكثر وعلى ان معهودية الشيء قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلام مخص اخر وقوله تع فجمع السحرة اشارة الى جمع المذكورين اعني كل ساحر عليم ولاشك ان هذا الجمع حصة معهودة من حقيقة الساحر فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان صفة انما ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فقد مر انه في حكم المعرف باللام فان قلت اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون معهودة فمن اين لك اجتماعها على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله فعصى فرعون الرسول نبه بايراده على ان التعريف باللام لا يخص المسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فتقال تلك امثلة للحالة الجارية في غير هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تاويلها بما يردها الى الباب قوله وبقي ههنا ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ذكر هناك ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتها اياهما بان اللام موضوعة للعهد فكان الاولى به ان يذكر ههنا تعريف الحقيقة ايضا وأما الحالة التي تقتضي التعريف بالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة قوله الى احضاره اي بعينه متعلق بطريق لتضمنه معنى موصل واصلا مصدر موكد لاتصال الطريق او حال من طريق اي اتفق طريق سواها اشفاء كلمة او اتفق ملتبسا بالكلمة قوله ان لم يكن عندك عنه اي عن العلام شيء من طرق التعبير سواه اي سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شيء سواه وفيه بحث لان النسبة الاضافية يجب ان يكون معلومة للمخاطب ويصح ان يقع صلة بادنى تصرف لا اشتماله على ذلك مسكة فيقال الذي هو غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخصر قوله او طريق

سواها اخصر اي لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيعلم منه عرفا ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده في احضاره بعينه ولك ان تجعل سواها استثناء من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق قوله هواي اي مهويّ ومحبوبي فالخبر من الذي اهواه واليماني جمع يمان بمعنى يمني حذف احدى الياءين وعوض عنها الالف المتوسطة مصعد اي مبعد من اصعد في الارض اذا ابعد فيها جنيب اي مجنوب مستتبع يقال لكل تابع منقاد جنب يريد ان حبيبي راحل نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى بسط الكلام قوله اولان عطف على ما تقدم بحسب المعنى الى تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها او للاختصار اولان في اضافته حصول غرض سوى الاختصار وقد يقال هو عطف على متى لم يكن عطف ظرف على ظرف اي الحالة المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او حاصلة لان في اضافته وفيه ان اللام ظاهرة في الحال فلا يلائم العطف على الزمان قوله مثل ان تعني بالنصب على انه بدل من حصول او حال من غرض اخر او بالجر على انه صفة له قوله او الاولى عطف على المتعذر وترك فاعل لم فيلزم اعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر بدون الشرائط المعتبرة في مسئلة الكحل فيكون شاذا وجاز ان يكون الاولى ترك حمله اسمية معطوفة على صلة اللام في المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل الذي تعذر او الاولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية قوله لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة واداء التفصيل الى ملال السامع واشتمال اسمائهم على ثقل او كراهة سمع الحلاجية تطير و كاستهجان التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض مورث عداوة او اذى خاطر قوله بنو مطر هذا من قبيل المتعذر عادة لان المراد القبيلة ولزوم اللقاء هو المعنى المشتهر المستعار من كانهم والفعل الاجمة وخفان مأسدة مشهورة والاسد اذا كان ذا شبل الى ولد كان اشد مقاتلة ومدافعة قوله او لا ذخيره ما ترك تفصيله للاولوية اذ المراد التخاص معدودون والمعنى انهم لم تنفد قوابلهم ايهم عن فقر عزمهم وانهم لا ينتحون كسائر الاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقدم بعضهم على بعض وعن التصريح باسامي الاناث الداخل فيهم ومادة

ام حفصة قوله قومي لم يصرح باسمائهم قتلوا اخيه من الاقارب لانه يورث تاكيد العداوة واميم مرخم اميمة اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام فدفع لامها بان الانتقام منهم يعود بالمضرة اليه لان عز الرجل بعشيرته قوله قبائلنا سبع ترك التفصيل لان مقصوده التفصيل باعتبار كثرة العدد المعلومة من السبع فمنع التفصيل باعتبار كثرة العدد وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا وايضا قد يستهجن التصريح ببعض اسامي القبائل ككليب وكلاب ونمر وقال اولا ثلاثة نظرا الى تاويل القبائل بالاحياء ثم عاد الى ثلاث قوله او مثل ان يتضمن اي الاضافة اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز كما في الاضافة لادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى آخر لاجل ملابسة بين المحلين بل نسب الكوكب اليها لظهور حدها في تهيئة ملابس الشتاء بتفريقها وطيها في قرائبها البغزل بها في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال فيه اسهاد ان احدهما ان الاباء للضيف وقد اضافه الى الضيف لملابسه اياه في شربه منه وفي جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص حق الملك مبالغة في اكرام الضيف ولطف والثاني ان ذا المعنى الصاحب واريد به اللبن واضيف الى الاباء لملابسته اياه بكونه فيه فهو ايضا اضافة لادنى ملابسة اي اذا قال الضيف حسبي شربت قال المضيف احلف بالله حلفة واللام في ليعني جواب القسم والبار مفتوح سقديروالنون الخفيفة اي لتبعد من ذا انا لكرمي وتحملته في غنيمي كان الطعام محتاج الى من يطعمه وقد يروى بكسر اللام على تقدير ان وليس شيء من هذين المثالين مسندا اليه فكان الاولى تغيير الاسلوب الا انه تركه تفننا في ايراد الامثلة الخارجة عن الباب قوله او مثل ان يتضمن نوع تعظيم اي للمضاف اليه او المضاف او غيرهما كما الكريم والملكوت والصاحبية في الامثلة الثلث المذكورة وتعال تحيز المضاف اليه ضارب زيد بالباب ومثال الاخرين مذكور في الكتاب قوله او عرضا عطف على نوع تعظيم وذلك كالتعريض اذا احق المضاف اليه في قولك صديقك بالباب وعليه في قولك عدو كامل يسلم عليك والاستعطاف

في نحو اسير كل يحتاج الى البكاء والانتهاج والتحزن فنحو حسبي ستي او مات

وأما الحالة التي تقتضي وصف المعرف اي ارادة نعت للمسند اليه المعرف فهي اذا كان ذلك النعت مبينا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف في المثال الاول حد للجسم عند المعتزلة كاشف عن حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج الى المكان فان علوه للجسم لا يقال بهذه اوصاف ثلاثة ليس شيء منها كاشفا لانا نقول الوصف في الاصل مصدر يجوز اطلاقه على المتعدد فيقال المجموع وصف كاشف وايضا تلك الثلاثة بمعنى الممتد في الجهات وقد يقال الكاشف هو الطويل المقيد بصفتيه اعني العريض والعميق والوصف في المثال الثاني يحتمل وجوها ثلثة الكشف والمدح والتخصيص وذلك ان المتقي ان حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويترك السيئات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا قوله باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير ويقال هو لك باسره اي مع اسره قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها اي يجتنب عن جميعها والتقدير متجاوزا آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدي بعن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا عن آخرها وليس المقام مما يتوهم فيه انه من تجاوز عنه اي عفا ولك ان تقول المعنى اجتنابا بائنا شائعا عن آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها ويؤيده قولهم جاءوا عن آخرهم والفاحشة ما زاد قبحه قوله كانك حددته شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكور التزاما وعنها فرق آخر هو ان الاول من قبيل كشف الحقائق العينية والثاني من كشف المفهومات الشرعية قوله ووجه اللطافة يريد ان في العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها الى قولك الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوائد الاول ان للحسنات كلها اساسا ومنصبا اي اصلا نضمنت هي منه لا يستغني عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان

الثانی انقسام الحسنات الی قلبیة وقالبیة ومالیة الثالث الاقتصار من القلبیة علی الایمان ومن الاخری علی الصلوة والزکوة تنبیها علی انها اصول وماعداها منطوبة تحتها الرابع الاشارة بترتیب ذکرها علی تفاضلها الخامس الاشارة الی ان واحده من العبادات البدنیة اعنی الصلوة تستتبع ترک السیئات وفی قوله باقی العبادات دلالة علی ان الصلوة والزکوة وان کانتا اصلین مستتبعین لما عداهما لکنهما لیستا شرطین لصحته فان الام قد تستغنی عنها بعد الولادة بخلاف الاساس قوله وذکرت النا ... علی ذکرت اساس الحسنات قوله ونظره الی نظیر قولک المتقی الذی یومن ویصلی ... فصله عما تقدمه لان الموصوف ههنا لیس مسندا الیه وانما قال فی تنزیل الوصف منزلة الکاشف ای فی الکشف لا فی کونه کاشفا علی الطف وجه ولم تقل فی کون الوصف کاشفا لان الکاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف المتقی منزل منزلة الحد والوصف فی قول اوس ایضا منزل منزلته قوله الملمعی هلمه ای للموصوف وعلمه فاعل للمحرک اوفیه ضمیر ... اراده والالمعی بالرفع علی انه خبران فی البیت السابق اعنی قوله ان الذی جمع السماحة والنجدة والبر والتقی جمعا او بالنصب علی المدح وخبران قوله بعد خمسة ابیات اودی ملاسیع الاشاحة من امرلمن قد حاول البدعا وصف الالمعی وهو الذی المتوقد بما ینکشف به معناه بادنی التفات وهو انه یصیب فی ظنه کانه رای المظنون او سمع اودی ای هلک والاشاحة الحذر والبدع الامر الغریب ای لا یسیغ طالب الامور الغریبة الحذر من امرکان لا محالة قوله حکی عن الاصمعی استشهاد یدل علی کون الوصف کاشفا للالمعی قوله وعاقواحی هذا ای یناسب قول اوس فصله عنه لکون الموصوف فیه نکرة ولاحتمال ان لا یکون جزء وما صنفه لها موضعا بل حالا مثله وعلی التقدیرین مجموعها بمنزلة الکاشف للهلوع قوله عن احمد بن یحیی هو ابو العباس ثعلب ای حکی عنه هذا الکلام اعنی قال لهم قوله او مدحا له عطف علی قوله مبینا ای کان الوصف مدحا للمسند الیه قوله او کما اذا قلت الاولی ان یقال وکما قلت لانه عطف علی قولک ویرد علیک کلام فی اذا هنه والمراد بالمتقی ههنا المعنی الشرعی ایضا الا انک بنیت الکلام علی انه معلوم

للسامع وذکرت هذه الامور مدحا له وخصصتها بالذکر اظهارا لفضلها علی غیرها لا لاستتباعها لما عداها کما فی صورة الکشف بل هی المراد وحدها قوله زیادة تخصیص لان الموصوف معرفة فیه تخصیص قطعا فیفید الوصف زیادة تخصیص ای توضیح بازالة الابهام فی قوله مفید لغیر فائدة الکشف او المدح اشارة الی ان التخصیص ای التمییز یوجد فی الوصف الکاشف والمادح ایضا لکن المقصود هناک احدهما لا مجرد التخصیص کما فی الصفة المخصصة ولم یذکر الذم اختصارا قوله وانت تدرید بالمتقی المجتنب عن المعاصی اراد بالمعاصی المنهیات التی تعلق النهی بها صریحا وترک الواجب منهی عنه ضمنا فلا یدخل فی المعاصی بالمعنی المذکور فلا یرد ان المجتنب عن المعاصی کلها یکون آتیا بالواجبات عن آخرها فلا یکون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الکشاف ذکر فی هدی للمتقین الوجوه الثلاثة ونقلها المص الی المثال المذکور لیکون من باب المسند الیه قوله کان ما تعلق عطف علی کان الوصف مبینا ای الحالة المقتضیة لوصف الموصوف هی اذا کان الوصف مبینا او مدحا الی آخره وکان ما تعلق بالوصف من البیان والکشف والمدح والذم والتخصیص والتاکید مطلوبا ولما تدری مقصود الاستثناء ههنا اثبات مطالب ثلاثة من کلا منها یتقدم العلم علی الحکم لیتقلد الذهن حال وروده علیه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان یکون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وذلک لان المقصود بالوصف تمییز المخاطب الموصوف عن غیره بالوصف فلا بد ان یکون معلوم الثبوت للموصوف عنده لا ستحالة ان تمیز شیئا عن شیء بالا توقف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا یکون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولهذا قیل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم یشترک فی ان حقهما ان یکونا معلومی التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتکلم فان قلت قد یقصد بالوصف المدح او غیره دون التمییز فلا یثبت المدعی کلیا قلت الاصل فی الوصف هو التمییز لکن ربما یقصد بمعنی آخر مع کون التمییز حاصلا ایضا کما بینا اشارته الی ذلک آنفا وانما قال تمکنک ان تتوصل لان العلم بالمقدمات غیر کاف فی حصول المطلب بل لا بد من

التامل والنظر قوله لما تری متعلق بتمکنک والضمیر فی مطالبه المطلب الثانی ان حق کل وصف ان یکون ثابتا فی نفسه وذلک لان تحققه للموصوف فرع علی تحققه فی نفسه فان قیل لا یلزم من کونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتکلم ان یکون متحققا له حتی یلزم منه تحققه فی نفسه لجواز ان یکون اعتقادهما غیر مطابق للواقع قلنا الکلام علی تقدیر مطابقة ذلک الاعتقاد فنقول یلزم من تحققه للموصوف تحققه فی نفسه واما الاعتقاد بتحققه له فیلزم الاعتقاد بتحققه فی نفسه لا تحققه فی نفسه وانما قال ثابتا متحققا تنبیها علی ان الثبوت والتحقق بمعنی واحد وذلک المعنی عند المعتزلة اعم من الوجود فلا یرد علیهم النقض بالاوصاف الاضافیة والاعتباریة التی لا وجود لها فی الاعیان کالابوة والبنوة والعمی لجواز ان یقولوا انها ثابتة فی انفسها وان لم تکن موجودة ولما کان هذا الحکم صادقا فی الخبر ایضا عممه فقال وان حق کل ما یقصد ای ولا اشتبه علیک ان حق کل ما یقصد ثبوته للغیر سواء کان بطریق الاعلام والاخبار کما فی الخبر او بطریق الاشارة والاحضار کما فی الوصف ان یکون فی نفسه ثابتا لما علمت من ان تحقق الشیء للشیء فرع علی تحققه فی نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتکلم حیث قال وعندک لان قصد ثبوت شیء لغیره وجب ان یکون ثابتا فی نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلک الغیر فان کان بطریق الوصفیة وجب ان یکون ثبوته لذلک الغیر وثبوته فی نفسه معلومین للمتکلم والمخاطب وان کان بطریق الخبریة وجب کونهما معلومین للمتکلم وحده ثم ان معنی قوله کل ما یقصد ثبوته للغیر کل ما یمکنک ان تجعله وصفا او خبرا ومعنی قوله حقه کذا هو ان یکون متصفا بکذا وجوبا فالقضیة المثبتة ههنا هی قولنا کل ما یمکنک ان تجعله وصفا او خبرا یکون ثابتا فی نفسه وعندک لا محالة فیعکس بعکس النقیض علی طریقة المتقدمین الی قولنا کل ما لا یکون ثابتا کذلک ای فی نفسه وعندک لا یمکنک بل یمتنع منک جعله وصفا وکذا جعله خبرا ایضا وقوله او متحققا اشارة الی انه لا فرق بین العبارتین وههنا بحث وهو ان المستحیل بمعنی انتفاء لا تحقق ولا ثبوت له اصلا وقد یوصف بصفات ویحکم علیه باحکام صادقة کقولک المستحیل الذی لم یعقل امتنع الحکم علیه ولا عکس ان تلک الصفات والاخبار ثابتة فی انفسها بحسب الخارج واما الثبوت الذهنی فهم لا یقولون به قوله

وعسی ان استوضحت هذه اشارة الی مسئلة کلامیة وهی ان مشایخ المعتزلة قسموا الاشیاء الی الذات والصفة وعرفوا الذات بما یصح ان یعلم ویخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم ولا تشارک الذات فی المعلومیة وما یتفرع علیها من صحة الاخبار فیدخل فی حد الذات فرد علیهم بان ما بیناه من کون الوصف النحوی معلوم التحقق لغیره وفی نفسه یدل علی ان الصفة المقابلة للذات معلومة ایضا فان قولک عالم مثلا معناه شیء له العلم فالشیء هو الذات ومعنی له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا کان ما یندرج فی مفهومه معلوما ایضا فالصواب ما ذکره ابو الحسین من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقیقه انهم وجدوا الاشیاء التی تجعل آلات لملاحظة اطرافها وتعرف احوالها بحیث لا یمکن الاخبار عنها من هذه الجهة ولا العلم بها علی الاستقلال قسموا صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة تبعا حیث جعلت آلة لمشاهدة غیرها کالمرآة للصور التی تشاهد فیها وهذا القدار من المعلومیة لا یقتضی صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان یکون ملحوظا فی نفسه فلا یلزم اندراج الصفة فی حد الذات وقوله اذا استوضحت متعلق بعسی وان تحدث فاعل عسی وجذب الضبع عبارة عن التقویة والحفظ عن الزلل قوله وان تحقق عطف علی ان تحدث یرید ان الموصوف والخبر عنه حقهما ان یکونا ثابتین فی انفسهما لانه قد اسست لما هو ثابت فی نفسه وثبوت الشیء لآخر فرع ثبوت ذلک الآخر فی نفسه فان قلت لا حاجة فی هذا الی استیضاح ما تقدم قلت نعم لکنه نظرا الی الکل حتی یحقق ان ثبوت شیء لغیره فرع ثبوته فی نفسه یحقق بلا شبهة ان ثبوته لغیره فرع ثبوت ذلک الغیر فی نفسه لان هذا اولی الا تری انهم جوزوا کون مبادی المحمولات الخارجیة معدومة فیه کالعمی ولم یجوزوا ذلک فی موضوعاتها ثم لعلک ان الطلب هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبیة یمتنع ان تجعل وصفا او خبرا وانما اورد لفظ ثم لان اثبات هذا المقصد لا یتم بما ذکره ههنا وحده بل مع ما تقدم من کون الوصف او الخبر ثابتا عند المتکلم قوله کما سیاتیک کل ذلک فی قانون الطلب فانه ذکر هناک ان الطلب یستدعی مطلوبا لا محالة ویعلم منه ان الطلب سعی فی تحصیل شیء والا لما استدعی مطلوبا کذلک وذکر ایضا انه یستدعی فیما هو مطلوب به ان لا یکون حاصلا وقت الطلب ویعلم منه انه

يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب ولو ترك
الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعى في التحصيل وان تحصيل الحاصل محال
لكان اولى قوله مثله يدل عن مطلوبك اى تعلم ان مثل مطلوبك وقال عندك لجواز ان
يكون المطلوب ثابتا في نفسه ولا يعلم الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندكم يمكن
لك ان يجعله وصفا او خبرا او لقائل ان يقول مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت
في نفسه لا المطلوب الذى هو ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون
معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجرى على الموصوف والطلب
لا يعلمه المخاطب الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاآت فلا يقع
شئ منها وصفا الا بتاويل واما الخبر فلا يجرى فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق
والكذب والانشاء لا يحتملهما غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا وما يقابل
الانشاء واستدلال المص على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام
الطلبي ليس كذلك فظهر لك بطلان مقدمتيه فزعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشائية
خبرا للمبتداء بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك لان خبر المبتداء يجب ان لا يلاحظ من
حيث انه حال من احوال المبتداء ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه ليس من احوال
زيد اذا اجرى على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على
معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة نحو كانها
قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تع
بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام
ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتداء والمذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده
قوله ولذلك اى ولامتناع وقوع الطلب وصفا او خبرا وقوله سمعنا بقول
كقد لك سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اى سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله قائلا واما
بدل بتاويل المصدر اى سمعت قوله وقد يتوهم انه ثاني مفعولي سمع والمذق اللبن الممزوج
بالماء وقوله الى كل الضمير لقوله مقول عنه اى لا يريد ان هذا القول يقول عنه تحقيقا

بل تقديرا لما ان معنى ان المذق يحمل رأسه على ان يخاطب مشاهد المذق اى من يحضر بذلك
القول وحاصله جاء والمذق لونه لون الذهب الا انه عدل عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث
من رآه قال لصاحبه هل رأيت الذئب فهذا اللبن لونه مثل لونه ولفظة قط لاستيعاب
الازمنة الماضية واللام في للاراده متعلقة بيحمل والضمير للمذق والورقة بياض الى السواد
والسار بالفتح الرقيق وتسمر اللبن ترقيقه بالماء قوله وفي مثل زيد اضربه
الا وسمعنا يقول في مثله انه محمول وانما قدر ههنا قال وفي البيت يقول للاشعار
بجواز الامرين قوله ونعتبر عطف على القول اى ولذلك نسمعنا نعتبر والظاهر انه
اراد تقدير القول في الاية وح ان جعل العذاب المهين معهودا خارجيا قدر القول
موقوفا اى المقول فيه وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا اى مقول فيه وعلى
الوجهين يجوز ان تقدر صفة لان على انه حال فان الحال في حكم الخبر وقيل اراد تقدير
الاستفهام على وجه يقع صفة بلا تقدير القول فان مآل ما ذكره هو ان المعنى من العذاب
المهين الشديد الفظيع في الغاية بقوله من فرعون في معنى صفة نحو فوته قوله على
لفظ من الاستفهامي احترازا عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا اى
كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بمفسر والضمير في كنهه للعذاب اى كنهه في الشدة
والفظاعة وهل تعرفونه بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من تعرفونه وقوله
في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من هو كانه قيل اى عال هو في فرط عتوه والشكيمة
الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء عن الانقياد و
التوغل البعيد وتجاوز الحد في الظلم ماخوذ من لفظ فرعون للاشتهار بذلك وقوله
ما ظنكم بدل من هل تعرفونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضمير العذاب وقوله
ثم عرف عطف على قال اى عرف حال فرعون فرعون في فرط عتوه وشدة شكيمته
قوله وسيطلع لما اظهر تقعله وما ترى الى تهيئنا معاني دقيقة لطيفة كانها ثمرات
كانت محتجبة في اكمامها اشار الى ان من خدم كتابه هذا حق خدمته اطلع على نظائرها
لها كثيرة   واما الحالة التي تقتضي تاكيده اى تعقيب المسند اليه

المعرف بالتابع المسمى بالتاكيد والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان السامع ربما يتوهم في حكمك
بالمسند اليه انك تجوزت فيه اى نسبت المسند الى غير ما هو له بتاويل على طريقة المجاز
العقلي او سهوت فيه بان غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره
موضعه والسهو ما ينبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون
النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت
دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه بعينه نحو عرفت زيدا زيدا او
تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال
ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان اى وربما
كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقريره اى تحقيق معناه
في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد وتوهمت ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع
اكدته باعادته ليتقرر فيه وانما قال مجرد التقرير تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا
الا انه قصد به شئ آخر من دفع التجوز او غيره فان التاكيد اللفظي ذكر للشئ مرتين فيفيد
تقريره قطعا ولفظ نفسه وعينه في قوة التكرير فلا يخلو من التقرير وادرج ربما اشعارا
بانه قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك ليس اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير
اعتراض بينهما كانه قيل اراده دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه
كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد التقرير
ان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان فيعلم من ذلك
ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم انما يفيده تكريره على وجه التاكيد
فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا قوله او خلاف الشمول
عطف على تجوزا اى ان لا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف الشمول والاحاطة فان
المسند اليه اذا كان عاما اى ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك
قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فيؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوي كقولك جاءني

متعلقا بقوله وربما كان القصد
بمجرد التقرير كما توهمه العلامة
اذ ليس له فضل ح

الرجال كلهم وليس يندفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي او لما عرفت في الرجلان
كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان
يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم بناء على اللغوي واما اذا اردت دفع
توهم ان الجائي رسولان منهما وجب ان تقول انفسهما لا كلاهما وكذا اذا اردت دفع
توهم ان تقول ذلك المجئ بطريق عموم المجاز وجب ان تقول جاءني الرجلان
لان توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند واذا اردت دفع توهم السهو والنسيان وجب
ان تقول الرجلان الرجلان قوله ومنه كل رجل اى ومما يدفع به ظن خلاف الشمول
وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فهذا الاعتبار
فيه دفع خلاف الشمول وقد يقال الجزاء اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على سواء
فهم من النكرة العموم كما في قولك تمرة خير من جرادة ورجل وانسان في المثاليين
للشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافه واذا ترك التكلف كان لفظ كل في المثاليين
لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه   واما الحالة التي يقتضي
بيانه اى تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع الذى يسمى عطف البيان لافادته بيان متبوعه
وتفسيره وانما قال بزيادة ايضاح لان المعرفة لا يخلو عن وضوح قوله باسم مختص به
متناول العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان
يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في المحل واقله
بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه وقد صرح في قسم
النحو يكون عطف البيان اعرف لكنه ليس بلازم من كونه موضحا لجواز ان يوضح متبوعه
عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله وقوله علت كلمة مبتدا اجزع
من هذا القبيل اى من قبيل التابع الذى يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان
صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان امس وواحدا من الصفات المؤكدة الا انه لم يقصد
بها مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان ان الغرض الاصلي من متبوعها
هو ذلك المعنى الذى اكد بها اوليا في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيها بيان مفهوم المتبوع

وضها بيان متعبد الاصلى من مفهومه وتوهم كونها من عطف البيان بط لانه عرف فى النحو
بانه يذكر بعد الشئ من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف الا ترى الى انه ولو
الآنه الاخرى تمثا ولا مجال لتوهم كونها من عطف البيان لانه اشترط كونه اسما قوله ولذا
لفظ الدال للجنسية والوحدة وذلك ان اسم الجنس كانسان مثلا ان كان موضوعا للماهية
بقيد الوحدة اعنى الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة فى مفهوم آله كالاثنين فى مفهوما
اثنين وان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة ~~اعنى الفرد~~ من حيث هى كانت الوحدة
مستفادة من تنكير آله وتنوينه ولو التزاما قوله والذى له الكلام مسوق العدد
فى الاول وذلك لان سوق الكلام للنهى عن اتخاذ لاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ
جنس الآله فحسب النهى والاصل فيه هو العدد واما الجنس فيقيد للنهى عنه متم ايله قوله
والوحدة فى الثانى وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية فى الالوهية لا اثبات الالوهية
فانها مسلمة قوله فقد يعنى ان تفسيرها بهذين الوصفين الموكدين بيان لما هو
الغرض الاصلى منهما قوله ومن هذا الباب من وجه اى من باب البيان والتفسير
وفصله من الآية الاولى لاختلافهما فى ان الصفة فى الاولى اسم وفى الثانية فعل او ظرف
فكانت هى ابعد من عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة فى الاولى لبيان
ان الغرض الاصلى هو العدد والوصف مع كون الجنس داخلا فى المراد وفى الثانية لبيان
ان المراد هو الجنس دون الوحدة ولذلك قال لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر
انما هو الى الجنس والى تقريرها وكانه اشار بذكر التقرير الى ان اسم الجنس موضوع للماهية
فكان القصد منه الى الجنس تقريرا على معناه الاصلى وتجريدا عما عرض له فى الاستعمال
باعتبار التنوين والتنكير واذا كان القصد من دابة وطائر الى الجنسين فلا اشكال
فى الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم
ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم و
الاحاطة وفى الكشاف ان المقصود من هذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة
كانه قيل وما من دابة قط فى جميع الارضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء

من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وتوجيهه ان
النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة و
طير جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فلما ذكر وصفان نسبتهما الى ذوات
اى ارض كانت وطير اى جو كان على السواء اتضح ان الاستغراق حقيقى يتناول
دواب جميع الارضين وطيور جميع الآفاق فظهر ان الوصفين يفيدان زيادة
التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة المفردة فى سياق النفى يدل على كل فرد فلا يصح
الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح ذلك لا جبار وان اريد بتلك النكرة النوع لان كل
نوع امة لا امم وجوابه ان النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الجزاء الى
السؤال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة و
الطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا
عن ان يقال وما من دواب ولا طير حمل قوله الا امم على المعنى واذا تحققت ما قررناه
انكشف لك ان كلام الشيخين ليسا متحدين واما الحالة التى
تقتضى البدل عنه اى الابدال عن المسند اليه لمناسب ما تقدم من البيان والتاكيد و
الوصف فان المراد بها معانيها المصدرية وانما قال فيه تكرير الحكم ولم يقل اذا كان
المراد تكرير الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو
تكرير معنى وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على انه وقد جعل المبدل منه ثانيا
مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطية للمسند اليه الذى هو البدل نظرا الى الحقيقة
قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما قال فى التاكيد وربما كان
القصد مجرد التقرير وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيها على ان المقصود الاصلى فى البدل
كونه منسوبا اليه فيكون التكرير فيه امرا زائدا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه
مقصود اصلى اذا عرفت هذا فنقول فى الابدال امران الاول تكرير الحكم فيه وذلك
لكون البدل فى حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة فيكون تكرير العامل و
الانتساب وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير و ب زيادة التقرير

وان كان المراد تفصيل المسند اليه مع اختصار كقولك جاء زيد وعمرو وخالد او تفصيل المسند مع اختصار كقولك جاء زيد ثم خالد ولابد فى ثم من التدريج كما ينبئ عنه قوله تعالى فكذلك ... من جند ابليس فاذن لى ... من جنود او كان المراد رد السامع من الخطاء فى الحكم الى الصواب كقولك جاءنى زيد لا عمرو لمن فى
اعتقاده ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا وكقولك ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن
اعتقاده ان زيدا جاءك دون عمرو او كان المراد صرف الحكم عن محكوم له الى آخر كقولك
جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو او كان المراد الشك فيه او التشكيك كقولك
جاء زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو او كان المراد التفسير كقولك جاءنى آخر الامر

والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطية يقتضى ذكره مرتين فيوجب
تقريره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا مرتين ظاهر فى بدل الكل وفى بدل البعض ايضا
واما فى الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شئ زيد ثوبه ومن ثم قال
فى بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا فى بدل البعض فهما فى الايضاح
اقوى من الكل وان كانا اضعف منه فى التقرير وقد يكون الثانى فى بدل الكل اوضح
من الاول فيفيده ايضاحا من هذه الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما
اظهر فى الايضاح وادخل فى البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان قوله لظهور التوطية فيهما
لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطية نوع تحكم قوله فى الانواع الثلاثة
متعلق بقوله وامر بالتامل ليتضح ان الرابع اعنى بدل الغلط انما يكون فى كلام يصدر
لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء ومن حذو حذوهم
واما الحالة التى تقتضى العطف اى على المسند اليه وحرف على راية احد عشر ترك منها
ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام فى الخبر قالوا واذا عطف بها على المسند اليه كان
المقصود تفصيله اى ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا جاء الرجلان
فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار
وليس فى الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجئ من احدهما قبل الآخر او بعده او معه
فلا يفهم منها تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما فى مطلق المجئ نعم يلزم عقلا تعدد افراد
المجئ لامتناع قيام عرض واحد بمحلين والفاء لتفصيل المسند لدلالتها على التعقيب
بعد ان ملابسة المجئ الثانى بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده واما تفصيل
المسند اليه فهو وان كان لازما فى الفاء الا انه ليس مقصودا بل المقصود الاصلى بيان
التعقيب كان قولك جاءنى زيد فعمرو خطاب لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب بينهما
واعتبار الاختصار ههنا ايضا احتراز عن مثل قولك جاءنى زيد فجاءنى عمرو وثم مثل الفاء
الا انها تدل على المهلة وحتى تشاركهما فى الترتيب وافادة تفصيل المسند لكن لابد فيها من
التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزءه

الاخير اى الاعلى او الادنى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن
دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى فى الخارج قبل حصوله لما قبلها او
فى اثنائه كقولك مات كل اب لى حتى آدم ومات الناس حتى الانبياء واستشهد على
على التدريج بالست لظهوره فيه فان التابع لا يتغلب متبوعا على المتبوع الا بتدريج وللاشعار
بلزوم التدريج بحتى وان كانت لعطف الجمل فان صار حله عطفت بحتى على فاذا حتى
والمعنى رمانى الحال فى الشرار ورقانى الى ان صار متبوعا عن تابعى وبعده ولو عست
حتى يات احدث بعده دقائق شر ليس يحدثها بعدى قوله او كان المراد رد
السامع جعل استعمال لا فى قصر القلب فى الافراد وفى دلائل الاعجاز انما تستعمل
للقلب فقط واورد لكن فى قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها فى الافراد الا ان كونها
للاستدراك اعنى رفع التوهم الناشئ الذى نشأ من الكلام السابق يقتضى ان
يكون قولك ما جاءنى زيد لكن عمرو خطابا لمن اعتقد انتفاء المجئ عنهما بعد نفيك المجئ
عن زيد قوله او كان المراد صرف الحكم كلمة بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف
الحكم من الاول وجعله فى حكم المسكوت بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال
الحكم على الثانى ولا تعرض للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطاء اراد ان تعرضه
لاثبات المسند للاول كان كذلك لا ان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم
انتفاؤه عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهى عند المبرد تدل على صرف
ذلك النفى عن الاول وجعله فى حكم المسكوت عنه كما فى الاثبات وايا ما عند الجمهور تدل على ثبوت
المسند للثانى وكون الاول فى حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم فكانه اختار مذهب
المبرد وذهب جماعة الى ان النفى فى المتبوع متحقق كالاثبات فى التابع وعلى هذا المذهب
يكون بل مفيدة للقصر كما سبق بيانها المص فى مباحثه اما اذا افادت كون الاول فى حكم المسكوت
فلا يفيد قصرا اذ لابد فيه من حكمين اثبات ونفى قوله او كان المراد الشك فيه اى شك
المتكلم فى المسند اليه هل هو الاول او الثانى او تشكيكه للسامع فى ذلك فان التشكيك
قد يكون هو المقصود الغرض متعلق به قوله على قول الجمهور على ان اى حرف تفسير و

ما بعده عطف بيان لما قبله ويؤيده ان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل
بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة تقتضي
المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وكانه نظر
الى ان التشريك في الاعراب تتوسط حرف قوله وفي العطف الى ليس مباحث
العطف مقصورة على ما ذكرناه بل سياتيك في باب الفصل والوصل دقائق جمة
خصوصا في العطف بالواو قال المص لا سيما مرفع ما بعده ما ان بواسطة اخذ ما موصولة
ورجه اخرى باخذ ما زائدة وقد ينصب بوجه بعيد يعني بان يجعل ما مكن غير موصوفة
ونصب ما بعده بتقدير اعني او على التمييز ان كان منكرا   واما الحالة التي
تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه المعرف بايسمى فصلا قوله تخصيصه اي تخصيص الفصل
او المتكلم المسند بالمسند اليه اعني جعله خاصا بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره واشترط
في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا مفيدا عن صيغته او غير
مفيد او فعلا مضارعا فاوردا مثلتها وقدم المعرف لانه الاصل فان اريد بالمطلق الجنس
كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود
كان التخصيص مستفادا من الفصل ولا استبعاد في جريان التخصيص تقليلا او تعيينا
في المعهود وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد ثبوته للخبر عنه وقصره
فيه واما نحو قولك الكريم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر المسند اليه فيه على المسند
مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد تجرد هنا عن معنى
القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فاتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه
بالمسند او تاكيد تخصيصه به فليس بثبت والتخصيص في الامثلة الباقية مستفاد من الفصل
اذ لم يجعل تقديم المبتدأ على الخبر يفيد الحصر الخبر فيه وكان الاولى به ان يمثل بما يكون نصا في الفصل
نحو قولك كان هو القائم بالنصب فان كلمة هو في الامثلة المذكورة يحتمل ان يكون مبتدأ خبره
ما بعده   واما الحالة التي تقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه فهي اذا كان المقام
اي موضع ذكره الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه لفظه اما شخصا واما نوعا

46

فان كان اسم الجنس موضوعا على الماهية يفيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر
وان كان موضوعا على الماهية من حيث هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من
القرائن قوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اي للافراد افرادا شخصيا او نوعيا
او على التمييز اي الافراده من حيث الشخصية او النوعية قوله اي من نوع من
الماء حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله تلك الدابة اراد
بها نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص قوله او من ماء مخصوص الى من نوع مخصوص
من الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع من
الدابة والثاني اعتباره كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر انواعه ولم يتعرض
لجعل التنكير في ماء ودابة للافراد شخصا اذ لا يلائم قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه الآية فانه
تفصيل للانواع لا للاشخاص ولا حاجة الى ان يجعل ماء او دابة مسندا اليه بالتاويل لان
المثال لمقام الافراد الجاري في غير المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله غير صالح
للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر
الذي يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ونصب حقيقة
على المصدرية اي انتفى عنك معرفته حقيقة اي انتفاء حقيقيا لا ادعائيا او جعله تمييزا لا وجه
له قوله او تجاهل عطف على قوله لا تعرف منه حقيقة وفائدة هذا التجاهل والاراءة تحقيره
وعدم الاعتداد به والايماء بانه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كذاب بعد منتن مبالغة
وسعادنا اي تجاهلا محترزا حال من فاعل قلت وقوله كانك الى آخره بيان للتجاهل الذي
يقتضيه قوله فكنت هل لكم في حيوان او حال اخرى من ضمير المخاطب اي حال كونك مشتهيا انت
بانك لا يعرف هو ولا اصحابه منه الا تلك الصورة اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة
اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا فلو كانوا عارفين لما كان لهذا فائدة قوله ولعله
حال متعلقة بمعنى قوله كانك لست اي يظهر عدم معرفتكم به مرجوا اي محتملا كونه عندكم اشهر
من الشمس قوله وعليه اي وعلى التجاهل وان لم يكن من المسند اليه كان المثال السابق
اعني هل لكم في حيوان ايضا كذلك والتمزيق التفريق وكل ممزق اي كل تمزيق وتفريق اللقاء

في الجزاء اعني انكم لفي خلق جديد لانه بمعنى يجدد خلقكم عدل الى الاسمية للدلالة على التحقق كأنه قد
كان لم يكونوا اي قالوا ذلك في حقه كان لم يكونوا يعرفون منه قوله والى سورة الى التجاهل
لاشتمالها على نكتة لتستميل النفوس بحسبها ما لك سحر البلاغة والمتصرف فيه بفضله حيث
اراد وان شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما قبلها ايضا اعني ما لك مورقا مشرقا في
حسنك ماذا اتدري اي رايت فيه لطائف عجيبة يسأل عنها الناظر فيها وذلك لان التجاهل فيه تنبيه
دل على انها او لمت فحملت ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهبت نضارتها بتجهيزه
عليه فتحيرت سمة هذا الموضع اي الخابور من ديار بكر ما يليه ما لك مورقا كانك لم تجزع
او على انها آذنت بتعظيم شان المصيبة وتجاوز بالحد المعهود في المصائب حتى تجزع لها كل شجر
ومدر فانكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط حزنه قوله او لا ستحياء
عطف على لفظ كان وفي العدول عن الاستفهام الى الاستخبار رعاية ادب وذكر علام
الغيوب اصاب نحره لدلالته على ان الاستخبار ليس على حقيقته واحتيا واو على الواو اشار
بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر من ان سوق المعلوم مساق المجهول
والمحيي البلاغة ولا شك انهم لو اجتنبوا بانكم ان توليتم تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم
وشد لكم ذلك لاشهاد باللعنة والصم والعمى لاشتد غضبهم ولجوا في الباطل ولم يذعنوا للحق
فعدل الى صورة الاستخبار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق تليينا
لسورة حماقهم قوله متضمنا حال من الاستخبار والتوبيخ التعيير تعالى نعى عليه هفواته
اذا شهره بها كان كل هفوة نعية وان متوقع مفعول ثانيا وان تفسدوا فاعل متوقع
اي تشتهر عليهم ان متوقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالكم وان تولوا شرط معترض
بين متوقع وفاعله ويتناحرا مفعول له جزاء مضمونها قوله وتامروا عطف على تولوا
تفسيرا له للتنبيه انه من التولي بمعنى الاعراض وتناحرا مفعول له ليفسدوا وتقطعوا
تقال اتحد القوم على الشيء اذا تشاحوا عليه حرصا وتناحروا في القتال والتهالك شدة
الحرص كانه يوقع نفسه في الهلاك قوله ليلجم متعلق بالاستخبار في المعنى وهو نكتة اجتناب
التصريح الى استخبارا على الوجه المذكور من التضمن والتوقع ليلجمهم الى يلطفهم

47

التامل في المتوقع الذي هو الافساد والتقطيع على ما يتمناه اي على ما يفيده ذلك المتوقع وهو
اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم يعني اشهارهم واتسامهم بكونهم ملعونين
صماعميا حتى يوصفوا بذلك في الالسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستبدال ايضا وعلة
للعلة السابقة اعني ليلجم وجعل كلمة اذا في متن اذا عرض وما اذا كان زائدة او
كافي قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة   شلا كما تطرد الجمالة الشردا على ما صرح
به الميداني وقد يقال اذا ظرفية والعامل فيها ليلا يلبسوا وصلة من مقدرة الى لئلا
يلبسوا اذا عرض لمن عرض وقيل جزاؤه محذوف والشرطية صلة الى لمن اذا عرض
لم يلبسوا جلد النمر وهو ركيك جدا وجاز ان تقدر الجزاء لم يستحق ذلك عوفا قوله
على سبيل النصيحة يعني ان التعريض اذا كان على وجه النصيحة والارشاد الى الحق بموافقها
يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعيير والعدول الى الطريق المذكور فانه
يكون اشد اغضابا والبابا وليس جلد النمر عبارة عن شدة الغضب فان النمر علم فيها
وكذا انقلاب الحاليق عبارة عنها والحلاق بالحق الجعن وان لا تنقلب عطف على لئلا يلبسوا
قوله واما الانكر لك عطف على قوله اما لانك لا تعرف منه فصل كون المقام غير
صالح للتعريف الى امور اربعة احدها ما مر والثاني ان لا يعرف السامع من المسند اليه
الا القدر الذي يعبر عنه بطريق التنكير وانما لم ينظر في سلك الاول على قياس ما في الموضع
بان يقول اما لانك لا تعرف منه انت او سامعك لقصده ايراد حديث التجاهل المخصوص
بالمتكلم والثالث اي هناك مانعا يمنعك من تعيين المسند اليه كارادة الابهام على
السامع وناق الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التطير بالاسم الذي يعينه او عن ثقل
فيه والرابع ان المسند اليه في شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط واصل الى حد
يدهم قصور العبارة عن توصيفه وتعيينه ثم مثل لمن الاربعة بكلمتين المسند اليه
في مسند احدهما مبتدأ في الاخرى فاعل   وقوله شر اهر ذا ناب
من الاعتبار الاخير اي من الموصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذا المراد شر عظيم بالغ
من كمال الفظاعة حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله في مثل هذا التركيب

اى فى مثل قولهم شر اهر ذاناب و بهذا ما كان المسند اليه فيه مبتدا او نكرة وجوز فعلا له
قوله وكذا قولك اى هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل الخلط الثانى قوله
عنده شئ اى عنده شئ قليل حقير فيلزم تحقير مقدار ذلك الشخص فى ذلك النوع ولفظ شئ
يدل على القلة والحقارة من وجوه ثلاثة جوهر الكلمة وبناء المرة والتنكير العارض
ولا محذور فى ذلك لان القلة قابلة للزيادة والنقصان فنفهم من اجتماع الدوال الثلث
ان القلة فى الغاية وكذا الحال فى لفظة نفحة قوله ومنه اى ومن الاعتبار الاخير ان نظن
الا ظنا اى ظنا قليلا محتقرا والمعنى لا نظن بالساعة شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا
لا اعتداد به قوله وقول ابن ابى السمط مبتدا خبره منه ايضا اى هو من الاعتبار
الاخير ايضا ولو عطفه على ان نظن الا ظنا لاغناه عن تكرير منه الا انه راعى التناسب
فلم ينظمها فى سلك ونظر ايضا الى اشتماله على قسمى الاعتبار الاخير اعنى الافراد وتقارع
والاخلاط فاورده حمله على حده وفائدة لفظة ايضا الاشارة الى ان الضمير فى قوله
ومنه ان نظن الاعتبار الاخير لا التحقير بخصوصه يقال شانه شينه اى عابه والعرف
المعروف والاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين قوله حاجب لا اول
مرفوع صاحب للحكاية ومجرور لا اول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة له لكونه معرفة
اذ القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة
لانه ماول بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء على ما توهم اذ يجب ان يمنع من ان وضع لفظ
لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علما فانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها
كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التى اريد بها انفسها فى اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق
ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وقال تم جملة فعلية معطوفة على الاسمية
التى هى قول ابى السمط منه وحمل تنكير غشاوة وعلى التهويل والتعظيم اخص لحق المقام من
حمله على النوعية اى على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء
التعامى عن آيات الله على ما ذكره الكشاف قوله فى هذا الجنس من الحكم الذى هو
القصاص جعل اللام فى القصاص لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق

جنس القصاص جنس من الحكم الذى هو شرعية جنس القصاص حيوة عظيمة هى حيوة
الجماعة الذين خلصوا من القتل بتشريع القصاص او نوع من الحيوة واللام فى الحيوة
متعلق بالارتداع وزيادة لفظ مكان تفخيم للعلم اى لمكانه ومنزلته قوله اوما ترى
بيان لكيفية حصول الحيوة بالارتداع المتفرع على العلم بالاختصاص والاول من
مفعولى ترى متروك لعدم القصد الى معين وثانيهما الجملة الشرطية وجواب اذا
كيف يسلم وفاعل اورثه ضمير الاقتصاص او مذكوره قوله فنبه عطفه على سلم
وفاعله ضمير الارتداع قوله والمعنى طلب التعظيم قدم الجار على عامله اعنى قال تنبيها
على اختصاص المثال بالتعظيم كما نبه بتقديم الجار فى المثال الذى يليه على اختصاصه بخلافه
التعظيم وتهويل الشئ جعله هائلا مخوفا وعطفه على التعظيم يجرى مجرى التفسير ودون
نحو قوله الحال اى قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا شك ان المتبادر من قوله وخلاف
ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى حمل التنكير فى رضوان من الله على التحقير بل هو
للتقليل الذى يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه وكانه
لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال او لا وخلاف
ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما الخلافه اى لخلاف التهويل وفسره
به ايضا حيث قال يعنى ان من عذاب الرحمن اى قدر يسير منه وهو فى الاصل وهو
الاصل يا سعد الريح من التراب وجمعه فى اصول التحير وبالتاويل الذى ذكرناه يندفع
ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل بحسب العدد والكمية
وقوله قصدا الى افادة حال عاملها قال قوله المعنى رسل حمله وقعت خبر المبتدا
الذى هو قوله وان يكذبوك والعائد محذوف اى معناه وفى بعض النسخ المقول
عليه وقال وان يكذبوك وهذا ظاهر وهذا المثال اشتمل على قصد التكثير والتعظيم
معا والى الاول اشار بقوله ذو عدد كثير والى الثانى بقوله والو آيات الى قوله
وعزم واما قوله وما اشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل وايضا لم يبق شئ من
مقتضيات التنكير حتى يعم لاجله والتنكير فيه علة نص للتقليل الا انه تقليل افاد عالى

اذ المقصود استقلال الكثير فى مقام الكبرياء والتنكير فيه تنوع للافراد الشخصى والعموم
مستفاد من تساوى نسبة الجزاء الى افراد الجنس كما مر فهى متى كان ذكر
اهم اى من ذكر المسند فيقدم المسند اليه كذلك على المسند قال سيبويه فى ذكر الفاعل
والمفعول كانهم يقدمون الذى هو عندهم اهم وهم بشانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم
ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجرى مجرى الاصل فى التقديم سوى
العناية الا انه لا يكفى ان يقال قدم للعناية بل لابد ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف
فيه معنى فلذلك شرع المصنف فى بيان وجوه الاهمية واختار لفظ ثم للدلالة على التراخى فى
الرتبة قوله اما لان اصله اى الراجح فى المسند اليه هو التقديم على المسند لان المسند
صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك فى اللفظ
اذا لم يكن هناك مانع كما فى الفاعل فان كون الفعل عاملا منع من تقديمه عليه قوله
فى هذا المعنى اى فى ان الشئ يقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه
وقد فصله فى آخر الفن الثالث وبين ان ذلك كالمبتدا المعرف وذى الحال المعرف
الى آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى به ان لا يتعرض لم
لانه فى قانون الخبر كما لم يتعرض لام فى مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال
المسند اليه فى الكلام وان لم يكن خبرا فاورده هنا على طريقة الاستطراد كامثلة من غير باب
المسند اليه قوله وستقرر فى القانون الثانى اى سيقرر هناك الوجه فى اقتضاء
تضمن الاستفهام التقدم وهو اشارة الى ما ذكره فى آخر باب الاستفهام من انه طلب
والطلب انما يكون لما لم يكن وعسك الى قوله فلا تجعل لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام
قوله واما لانه ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع الى حكم حبرى فى الذهن فيجوز
ان يعتبر ان ذلك الخبر شان فيذكر الضمير وانه قصة فيونث الا ان الاستعمال على انه
لا يونث الا اذا كان فى الجملة التى تفسر مونث غير فضلة كقولك هى هند مليحة وكلية
عن فى قوله عن قريب بمعنى بعد كقوله ومنهل وردته عن منهل اى وبعد قريب توقف
السرور ولعلهم منه عرفا اتصال الموعود بالقريب اولى معنى على كقوله ورحج الغنى بالحجر بان ان

بانه عن السن جنبا الابوال منه اى تعرف السر كاسا على قدب وقد صرح بهذا السر
فى وضع المضمر موضع المظهر حيث قال ليتمكن عند السامع من الضمير حكمه معنى بقى منتظرا
لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه وهو السر فى التزام
تقديمه قوله اذا اورده اى ورد الجزاء السامع او ذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر
انما يظهر اذا كان فى المسند اليه طول يقوى اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك اورد فى المثال
عطف البيان والصفة والشائع فى استعمال كون الفاعل الصانع كناية عن اوصاف
ذميمة كالسارق والزانى لكنه كنى به عن الصفات المحمودة كالفاضل البارع والخبر
هو صدوق ورجل تصدق لم وفى ذكره مبالغة كانه قيل صدوق معدود من الرجال
الصدق قوله وهو احدى خواص تركيب الاخبار فى باب الذى لم يقل تركيب باب
الاخبار بالذى على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلة للاخبار فيحتاج الى دفعه
بانها للاشتغال وانما جعل التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافية اذ له
خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اى كما
الذى جعل اذا قلت وبدل نصب على الحال بتاويل النكرة من المقول وهو الذى زيد له
هو منطلق ولا بعد ان يجعل بمعنى مكان ظرفا مقدرا كما فى نصب سوى فى الاستثناء مثل
اولا للاخبار عن المسند وثانيا الاخبار عن المضاف اليه المضاف ماخوذا مع ما
اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وحده وثالثا للاخبار عن المضاف اليه وحده
قوله وهو اى التشويق الى الخبر هو السبب فى انهم لما التزموا فى هذا الباب
التشويق الى الخبر التزموا تاخيره اذ لو قدم لم يتصور تشويق اليه وانما حصر سبب
التزام تاخير الخبر فى التشويق لانه الفائدة الكبرى من خواص باب الاخبار بالذى
فكان تقديم المبتدا مقتصرا على عامله لا على قصد تاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله
وامتناع اى وهو السبب فى امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لان ما يخبر عنه
فى هذا الباب يكون خبرا والتشويق لوجب تاخير الخبر فى هذا الباب فلو اخبر عن
ضمير الشان لاوجب تاخيره وهو ممتنع فالتشويق يتوسط ايجابه التاخير ضاد

سبباً لامتناع الاخبار عن ضمير الشان والمراد بالاخبار في عرف
النحويين يريد ان هذا البحث نحوي لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملاً على مزيد دقة وغموض
او زيادة استطراداً قوله الى اي اسم شئت في الكلام اي سواء كان في مسنداً
او مسنداً اليه فضلة او عمدة فان الاخبار جار في الكل اذا امكن فيه رعاية شرائطه
قوله فتزحلقه اي توخره الى عجز الكلام وتجعله خبراً قوله واما اذا كانت فعلية
فله اي فيصير ما عداه صلة للذي او الالف واللام بمعناه وفيه اشارة الى ان الموصول
مجموع الالف واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف التعريف وقوله
واضعاً ومواضعاً حالان مترادفان من فاعل تزحلقه او تصيّر ولفظ في ذلك
اشارة الى المذكور اعني الزحلقة والوضع وشكل منصوب على انه بدل من ما افادك
قوله وان الضمير لا يصيب مفعولاً الاولى تقول بدله وان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع
الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه
نظر الى المثال الذي يورده لامتناع اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصبه للمفعول قوله
لتحقق جميع ذلك الى ليتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح قوله
وعن الذباب الذي اطنه وان اخبرت باللام عن الذباب قلت الطائر انا الطائره
الجو فيغضب انا زيد الذباب وعن الجو قلت الطائر انا الذباب يطير وهكذا ابرز
ضمير الفاعل في الكل لاجراء الصفة على غير من هي له قوله والاخبر عطف على قل
وليس قوله هو اكرمي زيداً اداماً واجب من باب ضربي زيداً قائماً لان الحال ههنا من
تمة المبتدأ قوله واما لان يتقوى عطف على قوله واما لان في تقديمه تشويقاً وقد
يقال اذا كان تقديم المسند اليه مفيداً للتشويق الى الخبر او لتقوى اسناده اليه او
متنبئاً عن تعظيمه كما سيذكره كان جعله امثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسط
الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيداً لهذه
المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المص ادرجها في تلك الاعتبارات رداً
لضبط التقديم وحصره في الاهمية قوله على الظاهر اي يتقوى استناد الخبر الى

المسند اليه حال كون الكلام يجري على ظاهره وهو ان يكون المقدم كانا مثلاً في انا
عرفت مبتدأ وخبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتاخير فيتقوى الاستناد لتكرره ولما
اذا اعتبر كونه موخراً في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيداً للتخصيص وقد صرح في بحث
تقديم المسند بان مثل انا عرفت يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدأ وعرفت
خبره فلا يفيد الا تقوى الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص وقد
يقال اراد ان التقوى بناء على الظاهر دون التحقيق لان مبناه على تكرر الاسناد
الخبر ان يصرفه المبتدأ الى نفسه اولاً ويرده الى الضمير ثانياً ولا يخفى ان ذلك الصرف
بناء على الظاهر وايضاً الجزء في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع متكرراً
الا من حيث الظاهر وهو ان اسناد الفعل الى الضمير بمنزلة اسنادهما الى المبتدأ
قوله يصلح للتفاؤل اراد به ما يتناول الخير والشر والمشهور اختصاصه بالخير ويستعمل
استعماله في الشر التطير قوله فتقدمه اي اذا كان الاسم يصلح للتفاؤل وقصد
التفاؤل فتقديم الاسم الى السامع مقدماً على المسند ليتفاءل فيحصل له مسرة او مساءة
وذلك لان التفاؤل والتطير انما يكون بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما توهم
من ان التفاؤل حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضي لتقديمه تعجيل المسرة او المساءة
تعجيل التفاؤل وانما قال في دار فلان دون دارك لئلا يتوهم ان المراد تفاؤل المخاطب
حصول سعد بن سعيد في داره فانه تفاؤل متعلق بمجموع الكلام وليس يقتضي تقديم
المسند اليه انما يقتضيه التفاؤل الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد اوقال في المثال
الثاني في دار صديقك ليجتمع فيه التطير الحاصل لمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع
اسم المسند اليه فيزداد المساءة فتامل ولكن على بصيرة قوله واما كونه متصفاً بالخبر
يكون هو المطلوب ... ان الصافة بمضمون الخبر على الاستمرار حيث يعد من التصنيف
المسمين به يكون هو المط من الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له فالخبر الاول يعني خبر
المبتدأ والثاني يعني الاخبار وتمة بحث وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب
ويطرب وكذا في قوله تعالى الله يستهزئ بهم انما يستفاد من التقدم بل من المضارع

فانه يفيد استمراراً تجددياً اذا كان في مقامه كما في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله فويل
لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون فقد تعالى كذبتم وفريقاً تقتلون وههنا قرينة دالة
على ان المضارع للاستمرار وهي ان كيف انما يسال بها عن الحالات المستمرة في اكثر الاوقات
وقيل اراد ان موضوع هذا المسند اليه بمضمون الخبر هو المطرد ون وصفه الخبر لو بها اعتبار ان
مثلاً زمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال
الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفاً للزاهد
فيقال يشرب الزاهد قوله واما التوهم الى انت ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك
فهو يسبق الى لسانك كقولك وصالك بغيتي او انه مستلذ عندك فتجريه على لسانك لقولها
هو حبيبي اشتاقه قوله واما لان تقديمه ينبئ انباء التقديم في الذكر عن التعظيم والتعلق
في الشرف على المتاخر متعارف الا ان المتاخر ههنا هو الخبر وبيان شرف المبتدأ عليه مما لا
يلتفت اليه فكانه اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على سنن تلك الطريقة المتعارفة
انباء عن تعظيمه وشرفه في الجملة وقوله والمقام يقتضي ذلك تذكير لما هو معتبر فيما تقدم
وتاخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر اذ لا يناسب
شيئاً من المثالين بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن يرد ان التخصيص بهذا
المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديمه مفيداً الزيادة هذا التخصيص سواء
جعلت اضافة الزيادة بيانية اولاً وغاية ما يتكلف له ان الضمير لو كان موخراً لاحتمل حقوق
ان يكون مسنداً الى غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم تعد هذا التوهم ولما قدم الضمير
تخصص الاثبات بهم مجرداً عن ذلك الاحتمال فكان تخصص الاثبات قد تقوى بالتقديم
وازداد به وما يقال من انه اراد تخصيصه بالنسبة الى الحكم بسبب تكرير الاسناد فليس بشيء
لان هذا هو معنى تقوى الاستناد اليه وتمة بحث وهو انه لماذا لم يذكر في مقتضيات
تقديم المسند اليه التخصيص الحصري في مثل انا سعيت في حاجتك كما ذكره في مقتضيات
تقديم المسند فقيل لان لفظ انا مثلاً عنده تابع قدم على متبوعه باقياً على حاله لا مسنداً اليه
وفساده ظاهر وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر يستلزم الظهور في المثال اعلى

تكلفاً ودعوى كونه منشوراً لما يكون الخبر فعلاً لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريحهم بالقصر
في قوله هم كلمة هو قائلها وما انت علينا بعزيز الهز التحريك والبعث وسوقهن فصله
ورزان جمع رزين وهو الوقور والخفوف جمع خاف من الخفة وصفهم بالغنى في الحروب
كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المحافل
وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم قوله والمراد بهم خفوف الى محل
الاستشهاد ذلك لا قوله بجذبهم سيوف اذ ليس تقديم المسند اليه فيه لذلك ولا قوله
حلوس لاحتمال ان يقدر فيه موخراً او الباء في بحسبك زائدة ومعناه كافيك وهو مبتدأ
خبره ان تعلموا والمعتر من له انت مال كثير او من له ضر اي يتمتع بالرواح والمسبح بالفائدة
المجتمعة من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحم ما لا طعم له والمليح بالمعجم ايضاً من ابناء والحر الد
ولد الناقة قبل ان ينفصل قوله لا انت حلو ولا انت مر اي لا انت نافع للاولياء ولا
ضار للاعداء بل انت ملحق بالعدم كتركه المسند اليه ليست له كل واحد من المسند
على حدة مبالغة قوله او اشباه ذلك يروى بالنصب عطفاً على زيادة تخصيص
وبالجر عطفاً على لانه يعتدي اي واما الاشباه ما ذكر والاول الظهر وايا ما كان
فتلك الاشباه مثل ان يقصد في ابتداء الكلام الحكم نحو ولد الحجام حجراً والترحم عليه
نحو اسيرك المسكين بالباب او تحذير السامع منه نحو الاسد واقف والضابط ان
كل ما يصلح له اسم المسند اليه اذا اريد بمجمل افادته قدم حتى اذا اشتمل
المسند على وجه من وجوه التقديم لا شك ان ما يقتضي تعيينه تاخير المسند اليه وبالعكس
فلذلك احال ههنا تاخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند واحال هناك تاخير
المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان
المسند اليه قد يوخر لسبب في نفسه لا بالنظر الى ما يقتضي تقديم المسند مثل كون اسمه مما يتطير
به وكالقصد الى استحقاره او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا يوخر المسند لامثال
ما ذكر فلما حصر باسباب التاخير اسباب مغايرة لجهات تقديم ما تقدم عليه وكان المص لم يلتفت
اليها لقلتها وخفائها او نظراً الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيقال مثلاً

كون المسند اليه مما يتطير به يقتضي تقديم المسند وما للضبط باحالة تاخير كل منهما
على التقدم الآخر قوله لاطلاق المسند اليه او تخصيصه الظاهر ان يعطف بالواو وليكون
من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيتوزع اذ ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه و
تخصيصه حالان يصحبانه فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها في الاباحة
التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو على ما نص عليه بعض المحققين ومن
البين في ذلك قول الشاعر سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقيل شايع في
اللف الاجمالي ان يذكر نشره وكقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو احد الامرين والموكول الى السامع بعد
التعيين فكذا ههنا اشتركت الحالتان في اقتضاء احد الامرين لا في اقتضائهما معا
وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص
قوله استغنيت عن التعريف فيهما اي استغنيت في الحالتين عن التعليم يعني
قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة يقيد بالتوابع
لامور يقتضيها فاذا امهرت في ذلك وعرفت ان اسناد تلك الامور يقتضي اطلاق المنكر
ان تعتبر امثالها في المنكر بلا احتياج الى تعليم وايضا بعض موجبات التنكير يوجب
اطلاق المنكر مثل ان لا يعرف منه سوى الاطلاق حقيقة او ادعاء او ان تكون لكل طريق
الى تعريف الوارد على الاطلاق لسامعك او تكون هناك مانع من التخصيص
واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه عدل عن القصر الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها
لمزيد الايضاح فيها لكونها اخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر مع ان اضماره
ههنا يوهم رجوعه الى التنكير قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه هذا في قصر
الافراد ظاهر واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطا
هو العكس واما قصر التعيين الواقع في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد
احدهما والخطاء عدم الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه
خطاء وانما جعل حكم السامع بان زيدا متمول وجواد حكما واحدا مشوبا بصواب وخطاء

طرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب
والاخر خطاء قوله مثل ان تكون بالنصب حال من حكم منسوب وقوله منقول
بالنصب عطفا على تكون او بالرفع اي فانت تقول والكتب يذكر ثلاثة من طرق القصر
ولم يذكر الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره
على المسند بلا تغيير في وضعها ولان التقديم دلالته على القصر بالفحوى لا بالوضع مع انه
سيذكره في بحث تقديم المسند قوله وعلمائي وعلى قصر المسند اليه على المسند لتقرير
الصواب ونفي الخطاء والانه الاولى من قصر القلب قرر فيه ما هو صواب من اعتقاد
السامعين بكون يوسف عليه السلام على احد الوصفين ونفي الخطاء الذي هو تعين
البشرية والثانية من قصر الافراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان كافرا اجتماع
الاصلاح والافساد منه ونفيهم عن الافساد لا ينافي ذلك وقوله متضمنون على
الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يتاتى منا امر سواه يناسب قصر الافراد
كما ان لا يتخطاها انسب بقصر القلب اي ليس شيء وز ويترك صفة الملكية الى البشرية قوله
ثم ليس هو كلمة ثم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر بابين المسند اليه والمسند
وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذي الحال والحال الى غير ذلك اعلى مرتبة
من جريانه فيهما قوله وله تعريفات كانقسامه الى الافراد والقلب وباته بطرق
متعددة لها شروط واحكام مختلفة ولا شك ان افراد فصل للقصر مع تاخيره عن سائر
مباحث القانون يقتضي ان يتوجه اليه بقصد على حدة مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب
الى الوقوف عليه من ان لا يفرد له فصل او يورد فصله في اثناء مباحث قانون الخبر
واعلم ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه
هو مقتضى ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر
كقوله اولئك على هدى من ربهم واولئك آبائي وهذا على الحسب فان اسم الاشارة فيها
وضع موضع المضمر لتقدم ذكر المشار اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان
اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فان اسم الاشارة هناك في موضعه

بخلاف المعاني اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد
وضع موضع الضمير ثم انه اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر
ارشادا الى كيفية سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات استقل
اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة له شيوع في الكلام ثم المسند اليه وغيره
وله فائدة خاصة ولطائف معان يختص بها موافقة قوله اما لانه اختص شروع بفصل
اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثل ان يختص بحكم بديع ضعيف تنفس لتعلم
ان هذا المقدر المتعين هو الذي له هذا الحكم العجيب الشان كما في قوله كم عاقل عاقل
اي كامل في عقله اعيت اي اعجزته مذاهبه اي طرق معاشه فليس يهتدي اليها وجاهل
جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا اشارة الى ما ذكر من كون العاقل مختل
الحال والجاهل فارغ البال وقد اختص بحكم بديع وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير
زنديقا اي مطيعا للكفر نافيا للصانع الحكيم او قائلا بالعين خالق الشر وخالق الخير قوله
واما لانه قصد التهكم بالسامع والنداء على كمال بلادته او فطانته وادعاء الظهور لا يقتضي
شيء منها كمال العناية فلا تكون من اسبابه بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية
بالتمييز ام لا واجاب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز كما مر ولا شك ان التهكم مثلا يزداد بزيادة
التمييز فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصدا كمل التمييز فاورد اسم الاشارة وقوله اصلا
مبالغة في انتفاء المشار اليه بحسب الحس حتى يكون البصر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم
صلاحية الخطاب بالاشارة الحسية فضعيف قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء
اعاد الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه تعاللت اي
اظهرت العلة والمرض واشجى من شجي بالكسر اي حزن وتريدين حال او استيناف
وقد ظفرت استيناف وذلك واقع موقع الضمير الراجع الى القتل لادعاء ظهوره كالمحسوس
بالبصر قوله وما شاكل ذلك اي ذلك المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف
على ادعاء وكان اختيار الواو على او وتفنن في العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد
بما شاكلها يفيد اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم

ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي كوضع العرب في قولهم وابتداء
مصدر للفعل في موقع الحال اي يبتدؤن ابتداء وقوله من غير جرى كالبيان ولفظا
نصب على المصدر اي ذكر لفظيا واو قرينة حال عطف على لفظا اي او تقديرا او
تقديرا وى مجرورا عطفا على حرف فيبقى ح لفظا بلا مقابل وكان الحرف لقولهم وقوله
على قول من لا يرى حالا من نعم رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان الضمير على القول الآخر
يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص ضاحكا لكنه التزم افراده فقيل نعم رجلين الزيدان
ونعم رجالا الزيدون لان المخصوص متاخر غالبا فعومل بعضهم معاملة الضمير المبهم قوله
ليتمكن متعلق بوضع المضمر والمستتر في ما يعقبه لما والبارز للمضمر قوله لعقبى
الكلام الى آخره قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة
المبهم وزيادة ملعقه لما سبق اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا اذ لا يعرف
السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثمه قيل التمكن متعلق بقوله وقولهم
هو زيد عالم وهي هند مليحة فقط وايذانا قوله وهو السر في التزام تقديمه
اشعار بان البيان مختص بضمير الشان لانه الذي تقدم الوعد ببيان سره اي التمكن
في ذهن السامع فضل تمكن هو السبب في التزام تقديم ضمير الشان ورد بان
التمكن المذكور وما يتفرع عليه من التزام التقديم جار في كل ضمير بارز فسر
بمظهر فالضمير في تقديمه للضمير الذي وضع موضع المظهر والسر الموعود داخل في
السر المذكور وما يتفرع عليه من التزام قوله قال الله استشهاد على ان الغالب
هي تكن ما يعقب الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتني بشانه وراء
يمكنه كما في الآية حتى لا يصح ان يقال هو الذباب يطير وهي النملة تسير قوله
كما يوضع المظهر متعلق بقوله ويوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة
لما سبق وبالمضمر غير ضمير المتكلم لما سياتي من قوله ويترك الحكاية الى المظهر قوله
اذا اريد تكين المعنى نفسه يعني ان وضع المظهر موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر
الى تمكين المعنى الذي اريد به بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه

كاملة قوله وان قسالوا الحق نعط الحق سابله فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغائب
والمخاطب ايضا اذ اصله نعطه اياكم والمثال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا
فلا حاجة الى تاويل بجعل الحق مسندا اليه وكانه اقبح بخارج الباب ههنا وفي قوله
ربه رجلا لعمه من اول الامر على التعميم قوله ونظيره اى ونظير قوله الله الصمد
في وضع المظهر موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في باب المسند اليه بخارج
على الخروج ههنا دون قوله بذلك وربه رجلا ونعط الحق تنبيها في عباراته وتذكيرا في
بعض المواضع مع عدم الالتباس في شئ منها اى وما انزلنا القرآن الا ملتبسا بالحق
اى بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا به واذا فسر الحق الثاني بالاوامر
والنواهي لم يكن مما نحن فيه قوله وبترك الحكاية عطف على لوضع المظهر موضع
المضمر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر للتنبيه على حدوث الالتفات وفعل نصب على
انه مصدر بترك لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخلفاء قوله ادخال الروعة
هذا اذا لم يكن له حروف واريد احداثه وتربية المهابة اذا كان له حروف واريد ازدياد
ولم يدخل فيهما اولتقاربهما وقد يقال المهابة يراد بها عرفا الحالة التي تكون في
قلوب الناظرين الى الملوك وتربيتها تقويتها بازدياد وأما الروعة فالخوف الذي
يتجدد بمخاطبتهم قوله او تقويته عطف على ادخال الروعة وعليه اى وعلى ترك الحكاية
الى المظهر لتقوية داعي المامور فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب الطاعة
وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامر اليه فيقوى الداعية الى التوكل عليه قوله
او فعل عطف على فعل الخلفاء وحث لقول اى حيث نقول استغفر حيث للزمان قوله
وعليه اى على ترك الحكاية الى المظهر لكونه ادخل في الاستعطاف فان لفظ العبد
ادخل فيه من المضمر خصوصا اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت مقرا بالذنوب
وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى بهذا الاعتبار هو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى
اى بترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله
تع فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي وقوله عبدك العاصي فان المضمر خصوصا

المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في قولك افضل العصر يحاور كالحيد ذلك من المعاني التي
تصلح لها ذلك لاسم المظهر واعلم ان هذا النوع يورد ان هذا النوع من
الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا تختص المسند اليه
اى لا تختص به فحذف الجار واوصل الفعل قوله ولا هذا القدر يحتاج الى التقديد
اى ولا النقل مطلقا تختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل
كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر الى كل واحد من صاحبيه
فالاقسام ستة وقد يفسر هذا القدر بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التي هي المظهر
فانه المذكور في قوله وبترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكنه لا يلائم
تعميم المنقول عنه بقوله بل الحكاية الى آخره وقد يقال اراد بهذا النوع النقل
من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف من تفسيره اى اعني نوع الكلام من
الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا ثم ان الانتقال من طريق من الثلاثة الى آخر منها
انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما اشعر به لفظ النقل وايراده في
الاخراج لا على مقتضى الظاهر وما ذكر من فائدته العامة فلا يكون نحو انا الذي فعل
وانت رجل يفعل كذا من الالتفات في شئ لان حق الضمير العائد الى الموصول
او الموصوف ان يكون غائبا لان الاسماء الظاهرة غيب بل لا يبعد ان يجعل مثل انا
الذي سمتني امي حيدره وانت الذي اخلفتني ونحن قوم فعلنا وانتم قوم
تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب وهو اعني الالتفات
من مباحث علم المعاني لانه من خواص تراكيب الكلام في الافادة وانما
صاحب الكشاف انه يسمى في علم البيان بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة الشامل
للمعاني والبيان وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج
تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة
تحت قواعده ثم عده المعري في علم البديع من المحسنات المعنوية والاستبعاد في
على ان فيه مسلم من جهتين كما حقق في موضعه والتطرية بالمد الايراد والاحداث

قله اذا وردو بالياء التجديد من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله كانه جديد و
النشاط بالفتح حركة السرور واملا اى اشد املاء من ملا الاناء بالكسر اذا امتلأ
فهو ملآن او اقور من ملو بالضم غني واقتدر فهو ملئ بكذا او الاستدراد في الاصل استحلاب
الدر اى اللبن والاحرى جمع حرى بمعنى جدير بذلك اى بالاستكثار قوله السن
جمله استينافية لبيان كونهم احريا والهمزة لانكار النفي وتقرير الاثبات والسخر الطبيعة
والعشار جمع عشراء وهى الناقة التي اتت عليها من حملها عشرة اشهر وهي اعز
مال عندهم والبحيري العادة وتمزيق الادم وهو الجلد عبارة عن العيب والاحلال
بالعرض واباحة لبيان انكونهم احريا على ما ذكر يقتضى استكثار الالتفات
اى ارباب بما ذكر ناسب كونهم احريا فخطبهم قوله فما الغدن اى لا يتقون المخالفة
في القرى والفاء لتفصيل المجمل وجعله للاسلوب بالاداء اللون والاسواد باراء الطبع
لا على لطف قوله فان الكلام دليل على ان ايراد الكلام قرى للارواح وقوله لكن
دفع لتوهم ارادة مطلق الانسان والجار متعلق بباقي الانسان من معنى الفعل اى
المتصف بالانسانية بحسب المعنى والمراد الاتصاف بخواصها من الذكاء والتفطن للدقائق
والتلذذ بها قوله قال ربيعة بن مقروم استيناف لبيان استكثار العرب من الالتفات
واستحبابهم اياه وصرح باسماء الشعراء ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء
بانت فارقت فاسى اى صار معمودا موجعا لاحراكه به واخلاف الوعد
المتعولين والمواعيد جمع الميعاد او الموعود واخلفتك التفات على مذهبه حيث
لا يشترط سبق الطريق الملتفت منه بل يكتفي بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به ثم قال
اى ربيعة في هذه القصيدة بعد عدة ابيات وما لم الاق بدل ما لم الق في البيت الثاني
علمه اعني قوله لما تشكت الى الابيت قلت لها لا تستريحي ما لم القي مسعودا
جزلا اى عظيما سهل الفناء اى سهل ورود فنائه اذ لا حاجة هناك لارباب الحاجات
والرحب الواسع اى واسع الباع بالعطاء ويحذون لعين صفة لقوم بل هو بمنزلة القول
في سعته للقول وسع به بمعنى سمعه ويحلا تنيدولا تذكرة للمعنى والالتفات في علمك علي

وقال اى ربيعة بذكرت فيه التفات من الحكاية الى الخطاب كما في اخلفتك وربما
مفعول تذكرت والجملة المتوسطة حال واعتراض تقال بالجيم اى يعثه وحوكه وليس
ليس في تحرك التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد العدول اليه فتقتضب
اى تقطع ولا يا اتم يروى بالواو وبالفاء ايضا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب
الحلول تقطع واهلنا التفات من الخطاب بصيغة المؤنث الى التكلم بصيغة الجمع وعمرة
ومثقب بكسر القاف موضعان والمراد والرواية بالفاء بينهما قوله لعلة اللام
جواب قسم مقدر لم نغادر لم نترك والنصائب جمع نصيبة وهى حجارة تنصب حول
الحوض وتشد ما بينها من الفرج بالمدرة المعجونة والاذاء مصب الماء الى الحوض
قوله الخوالد صفة للحياض اى الكائنة لها او الحوض اى كائن لها وعامل في قوله
اذ هم اى اصحاب الحياض بمعنى مصدر من غنى بالمكان اقام به فتقدير مضاف اى
ذو معنى او حمل بمعنى اسم الفاعل اى مقيمون وهم ربا اى متقابلون بحيث يرى بعضهم
بعضا فالتفت الى اهلك من الغيبة الى الخطاب وعمرة بفتح العين والنون والسيد
وزيد قبيلتان يروان بني السيد لا يوجئون في انفسهم لزيد من الحومة والتحمل مثل
ما يوجبه ما ان العسلتان حتى انهم لا يجيزون قتل واحد منهم بواحد من زيد و
الرؤية بمعنى الابصار اى لا ينظرون باعينهم كما ينظرون باعين بني كوز ومرهوب
والصورة نفوسهم للسيد وكما تراه نصب على المصدر والضمير لزيد والحق الدرع و
الدرع مؤنث محقبة اى مشدودة في الحقيبة مقروب اى متروك في القراب
فالتفت في تسالوا او في سالم من الخطاب الى الغيبة كما مر وجلذة بكسر الجيم
واللام المشددة وهي في الاصل بمعنى الفصيح او البخيلة طرق الخيال اى جاء خيال
الجميلة بالليل والحال ان لا طروق مثل طروق لها نحو اى سار في اول الليل اليها
به نفسه والمقصود تفصيل طروقه في تلك الليلة على طروقه في غيره ما اشد كما الى لاطا
حال من الخيال من ترك المكان كذا اى لزم بادحلها جمع رحل وهو مسكن الرجل
وما يستصحبه من الاثاث ولم سوح اى لم يعطف ولم يمل عطف على يسد كما جعل

الحال نفس الحسنه فالتفت من الغيبة الى الخطاب فى اى اهتدت والرحيلة بالحاء
المهملة وبالجيم ايضا القوية على السير اى كيف صرت قوية على المشى حتى اهتدت لنا
والحال ان القوم قد قطعوا مسافة طويلة والمتان جمع متن وهو ما صلب من
الارض والتحسيح موضع وقيل الارض الممتدة او ما ليست بصلبة ولا سهلة تعالى
طحا بك قلب اذا ذهب به فى كل شى والباء للتعدية طروب اى كثير الطرب فى
طلب الحسان وهو خفة تعترى الانسان لشدة سرورا وحزن وبعيد تصغير
بعد وهو ظرف طروب او طحا وحين او عصر على الروايتين بدل من بعيد
اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم واقبل المشيب تكلفنى اى القلب وصال
ليلى ويروى بالياء المفوقانية على ان ليلى فاعل اى تكلفنى شدائد فراقها
او على خطاب القلب وقد شط اى بعد وليها قربها وعادت عواد اى الدهر عوائقه
وعادت من المعادات كان الحوادث تعاديه او من العود اى عادت العوائق
الى ما كانت عليه من الحيلولة بيننا فالتفت فى طحا بك عن التكلم الى الخطاب
وفى تكلفنى من الخطاب الى التكلم واذا حمل التاء على خطاب القلب كان فيه
التفات آخر من الغيبة الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم ويروى بكسرهما
والخلى الخالى من الحزن والعائر العوار وهو القذى الرطب الذى يلفظ
العين حال الوضع والارمد صفة ذى العائر من رمد بالكسر اذا هاجت عينه
والمراد تشبيه نفسه بذى العائر الارمد فى القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته
فى الطول الا انه اختصر فى الكلام قوله وذلك اى ما ذكر فى البيتين من سوء
الحال لاجل نباء جاءنى وخبرت ذلك النباء عن ابى الاسود قيل هو خبر قتل ابيه
وابو الاسود كنيته وقيل سمع ذلك الخبر منه قوله فالتفت فى الابيات الثلثة
اما فى الاول فمن الحكاية الى الخطاب اذ القياس تطاول ليلى واما فى الثانى
فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والقياس وبت على الخطاب وليس
فى لم ترقد وباتت له التفات لانهما جاريان على ظاهر ما سبقهما واما فى الثالث

فمن الغيبة الى الحكاية فى جاءنى والقياس جاءه فكانه لم يجد فى اشعار الجاهلية
مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر على امثلة الاقسام الخمسة من الستة
ومثاله مما هو من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم قوله تعالى ثم انشاناه خلقا
آخر فتبارك الله واعلم ان كلام الكشاف حيث قال التفت امرؤ القيس ثلاث
التفاتات فى ثلثة ابيات صريح فيما ذهب اليه المص من عدم اشتراط سبق طريق
آخر خصيصا وما توهم من ان فى لفظ ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون
فى تلك الابيات ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز
ان يكون الكاف خطابا لغير لا لنفسه على ان المتبادر من كلامه توزيع الالتفاتات
على الابيات لا لنقل الفائدة العامة التى ذكروها اعنى تطرية نشاط السامع انما
تتصور فيما اذا كان الانتقال تحقيقيا لا تقديريا لانا نقول اذا ورد على السامع
خلاف ما يترقبه من الاسلوب الظاهر كان لو مزيد نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء
الى الكلام قوله الكثر من ان يضبطها العلم يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون
مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها فى اصل الفعل اعنى الكثرة ونظيره قولهم
الله اكثر من ان يحصى وقوله الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا ما لم يروا عنده
آثار احسان وهو كثير فى كلام المولدين فقيل كلمة من متعلقة بفعل تضمنه
اسم التفضيل اى متباعدة فى الكثرة من ضبط العلم ومن الاحصاء ومتباعدون
فى الكياسة من مدح الرجل الخالى عن الاحسان ورد بان من اذا لم يكن تفضيلية
فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا اشكال ان التفضيل مراد
فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالعلم مما يمكن ان يحصى واكيس ممن يتاتى منه ان
يمدح الخالى عن الاحسان الا انه تجوز فى العبارة اعتمادا على ظهور المراد
وهذا النوع اراد به الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام ولفظ قد اشار
الى ان الفائدة العامة كافية لحسن الالتفات فى مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها
على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه ويختص على صيغة المبنى للمفعول والباء داخلة

على ما هو مقصور وخاصة على طريقة تحتك بالعبادة واختص بواد هو المتقارب فى
الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة وسيأتى
تحقيقه فى تقديم المسند انشاء الله وقل تضح من الوضوح اى لا تتضح الا للاوحد
يتقدم فى البلاغة بحسب السليقة او للكاملين فى المهارة فى هذا الفن وقوله والعلا
النحارير من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما تكون
للعالم النحرير ومتى اختص موقع الالتفات فى الكلام بشى من ذلك المذكور اعنى
لطائف المعانى كسائر الالتفات المختص موقعه بشى منها الكلام زيادة بهاء اى
حسن ورونق اى طراوه وفاعل اورث وحده ضمير الالتفات ايضا وليس
بعض النسخ المصححة لفظ فى الكلام فالمعنى كسا الشى الموقع واورث الشى السامع
ووحد الموقع او الالتفات المختص موقعه ان كان ممن يسمع اى يسمع الكلام حق
سماعه ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة ما مبهمة لتاكيد القلة وافرد قليلا مع كونه خبرا
اما التقدير موصوف مفرد اى شى او فريق قليلا او لكونه على صيغة المصدر كالصهيل
والنعيق او لانهم راجع الى من وفى صيغة الافراد اشعار بالقلة ايضا قوله
ام تحسب هذا ايضا اقتباس استشهادا على قلة من يسمع ويعقل فان الاستفهام
فيه لانكار الحسبان فيدل على القلة وقوله ولا امر ما معونه للدلالة على القلة فان
القائص الفائز بالزائد فى غاية القلة قوله من سامعيه اى حق سماعه بان
يتفطن لما فيه من النكت وما موقعه حمله استفهامية فى موقع المفعول اى عرفك
ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل فى الغاية بحيث لا تدرك ما لم يسال عنه قوله
ان يصير اى من سامعى التفات واحد مما ورد فى القرآن لا من سامعى كل التفات فيه
وانما قال ثم ليشعر لان التلاوة اعلى رتبة من الاصاخة فى صيرورته سامعا له حق
سماعه وخبر لعلك محذوف اى لعلك تصير من سامعيه الذين يعمونه واختار
الترجى على الجزم لما مر من ان الدخيل ليس كالناشى قوله الحسن من مقدمة
وحدانيه مشتملة على قصتين يمدحها السان نكتة الالتفات المذكور فيها كان قصة

التنعم اقرب الى ما فى الاية وقصة الجانى الحربة وجدان الحالة المحركة الملجئة الى الاقبال اقتضى
حسن الترتيب والتعليم تقديم الجانى على المنعم والهمزة لانكار النفى وتقديره المنفى وحا
ليشهد خبر ليس واسمه ان المراد الى آخره منتقلا اى متدرجا فى الانتقال وفاعل
ضمير الشان وهى جملة موكدة لقوله وحدمن نفسه تفاوتا فى الحال تماوها هناك
اشارة الى اخره فى استحضار الحالات قوله او ماتراك وكيف تصنع ثانى مفعولى
ترى واذا كنت ظرف لكيف يصنع بحسب المعنى ويحتمل بيان له او استيناف وثبته
تاكيد لما خذ من اثبتك سترى اى اظهرته لك وقوله واحره حالين حمانا به اى
اى منفصلة متعاقبة وجملة وانت فيما بين ذلك واحد حال من ضمير معتد وقوله
على تمانده اى حماك كانها على تماند بحذك ذلك التزايد وانت لا تحسب حال من
كاف يدعوك فتقطع بالرفع اى فتح تنقطع وبالنصب قيل لمفعول له فما لانه يعنى فائلا
له بالمشافهة وفى قل التفات من الغيبة الى الخطاب لان المعتبر فى الالتفات وجد
السامع لاسلوبه دون وجود المخاطب الذى يلقى اليه الكلام قوله على هذا
نصب على المصدر اى مشافهة مشافهة كائنة على هذا النسق من التوبيخ وفيه
اشارة الى ان المشافهة لا يجب ان يكون بخصوص ما ذكر بل بما كان على هذا الطريق
من التعبير والتقريع وقد تعالى معناه تسرد الكلام على هذا المنوال
ولا يكتفى بالقدر المذكور فهو نظير قوله وما جرى ذلك المجرى فى قصة المنعم قوله
واذا كان الحاضر عطف على قوله اذا كنت فى حدث وان كان بحسب المعنى قيدا
لقوله وقد حضر مجلسك وقال ههنا لحلك وفيما تقدم الى ان تقلب اشارة الى ان
الحالة الغضبية اشد تاثيرا واقوى وتبنى عليه ثانى مفعولى يجد والصنيع المعروف
والرائعة المعجبة والعارفة العطية والدارفة السائلة من درف الدمع اى سال قوله
وما جرى ذلك المجرى اى من المدح والاطراء وتعداد الثناء وهو عطف على مفعول
تقول قوله واذا وعيت اى حفظت وهو عطف على قوله واذا احييت قوله
على الوجه الذى اى بعد تلاوتك لما قبله على الوجه الذى يجب ذلك الوجه فى التلاوة

ومعنى كون التامل قلبيا انه بتوجه تام من القلب لا يشاركه فيه شايبة وهم وكيف
اصاب عطف على موقعه ولكونه تعليل لما في حيز العلم اى علمت انه اصاب المحز وطبق
لكونه مبتها الغاية للحصر اى السابقة اياه بحيث لا يدركها الحصر ولا يصل اليها من
فاته كذا اذا سبقه ولم يدركه واذا اقتدر طرف له واذا اخذ بدل من اذا قدر اى
فرض تعالى مثل بين يديه مثولا اذا انتصب قائما وحدمعها صفة وجه والعابد فحذ ف
اى يجد به مع القراءة وصاير بالجر صفة محرك فكان لفظ شبه زايد كما اشعر به قوله فيما بعد
الا يجد محركا وذلك اشارة الى الاقبال وعند طرف للايجاب ومستدعيه صفة اخرى
لحاله وصرا نطبا قيا للقراءة وعلى ما هو عليه حال من المنزل اى كما ينا على الوجه الذى
هو كائن عليه والاولى ان لا يكون قراءته كذلك لم يكن هو قاريا حقيقيا وانما كان
الالتفات فى الآية منها على ما ذكره لان الفاتحة انزلت على السانهم ليقراؤها فاشير فيها
الى كيفية قراءتهم اياها قوله والوجه اى وذلك الوجه الذى من حق العبد ان يكون
قراءته واذا افتتح متعلق بان يكون اما على التوسع فى الظرف واما على كونه معتبرا
لعامله قوله فاذا انتقل ان يكون عطف على اذا افتتح ان يكون محذوا به حذوا
لافتتاح اى مقدرا لتقدير لافتتاح مساويا له فى كونه عن قلب حاضر وبه فاعل محذوا
والضمير للاستقبال لكنه يتعدى بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل فلا حاجة الى البا
فكانه ضمن معنى الذهاب اى مذهبا به مذهب الافتتاح قوله فانه متى افتتح تعليل
لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا قوله على الوجه الذى عرفت يعنى كونه عن قلب
حاضر اه واو لا يجد محركا جواب متى على معنى انه يجد ذلك المحرك قطعا قوله من معبود
عظيم الشان هذه المعانى مستفادة من لفظ الله الدال علم الذات المتصف بجميع الصفات
الجلال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام فكان عظيم الشان حقيقيا بالثناء لغاية
كماله بالشكر لوفور انعامه ونواله ومستحقا للعبادة اعنى غاية الخضوع والتذلل
لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجارة ينبئ عن استحقاق الحمد و
الثناء وقوله ثم اذا انتقل نبه بلفظ ثم على المهلة اى ينبغى اى يجرى الحمد اولا ويتامل

ثم ينتقل وهكذا فيما بعده قوله جلائلها ودقائقها اشارة الى ما قيل من ان الرحمن
لكونه ابلغ يتناول جلائل النعم فتقدم واردف بالرحيم ليتناول دقائقها على سبيل التتميم عنده
اى عند هذا الوصف او القول والمنادى به بالجر على انها صفة حالة قوله الامور كلها
فى هذا اليوم من حذف مفعول مالك مع الاختيار عن الترجيح بلا مرجح وقوله
العاقبة بآراء يوم الدين وفيه اشارة الى ان اليوم مع اجرائه مجرى المفعول به تو
باق على حاله فيه بحسب المعنى ويوم الحشر تفسير لقوله فى العاقبة واللام فى للثواب متعلقة بالجزاء
وفى قوله يوجب عليك الاقبال التفات من الغيبة الى الخطاب كما فى الآية بعينه كما ان
الظاهر ان يقال يوجب عليه قوله ما تصورته من انك تجد من نفسك محركا
للاقبال يتقوى شيئا فشيئا الى حد الايجاب فيستطيع بالنصب عطف على اقصر فلا يطيق
عطف على ان لا تقول وفاعله ضمير القراءة وليس ابن حجر بعيبا بين
النكتة الخاصة فى التفات واحد من التنزيل شرع يبين اللطايف المختصة فى التفاتات
ابيات امرئ القيس وذكر ههنا نسبه وقصته تنبيها على انه كان من الملوك فان ملك
اللطايف مبنية على ذلك وحجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم من مشاهير ملوك العرب من
قبيلة كندة وسعد خبر ليس وفيه ضمير راجع الى ابن حجر وان يكون متعلق ببعيد
على التقدير من ان يكون او بدل اشتمال عن فاعله المستتر وهو المشهود له حال عن فاعل
سعد وفائدتها تعليل استيفاء البعد والجائز الجامع كان عادتهم فى المسابقة الفرسان
ان يغرز قصبة فى آخر الميدان فمن اخذها عد سابقا وكان له الفضل والتقدم ثم
صار احراز قصبات السبق فى امر عبارة عن التقدم والكمال فيه والدرك بفتح الراء
وسكونها بمعنى الادراك والمعيد المتطبع من البلدة وهى القطعة والاناسى جمع انسان
العنت والنكتة اللطيفة المؤثرة فى القلب من النكت وهو التاثير فى الارض نحو قضيب
اى لا اخذ لمحارات من محارات النكت وفى اصابته متعلق بالمعلق واذا التفت ظرف
ليبعد وقد كشط فى نسخة مصححة الفاء اذ انظر الى ان المعنى على المضى وكان يمكنه
حال من فاعل التفت بتقدير قد والتمثيل بحث لبيد انه لا استبعاد فى افراد الضمير

بعد فى شئ واحد فى بت وباتت لنا وكذا الحال فى بت على الخطاب وبات لكم فى الوجه الاخر وحين
قصد ظرف اما كون او لخبره اعنى فعل وتهويل الخطب جعله هائلا اى عظيما مخوفا شديدا واستفظاعه
وجدانه فظيعا اى شنيعا شديدا وفى النبأ متعلق بالتهويل او حال من الخطب واللام فى للواقع
اى الحادث الذى وقع متعلقة بالنبأ يقال فيه اى كسر وفت فى عضده على طريقه تخرج فى
عراقتها كناية عن قل شوكته وتوهين امره ولقد بالغ حيث وصف الخبر بالاجاع والتجع
يقال فجعه اى اوجعه والحادثة التى اخبر عنها بالفت والاحراق وحاصل تقدير الكلام
وليس ابن حجر بعيدا اذا التفت بذلك الالتفاتات مع امكان ان لا يلتفت اصلا ويلتفت
التفاتا واحدا من ان يكون فعل ذلك المذكور من الالتفاتات حين قصد تهويل الخطب
منها وقد ذكر للالتفات الاول اربع نكت والثانى ثلاثا وللثالث واحدة وجمع بين نكتين
من نكته الاول لان مآلها التسلية اعنى كشف الغم والفرق بان الاولى اعتبر فيها كون المسلى
ملكا ولم يعتبر ذلك فى الثانية وبان اقامة النفس مقام المصاب بعد تجاوز وصف الملك
فى الثانية دون الاولى قوله فاقامها اى النفس واحد خاطبه اى ذلك المصاب تسلية
اى التعمل له بعض التسلى بسبب تحقق مثل هذا الملك له وحزنه عليه واللام فى لفظاعة
متعلقة بالادب وضمنا استشعارها النفس يقال استشعر خوفا اذا اضمره فى قلبه والكمد
الحزن المكتوم والارتماض الاحتراق من الحزن والضجر القلق والاضطراب من الغم
وضمير لا يقلقه ولا يضجره فى موقع المصدر اى لا يقلق ذلك القلق ولا الضجر ذلك الضجر و
كان من حقها حال من ضمير ابيت وفعل الملوك نصب على انه مصدر لان بتت وسهر
وكذا اجريا كما نقيل ويجدى فى الثبات والصبر جريا على سننها والضمير للنفس لا للملوك
وعند ظرف لان تتثبت والنوايب المصائب والبوادق جمع بادقة وهى سحابة ذات
برق فهى لم تنقل اى النفس المثبت والتصبر والمعنى فشككته حين لم يفعل والفاء
للسببية ومسليا حال من المستترة قائلا كانه حال عن المستترة فى اقامها قوله
وفى العبارة الثانى عطف على قوله فى العبارة الاول ولا شك ان حزن المسلى اذا كان
حزن صدق لا سفاوت بحضور المصاب وغيبته كان اقوى فى التسلية قوله

قوله خاطبك اى فى تطاول ليلك او لم اخاطبك اى فى بات فيه بصيغة الغيبة
على ان المصاب لو كان غايبا لم يتغير حزنى عليه قوله على ان جميع ذلك اى جميع
ما ذكر من تطاول الليل واستغناء الرقاد وتعاقب الشدة بالليل انما كان لما خصته
اى لاجل امر خصته ولم يتجاوزه الى غيره بل انه نبه فى الالتفات الثالث على ان تلك الشدائد
كانت لامر ورد عليه فيكون هو مبتلى بتلك الشدائد ومرادا بذلك المخاطب والغائب
المذكورين اولا ولولا الالتفات الثالث لجاز ان يراد بهما غيره فيكون تلك الشدائد
لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال حصر نبأ النبأ فى المتكلم يفهم بمعونة المقام وفحوى
الكلام وان لم يكن فى اللفظ ما يدل على الحصر ابا ذكى امثلة حاذا بابا ترائى متحيرا بالكلام
واللام فى لمقتضى الحال صلة فطن بالفتح يقال فطنت للشئ فطنة ومن الحكاية بيان
للمقتضى وههنا بحث وهو ان حاصل هذه النكتة ان قوله تطاول ليلك صدر عنه
لا عن تعمد وفطانة بمنزلة كلام السكران فلا يكون الخطاب الذى فيه من جهات
حسن الكلام ولا يقصد به الغنا البتة على ما ذكره وغاية ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد
انه نبه على ان ذلك النبأ جعله كذلك على ما يتبادر من العبارة فانه غير معقول بل اراد انه
نبه على ان ذلك النبأ لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد على انسان سلب عنه تفطنه لمقتضى
الحال وجعله بحيث يجرى على لسانه ما كان الفه ولا شك ان التنبيه على هذا المعنى من
كمال تفطنه للحال الذى هو ورود النبأ وتفطنه لمقتضاه الذى هو الخطاب وكذا اذا
اراد بقوله والانسان اذا دهمه اى اصابه وغلبه ما تحار الى آخره ان الانسان اذا
ابتلى بمثل هذه الحالة لا يسلم كلامه من اختلال ما ذكر الا ان الشاعر لرسوخ عقله وكمال
فطانته ثبت فى هذا المقام ونبه على مقتضاه قوله وما وحد جرانه وبعد الصدمة
طرف له قدم عليه توسعا وحين افاق بدل من بعد وشيئا نصب على المصدر اى افاقة
او مدركا حال من ضمير افاق قوله غالطه ذلك اى علم نفسها ونصر بها تا يلا له الى المستحق
للعتاب والظرف اعنى فيث معمول ولى فاما ان يجعل الفاء داخلة على ولى تقديرا اى
فولى حين سكت واما ان يجعل الظرف بمنزلة الشرط جوابه ولى والمجموع جواب لما دل على

المتدوس بجه ان المتعارف فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء
وفى سكت مبالغة لانه جعل الغضب الحامل على فعل كالامر به والمغرى عليه فعبر عن سكوته
بالسكوت وتذكير ضمير عنها اولى ونظير تانيثه ما قد وجد فى بعض النسخ المعتبرة اولم اخاطبك
مقيدا بكسر الكاف والدوامة الكلام مع النفس حينئذ قوله وانا ذكرت لك ما ذكرت
يريد ان التمثيل باياك نعبد كان لما انا بصدده من ان الالتفات قد تختص مواقعه
بلطائف فهان الاولى ذكرت هذه الاحتمالات الدقيقة فى التفاتات امرئ القيس لعلمه
انه لما اشتهر واعترف له بها مع ان ذكرها ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطائف
المختصة بالتفاتات اخر والنزل جمع نازل وهو البعير الداخل فى السنة التاسعة
وحتى تعشق بانه ويبصر فى غاية القدرة وقوله لامرا نسب من ان يقال الرجل نظر الى
اسم الشاعر وتوهم انه اراد به امرأ القيس بشئ والمطاوى جمع مطوى موضع الطى قوله
والتفاضل ابتداء كلام كالاعتراض وضمير اشباهها للطائف الاعتبارات فذكر الاشباه
فى الاشتغال تخييم لما وقيل الضمير لما ذكرت والتانيث باعتبار المعنى واعلم
ان لطائف الاعتبارات اراد باللطائف الخواص وبالاعتبارات مناشيها فى تراكيب
البلغاء والمرفوعة بالنصب صفة اللطائف وهذا الفن فن المسند اليه والمطامح جمع مطمح
الطموح وهو ارتفاع البصر والنازحة بالجر صفة المطامح جعل مناشى اللطائف لبعدها
عن معرفة تفاصيلها وما ينشأ منها على ما ينبغى كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطائف المستخرجة
منها كالامور المرفوعة هناك لتدرك بالبصر واستخراجها منها كرفع تلك الامور قوله لا تشهد
اى لا تتحقق تلك اللطائف ولا تعرفها حق معرفتها الا بامور ثلاثة الاول الجد البليغ والسعى الكامل
الثانى صدق الهمة ووفور الرغبة الثالث النفس النقطى والذهن الصافى وانما ذكرها
على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطائف ثم ما تقرب منه اعنى السعى ثم ما هو مبدأ السعى
ذكر ما هو ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب والامتراء افتعال من المرى وهو مسح الضرع
لاخراج الدر والاستشراف رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
لما هنالك اى للطائف التى فى تلك المطامح والجلى الفخم للسباع وذوات الحافر بمنزلة الضرع

6

لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعنى ما لم تستخرج عن طاقتك ما هو الخالص الصافى منها
ولم تحلف اى انت والسغم المبالغة فى التفتيش واللام فيه متعلقة بالسعى وضمير عنها
لما هنالك وفى ذكر وراءك مع لم تحلف تاكيد معهود اى كل احد عهد وصول الناس اليه ووقوفهم
عنده وما ذا احال بما هو فاعل لم يبق اولم تخلف اعنى المخاطب وايراد الباء فى بضبعك
لتضمن المد معنى الاخذ والبطش الاخذ بقوة والمتوحى المط والباع قدر مد اليدين
وصفه بالبسط لافادة زيادة القدرة على الاخذ والحفظ ان لا تزل اى لئلا تزل متعلق
ببطش او بباع والمرمى موضع الرمى والغرض الهدف والفيط قلامة الظفر و
مستطرا حال اخرى اى مستمسا بعض معطى والطاعم الطى واراد بالاستشعار اللطائف
جعلها شعارا وهو ما يلى الجسد من الثياب والمعوان كثير المعونة قوله هذه الطبقة
اراد بها علم البلاغة كانه قال هذه التى هى فوق طبقات سائر العلوم والناظرة بانوار
البصائر اشارة الى صفاء اذهانهم والمخصوصون بالعناية اشارة الى التوفيق و
الرغبة والمديون من ادلى بحجته اذا توسل بها اشارة الى السعى والجد فقد ذكر
تلك الامور الثلاثة على الترتيب بحسب الواقع والحكم العلم المتفرع بالعمل وفصل الخطاب
تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما اريد به وقد يجعل بمعنى المفعول اى المفصول
من الخطاب الذى يتبينه من خاطب به او الفاعل اى الفاصل من الخطاب بين الحق
والباطل قوله على ان كلام رب العزة خبر لقوله وعلاء هذه الطبقة اى اجمع على ان
اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا يقع على منواله الا بالصرفة وغيرها
مما ذهبت اليه طائفة قوله وهو قراءته اشارة الى ان كلام الله هو هذا المقروء
المنتظم من الحروف كما هو مذهبه والطلاوة بالضم الحسن والقبول واغدقت بالغين
المعجمة والدال المهملة اى صارت كثيرة الماء شبه القرآن بشجرة طيبة استحكم اصولها
بكثرة الماء واثمرت فروعها فى السماء قال فى آخر الاستدلال نقل عن ارباب السليقة
فى وصف القرآن ان له طلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله لمغدق وان اعلاه
لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والباء فى القوالب لمراوحة الاساليب

والمراد بها الطرق المذكورة فى فن المسند اليه مخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه والحصر
فيها لما اشرنا اليه من رد الصرفة واخواتها لا العدم اعتبار طرق الاسناد والمسند وغيرها
قال الفن الثالث للوجه الذى علمت الوجه الذى علمت له ان لا بد من التصفح لمقتضيات
الاحوال فى ايراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية والكيفيات المختلفة هو ان مدار حسن
الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات
فى باب المسند اليه ليعين ذلك الحالة فى موضعها ولهذا بعينه يعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات
الاحوال فى باب المسند لساتى بدون كذلك فقوله للوجه متعلق بيعلم ولفظ له تكرير
لبعد العهد يجرى مجرى البدل من قوله للوجه على طريق قولك بزيد مررت به ولك ان تجعله
معمولا لما يفسره يعلم له وانما قال الضا نظرا الى انه وصف الوجه بانه علم له شئ آخر والعائد الى
الموصول محذوف اى علمت والاواذى جمع اذى وهو الموج جعل فكره بحر الكثرة واشتماله
على امور نفيسة ودون فى موضع الحال اى الذى خض تلاطم امواج فكره متجاوزا فى ذلك
ابناء جنسه المشاركين فى اصل الفكر وكال انت ثانى مفعولى المستودع واو لهما المستتر
الراجع الى الموصول تقال استودعته الشئ اذا طلبت ان يكون وديعة عنده وكانه اشار
بجعله وديعة الى وجوب محافظته وكونه محض توفيق والعنايات تورث الكتاب العلامة
كانه نقب الاشياء فتوصل الى حقائقها والمحدث الصادق الظن فى الامور كانه حدث
وقوله فلا عجب عطف على الصلة اى الذى حدث فلا عجب كقوله تعالى واقرضوا الله
قرضا واراد ببدائع النكت غرائب خواص التراكيب وبكامنها مواضعها التى اختصت فيها
وبلطائف السحر البيانى وجوه الدلالات اللطيفة المستميلة للقلوب اليها المتحرجة من معادنها
الى مواضعها المختصة بها فقد اشار الى علمى البلاغة وقوله المستطلع اشارة الى فائدتها
اعنى ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذى ادركه ارباب البلاغة السليقية تقال استطلعت
رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز التنزيل
صار نوعا من الاطلاع قوله لزمام الحكم اى الحكم بكونه معجزا ولقاء مصدر كالقاءة اذا
تابلته وصرت نظيره وهو تهنا نصب على الحال بمعنى المكافى والمتحدى اسم مفعول من تحدى

اذا نازعته فى فعل على سبيل الغلبة قوله فهو اى طلع الاعجاز بمعنى الاطلاع عليه هو الطلبة
اى المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله ان لا بد مفعول علمت وان مخففة وضمير
الشان محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال فى ايراده متعلق بالتصفح مع كل فى هو الموافق لما مر
فى صدر باب المسند اليه وفى بعض النسخ بكسر الراء ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل
وهذا انسب بقوله عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت فى المسند لا يقال كيف جاز نصبه
للمفعول ولا اعتماد لاسم الفاعل هو فى المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة بيانية فكانه قيل
لاحوال مقتضية ايراد المسند اليه ولا شك ان تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات
وبالعكس فكل واحدة من النسختين يلائم ما تقدم وما تاخر اما صورة واما معنى قوله
فى افراده وفى كونه جملة معطوفان على قوله فى المسند اى لانواع التفاوت فى افراده وفى
كونه جملة قدم الفعل لانه الاصل فى المسند وصل بالماضى والحال والمستقبل دون الامر لان
الكلام فى الخبر وقدم فى الاسم المنكر لانه الاصل مقيسا الى المعرف واشار بقوله من جملة
المعرفات الى انه لا بد لخصوصية كل منها من حالة تقتضيها وقوله مقيدا صفة فعلا وما عطف
عليه واورد الكل واحد منها الا ومن كونه موخرا عطف على كونه متروكا وقدم تاخير المسند
تنبيها على انه الاصل فيه واخره فى ضبط الاعتبارات على ان تقدمه بحث عن الاحوال المقتضية له
قوله حتى تتهيأ متعلق بالتصفح ناعل تقسم ضمير المسند والسمة العلامة اقدم تحتذى اى اعلم
طريقته والضمير للكل مقام فيه اى المذكور من الاقسام والاحوال والمطارح اسم مكان
من طارحوا الكلام اذا طرحه بعضهم على بعض كما فى المناظرة تراز اى تتخلى من التزود
يتقدم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان من مطاردة الفرسان بعضهم بعضا والجذع
من الفرس ما تم له سنتان والقارح ما تم له خمس سنين وحتى يتقوى
اما الحالة المقتضية لترك المسند اشار الى وجود القرينة المجوزة لتركه بقوله كان
ذكر المسند اليه بحال يعرف منه اى من ذلك الحال المسند والى مرجحه على الاثبات بقوله و
تعلق بتركه غرض اى داع سواء كان غاية تقصد حصولها بالترك او باعثا متقدما
عليه على قياس ما مر ثم فصل الاغراض واتباع الاستعمال انما يكون غرضا لعدم المستعمل

وهو على تسميه ثم اول اتباع استعمال وارد على تركه كما فى الامثلة السماعية نحو كلاهما وتمرا اى تمرا لك كلاهما واذ لك تمرا وفى الامثلة المقيس عليها من القياسات الثلث استعمال وارد على تركه نظائره كما فى الامثلة المقيسة من القياسات والضابط فى ضربى زيدا قائما ان يكون المبتداء مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال منهما او من احدهما او افعل تفضيل مضافا الى مصدر كذلك والضابط فى كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتداء بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة اى كل رجل مقرون بضيعته وضيعته اى مقرونة به والضابط لولا زيد ان يقع المبتداء بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما قوله ونحو ذلك يعنى مثل قولك لو كرما لا فعلن ومباحث هذه الضوابط مستوفاة فى كتب النحو واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ القصد فى اتباع الاستعمال لان اتباعه فى الامثلة التى ذكرها واجب واما الاختصار فقد يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك والاحتراز يروى مرفوعا ومجرورا والجر يدل على ان الاختصار مبنى على جواز الاجتماع فى الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معهما فانما مرجحات يجوز اعتبارها مجتمعة وفرادى واذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود فيحذف خبر المبتداء بعدها جوازا قياسا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد هنا اتباع الاستعمال ايضا ونحو زيد منطلق وعمرو اى منطلق ان جعل من عطف الجملة باسرها على مثلها فقد حذف فيه المسند من الجملة الثانية لدلالة المسند الاولى عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا يقدح فى ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند آخر وفى عطف مفرد على مفرد حملا اخرى كما فى قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا وقد فليتامل قوله اذا حملته على تقدير النار شر من ذلكم اى من غيظكم على من يتلو عليكم الآيات واذا حمل على تقدير هو النار كان من المسند اليه ولعله اولى لان السائل قد عرف ما هو شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتعيين قوله واما ضيق المقام لكلال المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او سجع وفى قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام لا يخلو عن الاختصار الذى هو لازم فى الكل قوله قالت اى الجبيبة ولها اشارات اصفرارى وجهى من به اى من المطالب بهذه الاصفرار والمحازى به وتنهدت اى

تنفست تنفس الصعداء فاجبتها قائلا المتيم اى الانسان المتيم هو المطالب واذا حمل على هو اى المطالب به المتيم كان من حذف المسند اليه قوله اى التقديرين اولى اقول اذا جعل كل من فى السؤال مبتداء والمطالب به خبرا له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السؤال ح عن معين حكم عليه بالمطالب به كانه قيل ازيد المطالب به ام عمرو ام خالد الا انه اختصر فى العبارة فالسائل يطلب بهذا السؤال حكما يكون المطالب فيه محكوما به والخصوصية كالمتيم مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذى يطلبه كما ستعرفه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بانه اذا اخبر من الثابت فقيل زيد كان التقدير زيد الثابت واذا جعل المطالب به مبتداء وكلمة من خبرا له كان التقدير الثانى اولى لان السائل ح يطلب حكما على المطالب به بالتعيين فيجب ان يراعى ما يطلبه وهذه المطابقة بين السؤال والجواب هى المطابقة المعنوية التى اوجب رعايتها فى نحو زيد اخوك والاخ زيد حيث قالوا انما يقدم ويحكم على ما يعتقد ان المخاطب طالب للحكم عليه واما زيد فى جواب من قام فهو مطابق للسؤال بهذه المطابقة المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتداء مسندا فى المعنى الى زيد قدم او اخر لكنه اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسؤال اسمية واما اذا ما روافوات هذه المطابقة اللفظية لنكتة هى ان الاستفهام بالفعل اولى فقولك من قام اصله اقام زيد ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة فى الصورة اسمية وهى فى المعنى على فعليتها فاختير فى الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك مانع تنبيها على اصل السؤال والدليل على هذا الاختيار التصريح بالفعلية فى نحو قوله تعالى قل يحييها الذى انشاها اول مرة وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله تعالى قل الله ينجيكم فى جواب من ينجيكم ففيه مانع هو القصد الى افادة التقوى على المذهب المختار واذا اجتليت ما جلدناه الكشف لك حقائق معان فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اى نحن بما عندنا راضون فالقرينة ههنا متاخرة عن المحذوف الا ان فى قوله بما عندنا نوع اشعار بذلك الخبر المقدر قوله وبين المعترضين بون

هو كقوله فى باب المسند اليه اى الله احق ورسوله كذلك فاحق خبر الاول اخر الى موضع الثانى ليكون كالعوض عنه او هو خبر للثانى دال على خبر الاول وفى كلام اشارة الى ان هناك وجها آخر راجحا وهو ان لا حذف فيه واحق خبر عنهما وافراد الضمير فى يرضوه لكونهما فى حكم مرضى واحد فان رضى رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف هو التنبيه برفعة شانه وعلو مكانه عليه السلام قوله واما ان نخرج وفى بعض النسخ ان لا نخرج وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر الى ما ليس بمراد باعث على الترك داع اليه وعدم اخراج ذكر اليه غاية مترتب على الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا قلت يعنى اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هى والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر وكذا اذا قلت ام عمرو عندك كانت منقطعة ايضا لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال فالعدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو فى ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد للمشاركة فى المسند المذكور اعنى عندك كما فى قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك و فى ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكره من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله واما الاختيار السابع الظاهر ترك اللام لان الاختيار نفسه قسم من الغرض الذى فصله لكنه نظر الى ان اللام مقدر فيما تقدم بحسب المعنى فكانه قال يترك المسند للذكر وللاختيار ثم عاد الى طريقة التفصيل اسقاطا واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اى بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه كما اذا حمل على ترك المسند او مسندا كما اذا حمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من صبر جميل وطاعة معروفة امر مذكور يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على غير ترك المسند اعنى ترك المسند اليه ففيه نكتة

واما الحالة المقتضية لذكره فهى ان لا يكون ذكر المسند اليه بعينه المسند اليه بوجه من الوجوه كما اذا قلت ابتداء زيد عالم اذ لا قرينة فى ذكر المسند غرض يعدل اما زيادة التقرير او التعريض بغباوة سامعك او استلذاذه او قصد التعجب من المسند اليه بذكره كما اذا قلت ابتداء زيد قائم لا يصلح دلالة قرائن الحوال او تعظيم او اهانة او غير ذكرها يصلح للقصد اليه فى حق المسند اليه ان كان حال الذكر او بسط الكلام بذكره والمقام مقام بسط او لان الاصل فى الخبر هو ان يذكر كما سبق امثالها فى اثبات المسند اليه او ليتعين بالذكر كونه اسما كنحو زيد عالم فيستفاد الثبوت صريحا فان اصل الاسم صفة وغير صفة الدلالة على الثبوت او كونه فعلا كنحو زيد علم فيستفاد التجدد او ظرفا كنحو زيد فى الدار فيورث احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقديرين وملحاصل اويحصل بعدياتيك ذكر كلام ويصلح الشمول فيه الاعتبارات قولك عند الحالف الله الهنا ومحمد نبينا والاسلام ديننا والتوحيد والعدل مذهبنا مشترك بين حذف المسند والمسند اليه لكن ايرادها فى حذف كل منهما قوله اى معروفة بالقول دون الفعل واذا قدر المبتداء امركم او الذى يطلب منكم يراد بمعروفة انها معلومة لا شك فيها كطاعة الخلص من المؤمنين على ما مر واذا حمل على حذف الخبر اريد بمعروفة هذا المعنى ايضا واما الحالة المقتضية لذكره فهى ان لا يكون ذكر المسند اليه لغير المسند بوجه ما من الوجوه اى لا بذاته ولا بقرينة اخرى حالية او مقالية فيجب ذكر المسند قوله او ان يكون فى ذكر المسند غرض يريد ان هناك قرينة على المسند الا انه يتعلق بذكره غرض مرجح اما غايته مطلوبة واما حاصل محض وانما قال زيادة التقرير لان القرينة تقرر المسند فى ذهن السامع فذكره يزيد تقريرا فيه قوله او قصد التعجب من المسند اليه بذكره فان مفهوم المسند كفقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر لم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه فى الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يقال اراد ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره ولهذا ازاد لفظ يذكره قوله مع دلالة قرائن الاحوال اراد بها ما يعم القرائن الحالية كتوجه الى الاسد وتلطخ سيفه وثوبه بالدم والمقالية كان يقال من يقاوم الاسد فتقول يقاوم الاسد زيد قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى غير ذلك من المعانى التى يصلح ان يقصد اليها فى حق المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند واللام فى قوله او لان الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذا فى قوله او ليتعين اى ربما دلت القرينة على ان المسند هو العلم مثلا ولم يدل على خصوصيته شئ من العبارات التى يعبر بها عنه من نحو عالم او علم او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شئ منها لغرض يتعلق به صرح بذكره وكالاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه ولا الدوام نعم لو كان اسم الفاعل جاريا

اعترض الخطيب بان القرينة دلت على ذلك المسند كان التعجب حاصلا بدون ذكره فاجاب بان القرينة انما يدل على نفس المسند لا على قصد التعجب فهو مستفاد من ذكره كما قرر وثانيا بان التعجب المستفاد المذكور اقوى من المستفاد من المقدر كما يشعر بكلام الشرح وانت بهذا الاخير بان قولك لا يناسبه اذا لا حاجة الى ذكر المعنى الاول فيطل قيل ان الجواب كلام قليل الجدوى

على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز ان يقصد به الدوام
ايضا في مقام المدح والمبالغة وكانه انما قال صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه
صريحا بالاصل والوضع وقد يستفاد منه غيره بقرينة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة
فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا او الدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية اذا كان خبرها
اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا
فقد يفيد استمرارا تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد
استمرار تجدد القيام كما سياتي في كون المسند جملة فعلية وقوله فان اصل الاسم ردع لما
من ان الصفات كاسمي الفاعل والمفعول يدل على الزمان والتجدد يعني ان الاصل في الاسم
صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض
في الصفات فلا اعتداد به قوله يفيد التجدد اي صريحا فان الفعل يدل بالوضع
على التجدد اي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال الثبوت
والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك ان ذكر الظرف يورث
ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا تدل على تعين الظرف وكذا اذا فرضت
دالة على تعينه قوله وبها حاصل او حصل اختار او في موضع الواو نظرا الى
انهما سيان وقد مر مثله قوله وباسمك اي في الحالة المقتضية لافراد المسند
فيه اي في الظرف الواقع خبرا كلام يدل على ان الاقوى تقدير الفعل قوله لشمول
هذه الاعتبارات اي لاكثرها كما صرح به في بعض النسخ اذ ليس تمتنا مثال التعجب
لانانه المسند اليه ولا مثال ما اشار اليه بقوله او غير ذلك والاصلاح للزيادة
التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية
الاصل وتعيين الاسمية من الثلاثة وفي الاكثر تعظيم المسند اليه والمعتزلة لما اوجبوا
على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنه خلق الافعال القبيحة وارادتها
وزعموا ان صفاته تعالى عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد اي كفى قائله
بانه تعالى عادل اي لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب وبانه تعالى متوحد بالقدم لا شريك له

واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ... المسند اليه او بالانتفاء عنه كقولك ابو زيد منطلق والكرم من البر ... حصل في الدار على اقوى الاحتمالين لتمام الصلة بالظرف كقولك الذي في الدار اخوك كما تقدره ائمة علم النحو ...
تقديم المسند على المسند اليه

قد ذكر الناصر لدين الله بالخ للمصنف وهو الرابع والثلثون من الخلفاء العباسية
بويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفي سنة اثنتين وعشرين وستمائة

واما الحالة المقتضية لافراد المسند وضع لفظ المسند موضع ضمير لافادة ملكيته فان
المسند المفرد تشمل على عدة اقسام واراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد
المسند باجتماع امرين من كون المسند فعليا وان لا يقصد من نفس التركيب تقوى
الحكم واحترز بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوى بنفس التركيب
فان كلا منهما يقتضي كون المسند جملة كما سياتي لا لعاله نحو زيد قام قصد بنفس
تركيبه التقوى وليس المسند فيه جملة بل مفرد لا باعوله ليس فيه من التقوى
ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما ستعرفه فلا يعتنا وله لفظ التقوى عند الطلاق
واما قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوى بالتكرير واداة التاكيد فانه
لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيدا القائم قوله واعني بالمسند
الفعلي جعله في قسم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع
نحو مررت برجل كريم وهو الذي سماه النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا
وهو الذي ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو مررت برجل كريم ابوه
وهو الذي سموه وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند هنا
قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد به ما هو المتبادر من لفظه
اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء عنه
ما يقابله اعني رفع الثبوت الحقيقي بذلك على ذلك انه قال في المسند السببي هو ان
يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعلق
بغير ما هو مبني عليه تعلق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما فان جعله تعلق
اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما في مقابلة الثبوت لما هو مبني عليه او الانتفاء
عنه دليل ظاهر على انه اراد بالثبوت والانتفاء ما ذكرناه لا ما يتناول الثبوت
التعليقي وانتفاءه وفيما ذكره في تفسير الوصف الفعلي والسببي اشعار

...

بذلك ايضا فلا يرد ما قد يتوهم من ان تفسيره للمسند الفعلي يجب ان يكون تفسير المطلق
المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه
فيتناول المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي قوله كقولك تمثيل للمسند الفعلي
سواء كان مفردا او جملة الا ترى انه اورد الامثلة بعد تقسيمه ثم قال وتفسير تقوي
الحكم يذكر فيما بعد فلعله كانت امثلة للمسند المفرد لاحترازا عن التعرض لتعدي ضابطه
للافراد كما شهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي الذي هو اسم مفرد والثاني
هو ظرف متاخر عن المسند اليه محتمل لكونه جملة ومفردا والثالث لما هو فعل ماض
غير مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على
الفعل لمشاركته المثال الاول في صيرورته بالتصرف مثالا للسببي الذي هو جملة اسمية
والخامس لما هو ظرف متقدم على المسند اليه وانما اخره لعدم مشاركته للظرف
الاول فيما ذكر في الدار مبتدأ او في الدار خبره ولم يقصد بفعله اذ تقديره استقر او حصل
انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت
الحقيقي او انتفاءه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار اذ تقديره ما يكون ثبوته
للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قد يتجه بما هو المختار عنده واورده على سبيل الاستطراد
دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة فيجب ان يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي
ان يقدر اذا وقع خبرا لان فيهما واحدا لا لعاله اذا كان في الدار مقدرا بحصل
كان الخبر جملة للمبتدأ فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لا باسوله بسبب عدم
الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله
على المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد ههنا لانه اما فعل ماض او مضارع واما اسم منكر
او معرف وقد ذكر فيما بعد امثلتها وفوائدها ولا تصور للمطلق مثال سوى ما يذكر
في اقسامه فمن زعم بستين مقدر باسم الفاعل وان في الدار خالد محمول على ان خالد
فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الاصل للمسند المفرد فقد تعسف
بلا طائل واما الحالة المقتضية لكونه فعلا اي لكون المسند المفرد

فعلا وانما اخر من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند باحد
الازمنة جعله مخصوصا مقيدا بالزمان الماضي او الحاضر او المستقبل وانما كان الفعل
اخصر ما يمكن من الطرق لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف
الاسم فانه يحتاج فيه للدلالة على الزمان الى شيء آخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي
وقد يقال خرج بهذا القيد ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد
لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذلك لان الكلام في تعيين الحالة
المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قام
خارج بضابط الافراد واما افادة التجدد اي الحدوث فلازمة لدخول الزمان في مفهوم
الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد
تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز فنحو علم الله ويعلم الله لا يقصد به تجدد علمه تعالى يلزم تجوز التقييد
بل تجدد تعلقه ولا قصد ورعيه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب وآكل يفهم منه التجدد و
الاختصاص باحد الازمنة بقرينة العقل او المقام وخصوصية الحدث لا بحسب اصل
وضعه وانما تعرض لتفسير الآيتين دلالة على ان كذبتم للماضي ويكسبون
ويقتلون للحال وكلمة ما في الآية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية لكن بيان
المعنى لما يقوله من كتبه مالم يكن حقا لهم وبقوله في اخذ اشارة الى كونها موصولة
فيهما وانما بين المكسوب باخذ الرشى لا بالرشى لان مكسوب العبد حقيقة فعله الذي
يثاب عليه ويعاقب واذا اطلق المكسوب على الرشى مثلا اريد انها مكسوب تحصيلها
قوله مما يكسبون بذلك بعد اي بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا يقتلون اذ ليس
القتل ماضيا محضا لانهم قتلوا بعضا كزكريا ويحيى عليهما السلام وفي يقتلون مجاز عقلي
حيث اسند قتل الانبياء السالفة الى الحاضر ومجاز لغوي ايضا حيث جعل قصد القتل
بمنزلة القتل فان قصده شامل للكل ثابت في الحال في محمد صلى الله عليه وآله وسلم داخل
في الترتيب وقد يقال قتله عليه الصلاة والسلام لم يقع اصلا وقيل بل قتل قد تعادم عهده فاني يجمعان
في الحال المعتبر باواخر الماضي واوائل المستقبل فالوجه ان يراد بالفريق الثاني من

فلوه من الانبياء او يكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة والآيات التلك الاخيرة اشل للاستقبال صريحة فيه قوله والمراد بالزمان الماضي بهن توهمات منهم منها ان الله ما هو المقصود بعباراتها فلا يتجه ان لفظ قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضي زمان آخر وحد هو فيه او يكون الشي ظرفا لنفسه ولا ان لفظ يترقب ان جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب الاستقبال في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الاخر على انه قد يقال التغاير لاعتبارى يكفى الظرفية في الجملة وقد سبق في علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا باز منه اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاكم في ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا تعيين له بمقدار مخصوص فانه تعالى يا كل ويمشي ويقرأ القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك ولا شك في اختلاف مقاديرها زمنتها هذا واما القائلون بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان الحال غير عرض حال في الزمان هو الآن كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو عندهم موهوم محض

واما الحالة المقتضية لتقييده اى لتقييد المسند المفرد الذى هو الفعل كما يشهد به سياق كلامه وانما خصه بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الاسماء المتصلة بالافعال كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد فيعلم تقييد ما عداه بالمقايسة عليه واما قوله فهذه كلها تقييدات للمسند فاشارة الى التعميم بمنزلة ايراد الامثلة من غير الباب قوله ما يتصل به اى يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط او لا كالشرط وفائدة لفظ نحو في قوله من نحو المصدر يتناول ما ليس مذكورا ههنا كالمستثنى المنصوب في مثل قولك ما جاءني احد الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل ووصفه لنظر كونه قيدا وعقبه بالزمان اذ قد يكون مدلول الفعل كالمصدر ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية وعبر عنه بالحامل ليتناول العرض لفظا والباعث المتقدم واورد مثالا ثم ذكر المفعول به وجعل بالسوط منه بناء على ان الجار والمجرور يلحق بما هو اقرب اليه من المفاعيل وقد يقال كلاما فيما فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل ضربته في يوم الجمعة للتاديب وقوله

ما ضربت الا زيدا اشارة الى ان المتوسط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر ولا شبهة في ان زيدا مفعول به لان المستثنى منه متروك لفظا ولذلك لم يجعل بدلا منه واما كونه متوسطا حرفا فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه الا بواسطة الاستثناء قوله كقولك ضربت زيدا ان ضرب عمرو قدم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى لانه اظهر فيما اختاره في الشرطية قوله احترت هو على صيغة المخاطب الخطاب اى سواء اخرت الشرط او قدمته فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق انه اذا قدم الجزم الجزاء اذا وجدت شرائطه وان لم يقع ههنا الضرب على ما هو المراد مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا قوله يزداد الحكم بها بعدا اى فيكون الفائدة في توقعها اقوى كما سبق تحقيقه قوله ولم اذكر كانه قيل ان كان مسندا هو فعل والمقيد هو جزء الشبه بالمفعول فكان عليك ان يذكره صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند وذلك لان الافعال الناقصة لا تتم بمرفوعها كلاما فهي في الصورة مسندة الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة قيود للمسندات التي هي اخبارها الا ترى ان كان في كان زيد منطلقا قيد المسند الذى هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام دقة لمح الى الصورة والحقيقة امر بالتامل قوله وقد ظهر لك من هذا اى مما ذكرناه من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية اى المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله محتملة في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والجزاء ايضا وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقبلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها اما اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص بمعنى يجرى الظرف والحال فلا يتغير بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبرية بالذكر لانه في قانون الخبر واورد الجزاء فعلية لان الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان ضرب عمرو يضرب زيد كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو ونحن نقول اذا قلت ان جئتني اكرمك او كلما جئتني اكرمك لم يشتبه على من له ادنى تمييز ان هذا الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلا ولو كان اكرمك كلاما جزئيا قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام بقيد لوجب ان يكون صدقه بتحقق الاكرام

مع ما قيد به فان صدق الجزاء انما يكون بتحقق مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك سأكرمك راكبا لا يتصور صدقه الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب ونحو اضرب زيدا في وقت ضرب عمرو وان اريد به معنى الشرطية اعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شيء من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو فقد انكشف ان الشرط ليس كسائر القيود وان معنى الشرط في متعارف اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا فكاذبة ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من طرفيها لا محقق في موضعه الا ان المعنى لما نظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهم انه حكم بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل المؤخر ايضا كذلك لاشتراكهما في التقييد بالشرط فحكم بمنافاة رجوع الشرطية الى معنى الحملية واشار الى ذلك في بيان مرجح الجزء وقلده في ذلك جماعة وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا قوله واما تركه اى ترك التقييد قوله ولما يتصل به من فاعله وغيره اعتبارا للفعل يريد ان الفعل الذى ذكرنا تقييده قوله للترك اى احوال المقتضية للترك وما عطف عليه ولو قال من الترك لكانت لا اعتبارات في الترك مقتضيات تلك الاحوال قوله ولا اعني الفعل لما اراد افراد اعتبارات القيد الشرطي بالذكر اظهارا للاعتناء بشانها كان لاضمار الفعل اعتبارات الثاني هو النصب عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفا على محل اسم ان واما على انه مبتدأ خبره لوجه لا مدخلية حينئذ اعلم قوله مانع قريب كعدم علمه بالقيود او عدم ارادته اعلام السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او علم السامع بها او بعيد كالخوف من توهم كونه مكثارا او قادرا على الكلام او لاعتقاد على شهادة العقل او ادعاء ظهورها او بالجملة مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعية ومدار البعد على خلاف ذلك قوله فهي اى حالة المتكلم المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضي لكونه فعلا على ما مر افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة الفعل نصب على المصدر اى كافادة الفعل في كونها على اخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى العدم كون المراد ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله عالم او لا يختص باحد الازمنة كقولك

زيد غلام او كان مختصا واريد بسط الكلام كقولك زيد ضارب في الزمان الماضي واما الحالة المقتضية لكونه اى لكون المسند الذى هو اسم منكرا فهي اذا كان الجزاء خبر المبتدأ والحكاية ايراد اللفظ على استيفاء صورته الاولى فاذا حكى منكرا استبق على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن رجل بريد الاخبار عنه على طريقة الاخبار بالذى هناك يكون محكيا على تنكيره قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه و قوله بعده تعالى مفعول له لا خبر على طريقته قولك ضرب زيد تاديبا لانه تعليل لفعل الفاعل المذكور كانه علل اولا ثم بنى للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه قوله ليس في كلام العرب خبران سواء خبر مبتداه قلنا يمتنع او قلنا يصح بتاويل المصدر واو بمعنى الواو اى مستويان قولنا يمتنع وقولنا يصح والجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا وليس بشيء فان الذى يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعيينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا ما لا يلتفت اليه اصلا قوله والتحقيق الكلام فيه اى في انه ممتنع عقلا او لا يلتفت ليس مما يهمنا الآن بل يكفينا لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء لا يقال مذهب سيبويه ان من في من ابوك وكذا كم في كم مالك مبتدأ خبره ما بعده فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول اراد النص ان ذلك ليس واقعا في الجمل الخبرية فان قلت قد ورد ذلك في الخبرية ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت لم لا يجوز ان يحمل ذلك على القلب الذى يذكره قوله واما ما جاء كانه قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه والمسند معرفة ليس في كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم فاجاب بان ذلك على طريقة القلب وان يجري حكم احد جزئي الكلام على الآخر فههنا جعل كل واحد من المسند اليه والمسند في حكم الآخر واعرب باعرابه واذا رجعت ههنا الى اصل الاستعمال الذى به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات الثلثة من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله فنسبه الى الكتاب لتعمد عليه والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم التغلبي وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم

ضياعه والالف للاطلاق وقوله الوداعا بتقدير مضاف اى موقف الوداع والمراد الدعلبان
لا يكون وداع وفراق والبيت الثانى لحسان من قصيده يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبى صلعم
واوله كان سبيئة من بيت راس السبيئة الخمر المشتراه للشرب وبيت راس قريه من الشام
من خمرة ورمله اشهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله بعده على انيابها او طعم غض من التفاح
معصرع اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طرى كسر اجتناؤه من الشجر
لكال النضج ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالى بعد حول وبعده لقد خق الاسافل
بالاعالى وماج اللوم واختلط النجار اى ذهب السودد وغلب على الناس اللؤم والرباة و
اشتبه الاصل والنسب حتى لو بقوا على هذه الحالة سنة لا يبالى انسان اظبى كان ام حمار بجيش تحوج
كون هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبى مرفوع على انه اسم لكان المحذوف
المفسر بكان المذكور وامك بالنصب خبرها وانما احتيج لتقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى
قوله ولا يطمن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اى من كون المسند اليه نكرة قوله والضمير
معرفة يعنى انه معلوم بوجوها الايرى انه يقع مبتدأ منه نحو قولك جاءنى رجل وهو راكب وانه
يفسر بذلك الرجل فاسم كان وخبره ما معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدأ المنكر الذى هو ظبى
لتخصصه بالاستفهام قوله فليس المراد اى لم ترد ان محل ورود الاشكال كان امك فانه لم
كان هنا نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير وهو معرفة وانما المراد ان مورد الاشكال
هو ظبى المنكر على انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول الى جعله مبتدأ كما ذكرتم مخالف للاصل
لان الاستفهام وتدرك للاولى بلا ضرورة ولذلك اى ولان ارتفاع ظبى بالفعل المفسر لا بالابتداء
قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك بجعلنا ظبيا مسندا وامك مسندا اليه حتى رجع الكلام الى اصله
من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفى البيت اى بيت الكتاب اعتبارات
بعضها سؤال وبعضها جواب والتخيت القول بشئ بلا علم كانه اعتماد على البخت قوله فتخطئا
بالنصب على انه جواب النهى لان اياك والتخيت بمعنى لا تبخت فمن الاسولة ما مر من انه لا يجوز
ان يكون ظبى مبتدأ او خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ما مر ايضا من ان عدول
عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر فعل كان الهمزة داخلا على الفعل وام داخلا على الاسم فلا تعادل

الموضى على الناقة وقال القطامى كما طينت بالفدن السياعا اراد كما طينت الفدن بالسياع وقال الشاعر
اراد كما عصب العود باللحاء وقال الخداش وسنّق الرياح بالضياء الحمرة اراد وتشق الضياء الحمرة بالرياح وكما كان لا تعلم على الغالب
استعارة الشتا للكسر باللمعان وقال غير ذلك فيكتب فى التنبيه يدكم من قريه اهلكنا ها فجاءها باسنا اى انجاه فجاءها باسنا
وقال آخر وعشى فيقعس ابكيه فيعقر اراد وتعقر
على احد الوجهين وعند اذهب بكتابى

وجوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا والوجود ممتنع فكانه لا فعل هناك فلا اخلال فى التعادل
ومنها ان الضمير العائد الى النكرة اقوى منها فى الابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا
يرد الاشكال على كان امك اذا جعل اسم كان ضمير ظبى وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة
الى المعلوم من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود فى الضمير العائد الى النكرة دونها
لهذا يجرى عليه احكام المعارف اتفاقا انما الكلام فى ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه
فى اصل الاستعمال لما كان امك وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مؤنث حقيقى من الآدميين بلا فصل
ولو كان الفعل المقدر نحو تكن الحال ممتنعا ايضا كذلك وجوابه ان المقدر مسند فى الظاهر الى
ظبى فروعى تذكيره نعم كان الواجب على المعنى فى بيان اصل الاستعمال ان يقول اظبيا كانت
امك بتانيث الفعل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث
لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت وان هذا النمط
اى هذا النوع من التصرف فى الكلام الذى ذكرناه يسمى فيما بين علماء المعانى بالقلب من
قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتانيث الضمير باعتبار الشعبة وفى قوله
مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه فكان مقبولا مطلقا
وان تضمن اعتبارا لطيفا ازداد حسنا على قياس الالتفات قوله ولا يشجع عليها الا كمال
البلاغة فان الكامل فى البلاغة يتصرف فى الكلام تفننا فيقلب ويجرى اجزاء الكلام بعضها
على بعض اذ ليس هناك الباس فى المقصود اما بشهادة المعنى او اللفظ او بهما وتهاح بالطها
قوة التصرف فى احوال الملفوظ قوله ما فى بيان لقوله لا يشجع الا ان الموجود فى اكثر
النسخ الرواية تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك فيه اناله استعاد القلب واستكالا
سبيل الندرة فقال هو واقع فى كلام الناس ومحاوراتهم بتلا ولو دنا بينهم فيقولون على
سبيل التجدد والاستمرار عرضت الناقة على الحوض بل واقع فى اشعار الفصحاء الماضيين بل ثابت
فى كلام الله الذى هو فوق كل كلام وللاشعار بقصد الترقى اعاد الجار فى المعطوفين قوله
يريدون عرضت الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور واختيار
وفى هذا القلب اعتبار لطيف هو ان المعتاد ان يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه فحيث اتى

قى عدف او كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار بالمسند اليه كما تقول زيد كاتب
...المسند بالاسم الذى ينبغى عنده كما ذكرنا او كان بغير ... تنكير مما تقدم فى تنكير المسند اليه من ارتفاع الشان و
...مرتفعا بتنكيره انه ... لا يكتنه كنهه وكالكالات

بالناقة الى الحوض جعلت كانها معروض عليه ومن نظائره ادخلت الخاتم فى الاصبع والقلنسوة فى الرأس
واول قول القطامى فلما ان جرى سمن عليها الى على الناقة تعال طينت السيح اصلحته وسويته بالطين
والفدن القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقته بالسمن وانما الفدن طينت وصدر بيت الشماخ
منه ولدت ولم يؤشب بها حسبى لينا كما عصب العلباء بالعود العصب الشد والعشب الخلط والعلباء
العصب والعلباء عصب العنق اى انا منه لا من غيره ثم انى عصبت به كالعصب العلبا بالعود
اشد واقوى منه وليس فى البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة بجعل الاصل فرعا مستبعد
جدا قوله ومشى اول وليحق خيل لا هواده بينها الهوادة اللين والرفق والضباطرة
جمع ضبطار وهو الرجل الضخم الذى لا نفع فيه ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون وقيل
من لا سلاح معه اى سلاحق فرسان لا صلح بينهم ومشى رجال لا علم لهم بالقتال حتى القتال
وفى القلب تنبيه على قوة سعالهم وكثرته حتى كانه تعقد منهم الى الرياح وقد يقال جعل
ضربهم بالرماح شفاء لهما دلالة على خشيتهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها فلا قلب حركة فى
استعارة السماء لكثرة الغبار والمهمة المفازة المغبرة الملونة بلون الغبار والارجاء الاطراف
جمع رجا بالقصر وفى قلب التشبيه مبالغة فى غبرة لون السماء حتى كانه اصل فيها قوله فمشى
صدره وزاين شيئا قد تحتى صلبه والتحس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب ولا كعاب
السقوط على الوجه يقال كبه فانكب والقرة الذلة اى رات العزال شيخا منحنيا قد صار
احدب اذا مشى خشية الانفس خوف السقوط اويعثر فيكب فى القلب ههنا انه من غاية
ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره قوله على احد الوجهين وفائدة القلب الذى هو هذا
الوجه وهو ان معنى اهلكناها المبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجئ الباس
اى العذاب اليهم واما على الوجه الآخر وهو ان معنى اهلكناها اردنا اهلاكها فلا قلب وهناك وجه
ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكناها فحكم بمجئ باسنا اياها اى اشتهر ذلك فيما بين الناس
قوله على ما يحتمل حال من اذهب بكتابى هذا فالقه اى هو من القلب حال كونه على الوجه
الذى يحمل عليه اشار بذلك الى ان له محملا اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم الى مكان
قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اى الى جواب يردون والنكتة

اما الحالة المقتضية للتخصيص لها بالاضافة كقولك زيد ضارب غلام او بالوصف كقولك زيد رجل عالم فهى اذا كان المراد كون
لا معرفت فى فصل تعريف المسند اليه واما الحالة المقتضية لتركا التخصيص فظاهرة كما ان كان ما سبق ... منك

فى القلب طلب المسارعة فى المراجعة حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب قوله عمل على تدلى
فدنى وذلك لان التدلى تكلف القرب وتطلبه فيكون متقدما على الدنو وفى لفظ على اشارة
الى ان له محلا آخر لا قلب فيه وهو ان التدلى هو التعلق من الهواء اى دنا جبريل عليه
السلام من النبى صلى الله عليه وآله وسلم فبقى متدليا فى الهواء واقعا بين السماء والارض
من تدلت الثمرة من الشجرة قوله اذا كان المسند اليه معرفة عطف على قوله او كان المسند
اليه نكرة والمراد بالوصف مفهوم الاسماء المشتقة من الافعال فان لها مفهومات تستدعى
الاستناد الى ما يوصف بها وتعريفها اما بالاضافة وهى للعهد وقد يقصد بها الجنس ايضا
واما باللام اما للعهد او للجنس قوله غير معهود احتراز عن مثل قولك زيد المنطلق اذا
اردت به معهودا قوله ولا مقصود الانحصار احتراز عن مثل قولك زيد الامير اذا
اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار وقد يقال انما يفيده اذا كان المقام خطابيا ولما
اذا كان استدلاليا فلا كما سياتى فلا يكون انتفاء العهد وقصد الانحصار مقتضيا التنكير
المسند قوله من ارتفاع الشان لم يقل من ارتفاع شانه لان الضمير ان عاد الى المسند
ورد ان ارتفاع شانه لم يتقدم فى تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند ورد ان تنكير
المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند اليه بل قصد بارتفاع الشان الجنس والضمير
فى الخطاط للشان ودلالة النعت فى شئ عظيم على ارتفاع الشان لا تنافى دلالة التنكير عليه
ايضا كامر قوله المقتضية للتخصيص اى تخصيص المسند الذى هو الاسم المنكر وخص
الاضافة والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه
بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه فى معنى الفعل لا من حيث انه اسم ويسمى تقييدا وقد علم
ذلك فى ضمن تقييد الفعل وتسمية الاضافة والوصف مخصصا والمفعول ونحوه مقيدا
مجرد اصطلاح وربما يوجه بان الفعل مسند ثم يقيد والاسم مضاف او موصوف مسند
ففى الاول تقييد مسند وفى الثانى اسناد مقيد فسمى كل قسم باسم تمييزا بينهما وكان التخصيص
بالاسم اولى لان العموم والاستغراق فى الاسماء اظهر قوله ان كان ما سبق على ذكر
منك يعنى قد لا ذاصنع عن ترسه الناسوة مانع قريب او بعيد

فالو تول الحا تستفيد

لكن اذا اثنى عليك انسان بالغيب وعلم ان الثناء نقل اليك وانت

وانما الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا فهي اذا كان اي المسند عند السامع مشخصا اي متعينا باحدى

طرق التعريف وقوله معلوما له تأكيد لكونه متشخصا اي معلوما له باحدى تلك الطرق وقد يتوهم

ان الثاني اشارة الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف هو ان يشار الى المعلوم من حيث انه معلوم

والاول اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص وعلى هذا كان الواجب تقديم الثاني على الاول

ويكن حمل كاف واسمه على حال او خبر ثان والفاء في قوله فالمسند تنبيه على ان السؤال ناش من

الكلام السابق وان انشاءه مبني على ظاهر ما قال من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما

فاني يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما واجاب بانه يستفاد لازم الحكم او

الحكم لان العلم بكل واحد من الطرفين باحد طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاسناد وقدم اللازم

لانه اولى بالاستفادة ههنا قيل واكثر ائمتنا انا جعلوا الخبر محط الفائدة على معنى ان المقصود

من الكلام استفادته الى الخبر عنه لا على انه في نفسه مقصود منه قوله كما ترى اي كاستفادة تراها

في قولك ومعرفا حال من ضمير قولك وقوله اذا قلت لمن تعرف لمن تعرف اي كما ترى في قولك اذا

قلت وظاهر قوله لكن لا تعرف ان ذلك الانسان هو اخوه لا يلائم تقديم الاخ في المثال بل تأخيره فلا

الوجه ان يقول لكن لا تعرف ان احدهما هو الآخر كما اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا حال في جميع ذلك حال

من ضمير قولك او من ضميرا ذا قلت الاول مع ما عطف عليه قوله ولا تقدم فيما نحن فيه ان المراد

الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع منه الحكم او لازمه ومثل لذلك امثلة قدم فيها

احدى المعرفتين وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ان ما تقدم من المعرفتين لا تقدم

بسلامة الامير الى جزاء بل السبب داع اليه وهذا في النجم فان المتطلعين القدم ياخذون من الشوكة

اشياء ويتمسكون في ذلك بسلامة الامير ثم بين الداعي في تلك الامثلة وعين ما هو الضابط في التقديم

انه يراعى حال السامع فاذا تصورته كالطالب ان يحكم حكما على احد هذين المعرفتين كزيد مثلا قدمته

وجعلته محكوما عليه الا وهو عادة المطابقة مع ما في ذهن السامع وكذا تقدمه اذا تصورته كالطالب انه

بعلم لازم حكم عليه قوله لكن اذا اثنى اشدرك من لا يتقدم الى لكن اذا اثنى تقدم اذ هناك سبب

قوله هل تعلم وقوله هل حكم على ذلك الشيء به اشارة الى ان السامع يستفيد ههنا لازم الحكم لان الحكم

معلوم له قطعا قوله على الوجه المتصور اي على الوجه الذي تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى

فيتعلق الذي اثنى عليك بالغيب انت فتأتي بالحكم على الوجه المتصور وان كان اثنى عليك بغيره

ان يتيقن له كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر فتقول له الذي اثنى علي بالغيب انت فتأتي بالحكم على ما تتصوره وتجد

ثناء غيره واذا قلت انت الذي اثنى علي قلته اذا كان اثنى عليك ونقل اليك الثناء فحضره ولا يحضر غيره فتتصوره كالطالب

فانك تتشبث بالحكم على الوجه المطلوب واذا قلت اخوك زيد قلته لمن يعتقد اخا التعيين لكن لا يعرف على التعيين

فيتصوره طالبا منك الحكم على اخيه بالتعيين واذا قلت زيد اخوك قلته لمن يعلم زيدا وهو كالطالب ان يعرف حكما له

وانه معتقد ان له اخا لكن لا يعلمه على التعيين ٣

قوله وعلى ما تتصوره قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر

به باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على الشيء الذي هو مخاطبك وهل هو على المخاطب

اعتداد ابثنائه او بالاغراء او بهما معا في هذا المثال لا يستفيد السامع حصر المثنى فيه وان المعتد به ثناؤه

فقط على سبيل قصد التعيين فكانه قيل الذي اثنى علي ثناء معتدا به انت فيكون مستفيد الحكم له

بحضوره وحضور غيره متعلق بقبل والمثال يفيد قصر التعيين فيستفيد السامع منه الحكم ايضا على

ما مر فيه فلا بد ان يكون ذلك الغير قد اثنى عليه ايضا واذا نقل الثناء بحضوره وتصورته كالمستخبر هل

يحكم عليه بالمثنى استفاد منه لازم الحكم اذا لم يكن هناك ثناء من غيره قوله لكن لا يعلم على التعيين

الا لم يتعين عنده انه زيد او عمرو ولا انه لم يتعين باعتبار نسبة الاخوة حتى لا يصح اخوك بل اخ لك

قوله واما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها فاعطف الاستغراق على تعريف الحقيقة كانه تفسير لان اسم

الجنس اذا عرف تعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق في المقام الخطابي فيقال زيد المنطلق اي كل

على طريقة قوله هم القوم كل القوم يا ام خالد قوله اعتبر كما هو قول النحويين يريد انهم حكموا بامتناع

تقدم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على امر لفظي هو دفع الالتباس ولذلك اجازوا

اذا لم يلتبس كما في قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يبينوا في ذلك امرا معنويا داعيا اليه لكنك اذا تأملت

ما تلوته عليك عرفت ان السر والحكمة في ذلك هو ان ما تقدم من المعرفتين هو الذي طلب الحكم عليه

فيجب ان يكون مبتدأ ويحكم عليه وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص

التراكيب برعاية مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تأدية اصل المعنى فكيف يعلل به حكم نحوي

قوله وما قد سبق الى بعض الخواطر رد على الامام الرازي حيث قال زيد دال على الذات والمنطلق

على الوصف ولا شك ان الوصف يسند الى الذات لا الذات الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه قدم او اخر

تقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق

لشيء بل اريد به ذاته اعني ما صدق عليه وزيد اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون

الوصف مسندا الى الذات دون العكس وانا اول زيد بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يصح حمله

على شيء بل هو امر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تامل في المعاني مع قطع النظر عما ادعيه الالفاظ

على ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله فلا مفرح عليه اي لا نقول

وكذلك اذا قلت اخوك الذي يحفظ التوراة او الذي يحفظ التوراة اخوك او اخوك هذا او هذا اخوك واذا قلت زيد المنطلق قلته لمن يطلب ان يعرف حكما

ان كان المنطلق معهودا له اما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها واذا قلت المنطلق زيد قلته لمتشخص في ذهنه المنطلق باحد

في الخارج واذا تأملت ما تلوته عليك اعتبر كما هو قول النحويين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا بلا تمام

ما سبق الى بعض الخواطر من ان المنطلق دال على معنى نسبي فهو نفسه متعين للخبرية وان زيدا دال على الذات فهو في نفسه متعين للمبتدئية

وان المنطلق لا يجعل مبتدأ الا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق فعاد الى هذا المعنى لا يصح كونه خبرا او ان زيدا لا يقع خبرا الا بمعنى صاحب

ومن قولنا المنطلق زيد الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد واما ما يقع من نحو قوله ثم وان لم اكن كما كذا فنحو قوله

لعابه ما لا ولا ما من عرج على المنزل هطيم اذا اقامها عليه قوله واما ما قد يقع كانه مثل قد ذكرت ان

المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان يكون المقدم خبرا كقول ابي تمام المجوسية

ثم وان لم اكن كاني كرمكا شاهدي الدمع ان ذاك كذاكا اذ لا اشتباه ان المراد كما كرامي فانه

المناسب للساق واللائق بالعشاق وكقوله ايضا في وصف القلم لعاب الافاعي القاتلات

لعابه وارى الجني اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه

مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب بانه من باب القلب فيكون

المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكرت الا ان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة من

التشبيه المقلوب وكذا الحال في قوله بنونا بنو ابنائنا الا ان العسل والجني الجني وهو خبر

اشتارته جنته واخذته والعاسل من ياخذ العسل وصف بالطيب والنظافة اذ لم يشر كائن

واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل فقد ذكر ان اللام

من اجتنابه

قد يكون لتعريف الحقيقة واستغراقها لا فرادها وكان عليه اشكال فاورده

ههنا ثم اختار ما هو الاقرب عنده فقوله اذ املنا الى قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد بيان للاشكال

وتقريره ان هناك احتمالات ثلاثة لا مزيد عليها الاول ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث

هي هي وتميزها عما عداها ويلزمه محذوران الاول ان يكون اسماء الاجناس معراة عن طرق التعريف

معارف فانها موضوعة لذلك اي للقصد الى الحقيقة وتميزها وليس اللام في قوله لذلك اصلا للوضع

بل للغاية وكونها معارف قول لم يقل به احد واورد على هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة بناء على

ان اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان اللازم بناء على ان علم

الجنس ليس قد لا يعد الا انه اخل بحسن الترتيب وقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة

وانا انسب التزام كون اسماء الاجناس معارف الى علمهم ثم مجهول الانكار فان سكوت اهل اللغة

عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها دالة قاطعة على انها ليست معارف وكذا لا امتناع

ووصفها بالمعارف وقال التكذيب في امتناع مع ان الظاهر بامتناع نفيها على انه سبب هو ظهر في ذلك

فيما التزمه واورد في بيان امتناع الوصف المصدر انما نقل التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة

للحقائق دون الافراد اتفاقا واخر ايضا التعجب من حيث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين ٣

٧١

قال تعالى وليس الذكر كالانثى اي وليس الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها واذا قلنا المراد تعريف الحقيقة هو الاستغراق

فاللام كونها موضوعة لغير التعريف اذا تاملت ولزم مع ذلك ان يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين

في الجمع بينها الى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو مسلمون امتنع لوجوه كثيرة لا تخفى على

وجوب نحو الرجل الطوائف النفيس الاقرب اذ صحته لا تدل على الافراد وكل ذلك على ما ترى فاسد والاقرب

اصول الفقه ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وان يقال المراد بتعريف الحقيقة احد قسمي التعريف وهو

بوجه من الوجوه الخطابية اما لان ذلك الشيء محتاج اليه على طريق التحقيق حتى كانه حاضر في الذهن

في رجوعها للتنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لانه في نفسه غير صالح للوصف بما يحتاج الى الجواب

بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن من الاسماء كصه واما في غيره فللتمكن وكذا تنوين زيد في قولك

مررت بزيد وزيد آخر وتنكيره لكونه في معنى مسمى بزيد قوله ولئن ذهبت اشارة الى منع الملازمة

ونسبه الى المخاطب لانه ما ذهب اليه كثير من العلماء واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا

على ان المصادر المؤكدة موضوعة للحقائق ليس فيها اعتبار التعدد وان كان لبعض الفقهاء

فيه خلاف قوله ولزم عطف على لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض ههنا لالتزام الثاني

لكونه اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمة فمبني على اعتبار التعدد وقد دفعه هناك واشار اليه

ههنا بقوله او نحو الضرب قوله وانه اي كون اللام في اسماء الاجناس كلها او في المصادر وحدها

لتأكيد تعريف الحقيقة حالم به احد الاحتمال الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضور

او تقدير حضورها الى الاشارة اليها من حيث انها حاضرة في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا

ويلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقي او التقديري لانه ليس معنى تعريف

العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا اي يلزم ان يكون

تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسما منه لا قسيما له كما يزعمونه وانما ذكر معنى تعريف العهد

بطريق الحصر تنبيها على انه قاطع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى الحضور

الخاص من الحقيقة لا الى حضور الحقيقة فيمتاز التعريفان قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو

القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج

عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى المعروض التعريف اعني الحاضر لا الى معنى التعريف

اعني الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوص الحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة

والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتياز بمجرد اصطلاح والكلام في تحقيق ماهية تعريف

الحقيقة وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق

والتقدير في العهد تحقيق الحضور وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي

ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لما ياتي من الوجوه الخطابية وح يلزم ان يكون تعريف

المنطلق والذكر للعهد التحقيقي ايضا لانه المراد بها حاضرة في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا

الا كان ان تعريف الرجل كذلك

ومالاذ يعلم العلم على احد الطريقين فيبنى على ذلك انه قل ما يشتبه المعهود الحاضر واما الانه لا يغيب عن الحس
على احد الطريقين فيبنى ذلك على حضوره ويتنزل منزلة المعهود واما الانه جار على الالسن كثير الورود في الكلام على احد الطريقين فيقام لذلك
مقام المعهود واما لان اسبابا في شانه متاخذة او غير ذلك مما يحكى بحرى هذه الاعتبارات فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود
ونقيضها اللام التعريف ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وان كانت
لا تنفك في الوجود عن احداهما صالحة للتوحد والتكثر فيكون الحكم استغراقا او غير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن

فقد ترك مثال التقديري اعتمادا على ما سيذكره من بيان وجوه التقدير وقد قال الفاضل انه اراد
بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور وجعلها مثالين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف
الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذوران ان يكون اللام الموضوع لتعريف الحقيقة موضوعا لغير
التعريف وذلك لان الاستغراق معنى مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل
رجال ولا رجل ولا رجال وقوله اذا تاملت متعلق بيلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه
ان يكون الجمع بين لام التعريف ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام ح على الكثرة ولفظ المفرد
على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية مع وحدة لا بعينها واما اذا دل
على الماهية من حيث هي فلا على انه جاز على الاول ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلا واحدا
او يراد به كل فرد فرد لا المجموع الافراد فلا منافاة ايضا قوله وان صح في الجمع سيما الى ان يجمع
والتجوز في الجمع عنها الى ان المفرد سلب عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على
الجمع آكلفظ مسلمون قوله لوجوه كثيرة مثل جواز تانيث الفعل نحو جاءت الرجل وجواز تاكيده باجمعون
وجواز دخول من عليه كما في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجل ضربوا هو ولزوم ان لا يكون اللام له
الرجل كلمة براسها كالواو والنون في مسلمون قوله اذ ما جعل وجوب الوصف بالجمع او جوازه اذ في
الوجوه اي اقل المحذور مبالغة وقد تعالى اراد انه يقوى الى الوقوع قوله او صحة عطف على وجوب
والتقصد ان الوجوب ان دفع بالمنع فلا دفع للجواز والصحة كما في اسماء الجموع
وقيد الصحة بقوله على الاطراد لان وصفه بالجمع مسموع في الكلام الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو اهلك الناس
الدرهم البيض والدينار الصفر قوله لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة معترضة واعتبار معنى القلة
نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى
ما لم يبين فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث وقد ظهر فكل ما قرر ان القول بكون اللام
لاستغراق الحقيقة مشكل ايضا كما ادعاه في صدور الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه
والاقرب بناء هو نصب على انه مفعول له لما دل عليه ان يقال وكون اللام موضوعا لتعريف العهد لا غير
كما قال به بعض ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول
اللفظ معهود اي معلوم حاضر لان ذهن السامع في الكشاف ان معنى تعريف الجنس انه اشارة

غيره كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام من والكان او جماعة الاستغراق بعلة ابهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما
بعود الى ترجيح احد المتساويين واذا كان استدلاليا حمل على اقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والعدد الزائد على الاثنين بواحد في الجمع فلا يوجب في مثل
حصول الدرهم الا الواحد وفي مثل حصول الدراهم الا الثلثة وستقف على هذا في نوع الاستدلال اذا انتهينا اليه باذن الله تع ويبنى كلامي هذا على ان الاثنين
ليسا بجمع فان على العالم الواقف على ما تبكى الصناعة بسوابقها ولواحقها الاثنين جمعا لغيرها تحقق منه وتحقيقا ذهب ان الاستغراق نوعان عرفي
و غيره عرفي فلابد من رعاية ذلك نحو قولنا جمع الامير الصاغة اذا جمع صاغة بلده او اطراف مملكته فحسب لا صاغة الدنيا وغير العرفي نحو قولنا
الله عالم الغيب والشهادة
الى ما يعرفه كل احد من ان الحد ما هو في ايضاح المفصل ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك
وان غلام زيد لمعهود بينك بحسب النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول
واذا كان اللام موضوعا لمعنى العهد مطلقا اي سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة
قسما من العهد كما ان ما سموه تعريف العهد قسم آخر منه ثم ان الحاضر ماهية كان او حصة جاز
ان يكون حضوره تحقيقا وان يكون تقديريا فكان الاولى بان نقول تعريف الحقيقة احد قسمي
تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قولك احمد حمدا وهو الحقيق بالحمد ولما
تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية الا انه تعرض لتنزيلها
منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه لحقارته وكثرة وجوده بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه
تكليل ظاهر قوله اما لان ذلك الشيء بدل من قوله بوجه لتقارب اللام والباء في المعنى واختار ذكر
الشيء على الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا قوله لذلك حاضرة الذهن
اي كالحاضر فكانه معهود حقيقة كجوهري الثمن والماكولات المعتادة الغالبة قوله او على طريق
التهكم بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم الى التحرز
والاستهزاء او التمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام وسياق في علم
البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة لاحد هذين المذكورين فيقال للجبان اسد قوله
على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله في شانه صفة اسبابا بما ساخذه الى مقتاوته وقوله
او غير ذلك اما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشيء الى او غير ذلك المذكور مثل
كونه امرا عجيبا خارجا من النظائر او عظيما فتخيل كالحاضر واما مرفوع كما في بعض النسخ فيكون
عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى قوله فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده
من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى العموم بذكر الشيء كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة
ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم
ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني الذي في حكم المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد الشامل
لتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز
ان يكون معنى اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخ ما صلح [illegible]

الكثر الشيء هكذا اثر ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع وحدة التعدد ولا متعددة
لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المصنف تغييره الى قوله لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا متعددة لتحققها
مع التكثر ومعنى من الشيء المغير اليه ظاهر وجه ما اشتهر في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست
واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات التي تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الآخر بل هي صالحة
لكل واحد من المتقابلين غير منفك عنهما معا واما الشيء القديم فقد حملت على نفي التعليل ما في يكون
اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمتعددة والنفي المستفاد من لا التي بمعنى غير منصبا على هذا التعليل
وكذا يكون اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة المتوحدة ولا تكاد لي مذكره للنفي وذلك
انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع اللاتعدد اي التوحد يكون لا متعددة فنفى كل واحد من هذين
التوهمين وانت خبير بان كلتيهما فان تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون مقتضية لها وبان
كلا واحد منهما مع الآخر وبان تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسبب التعليل المذكور لا يصح لان
نفي توهم فاسد ناشي عما لا يصح ان يكون منشأ له لا يكون سببا لذلك الصلوح في نفس الامر ولا دليلا
لا علة كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة وقد حملت على تعليل السلب ايضا لان تحققها مع التعدد مثلا
يدل على ان التعدد ليس نفسها وهو ظاهر ولا جزءا لها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا عارضا
لها وورد بان المعية الزمانية لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لان الوصف الخارج على ان
الخارج من الشيء قد يكون لازما له مقتضى لذاته فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل هذا عرض
توجيه ما لا طائل تحته اولى قوله صالحة خبر ان الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به ومن حيث هي هي
حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب على الخبرية قوله فيكون الحكم
اي اذا كان الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف باللام دالا بنفسه على الوحدة او الكثرة بل
على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا فان قصدت بها من هذه الحيثية
كما في مقام التعريفات او اجراء الاحكام على الماهيات فذاك وان قصد اليها من حيث وجودها
في ضمن الافراد بناء على ان الاحكام الجارية عليها انما تثبت لها في ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها
مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق
دفعا لتوهم الترجيح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فيقدرج

والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان
كان هناك حصة من الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من
حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان
كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم الحصة على الماهية لانها
اعرف واقوى في معنى العهد المعلوم قوله استغراقا قيد للحكم والفرد هو الذي
يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع الجربز وقوله مفردا حالان والجملة
حال من المعرف بلام الحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاستغراق او الاقل
ويقدم جزر كان في مثل هذا الموقع واجب وانما اراد لفظ الابهام وهو الايقاع في وهم السامع
لان تساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجيح من جهات
اخرى قوله على اقل ما يحتمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك فلا يوجب وفي قوله الزائد
على الاثنين بواحد اشارة الى رد ما يتضمنه من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على
الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين الواحد
والاثنين والثلاثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو ازيد من اثنين باقل من واحد كان
مجازا ايضا كما في قولهم الجمع اشهر معلومات قوله وستقف على هذا اي على الحمل على الاقل
المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث قال هناك الجملة التي لا يكون مبنية
الحال في الكل والبعض كقولنا المؤمن غر كريم سميت مهملة ولاحتمالها الكل والبعض كان استعملت
لم تستعمل الا في المتيقن وهو البعض والطلب اليقيني في الاستدلال لاشتراك الحقيقة فيه الى
المجاز ولا الى التصريح الى الكناية قوله ويبنى كلامي هنا على حكمه بان الاقل في الجمع هو الزائد
على الاثنين بواحد قوله ليسا بجمع اي ليسا بجزئي من الجزئيات التي يصدق عليها مفهوم
صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد بما تبكى الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف
والنحو ولواحقها الحدود الاستدلال او علم العروض فهي سوابقها السوابق منها وكذا معنى لواحقها
وهو علم المعاني وما يتبعه وما يتبعون في تلك العلوم تمام التشدد الجمع بالحد والصيغة
وعود الضمائر وجواز التانيث في نحو جاءتني الرجال دون الرجلان وهذا الوجه

الكشاف حيث قال هذا اشهر معلومات ان لفظ الجمع تشترك فيه ما ورآء الواحد قوله وهو في الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد نحو جمع الامير الصاغة قوله المسح بالجميع ما يكون شمولا للجميع الافراد في نفس الامر قوله غفار الذنوب اى من شانه وكرمه ان يغفر الذنوب كلها الا ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها قوله واستغراق المفرد يكون اشمل زاد لفظ يكون اشعارا بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما وشمل النكرة المنفية لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفى هذا المفهوم المركب انتفى افراده وهي جمل الجنس وليس الواحد والاثنان منها واعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول لكل واحد من افراد مفهومه اعني الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضي تناوله لكل جماعة جماعة وقع شرطا ان لا يتوجه الجماعات واجزائها حذرا عن التكرار فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل جماعة فلا يستلزم ثبوته لما ثبوته لاحادها كالجمع مثلا فيمنع ثبوته لكل واحد من الافراد والمعنى المعطى ان نسبة المعنى الى العام لا تدل على ثبوت الوصف لكل علم فاختص اللفظ بالافراد ثم صار ذلك الى الاطناب في معناه وسيأتيك تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى وفي الكشاف ان الملك اكثر من الملكة وروي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين والمحسنين وعبيدي يتناول كل واحد كالمفرد ولذلك قال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد والاثنين منه كجاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كمال هو كل الرجال عندي درهم اذ لا يلزم كل الا درهم واحد وقد فرق في المرتبة بين المفرد والجمع فاجاب الشارح بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد والجمع يراد به بعضه لا الى الواحد قوله واذا عرفت هذا الى كون المعرف باللام في المقام محتملا بالجمع لا على الاستغراق

لو

معلومة لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد ولا يصح زيد المطلق وعمرو لاستلزامه التناقض وصح لا عمرو لافادته التاكيد وصح المنطلق زيد وعمرو بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فتامل قوله لجهات اعتبارية مثل ان يكون موجود غير حاتم مثلا قليلا في نفسه او خفيا او غير تام او غير حاصل الا للمخاطب واما الحالة المقتضية لكونه جملة فجعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين قصد تقوى الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما الاول فلانه اذا اريد ذكر التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه والمسند المجموع اليه فيكون الاسناد ويكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرار او اداة التاكيد كان والمسند اذا كان جملة اسمية لم يتصور هناك تقوي الحكم على ما صورناه فلم يمثل بها واورد المسند اليه فيما اذا كان المسند جملة الفعل مضمرا على احوال الثلثة ومظهرا لتشارك الكل في افادة التقوي وعطف المظهر باو لان الضمائر تفيد التخصيص ايضا بخلافه وقوله كما سيأتيك اشارة الى ما سيذكره من بيان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد وذكر الشرط موجزا وفيه لعدم الفرق في التقوي واورد الجزاء جملة فعلية اذ بمعنى سبب التقوي قوله الا انه اى الشرط يشارك الفعل المحض في التقوي لما عرفت من ان الشرط الى آخره ولا فاد في الشرط متعلقة قولكم وفي الجزاء لكان ايضا لان الظرف ابعد لاحتماله الافراد خلاف الشرط فانها جملة قطعة واما الثاني فلا يتعين قوله واذا كان المسند سببيا وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال متعلقه الا ان شرط ذلك زيد رجل كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا لما يأتي ثم ان ظاهر قوله اذا كان المسند سببيا يدل على ان المسند السببي يكون نفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي تصدق عليه ان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي في نحو لا مثله هو جملة ابوه منطلق ونظائرها لكن تحرير يمنع ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق وانطلق فقيل يطلق السببي على كل واحد منهما فتنبه بعبارته على ذلك فاراد بالمسند المعنى الاول وبعضهم في قوله وهو ان يكون مفهومه

واذا ذكره كما اعترف ذلك على ان الجملة الواقعة خبرا عن ذكر يرجع الى المسند اليه لفظا او تقديرا ما عشت على ان الجملة منطلق وانا زيد منطلق استثناء عن هذا الحكم لكونها نفس المخبر عنه واعشت على وجه نيابة تعريف الجنس عن الضمير العموم مبتدأ ونعم الرجل خبره ونيابة العموم عنه في مثل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي اذا كان المراد التجدد الذي من شانه التغير في مفهوم مؤذن بذلك

المعنى الثاني على طريقة الاستخدام قوله وهو اي كون المسند سببيا وان رجع الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون قوله مع الحكم عليه العبارة الظاهرة ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه واجيب بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه هو المبتدأ فانه اساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعلق بالنصب خبر ان يكون وتعلق اسمها منصوب على انه مصدر التعلق مثل اولا بالفعل ثم بالصفة المشتقة ثم بالظرف واكتفى بامثلة الابيات لانه الاصل وقوله او يكون نصب عطفا على ان يكون وكذا قوله فيطلب نصب عطفا على او يكون ووصف الفعل باستدعاء الاسناد الى ما بعده مع ان كل فعل كذلك ليترتب على كون المسند فعلا موصوفا بكذا قوله فيطلب قوله بسبب ما قبله اي ملتبسا بما قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ بزيد وقال يمنع اسباب لان ضرب اخيه لتخصيص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت فان قلت كان يمكنه ان يجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه او بالانتفاء عنه قلنا اذا اعدل عنه قلت لعلا ينتقض بمثل زيد منطلق ابوه فان المسند ههنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا واكده بان عطف عليه لا شاملا بالفعل ولم يذكر فيه امثلة المتصل افعل التفضيل لانه لا يجاريه ما هو سبب ما قبله والسر الذي يطلعك عليه هو ان اسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جار في الافراد تابعا لما فاعله مضمر وانما جعل مع المفرد مضمر الشبيه بالحالي عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة والتثنية والجمع ان منطلق ابوه ليس مسندا فعليا فينبغي ان يكون سببيا كما يقتضي قياسه على النعت قلنا نعم لكنه اخرج عن السببي محافظة على الضبط في اقتضاء البتة كون المسند جملة ان المسند في مثل انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد هناك تقوي الحكم ايضا واجيب بان ذلك الضمير تاكيد متقدم لا مبتدأ انا المسند مفرد والكلام جملة فعلية

ليس بشيء كما سيأتي وقد يجاب بان المقصود الاصلي هناك التخصيص الا انه لما كان التقوي منعقدا كان ايضا مرادا تبعا يرشد الى ذلك انه قال اذا اجري انا عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر فيه التقديم والتاخير يفيد التخصيص فلم يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص قوله ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عن الجملة ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط بنية على حذو جماعة فلا ضير ان المسند لا يكون جملة سببيا اذ لا حاصل لتعلق ذلك الجامد بالمبتدأ اولا لتعلق اسباب قلنا هو مؤول بكونه مسمى بعمرو كما انه فيظهر صحة تعلقه بزيد كما في المشتقات والافعال ان نحو زيد اضربته او فرشت غلامه او قام عمرو في داره لا التقوي فيه وليس ما بعد الفعل اعني فاعله بسبب ما قبله واجيب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن مفردا كما في انا عرفت فقدبر قوله ولم يذكر لكل اي من ان المقتضي لكون المسند جملة اما افادة التقوي او كون المسند سببيا اذ تحققت الجملة حصرها في ثلث نكت مقيد بها في علم النحو وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدأ وان كان مقدرا وذلك لان التقوي المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدأ او بصرف الضمير مطلقا الخبر الى المبتدأ والمسند السببي بعد بنائه على ما بني عليه او اسناده الى ما بعده لا يكون مطلوب التعلق بغيره الا اذا كان للمبني عليه او المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغير ان الجملة الواقعة خبرا لضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العائد وذلك لان التقوي انما يقصد اذا اريد تعلق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدأ لكونه تفسيرا له ورافعا للابهام فهو بنفسه مرتبط بمبتدأه بلا خبر المفرد بل اقوى منه قوله وجه نيابة تعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير فالواو في عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس

واما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير كقوله كلبهم باسط ذراعيه
منطلق فالاسم ان دل على التجدد لم يدل عليه الا بالعرض وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية
والاسمية تجددا وثبوتا هو تلك العلة على الترجيح اذا حكى المنافقون الايمان بقولهم آمنا
بالله وباليوم الآخر جائين بجملة فعلية على معنى احدثنا الدخول في الايمان
واعرضنا عن الكفر ليروج ذلك منهم كيف طبق المفصل في رد دعواهم الكاذبة قوله

الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لزيد المطلق علم وعلى عشرة فاذا ذكر في الخبر عن زيد
علم انه هو مكان وابطاله بزيد واما كون العموم وابطا فظاهر اي لا نفسح اجسهم واجر غرام
واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية بمعنى ما اقتضى كون المسند جملة
ايضا
على الاطلاق فشرع يبين الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل الاربع على النمط الذي سبق في
المسند المفرد واقسامه قوله فهي اذا كان المراد اي من الجملة التي وقع فيها المسند التجدد اي
حدوث المسند للمسند اليه فنحو انطلق يشارك انطلق زيد في الدلالة على الاطلاق وسائر
في افادة التقوي واللام في قوله لافادة ليست صلة للوضع بل هي للغاية واراد بالافادة
الدلالة كما ان في ما ذكره في خاتمة النحو من ان الالفاظ المفردة لا تفيد السامع مسمياتها انما
يفيده معانيها التركيبية قوله مؤذن بذلك اي بكون الفعل موضوعا للدلالة على
التجدد فان الفعل لما دل على اقترانه حدث بزمان هو متجدد ومتغير قطعا ناسب ان يراعى
في موضعه تجدد ذلك الحدث في ذلك الزمان المتجدد لا تجدد اقترانه به قوله اذا كان
المراد خلاف التجدد والتغير هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور واما
نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد الا ترى الى قوله فالاسم الى آخره فانه دال على ان خلاف
التجدد مستند الى الاسم الذي وقع مسندا في الاسمية لا الى الاسمية مطلقا فانه حقيق توهم فاسد
والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعني ما لا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض
الى المقام كما ان الاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما هو قوله الا بالعرض
كاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان اعني الحال او الاستقبال فيفيد التجدد كالفعل
الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل كهيهات فانه بتوسط ذلك يدل على التجدد قوله
وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية معنى سواء او معنى مسند الكامل او الكامل في الآيات
المذكورة وتجده نصب على التمييز وضمير فصل للحال اي هو يطلعك بلا غيره وجيز
على انه للشأن وخبره كيف لحق وانما جاز ذلك مع ان المفسر لضمير الشأن لا يكون الا جملة
خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه لحق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثم جاء
ان يكون حيث ادعى طرفا الطبق وقد سبق نظيره وحاصله حال من المنافقين ومعه

وما هم بمؤمنين حيث جيء بجملة اسمية مع الباء وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم فيما حكيه جل وعلا عنهم وهو واذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم تفاوت الجملة فعلية وهي آمنا والى الاسمية وهي انا معكم كيف اصاب شاكلة
الرمي وعلى ان ابراهيم حين اجاب الملائكة عليهم السلام عن قولهم سلاما بالنصب بقوله لهم سلام بالرفع كيف كان عاملا بالذي تلى عليك في القرآن
المجيد من قوله واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها او ردوها الى الحالة المقتضية لكونها ظرفية فستقف عليها في موضعها واما الحالة المقتضية لكونها
ضمير هم في قولهم والضمير في به للقول وقوله ليروج متعلق بجامع وذلك اشارة
الى ادعاء الاحداث اي الوجاء واما الاسمية فمعنى انهم ناسون في الايمان لم يكن رائجا
عنهم مقبلا منهم كيف والمبادرة الى ادعاء الاستمرار وحث جي متعلق بطبق ومع الباء
عطف على قوله جملة اسمية اي وكائنة مع الباء وقوله ثم عطف طبق والوجه في نفسه التمسك
في رد دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته ليروج عنهم فرد ذلك
عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع التأكيد بالباء فان الجملة الاسمية بجزئيها كما اذا كانت
مثبتة تقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفية تقصد بها بحسبها
استمرار النفي ويلزم من استمراره انتفاء الاحداث فهناك اثبات الشيء ببينة ولو قيل
وما آمنوا لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وقد يقال قصد بالاسمية في الجواب اخراج
ذواتهم عن ان تحظى من الايمان ويلزمه انتفاء احداثه قوله وعلى تفاوت عطف على قوله
على انه والمناسب لما تقدم وما تأخر ان يقال وعلى ان تفاوت ولما لم يوجد كلمة ان جعل
كيف اصاب بدل اشتمال من تفاوت اي يطلعك على تفاوت كلامهم على كيفية اصابته و
الضمير اعني قوله وهو راجع الى ما حكيه جل وعلا ولا شك ان المحكي آمنا وانا معكم الا انه
ادخل اداة الوصل الى الحكاية في المحكي تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان يكون فيما حكيه ظرفا للتفاوت
كلام المنافقين بلا تكلف تجديد وقوله تفاوتا مصدر للصدر والجملة متعلق بالاول
على الاظهر والشاكلة الخاصرة والرمي الرمي واذا اصاب السهم شاكلة الرمية تم المرام وانما
اختاروا مع المؤمنين الفعلية لانهم يدعون الثبات على اليهودية والكفر والانهم لا ذلك على
صدق رغبته وفور نشاط ونصب سلاما بتقدير الفعل الدال على التجدد ورفع على انه مبتدأ
محذوف الخبر اي عليكم فدل على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضاء المقام فيكون
تحيته عليه السلام احسن من تحيتهم قوله فستقف عليها في موضعها اي في الحالات المقتضية
لتقييد الفعل بالشروط المختلفة وانما جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية
لا ارادة احتمال التجدد والثبوت لان الكلام في الجملة الواقعة خبرا والظرف لا يكون جملة الا
بتقدير الفعل وقوله مستقر نصب على الحال اي مبتدأ من مستقر وعلى الثوري احتماليين

وقوله تعالى ولكم في الارض مستقر ومتاع الى حين وما ذكر ان النفس لا يتقدم على المنعوت ولذلك يقال لقاء في الدار رجل وانا يصار الى هذا التقديم
لان الظرف متأخرة عن المنكر يكون بالحمل على الوصف منه بالحمل على الخبر لا مرين يتعاضدان في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء ان يوصف
ليستفيد بذلك فائدة الحكم كما سبق في الفن الثاني وصلاحية الظرف ان يكون من صفاته ولذلك لا يجب تقديم الظرف على المنكر اذا كان موصوفا
قال تعالى واجل مسمى عنده وان هذا التقديم قلت مع مبتدأ خبر صدرا اي المصدر كقولك سلام عليك وويل لك خلاف ما بين طرف له حق في التأخير
شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به فكانك قلت ميّز زيد بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال قولهم
فلانا بالذكر وخصك بالعبادة واختص بها واختص برحمته من يشاء وكذا منه قوله
تخصيصه بالمسند اليه اي تمييز المسند وافراده من بين الاشياء الصالحة لان تجعل مسندا
باثباته للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند اليه على المسند ومن الاستعمال الاصلي قوله تمنا منه
غيره ان تخصيصه باحدهما وقوله في صدر الفصل اذا كان المراد تخصيص المسند بالمسند اليه
كما مر ومعنى قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوز الى الحصول
لي وديني على الحصول لي لا يتجاوز الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المتاركة وقد نسخت
بآية القتال وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص اعني الحصر مسلم لمن نظر في دلالة التقديم
عليه لجواز اجتماع الادلة على مدلول واحد قوله فرده بين القيام والقعود اشارة
الى ما سبق قصر تعيين وان كان عنده داخلا في الافراد قوله وارد حينئذ للمبتدأ والذي
هو قولهم ثم ردوه قوله على هذا اي على كونه جوابا للمردد ويمكن جعل المثالين لقصر القلب
بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكونه لمتكلم قيسا واما جعلها لقطع الشركة فلا للتنافي
بين الوصفين وسياسيه هذا المعنى اي في القصر المستفاد من التقديم قوله
كقولها اي قول القائلة وهي ام تأبط شرا كانت بعد موته تكنيه وتثني عليه فسئلت عن سبب
شيء عنه فذكرت كلمات مشهورة منها ولقد حملت به في ليلة مظلمة وشدت حبك الحاف
تحت رأسي سرح وعلى اسد درع اشارت بذلك الى ما تزعم العرب من ان المرأة اذا
افرغت ثم وطئت انت بالولد شيئا والحبك جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه
والنطاق شيء ليس لها حجزة ولا شقق ولا ساقان تأتزر المرأة بها فتشد وسطها
وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل تنجر على الارض وتديقها الخدراسي
شرح حال من حملت بلا واو وما لظاهر ان سرح فاعل للظرف لا مبتدأ فلا يكون
ما نحن فيه فكانه يشير به على الاحتمال الموجوع اعني كونه اسمية وقعت حالا بالضمير وحده
لحيثها بعد حال مفردة قوله لهم من ابيات حسان في مدح النبي عليه السلام وقبله له راحة
لو ان معشارا جودها على البر كان البر اندى من البحر والنكرة تمنا وقوله لها حلق

المقتضية لتأخير المسند فهي حين كان ذكر المسند اليه اهم كما سمعت في فن المسند اليه واياك وان تظن فيه يكون الحكم على المسند اليه مطلوبا
صدر الكلام او فليس هو هناك فلا تغفل بل اذا كان المسند مطلوبا واما الحالة المقتضية لتقديمه فهي ان يكون متضمنا للاستفهام
زيد واين عمرو ومتى الجواب والقانون الثاني هو تقديره او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه كقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقولك
تميمي انا اما قائم واما قاعد فيرده بين القيام والقعود من غير ان يخصصه باحدهما قائم هو وقولهم تميمي انا او ردع هذا وسيأتيك في
فصل القصر بكلام او ان يكون المراد التنبيه على انه خبر لا نعت كقوله له همم لا منتهى لكبارها
اجل من الدهر وقوله حال من ضمير جملة الا كما علمه وعلى ما تقدم حال من ضمير كما عرفت احوال المسند اليه قوله
ويظهر لك من هذا اي من كون الظرف احتصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة
خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى شيئين لان الظرفية
رجعت الى الفعلية والشرطية الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية
واما الحالة المقتضية لتأخير المسند عدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى طول الفاصل اعني تفاصيل
الجمل الاربع رعاية حسن للاجماع بين لفظي المسند والمسند اليه وقد تقدم الوجه في اسناد تأخير
المسند الى مقتضيات تقديم المسند اليه ونسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه
مطلوبا بما يجب له صدر الكلام اذ لا بد ان يعقل المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم على متحقق
وبذلك يجب تأخير المسند ايضا فلا حاجة الى ما ذكره في تقديم المسند اليه فرده بقوله واياك
ان تظن اي لا تظن استيجاب صدر الكلام للمسند اليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس
كون الحكم عليه مطلوبا هنالك اي في مرتبة استيجاب الصدر اي جملة واجبا له بل هو في مرتبة
ادنى اوليس لاستيجاب في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل لا مرتبة عالية في قوله فلا تغفل
اشارة الى ان هذا الظن منشاؤه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف
على تعقل المحكوم به فلا يجب من هذه الجهة تقدم احدهما على الآخر في التعقل على ان التقدم
في التعقل لا يستلزم التقدم في التلفظ نعم لما كان المسند اليه ذاتا يطلب له الحكم بالوصف الذي
هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا واما وجوب تقدمه عليه لذلك فكلا الا
الى وجوب تأخره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية واما الحالة المقتضية
لتقديمه قد سلف منه احالة تأخير المسند اليه على ما اقتضى تقديم المسند فلا بد له من الاحتياج
بتفاصيل الحالة قوله والقانون الثاني موضع تقديمهما اي تقرير كون تضمنا للاستفهام
مقتضيا للتقديم قوله او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه الاصل في لفظ التخصيص و
الخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاص فيقال مثلا خص
المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان الاستعمال المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور
اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال ... على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان التخصيص

اولانه اهم عند القائل كما اذا قلت عليه من الرحمن ما يستحق او كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وقوله وليس يغني في المودة شافع
اذا لم يكن بين الضلوع شفيع او ان يكون المراد بتقديمه نوع تشويق الى ذكر المسند اليه كقوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
وقوله وكالنار الحيوة فمن رماد اواخرها واولها دخان وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند والا لم يحسن ذلك الحسن او يكون المراد بالجملة افادة
التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا او تقديم المسند على المسند اليه في الدرجة الاولى فتقول في الدرجة الاولى احترازا عن نحو انا عرفت وزيد عرف فان
الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية واذا سلكت هذه الطريقة سلكت

باعتبارين مختلفين احدهما انك … الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدأ وعرفت خبره وكذا انت عرفت وهو عرف ح

ضيق وموصوفة يصلح ان يقع مبتدأ فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده
على ما سيصرح به الآن لما كثر استعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة قال عندي ثوب
جيد وكتاب نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر فكانه نبه بايراد
الامثلة من النكرة الموصوفة وغير الموصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور رجحان او واجب
واولى والمانع التقديم في اجل مسمى لان المعنى اي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة ولا يبعد
ان يجعل التقديم في لهم للتخصيص قوله لها اي للدرع فانها مونث سماعي والحلق جمع حلقة
وضيق مصدر وصف به والعرض المنسوج من وضنت النسج نسجته وتذكير الضمير
المجرور في وضينه للنظر الى الضيق والهاجس ما يخطر بالبال وغراني استثناء منقطع
اي لكنني والبيت للبيد قاله عند النزع والاغر الكريم الشريف واصله ما بيض الجبهة من
الفرس والابلج المضيء من بلج الصبح اضاء واشرق يأتم اي يقتدى والهداة جمع هاد و
العلم الجبل المرتفع وفي راسه نار جملة اسمية وقعت صفة وجاز ان يكون نار فاعل الظرف
لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه قوله وما شاكل ذلك اي المذكور من الامثلة
وقوله فان النعت متعلق بقوله لا النعت وتعليل لكون التقديم منبها على ان المقدم
خبر لا نعت ولذلك اي ولان النعت لا تقدم قال لجاءني راكبا رجل بنصب راكبا على انه
حال ولاشك انه لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلو لم يمتنع تقديم النعت لجاز رفعه مقدما
وربما يقال المراد انه يجب تقديم الحال اذا كان ذو الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان
صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة النصب اصلا
قوله لان الظرف يريد ان هذا التنبيه يصار اليه فيما اذا كان المبتدأ نكرة والخبر
ظرفا لانه لو اخر الظرف لكان حمله على الوصف اولى وانما قال عن المنكر لان المتاخر
عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم الفاعل المنكر والضمير
منه للظرف ولفظا بالحال يتعلقان باولى لان الاول باعتبار الفاصلة والثاني باعتبار
المفضول كقولك زيد بالاكرام اجدر منه بالاهانة وتلخيص معناه زاد جدارته بالاكرام
على جدارته بالاهانة وقوله لامرين تعليل للاولوية وذلك اشارة الى الحمل على الوصف

دول

ولا يتعدد بتقديم وتاخير كما اذا قلت زيد عارف او زيد عرف اللهم الا في التلفظ وثانيهما ان يتعدد باصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هو
ثم يقال قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا التقوي للحكم وسبب تقويته هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا من ضمير المبتدأ نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت
وانت عرفت فيكتسي الحكم قوة فاذا قلت هو يعطي الجزيل كان المراد تحقيق اعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص
اعطاء الجزيل به وعليه قوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون فانه ليس المراد ان … لا يخلقون انما المراد
تحقيق انهم يخلقون وقوله ان وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين وقوله وحشر لسليمن
جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون وقوله واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به ح

وقوله استدعاء مع ما عطف عليه نزل من أمرين وما سبق في الفن الثاني هو ما ذكر
في تعريف المسند اليه من ان طرق الحكم كلما ازداد الحكم بعدا فنون الفائدة في الاعلام به
ولذلك اي ولانه المعين الى التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين في الحمل على الوصف لا يجب
تقديم الظرف حيث لا يتعاضدان اذا كان المنكر موصوفا فان المنكر حينئذ لا يستدعي
الوصف استدعاءه اذا لم يكن موصوفا فلا يثبت هناك اولوية فلا يجب التقديم فان قلت
اولوية الحمل على الوصف اذا افرادا تصلح اولوية التقديم لا وجوبه قلت لما كانت
الحامل عليه باعثه على التزام التقديم فاذا انتقض صارت باعثه على ترجيحه كما عرفت
قوله وان هذا التقديم الحكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه و
ارد فيه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر من كلام وجوب
التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف
الواقع خبرا ان لم يكن له حق في التاخير عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتدأ فانه يجب
تقديمه عليه كما مر وان كان له حق في التاخير عنه لم يجب محافظة على الحق القديم ونفقا
بين التقسيم لا يقال هناك صورة اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك ما احد في
الدار وا رجل في الدار لانا نقول … نعرف حالها بالمقايسة على المنكر الموصوف فكما
ان الوصف يخصص فيفوت بذلك … اولويته معه كذلك حرف النفي والاستفهام يوجبان
تخصيصا فلا يبقى هناك … اولويته معهما ايضا ومثل المصدر بالفعل كسلام عليك وبالا
فعل له كويل قوله فلا اولى فلا يلتزم وقد تاملت لنفي الالتزام قوله عن
مبتدأ انه ذلك اي عن عليك وقوله مبدلا حال من سلام عليك لان اللفظ الجملة معرفة
وكذا … لذلك اي لكونه منزلا منزلة اسلم عليك في تنزيله منزلة اشارة
الى وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل في عليك ويظهر حق
التاخير عنه والقياس في ويل لك مثل صيرورته مبتدأ ان يقال ويلا لك باعمال ويل
في الظرف لانه بمعنى هلاكا الا ان الشائع في الاستعمال ويلك بالاضافة واعادة لفظ بين
لطول العهد قوله ليس له ذلك اي حق في التاخير وانما قبل صيرورته مبتدأ لانه بعد

لان المراد … اللفظ فكانه قيل … او هذا الكلام اذا كان … جعل النكرة … ح

يعني في قوله وبين … لاجل الفاصل الطويل ح

ما صار مبتدأ كان حق الحال ان يتاخر عنه قوله قد سلك … لاشك ان كل احد يتقلد هلاك
فهو المهم عنده ولولا ذلك الهلاك لم يحسن ذكر الخصم قوله او للانه صالح عطف على بالتقديم بحسب المعنى
كانه قيل واما تقديم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل نحو سعيد من … فكر
اولانه اهم عند القائل كالامثلة المذكورة قوله ما يستحقه من جلائل النعم فان عذاب الرحمن
انما يكون لموجب قوى فيكون شديدا او قدم المسند لان الاهتمام بالوقوع عليه قوله اوكقوله
عطف البيت الاول بابه ونبيهما على التساوي في الاستقلال بصحة التمثيل على طريقة وكعيب
او لاحتماله قصد التخصيص بالتقديم مبالغة في اثبات السلام على المرأة التي كانت معه كانما
ظلمته قيد ونظم البيت الثاني في سلك الاول بالواو للاشتراك في النظم وتنوين مطر الاول
للضرورة وتقديم عليك لان الاهم بالنفي تعلق السلام بالمخاطب وتقديم خبر يغني ليس ولم يكن
اعني يغني وبين الضلوع للاهمية ايضا والمعنى اذا لم يكن في قلب المحبوب مودة دليل
لم يتمر شفاعة من خارج وصال وقيل وحسب كان التفاؤل او اهتمام القائل …
من عقد قلب السامع واهتمامه … الاسلوب فيهما ثم عاد الى الاسلوب فقال او ان
يكون المراد بتقديمه قوله ثلاثة في تقديم هذا المسند مع تنكيره للابهام ووصفه بالاجمل
يهتم الناس بمعرفته ليشوق تأمل الى ذكر المسند اليه والدنيا فاعل تشرق على انه متعد لما
بنفسه او بتضمن الانارة … فاعل ضمير الثلاثة وفيه عدول عن الاستعمال الشائع الى النادر
وعن المعنى القوي الى الضعيف واما جعل الدنيا ظرفا لاشراق الثلاثة فمن قبيل
سبك الكلام وقد يقال لا حسن ان يجعل ثلاثة مبتدأ خبره محذوف اي لنا ثلاثة موصوفة
بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه قوله
وكالنار الحيوة قدم كالنار على الحيوة ومن رماد على اواخرها للتشويق الى من جنس الرماد
اواخر الحيوة واولها دخان اي هو من جنسه والمراد بيان وجه الشبه يعني ان زمان الصبي
فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى
واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وقيل اوعيشتي الشباب وليس هنا …
ولاذ وابتي الهجان قوله تطويل الكلام في المسند اذ هناك يزداد التشويق الى المسند

او من شدائد النقم ح

الم

وكذلك اذا قلت انت لا تكذب كان اقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا
لتاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتاكيد الحكم فتدبر وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون وقوله لقد حق القول على اكثرهم
فهم لا يؤمنون ويقرب من قبيل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف في اعتبار تقوي الحكم زيد عارف … دون ان اقول هو
… لانه لم يتفاوت … تقديمه
وقوله فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون وقوله ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون ح

الحكاية والخطاب الغيبة في انا عارف وانت عارف وهو عارف اشبه الخالي عن الضمير ح

اليه فيمكن زيادة تمكن كما تدرى في ثلاثة تشرق الدنيا دون كالنار وحق زيادة قوله او ليكون
عطف على ما بعد ان من قوله ان يكون اي اذا اريد بالجملة افادة التجدد جعل مسندها فعلا لانه الموضوع
لافادته وقدم المسند اليه على المسند الذي هو فاعل في المعنى فكان افادة التجدد يقتضي كون المسند
المفرد فعلا على ما مر كذلك يقتضي كونه متقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقديمه على
فاعله احتراز به لانه لو قال وتقديم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى
لورد عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدأ ولم يقدم عليه فلما قيده به لم يرد
واراد بنحو انا عرفت الجملة الاسمية التي مسندها جملة فعلية يكون المسند اليه فيها ضميرا عائدا الى المبتدأ
وقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة التجدد انما تقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلا يلزم من ذلك ان لا يصح نحو انا عرفت
لافادة التجدد بالقياس الى المبتدأ بل الثبوت فانه قد علم ان سلطان الضمير وما يرجع اليه
شيء واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده له معا وقد سبق ان الجملة الفعلية اذا وقعت
مسندا افادت تجدده للمسند اليه فلا تغفل واذا اسلكت هذا الطريق …
مسند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عوده الى ما قبله مسند اليه الفعل في
الدرجة الثانية قوله وهو ان انا مبتدأ اي في اول الامر بلا اعتبار تقديم وتاخير وقوله
ولا تقدير بالنصب عطف على مجرى وشبيه في هذا الاعتبار زيد عارف وزيد عرف لانهما متعينان
لهذا الاعتبار قوله الا في التلفظ اي يقدر تقديم وتاخير في اللفظ على معنى ان هناك تقدما
وتاخرا صوريا في التلفظ لا حقيقيا بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في المزال عن مقره
لا فيما هو ثابت في محله وكذا اللام يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان
بالله في تحصيله قوله ثم يقال قدم انا يعني وجعل مبتدأ لانه يبقى تاكيدا على حاله حتى يكون
انا عرفت جملة فعلية كما نقله بعضهم عن الشيخ فان امتناع تقديم التوابع في السعة مشهود فيما
بينهم وسياقه في كلامه بالاعلية وتسميتها بالتوابع وتعريفها يشهدان بذلك ايضا
قوله لا يفيد الا التقوي اي تقوي الحكم اي لا يفيد التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي يستفاد
منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشاف

في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله وسبب تقويه صرح اولا بان الفعل في نحو انا عرفت مستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى المبتدا مستند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتداء اذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ويظهر من كلاميه ان في نحو انا عرفت ثلاثة اسناد بالاول الاسناد الى المبتداء الحاصل بصرفه الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير الثالث اسناده الى المبتداء بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في الموضعين وقد حكم بتاخره عن الاولين فنهم من التقوم الاسانيد الثلاثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الاسناد واحد هو اسناد العرفان الى المتكلم مثلا وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتداء بتوسط عود الضمير متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد للفعل الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك اسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتداء بتوسط العود ولاشك ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال من قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدا بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية فاصرح به اولا ليس الا اسنادا واحدا لو اعتبارا ان احدهما متقدم على الاخر واما الاسناد الى المبتداء بصرفه ما بعده الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو متقدم في الاعتبار على الاسناد الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد هو المبتداء المتقدم مع مطلق صلاحية ما ذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدم على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتداء الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا وانا اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوي واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان نحو انا عرفت جملتان كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحد منهما اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتداء لكن

ولذلك لم يحكم على عارف بانه جملة ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل عارف ورجلا عارفا ورجل عارف كما عرف في علم النحو واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه وباعتبار الثاني يفيد التخصيص قال تعالى ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم المراد ولا يعلمهم الا الله ولا يطلع على اسرارهم غيره لابطانهم الكفر في سويدا قلوبهم وسياتيك بيانه في فصل التقديم والتاخير

الحصر زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل المبتداء فظن قوم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتداء فوقعوا في التثليث قوله او زيد عرف عطفه باو لانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمل اخواته المشاركة له في التقوي ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليل التقوي يقتضي تقوي الحكم في مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق فان التزم ورد انه جعل المسند السببي فيهما لا يراد به التقوي وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة ههنا وما تقدم من ان الفعل يستند الى الضمير ابتداء يدل على ان هذا التقييد وفيه بحث يرد على ما تقدم فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا التقوي الحكم اي اذا اجري هو على الخبر بل على ظاهره لو في مقام لا يناسب التخصيص افاد التقوي فقط وعلى ما اي وعلى الاعتبار الاول المفيد للتقوي فقط ورد هذه الايات اذ ليس معنى التخصيص ملائما لها ونظم الاية الاولى هكذا واتخذوا من دونه لا من دون الله فهو سهو قلم والمراد بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق توليه لهم لا حصره فيه اذ غيره قد يتولاهم ومعنى يوزعون يحبسون ويمنعون اي يحبس اوائلهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك لكثرتهم والمقصود تحقيق المنع لا ان غيرهم لا يوزعون وارد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم متلبسين بالكفر دلالة على انتفاء ما اتخيلوه من احداث الايمان بعد الدخول لا حصر الخروج بالكفر عليهم وقد قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت وفصل لانه مثال من النفي يريد ان التقوي لا يختلف بكون خبر المبتداء او المقدم منفيا لان سبب التقوي موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا تكذب ما يفيد تاكيدا اصلا وفي كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لكنها تندفع بان انت ههنا لتاكيد المسند اليه لا لتاكيد الحكم وتقويه فان تقوي الحكم انما هو بتكرير الاسناد المترتب على كون انت مبتدا والباء في قوله بانه هو لا غير متعلق بالتاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه نفسه لم يعدل به الى من غيره تجوزا او سهوا او نسيانا لا ان انتفاء الكذب ثابت له دون غيره ليكون تخصيصا فيفيد بما في ما سبق من ان فائدة تاكيد المسند اليه تقرير ودفع ما يتوهم من

ونظير قولنا انا عرفت في اعتبار الابتداء لكن على سبيل القطع قولك زيد عرفت او عرفته وفي اعتبار التقديم زيدا عرفت الرفع يفيد تحقيق النصب يفيد انك خصصت زيدا بالعرفان واما زيدا عرفته فانت بالخيار ان شئت قدرت المفسر قبل المنصوب على نحو عرفته وحملته على باب التاكيد وان شئت قدرته بعده على نحو زيدا عرفت عرفته وحملته على باب التخصيص واما نحو قوله واما ثمود فهديناهم بالنصب فليس الا التخصيص لامتناع اما فهدينا ثمود

التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوي الحكم تكرر الاسناد ليتضح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت وعلى ما اي وعلى تقوي الحكم بالخبر المنفي ورد هذه الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد في الاول تحقق عدم اشتراكهم لا تخصيصهم بهم سواء اريد بهم طائفة مخصوصة او من لا شرك مطلقا وفي الثاني تحقق عدم ايمان الكفار بل يكره وفي الثالث تحقق عدم تساؤل اهل الحشر وفي الرابع عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت استترت عليهم لهدى الاخبار فلا يتساءلون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا او لا يسال بعضهم بعضا كما كان دابهم في الحيوة الدنيا قوله وتقرب وذلك لاسناد عارف الى ضمير عائد الى زيد فيكون تكرر الاسناد ويفيد زيد عارف تقوي الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف فيقال واما نحو عارف متروك من هو عرف في التقوي وتساويه في التخصيص لجواز ان تقدر هو مؤخرا على انه تاكيد للمستتر في عارف وفيه تامل والضمير في حوله لانه راجع الى عارف ولعل المستتر في عدم تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف ولعدم تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد كحيوان مثلا فيضعف التقوي فلا يكون نظيرا بل قريبا والذكاء وتشبهه بالخالي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة في البناء والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مسندا انا نعلم ان الجزء في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الجزء في زيد هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مسندا وليس لعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في يضرب زيد يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتداء كان للمجموع اعراب آخر محلي يحسب دواخل المبتداء دون اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع صفة تغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف دون اعرابه

الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتداء وبحسب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة قوله واتبعه كانه قيل عارف اذا كان مستندا الى ضميره مستترا اشبه الخالي لعدم التفاوت فكان كلمة واحدة فلا يجعل جملة ولا يبنى واما اذا كان مسندا الى ظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغي ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المسند الى الظاهر جعل تابعا للمسند الى الضمير في الافراد وعدم البناء فمفعول اتبعه راجع الى عارف وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في نحو مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجري اعراب الوصف على الجزء الاول لما ذكره من الاتباع ولان الجزء الثاني له اعراب في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل وجملة وفي الاعراب الجاري عليه اشكال واما نحو اقائم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله وبالاعتبار الثاني الى ونظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وقد مر ان تلك صيغة الحصر افادة التخصيص اشعار بكونه يفيد التقوي ايضا لاعتماد نسبته وان لم يكن مقصودا اصليا بناء على ان اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم قطعا مقصود اليه تبعا الا ترى ان صاحب الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث قال في ايقاع اسم الله مبتدا وبناء نزل عليه تاكيد للاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله مردوا اي قوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا اليه وانه والسويداء حبة القلب وسياتيك بيانه اي بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وهو اشارة الى قوله في ذلك الفصل فالحالة المقتضية للنوع الاول الخ وانما كان اعتبار الابتداء في زيد عرفت او عرفته قطعيا لانه لو فرض انه كان مؤخرا ثم قدم لم يكن له نصب وجه كما ان زيدا عرفت لو حمل على الابتداء لم يكن لنصبه وجه وقوله الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي الحوالة على الملاقاة فتقال ههنا زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان ثم لما تضمن الخبر ايقاع العرفان على ضميره تحقيقا او تقديرا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره وهذا هو

و هو زيد عرف و رجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السوآء بل حق المعرف حمله على وجه تقوى الحكم وحق المنكر حمله على
وجه التخصيص وانما انتفى الحكم بين الصور الثلث لانا اذا قلنا عرف بصيغة لم يكن هو فاعلا لما عرف في علم النحو ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا اجرى
الفعل على غير ما هو له في موضع الالتباس او اذا تقدم عليه الا صورة كنحو ما ضرب الا هو او معنى كنحو انا يدافع عنك انا اذ المعنى لا يدافع عنك الا انا
واذا لم يكن هو فاعلا لا احتمل التقدم على الفعل فاذا قلنا هو عرف كان له ذلك الاجمال مع احتمال الابتداء لكونه في موضعه وكونه مع ذلك على شرط
في قوة الفائدة وبالاحتمال منه وهو
نعرفه

البحث الثاني وعدناه هو لبيه وحملنا على باب التأكيد اى باب التأكيد بالتكرير فان المقدر الباق
اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمنى مفيد تأكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا
كانه توهم فليس الا التخصيص اى فليس يحتمل الا التخصيص على ان المنصوب على شريطة التفسير اذا
كان محصورا ما كان في الاية لم يجز ان يقدر فيه المفسر الا مؤخرا لان تقديمه مقدما يؤدى الى توالي
حرف الشرط والجزاء كما ذكره وانه يمتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان الدلالة المذكورة اعنى
الدلالة على ما يوصل الى المطلوب ليست مخصوصة بثمود واجيب بان المخصوص هو الدلالة مع ما عطف
عليها من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن من شىء فهدينا ثمود فوضع
كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شىء ما في حيز الفاء اعنى ثمود عليها ليكون فاصلا بين
المزيفين وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد اما
اعنى ثمود مثلا فالتقديم ههنا لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص الذى لا يلائم لانه وما ذكره متكلف
تكلف ظاهر ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقلت لك ماذا فعلت بهما فتقول اما زيد
فضربته واما عمرو فاكرمته بلا قصد الى التخصيص فهى قراءة النصب تأكيدا اثبات الدلالة لهم والحصر
بالتكرير وكذا اما وعلى قراءة الرفع فتقوى الحكم بتكرير الاسناد وتأكيد باق اما من الدلالة على
اللزوم والتحقيق وامانحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف
في احتمال الاعتبارين اى الاجراء على الظاهر وتقدير التقديم والتأخير وبها المراد ان ايضا بوجه تقوى
الحكم ووجه التخصيص وفي قوله على السوآء اشارة الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا
الا ترى الى قوله في باب الاستفهام فلا احتمال نحو قوله تع آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان
الاذن منكر من الله دون غيره وتوهم كون اشارة ايضا الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوى مرجوحا فيما
اذا كان المنكر موصوفا كنحو واجل مسمى عنده الى حصل عندنا سرور بان كلامه في منكر لا يكون
موصوفا كما يدل عليه قوله واما نحو بكونه عند المنكر لفوات شرط المبتداء نحو رجل عرف لانتفاء
المنكر الموصوف وفي قوله يلحق المعرف اى الاولى ولا يليق بحاله نوع اشعار بذلك كما احتمال ايضا
واما قوله وحق المنكر فلنا كلما قد تبين ان كلامه في منكر لا يصلح الابتداء الا بعد التقديم فحمله على
وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان ضمير الفاعل قيد الضمير بالفاعل لان انفصال الضمير مطلقا لم

اسباب اخر واراد فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا اجرى الفعل وقال في موضع الالتباس نحو
زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو هند زيد ضربته اذ لا ينفصل فاعل ضربته لارتفاع الالتباس
بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هى له فلا اشتراط في انفصال ضميرها الالتباس نحو
هند زيد ضاربته هى وحصر الانفصال في هذين السببين انا يصح اذا كان الفعل مذكورا
فان حذف فيقتضى الانفصال ايضا كقوله تع لو انتم تملكون قوله واذا لم يكن هو فاعلا احتمل
التقديم على الفعل ان اراد تقديمه عليه بابقائه اسمه ورسمه فاحتماله اياه ممنوع فان كونه تأكيدا
او بدلا يمنع تقديمه كان كون زيد فاعلا يمنعه وان اراد تقديمه عليه باخراجه عن كونه تابعا
وجعله مبتداء فمثله جاز في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك تارة بان المص خالف اجماع
النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علمآء البيان في انكار المجاز العقلي وبنا
ما سنذكره من ان نحو علمك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم التقييد وان لا يسع عند
الائمة التقديم والتأخير واخرى بان فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في جرد قطيفة و
الموصل العائذات الطير دون فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخ زال الحكم وبقى الفعل
بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتباري يمكن اعتباره في زيد قام كما في جرد
قطيفة وهو عرف فلين الامتناع وبناء الفعل بلا فاعل مدفوع باعتبار الضمير مقارنا للفسخ
الفسخ قوله مرفوعا بعرف اى على انه فاعل له لا على انه بدل من فاعله المستتر لان جعل الضمير
المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم الظاهر منه كما قيل في واسروا النجوى قليل في كلام العرب فلا وجه
لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على انه مقدر بذلك القليل فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق
الاحتمال مع وروده صريحا في افصح كلام قلت في الاية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو
حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون الذين ظلموا منصوبا على الذم
او رفعا عليه او على انه مبتداء تقدم عليه خبره اذ لا التباس كما في زيد قام مع ان تقدير الابدال في
الاية لا التباس فيها بالفاعل لان الضمير بخلاف عرف زيد فان الحمل فيه على البدل لا يوجب الالتباس
بالفاعل قوله الا ذلك الوجه البعيد هو ان يجعل زيد بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات
الشرط يعنى فوات ما علا التقديم من الشروط فنحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد

المرف لكونه على شرط المبتداء وانما ارتكب في نحو
واذا قلنا عرف زيد كان زيد هو مرفوعا بعرف لعلمه بطائره واسروا النجوى الذين ظلموا وايج لا يكون له احتمال التقديم على الفعل كما سبق
في علم النحو فلا يكون لقولنا زيد عرف شبه احتمال الابتداء الا بذلك الوجه البعيد فلا يرتكب عند المنكر لفوات الشرط اذا لم يمنع مانع عن
التخصيص مانع كما اذا قلت رجل جاءني تعنى ان يراد الجائى رجل لا امرأة ايها السامع دون قولهم شر اهر ذا ناب لامتناع ان يراد المهر لذى ناب
شر لا خير اللهم الا اذا حملت التخصيص على وجه آخر وهو الافراد على تقدير رجل جاء لا رجلان فانه محل مصار اليه كثير اخذ الامة

لوجود شرط الابتداء قوله اذا لم يمنع متعلق بقوله وانما ارتكب وقوله كما اذا قلت مثال للانتفاء
فقوله ايها السامع متعلق بقوله تعنى ونبه على ان صحة ارادة التخصيص الجنسى ههنا ظاهرة لمن يصلح
ان يكون سامعا للنكتة بعد ان امتناع ارادته في شر اهر ذا ناب كذلك وذلك لان هرير الكلب
صوته عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره
على البرد فالاهرار لا يكون الا من الشر فمن قال المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من
جنس الخير فقد وهم قوله الا اذا حملت متعلق بمقدر دون قولهم اى في قولهم مانع من ارادة
التخصيص الا اذا حملت التخصيص على وجه آخر هو التخصيص الفردي اذ ليس فيه ح ذلك المانع
الذى كان في تخصيص الجلسى قوله مصار الائمة كثيرا اى في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل
جاء لا في هذا التركيب بعينه ولذلك قدمه عليه ولا استبعاد المستفاد من لفظ اللهم الدال على
الندرة راجع الى التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله فلا ينافي تلك
الكثرة قوله وشر اهر ذا ناب لا شر ان عطف على قوله رجل جاء لا رجلان وانما كان نائيا
عن مظان استعماله لانهم يستعملونه في مقام تفخيم الشر وتعظيمه لا في بيان افراده قوله
واذ اهر ع الاية تخصيصه اى بالحصر فيه حيث تاوله عا نقله لا تخصيص النكرة بالنعت وتوعها
مبتداء حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتداء واجب حتى جواب ام لا قوله فالوجه جواب
اذا اى اذ قد صرحوا بتخصيصه مع تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص الجنسى الفردي لزم طلب
وجه له هو تفظيع شأن الشر بحمله على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا اذ لا
مانع منه اى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير قوله فقوله اى التفظيع محذ ما تاوله به
من اصاب المحز وطبق المفصل وقد اورد ان النكرة موصوف فيصح الابتداء به كالمعرف
المعرف فلا يمكن فيه ايضا التقديم والتأخير فلا يستفاد التخصيص واجيب بانه
يستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة كما يقال ضربت اكبر اخويك اى لا اصغرهما
وهو معتبر في عرف اللغة كما سيصرح به من ان قولك ما ضربت اكبر اخويك يفيد بدليل
الخطاب ان يكون ضاربا لاصغرهما قوله ولما عرفت من ان بناء الفعل على المبتداء اقوى
اى اشد تقوية للحكم فاقوى افعل تفضيل مبنى من المزيد واشد قوة لافادة الحكم والشرطية

وشر اهر ذا ناب لا شر ان لكن بهذا الوجه يكون نائيا عن مظان استعماله والائمة رحمهم الله تخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه
تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق في نحو وعلى ابصارهم غشاوة ومن ان بناء الفعل على المبتداء اقوى للحكم قد اهم اذا استعملوا لفظ المثل ولفظ الغير بطريق
الكناية نحو مثلك لا يبخل يعنى انت لا تبخل وغيرك لا يجود يعنى انت تجود من غير ارادة التعريض بلفظ المثل والغير على انسانين يقصد اليهما
الجما يتكون تقديمهما لكونه اعون للمعنى المراد بهما اذ ذاك وتحقيق هذا في علم البيان ان شاء الله تع

اعنى اذا استعملوه لا يكادون يأتون بهما الا مقدمين في هذا الاسلوب فقد استعمل الكناية في مثلك لا يبخل ان
البخل لا ذاتى ممن يكون على اخص اوصافه ومستحسنة فقد نفى عنه قطعا وفي غيرك لا يجود لان الجود
له من محل ذاتى من مغاير فقد اثبت له بلا شبهة وقوله من غير متعلق باستعملوا وكلمة
غير بمعنى لا اى استعملوا لا اشيا من عدم ارادة التعريض اى لم يقصد من ارادته وعلى انسانين متعلق
بالتعريض على تضمن معنى الاطلاق اى على انسانين معنيين يقصد اليهما بلفظ المثل والغير كان
يراد مثلا ان زيدا المشهور بانه مثل المخاطب او بمغايرته لا يبخل او لا يجود فليس في الكلام حكم به
لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به وليس فيه ايضا تعريض اصطلاحا
اعنى امالة الكلام الى عرض اى الى جانب منه لان الكلام موجه نحو ذلك الانسانين وبيان حالهما
بطريق الاستقامة بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بحصر صبيهما حيث كنى عن ذاتهما بما اشتهرا
به من المماثلة والمغايرة فكانه عرض بما قوله لكونه تعليل للمنفى في لا يكادون واعون
الاعانة واذ ذاك ظرف للمراد اى المعنى الذى اريد بلفظ المثل والغير اذ ذاك الاستعمال الذى هو
بطريق الكناية بلا تعريض حاصل وتحمل على صيغة المبنى للمفعول من تحمله اذا حملته
وهذا اشارة الى كون التقديم اعون اى اعلم ههنا ان الكناية فيهما من قبيل الكناية في الحكم
وان المقصود بالكناية فيه تقديمه فصح علما ما ان تقديمهما اعون لما اريد بهما واما اذا قصد بهما
الى انسانين فليس يلتزم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية له اعنى كونه اعون على المراد
بها فصل واعلم ان هذا هو الفصل الذى وعد في الحالة المقتضية لتقييد
الفعل انه يذكره في آخر هذا الفن وقد اعاد ههنا ذكر تلك الاعتبارات اعنى الترك واخواته
مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد ولمبنى عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات
جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الاضمار مثلا لا يجرى في الفعل
والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا في الفعل وما يتعلق به من الفاعل وتعلقاته وانما
خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض ليشير الى ان جريانه في غير الفاعل لا يمنع انقضائه
ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من الكلام او في موقع المصدر له اى كلاما كائنا على
الخصوص قوله الى فاعله اى فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان يحذف مع فاعله خلافا

فصل اعلم ان للفعل ولما يتعلق به اعتبارات بجمعها راجع الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتأخير فلا بد من التكلم ههنا ومن التكلم على الخصوص في تقييده اعنى الفعل بالقيود الشرطية فنقول اما الترك فلا يتوجه الى الفاعل كما عرف في علم النحو وانما يتوجه الى نفس الفعل اولى غير الفاعل لكنه لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا في المفعول به كما ستقف عليه

اما الحالة المقتضية لترك الفعل فهي ان تغني قرائن الاحوال عن ذكره ويكون المطلوب هو الاختصار واتباع الاستعمال الوارد على تركه كما اذا اردت ضرب المثل بقولهم الاحظية فلا الية او بقولهم لو ذات سوار لطمتني او غير ذلك مما هو مضبوط في هذا القالب او على ترك نظائره كما اذا قلت ان زيدا جاء ولو عمرو ذهب فتلك القرائن كثيرة وانا اضبط لك ضابطا ههنا ما يستعين به على ادراك بلغني ينشأ على الضبط فاقول والله الموفق منها ان يكون مستثنى كنحو اني ذو لوثة لا انا ولو ذات سوار لطمتني وهلا ابو كحض واذا السماء انشقت ونحو ازيدا ضربت او ذهب به او ذهب اخوه وايا يافاد هبون كما سبق التعرض له في علم النحو ومنها ان يكون هناك حرف اضافة فان حروف الاضافة لوضعها ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء لا تنفك عن الافعال الا ان دلالتها لا تتخطى الفعل المطلق فاذا اريد تقييده احتيج الى دلالة اخرى

المصدر فانه يحذف وحده وتجوز الكسائي حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين نحو وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم نوجد في كلام العرب العرباء فلم نعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل اي يحذف وحده كما يحذف مع فاعله ايضا كما اشار بلفظ النفس تنبيها الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف الى نفسه ولو عكس في ذكر النفس في الفاعل لكان اظهر في المراد قوله الا في المفعول به وذلك لانه داخل في مفهوم الفعل المتعدي فاذا لم يذكر انساق الذهن الى شيئا ما يسهو له الى انه متروك وتطلب معرفة حاله هل هو منسي او منوي بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله في الترك انكشافا تاما وبين لتركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا مدخل له في مفهوم الفعل فان الترك لا يتضح فيه كذلك وتعلم حاله في الترك بما ذكر في ترك المفعول به على طريقة المقايسة قوله ان تغني قرائن الاحوال اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى موارد جنس الفعل لان الكلام في تركه والا فالقرائن الواحدة يكفيها قرينة واحدة واقتصر من موجبات الترك على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان القرائن فاعتمد في تفصيل موجبات ترك الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد فصلنا لك حال اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد على ترك شيء يتناول القياسي ايضا كما يظهر من تمثيله بهذين المثالين فان حذف الفعل فيهما قياسي قطعا وحظية من حظيت المرأة عند زوجها صارت ذات حظوة والية من الأي بالواو اذا قصر واصله ان رجلا كان لا تحظى عنده امرأة فلما تزوج همّ في ان تحظى عنده ثم شنع وطلقها فقالت ذلك اي ان لم يثبت لك في النساء حظية فاني غير الية وقد روي بنصب الاسمين اي ان لم تكن حظية فلم اكن الية فصار مثلا يضرب لمن لا يكل فضيه كان لا ان اهلا لها مجتهدا فيها لكنها امتنعت عليه بعارض لا من جهته وقصة حاتم في قوله لو ذات سوار لطمتني مشهورة وجواب لو محذوف اي لهان علي وقيل هي بمعنى التمني فلا حاجة الى جواب لكنه لا يستعمل ههنا لان لو بمعنى التمني لا تستلزم الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف على قولهم اي كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة على

حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيدا جاء ولو عمرو ذهب يعني اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه قوله وتلك القرائن اي التي تغني عن ذكر الفعل فيحذف اما جوازا واما وجوبا واما وحده او مع فاعله كثيرة وانا اضبط اي اجمع لك معظم القرائن في هذا المقام ما تستعين به على ادراك ما عسى يشذ عنه حتى بان تقيسه عليه وكلمة عسى مقحمة او بتقدير القول لان الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول وقوله يشذ بدون او يؤيد اقحامها وفائدتها الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعي قوله منها ان يكون اي الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان الابهام يحذفه ثم تفسيره فلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو وهلا محمول على انه فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدأ لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد يجعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام بالفعل اولى فلا يترك اذا امكن وللتنبيه على الفرق اعاد لفظ نحو وذكر للاستفهام امثلة ثلاثة لان المفسر اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في ازيد ذهب به اي اذهب واما ان يناسبه كما في ازيد ذهب اخوه اي الفقد قوله ونحو واياي فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف ههنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب وفيما سبق كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوعا وسياق الكلام في فاياي فارهبون قوله كما سبق التعرض له اي لكون الفعل محذوفا مفسرا في الوجوه المذكورة فانه ذكر في المفعول به ان الفعل مضمر شريطة ان يفسر اما بلفظه ومعناه واما بمعناه او بلازم وان حرف الشرط والتحضيض تمتنع دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اوقع وقد مثل في بحث العامل لاضمار الفعل وحده بقوله ان ذو لوثة لانا قوله ومنها ان يكون هناك اي في موضع حذف الفعل حرف اضافة اي حرف جر قوله لوضعها على ان تفضي بمعاني الافعال اي على ان يوصلها الى الاسماء وتفضيتها وتنسبها ولذلك سميت حروف الاضافة فهي على الحروف لا تنفك عن معاني الافعال لكنها لا تدل على

ثم هي تتفاوت فتارة يكون الشروع فيه كما اذا قلت عند الشروع في القراءة بسم الله فانه يفيد ان المراد باسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام والقعود او اي فعل كان فانه يفيد ذلك وتارة يكون الاقتران كقولك لمن اعرس بالرفاء والبنين ولمن قدم من الحج او لمن يختار اليك الاختيال فانه يفيد بالرفاء اعرست واليك يفقد وتارة يكون شيوع الاستعمال الاخرى في الدار او في البلد او في كذا انه لا يراد الا معنى الحصول وتارة يكون غير ذلك من متعلقات الاحوال الاخر ومنها ان يكون الكلام جوابا للسؤال الواقع نحو ان يقع منك يكتب القرآن فقال الحسن يكتبه فتقول زيد فيكون الحال مغنية عن ذكر يكتبه وعليه قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقوله ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فاحيا به الارض بعد موتها ليقولن الله او جوابا للسؤال المقدر مثل ان تقول لمن يكتب القرآن الى زيد

خصوصيته فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصية احتيج دلالة اخرى ثم تلك الدلالة الاخرى تتفاوت فتارة يكون الشروع فيه اي في الفعل الذي اضمر اللفظ الدال عليه قوله فانه اي فان الشروع في القراءة يفيد ان المراد باسم الله اقرأ والباء في بسم الله اما للملابسة على معنى ملتبسا متبركا به اقرأ واما للاستعانة اي باستعانة اسمه افعل والاول احسن وقدر اقرأ دون ابتدائي القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه تعالى واخره قصدا الى الاختصاص ان ناسب المقام والا فالى مجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اي فان الشروع يفيد تقدير الفعل الذي شرع فيه مؤخرا عن اسم الله تعالى قوله يكون الاقتران يعني ان يقترن الفعل كله بالقول الذي يقتضي تقدير الفعل لا ان يقترن به مجرد الشروع فيه كما في بسم الله والرفاء الموافقة والالتيام وهذا دعاء الجاهلية للعرس وقد ورد النهي عنه والاحسار فاعل يفقض واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاحسار مبتدأ واليك خبرا له لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون اليك ههنا مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والحذف في هذه الصور جائز قوله وتارة يكون اي تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفعل المقيد او كثرة ذلك المعنى بوجوده في ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لانه المعنى العام الذي يقصد اليه في الظرف اذا لم يكن هناك قرينة تخصصه وانما معنى الحصول تفسيرها على جواز تقدير الكون والثبوت وغيره مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه للافعال له خصوصية بها امتاز عن سائرها كالقيام والقعود فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا والحذف في هذه الصور واجب قوله من متعلقات الاحوال اي من الاحوال المقيدة للفعل المطلق الذي دل عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان تسبق ذكر الفعل نحو ضربته اليوم وللتاديب او تسبق ذكر الفعل نحو ضربته ما دل عليه نحو ليحق الحق اي فعل ما فعل قوله فيكون الحال مغنية دل على انه اراد بالحال ما يعم المقال لان المغني ههنا قول السائل من يكتبه وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسؤال لا نفس السؤال فيكون قرينة حالية ولو اعتبر بمثل هذا التاويل لم تثبت قرينة لفظية اصلا قوله وعليه اي وعلى ترك الفعل

وعليه بيت الكتاب ولبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح الى قوله ان يعرض في فصل الايجاز واللفاب لهذا الباب ودوي الاستاذين وهو من البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس على احد القولين ان هذا التركيب متى وقع موقعه رفع شان الكلام في باب البلاغة الى حيث يناطح السماك ومعقوله ان يصل من بليغ عالم بجهات البلاغة بصير بمقتضيات الاحوال ساحيا في اقتضاب الكلام ما هو فانا نبغي الى البليغ مثله مطلع من ذلك التركيب على ما معناه وخصوص مستتبعاته فان جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة ترى درجتها تعلو وقيمتها تغلو ولا تشتري ثمنها ولا تجري في مساومتها الا البصير بها الراغب فيها خبيرا بمكانها

جوازا لكون الكلام جوابا للسؤال واقع قوله تعالى ولئن سألتهم وذلك لان السؤال نفسه واقع في الآيتين والحاصل مذكور فيهما الا ان كون السؤال سؤالا مفروض مقدر فيها وذلك لا يقدح في وقوع ذات السؤال فالآيتان كالمثال الذي ذكره اولا في الاشتمال على سؤال واقع وان امتاز عنها بان السؤال فيه متصف بالسؤالية تحقيقا وقد عرفت السر في اختيار كون زيد في جواب من قام فاعلا لا مبتدأ قوله لسؤال مقدر يعني ان ذات السؤال مقدر غير مذكور قوله لسؤال مقدر ضارع لخصومة اي ذليل لاجل خصومة وهو فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع وقيل اي يسكنه والثاني اليق بالمعنى والاول انسب بالسؤال المقدر ومختبط مما تطيح الطوائح اي سائل من اجل الحاجة المطيحات اي المهلكات ما له والمقصود ان يزيد كان معاونا للاذلاء مراعيا للفقراء ونظم الآية هكذا وكذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم قوله يوحي اليك ربك ههنا وقع فيه تمثيلا وفي قسم النحو ايضا قوله ومن البناء على السؤال المقدر فصله عما قبله لان السؤال المقدر ههنا قرينة للمبتدأ المحذوف لا للفعل كانه لما قيل نعم الرجل سأل سائل من الرجل فاجيب زيد اي هو زيد والمطابقة المعنوية بين السؤال والجواب موجودة ههنا اذ اجعل كلمة من خبرا لما بعدها اعني الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا لقوله لكنه على الغائب فليكن ذلك على ذكر منك قوله لهذا الباب اي باب نعم وبئس وان هذا التركيب اي الذي بني فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر والمناطحة مضاربة الكبش بقرونها والسماك كوكب في السماء خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اي العلو والاقتضاب اقتطاع واقتضاب الكلام ارتجاله والافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه وسطه وحقيقته وخصوص الشيء معناه مجاز استعارة من فص الخاتم ومستتبعات التركيب ما تضمنه من اللطائف التي تتابع لحاق معناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فان جوهر الكلام تعليل لكون موقعه اللائق به ان يصل من بليغ كامل الى مثله وضمير سنتها اي طريقتها المساومة وهي طلب المبايعة ولا تقع ذاك اي ما ذكر من التوقف والتلقي عن علم عظيم بام من المتكلم وقوله فان السامع تعليل لقوله ولا تقع ذاك اي بينه اي بين الكلام البليغ وبين ما دونه النكتة اي لم تقبله ولم تعيه

منزله ما يليق به اى بذلك المتكلم الذى اساء به اعتقاده قوله وعاشيد لك لهذا اى بانه

السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده الخ وفيه رد على ما فى الكشاف من ان قراءة على عليه السلام

يتوفون بلفظ المبنى للفاعل يناقض ما روى عنه من تخطئة القائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل

وملخص ما فى الكتاب ان المتوفى بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كلا لكنه صار حقيقة عرفية فى اخذ

الروح واستيفائها فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز ان يراد به استيفاء

مدة العمر ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه عليه

السلام الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن يليق عنده بحال ذلك السائل فنزل كلامه على

المتعارف واجابه بما يناسبه مخطئا اياه قوله فهو اول الائمة النحو اراد ابا الاسود بدليل

فاحد فشاه اى فى استخراج علم النحو وتمهيد قواعده بعد ما امره به على عليه السلام لاسباب

دعته الى الامر به منها انه قرا قارئ ان الله برئ من المشركين ورسوله بجر رسوله

ومنها ان بنتا لابى الاسود قالت ما احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال ابوها نجومها

فقالت اردت التعجب فقال فكتب تقولين ما احسن السماء ونقل القصة الى على فقال الخ

من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافى اكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود

الدؤلى قوله واذ قد عرفت هذا اى ما ذكرناه من ان موقعه ان يحصل الخ اذا شحذ نابالى

حدود نابها اى هذه الجهات والمزايا قوله الجملة المدلول عليها بنحو جعل ترد الا على السؤال

اذ لولاه لم يقدر سؤال الا ان الدال على خصوص السؤال هو سبك القرآن قوله بخلاف ما يتعلق

بناب اى ناب الكلام فناب الجمل الثلث ملتبسا بخلاف الكلام اذا قيل قوله متى كان احج

الى عن كلام آخر كان ابلغ منه بمعنى اذا اتساويا مادة وحروفا وانا بعد المعمول فضلة لتمام اصل

الكلام بدونه لا لانه ليس مقصودا اصلا والتوبة وهو تطبق الدليل على المدعى اعنى سوق

المقدمات على وجه يفيد المطلوب ظاهر تمثيلا وهو ان الكلام اذا خلى عن الفضلة كان كتابة الحكم

بغيانه وتشيد اركانه فيكون افضل مما اشتمل على فضلة قوله بخلاف الكلام الخ

الاخر الذى بنى فيه الفعل للفاعل فانه ولم يطح فان قلت لاشك ان الحاصل بعد الطلب

اعز من المنساق بلا تعب فيعارض ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المزدوق من حيث

لا يكتسب الذى يكمل النفس اليه الكثير منه الاعز على ان النظم الاخر ليس فيه طول تشوق واذا

طلبا ليعتد به عزة قوله ان الكلام على ذلك النظم اى النظم الاخر الذى فيه البناء للفاعل

يكون كالمناقض من حيث الظاهر اى اذا نظر الى ظاهره كان هناك ما فيه شبه التناقض

واذا انقره بل فى حقيقته زال فان كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول

اصل الكلام لا بالنظر الى اداء المعنى المقصود به والتقديم انما يدل على الاعتناء بشانه فى

الذكر واداء ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلى من

الكلام مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض ولعل النكتة

الذى احاله على الحواشى هو ان ايهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكره

فى وجه حسن نعم الرجل زيد لا الجمع لا الاطناب وقيل هو انه يلزم من هذا الوجه ان يكون

التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة اذ بين دعوى الاسد ونصب القرينة الدالة

شبه تناقض وقيل هو ان تقديم المفعول على الفاعل فى النظم الاول ايضا اذ تقديره

يكتبه زيد ورد بان هذا التقديم لضرورة الاتصال فلا يدل على ذلك الاعتناء قوله

اجمالا اولا الاسناد الاجمالى فى موضعين فى يكتب ولا من يكتبه ولا شك ان تكرير

الاسناد آكد وابلغ وايضا ذكر الشئ مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع فى قلب السامع من

ذكره مفصلا ابتداء قوله ومن قبيل ما نحن بصدده جعله من قبيله لاشتراكهما

فى حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان ما يرادان المحذوف فيما هو بصدده رافع

للفاعل المذكور وههنا ناصب للمفعول لقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ذهب جماعة الى

ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى ولله ظرف لغو متعلق بشركاء

قدم بعد المفعولين كما ان محل شركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار اثبات

الشركاء لله قدم ما هو ادخل فى الانكار فادخل ولم يرض به المص لان المقصود الذى

سيق له الكلام انكار اتخاذ الشريك لله مطلقا جنيا كان او غيره واستفادة هذا المعنى

من تقديم لله شركاء على الجن لا يخلو عن ضعف واختار ان لله شركاء مفعولا جعلوا الا انه

قدم المفعول الثانى لانه محط الانكار ولان المفعول الاول منكر يستحق التاخر وجعل الجن

منصوبا بالفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الناشئ من جعلوا لله شركاء وفائدته الجمع مع زيادة

التوبيخ حيث اثبتوا لله شركاء لمن لا يمكن ان له شريكا واحدا وقد يقال الجن عطف بيان لشركاء

او بدل منه وليس المبدل منه فى حكم الساقط حتى يختل الكلام برجوعه الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس

المعنى ايضا لما عرفته قوله فاشتمال المقام على جهة من جهات الاستدعاء لا شك ان المقتضى

بالذات لاثبات الفعل هو تلك الجهة الا انه اسند الاقتضاء الى اشتمال المقام عليها بواسطتها وعطف

التلفظ به اى بالفعل على الاستدعاء اى للفعل على طريقة اعجبنى زيد وكرمه لان المراد الجهات

المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا كعدم القرينة واصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير و

التعريض بغباوة السامع الى غير ذلك لا الجهات المستدعية للفعل الى المقتضية لكون المسند

فعلا او جملة فعلية كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوى الحكم فانها تقتضيه

لذات الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرغ من بيانها قوله غريبة اى الكثير منه ودا

وذلك ذكر امثال هذه الجهات مرة فى اثبات المسند اليه واخرى فى اثبات المسند مطلقا و

انما نال على امثالها لما تجيئا لها وامالا لانك ما نبهت على اعيانها بل على ما يماثلها

واما الحالة المقتضية لترك المفعول فهى القصد الى التعميم اذا قصد تعميم الفعل مع الاختصار بترك

لم يذكر مفعول خاص والالتفات لاختصار والتعميم لان السامع ربما يعتقد الفعل على ما ذكر معه

ولا يذكر ايضا مفعول عام والالتفات الاختصار المط فان قلت لابد هناك من قرينة تدل

على المفعول العام المتروك وح كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفادا من ذلك المقدر

قلت افادة تعميم المفعول مع حذفه على وجهين ان يدل قرينة على مفعول عام كان يذكر مثلا

فى الكلام كل احد ثم يقال فعكان مثلا يعطى اى كل احد فحذف ههنا لمجرد الاختصار والعموم مستفاد

من المقدر ان لا يكون هناك قرينة الحذف تدل على تعيين امر خاص او عام من العمومات

فيتوصل بعدم ذكر المفعول فى المقام الخطابى الى تقديره عاما بناء على ان تقديره خاصا دون

آخر ترجيح بلا مرجح فللحذف على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول ولذلك

قالوا قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار

ومن لم يميز بين هذين الوجهين عن اه اشكل الامر عليه وانت تعلم ان العام المقدر على الوجه

الاول متعين لفظه ومعناه وعلى الثانى متعين معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ

الدالة على ذلك المعنى قوله ولامتناع يروى بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم

والمراد بالامتناع على الاول امتناع التكلم وعلى الثانى امتناع الفعل وانه اى ترك المفعول

لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام قوله يعطى اى كل ما يصلح ان يعطى ويدعو

اى كل احد وقس البواقى عليها قوله ذو ما حال من فاعل يعن بل مع كونه معتدا وكذا وايها ما

تعليل لذا ما والمبالغة الحمل على جميع افراد الحقيقة فى المقام الخطابى كانه قيل يفعل كل اعطاء و

الطريق المذكور هو ايهام ان القصد الى فرد دون آخر يفضى الى الترجيح بلا مرجح والسر

فى ذلك انه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله

يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيجرى فيه ما جرى فى المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى

التوهم كما فى نحو فلان يعطى واخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما فى قوله تعالى وانتم تعلمون الى وانتم

من اهل العلم والمعرفة مع ان ما انتم عليه من امر ديانتكم من جعل الاصنام لله اندادا هو غاية

الجهل ونهاية سخافة العقل فقوله وعليه اى على القصد الى نفس الفعل قوله عز وعلا فلا

تجعلوا وانما اورده على صيغة التمريض مع انه جوز فيه تقدير المفعول كما سياتى منبها على انه الاولى

كانه تحقيق قوله او القصد الى مجرد الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار لازم للترك

المفعول مطلقا الا انه قد يقصد نكتة اخرى هى العمدة فى تركه وقد يقصد الاختصار وحده فقط

اذ لا يلتبس تعليل للاستفادة من قوله كقوله عنق ومثلا اى ترك فيه المفعول للقصد بمجرد الاختصار

لنيابة قرائن الاحوال لانه لا يلتبس وكذا الحال فى اخواته اعنى قوله للاتضاح والانصباب والظهور

واختلاف هذه العبارات من تعيناته على ان تقدير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول اياه

ما لابد منه فى صحة الكلام وتقديره ذاك بقرينة انظر اليك فى غاية الوضوح وتقدير المفاعيل

فى الافعال الاربعة اعنى يسقون واخواته ليس فى تلك الغاية من الوضوح لاحتمالها القصد الى

نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك لانهما اعتبرا ان المفعول هو الابل

والغنم واحدهما مقابل للاخر فلو قدر المفعول فيه قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما الاوهم ان

ترحم موسى عليه السلام كان من اجل ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا

تدعو ان ابلا لها وكانوا يسقون غنما لهم كان الترحم باقيا بحاله والحس اعتبار ان المفعول هو الغنم المضاف اليها والمواشي المضاف اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم تقدر المفعول لفسد المعنى الا ترى انها لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمها لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا واصح معنى فلذلك قال لانصباب الكلام قوله لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم فقد استمر حذف مفعول المشية ومافي معناها اذا وقعت شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشية به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فذكر المفعول لتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره قوله تجاهل مع شدة كالكمال استشهاد معنوي للوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف الاولين والمراد بالاحتماليين القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تعالى وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد لمجرد الاختصار كقوله تعالى فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبته والابيات الثلثة من قبيل لو شاء لهداكم وما ذكر بينهما اعني قوله ولكن ان اشئتم الخ استطراد بتنبيه بايراده فيما بين امثلة المشية على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف المشية وفاعل شاء في قوله اذا شاء ضمير الصدع المذكور في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصما والصدع بالتحريك هو الوسط من الوعول والاعصم هو الذي في ذراعه بياض تتجوره اي مملوة صفة محذوفة اوشكة والنبع شجر يتخذ منه القسي والسام شجر قيل هو الابنوس والارقال ضرب من الاسراع والمكوي المنقول والقد التبر يقد منه جلد غير مدبوغ والحصد المحكم يصف ناقته بحسن الاطاعة محاذرة من الضرب قوله لو شئت على صيغة الحكاية في بعض النسخ المصححة ولا يجد نصب على نزع الخافض اي الى بلاد نجد ولا يجوز ان يكون عوده مفعول شئت اذ يلزم تخلل الجزاء بين اجزاء الشرط مع انه لا باس ونقيس ورده موضعان قوله او الرعاية لا انسب ان لقد رمضان اي قصد الرعاية لتناسب

وما تاخر في كونه باعثا على الترك يتقدم اعلمه فان رعاية الفاصلة غايته متاخرة عن الترك قوله من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفاء امره وتطهير اللسان عنه وعكسه واختبار السامع وتعداد تنبيهه الغير ذلك مما ذكر في ترك المسند والمسند اليه قوله واما الحالة المقتضية لاثباته اي اثبات المفعول فعدم الكلام اي خلوه مما ذكر من المقتضيات ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الدواعي الى خلافه او القصد اي قد يذكر المفعول لوجود ما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقرير والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية على الفاصلة وما شاكل ذلك كالتسجيل في العصبية والتنبيه على الغباوة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما ناسب الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة باو واشعارا بجواز اجتماع الاحوال الاستقلال كل على حياله قوله واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله لا اعني بالفعل وما يتعلق ذكر ترك الفعل واثباته مع ابدا رجحاني ترك المسند واثباته وتعرض لحذف المفعول به واثباته ليقاس عليه سائر متعلقاته واورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين في اضمار المسند اليه واظهاره بذكر سائر احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكرت في المسند اليه وبينها على احوال جميع ما يتعلق بالفعل واختار الاظهار مع كونه اصلا لتوقف معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال فهي كون المقام غير ما ذكر قوله زارت اي الجنية فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها مصف العين ورد اللسان تشبه ظلام الليل به واتى بعود عليها وهي ستتردد ون السقف يمد قدام البيت وشبهها على قلائدها ونطاقها اي شقتها مثلوا بالنجوم وقد يرادها النطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع لكن الشقة اليق بالمراة قوله في الافتتاح اي ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة والقيل والقال مع القول منقولان من الافعال والخنا الفحش والابلاغ ايصال الشيء الى غايته والاسماع الشتم قوله غير ما ذكر اي من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما وفي موضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر اعني ذلك الرجل مع منع المضمر زيادة تعيين وتمييز قوله او مستدعيا للالتفات اي من المضمر الى المظهر واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل اضافة الاعتبار الى ما بعده بيانية اذ لم يرد به معناه المصدري بل الامر الذي

يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل لما مر من قوله واعلم ان للفعل وما يتعلق به اعتبارات مجموعها الى الترك والاثبات الخ ومعنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق او كان بين متعلقاته وفاعلا ان يقع راجع الى اعتبار التقديم والتاخير وقوله فاعل معنى احتراز عن الفاعل اللفظي فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف لعلمه بخلاف الضمائر ومثل للنوع الثاني بالمتعدي الى واحد والى اثنين بقسميه دون المتعدي الى ثلثة لعلته ورجوعه الى ذينك القسمين اذ واحد مغاير واثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان يتقدما معا على الفعل او يتقدم عليه اولهما او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واورد في النوع الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين متحدين ومتغايرين قوله ان يكون هناك وجود فعل الخ كل ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطاء في الفاعل ان يعتقده غيره وذلك في قصر القلب والخطاء في تفصيله ان يعتقده شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فلا خطاء فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال الشاك حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر وهو خطاء فقد اخطاء لان الشك تساويهما عنده بمعنى تردده بينهما وان كان جازما بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلمه قوله تريد دعوى الافراد بذلك اي بما ذكر من السعي والكفاية وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه اراد ما يندرج فيه القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك ولا بشاركته وقد يقال اشار بالانفراد الى الافراد وبالاستبداد الى القلب وان كان مخالفا لما تقدم وما تاخر من تقديمه القلب على الافراد وانما خص التاكيد في الوجه الاول نحو لا غيري ولا صريح فيما قصده هنا من نفي الغير وخص في الوجه الثاني نحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون التاكيد في كل منهما مصيبا لحجة الشبهة التي خالجته قوله شاهد صدق على ما ذكر اي من ان تقديم الفاعل المعنوي لمنع الانفراد الغير او مشاركته عند من له ذوق لان انكار التعليم انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالحرفة مستبدا به اذ لو شاركه المخاطب فيه او انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه بحال المتعلم فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثال يحتمل كلا من القلب

والافراد فيعين بحسب المقام ويضرب لمن تصدى لتعليم من هو اعلم منه قوله وليس لي اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطاء فعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي واسم ليس ضمير الشان واذا قلت طرف له وخبر حين وانما نفي الوجوب ههنا اشارة الى ان وجوبه فيما تقدم اذا قدم قوله فيقصد عطف على ان يكون والضمير في اذا قلته للمثال الثاني اعني سعيت انا في حاجتك لانه الذي يدفع به شائبة التجوز او السهو او النسيان كما مر بخلاف سعيت في حاجتك اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا وخص البيان بالثاني لانه الذي يلتبس بانا سعيت في حاجتك لاشتماله على الفاعل المعنوي وقوله غير مشرب حال من السعي قبل وفيه مسامحة لان انتفاء الشوب بهذه الامور حينئذ للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي قوله ومنه اي مما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت علينا بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة عن شعيب عليه السلام واثباتها لرهطه فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدمها به الا ان المتبادر كما يشهد به الذوق السليم هو القصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان كلامه في الفعل ومتعلقاته والموجود ههنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على انه قصد به التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه عليه السلام في جوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض على ذلك بانه من باب انا عارف فلا يفيد الاختصاص اتفاقا لا لاشتراط افادته بكون الخبر فعلا والتمسك بان قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان يكون جوابا له بل للتعليم ولولا رهطك لرجمناك اذ فهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم عن رجمه كان بعزة رهطه عليهم لا لعزة فهم منهم واعلم ان صاحب الكشاف صرح بالتخصيص في قوله كلهم قالها فكيف يقال باب انا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان جعله جوابا لا انت علينا بعزيز بعد الظاهر بان يجعل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عليه ولا دلالة للقوليم ولولا رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائه ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص عند المصنف ان يكون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه قلنا الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما فجاز ان يقال ما عزيز انت

على ان يكون انت تاكيدا للمستتر ثم تقدم وادخل الباء على عزيز بعد تقدم انت وجعله مبتدا
وكذلك قوله وما انا بطارد الذين آمنوا وما انت عليهم بوكيل حايل الضمير حرف النفى وكان
الخبر فعلا واما صورة الاثبات نحو انا عارف فلا يجرى فيها ذلك فلا يفيد عندنا تخصيصا
وان كان مفيدة اياه عنده من لا اشتراط ذلك كما نقلناه قوله اى بنى الله اختاره
التقدير لان كلامهم انما هو في شعيب عليه السلام وحظه والا لم لا عزة دونه فلا يطابقه اعنى
حق الله الا بتقديره وقد يقال لا حاجة في المطابقة الى التقدير لان تهاونهم بنبى الله
تهاون بالله فحيث عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله قوله ولذلك
اى ولان التقديم يفيد الاختصاص وثبوت اصل الفعل حتما كان الكلام او منفيا يصح ان
يقال وذلك لان منطوق الثانى يناقض مفهوم الاول وقوله عند التقديم اشارة الى انه
اذا لم يقدر تقديم لم يكن نهيا وكلما انت فى الموضعين لا مدخل لها فى التناقض انما
هى لبيان تمام المعنى قوله وكذلك اى اذا اكدت اى لا يصح هذا ايضا اذ لا دلالة للتاكيد
الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا تناقض اصلا قوله ولذلك ايضا اى ولان تقديم
الفاعل المعنوى يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل ويدل فى صورة النفى على ان السامع
اعتقد ثبوته لذلك المقدم استحسن قوله لا تشكل اما ان يكون قد اعتقد الشبهة فى ان رؤيته
شخص واحد فى الدنيا ظاهرة الاستحالة فلا يعتقد ما يعتقد فى حقك ولا يصح منك تسليم وجودها
بنفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك واما قال فى الاول نهيا لان الفساد فيه اعنى التناقض
فى نفس مدلوله وفى الثانى مستهجن لان الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله فى الخارج وايضا
يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفى الا ان المتبادر هو الحقيقى فيكون مستهجنا اى مستقبحا لا
نهيا واعترض بان المنفى فى ما انا رايت احدا هو الرؤية الواقعة على احد من الناس لا الواقعة
على كل واحد منهم وانما عم النفى بوقوع النكرة فى سياقه فلا عموم فى الاثبات فلا يلزم الا ان يعتقد
فيك معتقد انك رايت احدا من الناس فتنفى انت تلك الرؤية عنك وتثبتها لغيرك ولا
محذور فى ذلك واجيب اولا بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن العلم وصحته ظاهر
وثانيا بان لفظ احدا اذا لم يكن همزته منقلبة عن واو لا يستعمل فى الاثبات الا مع لفظ كل

هذا على تقديره صحته ضعيف ايضا لان الاستهجان جار فى نحو ما انا قلت شعرا وما انا رايت رجلا
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجرى فيه التوجيه لكل فى الاثبات وثانيا بان الفعل اذا نفى على وجه
عن فاعل قدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغيره ذلك الفاعل فههنا نفى الرؤية عن المتكلم بالنسبة
الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غيرهم ان هناك من راى كل واحد منهم
بيان ذلك انه لو اريد نفى الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا رايت
زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه فقد وقع النزاع فى رؤيته كانه ادعى عليك انك
رايت الاحد من الناس لانه معهود باعتبار تعلق الرؤية به وان لا تتعرض لنفى الرؤية بالنسبة الى
باقى الآحاد لكونه لغوا وما تعرض له دل على ان الرؤية التى نفيت ان يكون فاعلها رؤية واقعة
على كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت انا ما رايت احدا فانه مستحسن اذ لا يلزم
منه الا ان يعتقد معتقد ان هناك شخصا لم ير احدا من الناس وانه غيرك فتنفيه وتثبت انك
المتصف بعدم الرؤية دونه ولا محذور فيه قوله ونحو ذا اختار لفظ نحو لان المناقض
الذى الزمه انما يتم فى صورة واحدة هى ان يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد
وقع النزاع فى فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا
قلت الا زيدا فقد اثبته لك اذ المفروض ان الضرب واحد ومنهم من قال لانه يقتضى كونك ضاربا لاه
اى لجعله بعد حرف النفى وتبعه بلا فصل يقتضى نفى ان يكون ضربته انا فيقتضى ذلك اذا لم يستثن
على قياس الاستثناءات المفرغة فى نحو قولك ما ضربت الا زيدا وهو مندفع بالعرض الذى ذكرناه
وزعم بعضهم ان الاولى ان يقال لانه ان النفى منتقض بالا فيقتضى ان يكون ضربت زيدا وذلك
لانه ليس مستثنى من النفى بل من الاثبات اذ النفى ههنا للفاعل لا للفعل فكانه قيل ضرب كل احد
الا زيدا منتف عنى وثابت لغيرى وقد سها فى ذلك اما اولا فلانه ادعى فى ما انا رايت احدا ان
الرؤية منفية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل
بالقياس الى المفعول وكان النفى مقصورا على الفاعل لم يصح ذلك لادعاء وكان اللازم هناك
ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس منتف عنى
وثابتة لغيرى واما ثانيا فلان الاثبات فى انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احد الاشياء انه

ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يمنا ولا زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ
كل بناء على انه فى الاثبات لا يستعمل الا معه وهو مردود عنده بما لا تام وقد يعلل امتناع ما انا ضربت الا
زيدا بانه ذكر فى ما انا رايت احدا وهو ان النفى هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيلزم ان يعتقد
معتقد انك ضربت كل احد سوى زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت هذا الوجه
مبنى على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها آخر وهو ان
يجعل الاستثناء راجعا الى النفى فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفى عنها ضرب من عداه و
التقديم يقتضى اثبات ذلك المنفى لغيره ونفى ذلك المثبت عنه فكانه قال ما ضربت زيدا الا غيرى وما انا
ضربت من سوى زيد الا انا ضربه غيرى فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت
تعلم ان هذا المقام من مداحض الاوهام ومن جاء بعده قد تاهوا فلم يتثبتوا على ما تخيلوه وتاهوا ولقد
نبهناك فيه بتنبيها يقينا وآتيناك من لدنا سلطانا مبينا والحالة المتخذة للنوع
الثانى اعنى اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وغير الفاعل من متعلقاته وصدر هذه الحالة بمثال
جزئى من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل واقتصر على قصر القلب لانه ادخل
فى الرد عن الخطاء الى الصواب واذا اوردت بهذا المثال قصر الافراد قلت فى تاكيد زيدا عرفت وحده
كما مر فى الفاعل المعنوى قوله نعم ان يقال جعله شبيها به لتقدمه واشتراكهما فى علة النفى اعنى
مناقضة منطوق آخر الكلام مفهوم اوله وكذلك يتناقضان فيما اذا قلت زيدا لم اضرب ولا احدا
من الناس او قلت انا لم اضرب زيدا ولا احدا غيرى اعنى لا فرق فى لزوم التناقض فى صورة
العطف بين ان يكون المقدم بعد حرف النفى او يكون مقدما عليه ايضا والنهى الواقع فى سكت تقديم
الفاعل المعنوى والمفعول فى صورة النفى مقصور على الحالة المذكورة وهى ان يقصد بالتقديم تقرير
الصواب ورد الخطاء فى الفاعل والمفعول واذا لم يقصد التخصيص فلا نهى كما اذا ظن بك ظانا فاسدا
انك تعتقده قد ضرب عمرا وانك تعتقد كون زيد مضروبا لغيرك الظان ثم قال بناء على ظنه الفاسد
زيدا ضربت او انا ضربت زيدا فقدم المفعول او الفاعل فى كلامه رد الخطابك فى زعمه فانه يصح منك ان
تقول فى جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك فتقدم ما فى كلامه
ليوافق كلامه لا ليفيد التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذى اشار اليه قوله وكذلك منعوا الى

وشمل امتناعهم واستبعادهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس استبعدوا عن ان يقال ما زيدا
ضربت ولكن اكرمته قوله فيرد بالنصب جواب للنفى قوله وكذلك اذا قلت بزيد مررت
يريد ان تقديم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كافادة تقديم المفعول به الصريح ثم اشار الى
تعميم الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقديم اى التخصيص لازم غالبا للتقديم ما حقه التاخير سواء كان فاعلا
معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا الى غير ذلك من متعلقات الفعل وخبر
المبتدا وانما قلنا غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لموافقة الكلام السابق كما مر
آنفا او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة وغير ذلك الا ان هذه قليلة فجعل
فى حكم العدم قوله وفى معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون يذهب الى انه تعريض حسان كلامه
مقتضى ان يقال بل مذهب يقولون انه تعريض لتكون داخلا فى حيز معطوفا مع
الظرف الذى يتعلق به على قوله فى معنى اياك نعبد واياك نستعين يقولون لكنه عدل عن
ذلك لانه ليس قول جميع ائمة علم المعانى كنظائره بل مذهب الى ان الكشاف فصار نظم الكلام
مشكلا ووجب ان يجعل جملة يذهب فى معنى قوله وبالآخرة عطفا على تقتضى اى ولذلك يذهب
وان يجعل قوله وفى قوله لتكونوا شهداء يقولون وفى قوله لالى الله تحشرون يقولون
عطفا على تقتضى ايضا لا على قوله فى معنى اياك نعبد يقولون مع ظهوره للملائمة الفصل الاحسن قوله
فيما يقولون انما الاولى حملها محصورة وان مكسورة والضمير للقصة او للآخرة وكذا ضمير و
انما الا اسمه وضمير فيها فى المواضع الثلاثة للآخرة وقوله فى الجنة بل لا من [illegible] فيها او
قيد للفعل اعنى يلتذذون بهما او قيد بهما وقد يقال الاول متعلق بالنفى والثانى بالمنفى اى لا
يكون فى الآخرة يلتذذون لذة الجنة الا بالنسيم والارواح العبقة وقوله ليست بالآخرة
ان فى قوله بان الآخرة وايقانهم بالنصب عطف على اسمها وقوله فى شىء خبر ليس ومن
الايقان حال منه ان جوز تقديم حال المجرور او صفة لما يغيره فى شىء وعند الله ظرف
لمضمون الجملة اى هى المتصفة بالآخرة عند الله وفى الآية تخصيصان احدهما من تقديم
بالآخرة اى المؤمنون يوقنون بالآخرة لا بشىء هو غير الآخرة لهذا تعريض جيد قصد به
التعريض بان الآخرة التى عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والثانى من تقديم هم الى المؤمنون

هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان ايقان
اهل الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم على الامم
اي بتبليغ الرسل اليهم رسالات الله وذلك كرامة لهذه الامة وفائدة لجعلهم امة وسطا وليس
لاختصاص شهادتهم على الناس مدخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم
اي معدلا لامزكيا لهم فانه كرامة ثانية وعدى شهيدا بعلى لتضمينه معنى الرقيب دلالة على ان تعديله
اياهم عن خبرة واطلاع على حالهم قوله وتراهم عطف على تسمع اي ولذلك ترى الائمة على المعاني
قوله لا للعرب وحدهم اي كما يزعمه طائفة من اهل الكتاب قوله لو قوعه في مقابلة كلهم لاشك ان
الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق واذا حمل تعريف الناس على المعهود اريد به بعض مخصوص
كالعرب مثلا فمقابل البعض لا آخر لا اعني البعض لا الكل فالاظهر ان يقال لئلا يلزم من الاول اختصاص
بذلك البعض المعهود واوقعه في مقابلة الكل وكون الجن مقابلا لجنس الانس ظاهر وكلا الاختصاصين
باطل فانه رسول لكل الناس لا لبعضهم ولكلا الجنسين لا لاحدهما واعلم ان ما ذكره مبني على
ان للناس معمول لرسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فقدم على رسولا فيكون من تقديم
معمول معنى الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لارسلنا لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها
فلا يفيد تخصيصا كما سبق او كان في الاصل صفة لرسولا فقدم فصار حالا فلا يفيد تقديمه ايضا
تخصيصا وقد يقال تعلقه بارسلنا يجعل قوله رسولا تأكيدا والتأسيس اولى والحال بمنزلة الوصف
فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما نذكره الآن وتم المقصود قوله والافادة الاشياء التي
تقدمت بقوله والتخصيص لازم للتقديم كانت من الاثبات وهذه التي شرع بذكرها الى منها
كتب الله من النفي اي ولافادة تقديم ما حقه التأخير التخصيص ترى ائمة علم المعاني يدعون على
التقديم الذي يفيد التخصيص ما يدعونه على نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف وكانه
جعل التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف ملحوظا ظاهرا في متعارف اللغة فلذلك بنى
التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد يقال اراد تخصيص الوصف بالذكر لانه اعم
ويدعون اقامة لهذا النفي عند من له ذوق سليم قوله فيذهبون عطف على قيل واذا الجرد الفكر
والفارق قوله فكما اطلق تقدير على قوله يذهبون ايضا عطفا له على يدعون اي يدعون على التقديم

فالمدعون على نفس التخصيص فيذهبون ايضا اذا قيل ما زيدا ضربت الى انه ينبغي ان يكون
ضاربا لانسان سواه وبالكذا بائهم اذا قيل ما ضربت اكبر اخوتك فذهبوا الى انه ينبغي ان يكون
ضاربا للاكبر لانه بتعليق الوصف اي اخاك لا اكبر ودليل الخطاب مفهوم المخالفة فهو شامل
لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل ان ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي
عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات له لئلا يلغو ذكره اذ الكلام فيما اذا لم يظهر
للوصف فائدة اخرى فكذلك التقديم في الاثبات والنفي يقتضيهما لئلا يكون لغوا قوله
ولذلك اي ولان التقديم فما ذكر يدل على انه ضارب لانسان آخر يسمعون وذلك لان
منطوق العطف يناقض مفهوم التقديم كما مر غير مرة فانه جعل اذا كان التقديم
كالتقييد بالوصف فكما جاز ان يقال ما ضربت اكبر اخوتك ولا اصغرهما ينبغي ان يجوز ما
زيدا ضربت ولا احدا من الناس مثل مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت اذا لم
يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود التنصيص على الحكمين فلا
يثبت لشيء من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر له سوى التخصيص
فائدة واما اذا ظهرت فلا الا ترى كيف جاز في رد مقالة ذلك القائل ما زيدا ضربت ولا احدا
من الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق آخر
بل يتدافعان بخلاف مفهوم الوصف فانه معتبر في مقابلة المنطوق وليس بشيء الا ترى كيف
جعل الوصف في افادة التخصيص اصلا وشبه به التقديم في افادته قوله وتسميتهم عطف
على تراهم يدعون ومعنى لا اليها يعول ان القول المقصور على اللاحصول في خمور الآخرة لا
يتجاوزه الى اللاحصول في خمور الدنيا ومرجعها الى ما ذكره بقوله وان المعنى بالكسر عطفا على
قدم الظرف والمقصود التعريض برداءة خمور الدنيا وانها موصوفة بسلب المفسدة الكبرى
والغول غائلة الصداع او الاثم او اغتيال العقول وسلبها من حيث لا تدري وينزف فهو من
على صيغة المبني للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقديم هم على ينزفون لتقوية الحكم
السلبي وتقدم عنها لرعاية الفاصلة قوله ويقولون في قوله تعالى الم ذلك الكتاب هو اغني
يقولون مع ظرفه المؤخر عنه عطف على يقولون السابق مع ظرفه المقدم عليه فلا حاجة الى الحمل

معطوفا على تسميتهم كما توهم ولو اجرى كلامه على نظام واحد لقال وفي قوله تعالى الم الى آخره يقولون
لتنبيه قوله افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن جعل معنى كلها اعني النفي جزءا من المسند اليه
كما قدرناه في العبارة الاخرى والحصول المعنى ان جنس الريب منتف عن القرآن وثابت
فيما يقابله من سائر كتب الله واستثناء الجنس باستغراق جميع افراده وثبوته بثبوت اي فرد
منه فلذلك قال على ان ربما بالتنكير للتعليل وهو للتقليل وكل خطاب فحسب على النحو مرجع
اي وتنصيص التقديم بافادة التخصيص بل هو خطاب فيه دليل خطابه على ما ذكروه الآن معه
تقديم خبر المبتدا عليه وقد سبق انه في حكم التقديم بحيث يتناوله ايضا فلا يرد ان البحث
في تقديم متعلقات الفعل عليه قوله وعلى هذا متعلق بجواب متى اعني افاد تقديم
الظرف على عامله الاختصاص على قياس افادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها
فان جعل اذا ظرفا محضا معمولا لقرات كان الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت
شرطية معمولة للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط
كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحصر وان
وان جعلت معمولا للشرط كما ذهب اليه المحقق كان التعليق مستقلا بافادته ولما احتمل المثال
هذه الوجوه امر بالفهم وقد يقال اراد ان يشرع في بيان آخر فقال فافهم اي جميع ما قدمناه
من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيان وجه افادة التقديم التخصيص قوله استدعاء
الحكم اي استدعاء التقديم الحكم وثبوتا ونفيا فيه والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والثبوت
فيه منطوق والنفي مفهوم والثاني لتقديم المفعول به والمنطوق فيه هو النفي والثالث لتقديم
الظرف على نحو الاول في المنطوق والمفهوم قوله لما عرفت متعلق بلزم وحاله التقديم من حاله
المتضمنه له قوله ان ترى سامعك الخ وذلك لان تقديم الفاعل والمفعول او غيرهما يدل على
انه المقصود الاصلي فلا بد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي ذكره والمراد بقوله
او غير ذلك من متعلقات الفعل هو الظرف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله
استدعى المقام غير ذلك اي غير الذي تعينه من الفاعل او المفعول اذ الغرض ان الفعل
واقع فلا بد له من فاعل يقع منه ومفعول يقع عليه فيجيء لذلك لدى الاستدعاء المقام غير ما تعينه

فيك الذي هو منطوق كلامك مع الاثبات الذي هو مفهوم باستدعاء المقام واذا اثبت
غيره كان اعتقاد العكس لازما قوله فيكونه خطأ اي لكون اعتقاده خطأ واعلم
ان ما ذكره من وجه افادة التقديم التخصيص جار في تقديم كل ما حقه التأخير من معمولات
الفعل وخبر المبتدا وانه قد يكتفى في افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله
يبسط الرزق لمن يشاء اعني لما مر قوله ويفيد التقديم في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من
الفاعل المعنوي والمفعول به وغيرهما من مقيدات الفعل وراء ما سمعت اي بعد ما سمعت
من التخصيص نوع اهتمام واعتناء بشأن المقدم اي المذكور اما التعظيم او التبرك به او
استلذاذه او كونه نصب العين قوله فيعلم المؤمن تفريع على ما تقدم فان اراد
انه اذا كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام فيعلم المؤمن ان تقدير الفعل في بسم الله
مؤخرا المفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له وتبركا به ورد عليه ان السؤال
باقرأ باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرأ
اول ما نزل لما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف انما هو في تمام السورة
فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها
وايضا المخاطب هو النبي عليه السلام كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه
تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر وان اراد انه اذا كان التقديم يفيد الاهتمام فيعلم
المؤمن ان تقدير الفعل مؤخرا ليفيد الاهتمام باسمه تعالى وان لم يقصد تخصيصا توجه ذلك
السؤال وكان جوابه انه انما لم يقدم باسم ربك كيلا يتوهم التخصيص الذي هو نائب عن
المقام ولا يتدرج ذلك في كون اسمه تعالى اهم في نفسه كان تأخيره عن الفعل في قال الله وشكوت
الله لا شك فيه وبالاوضحنا لك الكشف عندك ان الوجه الذي اختاره المص لا وجاهة له سواء
قصد بالتقديم فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان الفقه الحمل باسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم
ربك باقرأ الثاني متضاعف فيه الفساد والله الهادي الى الرشاد قوله مقدم الفعل على
المفعول دليل انه جعل باسم ربك مفعول اقرأ لان المفعول يطلق على ما تعلق بالفعل بواسطة
حرف الجر كما مر وكذا التعدية تطلق على معنى يتناول غير المفعول به كما في قوله عين معدى الى

متعد ومعنه ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل
منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر عما هو
بواسطة فلا حاجة الى حمل الآية في قوله متعد وفي الآية على الزيادة كما توهم والوجه
الآخر في قطع وبيع قصد التعميم في المفعول بالحذف والحالة المقتضية للنوع
الثالث اى تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ولهذا ايراده مروى مرفوعا عطفا على
محل العبارة وجره الجر والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها
لمجرد الاهتمام دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا يفيد الاهتمام بشأن الانطلاق
لا التخصيص مع انه في الحقيقة من تقديم الخبر على المبتدأ فتدبر قوله بتقديم ما تقدم
الاديب ما هو اهم من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها تبعا للقاعدة ولذلك علم من هذا
القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدأ على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا او ما في معناه
او نحو ذا واسما على معموله وشمل ايضا تقديم وجه التجنيب اتفق مع انه من تقديم المفعول على
الفعل قوله احدهما ان يكون فيه ما سلف لانما ذكره سبب للعناية لا قسم منها وقد تعد
اللام الى احدها الا ان يكون وتقييد المبتدأ وذي الحال بالمعرف احترازا عن النكرة وقد
على وجه اصالة تقديمها والعامل يلحق بالمؤثر والفاعل عمدة ومنزلة الجزء من الفعل واختار
في المفاعيل الترتيب الذي اورده وقد يختار تقديم المفعول المطلق لا ما في تقييد الفعل
وشرك البواقي على ما اختار وترك المفعول معه المنصوب بالواو وعلته فليس من معمولات
الفعل وان كان من متعلقاته كما مر هناك ولا يبعد ان يقال هو في حكم التوابع لان اصله
العطف لكنه عدل عن التبعية بينهما على المقارنة والمعية وافرد للتمييز مثالا ولم يقل تمثيلا
بعضها لان الكلام في معمولات صريح الفعل والضا فاعل مثلنا مستتر فلا نظر ان تقديمه لكونه
فاعلا قوله او في حكم فاعل لم يقل في حكم الفاعل الملائم لكونه في حكم فاعل الفعل المذكور و
ليس كذلك بل هو في حكم فاعل اما المجرد كما في اعطيت فان زيدا عاطاه اى اخذ من عطوت
اى تناولت واما المزيد كما في كسوت فان عمرا مكتس وكانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف
كسوت على اعطيت مع الاستغناء عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى المفعولين متغايرين

وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اى بعده بلا فاصل لاتحادهما في الاعراب من جهة واخذه
مطلقا وفي الذات غالبا قوله وكذلك عرفته انا وفلان زيد الى المعطوف مع مغايرته
متبوعه في الذات وبعده عنه تشارك سائر التوابع في استحقاق التقدم على غيرها واذا
اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل ثم العطف قوله وغير ذلك بالجر عطفا
على التابع وذلك كالمفعول الاول من باب اعطيت وكالاسم المبهم المميز فان اصله التقدم على
التمييز وكالمستثنى منه فان اصله التقدم على المستثنى وكالتمييز الذي هو في المعنى فاعل فان
اصله التقدم على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة قوله بالاطلاق متعلق بالا
واحترازا عن استحقاق الوضع باعتبار عارض كالمفعول به اذا كان ضميرا متصلا والحال من
النكرة والخبر عن النكرة ونظائرها قوله وثانيهما ان يكون في العبارة فيه ايضا ما يطلق
لانه نصب عسكر بضم النون وفتحها اى منصب باعدائها وان الصفات في الرتبة عطف على كونه يجري
يجري المتصف به وباقي كالمعمول والتشبيه بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما ان تجد كذا عنايته سعد
ما تقدم لكونه نصب عينك كما يجد كم قوله وازى اى ستر ولغة قيل عطف عليه وتعقل ثاني
مفعول تجد قوله مقدم اى المفعول على الفعل عطف على لعوا تقييد الوحق المفسر ان
يعقب مفسره وتقديم وجه التجنيب على الفعل لمجرد الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه
اريد تقديمه على العامل وحده ويلزم من الصالة تقديمه على الفعل يعني ايضا فلا تكلم لقد تقصيصا
قوله يقيت شركا اى متصفه فيه ما وتقول لله شركا بتقديم رابعة عرفت شركا على معنى
الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اى اثبتوا في زعمهم واعتقادهم في الآية والمثال قدم الظرف
المتعلق بشركاء اعني لله عليه وقيل قدم منها المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة واذا
جعل ابهم سعد الاثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركاء على طريقة قولك في الدار رجل كما مرت اليه اشارة
قوله او لعارض عطف على لكونه في نفسه وذلك اشارة الى كونه نصب العين من اعلى المعاني
ثم ان المص اورد للعارض اربعة امثلة من عند نفسه وبين منها العارض الذي يورث الاهتمام
والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى ما شهاهد من نظم القرآن على ترتيب امثلة اعني ان الاول من الاربعة
الاخيرة نظير الاول من الاربعة الاولى وهكذا قوله ليعطف الى آخر ثاني مفعول توجهت

معنى ظننت وقوله لكل تجد متعلق بلا استدقت وهذه الثلاث للقرآن في الوقوع كما جاء
زيد جاء عمرو اى تعارف مجيئاهما وقوله مثل متعلق بالحدث اى احدث في الحدث مثل كذا فيه
وقولك لصاحبك قوله فتحدس هذا هو العارض الذي يورث الاهتمام قوله والجني عطف على
المجني الاول قوله او كما وعدت عطف على كما اذا احدث وهو المثال الثاني من امثلة قوله ما انت
ستبعد وقوعه بعين من جنس مختلس في اقتضاء بعده وقوله من جهة تبعيده متعلق بالثاني
والمستبعد في تبعيده الجهد والبار ذلك تجده وتجدك حين ذلك وحال السعات طرف لتجد وضعفا و
قوة تمييز عن نسبة التفاوت الى الانكار قوله بالنسبة اى بالنسبة الى الجهتين وضمير تفاوته
للانكار وذاك صفة لتفاوته اى التفاوت الذي هو في الضعف والقوة فقوة القصد المتفرعة على
قوة الانكار المترتبة على قوة الجهد في التبعيد امر عارض لاجب زيادة الاعتناء بذكر المنكر و
جعله نصب عين المتكلم قوله في الاول متعلق في المعنى بان تقول لا با وجئت ولا ما تكرت
كالشيء لم قوله وان نقول في الثاني فليتأمل في تصحيحه قوله فتذكر عطف على ان تقول واراد
بالمرفوع هنا الفاعل وتاكيده وما عطف عليه واما المرفوع الذي قدم على المنكر فهو التاكيد و
المعطوف اذ لا يتصور تقديمه على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت هل يجوز ان يفصل ههنا
هذا عليه للغرض المذكور فيقال كم عهد هذا انا والى وحدي كما في قولك ما ضربت الا انا قلت لا يجوز
اذ ليس كل غرض مصححا للانفصال بل ذلك مفوض الى الاستعمال قوله او كما اذا عرفت هذا
هو الثالث من الامثلة وايراث الاشباه مصطردنت هو العارض الذي اورث الاهتمام فاقتضى
تقديم الحال اعني عن مجيبك على الصفة وقوله او مثل الذي في قولك الحمد لله عطف على مثل الذي في
قولك رأيت الجامع وهو الرابع من امثلته والحافظ على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام بالحمد
اعني بالحق وبادر ونحوه قدما على المفعول بلا واسطة والمناشئ مواضع الحدوث والحصول وارادته
للتبا والطف ان تلك المناشئ متفاوتة فبعضها الطف وبعضها الطف ومثل ما صنعه هنا الى هنا
مراتب الخفاء في اللطافة والضليع القوي من الفصاحة وتعالى له بالفارسية بطلو آورد وعدم شق
الغبار كناية عن السبق والغالب هو الذي في شعره تعيب اى عن هنا كان الى في قضاء المناشئ
ودره در امر التنزيل لمجيب منه ومدح له تعالى لا در دره اى لا كثر خيره واصل الدر اللبن وتعديته

الاحاطة بعلل المقتضيات اعني الاشتمال ومقتضيات تعدى بفتح الضاد وكسرها وقوله لاترى شيئا
استثناء لبيان ما قبله منها اى من لطائف الاعتبارات علية اى على ذلك الشيء فيه اى في التنزيل
وقوله من وجه لطيف متعلق بيراعي كما ان من الطف وجوه متعلق بتراعي يدل ان كل اعتبار
لطيف يراعي في كلامهم على وجه لطيف فقد روعي ذلك الاعتبار في التنزيل على وجوه هي الطف من كل
حتى جمع من الوجوه والمقصود ان وجوه الرعاية في التنزيل ازيد في الكيفية اى اللطافة وفي الكمية
اى العدد فقوله من الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه وما نحن فيه هو التقديم لعارض
واذا اخذت طرف لتسمعني وضمير تجدها للاشياء يعني انك اذا اخذت الامثلة التي يلقيها اليك
سائح نظرك وتاملها اعتددت بقصدتها الى موقفها فتخلص عليك من تفاصيلها قوله فقدم
الى المجرور على الفاعل واللام في لا مفتوح مع تشديد الميم او مكسور مع تخفيفه وانك في كذا
الى جد فيه والاستقراء المبالغة والالحاح وفاعل فكان ضمير الاشتمال الذي دل عليه اشتمل و
التنكير للحقير وقرية تمييز عن النسبة لا عن الضمير الراجع الى القرية وكذا مبينا اى ما انكرت بها
وما سواها منهما وقوله الكائن اى الجليلا في فكره فكره يعني هذا الكلام وفي الصحيح عن الغيب بالله
ختمه لشانها كانما اى لجلالتها وظرافتها وهنا كلفظ لقوله كان وفاعل يلم ضمير سابق
الحديث قوله ومنها اى ومن الامثلة ان قال تعالى في سورة المؤمنين قالوا ائذا متنا وكنا ترابا
وعظاما ائنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا انا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا
والعامل في اذا في الايتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اى انبعث اذا متنا انخرج اذا
كنا وتكرار همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا اشارة الى البعث والاخراج من القبور
قوله هناك اشارة الى الآية الاولى وههنا الى هذه الآية قوله لا جزاء هناك اى في جهة المنظور
فيها تمتا وابنى بضم الباء وكسرها جمع بنيه بعضها وكسرها على طريقة عرفة وغرف وسدرة
وسدر قوله كما تعرف يعني ما تقدم من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان
ملك جاز ان يكون من قومه وصفا ايضا متعدد بر صلته معرفا فلا حاجة في تقديم العارض
حذف الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصريين على ان المقصود الاصلي
هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الآخر هنا العارض قوله ان يكون

منحلة الوسائل وى سيصب صلة اى لا احتمل المجرور ان يكون كلا من الواقعة صلة الدنيا
من طلوى كما ففصل الميخ لا احتمل المجرور ان يكون بعض الصلة التى هى مجموع الجار والمجرور
وصل معناه لا احتمال ان يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يكن تمتما منها او فى كلام نظره وهو
ان من قدمه وان جاز ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ الا ان تعلقه به من حيث المعنى
غير معقول اذ لا طائل فى ان يقال اسرفنا عادا او توقناهم فى الجموع الدنيا التى دنت منهم
مفرح الا بتاويل بعيد وهو ان ما دنت من حياة قوم نوح اى كانت قد بينت منها فى الزمان او
شبهه فى الاحوال قوله كما فى نظم عم الفاصلة اى على الفاصلة الالفية فقدم لذلك على موسى
وليس فى الشعراء هذا العارض المقتضى لتاخير موسى فقدم رعاية للاصل مع المحافظة على الفاصلة
النونية ايضا قوله فالكان الغرض اى من ايراد الاصل الا بحرد المقدمة على التقدم لعارض اورث
الاهتمام وضمن فيها اللفظ اثر وخائفين حال من المستترة ولعنتنر من الانواع الثلاثة
الى اضمار التقدم والتاخر من الفعل وفاعله المعنوى واعتباره من الفعل وغير الفاعل
والاعتبار من متعلقات الفعل وقوله فلكن اى ما عرفته فما سبق على ذكر منك لتعلم ان
ذلك الطريق قد سلكه من الانواع فنزل المجيب فى الفاعل او المفعول بمنزلة المحل مثلا
وقد تعكس فيترك التقدم وقد يجعل غير الاهم من المتعلقات منزلة الاهم فيتقدم وقد يعكس
فيترك تقديم الاهم كل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر واما الى الان
ومن الشرط ولما تحمله لا خلاف فيها فى الاستقبال والمعنى وفى عموم العقلاء وعدمه وفى كونهما
حرفا واسما وظرفا وغير ظرف ولم تعد اذ ما حيث فانهما دون ما الافعال شرطا او ابتداء
لانها الاصل وعقبها باذ الزيادة مناسبتها اياها ثم بسائر الظروف الاقرب فالاقرب ثم بما
لكون العقلاء وقدم ما مع مهما لانه اصلها واخر انى ولى لقلتهما وفصل لو بإعادة الكاف لانها
لا تقل اصلا لخلاف اذا فانها قد تجزم فى الشعر كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل ولانها للمعنى
وشرطيتها متقدمة ولم نذكرها استغناء عنها بهما وقوله فالذى جواب اما وضمير عنها للحال
وقوله اما ان فهى للشرط فى الاستقبال شروع فى تفاصيل ما بين هذه الكلم اى فهى لتعليق
حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فى الاستقبال فقوله فى الاستقبال ظرف للمعنى

المندرج فى مفهوم لفظ الشرط اعنى حصول مضمون الجملة الاخرى كما اشرنا اليه ولا يعم جملة ظرفا
للتعلق المندرج فى مفهومه ايضا لانه حاصل فى الحال وليس القصد الى جعله ظرفا لحصول الجملة
كما لا يخفى قوله الخلو عن الجزم بعدم وقوع الشرط اقتصر على ذلك لانه مقصود ان تذكره بما ان
واما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان اقتصاره مبنى على جواز استعمال
ان فى المحال وليس بشئ فانهم اتفقوا على انها للمعانى المشكوكة فالاصل فيها ان لا يجزم بشئ من طرفى
الشرط وقد نبه على ذلك حيث قال وهو لا يعلم ايكرمه ام لا وحيث جعل ان لم اكن اباك من قبيل
ما هو خارج عن الاصل بسبب الجزم ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه فاذا استعملت
ان فى المحال كانت خارجة عن اصلها قوله فى مقام الجزم اى بوقوع الشرط او لا وقوعه قوله
لاستدعاء المقام اياه كما اذا سئل العبد عن سيده فى الدار وهو يعلم انه فيها فيتجاهل خوفا منه و
قال ان كان فى الدار اخبره بانك على الباب وكما اذا اسطلت لك فعلت ان لم تطلع الصبح فاذا
امهل وانت جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل مجدا او تولها قوله ان صدقت اى ان زعمت
صدق فالمتكلم جازم بظهور صدقه فى الاستقبال الا ان المخاطب شاك فيه فاستعمل فيه ان تبنيها
على شكه واظهار التنبيه المتكلم وتكنه فى امره وقد يجعل ان صدقت مثالا للتجاهل ايضا فانه مع
جزمه بظهور صدقه فى الاستقبال يتجاهل ويرى تشككه فيه لاعتبار مناسب يستدعيه قوله
تنزيل المخاطب منزلة الجاهل قد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط اولا وقوعه فينزل منزلة
الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب علمه كقول الاب للابن المؤذى ان كنت اباك فلا تؤذنى او
ان لم اكن اباك كيف تراعى حقى وكيف للانكار اى لا تكون عليك رعاية حق فالابن عالم بوقوع الشرط
فى الاول وعدم وقوعه فى الثانى الا انه لما لم يعمل بعلمه نزل منزلة الجاهل الشاك توبيخا وتقبيحا قوله
ولامتناع الجزم تعليل لقوله فلا شرك المضارع اى فى الجزاء وحاصله ان الجزاء معلق بالشرط المحقق
الشرط الذى فى الحقيقة شبهة فقد ان تعبر عنه بالمضارع فلا اشترك ذلك الى الماضى الا لنكتة ويعلم
مما ذكره من ثبوت الشبهة فى تحقق الشرط ان الاصل فيه ايضا ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى
الماضى الا لفائدة وسيأتيك تفصيل الكلام فى ذلك وانما قال نظرا الى اللفظ لان الماضى بواسطة كلمة الشرط
قد انتقل الى معنى الاستقبال الا ان لفظه باعتبار وضعه الاصلى مؤذن بالتحقق قوله مثل ما ترى يشتمل

لنكتة العدول فى الجزاء عن المضارع الى الماضى بقوله انهم ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء فانه ذكر فيه
ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقل بالجزائية احدها يكونوا لكم اعداء اى يظهروا عداوتهم ويعلموا بمقتضاها
لان نفس العداوة ثابتة غير متوقفة على وجدانهم للمؤمنين وثانيها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وقد ذكرنا ان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الاصل
وثالثها وودوا وقد ذكرت بصيغة الماضى تنبيها على ان لزوم ودادتهم كفر المؤمنين لوجدانهم اياهم
يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدى لجواز ان تنسيها حال الوجدان سد كل القدائم
والمعارفة السابقة بخلاف الودادة اذ لا احب عندهم من كفر المؤمنين فانه اضر الاشياء لهم وانفعها
للكفار اذ به تحسم مادة المخاصمة وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وانما دل الماضى على تحقق اللزوم
لان الجزاء معلق بالشرط فمعناه اذا وقع جزاء تحقق مفهومه حمل على تحقيق الشرط قوله ماكان
مفعول يحتمل وضمير يحتملها للام حملا على المعنى فان قلت الودادة حاصلة قبل المصادفة
فلا يكون معلقة بها فالاولى ان تحمل ودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية قلت
المراد اظهار الودادة وما يتفرع عليها من الجد والاجتهاد فى ارتدادهم كما عرفت فى العداوة
وجعله حالا او عطفا على مجموع الشرطية عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا للشرط اراد
ان يذكر كلمات الشرط مفصلا اى واحدة بعد واحدة فصدر بعدتها بجملة اما فقال اما ان وتركها
فى البواقى التى عطفها عليها ولم يجمع بين ان واذا مع اشتراكهما فى انهما للشرط فى الاستقبال لاحتياج
الى الاستدلال على شرطية اذا فقدمه قال تعالى استئناف لبيان شرطيتها بادخال اذا المفاجأة
فى جزائها كما دخلت فى جزاء ان وذلك لتعيين ان الفاء لان المفاجأة مصادفة الشئ بغتة فيناسب
ترتب الشئ على غيره بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال بجواز ان يكون اذا فيما ذكر من المثال
ظرفية مجردة معمولة لمعنى المفاجأة اى تم فاجاء وازمان اشتراكهم فى زمان اذا فتحنا منه
رحمة فالاولى ان يستدل بمثل قولك اذا جئتنى اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط
لم ينقلب اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه بصيغة
الماضى تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هناك انقلاب الماضى الى معنى المستقبل بتوسط اذا قلت
هذا التاويل لا يطرد فى جميع الموارد والمانع اذا جئتنى اكرمك فجوز ان يكون اذا فيه ظرفا مجردا
واما التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى فيحال ان يكون لما عرفت من تقدم
على الاكرام فلا يكون هناك انقلاب الماضى بتوسط اذ الى المستقبل ويحمل
ان ينقلب الى معناه بتوسط اذا لانها موضوعة لزمان الاستقبال كما صرح
به النحاة

معمولا لاكرمتك ولا يخفى عليك ان الاستدلال بالآية تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافى فى
مباحث الالفاظ فلا تقدح فيه الاحتمالات البعيدة قوله وكلا وصل فيهما اى فى كلمة اذا القطع
اى قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا فى المقطوعات كغلبة استعمال ان
فى المشكوكات والاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمة معارض قوله
قطعا مصدر للمصدر المعرف اعنى القطع على نحو قولك ضربك ضربا شديدا وتحقيقا صفة له اى
قطعا محققا وقوله او باعتبار ما عطف على تحقيقا اى او قطعا ملتبسا باعتبار ما خطابى او
حاصلا بسبب اعتبار والمراد ان القطع على قسمين حقيقى كما اذا طلعت الشمس ومدفى فان
المطلوب قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابى كاظهار الوثوق نحو قولك اذا انعم عليك زيد
فاكرمه بجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور استحقاق المخاطب وكاظهار الشغف بوقوعه
نحو قول على اذا الاقت لسلمى لخلوه زيارة بعث الله رجلان حافيا وقد صحت رجلان برجلاى
وبنوا عليه حرفات فى اعراب البيت حتى قال قائلهم رجلاى فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير
المتكلم رجلاى لانه فى معنى زيارتى بيته الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى
الرجلين ركيكة جدا وبان الحافى اذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا المصحف
محضر جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهون بها قوله وهو النكتة اى كون الاصل فى اذا
الجزم هو النكتة فى تغليب لفظ الماضى مع اذا على المستقبل قوله فى الاستعمال متعلق بتغليب ومعنى
يكون الماضى وفى تغليب متعلق بمعنى اى التاكيد المستفاد من النكتة وانما قال اقرب الى القطع من
المضارع مطلقا بالنظر الى الجملة قوله نظرا حال من المستتر فى اقرب اى منظورا الى لفظه او مفعول
له اى الحكم بكونه اقرب لاجل النظر الى لفظه قوله قال تعالى فاذا جاءتهم الحسنة استشهد بالآية على استعمال
اذا فى القطع مع الماضى واستعمال ان فى المشكوك مع المضارع بناء على ان كلا منهما وارد على اسلوب
كلامهم والا فليس فى علمه تعالى الا القطع بالوقوع او اللاوقوع قوله حيث اريدت الحسنة المطلقة
وذلك لان المطلق يجرى على الاطلاق اذا لم يكن معه ما يدل على تقييده واما قوله وان تصبهم حسنة كما يرد
بما نوع من الحسنة الخصب والرخاء لان الآية نزلت فى اليهود حين قالوا لما بعث رسول الله عليه
تنالوا منه دخلا اليمن نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا

التقية لم يكونوا الشريفة عسكر باطلا ای فی قبول والشبر جمع شبر وهو الطريق من الارض

الريد بقوله تع ولئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة مدل على ذلك انه وقوف مقابلته لقوله فان اصابتكم مصيبة ای قتل بهزمه بشهادة ما قبلها اعنی يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن والاشكال ان النوع المخصوص اذا وقع عا من المطلق فكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل الماضی فی ولئن اصابكم لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضی لفظا وايضا المراد والفضل العظيم فهناك شائبة تحقق هنا قوله بلفظ اذا متعلق بقال وحيث اوردت بعلیله و قوله لكون حصول الحسنة المطلقة تعليل لذلك المعلل على معنی ان ذكر اذا فی جانب الحسنة بسبب ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله كثرة وقوع مفعول له لمقطوعا ای قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فی الوجود وهذا ما ذكره فی الكشاف من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فی كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها قوله ولذلك ای ولان الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة فی الوجود عرفت تعريف عهد الاشارة الی كونها معهودة او تعريف جنس والمراد ان تعريف مطلق الحسنة اعنی جنسها تعريف عهدی كما هو اقرب الی الصواب عنده واما تعريف جنس على مذهب الجمهور ای غير راجع الی العهد لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول احری بحق البلاغة فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورانها بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال اذا وادخل فی اللوم على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتعريف الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبالخصاصة لكنا اقنع عندك المرام من هذا المقال واندفع ما توهموه من الاشكال فاقم وجهك للدين القيم وذرهم فی خوضهم يلعبون قوله وبلفظ ان فی جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا او يدان السيئة محمولة على الجنس كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الی وقوع جنس الحسنة لعموم الاوقات فی بلفظ ان فی جانب السيئة وتنكيرها لانها اذا وقعت لم تقع الا الاشياء قليلة منها بخلاف الحسنة فان الواقع منها انواع عديدة متحققة ولذلك ای ولان السيئة لا تقع الا فی الندرة ای فی قليل من الزمان قيل قد عددت قوله ومنه ای ومما استعمل فيه اذا مع الماضی فی جانب الحسنة وان مع المضارع فی جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا اعنی الرحمة منكرة كالسيئة فاشار الی وجه تنكيرها بان القصد منها الی نوع من جنس النعمة المنظر الی لفظ الاذاقة فانه يجب اهل صنعهم

بهنی

والا فقوله تع وان كنتم فی ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم فی ريب من البعث بلفظ ان مع المرتابين فانما القصد التوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن اصلها وتصوير ان المقام لا يصلح الا لجرد الفرض كالارتياب كما قد يفرض المحالات مع تعلقه بوقوعها اغراض كقوله تع ولو سمعوا ما استجابوا لكم وتصويره فی سمع الاصنام وبيانه انه تع واذا ارعنهم ومثله افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل فی ارتكاب الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل فی مثل هذا المقام واجب الانتفاء حقيق ان لا يكون ثبوته له الا على مجرد الفرض ومنه ما يقول العامل عند التقاضی بالمجلة اذا امتد التسويف ان كنت ترتضی الجميع...

يعنی من هاهنا الثلة وان كان ههنا استعارة الاتصال ای اذا اذقنا هم شيئا ما من الرحمة فرحوا وهذا وان حسبهم قدر يسير من السيئة قنطوا او سكتوا وكان جنس الحسنة بالقياس الی جنس السيئة مقطوع به كذلك قليلها بالقياس الی قليل السيئة قوله فهو المطابق الی القصد الی النوع القليل نظرا الی لفظ الاذاقة هو المطابقة للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتكلمهم فی الامور وعدم صبرهم وتحملهم فيما حث نطشون لادنی شیء وكحبعون بادنی مضرع وقد يقال اراد ان غاية القلة القدر و غاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط بينها جما بين لفظ اذا ولفظ الاذاقة والجمع بين المتنافيين بجعل حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة واما قوله و ان كنتم غريب الخطاب فی الاية للمرتابين فی حقيقة القرآن وفی حقيقة حشر الاجساد فقد استعمل ان فيما هو قطع وقد عدل واتی بذلك للتقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار الی ان استعمال ان فيها للقصد الی توبيخ المخاطبين على الريبة وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها وهو الاعجاز الذی نبه عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله والابتداء الخلق الذی اشير اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان ينسب فيه الارتياب الی العاقل الا على سبيل الفرض كما تفرض المحالات لاغراض متعلق بفرضها كالتبكيت الخصم واثبات المطلوب بابطال نقيضه والمبالغة فی ثبوت شیء كقوله تعالی ولو سمعوا فرض فيه سماع الاصنام لغرض التبكيت والالزام وعبر عنها بالواو والتی هی ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها الالوهية التی لا تعقل الا الذی العلم ثم الاصل فی فرض المحال كما نبه عليه بالمثال كلمة لو دون ان لان ای مقطوع بلا وقوعه الا ان ههنا جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال ثم جعل بمنزلة ما لا قطع بعدمه على طريق المساهلة وارخاء العنان قصدا الی التبكيت وكما قام فاستعمل فيه ان قال فی الكشاف فان آمنوا بمثل ما آمنتم به من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجیء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله تع قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا فان حقيقته عند ذلك القائل امر محال وتطائره كثيرة و من ثم توهم ان كلمة ان تستعمل فی المحال اصالة قوله وتنبايی ای المقام عطف على لا يصلح وذلك لانه لا الحق الارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك

٩٨

فان ارتكب حكاية تمن قوم شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن فی ملتنا اذ جعل شعيبا فی التعود فی ملتهم بحكم التغليب والا فما كان شعيب فی ملتهم قال الانبياء معصومون...

ان كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا لان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه واما ما قال من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا انزلوا جميعا منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه فهو نكتة اخرى لاستعمال ان فی الاية لا تعلق لها بالتغليب وباب التغليب باب واسع يجری فی كل فن تنبيه بذلك على انه يجری فی فنون كثيرة لا تختص بما ذكر فمن القاعدة ان تغلب الاكثر من جنس على اقل فينسب الی الجميع ما هو منسوب الی الاكثر كما فی قصة شعيب عليه اذا غلب اتباعه فی نسبة العود كانه غلب هو عليهم فی المخاطبة فی قوله او لتعودن تغليبان قوله والا فكان ای وان لم تدخل بحكم التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن فی ملتهم حتى يتصور عوده اليها قوله وصيغة فيها نوع تغليب كمن قوله لتخرجنك والتغليب حجة وفيه اشارة الی انه مذهب كما بين فی موضعه ومنها تغليب المذكر على المونث فی صيغة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة متمايزة عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اريد اجتماعا الی صيغة المذكر كقوله تع كانت ای امراة لوط من الغابرين ای الباقين فی القدر والعذاب ای الهلاك وقوله وكانت ای مريم من القانتين ای المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور ای جعلت بمنزلتهم فی التعبير بلفظ مختص به المذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بينهم تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد ايضا كقوله تع واذ قلنا للملائكة اسجدوا فسجدوا الا ابليس اخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا استثناء متصلا على ما هو الاصل فی الاستثناء وفی قوله عدت الانثى من الذكور اشارة الی انه شبيه تغليب المذكر على المونث فی كون اللفظ متناولا للغير بما وضع له اصالة رمزه لطيفة لا تخفی مكانها ومنها تغليب الخطاب على الغيبة وهو ان يجمع فی لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر الی جهة الخطاب كما فی قوله بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب وقد حمل على انتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون الياء فغلب جانب خطابه المستفاد من حمله على انتم على جانب غيبته الثابتة له فی نفسه لان الخطاب اشرف واول وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنی على جهة اللفظ فان الغيبة فی قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تع وما ربك بغافل عما تعملون بمن قرأ بالخطاب فانه

للغرض المذكور ومثله ای مثل ان كنتم فی ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر وذلك لان اسرافهم فی الكفر وطغيانهم فی الشرك كان واقعا واستعمل فيه ان لقصد التوبيخ و التصوير بناء على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف من اصله ولا يصلح الا الفرض ومعنی افنضرب عنكم افنهملكم فنضرب ای نصرف عنكم الذكر ای القرآن وما فيه من المواعظ صفحا نصب على المصدر ای اعراضا وصفحا او مفعول له او حال ای للاعراض او معرضين واذا قرئ ان بالفتح كان تعليلا ای لان كنتم قوما مسرفين فان قيل الشرط هو الارتياب و الاسراف فی الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الی تاويل حسبان الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاؤه على حاله ومثل هذا يعد فی العرف جزما والصواب ان ليس المراد الارتياب والاسراف المستقبل بل الماضی المتحقق فی الحال ومن ثم قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنی اذ وعند المبرد والزجاج ان كلمة ان لا تقلب كان الی معنی الاستقبال لتمحضه للزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الی انه اذا اريد بقاء الماضی على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان كقوله تع ان كنت قلته وان كان قميصه قد من قبل قال فی الكشاف ان كان الشرط ينسينك قبل النهی قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك حيث اراد ان يفسر شرط ان بالماضی قدر لكان قوله ومنه ای مما استعمل فيه ان فی مقام القطع توبيخا وتجهيلا قول القائل عند التقاضی لان القطع ههنا بعدم الشرط الذی هو كونه لم تعل فيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك لم تعل ومثله والعالة بالفتح اجرة العمل والتسويف التاخير يترج ای يقتل ويكشف ومفعول قوله المحذوف ای فقولوا لم تعل وا قطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله منزلة من لا تعتقد انه عمل ای بل يشك فی انه عمل فلا يكون له اعتقاد بوجود العمل ولا بعدمه وانما قال وانما قال ان اعتقدتم انی لم اعمل لانه بيان لمعنی قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان لم تعتقد وانی علمت على ما توهم وادعی انه قياس تنزيلهم منزلة من لا تعتقد انه عمل فتامل قوله وتلكم وقائع من العامل عليهم قوله واما التغليب عطف على قوله واما القصد التوبيخ على الريبة اشارة الی الجواب الآخر لاستعمال ان فی الارتياب مع تحققه وهو انه كان فيهم من لا يرتاب بل يعاند مع كونه عالما بالحق فغلب ذلك الغير المرتاب على المرتاب وورد على هذا الوجه انه اذا دخل المرتاب فی حكم من لا ارتياب

٩٩

لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواه بلا تغليب للامتناع ان يخاطب فى كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه قيل ما انتم الا قوم تجهلون ... انت يا محمد و ما تقول جميع المكلفين وغيرهم و الحاصل قراءة الغيبة فلا يحمل على غيره على علمه او فى كلامهم تغليب الغائب وان كان الكثر على المخاطب و لا تغلب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم بان يراد بالواو والجمع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن الجمع بجمعه تخص العقلاء كقوله خلق الله الناس والانعام ورزقهم واما قوله تعالى يذرؤكم فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ازواجا اى حلائل او ذكورا و اناثا وخلق للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم فيه اى يبثكم ويكثركم ايها الناس و الانعام فيه اى فى هذا الجعل الذى هو منبع الكثير بالتوالد و التناسل فخم لفظكم غلب المخاطبون فى اعنى الناس على الغيب اعنى الانعام والا قيل يذرؤكم و اياهن وغلب العقلاء على غيرهم والا قيل يذرؤكم و اياكن ولقد احسن من قال تغليب المخاطبين جىء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جىء بالميم لا بالنون ومنها تغليب احد المتناسبين على الآخر بان تطلق اسمه على الآخر و تثنى بهذا الاعتبار قصدا المعبر هو الاسم الاخف الا ان يكون الاثقل مذكرا كالقمرين فانه علم ... جرد اطلاق الاسم على الآخر لا يكفى فى التثنية كما فى المشترك بل لا بد من الاشتراك فى معنى ليصيرا من جنس واحد ... فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن لطهر وحيض وعينان لجارية وباصرة وايضا جاز ان يجعل الآخر مسمى باسمه ادعاء ثم اول الاسم بمعنى المسمى به ليجعل منهم متناولا لهما فتثنى باعتبار كما قيل فى العلم فيكون معنى الابوين المسميين بالاب والخافقين المغرب من خفق النجم اى غاب وقيل المشرق لانه يخفق منه الكوكب اى يطلع و انما فصله عما قبله ومنه اى ومن هذا الباب بعده عن الانواع المتقدمة المعادة المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب واما قوله واذا مس الناس ضر بلفظ اذا دان الغرض سوق الحال نادر كالسيئة فقد استعمل اذا فى المشكوك فنافى ما تقدم من ان الاصل فى اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان هناك امور ثلاثة تعاضدت فى اقتضاء كون الضر متيقنا جابه فان لفظ المس ينبئ عن القلة فى معنى الاصابة و تنكير الضر فى مقام التوبيخ يدل على التقليل وقد جعل مفعول المس

الناس وهم لتماديهم فى عصيانهم مستحقون لان يلحقهم ويحاسبهم كل فرد فناسب استعمال اذا انه على ان مساس قدر يسير من الضر لا امثال هو لا حقه ان يكون المقطوع به و آخذا الآية عليها فى اللوم و عوارهم متيقن الله و قد وجد فى بعض نسخ المتن لفظ وعانا ما الصواب فى واذا مس الانسان ضر على ما فى الذكر قوله واما فى قوله واذا مسته يريد ان الشر ههنا كالضر هناك وقد فات منه تلك الامور الثلاثة واحدتها اعنى حكمه الا انه ناب عنه شىء آخر هو ان الضمير راجع الى الانسان الكائن على ما تقتضيه البلاغة لا الى مطلق الانسان المذكور فى قوله واذا انعمنا على الانسان يكون اذا منها على ان مثله حق ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به قال نادى بجانبه اى بنفسه كان الجانب مجاز والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها عن شكرها ومثلها تكبرا وتعلى قوله وعند النحويين ان اذا فى اذا ما المناسب للاحال السابق فى تقدم اذا على اذ ما لكنه عكس لموافقة ... به حيث كان اذ بلما للزمان الماضى معرى عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجملة باذخال ما الابهامية القاطعة للاضافة استعمل بمعنى الشرطية فى الاستقبال وكانهم لم يجعلوا اذ ما كلمة براسها كما زعمه بعضهم قياسا على اخواتها من اذا ما و متى ما و ايما و انما قال فى باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذا ما وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان الجزم باذا ما كونه نادرا ايضا اقرب الى السعة قال اذا ما جئت نحو انهم تقييد قوله الاصلى للابهام فى الاستقبال فان قولك آتيك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيستوى العطف مشترك الاتيان فيه خلاف قولك اذا ما طلعت فانه لا يختص به و قد يقال اراد ان محمول على وقت ناسب وجود الشرط فيتعذر فيه مشترك الاتيان بعد المحو مثلا واذا ما سنا ولم وعنى فلا يعذر ومنها اعم اى اشد واقوى عموما لانه اكثر افرادا لان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم الحكم المعلق به لكل وقت من اوقات تحقق شرطه حتى اذا قال متى دخلت الدار فانت طالق فى اى وقت دخلت من ليل ونهار ولكنه ربما يختص ببعض الاحيان بخلاف متى فيكون اقوى عموما وليس فى شىء منها تكرار الطلاق بتكرر الدخول على ما توهم انا وكلما وعطف الاحيان على الامكنة اما تفسيرى واما تنبيه على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذى يملؤه المتمكن بحجمه والحكمة ايضا الامكنة على قياس متى فى الازمنة قوله وحيثما

ومن تعميم اولى العلم قال الله تعالى ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الارض مراغما كثيرا وسعة وفى التعميم الاشياء كما قال الله تعالى وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومنها ... ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ... اولى العلم وغيرهم والة التعميم ... الاحوال الراجعة الى الشرط ... تفصيل ... اجمال مع الاحتراز عن تطويل ... قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون ... ورسوله فى سنته ويخش الله على ما مضى من ذنوبه ويتقه فيما يستقبل فقد حاز الفوز بحذافيره

فليدا اشارة الى انه التعميم كما تقتضيه كل من و حوم هما تخص بذوى العلم وبينهم فى الشرط فى الاستفهام ايضا موا غالى اى ... الذل والهوان ويلحق التوهم بالزوال وما لتعميم الاشياء اى فى الشرط وكذا فى الاستفهام فاذا اردت شيئا من بعيد ما هو واذا عرفت انه انسان ملت من هو وقد يطلق كلمة ما على اولى العلم كما فى قوله من لا يعقل ويسأل بها عن صفاتهم كقولك ما زيد قوله ومهما اعم على قياس ما فى ... فيتناول كل شىء من الاشياء حيث لا يخص بخلاف ما فانه قد يخص و وجه كونه اعم اذا قدر اصله ما ما لان الاول شرطية والثانية مزيدة لزيادة التعميم كما فى متى ما واينما واذا اجعلت كلمة براسها فوجه كونها اعم وضعها كذلك لمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا قيل اصلها مه بمعنى اكفف ضمت الى ما الشرطية ثم زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن كل شىء قوله او غير ذلك يعنى من الحالات والصفات الراجعة الى القراءة كالتوسط بين الجهر والهمس وكالحدة والثقل والطيب والكراهة قوله والمطلق المعمات اى المعممات المطلوبة منها الكلمات المعدة للعموم فى الازمنة والامكنة او غير ذلك كالتفصيل الى الاجمال فى هذه الامور لما وجد كما اذا قصد عموم التصريح بالذكر ولما ... الاحتراز عن تطويل لا ... بالاحصاء او ... حاصله الحق قوله المعدود حال من المقول اعنى ان ما فى زيدا اى فى قولك هذا المقول اذا ما ... الى عود ربما يعذر استيعابه فانك اذا لم يفيد قولك من ياتنى يعذر ... عوده قطعا وان فيه ... لقولك من ... قوله مع قيام الامثال ... الاحصاء ... التفصيل الى الاجمال ولقد احسن من ... فى نظم الآية ان تعالى حد لك هو الغاية وانما ذكرنا ذلك نظرا الى ان عموم الافراد يفيد شمول الحكم للجميع واعلم ان الجزاء قدم على الشرط لانه العمدة والشرط قيد له ولان تقدمه هو الاصل لقولك لما كان المتعلق حصولا مرتبا مضمون الجزاء بحصول ما ليس بحاصل يعنى مضمون الشرط و لقد بالغ حيث جعل الجزاء والشرط نفس التعلق وارادوا ان معناهما من حيث انهما جزاء وشرط ذلك التعلق والمقصود ان لا اصل فى الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك احتج لولان الاصل فى جملتها الخ كما سياتى والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبرية ايجابية او سلبية

اعنى ... لكونه مضارعا مع كونه ان ... ما ياتينكم منى هدى ... فى الكلام ... فى موضع الحاصل اما بالقوة الاسباب المتاخذة فى ... الاسباب ... الواقع ... وعليه ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار ونادى اصحاب الاعراف ... ما تحقق ... رحمهم الله ههنا كثيرة ... انتهى

او تحقق نسبة انشائية فان الجزاء قد يكون انشاء والحصول المعلق به هو تحقق نسبة خبرية فى الاستقبال ايجابية كانت او سلبية ولا يجوز ان يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض الحصول فى الاستقبال ولا تصور ذلك فى الانشاء قوله استلزم ذلك اى كونهما لتعليق حصول امر آخر امتناع الثبوت اى ثبوت مضمون احدهما فى الحال اما الشرط فلانه ليس بحاصل فى الحال بل هو مفروض الحصول فى الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله فامتنع ان يكونا اسميتين او احدهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى الظاهر فامتنع فى الكلام البليغ العدول عنهما الا لنكتة كما سيصرح به قوله وكذا امتناع المضى بالنصب اى وكذا استلزم ذلك امتناع المضى اى امتناع ثبوت مضمونهما فى الماضى فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان فى جملتيهما ماضيين او احدهما وفى بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضى فاما ان يقدر او يجعل ان يكون بدلا من المضى مثل للعدول الى الماضى ثلاثة امثلة مشتملة على معنى الاستقبال ثم اعاد لفظ نحو للعدول الى الاسمية فى الجزاء وحده لان الاسمية لا تقع شرطا لاختصاصه بالفعل واعاده ثانيا للعدول الى الماضى الباقى على معناه المحوج الى التاويل الذى سيذكره الا ان فيه الماضى الاول بالان على ان ذلك الماضى بمعنى الحال فلو قال ان يكرمنى الآن لكان اظهر فى التقييد وافيد قوله لا لاتوجب لكونه مضارعا مع بيان النكتة لكونه المواضع الثلاثة اى من الصور التى لا يكون فيها ما يوجب كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا يجوز العدول اصلا وان كان فيه نكتة كثيرة و كالواو اذ الذى ما اوجب تاكيد شرطها بالنون لملاحظة المقصود من زيادة الاداة والنون المؤكدة المخصوصة بالمضارع واذا كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا قوله لاضمار الرجيم يقوله ان نحو واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول قوله مثل تقرحى اور ذلك هذا العدول الى غير الاصل يكتسى الاولى طلب ابرازغير حاصل فى معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم اشار الى اسباب اخراجا لا بقوله وما شاكل ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع اى ما هو محقق الوقوع فى الاستقبال كالواقع فى تحقق الوقوع وعليه اى وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ الماضى وان لم يكن فى الشرط والجزاء

قوله تعالى ويا ذي فانه ثم عبر عن الاحوال المترقبة المتحققة الوقوع في الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير في القرآن قوله وكذا الى وشل يا ذي اما بعد الما اذا الله برفع مكة [illegible]
قبل زمان المراجعة من صلح الحديبية وللمفسرين اقوال اخرى فتح خيبر وفتح الروم وفتح ما فتح الله
لامن النبوة والدعوة الى دين الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح منطوى فيه كل الفتوح
وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة اى قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان ندخلها انت و
اصحابك من قابل قوله واما للتعريض هذا هو السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال تع
ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فا برزنا
المحتمل مثل الله عليه وآله وسلم اهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل الى صيغة الماضي
مع القطع بانه لا يقع منه تعريضا بمن صدر عنه اتباعها وتعلق الجزاء بهم اعني كونهم الاولى لهم من
الله ولا نصير وكذا ابرز تبرك في قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل تعريضا بمن
اشرك وحبط عمله وكذا ابرز زللتم في معرضه تعريضا بمن زلوا ولحوق الوعيد العظيم
بهم اعني ما دل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز حكيم فان قيل التعريض فيما ذكر من الآيات
انما نشا من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع امتناعا عاديا منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضي
مثل الاسناد والتعريض يكفيه الامكان الذاتي فلا تعريض من جهة الاسناد وان سلم
فالتعريض في المضارع ايضا يكون لمن يحصل منه الاتباع والاشراك والزلل في المستقبل
لا ظاهر لحمته لا يعاد اللام الموطئة بعد كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط
ماضيا في لئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت انه لا تنافي بين المقتضيات فيجاز
تعدد ها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض
قوله ونظيره اى ونظير قوله لئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم يشاركه في كونه شرطا و
تعبيرا بالماضي عما ليس بحاصل والمنبه عليه اى على ان المراد وما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله
ولذلك اى ولكونه للتعريض قيل آمنت بربكم دون بربي مع انه المناسب لولا قصد التعريض و
اشعر الى ذكر نحو فاسمعون حثا لهم على الاصغاء لتقعوا على ما اراده من التعريض فيخبطوا
عما هم عليه قوله هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في النظير اعني آتى وما لي لا اعبد

[illegible marginal note]

والافعذ واما التعريض في الآيات السابقة فالاخفى حسن موقعه قوله طالب دم المبني الى خاصة
قبله وهو اى ذلك الوجه ترك المواجهة بالتضليل والتصريح وفي هذا التعريض نكتة لطيفة هي
الاعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام حيث دل على ان الحاض
النصح اولا يريد لهم الا ما اراده لنفسه قوله ومن هذا الاسلوب اى ومن اسلوب اسماع
الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تع قل لا تسئلون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام
الى نفسه وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب ما قبله اعني قوله وانا او اياكم
حيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح بتضليل المخاطبين فان
قلت يا فائدة او لاولى وعلى قيل وانا او اياكم قلنا لان المتبادر نح كون الفريقين
معا اما على هدى واما في ضلال مبين وليس مرادا ولو ترك الاولى والثانية مع ترك الاول يتبادر من
الكلام انه نشر على ترتيب اللف وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها مما لا يشو
المعنى واعلم انه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك
التصريح بالتضليل واما قوله اجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين فيشاركه في ذلك الآيات
السابقة فاستحق ان يقدم على ما قبله وايضا هو اقوى في هذا الاتصاف من الترديد فكان اولى
بالتقديم قوله وهذا النوع من الكلام اى المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد
غضب سواء كان فيه تعريض اولا يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه حيث لم يجعل
لنفسه مزية على مخاطبه ولان كل من سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبه قوله ان
طهرت على صيغة الحكاية مثال لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا وان قرئ على
صيغة الخطاب كان مثالا لها وعليه اى وعلى اظهار الرغبة قوله تع ان اردن تحصنا اظهارا
للرغبة في ارادتهن التحصن وفائدة تقييد النهي بالشرط التشنيع على الآمرين مع قصورهن
اذا اردن التحصن والتعفف كان المولى احق بذلك وايضا نزلت الآية فيمن كن يردنه ح
يكرههن المولى على الزنى وايضا اذا لم يردن ترك الزنى لم يكن جهة الزنى فلا يتصور الاكراه
عليه واذا اعتبر احد هذه الامور لم يثبت مفهوم الشرط اعني جواز الاكراه اذا لم يردن التحصن
قوله وما شاكل ذلك عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل اسباب ابراز غير الحاصل لا

[illegible marginal notes]

[illegible lines in cipher-like script]
تعرض الحاصل ما ذكر وما شاكله كايصال المسرة او المساءة بابرازه كذلك نحو ان اكرمتك
وان ضربتك وكالاستلذاذ بتوقعه نحو ان زار في الحبيب وكاظهار الوثوق به نحو ان اعطاك
فلان كذا قوله من هذا القبيل اى من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان مقتضى
الظاهر ان تنال لهم رحمة الله ونكتة العدول التفاؤل واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس
بشرط قوله ومن هنا اى ومن مقام تقديرنا وتفصيلنا نكت ابراز غير الحاصل تنبه
لنكتة ذكر مجيء الحسنة بصيغة الماضي واصابة السيئة بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة
في وقوع الحسنة دون السيئة على ما تقتضيه كمال رافته تعالى بعباده فان قلت قد صرح
فيما مر ان النكتة في تغليب الماضي مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا ومثل
بهذه الآية فاني يتصور البعد لنكتة تفاوت الشرطين من هنا قلت ما صرح به فيما
مر هو النكتة العامة لاستعمال الماضي مع اذا والتي نبه لها من هنا هي النكتة الخاصة
ببعض موارده كما نبهنا وذلك على قياس ما عرف من النكتة العامة والخاصة في الالتفات
قوله وابراز المقدر في معرض الملفوظ به عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
وهذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتتي المحرالي خلاف الاصل في الشرط والجزاء
ومعرض الملفوظ به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر
في المثال المعرض لانصباب الكلام الى معناه بشهادة كل فطرة سليمة قوله فاعقد
بعد على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول الاعتداد المخاطب
باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الى ان يؤول بالخبرية وقد مر امتناع وقوع
الانشائية شرطا   واما كلمة لو فحين كانت لتعلق ما امتنع بامتناع غيره
جعل اولا المعلق ما امتنع والمعلق به امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع
الاكرام بما امتنع من مجيء مخاطبك فظهر من كلاميه معا انه اراد تعلق الامتناع بالامتناع
اما على تقدير المضاف اى لتعلق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا لامتناع الاكرام
بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حيثية الممتنع اعني امتناعه الا انه عدل عن العبارة الظاهرة
الى ما امتنع تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار المضي فيهما وتحصيلها ذكر انما

[illegible marginal notes]

تدل على معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه فرجع الى ما هو المشهور من انها
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معنا تا فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم
لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل
على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد اى خروج العالم
عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف كانه قيل ما فسدتا فيعلم من
ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأ نكسة المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين المعلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم
تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا من الانتفائين معلوم له
بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث هو
ان تقصد استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته
وقول عمر لو لم يخف الله لم يعصه وقوله لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا قوله على
سبيل القطع متعلق بامتناع غيره وفيه اشعار بان الشرط مقدر الوجود في الماضي
حتى يكون امتناعه اى انتفاؤه مقطوعا به وقوله امتنعت جواب حيث لتنزيلها منزلة
لما واذا امتنعت جملتاها عن الثبوت امتنع ان يكون جملتاها او واحدة منهما اسمية ولزم ان
يكونا فعليتين ولو قال والفعل ماضيا لكان اظهر فان ذلك لازم ايضا من قوله لتعليق ما
امتنع على صيغة الماضي كما عرفت الا انه جعله حالا ليكون داخلا تحت اللزوم قوله واستلزم
عطف على لزم وفاعله ضمير مصدره اى استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا
الذي هو الصيغة دالا على اعتبار المضي في الشرط والجزاء تم

[illegible marginal notes]

فان قلت اذا كان معطوفا على الزم وجب ان يكون المعطوف لازما مثل قوله فحين
كانت الى آخره كان المعطوف عليه كذلك قلت نعم الا انه لازم للشرط بتوسط اللازم
الاول اى فحين كانت كذا لزم ان يكون الفعل في جملتها ماضيا واستلزم لزوم كونها
ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم وبعضه وقفوا على النار
اى ومايحه شاهدوها واطلعوا عليها كما شاهدتهم وادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقعه
كذا اى عرفته اياه وجواب لو في هذه الآيات محذوف اى لرأيت امرا بالغا فحشا يقصر العبارة
عن تصويره وهذه الامور انما تقع في الآخرة لكنها لتحقق وقوعها انزلت منزلة الماضي المقطوع
فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي فكانه قيل هذه احوال قد تحققت وانقضت واسلافها
وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها على نكتة اخرى هي ان
اللفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة اللفظ الماضي المعلوم تحقق معناه و
يمكن ان يقال تلك الامور ماضية تأويلا ومستقبلة تحقيقا فروعي الجانبان معا وقوله
بتنزيل مفعول استلزم ونظيا علة للتنزيل ولو اخره عن ظرف التنزيل اعني قوله منزلة
الماضي لملائم المعلل بين اجزاء المعلل لكان اولى قوله منزلة وقد ذكر لان
رب المكفوفة تكون اداة على تعليل يحق حقها ان تدخل على فعل ماض ولا شك ان ودادة
الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل
فيه رب ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين والقول الآخر للبصريين
ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بودّ وما تعلق به رب محذوف اى يحق وعند الكوفيين
اى التقدير ربما كان فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة الماضي ومعنى تقليل الودادة
انهم من شدة الاهوال مدهوشون فان كانت منهم افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين وقيل
المراد تكثير الودادة قوله واستلزم في مثل قولك عطف على استلزم في مثل قوله و
فاعله ضمير ذلك اللزوم ايضا ومفعوله القصد قوله مستمر لا امتناع فيقال عليه
ان كلمة لو تدل على الامتناع وقد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم ح امتناع
الاستمرار لا استمرار الامتناع واجيب بانه كما ان الجملة الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام

الثبوت فاذا دخل عليها حرف النفي دلت على استمرار الدوام كذلك المضارع الخالي من حرف
الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع ولا يبعد
ذلك الا ترى ان قولك ما زيدا ضربت يدل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك
لو تحسن الى لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان الا انه بسبب انتفاء
استمرار الاحسان فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره قوله فما مضى
اشارة الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفاء الفعل فيما
مضى وانا قال وقتا فوقتا لان الاحسان لو وجد هكذا عرفا فلاحظ انتفاؤه بحسب
اوقات وجوده لا استمرار انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في
ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله على نحو ما في قصد وانما قال بعد قوله
انا معكم انما نحن مستهزئون ليظهر ان مقتضى الظاهر ان يقال الله مستهزئ فعدل الى
يستهزئ قصدا الى استمرار استهزاء الله بهم وقتا فوقتا وهو انزال البلايا عليهم و
ادخال الهوان فيهم على تجدد الازمنة ويمدهم عطف على يستهزئ ولولا انه قصد
به الاستمرار لقيل مع اكتسبوا كما قال ما كنت وانا فصل قوله الله يستهزئ بهم ولم يعطف على قوله
لو تحسن اما لانه لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمله قولك لو تحسن واما لان صاحب الكشاف
حمله على امتناع الاستمرار ولعله اظهر مما اختاره المصنف وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه
لان عنتهم اى وقوعهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه على اطاعتهم فانه
لهم ولتصميم نيته اذ فيه اختلال امر الايالة وانقلاب الرئيس مرؤوسا واما اطاعته
اياهم في بعض ما يرونه ففيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا معرّة قوله وذلك ان تورد
الغرض من لفظ ترى وتود وتحسن هذا وجه ان في هذه الامثلة وهو ان تقصد بصيغة
المضارع فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي من شأن
ان الشاهد ما هو واقع فيه فتقصد به الى احضار الصورة في الحال وجعلها مشاهدة ثم
انه جعل الاستحضار في يود راجعا الى صورة الودادة وهو ظاهر وفي لو تحسن الى صورة
منع الاحسان على قياس ما تقدم من ان القصد في لو تحسن الى استمرار امتناع الاحسان الا انه

اشار ههنا النظر المنع على الامتناع لزيادة التقبيح وذكر في ترى استحضار صورة الموقف
لا استحضار صورة الرؤية بنفسها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار صورة تلك
الحالات المرئية فان قلت اذا كان لو تحسن لاستحضار صورة انتفاء الاحسان كان
لو ترى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية قلت يجوز ان يعتبر
اولا انضمام لو الى المضارع ثم يقصد الى استحضار الصورة فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز
ان يقطع النظر عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما يتعين هذه المعاني باقتضاء
المقام كما ان تعين استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى لاستحضار صورة
انتفاء الرؤية في لو ترى كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان في لو تحسن فتدبر ولا
تلتفت الى ما يقال من انه جعل لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التي للتمني
فلا حاجة الى التأويل قوله قائلين باقتولون بمعنى قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا
فارجعنا نعمل صالحا قوله متقاولين بتلك المقالات اشارة الى قوله تعالى يرجع
بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين
الى آخره وكانه اكتفى بذكر استحضار صورتي المجرمين والظالمين عن التعرض لاستحضار
صورة الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب قوله كما في والله الذي
ارسل اى كان الاستحضار الذي فيه فان قوله تثير بمعنى اثارت بدليل فسقناه لان الكلام
لا يكون متنافرا بين المستقبل والقزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب وقد
والمندوف المضروب بالمندف وهي آلة الندّاف ينضم بعضها الى بعض ينضم بعض تلك القزع
الى بعض ولفظ ثم تأمله مقام ثارة اخرى اى بكون اولا عن فرع تبدو ويضام بعضها
بعض الى بعض وكانا اى سحابا متراكما اى متراكبا ركب بعضه بعضا قوله فانه اى
العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال
الماضية قوله ما في قولك من قوله بالاقت في البيت السابق وهو الأمثل
تلغ فتيان فهم بالاقت عند رحا بطان وهو موضع والغول من السعالي وكل مهلك
يسمى عند العرب غولا والشهوى اى تسرع كانها تنزل وتسقط والسهب الفلاة والصحيفة

الورقة من القرطاس والصحصحان المستوى خرت اى سقطت لما صرعها اى الغول
على الارض وانما لم تولث صريعا لانه بمعنى المفعول والجرآن مقدم عنق البعير من مذبحه
الى منحره واللام في لليدين للاختصاص او بمعنى على ومن هذين البيتين بيتان آخران
فقلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلّى لى مكاني فشدت شدة نحوي فاهوت
لها كفي بمصقول يمان النضو المهزول والشدة الحملة واهوت كفي بالسيف اوّلت به
فاضربها اى ضربتها والضمير للغول والتعيين موجه اورد البيت الاول قوله من
هذا القبيل اى من العدول الى المضارع لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف
على لزم او استلزم الاول او الثاني وفاعله ايضا ضمير اللزوم اى واستلزم لزوم كون
جملتها فعليتين ان يحمل انتم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدأ خبره تملكون لئلا يكون لو
داخلة على جملة فعلية قوله لفائدة التأكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتأكيد
وكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكره لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين
استجارك فالصواب ما عليه الجمهور من ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا
يجوز اجتماعهما وقوله لولاه ضمير عليه مردود وبان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق
وقوله تملكون تدل على خصوصه ولا مدخل في ذلك للضمير الذي هو انتم على قياس او دات
سوار لطمتني الا ان يقال لو لا انتم لما احتيج الى تقدير فله دلالة ما على المحذوف قوله
منفصلا حال من المستتر في المبدل الراجع الى ضمير او مفعول ثان على تضمين الابدال
معنى الجعل وقد يقال لا حاجة الى تكلف الانفصال بل اصله لو تملكون انتم تملكون فحذف
الجملة الاولى بأسرها وبقي تأكيد فاعلها منفردا وجاسب بان فيه التزام كثرة الحذف
بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع ايضا لتكون لاستحضار الصورة وذهب المبرد الى
ان لو قد تستعمل في المستقبل بمعنى ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين وانا باهيكم الامم
يوم القيمة ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان يحمل لو ههنا على الاستقبال اى ان تملكوا لبخلوا
لخشية الفاقة وذهب صاحب الكشاف الى انه لما حذف الفعل ههنا برز الكلام
في صورة المبتدأ والخبر فافاد الاختصاص كما يفيده صريح المبتدأ او الخبر في مثل

وان ما بهذه اللطايف ... الراسخ قدمه فى المعانى والمتبحر فى علم المعانى على التتبع لتراكيب الكلام والمقتفى اثره كاشر وتطلب العثور على ما كل منها من لطائف
النكت مفصلة مالا يتم الاحاطة به الا لعلام الغيوب ولا يبلغ كنه بلاغة القرآن الا من علمه ان مواعظه مستودعات فصول هذا الفن لا يتضح الا باستيعاب آرائه
زناد خاطره فى ... ولا تنكشف اسرار جواهره الا لبصيرة ذى طبع نقاد ولا تتضح ازمنتها الا فى بدر الكن فى طلبها الى انائى مدى باستفراغ طوق مستوفق
انا ولى استشاقتها ... وفهم ومعونة ذوق مولع من لطايف البلاغة ما يؤثر فى القلوب تصفا باحبابها وتقر عليها افئدة ... الخطباء خطابا بمجانها
متوسل بذلك ان ... فى وجه الاعجاز فى التنزيل متسلا ... الى التفصيل ... والكبريا فى المثوبة الحسنى والعز
عنده يوم الفوز بالذخر الاسنى ٥ م م

انا سعيت فى حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشىء المتبالغ ....
واشال منع اللطائف اى المذكورة فى مباحث مقيد الفعل بالشرط المختلفة قال حلقلاً ... فى البحر
الى دخل سة بجاويف وعدوقه والراضة جمع رائض من رضت المهر اذا علمت السير وحبسته
عن الذهاب ومناك وكانه اراد بالراضة الذين ارتقوا فى الرياضة الى درجة تعليم الغير كامثالهم
علماء المعانى واللام فى قوله ولمتن متعلق بلانه مربعان مسائل علم المعانى باسرها مالا يحيط به الا
علم تعالى وذلك لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتوقف ما لها من لطائف النكت على
وجه تحصل به قاعدة كلية هى مسئلة من علم المعانى ولا شك ان آحاد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن للبشر
ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطائفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فكثير من
مسائل علم المعانى بعد بالقوة لم يصل اذهان الراضة اليها ولا الى اللطائف الجزئية التى يستخرج
هى منها بل علم الله تم يحيط بجميع مسائله وبتفاصيل لطائف التراكيب التى هى مبنى تلك المسائل الا
تبتع قوله ولا مدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل يعنى كما ان علم المعانى لا يحيط به الا علام
الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلى منه اعنى بلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا له قوله
هذا الفن اى الفن الثالث والاستقرار طلب الورى وهو قدح النار من الزند ولا تقع اى
المستودعات والراكض من ركض الدابة اذا استحثها للعدو وقوله الى اناى مؤدى اى ابعد غاية متعلق
بالكف وكذا الباء فى باستفراغ طوق اى الطاقة والمتفوق المرتضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن
فواقا فواقا وهو زمان ما بين الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا يرتضعها الفصيل لتدر و
الانا وبين الحلبتين ... جمع فيقة وهى اللبن الذى يجتمع فيما بين الحلبتين وقوله بقوة فهم
متعلق بتفوق وهو صفة راكض كمولع ومتوسل وطامع والصفاء جمع صفة وهى الحجارة وحيات القلوب
سويداواتها وخصر عليها اى ما يوشر بها الخطيب صحيفة ... والمنابر جمع وهى المنبر
قوله بذلك اى بما ذكر من الركض وما يتبعه من الصفات ما فى كذا اذا نأمل فيه باستقصاء متنقلا
اى متدرجا فى الانتقال من العلم الاجمالى الى العلم التفصيلى فان جهة التحدى بالتنزيل من ان يأتوا
بسورة من مثله وان اجمالا علم انه معجز وعلم المعانى والبيان موصل الى تفصيل ذلك الاجمال وعلم ان علوه
لما فيه من النكت واللطائف الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره ان ما ادعيناه فى الفن الثالث

الفن الرابع مركو زفى ذهنك لا تجد لرده مقالا ولا ترتكب بجحوده محالا الا ليس يمتنع بين مفهومى جملتين اى حكم الى حوار رباط لاحد بما لا فى مستحكم الاواخى ولان
تباين احدهما الاخر مباينة الاجانب لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب ولان يكونا بين بين لا صرة رحم ما بينهما لكن فيتوسط حالها بين الاولى والثانية لذلك
مدار الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات وكذا اتى الجمل على البعض ولا طيها واما محل البلاغة ومنتقد البصيرة ومضمار النظار ومتفاضل
ومعيار قدر الفهم ومسبار غور الخاطر ومنجم صوابه وخطائه ومعجم جلائه وصدائه ... اذا طبقت فيها المفصل شهد والكرم البلاغة بالقدح المعلى وان لا يكمل

الفن الرابع قوله مركوز خبر مبتداه ان ليس يمتنع والمعنى ان عدم امتناع
الاتحاد والمباينة والتوسط بين مفهومى جملتين متقرر ومثبت فى ذهنك على وجه لا سبيل
لك الى انكاره وقوله لا تجد ما صفة لمركوز او حال عن المستتر فيه او خبر ثان وقال
ليس اما ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع واما ضمير الشان وانما ذكر سلب الامتناع دون الامكان
لئلا يتوهم الامكان الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا من هذه الاقسام يقال واخى زيد وعمرو اذا
اتخذ كل منهما صاحبه اخا له والارتباط هنا مصدر المبنى للمفعول يقال ارتبطه وربطه كلاهما
بمعنى والمستحكم بكسر الكاف من استحكم الشىء صار محكما والاواخى جمع آخية بتشديد الياء
فيها وهى قطعة حبل يدفن طرفاها ويظهر منها عروة تشد اليها الدابة والمراد بالاواخى
جهات الارتباط وقوله ولان يباين عطف على الاتحاد والوشائج الوسائل جمع وشيجة وهى
عروق الشجرة ويطلق على القرابة المشابكة ولا ان يكونا اى مفهوما جملتين بين بين اى
بين الاتحاد والمباينة والآصرة ما عطفك على غيرك من رحم او معروف او غيرهما وهنالك اشارة
الى بين الجملتين قوله متوسط بالنصب عطف على يكونا بين بين لا دلى اى بين الحالة الاولى التى
هى الاتحاد والحالة الثانية التى هى المباينة لذلك اى لما بينهما من آصرة الرحم والاتصال يوهم
ما وحصول كلامه ان بين مفهومى اى جملتين فرضتنا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع
او التوسط بينهما قوله وهو ترك العاطف وذكره افرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل
لانهما صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص وقدم الفصل الذى هو ترك العاطف لانه
الاصل ولان مداره على جهتين من تلك الجهات الثلاث اعنى الاتحاد والمباينة ومدار الوصل
على جهة واحدة وهى التوسط ولا تقدح فى المدار به التكلف على سبيل الندرة او العلة كالوصل
لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله وكذا طى الجمل عن البين
ولا طيها يعنى ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان الغالب انه اذا كان بين الجمل
الاتحاد والتناسب ما يعلم بواسطة بعضها من بعض يصار الى طى الجمل والا فلا يردان
المدار على وجود القرينة وقصد الاختصار وما يترتب عليه من النكت وعدمها لا على الجهات
المذكورة ثم العبرة فى الايجاز طى الجمل واحده كانت او ازيد وقد يحصل بحذف المفردات

الضا وقوله عن البين توهم اختصاص طى الجمل باثناء الكلام قوله وانها اى
هذه الجهات لمحك البلاغة اى ما يمتحن به بلاغة المتكلم فان طبق فيها المفصل ظهر
كمال بلاغته واصله الحجر الذى يحك به الذهب فيعرف جودته من رداءته ومنتقد
النصرح اى الموضع الذى ينتقد فيه الصائد ويعرف جياده من ردوها والمتفاضل
موضع تفاضل الاشياء بعضها على بعض والمعيار المعيار الميزان يعرف به العيار والمسبار
آلة يعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت اى ظهر والمعجم موضع
العجم من عجمت العود اذا عضضته ليعرف صلابته من رخاوته والجلاء بالكسر مصدر جلوت
السيف صقلته والصداء بالمد والقصر مصدر صدى الحديد بالكسر اى وسخ واسود والقدح
السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من قداح الميسر وله النصيب الاعلى وان لكل نصيح
البرة عطف على القدح والابداع الاختراع والوشى النقش قوله كيحوران يذكر اى الجمل
مثل التميز المذكور مع مسايلة فى العبارة والمراد كيحوان يعرف ان الجمل فى اى موضع
يذكر متعاطفة وفى اى موضع يذكر غير متعاطفة وانما كان تميز موضع من غير موضعه هو
الاصل فى الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها
وصعوبته على ذلك التميز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتناء بشانه وما مباحث الجمل الى
والايجاز والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات قوله وانه اى العطف او التميز
والشهد للاول شان الاول ان التعاطى بالعطف انسب منه بالتميز الذى فى قوله فما
بعد واما توسط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فاما بعد بعاطفة لا
بعاطف رجوع الضمير الى العطف يستلزم الاستدراك قوله اعلم ان تميز موضع العطف
لا انا نقول اذا تبين ان العطف فى اى موضع يقرب وفى اى موضع يبعد وانكشف
احوالها فقد حصل تميز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك وانما ذكر القصد
فى تفسير القريب والبعيد قال فيها هو ان يقصد العطف بينها بناء على انه اراد بالعطف
الذى حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبنى للفاعل ولذلك قال بعد معرفة اصول
ثلثة ولم يقل اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى يتضمن القصد مصرح بما فى ضمنه

وانت اذا اتقنت معانى الفاء وثم وحتى ولا وبل ولكن واو واما واو على توف حصلت لك الثلثة ... كل منها على معنى محصل مستدع من الجمل بينا مخصوصا مشتملا
على فايدته وكونه مقبولا هناك وكذلك اذا اتقنت ان الاعراب ... صنفان لا غير صنف ليس بتبع وصنف تبع واتقنت ان الصنف الثانى منحصر فى تلك
الانواع الخمسة البدل والوصف والبيان والتاكيد واتباع الثانية الاول فى الاعراب بتوسط حرف وعلمت حكم المتبوع فى نوع البدل فى حكم المنحى والمطرح عنه
بالتبع ائمة النحو ... يقولون البدل فى حكم تنحية المبدل منه ويوضحه بتصريح ... فى قسمى الغلط وعلمت فى الوصف والبيان والتاكيد ان التابع فيها هو المتبوع فى المعنى

قوله هو ان العطف فى باب البلاغة اى العطف المطابق لمقتضى الحال يحتاج فيه الى اصول
ثلاثة واما العطف الذى يقصد به صحة التركيب وتادية اصل المعنى فلا حاجة فيه الى
الاصل الثالث اعنى وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح له من حيث الوضع انما اعتبر
الوضع لان المرجع فى كون الموضع صالحا للعطف الى معانى حروفه بحسب الوضع فالموضع
الصالح للفاء ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة لان الفاء موضوع لذلك
والموضع الصالح لثم ان يكون هناك مهلة وهكذا اقياس باقى الحروف وفائدة العطف
ما يترتب عليه من كون الثانى من الاول على الارتباط الذى يتضمنه معنى الحرف سواء
شاركه فى معنى اعراب اولا ووجه كون العطف مقبولا عند البلغاء اما فى الواو فان
يكون بين المعطوفين جهة جامعة واما فى غير الواو فان يكون بين المعطوفين نسبة
مخصوصة يقتضيها معنى العاطف قوله وانت اذا اتقنت معانى الفاء بيان للقرب
القسم الاول من القريب وهو العطف بغير الواو وقوله على معنى محصل اى معين مقصود
يؤنفه يستدعى ذلك المعنى من الجمل بينا مخصوصا يشتمل ذلك البين على فائدة العطف و
كونه مقبولا فى ذلك البين فالاصول الثلاثة ممهدة فى العطف بغير الواو بمجرد ضبط
معانيها الوضعيه بخلاف الواو فانه يدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق الجمع فى معنى
من المعانى على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلاثة ممهدة فى
الواو بمجرد ضبط معناه الوضعى قوله وكذلك اذا اتقنت بيان للقريب القسم الثانى
من القريب وهو العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب و
محلها ذكره فى بيان قوله ان الاعراب صنفان اصل وتبع منحصر فى خمسة والصنف
الاول ليس موضعا للعطف باى حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعنى تقدم متبوع
وكذا اربعة من الصنف الثانى ليس شئ منها موضعا للعطف لفقدان ذلك الشرط
كلام حكما فى البدل فان المبدل منه فى حكم الساقط واما لفقدان ما يقتضيه الواو من التغاير
بين المعطوفين كما فى الوصف والتاكيد فتعين ان موضعه هو الخامس من الصنف
الثانى وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى فاذا كان للجملة

الاولى محل حرف الاعراب بظهر فائدة العطف بالواو اعنى الشاركة فى ذلك المعنى وح فقد تمهد لك
من تلك الاصول الثلاثة اصلان معرفة موضعه ومعرفة فائدته ثم اذا عرفت ان شرط مقبولية
العطف بالواو فى الجمل الجامعة بين المعطوفين فقد تمهد لك الاصل الثالث واستبان
امر القرب ولنرجع الى تفصيل كلامه قوله واعلم ان الصنف الثانى اى الاعراب التبع
منحصر فى تلك الانواع الخمسة اى لا يوجد الاعراب التبعى الا فيها فلا حاجة الى الجمل كالاعراب
بمعنى المعرب ولا الى تقدير مضاف على ان ذا الصنف الثانى منحصر لكون تلك الانواع اقساما
له قوله واتباع الثانى الاول فيه تسامح لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل
هو العطف بالمعنى المصدرى والمعدود فى تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف وكانه عدل
عنه لئلا يحصر قوله فما بعد انما موضعه النوع الخامس بمنزلة ان يقال العطف هو
المعطوف دون باقى التوابع وايضا فما ذكره دلالة على ان كلمة اى حرف عطف ولهذا انكر معا
توسط حرف قوله وعلمت كون المتبوع عطفا على الصنف فى قوله وكذلك اذا انتفت
وانما اورد فى المعانى السابقة الاتفاق لكون تلك المعانى منتمية الى محالها مقررة فى علم النحو
بلا شبهة ولا حاجة الى بيان وعدل عنه ههنا لان كون المبدل منه فى حكم المنحى والمعرض عنه
انما يعلم ما وقع فى عبارة النحاة من ان البدل فى حكم تنحية المبدل منه اى سعده وان الشرع ان
كلامهم هذا ليس بجرى على ما هو عليه بدليل صحة قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل
منه فى حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام عن العائد الى المبتدا بل ارادوا به ان العمدة هو
البدل وما تقدمه توطئة فكانه فى حكم الساقط قوله وقد يقصد ان يصرح بلغه قسما الغلط و
ذلك ليخرج الكلام من ان يعد صادرا بلا روية فان المتكلم يرى بتصريح بلا انه ذكر الاول
متعمدا الا انه اضرب عنه واعرض والتقريب ههنا ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب
اللغة ما يقوم مقام الشئ وذلك انما يتصور اذا كان الشئ متروكا وفى حكم المتروك فتسميته
بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها توصيتهم باظهار كلمة الاضراب القسم
الذى يظهر فيه اطراح المسموع علم ان الكل فى حكم الطرح سعد بدل والما ما قال من ان اقسام
البدل متماثلة فلزم قسا وبلا الاحكام فى محل نظر قوله وعلمت ان فى الوصف عطف على علمت

السابق وبهذا ايضا حكم بعلم بان الماثل فى هذا التوابع فان قلت ان اريد الاتحاد فى المفهوم
فذلك فى بعض الصور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد فى الذات فهو لا يمنع من صحة العطف
كما فى الصفات التى يعطف بعضها على بعض قلت انما جاز عطف الصفات لانه
لم يقصد تشبيهها الذات التى هى جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف
والصفة فانه الاتحاد مراد بالاول قوله ثم رجعت عطف على انتقلت وعلمت اى اذا رجعت
بعد انتقالك وعلمك بما تقدم الى تاملك فتحققت ان معنى الواو اعنى الجمع يستدعى المغايرة
بين معطوفيه اذ لا يعقل جمع بين شئ ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذى هو
اذا انتفت ان الاعراب وما عطف عليه ولم يذهب عليك عطف على حصل يقال ذهب عليه
كذا اذا عزب عنه والاصول الثلاثة من قبيل الصنف الاول بنا على ان زيدا فاعل جاء لا عطف
على مستتر فيه وان عمرا مفعول لعرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال فى رايكما
واما نحو قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فمشارك للصنف الاول
فى استقرار تقدم المتبوع الا ان المسموع فى الصنف الاول معدوم وههنا موجود والمراد بلزوم
عدم النظر انه جدير بان لا يوجد له نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشليت لاشكانى وسا
فيه يشار او قر على قهد ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقدم التوابع لا
السعة وذكر المحققون من النحاة ان تقدم المعطوف جائز بشروط ثلاثة الضرورة
وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الحروف الخمسة اعنى الواو والفاء وثم واو
ولا وقد يقال جاز ان يعطف ورحمة الله على ضمير السلام والمستتر فى الظرف بلا فصل ولا
تاكيد على سبيل الشذوذ قوله واما نحو قوله عز وجل واياى فارهبون يريد ان المعطوف
عليه اذا كان مقدرا مقدما على المعطوف لقرينة توجد هناك كان العطف سابقا لان المقدر
كالملفوظ به فقوله فارهبون دال على عامل اياى اعنى ارهبوا ومقدر له وانما انفصل ضمير
المفعول لتقدمه على عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفاء لان المراد رهبة
بعد رهبة وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعى وقد يقال ايراد الفاء ههنا
من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال فى نحو قوله تعالى

الصورة المنافية للحق فلا يزول لبرعه وقد يقال يكرر فى الكشاف الحمل على الوصف مع بسط
وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ثم الظاهر قوله وثامنهم كلبهم صفة لسبعة كما تشهد به اخواه
اعنى ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم والضابطة سبعة فى حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال
اتفاقا ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو عليه تاكيدا
للصوق الصفة بالموصوف ويكون هذه ايضا فرعا للعاطفة كالتى بمعنى مع والحالية والاعتراضية
ويؤيده ما روى عن ابن عباس انه قال حين وقعت الواو انقطعت العدة اى لم يبق بعدها عدة
عاد يلتفت اليها وذلك لان المبالغة فى تحقق هذه الصفة لموصوفها دل على ان هذه العدة هى الصواب
قوله ويزداد ما ذكرت وضوحا فى آخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال عن النكرة
بلا تقديم اذا كانت مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك جاءنى رجل وعلى كتفه سيف فاذا
كانت النكرة مستغرقة كما فى هذه الآية كان ذلك ادخل فى الجواز قوله ثم اذا انتقلت ايضا
شرع فى تمهيد الاصل الثانى فى الواو فكلمة اذا مع ما فى حيزها معطوف على نظيرتها فى تمهيد الاصل
الاول قوله معرفة موضعه ومعرفة فائدته بدل اشتمال من اصلان لان الاصلين هما
الموضع والفائدة لا معرفتهما الا انه ادى الى قوله والعطف فى باب البلاغة يعتمد معرفة اصول
ثلاثة احدها الموضع الصالح له قوله فاذا عرفت شرع فى تمهيد الاصل الثالث الذى
وانما اختار عرفت على انتفت وعلمت تفننا فى العبارة وتنبيها على ان ما تقدم انما يستفاد
من علم النحو ومعلوم مما ذكره ههنا سابق واما وجه التبديل فى العطف بالواو اعنى الجهة الجامعة
فانما يعرف فى علم المعانى لا يستفيضها واورد المثال من المفردات وان كان الكلام فى
عطف الجمل اشعارا باشتراط الجهة الجامعة فى عطف المفردات ايضا واما قال اولا حدث
وثانيا حدثه نظرا الى تذكير كل ذلك وتانيث كلها وقد يقال كلها تاكيد والمبتدا هو
المذكورات السابقة فوجب التانيث بخلاف كل ذلك فانه مبتدا مذكر
واما توسيط الواو بين جمل لا محل لها فيحسن بسبب البعد فيما بعد تعاطيه قوله غير ممهدة
لك يريد ان تلك الاصول الثلاثة غير ممهدة ههنا تمامها وذلك لان فائدة العطف بالواو فى محل
غير ظاهر ولهذا قيل ان الواو فيها للتزيين اللفظى فقط وكذا موضعه المعلوم من النحو

انا نظهر في المفردات بلا اشتباه وبالجملة بهذا ايضا فما هو في حكم المفردات من الجمل
التي لها محل من الاعراب على طريقة المقايسة بادنى تامل دون الجمل التي لا محل لها وسوى
عدم كون الاصول ممهدة بها السر والسبب في دقة مسلك هذا التوسيط قوله وما قصر
علمه اى وما قصر البلاغة على معرفة الفصل من الوصل قوله وان احدا لم يحز عطف
على مزيد غموض هذا الفن لكونه يجري مجرى الفعل اي هو لغموضه كالعقبة العليا فلا ينجاوز
الامن حلف العنق ان الاخر التي هي كالعقبات القلبات قوله واعلم انك اذا تاملت
مزيد تقريب البعيد بالمختصر في التقريب وفاعل قرب ضمير مصدر تاملت والباقي بحث
لا يخفى متعلق بتقريب على معنى الظرفية وفي بادني متعلق به ايضا على معنى الاستعانة
وفي باذن الله متعلق بلا يخفى قوله وسوى ادنى التنبيه هو ان الجملة متى نزلت
الخ ونزولها منزلة العارية عن المعطوف عليها اشارة الى فوات شرط العطف
سواء كان بالواو او بغيرها اعني تقدم مسوغ على المعطوف عليه لفظا كما اذا ابتدأ قطع
الجملة عن تقدمها او حكما كما اذا ابتدأ بها من جملة اخرى سابقة عليها ونزول الجملة الثانية
من الاولى منزلة نفسها اشارة الى فوات المغايرة التي هي شرط العطف بالواو ولم يذكر
الصفة هنا لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة وذلك لا يتصور في الجمل اصلا
فالموضحة لما قبلها بيانا لا وصفا وانما ذكر الصفة مع ما اشرنا اليه وانتفاء الجهة الجامعة بين الجمل
اشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء فان قلت قوله
لكمال انقطاعها عنها متعلق بقوله لم يكن بينها وبين الاولى جهة جامعة فقد علل انتفاء
الجهة الجامعة بكمال الانقطاع والامر بالعكس قلت بل هو متعلق بما بعده اعني قوله
لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت كيف جعل هنا وجه القبول راجعا
الى الموضع الصالح الذي هو الاصل الاول مع انه عده فيما سبق اصلا ثالثا قلت
لما قيد الموضع الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول وجه القبول لانه من
حيث البلاغة والملفقة هنا فساوله واعتمد في كونه اصلا ثالثا على التفصيل السابق لا
يقال كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف الجملتين خبرا وطلبا ولا يعرض له هنا اصلا لانا

نعم لعله اراد بالجهة الجامعة هنا المناسبة التي تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي و
غيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة جامعة ولا شك ان الاتفاق في الخبرية او الطلبية من
المناسبات الجامعة فيتناول نفيها كمال الانقطاع بنوعيها قوله واما يكون الى الجملة
موضعا لدخول الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مقيسة الى الجملة لا كمال
وهذا بمنزلة قوله فيما سبق اما موضعه النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض للاصل الثاني اعني
فائدة العطف بالواو ههنا اي في جمل لا محل لها من الاعراب مع كونه اولى بالتعرض لعدم
ظهوره كما مر ففائدة العطف بالواو فيما لا محل له من الاعراب هي التشريك والجمع
بين مضموني الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر قلت اجتماعهما واشتراكهما في ذلك
التحقق معلوم بدون الواو ولدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فيشتركان فيه قطعا
قلت ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية اما لم يكن مقصودة فبالعطف يصير القصد
الى بيان الاجتماع ويقوى الدلالة العقلية بالوضعية ويندفع ايضا توهم الاضراب عن
الجملة الاولى الى الثانية قوله والكلام في هذه الانواع الى القطع والايصال وكمال الاتصال
بالايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع والتوسط بينهما وضمر ورودها لهذه الانواع و
المستمر في حسن ورقي راجع الى ورودها او هناك اشارة الى اقتضاء الاحوال ومنا
البلاغة حال من درجة وحق ونقد بها التوسعا وضمير يناظر للكلام
واما الحالة المقتضية للقطع من الاحوال المقتضية للانواع المذكورة باسرها على
كل بلا فصل في الكتاب ثم عقبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها ليكون كالعود الى العامل
في هذه الاحوال ومقتضياتها فيكشف لك عنها غطاؤها وذلك لمزيد غموض هذا الفن
ودقته كما مر قوله لا تريد ان تشركه الثاني اي تجعل الثانية شريكا للكلام السابق
في ذلك الحكم فالضمير معقول ثان شهادة المعنى وقدم على الاول لاتصاله بالفعل معا
اشركت زيدا وعمروا اي جعلته شريكا لعمرو قوله فينقطع بالرفع عطفا على تريد ولا
يجوز نصبه جوابا للنفي وكلمة ثم في قوله ثم ان هذا للتفاوت في الرتبة فان الفصل اعلى
مرتبة في البيان من الاجمال وفاعل كان ضمير الشان الذي يفسره توحد واما فاعل الكلا

السابق لان عطف المشتمل على مانع اذا كان متاخرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع لان المسا
هو العطف على ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى معموله وذلك اذا كان لا
يوجد معناه ان لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على مانع لا صل الكلام السابق ولا بعده قوله
كالمورد هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام حسب كونه مقتضيا للسؤال كانه يورده و
المقصد بالنحوي زيادة توضيح قوله فينزل ويطلب بالرفع اي في منزله جاز
نصبهما عطفا على يكون وقوله فينقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة
المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اي فيقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك اي لطلب
وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع قوله بالنحوي حال من السؤال اي ينزل
السؤال مدلولا عليه بالنحوي فان قيل تنبيه السامع على موقع السؤال انما يكون مع القطع
واما اغناؤه عن السؤال وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامك بكلامه فحاصلة على تقدير
العطف ايضا فكيف يحصل جهات مقتضية للقطع احسن فان النكت المذكورة جهات
مقتضية لتنزيل السؤال بالنحوي منزلة الواقع والقصد الى جعل الثاني جوابا له لا الترك
العطف فان قلت المحذور لازم ايضا فان تلك المعاني الثلاثة حاصلة على تقدير عدم
التنزيل اعني على تقدير العطف وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء
كان منقطعا عنه او معطوفا عليه يترتب عليه تلك المعاني واذا عطف لم يكن هناك
تنزيل قلت الظاهر انه اذا لم ينزل السؤال منزلة الواقع لم يذكر الثاني وان سلم
فلعل المراد ان ذلك التنزيل لمجرد تنبيه السامع على موقع السؤال واما الاغناء
مع ذلك التنبيه الخ فلا اشكال والباء في يتعلق اللفظ للمعنى لا للسببية كما يدرك الله
قوله وهذا اي تكثير المعنى بتقليل اللفظ قوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى
اي او للقصد الى غير ما ذكر واراد ما ينخرط في هذا السلك مما يتنزل لاجله السؤال منزلة
الواقع وذلك كالاشعار بتنبيه السامع لموضع السؤال ولادعاء ظهور السؤال بحيث
يستغني عن ذكره والقصد الى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتفرع على تنزيل
السؤال منزلة الواقع قوله وسمي النوع الاول قطعا والثاني استئنافا لم يرد ان نوعي

الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا واستئنافا كما توهمه ظاهر عبارته بل اراد ان نوعي القطع
الحاصلين في ذينك النوعين يسميان بالقطع والاستئناف فتسمية النوع الاول باسمه
الى من باسم العام قوله واراده عطف على تمام المراد لحوى منه محوك النفس على
على طريقة قولك اعجبني زيد وكرمه كانه قيل غير واف بايراد تمام المراد قوله مطلوبا في
نفسه اي يكون مطلوبيته بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى صفاته كغرابته مثلا والقطع هو
الشديد الشنيع والعجيب ما يعجب منه لغرابته واختفاء سببه واللطيف ما دق وخفي قوله
او غير ذلك عطف على المنصوبات يعني به مثل العظيم والكبير عالم جهة استدعائه
للاعتناء بشان المراد قوله فيعيده بالنصب عطفا على يكون فهو من تمام الحالة
المقتضية للابدال اذ بيته استئناف القصد الى المراد لظهور مجموع القصدين مزيد
الاعتناء بالشان بخلاف مقام الابدال عن مقام البيان اذ ليس فيه الا مجرد القصد الى ازالة
الخفاء قوله فظاهره مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز او سهو او
نسيان او خلاف شمول او ارادة زيادة تقدير واما الحالة المقتضية للتوسط ذلك
الفصل هو ان لا يكون المقام مشتملا على تنزيل لاختلاف من نفس الطلب معنى
الخبر وعكسه فان المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال
ذلك الاختلاف وانما لم يتعرض لتفصيل باقي الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور
هناك ان يكون المقام مشتملا على ما ينزل الاختلاف فالقيد المعتبر ههنا يعرف
مما ذكر هناك قوله او ان اتفقتا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما اقتصر على الخبر
ولم يقل او طلبا لان الكلام في العائد ان الاول والعبارة الظاهرة في هذا المقام
ان يقال او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان تختلفا خبرا وطلبا الا انه عدل عنها
اليها في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا كان مع اتفاق
الجملتين في الخبرية وذلك لان اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع بحسب
اذا اجامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال في اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز ان
يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف سببا على الاطلاق وقيد عدم الجامع بعد

الاتفاق والوجه في حل تركيبه ان تقدر بعد فا الجزا مبتدا حتى يكون الجزا جملة ثم
تجعل الشرطية باسرها معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فا جواب اما فصار التقدير
مكنا او فان التقتا جمعنا في ان لا يكون وجه حسن للفظ مع رعاية تلك الفائدة قوله
عند المفكرة حجا من جهة العقل العقل قوة للنفس الناطقة بها يدرك الموجودات الكلية
والخيال قوة هي خزانة لصور المحسوسات والوهم قوة يدرك بها معاني جزئية منتزعة
عن المحسوسات والمفكرة قوة يتصرف بها الناطقة في مدركاتها تركيبا وتفصيلا وما
يتوهم من انه اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي
ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية وبالجامع الخيالي ما يكون صورة مرتسمة في الخيال
فليس بشيء لانه جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية
او جزئية جامعا عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد ايضا
على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس تقارن
الصور صورة مرتسمة في الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل
اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه
يقتضي الخيال ذلك ثم ان العقل لما كان يدرك الاشياء الملتقية وينسب اليه
الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف بحسب
نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم ما يشتبه عليه الامر غالبا بسبب
وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع
نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع
صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية
محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في
خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يكسب
الجمع وبعضه بحسب نفس الامر فهو العقلي اولا فهو الوهمي قوله اتحاد في تصور
اي في متصور كما يشهد له قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما

معنى كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان قيل المتبادر من كلامه
ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه او به او قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده
واضح لامتناع ان يقال يهزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه قيل
لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف
لان المقصد الاصلي هو هذا القيد واذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع
وجعل يوم الجمعة قيدا امتنع هذا العطف لا لانه ليس جامعا بل لانه مانع عن لطف الجمع
كما صرح به في حقق ضيق على ما سيجيء قوله او تماثل عطف على اتحاد وهنا اشاره الى الحصر
من تلك الثلاثة وقوله فان العقل علة لكون التماثل مما يقتضي العقل بسببه اجتماع
الجملتين عند المفكرة وانما قال عن التشخص في الخارج احترازا عن التشخص في الذهن
فانه لا يرتفع واذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين بقيت الماهية الكلية
الواحدة فقد يرجع التماثل الى الاتحاد واقتضاء التضايف للاجتماع ظاهر فان المتضايفين
يتعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية او مشهورين
كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات والسبب يرادف العلة والمسبب
المعلول وقد تخص العلة بالمؤثر والسبب بالغاية او بما يفضي الى الشيء في الجملة والسفل
والعلو مختصان بالمحسوسات فلذلك عطفها باو وكالاقل والاكثر يوصف بهما الكل
وما يتعلق به من المعقولات والمحسوسات قوله فان العقل تعليل لكون التضايف جامعا عقليا اي لان العقل لا يحضر المضافان في الذهن قوله
وان العقل سلطان مطاع مصراع فردوسي مخترعاته وان ما هو مقصوده وقد
تعالى تمامه حرى ان الا لنا لقد لبث وكلا ولى يحسب المعنى ان تم تفضلنا وان خلا
لا يستطاع قوله والوهمي بان يكون بين تصوريهما اي بين متصوري الجملتين
شبه تماثل وانما جعل التصورات نظرا الى تعدد المواد كالا ان الجامع الوهمي يجب ان يكون
باعتبار كل واحد من متصوراتهما بل هو على قياس الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله
كان يكون المخبر عنه في احدهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم

يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء
يسير لا يخرجه عن حقيقته وكم للوهم من حيل تروج هذا ايضا مصراع فرد كما مر وقد يلحق
به كان الوهم متشابه ... قوله والا اي وان لم يصدق قوله ان الوهم يبرزهما بشبه
المثلين في معرضهما فالزم وخذ لقوله تعرف به صدقي فان الوهم هو الذي حسن الجمع
بين هذه الثلاثة لمشابهتها الامور المتماثلة لسبب الاشتراك في ان اشرفت الدنيا ببهجتها
اي بهائها ونورها افرادا حسيا بالشمس والقمر ومعنويا باي اسحق لافاضته عليها انوار
العدل والاحسان وهو الذي حسن ايضا الجمع بين الملك والسقا وصغار النمل لاشتراكها
في عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين قوله
ويميل لعطف على عليك وقوله سواه اي سوى الوهم ظرف يميل يحتمل لفظا قدم عليه
اهتماما وهو في المعنى استثناء من ما تكلمنا ستراتي التي اخبر عنها بالذي حسن وانما قال اوبقوله
اشعارا بان لكل واحد من القولين واف بما هو مقصوده اعني ظهور صدقه في احتيال
الوهم قوله وقد عرفت حال المثلين في قوله يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين
اي وقد عرفت حال المثلين في بيان الجمع بالرجوع الى الاتحاد بواسطة تجريدهما عن التشخص
فاذا جمعت احتيال الوهم ظهر لك ان شبه التماثل جامع وهمي قوله او تضاد عطف على
شبه تماثل والمتضادان معا وجوديان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الاخر ويتعاقبان
على موضوع واحد مع ان بينهما غاية الخلاف قوله كالسواد والبياض اي كمتضادين السواد
والبياض مثل اولا بالمحسوسات بالذات باحدى الحواس الخمس الظاهرة ثم اعاد الكاف
ومثل بخمسة اخرى من الافعال البدنية واللسانية والقلبية وقدم التحرك والسكون
من الانفعالات والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجيء من الحركات
المختلفة بالاضافة فان حركة واحدة مجيء وذهاب بالقياس الى شخص والايمان والكفر
اعني اذعان الحق وجحوده من الاعراض النفسانية المختصة بالقلب وانما حمل بعض
الاقوال والافعال اما باو كفعل الابانة عنه واما الاقرار والانكار فقد ينسبان تارة
الى اللسان واخرى الى الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل بالموصوفات بالمتضادات

فانها في حكمها ونبه بالمراد مثالين ماخوذين من اول الامثلة السابقة للمتضادين واخرها
تنبيها على ان قوله كالمتصفات بذلك اي بما ذكر يعم الجميع ولا يخفى ان بين السماء والارض شبه تضاد
لاشتهارهما بوصفين متضادين خارجين عنهما لازمين لهما اعني غاية الارتفاع وغاية
الانحطاط وانهما ليستا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهومي
الابيض والاسود وخارجان عن مفهومي السماء والارض وكذلك السهل والجبل يلزمهما
لزوما بينا وصفان متضادان خارجان عنهما اعني الملاسة والخشونة واما الاول والثاني
فانهما وان لم يتصفا بوصفين متنافيين كالاسود والابيض الا انه ليس بين وصفي الاولية
والثانوية غاية الخلاف فلذلك جعلا مما بينهما شبه تضاد قوله فان الوهم ينزل المتضادين
لكون التضاد وشبهه من الجامع الوهمي قوله منزلة المتضايفين وذلك لاشتراكهما
في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما بينا ولذلك اي ولتنزيل الوهم المتضادين
والمتشبهين منزلة المتضايفين تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد عن سائر المغايرات
الا ترى ان السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة وكذا الحال بين الاسود والابيض
والارض ونظائرها وذلك لان الوهم دائما في الاحتيال فان قيل اذا كان شبه التماثل
والتضاد وشبهه من امور كلية لم يكن مدركة للوهم فكيف يتصور منه الاحتيال قيل
الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها آلات تستعملها
في ادراكاتها فالوهم آلة بالذات في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس
تستعمله وتستعين به في ادراك سائر الحواس ايضا ومن ثم قيل الوهم سلطان القوى
الحسية بل ربما استعمله في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل المعقولات الصرفة
ولذلك يخطئ فيها ويحكم باحكام المحسوسات فالجامع الوهمي ما يقتضي القوة العاقلة الجمع لاجله باستعمال
الوهم واحتياله فلما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء نسب الجمع اليه كما ينسب القطع الى السكين
والخيالي بان يكون بين تصوراتهما اي بين متصورات هذه الجملة و
متصورات تلك الجملة تقارن في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة كانت او
موهومة او معقولة فان الجامع الخيالي ليس يعتبر فيه علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع او شبهه

بما كان فى الجامع العقلى والوهمى بل هو مجرد تقارن بين المتصورات فى الخيال السابق على العطف لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن وقوله فان جميع ما ثبت تعليل لما يدل عليه سكر تقارن مع اسناده الى اسباب مختلفة اعنى تفاوت الصور فى التقارن كانه قيل للتصورات تقارنات مختلفة لان جميع ما ثبت فى الخيال مما يصل اليه من الخارج بطريق الحواس يكون ثبوتها وتقارنها فيه بحسب التادى اليه والتكرر لديه لاسباب مقتضية لذلك التادى والتكرر فاذا تادى اليه صور متعدده معا وتكرر تاديها اليه كذلك تقارنت فيه واذا تادى اليه صوره واحده مرارا متكثره صارت واضحة عنده ولذلك اى ولان الثبوت فى الخيال بحسب التادى والتكرر لما لم يكن الاسباب المؤدية المكررة على وتيرة واحدة اى طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلف الحال فى ثبوت الصور فى الخيالات ترتبا اى اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور تتعانق فى خيال لانعقاد الاسباب فى حقه وتلك الصور بعينها لا يرى بعضها بعضا فى خيال آخر وهذا اشارة الى اختلاف الصور ترتبا فى الخيالات وكم من صورة لا تكاد تظهر فى خيال وهى بعينها فى خيال آخر كنار على علم اى جبل مرتفع وهذا اشارة الى اختلاف الصور وضوحا وشهرة بحسب الخيالات قوله وان احببت ان تستوضح اى تزيد فى وضوح ما يلوح به الكل اى يشار اليه فيلقى اليك من تفاوت الصور فى تقارنها ووضوحها فحدق جواب الشرط من تحديق البصر لشدة النظر من باب اختيارك اى لاجل امتحانك وتلق من تلقاه اذا استقبله وبدل من حدق وحده فلا يجب الفاء والمعنى تلق كاتبا متعددك له الا ترى الى قوله معدودا لك مع ما بعده فالقول بان الكاتب هو المعتدد بمعنى يلق كاتبا اى ذا كلام متعدد لك توهم والعتلة بفتح النون والتاء بالفارسية سكنه قوله وآخذ وآخذا اى وتلق آخذ وآخذا والمراد الكثرة لا خصوصية الاثنين ولهذا جمع الضمير فقال يلابسون وهؤلاء المذكورون ارباب صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص ثم انتقل الى ذكر اهل العرف فقال واياكان من اصحاب العرف والرسم فقال عدهم ورسمهم كذا اى ما يتعارفونه ويتعودونه فايا نصب على انه خبر

كان

كان وفاعله مستتر راجع الى ما بعده مذكور معنى اعنى من يُعدّ ذلك قوله فتلقه جواب ايا وقد يقال يعد منصوب بفعل يفسره هذا الظاهر اى وايا وجد يلق فتلقه على طريقة فاياى فارهبون قوله فانهم متعلق بتلق والضمير للمذكورين من الكاتب والنجار وغيرهما وجمعا حال والام فى لصاد فيهم متعلق بلا يستبدعون العدّ اى لا يعدّ ونه بديعا خارجا عن القانون فى عد الامور واذا عثرت العدّ اى خلاف ما ثبت فى خيال اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام استبدعوه وانكروه انكارا تاما قوله هل تشبهات فاعل فعل يفسره ما بعده اى هل تلوت تشبهات اولئك والمقصود هنا ما ن تفاوت الصور فى الوضوح بعد استيضاح تفاوتها فى التقارن فيما تقدم وتجلو من جلوت العروس وفيما تحكى حال عن تشبهات اى كائنة فى جملة الامور المحكية وتحكى جملة استئنافية وقوله سلك طريق وموكب الجد من قبيل لجين الماء اعنى اضافة المشبه به الى المشبه ولا سيما مستعار للمجد والجل للثبات على الجد وقد حسنت ها تان الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك والجد بالموكب قوله انتعاب المحجة بالاظلام جعل الظلام كسرا يستره المحجة اى الطريق الواضح وجهها وسوى الاغداء منقول ثان لاورث اى الامر سوى الاغرا وهو مبالغة حيث جعل المانع من السير باعثا عليه ولقد احسن حيث عبر عن الجد فى السير بلطم خدود المحجة بايدى الرواقص جمع راقصة وهى الناقة التى لها نشاط فى السير كانها ترقص ونشر الظلام جناحه ومده لم يرواقه عبارة عن شمول الظلام للهواء وستره لوجه الطريق وآلقاؤهم العصا كناية عن النزول وقوله مقابلهم على ما استطاع افترّ اى انكشف ذلك العبوس عن مزيد تخبطهم اى سيرهم على غير بصيرة فيما مضاف الى الجملة الاسمية والالف للاشباع وهو ظرف لانتهى والزُّبى بالزاء المعجمة جمع زبية وهى الرابية لا يعلوها الماء ويطلق ايضا على حفرة تحفر فيكان على الاصطياد الاسد فاذا بلغ السيل الزبية كان غاية فى الاجحاف والطغيان وقد روى بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان للفرس كالثديين للمراة فاذا بلغها الحزام سقط السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام وكلا المثلين يضربان لفظاعة الشدة

ولا يشبه السلاح الا بالترس المذهب يرفع عند الملك ولا يشبه الصائغ الا بالشبيكة من الابريز تفترع وجهها البوتقة ولا يشبه البقار الا بالجبن الابيض يخرج من قالبه طريا ولا يشبه الا بالرغيف الاحمر يصل اليه من نهبت ذى مروّة او التفاوت فى الايراد لوصف الكلام فيما يحكيه الاصحاب عن الاذكياء من ذوى الحرف المختلفة كوصف الجوهرى للكلام احسن الكلام ما ثقبته الفكرة ونظمته الفطنة وفصل جوهر معانيه فى سمط الفاظه فجملته نحور الرواة ووصف الصيرفى خير الكلام ما نقدته يد البصيرة وجلته عين الروية ووزنه معيار الفصاحة فلا ينطق فيه بزائف ولا يسمع فيه ببهرج ووصف الصائغ خير الكلام ما احميته بكير الفكر وسبكته بمشاعل النظر وخلصته من خبث الاطناب فبرز بروز الابريز مركبا فى معنى وجيز ووصف الحداد احسن الكلام ما نصبت عليه منفاخ الروية واشعلت فيه نار البصيرة ثم اخرجته من فحم الافحام ورققته بمطرقة الافهام ووصف النجار ابلغ الكلام ما نجرته وواجل

بلوغه النهاية والمثل الاول فى تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر فى الظرف اعنى فى وحشة الظلماء والثانى حال اتضامن المستتر فى مقاساة لانه بتقدير وفى مقاساة خبر المبتدا اعنى هم قوله مظلم بهيم اى خالص لا يخالطه شئ من النور يقال فرس بهيم اى لا يخالطه لونه ما يخالفه فلم يتمالكوا اى لم يتماسكوا ولم يقدروا على منع انفسهم من ان اقبل عليه كل منهم حال كونه ناطقا بثنائه ومادحا بسناه بالقمر وهو النور وسناه بالمد وهو الرفعة والشرطية اعنى واذا شبهه شبهه عطف على يحكم فقوله فما شبهه اى ما شبهه والعدول الى المضارع لتصوير الحالة الماضية والابريز الذهب الخالص قوله او التفاوت عطف على تشبهات اى اهل التفاوت فيما ذكر يتلو عليك سوره غير ما يتلو ناو يجلو لديك صورة غير ما جلونا وانما عطف باو اما لان الاستفهام راجع الى معنى النفى وكلمة او تفيد عموم النفى كقوله تعالى آثما او كفورا اى لا تطع شيئا منهما سوى ما ذكرنا من اختلاف الصور واما للتنبيه على ان كلا منهما كاف لنا فيما هو اصل المقصود اعنى الاختلاف وانت تعلم ان التفاوت فى الايراد على الوجه الذى ذكره يدل على اختلاف الصور فى الخيالات تقارنا ووضوحا ايضا قوله فيما تحكيه حال متعلق بالايراد ومن ذوى الحرف حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام مقدر القول اى قائلا على انه حال من الجوهرى وكذا الحال فى اخواته وثقبت الفكر هو التعمق فى المعانى ونظم الفطنة هو ترتيب الالفاظ لتنسيق المعانى والتفصيل هو ان يجعل بين كل لؤلؤتين خرزة للتحسين والتزيين شبه المعانى اللطيفة باللآلى المفصلة فى الحسن والبهاء والسمط هو الخيط ما دام فيه الخرز والزائف الفاسد المردود من الدراهم والبهرج هو الردى الباطل من الشئ وهو معرب يقال درهم بهرج كذا فى الصحاح وهو الموافق للنسخ الصحيحة من الكتاب وقد يقال النبهرج اقرب الى المعرب يقال احميته اذا جعلته حاميا اى حارا والكير منفاخ الحداد من زق او جلد غليظ واما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه النار سبكته اذبته وخبث الحديد والذهب ما ينفى عنهما من الغش وكون الكلام مركبا فى معنى وجيز انه ركب كذلك على

فنى

وحسن رسم معانيه فلم يستعجم عنده شئ ولم يستبهم عنده طرف ووصف الكحال اصح الكلام ما سحقته لمناز الاذكاء ونخلته بحرير التمييز كالاثمد فذى العين كذا الشبهة قذى البصائر فاكحل عين اللكنة بميل البلاغة واجل رمص الغفلة بمرود اليقظة او سلوك الطريق فى وصف البليغ حين سلكه الجمال قائلا البليغ من اخذ بخطام كلامه فاناخه فى مبرك المعنى ثم جعل الاختصار له عقالا والايجاز له مجالا فلم يند عن الاذهان ولم يشذ عن الآذان او اخبار الوراق عن حاله على ما اخبر حيث اضيق من محبرة واجسر ادق من مسطرة وجاهى ارق من الزجاج وحظى اخفى من شق القلم وبدنى اضعف

على قياس قولك هذا الكلام فى معنى المدح كامه والوجه صفة اللفظ وصف به المعنى بفتح الجيم بسكون الحاء وقد يفتح لنهر ونهر والاجمام مصدر اجمحته اى وجدته ساكتا والمعنى احرجت الكلام من عيب وجدانه غير مفيد لمعناه بمنزلة الساكت والنفيس لوزن الفستق هو المطرقة العظيمة واعترض بان لفطيس اسم قريب من مآء الملام والمراجل جمع مرجل وهو القدر من نحاس والرتان جمع رت والراووق المصفاة ولمنشى عذوبة الكلام فى المفاصل ودقته فى الافكار وحدته فى العقل تاثير حسن نظمه ولطافة معناه وجودة مغزاه فى نفس السامع تاثيرا شاملا لظاهره وباطنه حتى يصير كانه نشوان والرقم النقش والرسم الاثر استعجم الامر اشكل واستغلق واللكنة عجمة فى اللسان والرمص بفتح الميم الوسخ الجامد فى موق العين فان كان سائلا فهو غمص والمرود ما يورد به الشئ وبورود العين من الاكحال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهه كالكحل لمن به رمد قوله او سلوك او اخبار عطف على التضاعف تشبهات قوله قائلا تصريح بالقول المقدر فيما تقدم وما تاخر يقال ند البعير اى نفر وشذ اى انفرد عن الجمهور قوله اضيق من محبرة الاسماء التى فيها الباء وقعت بكرات والتى بدونها وقعت معارف ولعل السر فى ذلك ان التاء فيما وجدت فيه او فى بعضه اعنى قصبة للوحدة والافراد فلا يناسب التعريف الجنسى فترك التعريف فى الكل رعاية للموافقة ولصاحب علم المعانى فضل احتياج فى هذا الفن اى الفن الرابع الى التنبه والتيقظ لانواع هذا الجامع اى الذى يجمع بين الجملتين عند المتكلم لا سيما النوع الخيالى منه وذلك لان مشكلات الفن الرابع وهى مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع فلا بد من الاعتناء بمعرفته ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعنى العقلى والوهمى مندرجان تحت الضبط لحكم العقل والوهم دون النوع الخيالى اذ لا ضابط له بل مبناه على الرسوم والعادات المختلفة وجب مزيد اعتناء بشأن النوع الخيالى قوله فمن اسباب اسباب تجمع بين صومعة وهى موضع العبادة وقنديل وقرآن ومن الاسباب اسباب

يحي بين دسكرة وهي موضع الفسق في شان الجمع وابريق واقران وبالنظر الى هذين النوعين من الاسباب يظهر تباين الاسباب في شان الجمع بين الصور في خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب واختلافها فما بين الامم والاشخاص فعلى اذا لم يوف صاحب علم المعاني النوع الخيالي حقه من البسط تعالى وفاه حقه اى اعطاه اياه وافيا تاما وانه اى والحال ان صاحب علم المعاني من اهل المدر حضري الى يستحلي كلام رب العزة اى كيف ومن اين يستحليه وهو مفعول لقل ودال على عامل اذا والمعنى لا يستحلي اذا لم يوف الخيالي حقه قوله مع اهل الوبر متعلق بكلام وكذا حيث متعلق به والمستتر في يستحر ونا سقا لسرتع او للكلام على الاسناد المجازي وانما جمع الدلائل لان كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع الحكيم وذلك النسق نصب على المصدر وافلا ينظرون الى آخره اما بدل منه بتقدير مضاف اى نسق افلا ينظرون واما مفعول به لنا سقا تعالى انسقت الكلام عطفت بعضه على بعض واللام في لبعد متعلق بالنفي المستفاد من انى يستحلي اى لا يستحليه لبعد البعير عن خياله لكونه من اهل المدر في مقام النظر الى التفكر في معرفة الصانع وصفات كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان بعد البعير في خياله عن السماء اكثر واقوى من بعد البعير عن خياله في ذلك المقام قوله وذلك اى تقنط او توقفه حقه بتقنط يحصل اذا انظر كان جل مرمى غرضهم اى معظم ما يعود اليه غرضهم نزول المطر تحلة ويترل في تجبوه اي تدخله في جوازنا وحفظنا تعالى اجاره من ان يظلمه ظالم واجاره الله من العذاب منيع اى ممتنع على طالبيه لاستحكامه يرد الطرف اى هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه استشهد بالبعث على ان حصونهم الجبال ومن لا محاش مواش بذلك اى ومن يتكفل لهم بطول المكث في منزل لمن عزم الامور الى من عزمات الامور وواجباتها فعند نظره اى نظر المدري هذا النظم المذكور وعند طرف لما دل عليه ابدى وهو مبني للمفعول على صيغة الغيبة مسند الى ضمير المدري والمعنى

افطن الحضري عند نظره بهذا ان البدوي اذا اخذ يفتش الى آخره والمراد انكار الظن قوله بهناك اى في خزانة الصور وضمير لها الصورة الابل واللام متعلقة بمقارنة او تعوزه اى البدوي من اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعدها لصورتي الابل والسماء اولا تنقض اى لا ترتفع من نضضت الشيء رفعته تليها اى عنقها بعد بين اى بعد صور الابل والسماء والجبال قوله لا اى لا يوبخ الحضري البدوي كذلك لم تتاخذ اى لم تجتمع ولم ياخذ بعضها بعضا قوله على ذلك الوجه الى على الترتيب المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور حتى النسق اى عطف الظروف الثلاثة اعنى الى السماء وما بعده على ما قبلها وعطف الاحوال الثلاث اعنى كيف رفعت الى الاخر على ما تقدمها لا تعالى كلامنا في الجامع بين جمل لا محل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية لانا نقول قد مر ان عطف المفردات تعتبر فيه الجامع ايضا كما في عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالآية تذكير لذلك واما الحالة المقتضية للتوسط اخر بيان التوسط عن بيان كمالي الاتصال والانقطاع لتوقف تعقله عليها وذكروا لها صورة اختلاف الجملتين خبرا وطلبا الا ان لها مباحث فيها دقة وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا خبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما طلبا لانه خروج عن قانون الخبر بالكلية واما تضمين الخبر معنى الطلب في صورة الاختلاف فليس يقتضي ذلك الخروج وانما وسط الشرط اعنى قوله ان اختلفتا بين المبتداء والخبر لان ازالة الاختلاف تقتضي سابقة الاختلاف وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه الذي هو داخل في القانون اما المراعات تقديم الخبر على احدهما في معنى الاخر وانسياقه الى تقدير الاخر قوله مثل كما يروى لحقتنا ومشددا وهو عطف على مشتملا وانا قال في جهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى الموارد المتكثرة للجملتين المختلفتين خبرا وطلبا الا ان الجهة الجامعة يجب اعتبارها في جميع متصوراتها فانه غير واجب كما اشرنا اليه وكلمة من في ما تلقت تبعيضية لا بيانية لمكان تنكير جهات ولا يخفى ان ما ذكره ههنا نفي لسببي كمال الانقطاع ولا بد

في اثبات التوسط من نفي اسباب كمال الاتصال ايضا فكانه اعتمد في ذلك على ما سبق اذ لم يكن في نفي اسباب كمال الاتصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين فان فيها مباحث قوله على نحو متعلق بقوله مشتملا ومشتركا معا اى اشتمالا واشتراكا كائنين على نحو اشتمال المقام واشتراكه في قوله عز وعلا واذ لا يخفى تعليل لاشتمال المقام في هذه الآية على ما يزيل الاختلاف اى ظاهر ان لا تعبدون معنى لا تعبدوا لان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي فلذلك عطف عليه قولوا والمعنى على تقدير القول واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا تعبدوا وقولوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقد يجعل لا تعبدون مقدرا بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا يكون قولوا امرا واقعا صلة لان وقوله تعالى وبالوالدين احسانا اما بتقدير وتحسنون نظرا الى السابق او بتقدير احسنوا نظرا الى اللاحق قوله فان المقام مشتمل على تضمين ان اصحاب الجنة معنى الطلب تريد ان قوله ان اصحاب الجنة متضمن معنى فليمتازوا اى هو دال على التقدير لانه خبر مسوق في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى لا تعبدوا او بيان لتضمنه اياه ان قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام مقول وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة الآية فيكون متاخرا عن وقوع الصيحة واحضار الخلق لا محالة عطفه بالفاء يدل على ان مضمونه اعنى نفي الظلم واقع في ذلك اليوم ومتاخر عن الاحضار لا على ان الاخبار به متاخر عنه ليكون كلاما وقت الحشر لجواز ان يكون الاخبار به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق هكذا معرفا يتبادر منه الزمان الحاضر تحقيقا فوجب ان يكون المعنى فيقال لهم اليوم لا تظلم نفس فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة في سياق النفي تعالى يوم الحشر في حقهم على طريقة الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل الحشر ليكون التفاتا وتعرضا

عن معنى واحد بطريقين ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام الوارد على الجزاء اجمالا ولم يعطف عليه فيكون اعنى قوله ان اصحاب الجنة متعلقا بهذا الخطاب ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل الحشر هذا ثم انه قد جاء في التفسير ان هذا الكلام اعني ان اصحاب الجنة يقال لاهل المحشر حين يسار باهل الجنة الى الجنة لا في حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون في قوله في شغل فاكهون من قبيل تنزيلها للكون منزلة الكائن مبالغة في التحقق فقد تحرر ان معنى الآية هو ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر يؤول الى اسعد حال وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه القصد الى طلب الامتياز فاشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر بدلالة ذلك الخبر عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله ان اصحاب الجنة متعلقا بحين يسار بهم الى الجنة مع انه تفصيل لمقوله ولا تجزون المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان يكون فاليوم ايضا متعلقا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل لان الفاء تقتضي ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذي هو قبل الحساب اجيب بان المعطوف بالواو اعني ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان لا يمكن فليمتازوا سبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا مع انه لا يصح تسببه عنه لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالته بالمفهوم على معنى ان اصحاب النار ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف ذلك التطويل في بيانه بل ما جاء في التفسير على ما نقلته من ان هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم واف بالمطلوب قلت لا بد من تقديره في الامر بالامتياز على الوجه الذي ذكره اعني فليمتازوا عنكم بل نعدل لملاحظة الخطاب مع الذين نسب اليهم الجزاء ابطلوا الخطاب مجملا مدخلهم في طلب الامتياز كما يلوح بالتامل الصادق هذا التقدير كلامه على الوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالوجه في الآية ان يجعل

من عطف القصة على القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم ينبه له الجامدون
على ما صرح به في كتابه من عطف المفردات وعطف الجمل وقد ذكره العلامة في الكشاف
حيث قال وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما يعطف
الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب
له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب
المومنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة
على الجملة لبطلب هناك مناسبة التاشرع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض
على جمل اخر مسوقة لغرض اخر فالمقصود بالعطف احسن المجموع وشرطه
المناسبة بين مجموعي القصتين فكلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان العطف
احسن ولا الشرط المناسبة بين جمل القصتين وقد حققه بعضهم بانه نظير ما قال
في عطف المفرد في مثل قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن من ان الواو الثاني
لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين المتقابلتين على مجموع الاوليين المتقابلتين لانك
لو عطفت بالظاهر وحده على واحدة من الاوليين لم يكن هناك تناسب فكما صح في
المفردات ذلك صح في الجمل ان يكون الواو لعطف قصة الى مجموع جمل على قصة الى مجموع
مثلها بل هذا بالجواز اولى ولكن ذلك اعني عطف القصة على القصة على ما ذكرنا فانه
يجبك عن تكلفات باردة في مواضع شتى وقد يقال وامتازوا والطلب في معنى الخبر
بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر كانه قيل وانتم ايها المجرمون ممتازون منفردون
عن الصالحين الى عذاب الجحيم ودركات السعير لكنه عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة
واعلم ان قوله وان الخطاب الوارد وقوله وان قوله ان اصحاب الجنة وقوله
وان التقدير بل انها بفتح الهمزة معطوفة على قوله ان الذي قبله قوله والماكونه
اي كون المقام مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه في الذي يحن بصدده من
للابتس في جهات يجمعها عند المفكرة فظاهر اما الاية الاولى فمنها الاتحاد بين المعطوفين
في المسند اليه والتماثل في المسند بين اعني ترك العبادة لغير الله وقولهم للناس

حسنا

حسنا والاشتراك في قيد اخذ الميثاق واما الثانية فمنها الاتحاد في المسند
هو الامتياز وشبه التضاد بين المسند اليهما اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين
هم اصحاب النار والاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليوم قوله ونحو قوله تعالى فلما
جاءها هو بالجر عطفا على قوله نحو قوله عز وعلا واذ اخذنا وهذا شروع في بعض
الطلب في معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن
حولها بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة المباركة
المراد بالمبارك فيهم موسى عليه السلام لانه كان في مكان النار والملائكة الحاضرون حوله
ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة وفي ذلك الوادي حواليها
من ارض الشام فان الله تعالى جعلها موسومة بالبركات في قوله الى الارض التي
باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله تقدير الامر تنزيها لله تعالى
في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي وسبحه تسبيحا فالحال انه عطف على نودي
كما ان الق وضمير انه للشان والشان انا الله على انها مبتدا وخبر او لما دل عليه
ما قبله اي ان مكلمك انا والله بيان لانا قوله لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما
جاءها قيل بورك من في النار وقيل الق عصاك وملخص ما ذكره ان نودي بمعنى قيل
لما عرفت في علم النحو من ان ان هنا لا تاتي الا بعد قول فيكون قرينة على ان التقدير
وقيل الق لكن يظهر من هذا ان الق مقدر بقيل ومعطوف على نودي الذي هو
بمعنى قيل معنى قوله والق معطوف على قوله ان بورك كما يليه والمراد انه عطف
على نودي ان بورك وفي الكشاف ان الق معطوف على بورك لان المعنى نودي
ان بورك وان الق كلاهما تفسير لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار و
قيل له الق عصاك قال والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص وان الق
عصاك بعد قوله ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت
اليه ان حج وان اعتمر وان شئت ان حج واعتمر فان قلت فعلى هذا يكون
الق بلا تضمين معطوفا على بورك وداخلا معه في حيز معنى القول عليه فلا باس

واما قوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات بعد قوله اعدت للكافرين فيعد معطوفا على فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة وعندي انه معطوف على قل
مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لكنه اراده القول بوساطة انصباب الكلام الى معناه عزيز عزيز في القرآن من ذلك وانزلنا
عليكم المن والسلوى كلوا اي وقلنا او قائلين كلوا ومن ذلك واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل اناس
مشربهم كلوا واشربوا اي قلنا او قائلا انت يا موسى كلوا واشربوا ومن ذلك واذ اخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا

لان الخبر والطلب اذا وقعا في حيز القول كان القصد منها الى اللفظ المودي للمعنى
فيكمن سورة الاختلاف فيجوز العطف كما تقول قال زيد نودي للصلوة في المسجد
تحكي قوليه معطوفا احدهما على الاخر اي قال هذين القولين بل القول اذا كان لها
محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تاويل كما تعرفه فان قلت لعل كلا
الشيئين واحدا الا ان المصنف تسامح في ذكر ان في المعطوف عليه قلت في لا
تضمين في الق لان قوله وقيل الق على هذا التقدير اظهار لعامل المعطوف عليه
في المعطوف كما تقول بمعنى جاءني زيد وعمرو جاءني زيد وجاءني عمرو ومثله لا يعد تضمينا
اللهم الا ان يختار ان العامل مقدر لفظا ويجعله تضمينا فيلزمه ان لا يكون وعمرو
في المثال المذكور معطوفا على زيد واما قوله وبشر يعني
قد يتوهم ان بشر عطف على اعدت بتضمين احدهما معنى توافق الاخر كما يشهد له قراءة
زيد بن علي وبشر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت فيكون مما نحن بصدده
وليس كذلك بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا على طريقة قولك يا بني تميم احذروا
عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم واعترض عليه اولا بان
الجهة الجامعة منها وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين والمسند
اليهما الا ان العطف بين امرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح به في
المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم وثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله
فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه
واجيب عن الثاني بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم
من حسن حال اعدائكم فاتقم وبشر مقامه لان التبشير مقصود في نفسه انصاح
غيظهم وهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه من عطف القصة على القصة
لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المومنين فهو معطوف على مجموع وصف
عقاب الكافرين كما حققته وذهب بعضهم الى انه معطوف على فاتقوا بهم مقدرا
بعوا اعدت على طريقة قوله وامتازوا واختار المص انه معطوف على قل مقدرا

فبز

تعودوا اي وقلنا او قائلين خذوا ومن ذلك واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا واتخذوا اي وقلنا اتخذوا ومن ذلك واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت واسمعيل
ربنا اي يقولان ربنا وعليه قراءة عبد الله ومن ذلك ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني على قول اصحابنا البصريين ومن ذلك لو ترى اذ يتوفى الذين كفروا
الملائكة يضربون وجوههم وادبارهم وذوقوا اي ويقولون ذوقوا ومن ذلك براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا اي فقولوا لهم سيحوا وامثال
ذلك اكثر من ان نحصيها ههنا وكذلك عطف قوله وبشر الذين الصابرين اذا اصابتهم مصيبة على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلوة وكذا عطف
وبشر الذين في سورة الصف عندي على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم وذهب صاحب الكشاف في زعمه الى انه معطوف
قبل يا ايها الناس اعبدوا وايده بان تقدير القول بوساطة انصباب الكلام على تومنون قبله لكونه في معنى آمنوا فاعلم
الى معناه كثير في القرآن والكلام مما نحن فيه منصب الى معناه لانه تعالى يامرهم و جميع ذلك ولكن الحاكم دوله انه تتفق الجملتان
ينهاهم على لسان النبي عليه السلام واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا خبرا والمقام على حال
على عبدنا ان لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان عليه
مامورا بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظاهر واجيب
بانه مامور بتادية معنى الكلام بعبارة يليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما
نزلنا على او مامور بتبليغ هذه العبارة على طريق الحكاية عن الله تعالى فلا اشكال
ونظيره قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي ادّ معنى هذا الكلام بطريق
الخطاب او ادّ كلامي هذا اليهم بطريق الحكاية قوله الى وقلنا او قائلين كلوا
اشارة الى تجويز التقديرين فالاول عطف على انزلنا وقد حذف المعطوف مع
العاطف والثاني حال من فاعله قوله ومن ذلك كرر لفظ من ذلك مبالغة
وتصريحا بان كل واحدة من هذه الايات مما قدر فيه القول بوساطة انصباب
الكلام الى معناه وانما حال اي وقائلا انت يا موسى يعلم ان قائلا متعلق باضرب
لا باضرب المقدر والا كان المعنى قائلا هو وههنا بحث وهو ان قائلا ان قدر
داخلا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعني اضرب بما يوجب اختلال النظم
وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله اعني كلوا بما يوجب اختلال
ايضا فالوجه تقدير الفعل معطوفا على فقلنا او على فضرب المقدر قبل فانفجرت
ولو قدر العاطف الفاء لكان اظهر قوله اي وقلنا اتخذوا لم يقدر ههنا اسم
الفاعل لكان الواو والمانع من تقديره حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وان لزم منه
حذف المعطوف مع ابقاء العاطف والظاهر انه من عطف الطلب على الخبر اذ
جعلنا متضمن الطلب معنى الخبر كافي والق عصاك قوله الى القول لان ربنا
اقتصر على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا مقيدة
ليرفع وانما قال على قول اصحابنا اي البصريين لان التقدير عندهم يقول الى قائلين

وعند الكوفية ان يا ابتِ متعلق بوصّى لما فيه من معنى القول واعترض بان
التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لايراد الصلة
اعنى الباء الجارة وجه وان اريد بها معناها الخاص لم يتعلق به يا بنى لشهادة
المعنى واجيب بان المراد الخاص المقتضى لتلك الصلة وتعلق به يا بنى نظرا
الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف فالصواب تقدير القول
قوله اى ويقولون ذوقوا قدره مضارعا معطوفا على نظيره اعنى يحرمون
لانه اولى وان جاز تقديره اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر ان يجعل
من عطف الطلب على الخبر بالتضمين كما مر فى قوله واتخذوا قوله اى فقولوا لهم سيحوا
انما احتيج الى تقدير القول ههنا لان عاهدتم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب
للمشركين فلا ينتظم الكلام الا بتقديره قوله اعدل الفاء وذلك انهم عاهدوا واهل مكة
العرب فنكثوا الا اناسا منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين وان يقولوا لهم سيحوا
فى الارض اربعة اشهر امنين لا تتعرض لكم فيها وهى الاشهر الحرام والمعنى هذا براءة
واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ولما كانت المعاهدة بان الله واتفاق
رسوله نسب البراءة عن العهد اليهما كما ينسب الى المعاهدة انها بنى يا على عاهدتم
به المشركين فانبذ واالبهم عهدهم قوله وكذلك عطف قوله وبشر عطف على قوله و
عندى انه معطوف على قل مرادا اى وشيل عطف بشر الذين آمنوا على قل مرادا قبل يا ايها
الناس عطف وبشر الصابرين على استعينوا كانه قيل يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد
بشرهم قوله لكونه فى معنى آمنوا وذلك لانه دال على التجارة المنجية وتعلم لها و
المتعارف فى التعلم هو الامر والنهى ويرد عليه ان تؤمنوا فى تفسير للتجارة فلا يستقيم
ان يجعل بشر داخلا فى سلكه اذ لا مدخل للتبشير فى ذلك التفسير فالصواب تقدير
القول كما اختاره لانه كثير وفى قوله كن الحاكم دونى اشارة الى رجحان ما اختاره
اما فى هذه الآية فلاعرفته آنفا ولعدم التصريح بالنداء ايضا واما فى قوله وبشر الصابرين
وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله او ان تتفق الجملتان خبرا

طه

من اسله القطع للاحتياط قوله ونظم سلمى الخ ابيغ بها بدلا او زبها فى الضلال تهيم لم يعطف اريها كيلا يحسب انه مع العطف على ابغى من تتمة المقول فى الضلال تهيم من مظنونات سلمى فى حق الشاعر وليس هو بمراد انما المراد انه حكم الشاعر عليها بذلك وليس بمستبعد لا نصباب قوله وتظن سلمى انى ابغى بها
بدلا ايراده فى قولك فى طيها ذلك لم يكن قد قطع اريها ليقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستيناف واياك ان تروم الفصل لاجل الوزن فلا هو هناك وقوله زعمتم
ان اخوتكم قريش لهم الف وليس لكم الاف لم يعطف لهم الف خيفة ان يظن العطف على اخوتكم قريش فيفسد معنى البيت ولكن ان تقول بناه على طريقة الاستيناف قوله لهم
الف ليقع جوابا للسؤال الذى هو مقتضى الحال ومن امثلة القطع للوجوب قوله عز وجل واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم لمانع عن العطف ٥ م

عطف على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما ينزل الاختلاف وهذه هى الحالة الثانية
المقتضية للتوسط وهى الاتفاق فى الجزئية مع الاشتراك فى الجهة الجامعة وكان الانسب
بعبارته فى الحالة الاولى اعنى قوله فهى ان اختلفتا خبرا وطلبا ان يكون المقام
مشتملا ان يكون ههنا او ان اتفقتا خبرا ان يكون المقام على حال اشتراكهما
فى جوامع وقد تقدم الوجه فى جمع الجوامع فى قوله جهات جامعة قوله والظهرانا
قال ذلك لان بعض الجوامع كالعقلى اقوى واظهر ولها مراتب متفاوتة فى الظهور
وكذا الحال فى الوهمى والخيالى مقدم على الخيالى قوله هذا القدر متعلق بقوله
ولنختم يريد انا فصلنا الحالات المقتضية للامور المذكورة فيما سبق الكلام على وجه كلى
مع تمثيلها فى بعض المواضع فالآن نذكر لك امثلة كثيرة لها التخريب تلك الامثلة
تضبط وتحفظك عن الزلق ان استقبلتك مداحض بعد رمان شرح وتكون فى سلوك
طرقات تلك الحالات قوله ان عسى بكسر الهمزة فى النسخ المعول عليها فالشرط
اعتراض وعسى منى لتقوية معنى العرض المستفاد من اداة الشرط ولا يصح
جعل عسى شرطا كالاول ويوجد فى بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان عسى وفى بعضها
عسى ان بالفتح ايضا وليسا بظاهرين معنى ولا لفظا
من امثلة القطع للاحتياط قوله لم يعطف ارانا اى لم يعطف اراها على تظن مع
الاتفاق فى الجزئية والاشتراك فى الجهة الجامعة للاتحاد فى المسند اعنى الظن والتناسب
فى المسند اليهما اعنى المحب والمحبوب مع ان المسند اليه فى الاول وقع قيدا الى مفعولا
فى الثانى كيلا يتوهم السامع ان اراها معطوف على ابغى لقربه منه واشتراكهما
فى الجامع اعنى الاتحاد فى المسند اليه والتناسب فى المسندين مع الاتحاد فى قيد
وحينئذ يفسد المعنى كما ذكره قوله وليس بمستبعد اى ليس هو قوله ان يكون قد
قطع وقوله لانصباب تعليل لنفى الاستبعاد والى ايراد متعلق به واضافة
ايراد الى عبارة السؤال اضافة المصدر الى مفعوله لا الى السائل اذا كان
الكلام السابق منصبا الى ذلك السؤال وجب ان يكون اراها استينافا لا انا

اما عدم العطف والمنع للا ظهر عطف الكل وان كان اما عدم العطف فلعدم الجامع وحين ما يتبين اسم عسى وخبره ...

بيان ذلك انه لو عطف لكان المعطوف عليه اما جملة قالوا واما جملة انا معكم انا نحن مستهزؤن لكن لو عطف على انا نحن مستهزؤن لشاركه فى حكمه وهو كونه من قولهم
وليس هو بمراد ولو عطف على قالوا لشاركه فى اختصاصه بالظرف المقدم وهو اذا خلوا الى شياطينهم على ما عرف فى فصل التقديم والتاخير وليس هو بمراد فان
فى استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم ويخليهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون متصل فى شانهم لا ينقطع بكل حال خلوا الى شياطينهم ام لم
يخلوا اليهم وكذلك قوله عز وجل واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون قطع الا انهم لئلا يستلزم عطفه على انما نحن مصلحون كونه

تقول ليس اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السؤال وجب ان يكون
اراها يجب ان يجعل السؤال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب
عنه قوله فما هو هناك اى ليس الفصل فى ذلك المقام وهو ان يكون بشعره
لاجل اللفظ اعنى رعاية الوزن بل هو فى مقام اعلى وهو رعاية مهم المعنى لان
الكلام فى تراكيب البلغاء التى يجب ان يراعى فيها جانب المعنى ومقتضى الحال فلو
عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن انحط هذا التركيب عن مرتبته الى ما دونها وانخرط
فى سلك التراكيب التى لا يعتد بها فانه قد يعتبر فى البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية
والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله لم يعطف لهم الف خيفة ان يظن انه يريد
ان لهم الف جملة اسمية خبرية جملة فعلية على الاصح وهذه الاسمية تشارك الفعلية السابقة
اعنى زعمتم فى الجهة الجامعة لان محصولهما هو ان قالكم دعوى الاتحاد الهم وحالهم
انكار ذلك ونفيه لكنه ترك العطف منها لئلا يتوهم عطف الاسمية على مفعول
زعمتم فيفسد معنى البيت اذ يصرح لهم الف وليس لكم الاف داخلا فيما زعمه
المخاطبون حاز ملفا لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع ما فى حيزها مفرد
وقع مفعولا فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس اجزاؤها معمولة لما يعملها
فى قوة المفرد قوله يصح ذلك لان زعمتم بمعنى معنى القول فكانه قيل
قلتم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة فجاز عطف المستقلة عليها
وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل اسم ان على معنى وان لهم الف قوله
مقتضى الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما مر مرارا فى القرائن الحالية وذلك لان
الزعم اشهر فى دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب وقال شريح لكل شئ
كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقى رد الشاعر على بنى اسد فى انتسابهم
الى قريش بالقرابة بان لهم ايلافا فى رحلة الشتاء الى اليمن وفى رحلة الصيف
الى الشام للتجارة وليس لكم شئ من هاتين الرحلتين وايضا قد امنهم الله تعالى
من الخوف والجوع وانتم خائفون جائعون واليه الاشارة بقوله اولئك

معنى مذهب السعيين

مشاركا فى انه من قولهم او عطف على قالوا لكونه مختصا بالظرف اختصاص قالوا به لتقدمه عليه وهو اذا قيل لهم لا تفسدوا فانهم مفسدون فى جميع الاحيان
سواء قيل لهم فيها لا تفسدوا او لم يقل وكذلك قوله واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا انؤمن كما آمن السفهاء الا انهم هم السفهاء قطع الا انهم
لمثل ما تقدم فى الآية السابقة ولك ان تجعل ترك العطف فى الله يستهزئ بهم على الاستيناف من حيث ان حكاية حال المنافقين فى القرآن قبلها كانت توهم ان معاين
ان يسالوا ما مصيرهم وعقبى حالهم وكيف معاملة الله اياهم لم يكن من البلاغة ان يعرى الكلام عن الجواب فلزم المصير الى الاستيناف ولك ان تقول فى الا انهم هم المفسدون

اومنوا خوفا وجوعا وقد جاعت بنو اسد وخافوا والالاف مصدر آلفه
هو الفه والايلاف مصدر آلفه يؤلفه والالف مصدر الفه يالفه الفه قوله
وذلك انه اى الشاعر وحسن ابدى لحذف لخبر ان اعنى فصل وضمير كان للانكار
قوله واما جملة انا معكم انما نحن مستهزؤن جعلهما جملة واحدة لان الثانية مؤكدة
للاولى ومقررة لها فالعطف على احديهما كالعطف على الاخرى ولما كانت الثانية اقرب
مع اشتمالها على ذكر الاستهزاء قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزؤن لشاركه فى حكمه
اعنى كونه من قولهم وههنا مفسدة اخرى لست فى عطفه على انا معكم وهى انه يشاركه
ايضا فى كونه مؤكدا لانا معكم قوله لشاركه فى اختصاصه بالظرف المقدم
الظاهر انه جعل اذا ههنا لمجرد الظرفية فيكون تقديمها لافادة الاختصاص
بلا شبهة ويحتمل ان يريد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط ولافادة
الاختصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما واما استناد الاختصاص الى التقييد بالشرط
مقدما كان او مؤخرا فلم يلتفت اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا ما خوذا
مع قيده سواء سمى جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم او جملة شرطية فان القيد اذا جعل
جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف فى ذلك القيد كما فى قولك اذا جاءك
اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه
اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون فيكون فى قطع الله يستهزئ بهم للاحتياط
لا للوجوب قوله وما سولت اى زينت مفعول معه وقوله حال من فاعل خلاهم
ومتصل خبر قوله فان استهزاء الله وقوله بكل حال الظرف للنفى اى استمر انتفاء الانقطاع
فى كل حال وقوله فانهم مفسدون تعليل لما يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاص
ذلك الظرف المقدم ليس بمراد لشهادة ما سبق فى نظيره قوله قطع الا انهم لمثل
ما تقدم اى لم يعطف الا انهم هم السفهاء على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف المقدم
اعنى اذا قيل لهم آمنوا ولا على انؤمن لئلا يشاركه فى كونه من قولهم فان قلت
انؤمن استفهام فكيف يعطف عليه الخبر قلت قد مر جواز ذلك اذا اوقعا محكيين

ترك العطف فيه للاستيناف ايضا ليطابق مقتضى الحال وذلك لان ادعاءهم الصلاح لانفسهم على ما ادعوه مع توغلهم فى الافساد مما يشوق الى ان يعرف ما حكم الله عليهم فكان ورود الجواب بدون الواو هو المطابق كما ترى وكذا فى الا انهم هم السفهاء ٥ م

وذلك قال بالظرف المقدم وما فعل باشرط تمت

التقييد بالشرط يدل على انتفاء التقييد عند انتفاء الشرط على مذهب القائل بمفهوم الشرط وجه الموافقة لتعارف اللغة تمت

لانه كان داخلا فى المعطوف عليه فى حكمه لا حكما منفردا حتى يشاركه فيه المعطوف تمت

ولو اريد انه تعليل للحكم فالمنفى لتعلله حتى يتم بالنفى تمت

حيث قال وليس هو بمراد فان استهزاء الله بهم الى آخره تمت

ومن امثلة الاستيناف قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا على زعم العواذل للاستيناف وقد اصاب المحز وذلك انه حين ابدى الشكاية
من جماعة العذال بقوله زعم العواذل انني في غمرة فكان مما يحرك السامع عادة ان يسأل هل صدقوا في ذلك ام كذبوا فصار هذا السوال مقتضى الحال فبنى عليه تاركا للعطف
على ما عليه ايراد الجواب عقيب السوال وكذلك قوله زعم العواذل انني ما قد جذب بجنوب خبت عريت واجمت كذب العواذل لو راين مناخنا بالقادسية قلن
لج وذلت فصل كذب العواذل فلم يعطف ليقع جوابا للسوال اقتضاه الحال عند شكواه عن النساء العاذلات بقوله زعم العواذل انه كان كيت وكيت وهل كذبن

في حيز القول والاعتراض بجواز العطف على قالوا ماخوذ مع قيده متوجه على ما قيل
الآيتين ايضا وقد اجيب عنه في الكل بان قالوا في الآيات الثلث ماخوذ مع
ظرفه المقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا
يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ والا
انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على ذلك المقيد اذ لا مدخل لشيء منها في سببية
العذاب وفيه بحث لجواز ان يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على يقول آمنا
وان كان مرجوحا ولا يلزم من العطف على ذلك المقيد وما ذكروه من المحذور
فالاولى المصير الى الاستيناف على ما اوضحنا ايضا حاتاما فان قلت لماذا احالف
في ايراد الآي تدبيرها في نظم القرآن قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على سابقها
المشتمل على ذكر الاستهزاء ظهرية بادي الرأي من العطف في الآيتين الاخريين
والبحث عن ترك العطف لاظهر ايضا قوله في الذي قبله اي في الكلام الذي
قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة ان يعرى الكلام عن الجواب فلزم
المصير الى الاستيناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام نحو السوال ونزل منزلة الواقع
لزم المصير الى الاستيناف الا انه يلزم تعين الاستيناف على الاطلاق قوله على ما
ادعوه اي على وجه حصرهم في الصلاح بانا ومن امثلة الاستيناف
قوله عن جماعات العذال اشار به الى ان العواذل جمع عاذلة صفة
لجماعة لا لامرأة بشهادة قوله صدقوا والغمرة الشدة والانجلاء الانكشاف
وكلمة حين ههنا في حكم لما وصار جوابها وخبر كان المعطوف على شرطها راجع الى اظهار
الشكاية قوله فبنى اي الشاعر الكلام عليه اي على هذا السوال قوله على ما
عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي ثبت عليه ايراد الجواب عقيب السوال
فانه يكون بلا عطف اما لكمال الاختلاف خبرا وطلبا او لانه مرتبط به ارتباطا
ذاتيا او لان حقها ان يكون كلاما متخصصا فلا مجال للعاطف منها وحذب بضم الراء
رواية الكتاب ويجوز فتحها وهو في الاصل ضرب من الجراد والجذب جمع جنب

اعلم ان
...
فيه الجانب وحبت اسم موضع وهو في الاصل الارض المطمئنة فيها رمل عريت اي
حط عنها رحلها والاجام الازاحة وازالة الكلال والمناخ موضع الاناخة والقادسية
موضع قريب من الكوفة لج اي حذب في السير وذلت اي الناقة من شدة السير
وبعد المنزل قوله فصل اي اراد الفصل فلم يعطفه قوله عن النساء العاذلات
اشارة الى ان العواذل ههنا جمع عاذلة صفة لامرأة بدلالة قوله راين وقلن قوله
بكى اي اكثر البكاء والعدان بالكسر موضع ويرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع وفيه
فتكن القتل والمحرق بكسر الراء لقب عمرو بن هند فانه حرق مائة من الاعداء بالنار
حرقت الشك بنار والحوم الماء من دخله كان آمنا لم يعطف كانوا على قالت للاستيناف
قوله او كنت ابكيتهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السوال قلت
لمطابقته لان المعنى كيف ابكيتهم اعالما كنت بهم ام جاهلا ولا وجه للبكاء مع الجهل فاذن وجب
ان تصفهم لي وقيل المعنى كنت اندبهم واصفهم في بكائهم صفهم لي وكان الشاعر قال لما قولي
كانوا على الاعداء الى آخره ولا يخفى عليك ان الجملة التي قطع عنها كانوا اعني قالت اقامتهم
غير التي نشأ منها السوال اعني بكى قوله بكى قوله عفى اي اندرس وعفاه درسه
يتعدى ولا يتعدى والحنان السحاب المصوت والعسوف الظلوم والوبل المطر
والهطال كثير الهطل وهو تتابع المطر وقوله ماذا اعفاه جملة اسمية قطعا فالظاهر
ان يجاب بمثلها فقال كل حنان عفاه ومن حداهم عفاه على طريقة ما عرفته في ماذا
صنعت فكانه لم ينظر الى خصوصية عبارة السوال بل قصد الى ما يفهم منها من معنى الجملة
الفعلية على قياس ما حققته في من قام ولا تتاتى ذلك في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية فتامل
قوله عفاه من حداهم فيل معناه عفاه من حدا الابل وساقها بهم الى سبيلهم والهم
من المادحين والسائلين فقال عرضت اي ضجرت وملت والغرض من لم يجرب
الامور ادخل عليه اللام على الجارة لتقوية لعمل اسم الفاعل وتعطف لما عرضا فقدا
عليه توسعا للحرى عند كشيء اي اعرض عنه وجانبه قوله ما للمتقين الجامعين
بين الايمان بالغيب الى آخره اختار هذه العبارة على ان يقول ما للمتقين الموصوفين

تلك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا ولكن لما تقدر تمام الكلام هو
سوال عنه هو شاف الذين يؤمنون بالغيب الى الكلام وانه ادخل في البلاغة لكون الاستيناف على هذا الوجه منطويا على بيان الموجب
...
... الصفات المذكورة او الجامعين بينها اشعارا بفائدة تكرار الموصول في الآية
وتركه فيما عداها وهي ان الايمان بالغيب اصل تتفرع منه اقامة الصلوة والانفاق
والايمان بالكتب المنزلة اصل يترتب عليه الايقان بالآخرة فكرر الموصول في
الاصلين وعطف احدهما على الآخر بالواو الجامعة عطف الصفة على الصفة المجرورة
او المنصوبة على الاختصاص وجعل كل اصل منهما في ضمن فرعه لان كل فرع يبتني على اصله
ويدل عليه فهو متضمن قوله اختصوا احال من المتقين وكنه الشيء غايته ووقت كلامه
كنهه ايضا ولا معنى منه فعل وقولهم لا يكتنه كنهه اي لا يبلغ نهايته كلام حولا قدره
ولا القادر قدره اي لا الغالب قدره فضلا عن ان تغلب ومقولا في حقهم حال من
ضمير اختصوا فان قلت اذا قدر السوال هكذا ما للمتقين اختصوا اي بالهم
اختصوا كان معناه اي اسباب تاخذت في شانهم حتى استحقوا تلك الهداية و
اختصوا بها فكان سوالا عن السبب فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة على السبب
الدال على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس
المشاهد والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد
ولا مستبدع ان يفوزوا اي ظاهر من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى و
الفلاح لكان اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والوال
فان قلت انما يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجملا بحسب المآل قلت لا يخفى
ايضا ان الذين يدل حالهم الى تلك الصفات كان ما لهم الى ذلك الاختصاص بالاتفاق
فان قلت حصر الفلاح مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى
فكيف فهم من قوله اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب عن السوال عن
سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين ومشيرا الى ذلك السبب
اجمالا فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب المختص فيكون مختصا ايضا
قوله ولك ان تقدر هذا وجه ثان في الآية وهو المختار كما سياتي قوله منطويا
على بيان الموجب اي انطواء ظاهرا منفصلا والا فالاستيناف على الوجه الاول منطو عليه

ايضا ليكون مطابقا للسوال عن السبب لكنه انطواء خفي اجمالي كما بيناه قوله ولك
ان تخرج الآية عما يحن بصدده يعني الاستيناف وانما جعل المنصوب على الاختصاص
من التوابع لانه بحسب المعنى وصف وتابع وكذا اذا جعل مرفوعا على الاختصاص
كانه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية قوله مرادا به اي بالموصول
الثاني مع جزء التعريض يريد ان فائدة اخراج الموصول الثاني عن كونه صفة للمتقين
كالموصول الاول هي التعريض باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة محمد صلى الله عليه
وآله وسلم وفي انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك
فاسد وطمعهم خائب وليسوا من الهدى والفلاح في شيء بل هما مختصان بمن آمنوا
بالكتب المنزلة كلها لا بالتورية وحدها وايقنوا بالآخرة على وجهها لا كما يزعم اهل الكتاب
من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لم تمسهم الا اياما معدودة
وان التلذذ في الجنة ليس الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم والمشارب
والمناكح قوله جاعلا حالا من فاعل تجعل الموصول الثاني اي جاعلا جملة والذين
يؤمنون بما انزل اليك الى آخره من مستتبعات هدى للمتقين على معنى ان هذه
الجملة معطوفة بالواو مع جملة هدى للمتقين فان قلت كيف يصح هذا العطف
مع ان الجملة الاولى حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من حيث ان
المراد بالثانية التعريض المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين وليس هو هدى
لليهود فالثانية في حكم صفة الكتاب وقيل الواو للحال وليس بظاهر واذا جعلت
هذه الجملة برأسها اي بتمامها من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين
كفروا على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين السابقين على ما سياتي قوله
والفصل من هذه الوجوه لاستيناف الذين يؤمنون بالغيب لجهات اما بالنظر
الى الوجه الاول فلان الاستيناف بعد اجراء تلك الصفات الظاهر في الجاب
الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل هناك نوع عدول عن السبب المبين
كما مر وايضا استيناف الذين يؤمنون بالغيب ينطوي على بيان الموجب

وتلخيصه منفصلا دون استيناف اولئك كما عرفته وايضا الافصل تتناسب منشأ
السؤال وبين الجواب بذكر صفات المسئول عنهم بخلافه هناك واما بالنظر الى الوجه
الثالث فلان الاستيناف تكثر الفائدة بتقليل اللفظ وايضا الموصولان ههنا
ينتظمان في سلك واحد من الاعراب ويختلفان في الوجه الثالث وايضا تصحيح عطف
الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثالث يحتاج الى تكلف كما حققته آنفا ولا
تكلف فيه على تقدير الاستيناف واما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تاويل الهدى
بزيادة الهدى والثبات عليه او تاويل المتقين بالضالين الصائرين الى التقوى
وعلى التقدير بن يحسن استيناف الذين يؤمنون بالغيب واما استيناف اولئك و
الابتداء بالذين يؤمنون بما انزل اليك فيحوجان على تقدير الضرورة الى تكلف في وصف
الضالين بتلك الصفات المجراة على المتقين قوله فصل تنزل على كل افاك ليقع جوابا
اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا لا للاستيناف
واجيب بانه لا منافاة في اجتماع اسباب الفصل وكانه نبه بقوله يقطع على ان هذا
السبب اعني الاستيناف في غاية الظهور فاسند الحكم اليه مع قطع النظر عن صلاحية
الكلام السابق للعطف عليه وعدمها لان من المعلوم ان القصد الى كونه جوابا لذلك
السؤال والافاك الكذاب والاثيم الكثير الاثم والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو
في الاصل مصدر ضافه وكانوا اثني عشر ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف
او لانهم كانوا ضيفا في حسبان ابراهيم ومعنى المكرمين انهم مكرمون عند الله قال بل
عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امراته واذ دخلوا نصب
بالمكرمين ان حمل على المعنى الثاني والا فباضمار اذكر
وجاز ان ينتصب بحديث وان لم يرد به معناه المصدري واراد بقوله منكرون انهم ليسوا
من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم او كان هذا سؤالا عنهم اي انتم قوم منكرون
فعرفوني من انتم فراغ اي ذهب في خفية من ضيوفه كما هو ادب المضيف والهمزة في
الا تاكلون انكار لترك الاكل او حث عليه فاوجس اي اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون

١٢٤
ومن امثلة البدل قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فصل لا تقيمن عن ارحل لقصد البدل لان المقصود من كلامه هذا كمال اظهار
الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلن وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتادية هذا المقصود من قوله ارحل لدلالته على ذلك بالمنطوق مع التجوز عن التاكيد
ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التاكيد وكذلك قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ااذا متنا وكنا ترابا وعظاما ءانا لمبعوثون فصل قالوا ااذا متنا عن قالوا
مثل ما قال الاولون لقصد البدل ولكن لم تحمل على الاستيناف لان قوله مثل ما قال الاولون من الاجمال المحوج للسامع الى ان يسال ما ذا قالوه وكذلك قوله
به سوءا حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس رضي الله عنهما وقع في نفسه انهم ملائكة
ارسلوا للعذاب قوله في القرآن كثير تقديم في القرآن على عامله لمجرد الاهتمام دون
الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير في غيره ايضا ومن امثلة البدل
المثال الاول يجري مجرى بدل الاشتمال لان عدم الاقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه
مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثاني والرابع يجريان مجرى بدل الكل والثالث يجري
مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الاول قوله كان اظهار الكراهة لاقامته و
ذلك لان الرجل اذا كره اقامة من تصاحبه لمخالفة سره علنه فربما رمز الى كراهته رمزه
خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيفهم منه ذلك فاذا قال له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة
لانه يدل على ارادة الارتحال المستلزمة لكراهة الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوي
الشامل للالتزام فلا اشكال وان اراد الاصطلاحي فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده بمعنى انه جزئه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول
الامر هو الارادة فيكون كراهة الاقامة جزء المدلول ارحل وعلى هذا المذهب يكون
دلالة لا تقيمن على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا قيل ان النهي يستلزم الكراهة
فيحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة ارحل قوله مثل ما قال الاولون
ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم ائذا متنا الى آخره كما هو الظاهر كان مثالا لبدل الكل على
ما مر وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث فلا وجه لحمله
على الاشتمال ولم يتعرض للاستيناف في المثال الرابع ان احتماله اياه بعيد جدا ولا لكون
الكلام الثاني اوفى بتادية المراد في المثالين الاخيرين لظهوره واما المثال الثاني فهو
مما ليس فيه الكلام السابق وافيا بتمام المراد فابدل منه ما يفي به قوله لم يعطف يخادعون
على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا وذلك ان قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر كلام كاذب يوهم
السامعين انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراض لهم في ذلك وان لا يكون
فازيل بهذا الخفاء بيخادعون وبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان يكون
مستانفا كانه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما رفقهم في ذلك فقيل يخادعون والحمل
على تادية المقصود ولم يتعرض لذلك في باقي الامثلة فتوهم ان ذلك لظهوره في الكل وليس كذلك فان المثال الثاني
ليس من هذا القبيل لان الكلام الاول فيه غير واف بالمقصود كما لا يخفى تمت

ادركم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون الفصل فيه للبدل وحمله على الاستيناف وكذلك قوله اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون لم يعطف اتبعوا من لا يسئلكم للبدل ٥ تم

ومن امثلة الايضاح والتبيين قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون لم يعطف
يخادعون لانه موضح له ومبين من حيث انهم حين كانوا يموهون بالسنتهم انهم آمنوا وما كانوا مؤمنين بقلوبهم قد كانوا في حكم المخادعين
وقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى لم يعطف قال على فوسوس لكونه تفسيرا له وتبيينا ومن امثلة
التقرير والتاكيد قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب حين كان وزانه في الآية وزان نفسه في قولك
على البيان اولى لانه ايضاح لما سبقه وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس
مطلوبا بالذات فلا يكون الجواب عن ذلك السؤال شافيا وانما قال في حكم المخادعين
لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصح لان علام الغيوب لا يخدع والحكيم الذي لا يفعل
القبيح لا يخدع والمؤمنين وان جاز ان يخدعوا لم يجز ان يخدعوا وانما قيل يخادعون
لان صورة صنعهم مع الله والمؤمنين من حيث يتظاهرون بالايمان وهم كافرون
صورة صنع الخادعين وكذا صورة صنع الله والمؤمنين معهم حيث اجروا عليهم احكام
المسلمين مع كونهم عندهم في عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة
الخداع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة
مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه
عند المبالغة ويؤيده قراءة حيوة يخدعون الله والذين آمنوا وعلى هذا
فالمنافقون في حكم الخادعين او خادعون حقيقة ان اريد بخدع الله خدع
رسوله لانه الناطق عنه باوامره ونواهيه قوله فوسوس اليه الشيطان
الوسوسة القول الخفي بقصد الاضلال يقال وسوس اليه اي القى الوسوسة
اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى الخلد على زعم ان
الاكل منها سبب بزعمه لخلود الاكل وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى اي لا يتطرق
اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب
ظاهر كلامه هذا مبني على ما هو المختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على
حدة ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدا وانما
جاءت هكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض
قوله حين كان وزانه اي قياسه ونسبته وهو في الاصل مصدر وازن موازنة
وقد يطلق على ما يوزن به جعل لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة
التاكيد المعنوي واخرى بمنزلة الحال المؤكدة وبين الاول بقوله بذلك على ذلك
اي على كونه بمنزلة نفسه في جاءني الخليفة نفسه الى آخره ثم حكم بان تقديره كونه حالا

١٢٥
جاءني الخليفة نفسه او وزان حسنا في قولك هو الحق حسنا يدلك على ذلك انه حين بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصيا من الكمال والوفور في شانه
تلك المبالغة حيث جعل المبتدا لفظ ذلك وادخل على الخبر حرف التعريف بشهادة الاصول كما سبق كان عند السامع قبل ان يتامل مظنة ان ينظمه في سلك ما قد
يرمى على سبيل الجزاف من غير تحقيق واتقان فاتبعه لا ريب فيه نفيا لذلك وقد اصيب به المحز اتباع نفسه الخليفة ازالة لما عسى يتوهم السامع مع انك في قولك
جاءني الخليفة متجوز او ساه وتقرير كونه حالا مؤكدة ظاهر وكذلك فصل هدى للمتقين لمعنى التقرير فيه للذي قبله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه سوق لوصف
موكدة ظاهر كما سيطلع عليه والضمير في انه للشان وكلمة حين متعلقة بتقرير الكتاب
لما هو جوابها كان عند السامع اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك الكمال
المبالغة مظنة انه جايء به على سبيل المجازفة والمسامحة فينظمه السامع في سلكه
وبولغ مسند الى قوله في وصف الكتاب وضمير شانه للكمال وتلك المبالغة مصدر
بولغ وحيث جعل قيد لبولغ وكذا قوله بشهادة قيد له بعد تقييده بالقيد الاول
والاصول هي القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في
القريب افاد بحسب المقام بعد الدرجة وعلو الرتبة ومن ان المسند اذا عرف
بلام الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة
في كماله وتنقيص ما عداه حتى الحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه لذلك فيدل الاول
الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا
دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة بكميته
والفعل في فاتبعه مسند الى لا ريب فيه اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب
نفيا لان يكون مظنة ان ينظمه السامع قبل العامل في سلك ما جوزف فيه وقد اصيب
اي بذلك الاتباع المحز واتباع نفسه الخليفة مصدر فاتبعه والحاصل ان لا ريب
فيه لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم التجوز او السهو في الحكم
ثم الظاهر مما ذكره ان الضمير المجرور في لا ريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني
ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب ولا مجازفة في هذا الكلام بل هو صادر عن تحقيق
واتقان وجاز ان يعود الى ما اشير اليه بذلك كما يتبادر من نظم الآية ويكون نفي
ذلك واقعا للمجازفة ايضا لان نفي الريب عن الشيء شهادة وتسجيل بكماله لانه لا كمال
اكمل من الحق واليقين كما لا نقص انقص من الباطل والشبهة وانما كان تقدير كونه
حالا موكدة ظاهرا لانه يؤكد معنى الحال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب كما ان
حقا يؤكد معنى الخبر الذي هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف
لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام في قوله للذي قبله متعلقة بالتقرير والضمير المجرور

٥ تم

وكذلك قوله ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة مقررا
وفصل قوله لا يؤمنون لما كان مقررا لما افاده قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان وكذلك فصل قوله ختم الله على قلوبهم
لما كان بمثابة لا يؤمنون من جهة ... وعدم التفاوت بين الانذار وعدم الانذار ... لم يبق له قلب يخلص اليه حق ويسمع يدرك به
حجة وبصير يثبت به عبرة وقع قوله ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ... وكذلك قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن لما كان ...

هدى للمتقين وفي المطول ان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف التنزيل
بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك الكتاب مبتدأ بلا ريب فيه متبداء صار هو كلا
هدى للمتقين بناء على ان دفع توهم المجازفة من الكلام تتمة له فلا يتجه ان الاولى على
ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك
الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين تاكيد للا ريب فيه كما ان لا ريب
فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة على
جملة تقديره هو هدى فيكون ايضا خبرا عن المبتداء الذي هو قوله هدى للمتقين
وكون نفس الكتاب هداية محضة مستفاد من حمل المصدر عليه وكون تلك الهداية
بالغة درجة الكمال لا يمكنه كونها مستفاد من تنكير هدى قوله واما بيان الى
واما جبيّن ان ما قبل هدى للمتقين مسوق لما ذكر اى لوصف التنزيل بكمال كونه
هاديا فاتاه من النظم الشاهد له اى للتنزيل قوله لاحرازه اما بدل اشتمال
باعادة الجار او اللام في موضع الباء اى الشاهد للتنزيل باحرازه التنزيل قصب
السبق في شان التنزيل اعنى ما هو المقصود منه وانزل لاجله وهو اى ذلك
النظم الشاهد تلك الشهادة وقوله ثم من تعقيبه عطف على من النظم وانما اورد
لفظ ثم تنبيها على الترقى فان تقوية الشاهد وتزكيته من اجمع الرتبة عن اصل
الشهادة وانا وصف النداء بالبليغ لكون الريب منفيا بلا النافية للجنس قوله
وانك يعني وانك بعد ما عرفت ان ذلك الشاهد المصدق شهد باحراز التنزيل
قصب السبق فيما هو شانه والمقصود منه لتعلم ان شان الكتب السماوية وما هو
المقصود الاصلي منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية تتفاوت شان الكتب
في درجات الكمال لان كمال الشيء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل ذلك النظم على
علو شانه ورفعة مرتبته بحيث الحصر جنس الكتاب وكماله فيه فقد دل على كمال
كونه هاديا فصار هدى للمتقين كالتاكيد اللفظي لما قبله حيث اتحد معناهما في المآل
بخلاف لا ريب فيه فانه كالتاكيد المعنوي لما قبله كما مر قوله وكذلك قوله ان

الذين

المراد بانا معكم هو انا معكم قلوبا وكان معناه انا نوهم اصحاب محمد الايمان ووقع قوله انما نحن مستهزؤن مقررا فصل ولكن ...
واصحاب انا معكم وهو قول المنافقين لشياطينهم ... لهم شياطينهم فما بالكم ... انكم معنا توافقون اصحاب محمد ... وكذلك قوله ...
... الا ملك كريم فصل ... مؤكدا للاول ... البشرية ... عليه العرف ... ان ما هذا بشرا ...
والتعجب ... تاكيد الملكية فصل ... كذلك قوله ...

الذين كفروا عطف على قوله ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله الم ذلك الكتاب
لا على قوله وكذلك فصل هدى للمتقين اذ ليس الكلام في فصل ان الذين كفروا
عما قبله فانه لكمال الانقطاع كما سياتي بل في فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال
الاتصال وذلك ان لا يؤمنون مقرر لما افاده قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام
لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة
فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظي لما قبله وكذلك ختم الله مقرر ايضا لما افاده
تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص اليه حق اى يصل اليه خالصا
ولا سمع يدركون به حجة ولا بصر يبقون به عبرة ولما كان انتفاء سلامة تلك
المشاعر لازما للتسوية المذكورة خارجا عنها كان ختم الله بمنزلة التاكيد المعنوي
لها فان قلت هلا جعل ختم الله تاكيدا ثانيا لقوله لا يؤمنون قلت لعدم دلالة
لا يؤمنون على مضمون ختم الله لا يقال فاذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت
بين الانذار وعدمه كان الاولى عطف احد التاكيدين على الاخر لانا نقول
التاكيد الاول بمنزلة المؤكد بالثاني على قياس ما تقدم وقد يقال ختم الله استيناف
وليس ببعيد واما قوله تعالى ولهم عذاب عظيم فالظاهر انه معطوف على جملة ان الذين
او على خبران لا على احد التاكيدين لان ثبوت العذاب العظيم لا يتبادر منه تقرير
التسوية كما في التاكيدين السابقين قوله كما تدري اى كالتقرير الذي تدري
قوله وكذلك قوله انا معكم اى هو ايضا من امثلة التقرير والتاكيد وقوله
لما كان المراد الى آخره بيان لكون الاية من هذا القبيل وقوله انا معكم قلوبا
بفتح الهمزة اذ المراد به هو المعنى وجوز الكسر على الحكاية بحسب المعنى وكذا الحال
في همزة انا نوهم وحيث معناه لقوله انا معكم قلوبا قوله وقع قوله انما نحن
مستهزؤن مقررا وجه التقرير ان ايهام الايمان بمعنى نفسه والاستهزاء بالملك
يتضمنه ايضا فكان الثاني مقررا للاول وقد يقال معنى الاول الثبات على
اليهودية ومعنى الثاني دفع الاسلام لان المستهزئ بالشيء المستحق به دافع له قطعا

ودفع نقيض الشيء تاكيد لثباته ومنطوق ما هذا بشرا يؤكده مفهوم ان هذا الا ملك
اعني نفي البشرية ومفهوم الاول اعني اثبات الملكية يؤكده منطوق الثاني وانما
تنافي حال التعظيم لان نفي الادمية في مقام التحقير يفهم منه عرفا اثبات الشيطنة
او السبعية او البهيمية وقوله كانا في اذنيه وقرا اى ثقلا مانعا من السماع مقرر
لقوله كان لم يسمعها وهو جملة وقعت حالا من ضمير ولى مستكبرا
ومن امثلة الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا تقدم لانه احد قسمي كمال الانقطاع
والمراد ان لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف كما مر والرائد هو الذي
يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلاء من راد يرود اذا جاء وذهب يقال ارسيت
السفينة اى ثبت موسها لتتقف والمزاولة المعالجة والعنبر للحرب وقوله
فكل تعليل للامر بالارساء للمزاولة والحتف الهلاك يجري المقدار اى بقدر من
الله وقيل في ديوان الاخطل وقال سيدهم والضمير للسفينة وذلك انهم لما ارادوا
ما فيها من الاموال طمعا في اخذها فامر سيد القوم الملاحين ان يرسوا ليا خذوا
فان قلت ارسوا جملة لها محل من الاعراب والكلام في جملا لا محل لها منه قلت
النظر هنا الى المحكي اعني كلام الرائد دون الحكاية ولا اعراب لما في المحكي وقد يقال
الكلام عام متناول لما له محل ايضا فان الاختلاف خبرا وطلبا يوجب الفصل بين
الجمل مطلقا وليس بشيء فان الجمل التي لها محل من الاعراب كما صرح به بعضهم
في حكم المفردات يكتفى في كون العطف بالواو منها مقبولا بالجهة الجامعة مع
غير التفات الى ذلك الاختلاف وعدمه الا ترى الى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله و
نعم الوكيل فان هذا العطف في الحكاية دون المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي
لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب التي بين اجزائها
مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية خصوصا
في الجمل المحكية بعد القول بل الجمل آه في حكم المفردات التي وقعت موقعها الظهور
فائدة العطف بينها بالواو بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فيعتبر

... العلوم وما اسس العلوم فتفصل ... كتاب سيبويه ...
... ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون من هذا القبيل ...
... والفصل لازم للانقطاع ... الواو ... العطف بالواو ...
... ومتى قال قائل زيد منطلق ... الاستغراق ...

صفاتها العارضة لها وليس يظهر فائدة العطف بينها بالواو الا بتاويل كما مر وعطف
ان يكون بينهما مزيد مناسبة كما لا يخفى وقد نقل العلامة في رسوخ نوع صحة قولك
قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد كما ذكرناه سابقا قوله ملكته حبلي عليك
الحبل عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف التام والقاؤه على غاربه
اى كاهله عبارة عن التخلية وعدم الالتفات اليه لقلة الرغبة في مواصلته
والتعرف فيه وقال انى في الهوى كاذب اى قال انك في دعوى محبتي كاذب الا
ان الشاعر حكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه وقوله بالرفع فيهما اى في يا كلك
وادفع وذلك لان الجزم فيهما يخرجهما عن صلاحية العطف ويجعلهما جزاء شرط
محذوف اى ان تدن يا كلك على مذهب الكسائي وان تصلح ادفع اليك الاجرة
فان قلت لماذا اسند الفصل في تداولها ويا كلك وادفع الى الاختلاف
دون الاستيناف مع كونه محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر التحقق فالاسناد
اليه اولى فان قيل عطف اشتم على الجزاء الذي يليه مما لا يجوز والاشارة في
كونه مقبولا للمجوب اجيب بان المراد ترك عطفه على قال وقد يقال اسند ترك
الى الاختلاف لانه اظهر السببين وربما يجعل استينافا بتقدير قلت اشتم الله
جوابا لماذا قلت قوله ومن امثلة اى امثلة الانقطاع لغير الاختلاف
ويعني به القسم الثاني من كمال الانقطاع وهو انتفاء الجامع بعد اتفاق الجملتين
في الخبرية قوله ويقع في خاطرك بغتة اى في اثناء الحديث الذي تكون فيه
قوله مثال الاول كنت في حديث اى مثال الاول من القصة قوله وان
خاتمي ضيق لا عطف على مقدر اى خاتمك على ما وضعت وان خاتمي وترك العطف
في قوله ان خاتمي ضيق لا يخلو عن نكتة قوله لنبوه مقامك عن الجمع بين ذكرك
وذكر الخاتم فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد يعتبر في بعض المقامات كان تكون مثلا
في تعداد الامور التي تتعلق بك وبيان احوالها فتقول كم بابي واسع وخاتمي ضيق
وحق كذلك فتفصل لكن مقام اشتغال البال بمجلسك بذكر الخواتم ينبو عن ذكرك

بخلاف ما اذا ترك العطف ومن التوسط الجامع بين المضاف والجوز من غير طلب ايتلاف بينهما فالخطب اذا يهون هو نا ما
ومن هنا عابوا ابا تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم حيث تعالى الجمع بين
مرارة النوى وكرم ابي الحسين ومن امثلة التوسط ما تشكوا من قوله تعالى يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما ينزل
من السماء وما يعرج فيها ومن قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم وغير ذلك ٥ تم

خنك مع خاتك وكذا في قوله قبيل هذا او بينهما جامع غير ملتفت اليه اشعار بما ذكرناه
ايضا فان ما لا يصلح ان يكون جامعا وقد سبق منا الكلام في تحقيق هذا المطلب فليكن منك على
بال ولا يلتفت الى ما يتوهم من ان قول المص ههنا صريح في ان الاتحاد في المسند لا يصلح
جامعا بين الجملتين اصلا بل لابد من الجامع بين المسند اليهما ايضا قوله او تكون في
حديث عطف على تكون في حديث وقرله كما يشعر به قوله بغته وقد تم والاقسام ثلثة
الاول ان لا يكون بين الحديثين تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت
اليه في ذلك المقام وقد عرفتها الثالث ان يكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا
كما يدل عليه قوله بعيد التعلق به وانما فصله عنها لانه مقدمة لبيان الفصل في قوله تعالى
ان الذين كفروا قوله وكون ما عقيبه الظاهر وكونه الا انه وضع المظهر موضع المضمر
لا اتصال بين هذين الحديثين جامع بعد ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا
في الاية اذ الحاصل انه هداية للمتقين وغير نافع للذين كفروا والا نا نقول ان المقصود
بيان حال الجهال مطلقا لا بيان حالهم بالقياس الى كتاب سيبويه وكونه اساسا ولهذا
اطلق الجهل وقال وسوء ما اشد لهم جهلهم ولم يقيده بكتابه واما ذكر العلوم ومطلق الاساس
تعد ذلك التعلق البعيد وكذا الحال في الاية اذ المقصود ان لا يقع في الانذار سواء كان بالقرآن
او غيره قوله بخلافه متعلق باخرج اي اخرج من زمرة العقلاء ملتبسا بخلاف حال لم
الحاصل اذا اتى كل وفي قوله هو نا اشارة الى ان ذكر هذه الجمل معا لا عاطف ليس بمستحسن
ايضا لكن الخطب ح اهون اذ هناك جمع في الذكر ودلالة على الاجتماع في نفس الامر بالواو
وههنا مجرد الجمع في الذكر قوله لا والذي هو عالم كلمة لا رد لما زعمته الحبيبة من اندراس
هواه كما حكاه في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا طلال باللوى
ورسوم والخطاب في هواك للنفس اي ادعت ان هواك اندرس كما اندرس آثار
ديارها بذلك الموضع وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد
ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم وفي قوله بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين اشارة
الى انه من عطف المفرد على المفرد وان الجامع شرط فيه ايضا كما مر وما قال ان كرم ابي

والعلم في الوصل من محسناته لم يكن الجملتان متناسبتين لكونهما اسميتين او فعليتين وما شاكل ذلك فاذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير التعريض
لقيد زايد كالتجدد والثبوت وغير ذلك لزم ان تراعي ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد وكذا زيد قام وعمرو قعد ولا تقول قام زيد وعمرو قاعد
وكذا قام زيد وعمرو قعد وزيد القيت وعمرو مررت به وزيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه كما سبق في علم النحو وامثال ذلك واما اذا اريد التجدد في
احدهما والثبوت في الاخرى كما اذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو وجب ان تقول قام زيد وعمرو قاعد بعد وعليه قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم
صامتون المعنى سواء عليكم احدثتم الدعوة لهم ام استمر صمتكم عن دعائهم لانهم كانوا اذا حزبهم امر دعوا الله دون اصنامهم لقوله واذا مس الانسان ضر الآية فكانت حالتهم
المستمرة ان يكونوا عن دعوتهم صامتين وكذلك الحسين له حلاوة وان مرارة النوى داء وكرمه دواء لها فما لا يحتاجه قوله يعلم ما يلج هذا
مثال للتوسط في المفردات لان كلا مما موصولة لا استقامة الا ان توسط تلك المفردات
باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صلات وقوله ان الابرار مثال للتوسط في الجمل
قوله وغير ذلك امامه فرع على ما يتلو واما مجرور عطفا على من قوله وانا لم نتعرض
لامثلة التوسط بازالة الاختلاف لانا قد قدمت مستوفاة قوله واعلم ان الوصل
من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين يريد ان التوسط بين كمالي الاتصال
والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب يورثه
حسنا زائدا على ما تقتضيه اصل البلاغة قوله وما شاكل ذلك بمعنى كونهما شرطيتين
او ظرفيتين وكون الفعليتين بحيث يكون فعلاهما ماضيين او مضارعين او كون
الجزئين الاسميتين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك من تفاصيل احوال
الجمل قوله من غير التعرض معناه من غير ان يقصد التعرض لقيد زائد معين فيصح
ما ذكره من الامثلة ولا يرد انه اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه
لم يصح نحو قام زيد لانه يقيد قيدا زائدا وتلخيصه ان النسبة تقصد على وجوه ثلاثة لا و
ان يراد تجريدها عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق اذا قيل انه يدل على مجرد
الانتساب بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث
لا انه يدل على عدمه او يدل على استمرار الانطلاق ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام
كما مر الثاني ان تقصد مع خصوصية معينة فلا يجب رعاية التناسب اذ ربما لا
يتفق الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد وبالاخرى عدم الثالث
ان تقصد النسبة في ضمن اي خصوصية كانت فههنا يجب رعاية التناسب قوله ان
تراعي بصيغة الخطاب في نسخة معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول
والاول انسب بقوله فتقول وكذا زيد قام وعمرو قعد فصله لان الجزئين الاسميتين
فعل وما قيل من ان ما بين الجملتين يحتملان او يكون فعليتين ايضا فيجب ان
تقدرا متناسبتين في الاسمية او في الفعلية لا مختلفتين فيهما انما يصح على مذهب

هو التجدد في زمان الماضي تم

وكذلك قوله تعالى ابجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين المعنى احدثت واحدث عندنا تعاطيك الحق فيما نسمعه منك ام اللعب اي احوال الصبي بعد على استمرارها
عليك استبعادا منهم ان يكون عبادة الاصنام من الضلال وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين حيث استدرجهم الى ان قلدوا الآباء في عبادة تماثيل و
تعفير جباههم لها اعتقادا انهم على شيء اي ما ذلك من كيد الشيطان واذ قد لخصنا الكلام في الفصل والوصل الى هذا الحد ٥ تم تم

بعض الكوفية حيث جوز والتقديم الفاعل قوله وان لا تقول عطف على ان تراعي ولو ترك
ان وعطف على فتقول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اي لا تقول
ذلك ايضا للاختلاف في الاسمية والفعلية وان اشتركتا في افادة التجدد افترقتا
في ان الثانية تفيد التقوى على ما سلف واذا رفعت احد الاسمين في احدى الجملتين
في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت الاخر في الاخرى واذا نصبت نصبت رعاية
للتناسب ولا يجيء لكان ترفع في احديهما وتنصب في الاخرى لادائه الى الاختلاف
في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مشتغلا بضمير الاسم عاملا فيه كقولك زيدا لقيته
وعمرو مررت به او متعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه وقد نبه
بما ذكر على ان التناسب في الاشتغال بالضمير او المتعلق يراعى في الجملتين ايضا قوله
امثال ذلك يريد به ما سبق في علم النحو من امثلة الاضمار على شريطة التفسير او اراد
امثال ما ذكر ههنا من الامثلة مطلقا قوله والثبوت في الاخرى اي واريد عدم
التجدد في الاخرى وفائدة لفظة بعد لتقوية الثبوت المستفاد من قاعد دفعا لتوهم
قصد الحدوث به وقيل دفع توهم كون الجملة حالا وعليه اي وعلى كون المراد باحديهما التجدد
وبالاخرى الثبوت وان لم يكن العطف بالواو وفي قوله سواء عليكم احدثتم الدعوة لهم ام
استمر عليكم صمتكم اشعار بان الهمزة وام داخلتان بحسب المعنى على المسندين وقد
يقال المستوي ههنا مضمون الجملتين كانه قيل اهذا واقع ام ذاك طلبا للتعيين مع العلم
بثبوته على الابهام قوله اذا حزبهم امر اي اصابهم مكروه وحزنا نه وقت الدعاء والالتجاء
لكشف البلوى وقوله احدثت بالتخفيف من الجد المقابل للعب وقد يروى بالتشديد
من التجديد المناسب للاحداث وقوله استبعادا مفعول له لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك
استبعادا قوله وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى ما هو المختار عنده من
عدم جواز التقليد في الاعتقاديات والى انه يفضي الى التقليد في امور ظاهرة البطلان كما
هولاء في تقليدهم آباءهم وقوله في عبادة تماثيل اشارة الى ما قبل الاية اعني قوله اذ قال لابيه
لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين قال
لقد كنتم انتم وآباؤكم في ضلال مبين قالوا اجئتنا

فالمراد ان نلحق الكلام في الحال التي يكون مجيئها تارة مع الواو واخرى لا معها فنقول وبالله التوفيق الكلام في ذلك
يستدعي تمهيد قاعدة وهي ان الحال نوعان حال بالاطلاق وحال تسمى مؤكدة ولكل واحد من النوعين اصل في الكلام
والحال مع في الاستعمال والله فاصل النوع الثاني ان يكون وصفا ثابتا نحو هو الحق بينا وزيد ابوك
شفيقا وذاك حاتم سخيا جوادا او هذا خالد بطلا شجاعا وفي التنزيل انا انزلناه
قرآنا عربيا لعلكم تم

بالجدي ان نلحق به الكلام في الحال قوله مجيئها بيان لوجه مناسبة
الحال للفصل والوصل والكلام متعلقة بخبر المبتدا اي الحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما
ملتبس بالجري مجيئها وبدون الواو فرع للعاطف كما اشرنا اليه وسيصرح به ولفظ تارة اما
ظرف او مصدر وقوله مع الواو حال اي مقارنة لها وقوله لا معها عطف على مقدر اي
ومجيئها اخرى مجردة لا مع الواو وجعل لا هذه بمعنى غير حتى يكون لا معها حالا ايضا بمعنى
مقارنة يخدشه ان ما بعدها اعني معها لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله الكلام في ذلك
اي في ان الحال في اي موضع تجيء بالواو وفي اي موضع تجيء بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق
انه اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال
الاخرى قيد بالمؤكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار بحسب المناسبة
بالنهج في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ومن ثم قيل الاصل مدلول الدليل
والنهج مختار الاستعمال وقد يقال الاصل ما تعلق بالمعنى والنهج ما تعلق باللفظ وفائدة لفظة
معا انه لولاها لربما توهم ان لكل منهما نهجا واحدا كما في قولك لهما درهم اي لكل منهما واذا قيل معا
تحقق وحدة النهج بلا شبهة مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الثاني قدم بيان اصل
المؤكدة بعد ما اخرها في الذكر لان المعتبر في بيانها الثابت وفي بيان المنتقلة الا ثابت قوله
وصفا ثابتا اي لازما لا متغيرا وذلك لان الحال المؤكدة ما تقرر مضمون اسم واقع في الجملة التي
سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تاتي بعد الفعلية ايضا كقوله انا انزلناه
قرآنا عربيا فان عربيا يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القرآن الذي فهم منه كونه عربيا
وكذلك قائما بالقسط يؤكد مضمون لفظ الله في شهد الله اذ فهم منه القيام بالقسط ولا شك
ان الوصف انما يؤكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه الاسم ضمنا فاذا
صرح به اكد مضمونه وبما قررناه تحقق ان الحال المؤكدة لا يجب كونها مقررة لمضمون جملة
عقدها من اسمين لا عمل لهما ولا يبعد ان يجعل كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها
ولو فسرت الحال المؤكدة بالمقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم ان يكون نحو ولوا مدبرين
ولا تعثوا في الارض مفسدين وتبسم ضاحكا منها ونحو مما جعلها في المصادر احوالا مؤكدة مع انها

وصفا غير ثابتة من الصفات الجارية كاسم الفاعل واسم المفعول نحو جاء زيد راكبا وسلم علي قاعدا او ضربت اللص مكتوفا
حال جاء زيد طويلا او قصيرا او اسود او ابيض اللهم الا بتاويل كما يتبع انه النحو يتلو عليك جميع ما ذكرته والتهمة في الاستعمال
الحق هو الحق بينا لا خفيا وجاء زيد راكبا ضم الا ماشيا او ماشيا دون لا راكبا وحق النوع ان لا يدخلها الواو ونظرا
ان هذه الواو لم كنا نسميها واو الحال اصلها العطف ونظرا الى ان الحال مع ذي الحال ابدا نظير حكم الخبر مع المخبر عنه الاشتراك اذا

ليست صفات لازمة قوله ان يكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من النوع الاول
بيان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد
اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات
اللازمة امر معلوم ولما كان الاصل في النوع الثاني هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل على
الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو بينا وشفيقا وسخيا جوادا او بطلا شجاعا او بالاسم المشتق
كعربيا وحدقا ما انا يقع حالا موكدة اذا اقترن به ما يدل على ثبوته كقوله بالقسط ولما كان
الاصل في النوع الاول هو الاثبوت وجب ان يعبر عنه بالاسم الدال على الثبوت واللزوم كاسم
الفاعل والمفعول فانها لا تدل على لزوم معناها للموصوف بل يجري بها على الاطلاق من الصفات
المتبدلة وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على الثبوت
لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل فالثبوت هناك مقابل الحدوث والمراد
به هنا اللزوم وقد يكون الحال المنتقلة اسما غير مشتق كرطبا وبسرا اذ يفهم منهما هيئة غير لازمة
قوله ويمتنع ان يقال جاء زيد طويلا يريد ان هذه الصفات لازمة لا فائدة في تقييد المجي بها
والتاويل الذي اشار اليه مثل ان يكون زيد في سن النمو والاختلاط فيحدث له طول او قصر
ومثل ان يحدث له سواد او بياض بسبب من الاسباب الطارية قوله ونهجها في الاستعمال
ان ياتيا عاريين عن حرف النفي وذلك لان المقصود من المؤكدة تقدير الصفة التي تضمنها
الاسم ومن المنتقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة
والهيئة فان قيل الصفة المنفية قد يراد تاكيدها وكذا قد يقيد الفعل بها قلنا المقصود
من الحالين تقرير ثبوت الصفة والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقية او اعتبارية
فان انتفاء الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا يتحصل فلا بد ان يعبر عنهما بما يدل على الثبوت
فان قلت قد يفهم من نفي صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم من نفي الركوب ثبوت المشي
وبالعكس فيكون النفي منضبطا متحصلا قلت ذلك بطريق الالتزام والمختار في
الاستعمال ما دل على ثبوت الصفة او الهيئة المقصودة فلا يخالف هذا النهج في فن البلاغة
وان جازت في اللغة بحسب النحو قوله لان هذه الواو وتعليل لما ذكره من ان النظر الى كون

اعرابها غير تبع يقتضي عدم دخول الواو وانما قال اصلها العطف لانها في الحال ليست
بعاطفة قال في الكشاف واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فان قلت
قوله نفي الحق بينا يدل على ان ذي الحال هو الحق وليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول
في العامل المقدر اعني احقه او اثبته وعند المص ضمير الفاعل فيما اختاره تقديره في قسم النحو
حيث قال احق التقديرات في زيد ابوك عطوفا احقه عطوفا او في هو الحق بينا ابده بينا
قلت لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق صح جعله ذا حال قوله والخبر ليس موضعا
لدخول الواو لانه متحد بالمخبر عنه كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب المغايرة
بين المعطوف والمعطوف عليه في غير كلامه اي قوله والتحقيق فيه اي فيما ذكرنا من ان حق
النوعين ان لا تدخلها الواو وقوله الا بعد ان يكون هناك اي في موضع انتظام الاعراب
للكلمات تعلق معنوي ينتظم ذلك التعلق معاني تلك الكلمات وذلك لان الهيئات الاعرابية
وضعت دالة على معان معتبرة تطرأ على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت
الاعراب في موضع قد تناول شيئا بدون الواو اي بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك
دليلا على ان لمدلول تلك الكلمة المعربة تعلقا معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها فلا يحتاج
الى ما يكون متعلق آخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعرابا بالاصالة يدل على كونها هيئة
لذي الحال وقيدا للعامل او موكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان يكون بلا واو مفردة
كانت او جملة لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلي قطعا قوله لكن النظر
اليها اعتذار عن دخول الواو في الحال اذا كانت جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث هي
جملة مستقلة بافادة فائدة هي النسبة التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار
ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحالية اذا لم تكن متحدة
بالجملة السابقة عليها اتحادها اذا كانت حالا موكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية لوجود
الجهة الجامعة بينها تنزلت هنا منزلة الجمل المتوسطة بين كمالي الاتصال والانقطاع فلا يبعد
ان تدخلها الواو الدالة على الاجتماع والاتصال لتقاوم استقلالها في نفسها وتربطها
بما قبلها زيادة ارتباط كما يدخل بين الجمل المتوسطة بين غايتي الانقطاع والاتصال انه

بعض الجمل كانت واردة على اصل الحال ومن كونها فعلية لا اسمية لان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت وعلى نهجها ايضا بان يكون
... ما موجب الحال نحو جاء زيد يجري او يتكلم او يعدو فرسه ولذلك لا تكاد تسمع نحو جاء زيد ويسرع ومتى لم يكن واردة على اصل الحال
... غير الموكدة فالوجه الواو نحو جاء زيد وعمرو امامه ورايت زيدا وهو قائم ما جاء بخلاف هذا الاصول معدودة الحقت بالنوادر
... الاصلاح نصف النهار الماء غامره وما انشد الشيخ ابو علي في الاغفال ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر ...

جعل لا ريب فيه ههنا حالا موكدة وجوز فيما تقدم كونها جملة موكدة للجملة التي قبلها ايضا
ولا يخفى جدا بان هذين الوجهين في لا شبهة فيه وانما قال الجهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى
تعدد مراد الحال كما مر قوله كما ترى في نحو جاء زيد تقاد الجنائب بين يديه فان بين
الجملة متحدة بالاولى ولا منقطعة عنها لان المجي يناسب قود الجنائب والضمير في يديه يربطها
بالسابقة وكذا الحالية شبيهة على كتفه قوله ببسط خبر لكن فان قلت ما ذكره
يجري بعينه في الجملة الواقعة صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت لان
نقول ارتباط الصفة بالموصوف لا شك انه اقوى فلا يلزم من الجواز ههنا الجواز
هناك وقد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف الا انه لم يشتهر
اشتهار كون الواو للحال وقد نصرناه بدليل ظاهر يكتفي به في مباحث الالفاظ والجملة
اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة قد يمتنع وقد يجب وقد
يجوز اما مع التساوي واما مع رجحان احد طرفيه فبعد تمهيد القواعد شرع في تفاصيل
ذلك وقال الضابط فيما نحن بصدده اي في دخول الواو وعدمه
في الجملة الواقعة حالا منتقلة اذ قد ظهر ان الموكدة يمتنع فيها الواو وقوله لان
الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت انما هي اذا لم يكن جزء الاسمية جملة فعلية نحو زيد قام فانها
كقام زيد يفيد التجدد كما مر فكانه بنى الكلام على ما هو الاعم الاغلب في الاسمية فالجملة الفعلية
واردة على اصل الحال بالاطلاق فاذا كانت على نهجها ايضا بان يكون مثبتة ليست
في حكم المنفي كالتي فعلها مضارع مثبت كانت متمكنة في الحالية قريبة من الحال المفردة جدا
فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال عن استغنائها عن دخولها وانما قلنا
ليست في حكم المنفي احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه في حكم المنفي كما سياتي
ولذلك لم يمثل ههنا بالمضارع وقد نبه بقوله او يعدو فرسه على ان الحال قد تكون
سببيا كما يكون فعليا على طريقة المفرد والوصف قوله لا تكاد تسمع اشارة الى ان
دخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع اعني الحرام اذا اجري على الظاهر واما اذا قدر
معه مبتدأ فدخول الواو جائز ومسموع كثيرا منه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون وقولهم

لم يرتق ومتى كانت واردة على اصل الحال لكن لا نهج فالوجه جواز الامرين معا نحو قولك جاءت ...
وقوله مضوا لا يريدون الرواح وغالهم من الدهر اسباب جرين على قدر وقوله ولولا ... ما الارتفاع قبيلة ...
... وقوله اتاني ... ورق عدوك وكنت وما ينهنهني الوعيد الا ان ترك الواو ارجح والفعل الماضي منفيا ...
الحالة اما منفيا فنحو النفي واما مثبتا فلوقوعه ... او مقدرا القرب ... حتى يصلح للحال ... في سلك المضارع المنفي ...

قت واصح وجه وقول الشاعر يحدث وارسهم ما لك قوله وذلك ان يكون اسمية الى
غير الموكدة انما قيد بذلك لان الاسمية واردة على اصل الحال الموكدة وخص هذا التقييد
بالاسمية ولم نقل فيما سبق وذلك ان تكون فعلية في الحال غير الموكدة لان الموكدة تقع اسمية
ومفردة ولا تقع فعلية اصلا قوله فالوجه الواو وذلك لان خروجها عن اصل الحال الاتم
انها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا كانت الاسمية منفية خارجة عن نهج الحال
ايضا وقوله ما جاء بخلاف هذا الاصول معدودة الحقت بالنوادر يؤكد قوله فالوجه الواو
والتقدير ان المراد به رجحان دخولها بحيث يكون تركه قريبا من المعدوم كان دخولها
من قبيل سنن الهدى وللنحاة اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا
وبعضهم اذا كانت في تاويل مفردة نحو فوه الى في اي مشافها وبعضهم البعض عدو اي متعادين
وبعضهم اذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالامثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث
منها الخبر ذلك ومعنى عوده على بدئه ان رجوعه اليها ابتداء على ان البدء مصدر بمعنى المفعول
والحاصل انه رجع في الطريق الذي جاء منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل
رجع مجازا او بدل اشتمال من المستتر فيه او منصوب على الحال بمعنى عائدا او على المصدرية
او على انه مفعول به بان يحمل رجع على المتعدي والكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب لابن السكيت
في تصحيح اللغات والاغفال كتاب لابي علي الفارسي في النحو قال الشيب بن علس يصف غواصا
نصف النهار بنصب النهار من نصفت الشيء بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء
وآخره ورفيقه بالغيب لا يدري اي لا يعلم ماذا حال الغواص وفي الصحاح برفع النهار
من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير ايضا فاحتاج الى ان قدر
الواو محذوفة اي والماء غامرة اي ساترة وجنان الليل ظلام وستره وآب اي
بارجع قوله مضوا هو من ابيات يرثي بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انتقالهم قبله
والرواح النزول لهن السير في آخر النهار للتروح ويقال راح اذا دخل في وقت العشي
وغالهم اي اهلكهم والقدر بسكون الدال وفتحها ما قدره الله من القضاء قوله لا ارتفاع
قبيلة متعلق بدخلوا والبيت لمالك بن زيد بن معاوية والورق السفن الوراثم ...

وانما تقول الحذف احتمد وما كان جنيش احد وكذا اتانى قد جهده السير بدون الواو وقد جهده السير بالواو والاول ترك الواو في النفي والاثبات ارجح واما
بحيث احتمل لم يكن كلام قبله ولم لا يكون بحسب التقدير بين التردد ولذلك بين لم يكن نور روابط اصل الحال او غيره وارد جاء الامر لم فيه يقال رايت على كتفه
سيف منفيه بدون الواو تارة ورايته وعلى كتفه سيف بالواو اخرى هكذا عن عرف البيت في تقديم الحال اذا اريد ايقاعها على النكرة مع الواو في شئ
بحالها على كتفه سيف ولم يرد جوازه في قولهم وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وتنبه لوجوب الواو في

وكان تامة اى ولقد وجد فيما مضى حال كونه لا ينسب الى اب وقيل ناقصة والواو زائدة
بين اسمها وخبرها لتاكيد الثبوت كما يزاد لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام في
وكنت وما ينهنهني الوعيد يقال نهنهت الرجل اى كففته وزجرته اقادوا من دمي اى
مكنوا ولي القتل من دم وجب على من اقاده الامير مكنه من القود قوله الا ان ترك
الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان الترك ارجح نظرا الى الاصل
على النفي مع تايد الاصل بان موجب الحال ترك الواو قوله والفعل الماضي منفيا ومثبتا
مبتدا خبره منتظم في سلك المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه مع المضارع
المنفي فيما ورد على اصل الحال ونبهها ومشاركته اياه في الحكم وهو كون الترك اولى اجيب
بانه لم يمثل فيما سبق الا بالمضارع المنفي فكانه اراد ان يجمع قسمي الماضي ولا يفرق بينهما
في بيان حكمها قوله لوروده لا على نهج الحال يعني مع وروده على اصلها الذي هو التجدد
قوله فلحرف قد وذلك لانه في حكم حرف النفي من حيث ان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء
الزمان الماضي فاذا دخل عليه قد قربه من الحال واستفيد ذلك الاحتمال قوله حتى
تصلح للحال وطور فيه لان كلمة قد تقرب الماضي من الحال يعني الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم
لا يعني ما يتبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد يكون ماضيا
وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشا من اشتراك لفظ الحال والجواب
ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها وحاليتها واستقبالها
وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها
الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى
ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب
فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربته الى زمان المجيء
فهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان قبله الا انه قارن المجيء في الدوام واذا
قلت جاء في زيد يركب دل على تقارنهما وح يظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي
وجوب تجرد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها

رجل وعلى كتفه سيف عند ارادة الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة قياما واما ليس فلانها
مع جنره مقام الفعل المنفي جاء كثيرا اثباتها وليس مع غيره فان اجري في كتفه
خلى القلب ليس فيه ما الا ذكرا لواو ارجح ووقوعه في الكلام اكثر

تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وح يجب ان يأول قوله من زمانك بالزمان الذي
اعتبره المتكلم في عامل الحال ولك ان تقول ان عاملها قد يكون مقترنا بزمان التكلم واشتراط
هناك لفظ قد للتقريب وفيما عداه طردا للباب فلا يحتاج الى ذلك التاويل هذا واما
قال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي المرفحالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي
بين الماضي والحال بمعنى اجزاء زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقرب الى الحال ليكسر سورة
ذلك التنافي فيزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم والانتظام في سلك المضارع
معناه جواز الامرين مع رجحان الترك كما سيصرح به وذلك للاشتراك في العلة قد حول
الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي مطلقا بمنزلة المكروه قد جهد السير بفتح الهاء
اى اتعبه واوقعه في المشقة قوله الا ان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح بقوله
لك ان تقول الى آخره وهذا المجموع بيان او تاكيد للانتظام في سلك المضارع المنفي و
كان التصريح برجحان الترك فيهما دفع لتوهم عدم رجحانه في الماضي المثبت الا ترى اعادة حرف
الظرف في الاثبات قوله بحسب التقديرين يعني تقدير الفعل لحصل فيكون الظرف ح
فعلية قطعا وتقدير اسم الفاعل كحاصل وح ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح ان يرفع به كقولك
جاء زيد على فرس كان مفردا قطعا وان كان بعده ذلك احتمل ان يكون مفردا بان ينصب
اسم الفاعل على الحالية فيعمل الظرف في الظاهر لاعتماده وان يكون جملة اسمية قدم خبرها
فقدله وان لا يكون شاملا للافراد ولكونه سيقدر جملة اسمية ولا شك ان تقدير الاسمية متوزع
على تقدير اسم الفاعل فيصح ح قوله وتردد لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وهو
على تقدير الفعلية والافراد وغير وارد عليه وهو على تقدير الجملة الاسمية ثم يلزم حمل كلامه
على خلاف ظاهره في توزيع الورود وعدمه على التقديرين والمتبادر من قوله جاء الامران
متساويان كالمباح والمشهور ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذا جعل نحو على
كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقوله خرجت مع البازي على سواد وقد يكون مع الواو
كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق والسر فيه غلبة ترك
الواو امتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير الفعل الماضي واما رجحان

واما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا ولاطيها اطنابا فيراجع علمها بما قد سبق اشتغل بذلك عن بسط الكلام ههنا فلنقتصر على بيان معنى الايجاز والاطناب وعلى
ايراد عدة امثلة للجانبين اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي مثل جعل الكلام الاوساط على مجرى
متعارفهم في التادية للمعاني فيما بينهم ولا بد من الاعتراف بذلك مقيسا عليه ولنسمه متعارف الاوساط وانه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم فالايجاز هو
اداء المقصود من الكلام باقل من عبارات متعارف الاوساط والاطناب هو اداؤه باكثر من عباراته سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى
غير الجمل هذا وقد تليت عليك فيما سبق طريق الاختصار والتطويل ولئن فهمتها لتوقفن الوجازة
دخوله فعلى تقدير الاسمية فقط واذا لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر
كما في قوله تعالى فخرج على قومه في زينته قوله ثم من عرف عقيب الكلام السابق بهذا
البحث لتعلقه بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمعنى من عرف ان السبب في تقديم الحال
على النكرة دفع الالتباس بالصفة تنبه لجواز ايقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم
اذ لا التباس ههنا اصلا لامتناع دخول الواو على الصفة كما مر وتنبه لمزيد جوازه اذا كانت
تلك النكرة في سياق النفي فانها لعمومها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فهذا الاعتبار
منضما الى اعتبار انتفاء الالتباس بعد في مزيد الجواز وتنبه ايضا لوجوب الواو في نحو
جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس ولوجوب تركه فيه اذا اريد الوصف
لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة وانا قال فتامل التعرف به نطلان قول من ادعى
خلافه وقد سبق منا تحقيقه قوله واما ليس فورده بالذكر اذ ليس من قبيل الافعال الداخل
عليها النفي مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو فيه ارجح ولا من قبيل الافعال المتضمنة
للنفي كابى وامتنع حتى يلزم فيه قد مع كون الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على النفي
في الحال صريح فلا مجال فيه لقد لكنه لما قام مع خبره مقام الفعل المنفي اذ ليس زيد منطلقا في
قوة لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وتركه ايضا الا ان ذكره ارجح بحسب الدليل وادور
في الاستعمال وذلك لان المجوز للواو هو النفي وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض
وقد يقال ان ليس بمنزلة حرف النفي والجملة بعده اسمية في الحقيقة فلذلك كان ذكره ارجح
لكنه يقتضي ان يكون الترك ههنا في صور معدودة ملحقة بالنوادر لا في صور كثيرة كما دل
عليه كلامه قوله اذا جرى وصف بالجلادة في الاستقاء بحيث اذا اجريت لكنه الترشاء
لم يبق في البئر شيء من الماء هذا وقد قيل ان قوله ليس فيه ما مفعول ثان لخلى لا حال
اى جعل القليب كذلك على قياس قولك تركت زيدا صريعا اى صيرته صريعا
واما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا ولا طيها اطنابا اراد بالكلام الجنس وجمع الجمل نظرا
الى تعداد الوارد فان المطوى في موضع واحد لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون جملة واحدة
وقد يكون جملتين او اكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب بحسب مراتبها وذكر

الحالات مجملة لانه احالها جميعا على علمك بما قد سبق ولم يعد لذكرها مفصلة وخص بالذكر طي
الجمل ولا طيها لانها العمدة في وضع هذا الباب وان وجد الايجاز والاطناب بطي المفردات
ولا طيها ايضا بل قد يوجد الايجاز بلا طي اصلا ويسمى ايجاز قصر وقوله ايجازا واطنابا مفعول
له وقيل حال بناء على انه فسرهما في صدر قانون الخبر بالطي واللاطي وانما تعرض للمساواة
لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها
كما سياتي وكلمة ههنا قائمة مقام العائد الى المبتدا اعني الحالات المقتضية كانه قال استغنى
بذلك اى بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسط الكلام فيها اى في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر فيما
تقدم طرق الايجاز على الاطلاق كطي المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطي المفعول و
نحوه وكطي السؤال الذي هو جملة في نكت لي القرآن وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق
كتذييل المسند اليه بالتوابع وتقييد الاسناد بشيء من القيود وذكر متعلقات المسند
وكذكر الجمل المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او بدلا فقد سبق في الجازات طي المفردات و
سبق ايضا الاطنابات بذكر المفردات والجمل وبين هناك ايضا حالاتها المقتضية اياها فمن
ضبطها استغنى عن البسط ههنا لانه يعرف ما عدا المذكور بالمقايسة عليه قوله فلكونهما
نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يريد ان الايجاز والاطناب امران نسبيان فردودة ان الكلام
انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا شك ان الافراد النسبي لا يتحدد
ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار معين بحسب نفس الامر
كونه منسوبا اليه بل كل كلام يفرض فانه يصلح لذلك في لا يناز الموجز عن المطنب حيث
حكم على هذا الكلام بانه موجز لا مطنب وعلى ذاك بانه مطنب لا موجز فان كلاما واحدا اذا
نسب الى آخر واتصف بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى ثالث يتصف بالاطناب فعلم ان
لا مجال لهما للضبط والتعرض ههنا على التحقيق الصرف بل لا بد من ترك التحقيق والبناء على امر
عرفي هو جعل كلام اوساط الناس اعني الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة
منسوبا اليه ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا
الاكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارف في تادية المعاني مشهورا بين الناس فهو

الوجازة متفاوتة بين وجيز واوجز ومراتب الاطناب كذلك وعرفت من ذلك معنى قول القائل في وصف البلغاء يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء وذكرت لك ايضا للاختصار والتطويل مقامات قد ارشدت بها الى مناسباتها فان صادف من ذلك موقعه حُمد والا ذُم وسمي الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا والاطناب اكثارا وتطويلا ه م

امر عرفي معروف الوجه معلوم الطريق فناسب ان يُجعل اصلا لقاس عليه فلا يكون البناء عليه ردّا الى جهالة كما توهم وربما قررناه اندفع ايضا ما يقال من ان كون الشي نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الابتدا كما لتحقيق فان الاضافيات كثيرا ما يحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافة على الوجه الذي قد رتبه علوم احد قوله مثل جعل بالجر على انه بدل من البناء وقوله متسا على ثاني مفعولي جعل وقوله ولا بد من الاعتراف بل لكلامه معترضة اي لا بد للمصنف من الاعتراف بوجود كلام الاوساط بل لا وجه لانكاره لقوة اشتهاره فيما بين الناس كما مر في صحة البناء عليه واما قال لا يحمدون ولا يذم لانه ليس لهم في ذلك اعمال روية ولا رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد دلالات وضعه فلا محمدة لهم ولا مذمة ايضا لكونه وافيا بما هو مقصود منه من امور دينهم او دنياهم نعم اذا نسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة عُدّ كاصوات الحيوانات واذا صدر مثله عن البليغ لداعي ضرورة او داعي فيه بحرسه عن النكت لمطابقة المقام وبذلك يرتقي عن تلك الاصوات كما سلف في صدر الفصل الاول وفي تسميته متعارف الاوساط متناول ايجاز الحذف وايجاز القصر الذي لا حذف فيه وفي قوله سواء كانت القلة والكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان الايجاز والاطناب لا يختصان بطي الجمل والاطنها بل يكونان ايضا بطي المفردات ولا طيها كما ذكرناه قوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلاثة ومباحث الفصل والوصل اذ قد تبين فيها طرق اختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما من المفعول وغيره ومن فيها طرق تطويله بتاكيد الاسناد وتذييل المسند اليه او المسند بما يتعلق به وتعقيب جملة باخرى موكدة لها مثلا كما اشرنا اليه آنفا واللام في لئن فيهما موطئة وفي لتعرفن جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت فيما تلك الطرق كما هو حقها فلا محالة تعرف كلا من الوجازة والاطناب متفاوتان زيادة ونقصانا على مراتب لا تكاد تنحصر وتعرف ايضا معنى ما قيل في وصف البلغاء من انهم تارة ترى تلك الكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا الافراد الاذكياء

كم

۱۲۹

الموجزة ... قوله كلمة في القصاص حيوة واصابة ... كلام ... في قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة ... قوله ثم بين الضالين ... وذا ما لم المعنى بين الضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال الى الهداية ... للمتقين ... والمتوصل به الى تصدير اولى الزهراوين ... ومنه قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم ... وكذا قوله ولا يغنيك مثل خبير ه م

شبهها بوحي من يلاحظ محبوبه بمؤخر عينه خوفا من الرقباء وقوله وحي الملاحظ نصب على المصدر اي يوحون وحي متهورون وكما تلت عليك فيما سبق تلك الطرق ذكرت هناك ايضا مقامات ايا ما فقد ارشدت بذكرها الى مقامات اخرى تناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها اذ لست انت كالاوساط الذين لا حاجة بهم الى تلك الرعاية ولا لكون كلامهم مدح ولا ذم بل ما صادف من اختصارك وتطويلك موقعه اللائق به حُمد في باب البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمي الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا لانه عيّ في الكلام وقصره اي جعله قصيرا او سمي الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر في كلامه وطوله بلا طائل فالتطويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرق الاختصار والتطويل وقوله للاختصار والتطويل محمول على المعنى اللغوي

والعَلَم في الايجاز اي المثال المشهور في باب الايجاز قولهم علت كلمته يقال فلان علم في هذا المعنى اي مشتهر به فانه دلت الايجاز بالقياس الى كلام الاوساط فالكلام ههنا مبني على ذلك معلوم بحسب نوعه وان لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان المعاني المنطوية تحت قوله تعالى في القصاص حيوة بحيث لو اداها الاوساط لاداها بعبارة اطول منه الى غير ذلك الى كونه اوجز من اوجز كلام عند بلغاءهم في هذا المعنى قوله واصابة اي اصابة قوله في القصاص حيوة بحد البلاغة بالايجاز الذي يظهر بفضله وزيادته على ما هو اوجز كلام عندهم في هذا المعنى اعني قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه اقل الحروف فان الملفوظ في قوله عشرة اذا لم يعتبر التنوين حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر ثم الاطراد في كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل ثم عدم الاحتياج في قوله الى تقدير بحسب المعنى فان تقديره متعلق الجار اعني في القصاص مجرد رعاية قاعدة لفظية فهو من قبيل ايجاز القصر ولا بد في قولهم ان تقدر انفى من تركه ثم ما في تنوين حيوة من التعظيم او النوعية ثم صنعة الطباق بين القصاص والحيوة ثم النص على ما هو المطلوب بالذات اعني الحيوة فان نفي القتل انما يطلب لها لا لذاته ثم جعل نفس الشي مبنيا عاليه بادراجه في لفظه ثم الخلو عن التكرار مع التقارب فانه لا يخلو من استبشاع

وهو السلامة عن الطائر

فيه مشيرا لايجاز الحذف باعتبار ثم

فلا يعد فيه الا لتشديد الجزع على الصدر حتى يكون محسنا له عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من تعاقب الاسباب الخفيفة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي الا في موضع واحد ولا شك انه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان ان كون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد صرح بهذه الحيثية قوله دون قولهم قوله ومن الايجاز بهذا الضامن ايجاز القصر قوله ذلك بالما حال من المستتر في الجار الى قوله هدى للمتقين كان من الايجاز حال كونه يذهب فيه الى ان المعنى ما ذكره واما متعول له لمضمون الكلام الى يعدّ من الايجاز للذهاب الى ان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال واحترز بذلك عن المعنى الاخر وهو ان يحمل المتقين على حقيقته ويحمل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك على قصد الزيادة والثبات اذ ليس فيه على المعنى الاخر ايجاز يعتد به وقوله لما ان الهدى تعليل لكون المعنى ما ذكره وتفسير الهدى بالهداية ليعلم ان المراد بمعناه المتعدي اعني الدلالة لا معناه اللازم اعني الاهتداء اذ لا يصح ان يقال الاهتداء للضال لا للمهتدي قال في الصحاح هداه الله هُدى وهَدْيا واهتدى بمعنى ووجه حسن الايجاز المذكور في الاية شيئان قصد المجاز المستفيض اي المشهور نوعه وهو وصف الشي بما يؤول اليه فانه مجاز شائع فيه قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وقولهم يمرض المريض وتقل الضالة وان لم يكن اطلاق المتقي على الضال الصائر الى التقوى مستفيضا بحسب شخصه التوصل بهذا الايجاز المبني على ذلك المجاز الى تصدير اولى الزهراوين يعني سورتي البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاشراقهما من زهرت النار اضاءت بذكر اسم اولياء الله وفي هذا التصدير الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان هذا التصدير انما يتم اذا كان الضالون الصائرون الى التقوى اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى وبالفعل وليسوا كذلك قوله المجهز من انك في حالة الوجازة فانه ايضا من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة الى فغشيهم من اليم ما لا يعلم

والنظر الى الفاء التي يسمى فاء الفصيحة في قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم كيف افادت فامتثلتم فتاب عليكم وفي قوله فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت مفيدة فضرب فانفجرت وتامل قوله فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى وقد رصاحب الكشاف فيه الى قوله ولقد آتينا داود وسليمن علما وقالا الحمد لله نظرا الى الواو في وقالا وفي قوله ولقد آتينا داود وسليمان علما فعملا به وعلماه وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة وقالا الحمد لله ويحتمل عندي انه اخبر بتعم على صنيع بهما واخبر عنهما لانه قال اخر فعلنا ايتاء العلم وهما فعلا الحمد تفويضا استفادة ترتب الحمد على ايتاء العلم الى فهم السامع مثله في قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك فانه فن من البلاغة لطيف المسلك ه م م

۱۳۰

كنه الا الله فقد ناب ما غشيهم عن عبارة طويلة تقصر عنها الالسن وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير الظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه ان لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي يخبرك بالحقيقة دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذي اخبرتكم به من حال الاوثان من انهم لا يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به وبني حمل الاية على ان المراد نفي المثل اي لو كان له مثل في ذلك اي في العلم المحيط بالاشياء كلها لاخبركم بحكم العادة لكن الاخبار منتف فينتفي وجود المثل فقيد خرج عما احل بما يقتضيه نظم الاية ولا ينبئك مثل خبير قوله والنظر عطف على مقدر اي تعرف ما ذكرناه وانظر قال صاحب الكشاف الفاء في قوله فتوبوا للتسبيب لا غير لان الظلم سبب للتوبة والاولى بها والفاء في فاقتلوا للتعقيب اي فاعزموا على التوبة فاقتلوا بناء على ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسكم وجاز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا توبتكم القتل على ان القتل تتمة التوبة تابعة اياها واما الفاء في فتاب فمتعلقة بمحذوف فاما جواب لشرط مقدر اي فان فعلتم فقد تاب عليكم وح يكون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره داخلا في مقول موسى واما عطف على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم وح يكون الخطاب من الله على طريقة الالتفات من الغيبة في قوله واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في قوله تعالى فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى كلامه والمحل اختار في الاية نفي العطف لقلة التقدير ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظ قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط ينافي عنده كون الفاء فصيحة وايده بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهو بتقدير الشرط فان صح ما قالوا فقد آن القفول لا باجئنا خراسان قيل ولو ادعى اختصاصها بتقدير الشرط كما تدعيه عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال هذا الايهام مدفوع بقوله كما ذكرناه فانه حيث قال وهي على هذا فاء فصيحة فانه يفهم منه ان الاشارة الى الوجه الاخير وهو تقدير الشرط م

وايضا ينكر جريه فيه لان المنكر عليه ذلك التقدير وان تقال المثل الخبير كالا يخفى على ذي خبرة باساليب الكلام م

الظاهر ان القتل مفعول اول لاتبعوا على المعنى كما يدل عليه آخر كلامه وقد فالمعنى اتبعوا جعله متبوعا فيكون التوبة مفعولا اول فتامل م

كلام موسى ابتداء كان الخطاب لكونه بقومه فهذا الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره

وايده ايضا بانه اذا قدر الشرط كانت ثم جزائية لا فصيحة ولم يبعد فيه انه لا منافاة بين كونها عاطفة وفصيحة ههنا كالا منافاة م

قيل للعباس بن الاحنف وبعده متى يكون الذي ارجو آمله واما الذي كنت احذر فقد كانا عين الزمان اصابتنا فلا نظر وعذبت لعندنا البحر الوانا م

اشارة الى الوجهين فقوله وهى على هذا اراد به ان الفارع على كونها متعلقة بمحذوف شرطا كان او غيره تسمى فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف واما وصفا لما لو وصف صاحبها واما لكونها مفيدة معنى بديعا واقعه موقعا حسنا آتيا على تقدير الشرط فى الكشاف فى سورة الفرقان ان هذه المفاجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات وحذف القول معنى فى قوله فقد كذبوكم اذ تقديره قلنا او فقال فقد كذبوكم ان قلتم انهم معبودنا او آلهتنا فقد كذبوكم وفى لفظ المفاجاة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا الترتيب والنتيجة ففوجئ به واما على تقدير العطف ففى حذف المعطوف عليه فى قوله فانفجرت تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف عن اتباع الامر فانه لا يحتاج الى الافصاح به لانتفاء الشك عنه وعلى ان السبب فى الحقيقة الانفجار هو امره تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدى الى امثال هذه الدقائق غير البلغاء قوله وفى قوله فقلنا اضرب عطف على قوله فتوبوا اى انظر الى الفاء التى تسمى فاء فصيحة فى قوله فقلنا اضرب وتقديره حال من الفاء كما ان قوله كيف افادت كذلك قوله وتامل عطف على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة ههنا مقدرة محتاجة الى تامل يظهر به موقعها ولان المحذوف ههنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه انسياق الكلام اليه فالفاء فى فقلنا المقدرة داخلة كذلك يحيى الله فاء فصيحة تقتضى تقدير فاضربوه فحيى ولا كذلك على ان الايجاز مع الفاء الفصيحة ايجاز حذف مطلقا قوله وقدر صاحب الكشاف يعنى انه جعل كانه من قبيل الايجاز بالحذف ولم لا يجوز ان يكون عطفا على آتينا لان الموضع موضع الفاء يقال اعطيته فشكر ومنعته فصبر فتقدير الفاء العاطفة علم مرتبا بالفاء على آتينا كما ذكره وكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة جدا فاقتضت من المصطفين الاحياء الشكر بانواعه فعلا كعمل شكر فعلى وعمد فا قلبى وقالا الساني وهذا وجه وجيه وجوز العطف على آتينا بان يفوض ترتب الحمد على ايتاء العلم ونسبته عنه الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتيب فى قم يدعوك فان المعنى على السببية اى فانه يدعوك لكنه ترك الفاء واقتصر فيه على الاستيناف كما اختير فى الآية

او اشد الاختصار قوله ثم فكلوا اما غنمتم حلالا طيبا عطف على لكم الغنايم لدلالة فاء التسبيب فى فكلوا وقوله فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم عطف على افتخرتم بقتلهم كانه قيل ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم فعدوا عن الافتخار لدلالة الفاء فى فلم وكذا قوله فانما هى زجرة واحدة فاذا هم ينظرون اذ المعنى اذا كان ذلك فانما هى الا زجرة واحدة وكذا قوله فالله هو الولى فالتقدير لو ارادوا اولياء بحق فالله هو الولى بحق لا ولى سواه وكذا قوله يا عبادى الذين آمنوا ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون فاعبدوا فى اصله فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارض فاياى فى غيرها اعبدوا فاعبدون

العطف بالواو وتفويضا للترتيب الى فهم بمعونة المقام وانما جاز ترتيب الدعاء على كونه سببا للامر بالقيام بناء على ما مر من ان ذكر السبب مترتب على ذكر مسببه وقوله تفويضا نصب على انه مصدر وعامله مضمون ما تقدم كانه قيل فوض الاستفادة تفويضا وجاز ان يكون حالا من فاعل اخبر او قال او يكون مفعولا له لاحدهما واستفادة مفعول لتفويضا ومثل صفة لواو اى التفويض ومن امثلة الاختصار فصلها عما تقدمها لعدم ادراجه اياها فى حيز الحذف وتامل فى انه طال الكلام بذكر تقدير الكشاف وابداء ذلك الاحتمال وزاد لفظ الامثلة منبها على ان للاختصار امثلة كثيرة والمذكور ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ الايجاز بالاختصار تفننا فى العبارة الاشدى اى قوله وقد تليت عليك مما سبق طرق الاختصار والتطويل فلعلك فهمتها لتعرفن الوجازة متفاوتة من وجيز واوجز والى قوله وذكرت لك ايضا للاختصار والتطويل مقامات الى آخره تلو لان الايجاز والاختصار متحدان لما عرف حال احدهما من الآخر والمراد بقوله وسمى الايجاز اذ ذاك عيا وقد تخايل لبعضهم ان بينهما عموما من وجه لان ارجاع الايجاز الى المتعارف الاوساط كما مر وسياتى ان الاختصار قد يرجع فى دعواه تارة الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكره ثم لانه لا يطلق الاختصار الا اذا كان فى الكلام حذف قوله لولا فاء التسبيب فى فكلوا يعنى انها تدل على ان الامر بالاكل مسبب عما تقدم وليس فى قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصح ان يكون سببا له فدلت بشهادة سياق الكلام على تقدير ابحت لكم الغنائم ويحتمل ان يقال هذه الفاء فصيحة اتفاقا لان المحذوف سبب غير شرط فكان الاولى ان ينظم فى سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الآية لولا حكم من الله سبق اثباته فى اللوح وهو انه لا يعاقب المخطئ فى اجتهاده وان اهل بدر مغفور لهم وانه لا يؤاخذ احدا الا بعد تاكيد الحجة وتقديم النهى لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وبما تكتموه من لا اخذكم عذاب عظيم روى انه لما نزل امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما غنمتم اى فى الحرب وقيل المراد اباحة الفدية المتوعد عليها لانها من جملة الغنائم

ارض فاخلصوا لى فى غيرها فحذف الشرط وعوض عنه تقديم المفعول مع ارادة الاختصاص بالتقديم وقوله كلا فاذهبا بآياتنا اى ارتدع عما تظن فاذهب انت واخوك لدلالة كلا على المطوى وقوله اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم اصله اذ يلقون اقلامهم ينظرون ليعلموا ايهم يكفل مريم لدلالة ايهم على ذلك بوساطة علم النحو وقوله ليحق الحق ويبطل الباطل المراد ليحق الحق ويبطل الباطل فعل ما فعل وكذا قوله ولنجعله آية للناس اصل الكلام ولنجعله آية فعلنا ما فعلنا وكذا قوله ليدخل الله فى رحمته من يشاء اى لاجل الادخال فى الرحمة كان الكف ومنع التعذيب

وحلالا حال من المغنوم او صفة للمصدر اى اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم ان افتخروا اى لما بدت التبعة من الحصباء واخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك فكان الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر وفى الحقيقة هو سبب للجواب اقيم مقامه اى ان افتخرتم بقتلهم فعدوا عن الافتخار اى تجاوزوه لانكم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وانما جعل الافتخار مشكوكا مع كونه واقعا منهم على انه ينبغى ان يكون مفروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم بالمهار تاكيد لمحمد المخاطب ففيه نوع اشعار بان الكلام فى الفاعل دون الفعل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم وقد يقال انما قال ههنا لدلالة الفاء دون فاء التسبيب اشعارا بانها ليست فصيحة عنده كما فى الآية السابقة قوله وكذا اورد مثالا ثم امثلة وصدرها بلفظ كذا يعنى انها انما قبل فى الشرط لدلالة الفاء كقوله فلم تقتلوهم قوله تعالى فانما هى زجرة واحدة فان تقديره اذا كان ذلك اى البعث فانما هى اى البعثة الا زجرة الصيحة واحدة وهى النفخة الثانية وقيل سميت صيحة زجرة جازان يكون الفاء تعليلا اى لا تستبعد وها فانها سهلة هينة فى قدرته ما هى الا صيحة واحدة فاذا هم اى الخلائق كلهم احياء بصراء ينظرون قوله فالله هو الولى اذ تقديره ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولى بالحق فليتخذوه وليا وقوله لا ولى سواه اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الجزء وتوسيط الفصل فان قلت معنى الهمزة التى تضمنها ام المنقطعة فى ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ يعنى ما كان ينبغى ان تتخذوا من دونه اولياء فلا جعلت الفاء تعليلا له حتى تستغنى عن تقدير الشرط قلت لانه لا يدل فالله هو الولى ليس مع معنى النفى فلا يصح ان يعلل به ما هو منفى وقد يقال انما حسن التعليل فى صريح النفى والانكار لا فى الاستفهام المتضمن لهما كما تشهد به الذوق السليم ولذلك لم يوجد له نظير فى الاستعمال فتامل ثم قوله فاياى فاعبدون اذ اصله ان لم يتات الى آخره وبيان ذلك ان وصف الامر بالسعة مع طلب الاخلاص فى العبادة ينصب الى المعنى الذى ذكره والفاء فى قوله فان لم يتات جزاء لشرط محذوف ايضا اى اذا كانت ارضى واسعة فان لم يتات ان تخلصوا العبادة لى فى ارض فاخلصوا فى غيرها والفاء فى قوله فاياى جواب

ان لم يتات وهى فى الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء فى فاعبدون فقيل تكرير لما قبله ليطابق المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اى فاعبدونى عبادة بعد عبادة فيصح كون الثانى مفسرا للاول باعتبار الايجاز فى النوع وقيل التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود فى الاول دون الثانى اذ الغرض منه مجرد تفسير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول وانما صح بينهما معنى التعقيب لان مرتبة المفسر فى الذكر ان تقع بعد المفسر كما قيل فى التفصيل بالقياس الى الاجمال قوله وعوض عنه اى لما حذف الشرط قدم المفعول على عامله فى الجزاء ليقع موقع الشرط كانه عوض منه على طريقة قولك اما اليوم فانى خارج وقد يقال يقع الشرط قبل الفاء فالمفعول الواقع بعد ما لا يكون فى موقعه قال فى الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديم معنى الاختصاص والاخلاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديم واحد قوله كلا ترك ههنا لفظة كذا لانه مثال لمجرد الاختصار بلا تقرير ثم وانما لم يجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف يدل على معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفى قوله فاذهب انت واخوك اشعار بان الخطاب فى فاذهبا انما هو لموسى وادخل هرون فيه تغليبا كما دل عليه صدر القصة اعنى قول موسى انى اخاف ان يكذبون ويضيق صدرى الى آخره ولذلك قال اى ارتدع عن خوف قتلهم دون ان قال ارتدعا قوله لدلالة ايهم على ذلك بوساطة علم النحو يريد ان ايهم يكفل جملة استفهامية تقتضى محذوفا الترتبط بما تقدم وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل وقد دل علم النحو على ان التعليق انما هو لافعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان المقام اقلامهم فى النهر كان لذلك وانما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد الالقاء فانهم لما ابصروا ان قلم زكريا ارتفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها قوله فعل ما فعل اى فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم ونصركم ان غير ما يكون لكم ليحق الحق اى يثبته ويعليه ويبطل الباطل اى يمحقه ويستاصله وانما قدر المعلل المحذوف موخرا عنها على قصد معنى الاختصاص اى ما اختارها لكم ونصركم

قوله انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا واذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر
... التفسير ... وهو تحمل التكليف كان اصل الكلام وحملها الانسان ثم خاسر به منبها عليه بقوله انه كان ظلوما جهولا الذي هو توبيخ للانسان على ما عليه من الظلم والجهل في
... قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا تتمته ذهبت نفسك عليهم حسرة فحذفت لدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او تتمته كمن هداه الله فحذف لدلالة فان
... ... وقول العرب جاء بعد اللتيا والتي وهي الحزن والشدائد بلغت من شدتها وفظاعة شانها مبلغا يبهت الواصف معها حتى لا يجيء ببنت شفة

علمها الا لهذا الغرض الذي هو سيد الاغراض وقيل لا حذف هنالك بل اللام متعلقة
بسطع وكذا قوله ولنجعله تعليل معلله محذوف اي ولنجعله آية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل
مع ابقاء عاطفه داخلا على التعليل القائم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه الا ترى الى
صحة دخوله عليه مع كون المعلل مذكورا موخرا كانه هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل
مضمر اي لنبين به قدرتنا ولنجعله آية فعلنا ذلك فكثر الحذف ح وكذا قوله ليدخل الله معلله
محذوف وهو ما دلت عليه الآية وسيقت له من كف الايدي عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم
وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين اي ليدخل في رحمته اي توفيقه لزيادة الخير ومنهم
او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان الكف ومنع التعذيب قوله
وقوله انا عرضنا تدرك فيه لفظ كذا الآية لا تشارك ما تقدم في حذف متعلق الجار بل في مجرد
الاختصار قوله اذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر فقد يفسر الحمل في الآية بمنع الامانة
والغدر فيها بالامتناع عن ادائها من قولهم فلان حامل للامانة ومتحمل لها اي لا يؤديها
الى صاحبها حتى تخرج عن عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها الا تراهم يقولون
ركبته الديون ولي عليه حق فمعنى الآية انا عرضنا الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود
كما ان الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام العظام فانقادت لنا انقياد مثلها واطاعتنا
الطاعة التي تتأتى من الجمادات حيث لم تمتنع على مشيئتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسوية
على خلق مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة والانسان مع صحة جرمه وكونه
حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد لاوامرنا و
نواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل ابى عن اداء
الامانة محتملا اياها وعلى هذا الطريق وصفه على الحقيق المبالغة بالظلم لتركه اداء الامانة و
بالجهل لاخطائه ما يسعده مع تمكنه منه وهو اداؤها ولا تشتبه عليك ان عرض الامانة على
الجمادات وابائها واشفاقها عن ترك ادائها مجاز وقد فسر الحمل بتحمل التكليف من حملت
الشيء على ظهري ومعنى الآية ح ان ما كلف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله انه لو عرض
على اعظم الاجرام المخلوقة واقواها واشدها لحملا الشاق لابى حمله والاستقلال به واشفق

منه فحمله الانسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته وعلى هذا فلا بد ان يقدر ثم خاسر
الى غدر بحمل الامانة وخيانته فيها حتى يرتبط قوله انه كان ظلوما جهولا فان مجرد تحمل
الامانة التكليف لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة وليس على التفسير الاول هذا الحذف
فلا اختصار فيه من هذا الوجه وان اشترك في الاختصار دخل عرضنا على الانسان
وقد قال على التفسير الاول ايضا اختصار مخصوص به لان تقدير عرض الامانة ولا امتناع
من ترك ادائها ومن ادائها المقتضي لقصور القبول وفيها فالاولى ان لا يحمل قوله
اذا لم يفسر طرفا لكون الآية من الاختصار لانه توهم الاختصاص بل شرطا جزاؤه لكن اصل
الكلام قوله مبنيا على صيغة المفعول حال من اصل الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال
من ثم خاسر بتأويل هذا الكلام والذي مع صلته صفة لقوله انه كان ظلوما جهولا وقوله
في الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله ما عليه اي ما ثبت عليه الانسان في الغالب
واحترز به عن الانبياء ومن يحذو حذوهم وانما اتى بكلمة الاستعلاء في ما عليه منبها على
كمال الاستيلاء الذي دل عليه صيغة المبالغة في نظم الآية قوله تتمته ذهبت نفسك
عليهم حسرة وكلمة من ح اما موصولة والمقدر خبرها واما شرطية والمقدر جزاؤها وقوله فرآه
عطف على الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون جزاء لوجود الفاء في الماضي بدون قد والفاء
لا ينفي لا لكار رؤية سوء العمل حسنا الا على تقدير تزيينه واما اذا كان تتمته كمن هداه الله
في موصولة والمقدر خبرها وانما قدم الوجه الاول مع تاخر قرينته في نظم الآية لانه افيد
وقال حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار اي ما كان ينبغي ان يكون منك تحسرا ما
عليهم اذ لا ينفع ولا يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء وما انت عليهم بوكيل
والفاء في فلا تذهب للسببية فان ما تقدم سبب للنهي عن التحسر واذا قدر كمن هداه الله
كانت الفاء لانكار التساوي كانه عليه السلام اعتقد ذلك حيث يتحسر على ترك الاسلام
ذلك التحسر ولا يخفى ما فيه من التكلف وقدر صاحب الكشاف هكذا افمن زين له سوء عمله
من هذين الفريقين كمن لم يزين له وقال فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا فقال تعالى فان الله يضل من يشاء ولم يلتفت الى الحسن مع ظهوره لان في ترتب ما بعد الفاء عليه

نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما تقول هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له
اي لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوي افعالهم
قوله وقول العرب مبتدأ واشار بالايجاز خبره قوله وهي المحنة او الشدائد بكلمة او اشارة
الى صحة تقدير الموصوف مفردا وجمعا وقوله بهت على صيغة المبني للمفعول وهذه
الجملة صفة مبلغا وانث الضمير العائد اليه في معها لكونها عبارة عن عادة الشدة والفظاعة
وحتى للكبير بالرفع في نسخة مصححة على انه مستانف مسبب عما قبله ونصبه على جعلها غاية
لا ظهر تعالى ما احار ببنت شفة اي ما تكلم بكلمة قوله ومن الايجاز قوله عز قائلا
مسلة عما تقدم لانه نوع من ايجاز القصر له ضابط مخصوص هو ان ينفي اللازم او ما يجري مجراه
قصدا الى نفيه ونفي ملزومه معا قوله ولا علم الله تعالى متعلق به جملة من مبتدأ وخبر معطوفة
على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله نفيا حال متعلقة بمعنى كلمة التفسير اي
أُفسّر ما لا يعلم بالا ثبوت له ولا علم الله متعلق بحال بحال كونه نافيا للملزوم الذي هو
المنبأ به اعني كون الاصنام آلهة وشفعاء لهم عند الله يعني لازمه وهو كونه معلوما لله تعالى
وانما زاد لفظ الوجوب مبالغة في اللزوم وتنبيها على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم بالذات
فاشارة الى مذهبه مع اشعار بانه يجب عموم علمه تعالى للمفهومات كلها لان نسبة ذاته الى الكل
على سواء وقوله باي اعتبار كان يعني من الثبوت لذاته او بغيره في الماضي او الحال او
الاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفاء قوله ان الذين كفروا يعني اليهود
كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتورية ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد و
القرآن وقبول التوبة لازم لها اذ ما عقليا على مذهبه في التحسين والتقبيح العقليين
واما عند الاشاعرة فلا لزوم عقليا بل على شرعا ان الله تعالى بفضله يقبل التوبة من عباده
فلذلك قال ههنا فلن يكون اي فلن يثبت قبول توبتهم بنفيها على ان عدم قبولها فرع
لعدمها ولم تقل هنالك فلا علم الله متعلق به للاتفاق على ان انتفاء علمه تعالى بشيء انما
يكون لانتفائه في نفسه وربما يقال قصد الافتتان في العبارة وقوله الواجب في
حكمته اشارة الى ما ذكروه من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة التائب ولا يقبل

ومن الايجاز قوله تعالى قل اتنبئون الله بما لا يعلم اي بما لا ثبوت له ولا علم الله تعالى متعلق به نفيا للملزوم وهو المنبأ به بنفي لازمه وهو وجوب كونه
معلوما للعالم بالذات لو كان له ثبوت باي اعتبار كان وقوله تعالى الذين بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل
توبتهم فاوثر الايجاز دلالة على انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهو قبول التوبة الواجب في حكمته تعالى وقوله
ما اشركوا به ما لم ينزل به سلطانا اي شركاء لا ثبوت لها ولا انزل الله تعالى باشراكها حجة اي لا تكلف بها
على اسلوب قوله على لاحب لا يهتدى بمناره اي لا منار ولا اهتداء به وقوله ولا ترى الضب بها ينجحر اي لا ضب ولا انجحار نفيا للاصل والفرع

عشرته وان كان قادرا على ترك القبول قوله ما اشركوا كلمة ما هنا مصدرية وفي ما لم ينزل
موصولة والمعنى سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركاء لا
ثبوت لها اصلا اي من حيث كونها شركاء ولا انزل الله باشراكها حجة فقد نفي في الآية
الفرع الذي هو انزال الحجة قصدا الى نفي الاصل الذي هو ثبوت الشركاء اضاد في الآية
وجه آخر من هذا الاسلوب اعني ان تقصد نفي الفرع والاصل معا بنفي الفرع وحده و
ذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها في نفسها فنفي الانزال وقصد نفي الحجة والانزال معا وقوله
على اسلوب حال من مضمر مستتر اي كائنا على طريقة قوله سدا بيديه ثم اج بسيره على لاحب
لا يهتدى بمناره وقوله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر السدومة
اليد الى الشيء وسدو الناقة وسعت خطوها واج الظليم اذا عدا وله حفيف في عدوه
واللاحب الطريق الواضح والمنار العلامة في الطريق والانجحار الدخول في الجحر قوله اي
لا ضب ولا انجحار اي الى ان قصد الشاعر نفي الانجحار لا نفي رؤيته او الى ان في قوله
وجهين من ذلك الاسلوب كما في الآية فان رؤية الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب
في الرؤية وقصد نفيها مع نفي الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع يعني في الآية
والبيتين وهو نصب على الحال او في التعبير بالاصل والفرع تنبيه على ان ليس ههنا لزوم
عقلي في الآيتين السابقتين بل لزوم عادي قوله ومنه وما ورد على اسلوب القصد
الى نفي الاصل والفرع معا بنفي الفرع وحده قوله ما ليس لك به علم فانه نفي فيه العلم بالشركة وقصد
نفي الشركة والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ نفي فيه الاطاعة لان النفي متوجه الى القيد على
الطرف وقصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما فصلهما عما تقدم لان الاصالة والفرعية فيهما
قد تجردتا عن اللزوم العقلي والعادي ايضا قوله ومن الايجاز هذا نوع مخصوص من الايجاز
الحذف حذف فيه المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه قوله لان الخلط
يستدعي مخلوطا به وقد ذكر المخلوط وحده مكان المخلوط به مقدرا فان قلت جاز ان يكون
من قولك خلطت الشعير والحنطة على معنى خلطت كلا منهما بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسيء
مخلوطا به فلا احتياج الى تقدير قلت لا بد من هذا ايضا من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير

بالحنظ والحنظ بالشعير وح يكون بقديره الانة مكذا خلطوا عملا صالحا بآخر سيئ والاخر السيئ بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكره فلا تكرار في المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية غير الاولى والى ذلك اشار بقوله اى تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله اصله قل لهم قولى لك بهذا مما حذف فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور اياه وذلك لان قوله قل للذين كفروا امر له عليه السلام بان يحكى لهم في الظاهر فلولا ذلك التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام اذ المراد اد اليهم هذا القول المنزل عليك واد معناه بعبارة الخطاب منك قوله فمن قرا بياء الغيبة انا قال ذلك لانه قرئ ستغلبون بتاء الخطاب وح لا حاجة الى التقدير وكذا لا حاجة اليه اذا قرئ قل للذين كفروا ان تنتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما في مصحف ابن مسعود رضى الله عنه ولا شك ان اللام في للذين صلة القول في قراءة الخطاب فكذا على قراءة الغيبة لتتوافقا فالحمل على لاجل حتى لا يحتاج الى التقدير وجه مرجوح جدا

ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات اختلاف الليل والنهار اعتقابهما وما في باتنفع الناس مصدرية اى بجرى في البحر ملتبسة بنفع الجرى للناس او موصولة وبث عطف على انزل اى وما بث فيها او على احيى اى وبث به وتصريف الرياح تحويلها في مهابها واحوالها قوله ترك الايجاز مبان لما سبق من كون الاية من امثلة الاطناب وهو الاخر في الاكثر الايجاز ان تعالى ان في شئ وقوع اى ممكن كان على الا وقوعه لايات اى علامات دالة على وجود الصانع وصفاته لان شئ ممكن لا يكون من ذات الممكن كان مستندا الى فاعل اما واجب لذاته او منتهية اليه دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب الوجود يدل على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لايات نظرا الى المقصود وهو ان في شئ من الممكنات لايات وقوله لكونه متعلق بترك ولا مع صيغة كلما الى الغير كان مع الانس فقط والقول اى الل زمان واحد وقوله وقد نافترقا حال من القرون اى متدرجين في الوجود متعاقبين فيه والى التقراض متعلق بمعنى التدرج والتعاقب قوله وان فهم بكسر الهمزة اى والحال ان

القرون التى هذا الكلام معها اى بعد ذهبت اى في الموجودين وممن بعده اى في الاتين في الزمن المستقبل قوله من مرتكبى التقصير بان لمن واذا كان كذلك فقل با اى مقام الكلام ادعى لترك الايجاز الى الاطناب اى لا مقام ادعى للاطناب من هذا المقام فان في ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع على النظر لان كل واحد منها يحركه ويبعثه عليه بخلاف ذكرها مجملة كمن وفي ملاحظة التفصيل ايضا ملاحظة الاجمال قوله اوشق الاطناب فيه على الايجاز بيان لكون الاية من امثلة الاطناب ومثل استيناف ولما كان الموصول لاوتر وتقديرها منصوب به على انه مفعول له وليبتهج عطف على تقديرها اوعلى عطف على اوشر والخطاب في قوله للمومنين والمقصود اى هم بالثبات على ما نالوا من كرامة الايمان ودخول بين على احد لكونه بمعنى الجماعة قوله لا تجزى اى لا تقضى والجملة صفة لبيوما بتقدير العائد اى لا تجزى فيه وشيئا اما مفعول به او مصدر اى شيئا من الحقوق او قليلا من الجزاء والعدل الفدية لانها تعادل المفدى اشتملت الاية على نفى الخلاص من جميع الوجوه لانه اما ينفع بان يعطى بدلا او بغيره فاما ان يجزى شيئا او يشفع او ينصر وقد بولغ في نفى النصرة بالجملة الاسمية قوله اذ كان متعلق بلم يؤثر وكذا قوله لئلا يختص متعلق به ايضا وقوله انتشى متعلق بكلاما وقوله وفي الامة الجاهلة حال قوله لئلا يختص المخاطب منهم اى من الامة وهو انتشار صورة ذلك اليوم بان صار منهم احد كالعالم والمعترف والمسترشد دون احد كالبليد وان لا يكون بحيث يناسب قوة سامع كالفهم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله او يختص الحصر ببعض دون بعض بها الفهم والبليد ولذلك عطف باو دون الواو فان قوله الى فائدة في البعض بالنسبة الى الجاحد والمعاند مالزام الحجة وازالة العلل والاعذار قوله اذ ليس احد ممن هو في حملة العرش يرتاب في ايمانهم واتصافهم تسبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم به وفائدة صيغة المضارع في الافعال الثلاثة الدلالة على الاستمرار والدوام وفي عطف يستغفرون للذين امنوا على يؤمنون اعلام بان الاشتراك في الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلف الاجناس وتباعدت الاماكن قوله لترك جواب لو انه والمستتر فيه راجع الى واسه نعلم انك لرسوله وقوله فقوله الى اخره تعليل للالازم وقع بين اللازم والملزوم على طريقة الاعتراض بالفا

ولو اختصر لكان انسب قوله ولكن ابهام بعيد لولا الفصل المذكور في البين لربما توهم ان الكذب راجع الى نفس الشهادة اى المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى دعوى الاخلاص على ما مر وقد نقل عن المص انه ضرب على قوله هذا الفصل بخط فصل للاحتراز عن اطلاق الفصل على شئ من القرآن وردبانه لا فائدة فيه مع تبقية قوله فصل في البين وقيل لان الموضع موضع الاتحاد لتقدم الذكر قوله وما حكيه مبتدا خبره من باب الاطناب وقوله وكذا ما حكيه اعتراض منهما ولولا لفظ كذا لجاز ان يكون من باب الاطناب خبرا لما قوله لكن عصاى لا اولى ان تقول ايضا اذ في عصاى اطناب من وجه واعترض على الامثلة المذكورة للاطناب بانها انما تكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره من ايجاز انها بانها انما تكون ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة معلوم عند المصنف وعن الثانى بانه اراد بالايجاز والاختصار في مباحث امثلة الاطناب ما يقابل الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط فكانه قال لم يرد الاطناب به لقيل كذا ومن ثم تجنب بعضها الاطناب قوله وما يعد هذا اطنابا بزيادة ماليس بجملة اعنى الجار والمجرور بخلاف ما تقدم فلذلك فصله وانما قال ايعد لاحتمال ان يقال زيادة لك في الكرة الثانية مما توجد في متعارف الاوساط ايضا وهو اى الاطناب في موقعه وذلك لانه قال اولا احسن اعرض موسى وانكر عليه خرق لم اقل انك لن تستطيع معى صبرا بتقدير الا كان قد قدم اليه من عدم استطاعته الصبر معه وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما راه قد غفل عن ذلك وذهب على ما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك المقدم فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية الم اقل لك بزيادة لك اشعارا بان ذلك القول مما يختص به ولا يتعداه الى الغير فلا سبيل له الى الغفلة والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان تقدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة يمنعون دخول الماضى بدون قد خبرا لكان قوله وكذا قوله موسى اى هو ايضا مما يعد من الاطناب وهو في موقعه وقوله لاكتفاء متعلق بزيادة لى وقوله وان كان الطلب يفتح الهمزة على الكتا

ومخرجها للزيادة ومن تاكيد سان ما لا يكون وحكم بدونه للزائد الذى هو لى ولو قال بدونها اى بدون الزيادة لكان اظهر والحاصل انه زيد لى لمجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا بخلاف قولك اشرح صدرك والثانى ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر فاقتضى تاكيد طلبه وذلك ان هذا الدعا كان عند ارساله الى كفرة مردة طاغين فلا بد من انشراح الصدر لتحمل اعباء الرسالة ومكارة اعداء وضروب مشاق التكليف والتبليغ وقوله كما يؤذى متعلق بمزيد احتياج قوله وارد على هذا الى على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله وقول البلغاء مبتدا خبره في موقع ومن الاطناب حال من المستتر في الخبر او بالعكس والاول اوقع بحسب المعنى والثانى بحسب اللفظ ولفظ مثل لا توجد في بعض النسخ واذا وجدت فان دفعت كما في نسخة صحيحة كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت كانت مفعولا به له وعلى التقديرين يكون شان المضاف اليه وخلافا حال من المقول اعنى لا واصلحك الله وانما جاز عطف الطلب اعنى الدعاء على الخبر الذى دل عليه لا دفعا للايهام كونه دعاء عليه في مقام يجب الاهتمام بدفعه ومن ثم قيل هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على وجوه الملاح ولك ان تعد باب نعم وبئس يعنى ان اللائق بحال اوساط الناس في تادية اصل المعنى المقصود في هذا الباب ان تقول انعم زيد وبئس عمرو لكنه بحكم الوضع غير جائز الاستعمال فبالنظر الى هذا الكلام المفروض للاوساط كان في هذا الباب اطناب الا انه لما لم يكن المقيس عليه ههنا اعنى متعارف الاوساط محققا كما في سائر الاطنابات ولم يكن ايضا ذلك منحرفا من المتكلم فوض عده من الاطناب اليك ونسبه الى الموضع قوله وان تجعل عطف على ان تعد واختار لفظ الحكم لانها انسب بالواضع من النكتة وكونها قوله في ذلك اى في وضع هذا الباب على الاطناب واللام في لاقتضائها متعلقة بتوخى وفي لكونها بالاقتضاء والضمير المستتر فيها النعم وبئس وضمير جمعها للمدح والذم العامين والمراد بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد تعتقد كونه محمودا في جميع خصال الحمد الرجال وقولك بئس الرجل عمرو تعتقد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس

ولكن نعم الرجل زيدا بالام الجنس مع العهد كيف توجه المدح الى زيد او لا على سبيل

لعقد ان القوم رفع جميع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه فقس والسر فى ذلك ان نعم وبئس
لما لم يكونا مقيدين بفعل مخصوصة كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افادا حال الاطلاق عموما
يناسب المقام دفعا للتحكم ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع الكمال حقيقة او نقصانا
مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى مزيد لتقدير فى الكلام قوله ويجعل عطف على ان يجعل قوله
مريدا باللام الجنس دون العهد اى المختار ان اللام للجنس اى جنس المفرد كما فى المثال المذكور
او جنس التثنية او الجمع كما فى قولك نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون وليس
المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره بعين بل الجنس ادعاء فانه يزعم فى مقام المبالغة
ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا الكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا ان هذا البلغ
من جعل اللام للعهد الخارجى المشار به الى معين لعدم فوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير
مع فوات تلك المبالغة وان كان هناك تكرير ولذلك لم نقل به احد من المشهد
وكذا ابلغ من العهد الذهنى المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه تفوت فيه المبالغة
بادعاء الجنسية ويظهر من ذلك ان الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهنى
ليس فلا على ما تقدم قوله لكونه من افراد ذلك الجنس الكلى بحسب الحقيقة وان كان
بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسيره به قوله واذا املت شرط جزاؤه محذوف
يدل عليه ما تقدم اى كيف توجه اولا المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال قوله فاضمرته
اى اضمرت زيدا والمراد اضمار فاعل نعم لوضع المضمر موضع المظهر كما مر الا انه لما اضمر ذلك
الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر باسم جنس زيدا اعنى رجلا فان المراد به الجنس دون الفرد
وفسر ذلك الجنس بزيد كما عرفت كان ذلك الضمير بهذا الاعتبار لزيد وان لم يكن راجعا
اليه حتى يمتنع تفسيره اذ لا ابهام فيه ويمتنع ايضا افراده فى مثل نعم رجلين الزيدان ونعم
رجالا الزيدون وان هذا الباب بكر المبرد استطرادا فى اثناء مباحث الاطناب وقوله
الواقع فى موقعه اشاره الى ان ما ذكره من ان مقام المدح والذم العامين يقتضى مزيد
التقرير قوله وفيه تقدير السؤال مطلقا ولم يلتفت الى القول الاخر وبناء المخصوص
على السؤال جعله مع مبتدأه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اى فى مباحث الفصل

ولم يكن فيه شىء سوى انه يبرز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه ولى اختصاره من وجه آخر او ايهامه الجمع بين المتنافيين
الاجمال والتفصيل فحسن السؤال والذى يقرع سمعك على امثال ذلك لكن فتش عنها ترى الباب مشحونا بالجهات
النحويين فى الباب كقولهم يرى المخصوص مبتدأ والفعل مع الذى يليه خبرا مقدما وقول من يرى المخصوص خبر المبتدأ
من لا يرى اللام فى الفاعل الا للجنس وقول من لا يساعد كونها لتعريف العهد ه تم

والوصل لطف هذا النوع اى البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك ان السؤال بالفحوى لا
بمنزلة الواقع لا لجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسأل الى غير ذلك
ولا يخفى حسن موقعها اى موقع الاختصار بترك المبتدأ اذ فيه الاحتراز عن العبث واتباع
الاستعمال الوارد على ترك النظائر قوله ولو لم يكن فيه اى فى هذا الباب كما يدل عليه سوق
الحديث لسان ما تضمنه هذا الباب من اللطائف الا ترى الى ما علم فيه من الاطناب
وفيه تقدير السؤال وفيه اختصار ويدل عليه ايضا عود الضمير فى جمعه من الاجمال والتفصيل
الى هذا الباب سوى انه اى هذا الباب يبرز الكلام فى موضع الاعتدال نظرا الى كلا الاطناب
والاختصار الموجودين فى هذا الباب اوسوى ايهام الجمع بين المتنافيين اعنى كلا الاطناب
والاختصار ايهاما مثل ايهامه ذلك بجمعه بين الاجمال والتفصيل والنكال ايهام الجمع
بين المتنافيين لان الجمع حقيقة فلا حقيقة منهما حقيقة بل ذلك ممتنع قطعا ولا شك ان
ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا وقيل اسناد ابراز الكلام فى معرض الاعتدال
الى هذا الباب وان كان على سبيل المجاز مما لا يستحسن بل هذا الباب بنفسه يبرز فى
ذلك المعرض فالضمير فيه وانه وايهامه للاختصار بترك المبتدأ وضمير اطنابه و
اختصاره وجمعه للكلام وذلك يلزم انتشار الضمائر مع التكلف فى كون ذلك الاختصار
موجبا للاعتدال والايهام على ان قوله نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من آخر
يأبى ان يجعل الاختصار مبرزا الكلام فى معرض الاعتدال كما يشهد به سلامة الفطرة
واما قصد اسناد الابراز الى هذا الباب فهو اذا اعتبر خصوصية هذا الباب فانها تقتضى اقصان
مطلق الكلام فى ضمنه بصفة الاعتدال قوله لكن جواب لو لم يكن قوله يجنى يحلل الشر
وتاخيره انسب والسحر الحلال غرابته ولطافته المؤثرة فى القلوب المحولة اياها من حال
الى حال كالسحر قوله على امثال ذلك اى امثال ما ذكر من اللطائف قوله وقد اطلعنا
عطف على الشرطية اعنى لو لم يكن لكفى اى فيه هذه اللطائف التى كل واحدة منها كافية
شافية وفيه لطائف اخر لم نصرح بها اكتفاء باطلاعنا اياك فى الفنون الاربعة على كيفية
استخراج جهات محاسن الكلام فتفتش فانك ان فتشت عنها ترى هذا الباب مملوا بالجهات

فضلا عما زاد عليه ولا مراء فى انهم كانوا النهاية فى فصاحة البشر وبلاغة اهل الوبر منهم والمدر ولن كنتم فى ريب
كانوا اسورة من مثله فاجابوا بتنة شفة ولا صدر وابتاك عن موصوف ولا صفة على انهم كانوا الحراص على
المفاخر وانهالكين على ركوب الشطط فى امتهان المفاخر تأبى لهم العصبية لئلا يتركوا فضب مفاخرهم كلما او
سبب لطائفه جهاتها ه م م م

من الحسن مما ذكرناه واحلناه على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التعرض لجهات
الحسن مثل كون المسند فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا
باللام الجنسى او العهد الذهنى او مضمرا مميزا بنكرة ففى ذلك نكت الاظهار والاضمار و
الابهام والتمييز وكتعقيب ذلك المسند اليه بمخصوص تعيينا له ففى ذلك تشويق الى ذكر
المخصوص وزيادة تقرير للمدح او الذم كتقدير السؤال وحذف المسند اليه فى الجواب
وبروز الكلام فى معرض الاعتدال واشتماله على الايهام من وجه قوله وكنا عطف
على جواب الامر اعنى ثم عدل فيه الى الماضى قصدا الى تحقيقه قوله فى اختيار المختار
اى فى اختيار ما هو المختار والراجح فى نفس الامر وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق
حيث قال مريدا باللام الجنس دون العهد وحيث قال وفيه تقدير السؤال قوله والفعل
مع الذى يليه اى مع فاعله المظهر او المضمر ماخوذا مع مميزه خبرا مقدما وفى هذا القول
فوات نكت تقدير السؤال وحذف المبتدأ وفيه ايضا جعل الانشائية خبر المبتدأ
مع عدم ظهور تقدير القول وفيه تكلف فى اعتبار العائد الى المبتدأ بجعل الجنس منزلة
العائد وبحث فى اعتبار الابهام والتفسير الذى عليه مبنى الباب وهو ان يجعل
التزام تقديم الجزء الغالب ايهاما وذكر المبتدأ بعده تفسيرا وفيه ان الضمير فى نعم رجلين
الزيدان ورجالا الزيدون ان جعل راجعا الى المبتدأ المقدم رتبة وجب مطابقته
اياه ولم يحتج الى مميز وان جعل مبهما كان قطعا له عما هو حقه للاحتياج الى العائد قوله
على امارات يعنى لما قدره من كونه فى تقدير اسمية حذف مبتدأها بناء على السؤال المقدر
هذا واما اختار كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير بوجهه مما قررناه لك فى
اختياره اياه   واعلم ان باب التمييز لا بين من جملة جهات الحسن
فى باب نعم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل ذكر ان هذه الطريقة مستحسنة جدا حتى ارتكب
لسلوكها ازالة باب من الكلام كتمييز الاستعمال عن اصله اعنى باب التمييز كله
سواء كان عن مفرد اى ذات مذكورة باسم تام باحد الوجوه المشهورة او عن
جملة اى عن ذات مقدرة فى نسبة اما فى جملة او ما ضاهاها فان قولك طاب زيد على معنى

كما قيل ومن هاهنا ان التمييز فى النسبة لا يجب ان يكون فاعلا كما هو المشهور
بل قد يكون مفعولا به حرفا كما فى الآية او غير صريح كقولك امتلأ الاناء
ماء اى بالماء ه تم

طاب شىء من زيد ثم فسر الشىء المبهم بالعلم قوله منادية على انها مفعول تجد وانما نادت على ان الاصل
ما ذكره لان المعاد تمما فى حكمها من المقاييس بمنزلة الصفات للاجناس فى كونها مبينة
لكيفياتها وحقها ان تجرى عليها والفعل فى طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو له اعنى النفس
قوله وطيبوا النفس شحما وملء المال الاناء اشارة الى ان الفعل المسند الى المميز فى الاصل
قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه فى الاشتقاق مخالفا له فى التعدى كما فى المثالين
المذكورين او فى اللزوم كما فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها فلا حاجة
الى جعل المميز هاهنا مفعولا فى المعنى قوله ولما دفعه متعلق بقوله تدرى ما ترى يريد
ان مصادفتها الموقع هاهنا اقوى لان مقام المبالغة اعنى اظهار الشكوى يقتضى زيادة التقرير
والمقصود بيان مزيد حسن لطريقة الاجمال والتفصيل فى صورة جزئية من باب التمييز
وصورة اخرى من غيره ولما كان كلامه فى التمييز والصورة المشتمل عليه اعنى اشتعل
الرأس شيبا قال وفى شيب الجملة وفيما قبلها الطائف ولم تقل وفى قوله انى وهن العظم
وفيما بعده لطائف واية كلها مبتدأ خبره لا تحتوى والمعنى على الانكار عدم احتواء الجملة من
كلمات القرآن على لطائف اى ليس لا تحتوى الكلمة عليها فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز
الجملة والمقصود استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وزيادة استحالة
عدم احتواء ما تجاوز وفاعل الفعل الناصب لفضلا هو اسفاء عدم الاحتواء اى بقى اسفا
عدم احتواء الكلمة عن عدم احتواء الجملة اى ذهب هذا العدم بالكلية وبقى ذلك الاسفاء قوله
والامر كلها ابتدائية تؤكد حكم التعظيم واللام الجارة متعلقة بتلى واهل الوبر من البشر
سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية قوله هنالك اى فى مقام تلاوة الآية
عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل فى الفصاحة والبلاغة او كونها
حاصلة من امى لم يخالط اهل الدراسة وهذا اميل منه الى ان الظرف مستقر لا صفة لسورة
لا لغو متعلق بفاتوا والركاكة المعنى اى انهم لم يتعرضوا للمعارضة اصلا قولهم على انهم حال
من فاعل ما اجاروا او لا صدر وواو فاسدها دفع توهم عدم التفاتهم الى المعارضة قوله
فى ركوب المفاخر بفتح الميم جمع مفخرة وهى ما يفتخر به والاحسن ان يضم الميم اسم فاعل من فاخرته

والشطط تجاوز الحد والامتهان الابتذال وقوله تابى لهم العصبية جملة موكدة لما تقدم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والصيب فيعل من صاب المطر اى نزل والمراد هنا السحاب فاضافته الى المطرات بيانية والجهام السحاب لا ماء فيه مفتقرا الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبته الاولى اى واخذ مرتبته الاولى من اللفظ اعنى متعارف الاوساط الدال على اصل المعنى ثم الى النظرة التفاوت من ذلك الماخوذ اعنى اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه والى النظر في ان احد الطرفين في كم درجة متصل بالاخر ومرتبط به اذ في كل درجة من تلك الدرجات نكتة بحرية قوله وفي كم درجة عطف على قوله في التفاوت وقوله متصل صفته لكم درجة سقد العائد اى والى النظر في كمية درجات متصل بها احد الطرفين بالاخر وقد يقال الجار اعنى في كم درجة متعلق بمتصل والتقدير والى النظر لتعلم في كم درجة متصل الطرف الادنى الماخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القرآن على طريقته قوله ثم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل قوله فان الشيخوخة مشتملة اى دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الراس اللذين تعرض لهما في الآية كدلالة الكل على اجزائها ولم يرد ان كل واحد منهما داخل في الشيخوخة لانها كبر السن وهما من روادفها قوله ثم تركت اشارة الى تراخي الرتبة وانما قال لتتوخى مزيد التقرير اذ كان في المرتبة الاولى اعنى لا اجمال تقريرا حصوصا اذا انضم اليه كلمة قد فانها لا تخلو عن تاكيد لكن التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة الثانية يعني في الجزء الاول اعني ضعف بدني ولما كان وهن العظام من توابع ضعف البدن كان كناية عنه قوله فحصل انا وهنت عظام بدني وفيه تقوى الحكم فان التقوى في افادة التقوى بطلق الضمير الراجع الى المبتدا فالامر ظاهر وان اشترط كون ذلك الضمير مسندا اليه فتقول هو في معنى انا وهنت والتقدير التقوى على راى الشيخ عبد القاهر فلا خفاء به قوله ثم لطلب تقرير ان الواهن عظام بدنه يريد ان النسبة الاسنادية في انا وهنت عظام بدني قد تقررت بالبناء على المبتدا وكلمة ان ثم طلب تقرير النسبة الاضافية اعني نسبة العظام الى بدنه

وانها الاجمال والتفصيل في طرق التمييز وانها تنكير شيبا لافادة المقام المبالغة ثم ترك اشتعل راس شيبا الى ... شيبا على نحو وهن العظم مني ثم ترك لفظ مني لقرينة عطف واشتعل الراس شيبا على وهن العظم مني ...

بسلوك طريق الاجمال والتفصيل فان قوله وهنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن غيره وقوله من بدني يدل عليها تفصيلا بخلاف قوله وهنت عظام بدني فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح لي صدري اجمال وتفصيل واشرح صدري تفصيل فقط قوله لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد تقصد انتسابه الى كل فرد كقولك جاء الرجال وقد لا تقصد كقولك حملت الرجال الخشبة فصح ان يكون وهنت العظام من القبيل الثاني فلا يفهم منه شمول الوهن العظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد وقد يقال اراد ان الجمع المستغرق يتناول كل جماعة لانها افراد مدلول الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد مدلوله فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب والملك اكثر من الملائكة وانضا نسبة الوهن الى جماعة لا تستلزم نسبته الى كل واحد من الاحاد الداخلة في تلك الجماعة على قياس ما عرف في النسبة الى المجموع قال في الكشاف انما وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى هذا الجنس الذي هو عمود البدن وقوامه واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها حتى كان هناك من يظن عدم الشمول فرد عليه وهذا مالا يناسب ذلك المقام اصلا فانظر الى كلامي الشيخين واختر منهما ما شئت قوله وبهذا الترتيب الحقيقة عطف على تركت هذه المرتبة الثالثة شرع ببيت مراتب الدرجات في الجزء الثاني اعني شاب راسي فان شبه انتشار الشيب وبياضه في الراس بسرعة باشتعال النار كان اشتعل استعارة مصرحة تبعية وان شبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا كان هناك استعارة مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة ثم تركت الى هذه المرتبة التي هي ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعني طريقة التمييز قوله وكونها ابلغ مستفاد من جهات قوله والفرق نير اذ تشهد به كل ذي ذوق سليم وقد اصاب بلفظ نير مجتره وكون التنكير لا ثالثا للتمييز لا ينافي قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو وهن العظم مني يعني في سلوك الاجمال والتفصيل في نسبة الراس اليه فان اشتعل الراس يفيد نسبة اجمالا ومني

فصل بين هم القصر ... بين المبتدا والخبر فقصر المبتدا ... المفعولين وبين الحال وذي الحال وبين كل طرفين وانت اذا اتقنته في موضع ملكت الحكم في الباقي ويكفيك ... رابع في تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم ... او كقولك زيد قائم لا قاعد ... ترجيح ويسمى هذا قصر افراد ... او بوصف مكان وصف آخر كقولك لمن يعتقد زيدا منجما لا شاعرا ما زيد منجم بل شاعر ...

١٤٥

فصل اعلم ان القصر القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادية او غيرها مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطرق معهودة وفي قوله كما يجري بين المبتدا والخبر يجري بين الفعل والفاعل اشعار بانه اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتدا والخبر كما اراد بهما ايضا بالمسند اليه والمسند في مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عكسه عليه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال على الحال ان زيدا مثلا في حالة المجيء مقصور على صفة الركوب ومعنى قصرها على ذي الحال ان المجيء على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول به من سائر المفاعيل لا الاستغراق الحقيقي فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه قوله وانت اذا اتقنته اراد به الاعتذار من تخصيصه بالذكر بيان القصر في امثلة اكثرها من المسند اليه والمسند بل من المبتدا والخبر ولذلك قال في الآخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التي سمعت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحاصل معنى القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار نسبة بين طرفي القصر فهنا كمنسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الآخر وان كل واحد من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله الموصوف عند السامع يشعر بان المراد هو القصر الحقيقي كما يشوبه المراد ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله منه غير

يعتقد ما تعقلا فوتك لتقديته عطف تعليل لشك وقوله لمزيد مزيد التقدير تعليل لمزيد الفعل في قوله وهي اي زيادة مزيد التقدير ايهام حوالة تاديه مفهوم مبني على الفعل بقرينه العطف اذ لا لفظ هناك يدل عليه وفي بعض النسخ وسنو وانما قال ايهام لما مر من ان العدول الى شهادة العقل انما هو على سبيل التخييل دون التحقيق ولا شك ان الايهام اعني الايقاع في الوهم نوع من الايهام فجاز ان يكون مقصودا وموجبا لمزيد مزيد التقدير قوله واعلم ان الذي فتق اي فتح وشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو غطاء النور ووعاء الطلع والازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى اللطائف التي يتهاداها بين الجلدين قيل اراد ان المقدمة لما اختصرت ذلك الاختصار وصارت مع قلة اللفظ مفيدة لكثرة المعنى فقد دلت على ان الكلام الذي هي اساس له يشتمل على غاية الاختصار مع كثرة المعاني واللطائف ولما كان من البين المكشوف ان في ما بين الجلدين الخطابات بالقياس الى متعارف الاوساط اعني قد تحقق اشار الى ان الاختصار فيما يعني اخر ورد ذلك بان الاختصار في المقدمة بالنسبة الى متعارف الاوساط كيف يؤذن باختصار ما بعدها بمعنى اخر والظاهر فتق اكمام تلك الجهات عن ازاهير القبول المراد ان اختصار المقدمة آذن باختصار ما بعدها ولما ترك اختصاره دل على ان ذلك لما بيناه من النكت فتقع لها في القلوب قبول وعلى هذا فقوله ثم ان الاختصار تذييل لمباحث الايجاز والاطناب وقوله والذي لعدده من القبيل الثاني منبع على ان ما بين الجلدين توصفان بالاختصار عند البلغاء مع كونها موصوفتين بالاطناب بالمعنى الاول ويرد عليه ان مبنى بعض تلك الجهات على الحذف فكيف يكون اطنابا ويمكن ان يقال اراد ان حسن مطلع الكلام يوجب للطائف المنطوية فيه قبولا فاذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى المحاسن فيما بعده وعلى هذا فقوله والمقدمة للكلام شروع في بيان وجه حسن وان آخر وهو ان اختصار المقدمة يؤذن باختصار ما يورد بعدها وبهذا الايذان حصول ما يتهيأ لوجود الاختصار فيما بعدها ولا تقدح في ذلك كونه بين آخر لان المعتبرة كلا المعنيين قلة العبارة والكلمة في المنسوب اليه فالذي آذن به اختصار المقدمة هو ذلك المشترك فان وطب لاعتبار كون المنا علقنا بابسط ما ذكره الى جهالة وطب لا رد لها بالقياس الى البلغاء العارضين بمقامات الكلام ومقتضياتها كالارد الجهلة اعتبار متعارف الاوساط بالقياس الى الكل على ما مر لا يقال اذا كان

او زيد شاعر لا منجم ويسمى هذا قصر قلب بمعنى ان المتكلم تقلب فيه حكم السامع و الى تخصيص الوصف بموصوف قصر افراد كقولك ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان زيدا شاعر لكنه يدعى شاعرا آخر او قولك ما قائم الا زيد لمن يعتقد قائمين او اكثر في جهة من الجهات معينة او قصر قلب كقولك ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان شاعرا في قبيلة معينة او طرف معين لكنه يقول ما زيد هناك بشاعر ه م

ترجح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولولا هذا الاشعار لحكمنا باندراج الحقيقي فيه ايضا فان قوله ثان و آخر يتناول الواحد و ما هو اكثر منه والاخراج عن تفسير القصر بعض اقسام غير الحقيقي ايضا وهو ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات اكثر من اثنين قوله بوصف وارد على الاستعمال الاصلي كما مر غير مرة وقوله دون ثان في موقع الحال اى متجاوزا وصفا يصدق عليه انه ثان بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اى يعتقده متصفا باحد الوصفين مطلقا ويتردد بين الخصوصيتين قوله وليس هذا اى هذا المذكور المتناول للمثالين قادح لقصر التعيين في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكان آخر عطف على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف اى بوصف واقع في مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية لرعاية الموافقة بين المعطوفين في الاعراب الظاهر وكانه نبه بايراد المثال من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والاصح المثال المذكور من اقسام القصر كما انه نبه بايراد المثال المذكور في الافراد من القيام والقعود على انه لا يشترط فيه عدم التنافي بين الوصفين اذا ادرج فيه قصر التعيين الجارى بين المتنافيين وغيرهما قوله او الى تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف وقوله قصر افراد نصب على المصدر وقائم مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه وقائم مقام مكان موصوف آخر وقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قام الا زيد كلام مركب من مبتدا او خبر بلا خفاء اما تقديم الخبر و باستفاض النفي بالا ايضا وتقديره ما شاعر او ما قام احد الا زيد فزيد في الحقيقة بدل من المبتدا الذي هو احد وفي الظاهر مبتدا قدم عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعل ما شاعر او ما قام الا زيد لمن توهم ان هناك قائما لكنه يتردد بين شخصين لكن الظاهر الاوضح ان يكون قد تعرض في الافراد معا في قوله في جهة من الجهات معينة يريد به مثل بلد او قرية او ما اشبهها وهذا قيد معتبر في المثالين معا لكن

والقصر طرق اربعة اما العطف كما تقول في قصر الموصوف على الصفة افرادا او قلبا بحسب مقام ان مع زيد شاعر لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر و في قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما عمرو شاعر بل زيد او زيد شاعر لا عمرو او لا غير سقد بر لا غير زيد الا انك تترك الاضافة لدلالة الحال و تبني غير بالضم على تشبيها بالغايات او ليس غير او ليس لا سقدير ليس شاعر غير المذكور او الا المذكور فتجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر يعتقد فيه عدا زيدا او الفرق بين الموصوف على الصفة و قصر الصفة على الموصوف واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الوصف و يمتنع في الثاني ولان الوصف في الثاني يمتنع ان يكون لغير الموصوف ولا يمتنع في الاول وصف آخر و منها النفي و الاستثناء كما تقول في قصر الموصوف افرادا و قلبا ليس زيد الا شاعرا و ما زيد الا قائم او ما زيد الا قائم

١٤٦

القصر صادقا موافقا للاستعمال الشائع قال الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما قام الا زيد لم نرد بان ليس في الدنيا قائم سواه بل نريد ما قام حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر والقائم كما يدل عليه تقييده الشاعر في مثال القلب بقبيلة معينة او طرف معين هذا وقد يقال لا يجري القصر فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما و شاعرا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر و التنجيم او يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطاء كان او صوابا ومنه قوله ان انتم الا تكذبون كما سياتي ويجاب عنه بانه لعله لم يتعرض له ههنا ولهذا الظاهر صرح بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل وسياتي مثاله واما قسمه الآخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريقة الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحته لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والقلب كما اشرنا اليه والقصر طرق اربعة يعني بطرق القصر طرقه العامة فلم يذكر فيه الفصل وتعريف المسند لاختصاصها بالمبتدا والخبر مع تقدمها ايضا بخلاف العطف فانه وان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان تعين الامثلة المذكورة للافراد والقلب انما هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة من النحاة كما مر واقتصر في ذكر لكن لقصر القلب على ما تقدم قوله بالاعتبارين يعني الافراد والقلب وقد اشار في امثلة القصر بطريق العطف الى تقديم الاثبات تارة وتقديم النفي اخرى قوله سقدير لا غير زيد وح يكون من قصر الصفة على الموصوف كما قصده ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لكنه ح من قصر الموصوف على الصفة ويحتج باستعمال لا غير في كلا القصرين قوله وتبني غير بالضم على تشبيها بالغايات وذلك لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام واذا بنيت غير لم تعتبر تركيبه بتغير اعراب المعطوف عليه فتقول رايت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير واما ذكر ليس غير وليس الا ههنا فعلى سبيل الاستطراد للمناسبة اذ لا يخفى انهما ليسا من طرق العطف بل من طرق النفي والاستثناء ولهذا قدر

التنزيل على قصر الافراد و قوله تعم و ما محمد الا رسول فمعناه محمد مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك نزل المخاطبون لاستعظامهم لم لا يبقى لهم منزلة المبعدين لهلاكه وهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر و قوله تعم ان حسابهم الا على ربي فمعناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي و قوله و ما انا بطارد المؤمنين ان انا الا نذير فمعناه انا مقصور على النذارة لا التخطى الى طرد المؤمنين ه م

وشان رسالتكم ومن الوارد على قصر القلب قوله تعم حكاية عن عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله لانه تكلم في مقام اشتمل على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس الا ما امرتك لانه انما قيل لم تدعوا الناس الى عبادة الله وحده ثم انك دعوتهم الى عبادة غير الله وامه بعيد ومن الآثر قوله واذ قال الله يا عيسى ابن مريم ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا ما شاعر الا زيد او ما جاء الا زيد لمن يرى الشعر لزيد و لعمرو او المجىء لهما و قلبا ما شاعر الا زيد ما جاء الا زيد لمن يرى ان زيدا ليس بشاعر و ان زيدا ليس بجاء ه م م

١٤٧

تردده كان له ان يسلك مع طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا فائدة فيه بل هو ظرف للجزاء اعني بين الصدق وبين الكذب فيكون التردد مع من المتكلم الى لستم كائنين عندنا بين الصدق و الكذب والمعنى لسنا مترددين بين كونكم صادقين و كاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون و على هذا اندفع الشبهة بظاهر حال المدعي فان ظاهر حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما قوله لا تتجاوزونه الى الصدق كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان تكونوا على الحق الذي تدعونه حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم ومن زعم ان التردد ههنا من المخاطبين على معنى انه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم في نفس الامر بل غاية امركم ان تترددوا كما هو ظاهر شان المدعي عند الطرف فان اراد تردد المدعي بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغي ان تترددوا بين الصدق والكذب في نفس الامر كما يتردد المدعي بين صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم تدعون فينبغي ان تنتصروا على ما هو ظاهر حال المدعي وليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان تترددوا بين صدقكم وكذبكم عندنا حتى تناسب المشبه والمشبه به لا انه لا يلائم الحكم بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا عليه هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام قوله الا ترى الى ما قبله اى ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به وهذا تنويه لكونه مقصورا في مقام اشتمل على المعنى الذي ذكره وذلك ان تقديم انت ههنا للتقوي والهمزة للتقرير فقد جعل عيسى عليه السلام بمنزلة من قال للناس غير ما امره الله به وهو دعائهم الى العبادة نفسه وامه ولم تقل لهم ما امره به من دعائهم الى عبادته وهذا توبيخ لاولئك الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره كان عيسى دعاهم الا اليها واما امرهم الا بها فيكون في قوله عيسى قصر قلب قوله وفي قصر الصفة على الموصوف عطف على قوله في قصر الموصوف على الصفة واورد ههنا الحاء الفعل لجدياً ان قصر الصفة فيهما دون قصر الموصوف ولم يذكر مثال الافراد من التردد اكتفاء بما تقدم وقوله لمن يرى ان زيدا ليس بشاعر وان زيدا ليس بجاء يعني ويرى ان عمرا شاعر وان عمرا جاء قوله وتحقيق وجه القصر في طريق العطف لظاهر مكشوف

وقوله تعم وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر في حال المدعي اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق كما تدعونه وما معكم من الرحمن منزل

انه ليس نكرة لتعم بالنفي وليكون اخراج المذكور من ذلك العام مفيدا للقصر عليه كما تفيده قولك ابتداء ليس شاعر غير زيد او الا زيدا فان قلت قوله ليس شاعر الا المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه وقد منع في كلام العرب قلت المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اى ليس شاعر احدا الا المذكور قوله فيجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر يعتقد عدا زيدا ولا شك انه يتناول زيدا ايضا والالم يصح استثناؤه منه فكانه خص بالذكر من عدا زيد لبقائه على ذلك النفي والاستثناء بالا او احدى اخواتها واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فلم يعده من طرق القصر فتامل وذكر في الامثلة الصفة الثابتة كالشعر و المتعلقة كالقيام في صيغتي الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا قوله نزل المخاطبون مع انهم وان لم يعتقد وا بعده عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم بقائه لهم نزلوا منزلة المبعدين لهلاكه وجعلوا كانهم يعتقدون فيه الوصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى البعد عن الهلاك والتنزيل منزلة المبعدين انسب بالصحابة من دعوى التبرؤ عنه والتنزيل منزلة المنكرين كما زعم بعضهم قوله مقصور على الاتصاف بعلى ربي اى مقصور على الكون على ربي لا يتعداه الى الكون علي ولما لم يكن معنى الوصفية في الظرف الواقع خبرا الا باعتبار متعلقه ذكر الاتصاف تنبيها على ان الظرف متضمن معنى يتصف به المبتدا اعني الحصول والثبوت على ربي وكان هذا من المبالغة منه في توضيح المعنى دفعا لان يتوهم ان المقصود قصر الحساب على المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه الذي هو المقصود قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوه جامعا بين وصفي الانذار والطرد ولا ترددوا بينهما لكن نزل طاعتهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع قوله فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب لا يخفى ان الرسل عليهم السلام كانوا جازمين بصدقهم فنقل الكفرة ان انتم الا تكذبون قصر قلب لكنه حمله على قصر الافراد اعني على قصر المسمى بقصر التعيين وهذا مبني على ما ذكرناه من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد

وتحقيق وجه القصر في الاول هو انك بعد علمك بان انفس الذوات يمتنع نفيها واثباتها منطاقتها وتحقق ذلك
بطلب علوم اخر متى قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف وتبين لا نزاع في طوله ولا في قصره ولا سواده
ولا بياضه وما شاكل ذلك وانما النزاع في كونه شاعرا ومنجما نشاء ايها النفي واذا قلت الا شاعر جاء
القصر وتحقيق وجه القصر في الثاني هو انك متى قلت اذا دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو صفة
الشعر قلت ما شاعر او ما هو شاعر او لا شاعر توجه الحكم العقلي الى ثبوته للمدعي له عاما فعام
كقولك في اولئك شعراء او في قبيلة كذا شعراء اوتع
خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران مثلا ول
النفي ثبوته لذلك متى قلت الا زيد افاد
القصر تم

لان كل واحد من المثبت والمنفي مذكور فيه صريح به كما هو حقه بخلاف طرق النفي والاستثناء
فان المنفي ليس مذكورا فيه صريحا اذا كان الاستثناء مفرغا بعد نفي والكلام فيه فلذا لم تعرض
لتحقيق وجه القصر فيه وقال وتحقيق وجه القصر في الاول يعني في قصر الموصوف على الصفة قوله
بعد علمك متعلق بمتى قلت وهذه الشرطية خبر انك وقوله وتحقق ذلك بطلب من علوم اخر اي
من غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن المص ان انفس الذوات
التي يمتنع نفيها هي الاجسام فانها على ما قيل لا تحتمل النقصان لامتناع الخلاء ولا الزيادة ايضا
لامتناع التداخل وهذا مع كونه منقوضا فاسد كما ترى لا لما ذكر نقلا لان القصر الواقع في الاعراض
كقوله ان حسابهم الا على ربي وقولك ما السواد الا عرض للبصر خارج عنه والقول بان
الاعراض تقاس على الاجسام مما لا يلتفت اليه لان علة الحكم اعني امتناع النفي ليست بمشتركة
وذكر بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء سواء كانت جواهرا واعراضا وهي عند
المعتزلة ثابتة متقررة في انفسها ليست مجعولة بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما
ينفى عنها الوجود وما يتبعه من الصفات كما حقق في علم الكلام وهو ايضا باطل لان المص قد
صرح في مباحث ... بان النفي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات
ولا شك ان حقائق الاشياء في انفسها بلا جعل جاعل انما يقتضي استحالة توجه النفي والاثبات
اليها لعدم جعلها متصفة في الواقع او ثابتة فيه واما نفي الحكم بانتفائها او ثبوتها فلا استحالة
فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا يقصد لذلك لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال
المراد بالذات ما يستقل بالمفهومية وهو الذي يصح ان يحكم عليه ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما حرر
في مباحث النعت ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا تستقل
بالمفهومية نعم ذكر بعض علوم يتبين جهة موارد السلب والايجاب بل نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه
ظهر له ذلك فانك اذا تصورت معنى زيد او انسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شيء من الوجود
او غيره اليه ولا نسبته الى شيء لم يمكن منك هناك نفي ولا اثبات قطعا فاذا قلت ما زيد توجه
النفي الى الوصف اعني نسبة شيء اليه ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة اي شيء كان فان
فان نسبة بعض الاشياء اليه ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع فيها بين

وانما استعمال انما كقولك في قصر الموصوف قصر افراد انما زيد جاء اي لا يتردد بين المجيء والذهاب من غير ترجيح لاحدهما او قصر قلب
لمن يقول زيد ذاهب لا جاء وفي تخصيص الصفة بالموصوف افرادا انما يجيء زيد لمن يتردد المجيء بين زيد وعمرو او يراه منهما وقلبا لمن يقول لا يجيء زيد
ويضيف اليه الذهاب والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى ما والا ولذلك تسمع المفسرين يقولون انما حرم عليكم الميتة والدم بالنصب يقولون
معناه ما حرم عليكم الا الميتة والدم وهو المطابق لقراءة الرفع المقتضية لانحصار التحريم على الميتة والدم بسبب ان ما في قراءة الرفع يكون موصولا
صلته حرم عليكم واقع اسما لان ويكون المعنى ان المحرم عليكم الميتة والدم وقد سبق ان قولنا المنطلق زيد وزيد المنطلق ٥ م
المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر وقد
قدرناه فيتبين امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله وحين لا نزاع بينه الخ
الشرط وتناولها جزاء له وعاملها فيه قوله وتحقيق وجه القصر في الثاني اي في قصر الصفة
على الموصوف قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر لم يرد ان مفهوم الشعر
في نفسه وصف قابل للنفي لانه بذلك الاعتبار من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد
انه من حيث قيامه بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة
نسبته الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية وقابلة لورود النفي عليها
واراد بالوصف هنا معنى اخراعني القائم بالغير وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة
واياما كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا فاما ان يتسبب الوجود اليه او ينفى نسبته الى الغير
لكن الاول ليس بمراد فان ثبوته في نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له
اي الذي وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب في ثبوت الشعر له قوله ان عاما اي ان كان
المدعى ثبوته له عاما توجه النفي اليه عاما وان خاصا فخاصا في قائم العام المطلق او مقيد فقط
لهما او في الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف
قوله فتناول العطف على توجه وقوله لذلك اشارة الى المدعى له وانت خبير بان
حاصل ما ذكره مع احالته به على علوم اخر هو ان النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها
الى نسبته الى شيء ما ثم ذلك الشيء يتعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال سواء كان عاما او
خاصا متعددا او لا متعددا فاذا اخرج منه بعض كان مثبتا وما عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر
وما ذكره من التحقيق تصريح بان الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب العربية بلا شبهة
وثالثها اي ثالث الطرق الاربعة استعمال انما ذكر لاستعمال تمثيلا
دون سائر الطرق لان الطرق ما يسلك ويشتغل به ليتوصل الى مطلوب ولا شك ان
العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان مصدرية يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر
بخلاف لفظ انما فذكر معها معنى مصدريا قوله انما زيد جاء هو على صيغة اسم الفاعل ولو قال
لمن يردده بين المجيء والذهاب او يدعيهما له لان تصريحا بالقسم الاول من الافراد ايضا كما صرح

148

كلاما يقتضي انحصار الانطلاق على زيد وترى ائمة النحو يقولون انما تأتي اثباتا لما يذكر بعدها او نفيا لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى علي بن عيسى
الربعي وهو ان كلمة ان لما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف
له بعلم النحو ضاعف تأكيدها فناسب ان يضمن معنى القصر لان قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد الا تراك متى قلت لمخاطب
يردد المجيء الواقع بين زيد وعمرو زيد جاء لا عمرو كيف يكون قولك زيد جاء اثباتا للمجيء لزيد صريحا وقولك
لا عمرو اثباتا للمجيء لزيد ضمنا ومعاينة على انه متضمن معنى ما والا صحة انفصال الضمير معه كقولك انما يضرب انا كما يضرب
انا مثله في ما يضرب الا انا قال الفرزدق انا الزايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي كما قال آخر
قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا تم

تنبيه معاني قصر الصفة على الموصوف حيث قال او يراه منهما وذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك
انما جاءني زيد كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم انهما جاءاني قال وان زعمت
ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده كان نكلفا الا ان المص لم يلتفت اليه قوله
ويضيف اليه الذهاب مستدرك قطعا والصواب ان يقال بدله ويضيف المجيء الى عمرو لان
الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله والسبب في افادة انما لما كان في افادة انما معنى
القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب في تلك الافادة هو ان الواضع
ضمن انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك التضمين امرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين
وقول النحاة وايده بالمناسبة المحسنة للتضمين ونبه ايضا على تضمنه معناهما بجريان بعض
احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق اي ما قالوه من ان معناه ما حرم عليكم الا الميتة
هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل فانها قراءة مذكورة
في بعض كتب التفاسير ويتعين فيها ان يكون ما موصولة والعائد محذوفا اي ان الذي
حرمه الله عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول والا كان يتعرض
لبيانه والقائم شيئين ح كون ما موصولة لاحتمالها ان يكون كافة كما اختاره الزجاج و
ان رجح ابو علي كونها موصولة ليقاء ان على عملها وايضا الجار في قوله صلته حرم عليكم مقيدة
بالفتح في نسخ الرواية واما ما يتوهم من ان قوله ان المحرم عليكم يقتضي البناء للمفعول فجوابه انه
بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان المحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم متساويان في المعنى
كما ان المنطلق زيد والذي ينطلق زيد متساويان في اقتضاء الحصر قوله وترى عطف
على تسمع وفي اختيار ترى مبالغة في كثرة سماعه منهم حتى صار مرئيا مشاهدا قوله ويذكرون
عطف على يقولون لذلك اي لكون انما الاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه ما يقابله وقيل عطف
على قوله والسبب هو تضمنه معنى ما والا فالضمير للعلماء وذلك اشارة الى تضمنه معناهما والربعي
منسوب الى ربيعة قوله لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه فاذا فرض ان المسند نفي كانت
ان لتأكيد ثبوت ذلك النفي للمسند اليه كقوله تعالى ان الله لا يستحيي قوله على ما يظنه حال من
النافية اي كائنة على الوجه الذي يظنه وانما قال لعلم النحو على تضمن الوقوف معنى الاحاطة

والمراد بمن لا وقوف له على علم النحو هو الامام الرازي بناء على ان قوله لا النافية مع ما يتعلق به
من كلام السكاكي مدرجا فيما اسند الى الربعي فانه ذكر في المحصول ان كلمة ان للاثبات وما
للنفي فاذا اجتمعا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور
والاخرى الى غير المذكور وانا نعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق
لكونها للاثبات الذي هو اشرف لكن يلزم مما ذكره بطلان صدارة ما وتوالي حرف
الاثبات والنفي ثم تعقيبهما بالمثبت فقط وجواز اعمالها في انما وكل ذلك فاسد كما ترى
بل قد علم في النحو انها كافة قطعا قوله ضاعف جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر
اتصلت وفاعل ناسب مصدر ضاعف بتأويل ان يضاعف او لفظ انما كما هو فاعل
ان تضمن وانما قال ناسب ان تضمن لان التأكيد على التأكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى
بل القصر مشتمل عليه كما ذكره على انه منظور فيه اذ الموجود في القصر فيما اورده من المثال
كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمني فتأكد الاول بالثاني ولم يكن هناك على
تأكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال اذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور كان
الاثبات الاول بعد اعتقاد الثبوت تأكيدا وتكريرا والاثبات الثاني تأكيدا على
تأكيد واما اذا اتردد فيه كما ذكره فيجعل تجويز السامع ان يكون الواقع هذا مع ملاحظة
لذلك والتفاته اليه نوع اثبات لهذا حتى يكون الاثبات الاول تأكيدا له واما في صورة
القلب فيجعل الاثبات الاول تأكيدا لاعتقاد ثبوت المجيء في الجملة وهذا التأويل جار
في الكل وايضا ما ذكره من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك
ما شاعر الا زيد وتمشي انما وقد يجاب بان تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ولك ان
تقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة ايضا الا انه لا حكم بان الكلمتين باقيتان على حالهما ولا شك
ان رعاية المعنى الاصلي بقدر الامكان اولى وان هذه المناسبة اقوى قوله وبالعكس
اي والقصر الكائن بالعكس قوله ضمنا صفة اثباتا الحكمي قوله ومعاينة انما كان هذا
منها لان اسباب انفصال الضمير معدودة ولا يتأتى ههنا شيء منها سوى تقدير الفصل الغرض
بان يكون انما نضرب انا في معنى ما يضرب الا انا قوله مثله اي مثل انفصال الضمير في ما يضرب

149

وهذه الطرق تتفق من وجه وهو ان المخاطب بها يلزم ان يكون حاكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطائه حتى في قصر القلب لحكم الموصوف
على احد الوصفين او لكم الوصف على احد الموصوفين وهو صوابه ونفي عن البعض وهو خطائه و تختلف من وجوه فالطرق الاول الثلث دلالتها على التخصيص بوساطة
الوضع وجزم العقل ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى وحكم الذوق والطريق الاول الاصل فيه التنصيص المثبت والمنفي بالنص كما ترى في قولك زيد شاعر لا منجم في قصر
الموصوف على الصفة وزيد شاعر لا عمرو في قصر الصفة على الموصوف ولا يترك النص البتة الا حيث يورث تطويلا ويكره المقام اختصارا كما اذا قال المخاطب زيد يعلم
الاشتقاق والصرف والنحو والعروض وعلم القافية وعلم المكلام وعلم البيان معولا زيد يعلم الاشتقاق لا غيره او ليس غيره او ليس الا او كما اذا قال زيد يعلم النحو وعمرو
وبكر وخالد وفلان وفلان معولا زيد يعلم النحو لا غير لانه
الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغايب اعني تضرب الى الحاضر المتكلم قلت يسند في كليهم
مسند الى الغايب اعني المستثنى منه المقدر اي ما تضرب احد الا انا فان قلت اذا اريد
حصر الفعلية الفاعل المضمر بطريق انما فلم يجب انفصاله او لا قلت ان ذكر بعد الفعل شيئا
من متعلقاته وجب انفصاله وتاخيره دفعا للالتباس وان لم يذكر احتمل الوجوب طردا
للباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا
فاصل لفظيا فقد لا يصح انفصال الضمير معه اراد به ما يعم الوجوب وغيره الذايد الطارد و
ذمار الرجل ما يتعلق به فالوجه ليم ويختض من جاه وحريمه والحسب ما يعده الرجل من
مفاخر نفسه وآبائه يقال قطر الفارس الفاه على قطره اي جانبه قوله ورابعها التقديم
اي تقديم ما حقه التاخير فانه يفيد القصر على ما قدم سواء بقي بعد تقديمه على حاله كخبر المبتدا
والمفعول او لا كقولك انا كفيت مهمك ثم انه اشتهر في قصر الموصوف على احد قسمي الافراد اعني
صورة التردد دون قصر الصفة على قسم الافراد اعني صورة الشركة قوله بالاعتبارين يعني
الافراد والقلب قوله وكذا زيدا ضربت فضلا لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديم
على الفعل وعقبه بمثال النفي بتنبيها على ان التقديم فيه يفيد الاختصاص لا النفي كما يتوهم
الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور ومثبتا لغيره وليس ما زيدا ضربت في افادة القصر
كقولك زيدا لم اضرب لان الاختصاص في الاول بعتبرية الضرب وفي الثاني في عدم شهود ذلك
الفطرة السليمة وهذه الطرق تتفق من وجه قد سبق ان المخاطب بقصر
القلب له حكم مشوب بصواب وخطاء فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف
الموصوف باحدى الصفتين وخطائه بتعيين احدهما او احديهما والخطاء والصواب في
قصر الافراد ظاهر واما قصر التعيين فلا خطاء فيه بل المقصود به تقرير صوابه ونفي تردده
قوله وتحقيق في قصر الافراد حكمه في البعض وهو صوابه ونفيه عن البعض وهو خطاءه انما يجيء
في احد قسميه دون الآخر اعني قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان المخاطب ممن
يجيء عليه الخطاء والتردد لا في مثل اياك نعبد قوله وتختلف من وجوه عطف على تتفق
من وجه قوله بوساطة الوضع وجزم العقل اي بسبب ان الواضع وضعها لمعان تفيد

القصر بحيث يجزم العقل بالقصر اذا نظر الى تلك المعاني ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى
اي بسبب مفهوم الخطاب وحكم الذوق فان من له ذوق سليم اي قوة دراكة لدقائق تراكيب
البلغاء ولطائف اعتباراتهم فيها فاذا انظر في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص ولما
من ليس له هذه القوة فربما انكره مع كمال قوته الادراكية في المعقولات والمنقولات وحكي
عن بعض العلماء انه اذا سئل عن فائدة تقديم في التنزيل اجاب بانه فاعل مختار يفعل
ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق الاخيرة الاصل
فيها النص بالمثبت دون ما سبق كما تقول الاصل المذكور في طريق العطف كواهم لا انما
على ما قدم في الكتاب واوضحه كذلك ترك هذا الاصل في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انت
قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون
النص ههنا بما سبق دون ما ثبت قوله والطريق الاول لا يجامع الثاني هذا هو الوجه
الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان العطف بلا لا يجامع الطريق الثاني اعني النفي
والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعني انما والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني
هو ان لا العاطفة وضعت لان ينفى بها ما بعدها ما اوجب لما قبلها كما في قولك جاءني
زيد لا عمرو وهو ظاهر وفي قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفى فيه عن منجم ما اوجب لشاعر
وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرطها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها اي بغير لا العاطفة
المخصوصة من كلمات النفي اي الكلمات الموضوعة له كليس وما وان وما اشبهها واحترز بقوله
من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم العقل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال تتضمن
معنى النفي كابى وامتنع فان المنفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور كما سياتي
واورد لتحقيق الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلاثة امثلة من
قصر الموصوف على الصفة تتنافى فيها الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود او بالعدم
والملكة كالحركة والسكون او بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فكون المنفي بلا في
هذه الثلثة منفيا قبلها بحكم العقل قوله بكشف لك الغطاء وذلك لان الذي سبق في
تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء هو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على

الموصوف متوجه الى المتنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا اوقع بعد لا العاطفة شيء من ذلك
المتنازع كان منفيا قبلها باداة النفي فيمتنع تحقق شرطه فمنها اذا جامعت طريق النفي وكان كشفنا
فلذلك لم توجد مجامعتها اياه في كلام العرب العرباء وان كثرت في عبارة العلماء ففي الكشاف
فارسلناك الا نذيرا لا حفيظا مهيمنا عليهم وما كان ذلك الاختلاف الا حسدا بينهم لا شبهة
في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير وانما قلنا بغير تلك العاطفة المخصوصة دفعا لما يتوهم من
جواز مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند قوله وهو ما تنفي لا عمرو وقد تقال هذا المثال
يحتمل التخصيص والتقوى على سواء فكان الاولى به ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا وقوله ووجه
صحة مجامعة لا لما كان انما في معنى ما و الا كان من المستبعد ان يصح مجامعة لا العاطفة احدهما
دون الآخر فبين ان الوجه في ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما والا فانما في حكم
الافعال المتضمنة للنفي لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح اذ لا
شبهة في صحة قولك امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو والسبب في ذلك
هو انه اثبت في الاول الامتناع عن المجيء لزيد ونفى ذلك الامتناع بلا عما بعدها فقد وجد تحقق شرط
منفيها ونفى في الثاني المجيء عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما
ان امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة كذلك انما جاء زيد يتضمن نفي المجيء عن
عمرو ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا يجامع العاطفة
وكذلك ما جاء الا زيد مصرح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعه ايضا فالاشتراك بين انما وامتنع
في مجرد كون النفي ضمنا اما راجعا الى ما بعد لا كما في انما او الى ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك
بين ما جاء زيد وما جاءني الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في
الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو او زيدا ضربت
لا عمرا كان القصر مستندا الى انما او التقديم لتقدمهما وكانت العاطفة مؤكدة لذلك القصر واذا
قلت انما تميمي انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم الخبر هنالك كتقديمه في قولك ما تميمي الا انا
واذا قلت انا تميمي انا كان القصر مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى تاويل حتى يكون
المقصور عليه زيدا وكان انما مؤكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو الجزء الاخير رتبة اذ

لا يمكن تقديره بالاتباع جر زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك قوله اسا ميا لم تزده معرفة
وانما لذة ذكرناها قوله لكن استد راك من قوله ويجامع الطريقين الاخيرين وفاعل يجامع
كلمة لا والعاطفة صفة لها ومفعول له انما وجامعتها جواب اذا وقوله لشرط بدل انه شرط الصحة
المجامعة كما صرح به قوله واذا كان له اختصاص لم يحسن فيه استعمال لا العاطفة وقد صرح
الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن المجامعة ولعله اقرب وانما لم يعتبر في مجامعة لا العاطفة
التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة
انما قوله الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون معه والتعقل
المسموع كما ان قوله انما يكون انذارا او يكون له تاثير اشارة الى ان المراد بالانذار وهو
التخويف مع تبليغ دعوة ما له تاثير فانه المختص بمن يخشى الساعة ويخاف بها ودهذه الخشية موقوفة
على الايمان بالله وبالبعث والقيامة واهوالها ولما كان اختصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل
في غاية الظهور جعله معلوما للكل وما قل مطلقا وحيث لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى على الاخفى
على احد حين يمسكه اي قدر من العقل يتمسك به واما اختصاص العجلة بمن يخشى الفوت
فمواد في مرتبة منهما اذ قد يتخيل من لا يخاف الفوت فلذلك جعله مركوزا في العقول ثابتا فيها
بحكم العادة هذا مع ان التفنن في العبارة مطلوب ايضا وهذه الامثلة الثلاثة من قصر الصفة
على الموصوف اما الاول والثالث فلا خفاء واما الثاني فلان المقصود منه قصر الانذار فمعنى كشافها
كما ذكره وانما يظهر ذلك على قراءة تنذر من منذر كما في نسخ الرواية فان قلت اذا كان المقصود
ظاهر الاختصاص باحدى الصفتين فالظاهر مما ذكره امتناع المجامعة هنالك ايضا فلا تقال
لمن اشتهر بان امره التذكير لا السيطرة انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد ورد انما انت مذكر
لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه
او يقول ان هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة وطريق النفي والاستثناء هذا
هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب
يعتقد فيه ايها المتكلم انه مخطئ ومصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم
انه لا يخطئ ولا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه وذلك الاستعمال لا يخلو عن ظهور المناسبة فيه

ان لايسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردد وان جاز ذلك في القياس واما العطف و
التقديم فلا يعتبر فيها الاصرار ولا عدمه قوله وما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا ينكرون
انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا اخفا
ولا اصرار من المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام الا والحال ان الرسل
عند الكفار في معرض من يدعي انه مستثنى ومتنزه عن صفة البشرية ومنسلخ عنه حكما بالكلية
وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى
الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم
بما خاطبوهم قوله بناء مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل في ذلك المعرض
للبناء او بانيين وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا يجوز ان يكون مفعولا
جهلهم لفساد المعنى قوله او ما نسمع اي للتقوية وما نسمع قولهم في موضع آخر معتقدا في حتى كمن
تجد ما حكي عنهم هناك اي في ذلك الموضع ويرشح ثاني مفعولي تجد وفاعله ضمير ما حكي ومن تقدير
بيان لما يتلوث وكلمة هذا صفة لجهلهم اي جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا
وهو اي ما حكي عنهم ما انتم الا بشر الآية وانما جعله مقررا لذلك الجهل تقديرا واضحا لانهم عقدوا
انكار الرسالة هناك على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا وتكذيب الرسل
تصريحا وعقبوه هنا بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان
مبين فكان تلك الآية في تقرير ذلك الجهل اقوى من هذه قوله واما قول الرسل لهم جواب
عما نقل من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل على البشرية
مع انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة ووافقهم الرسل على ذلك القصر بقولهم
ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين على البشرية وتقرير
الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض مقدماته اذا
كان حقا ليعثر حيث يراد تبكيته وافحامه باظهار بطلان مقدمته الباطلة وفي ذلك استدراج
للخصم الى ان يعثر شبكتنا لا متثبت له العلاء ومثاله ان تريد ازلاق صاحبك فتماشيه في
الارض المستوية حتى اذا وصلت الى مزلقة ازلقته فكان الرسل قالوا ان انا بشر

فانه حق لكن لا يلزم انها لا تجامع الرسالة فان الله يمن على من يشاء من عباده وانما اورد والتسليم
البشرية في صيغة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم في الصورة فانه اقوى في المجاراة ولم يقصدوا
بذلك تسليم الحصر واللام في ليعثر متعلق بالمجاراة وحيث يراد ظرف ليعثر وهو من العثار بمعنى
الزلة قوله اما لكتها اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما في المثال لا يرجع المرفوع الكامن
بعيد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ايضا كقوله
عز قائلا ان انت الا نذير اي انت نذير لا مسمع من في القبور يعني الكفار المصرين على الكفر
كانهم اموات في القبور قوله لما كان النبي صلعم جوابه ابرز لذلك وقوله وما كان
متمناه ومتى رآهم معطوفان على خبر كان اعني شديد الحرص لا على كان وتداخله جواب
ومن بيان لما والوجد الحزن والكآبة سواد الحال والانكسار من الحزن وضمير كان ويجع
للنبي عليه السلام وضمير له لما اي تداخله الوجد الذي كاد النبي يبخع اي يهلك نفسه لذلك الوجد
ويتساقط عطف على جملة متى رآهم تداخله اي كان النبي يتساقط اي يلقي نفسه في السقوط
والهلاك لاجل الحسرات على توليهم وما كانت عطف على يتساقط ويلقى حال من مفعول تدعه
واللام في ليهيموا متعلقة بيلقى يقال هام في الارض اي ذهب متحيرا او بل كانت اضراب
من قوله وما كانت ولفظ عوده قد وقعت في بعض النسخ بالنصب وقد رتجة مستوفي وقوله
عسى متعلق بقوله ما تقدم اي كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يسمعوا او يعوا اي يحفظوا
والبكائي ذلك اي في الدعاء وتزيين الايمان والحصب من الابل ما لم يذلل وقوله لذلك
اشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله لست هناك اي في محل
ان تمكن غرس الايمان في قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصر افراد اخرج على خلاف مقتضى
الظاهر قوله وقوله عز وعلا مبتدأ خبره محسوب في هذا القالب اي قالب قوله وما انت
بمسمع من في القبور ان انت الا نذير فكانه علم بواسطة قربه من الله واصابته في الامور
وارشاده الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه نفعا وضرا وانه يعلم الغيب
فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا مقصور على النذارة والبشارة لا اتعداهما الى ملك
النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم يؤمنون لان التبشير والانذار انما يجديان

بالقياس اليهم ويوثران فيهم واراد نذيرا للكافرين وبشيرا للمؤمنين فحذف للعلم به قوله
في مقام صفة مخاطب اي مخاطب كائن في مقام وجملة لا يصر على خطائه وما عطف عليها صفة
مقام بتقدير العائد اي لا يصر فيه وقد اورد لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وعكسه مثالا فيما تلقاه المخاطب ولا يصر فيه على خطائه وقوله انما الله اله واحد من قصر
الموصوف على الصفة فما لجب يلقنه على السامع واما مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب
يلقنه عليه فقولك انا خالق الله قوله والاصل في انما هو الخامس من وجوه الاختلاف
فان كون الحكم بحيث لا يعرف ذلك لحقيقته اي يتنزل عليك لحقيقته معتبر في استعمال انما بخلاف سائر
الطرق فانه لم يعتبر فيه ذلك لا انه اعتبر فيه عدمه وقد تعالى هو تيمم وتحقق لما ذكره في
طريق انما من انه يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه الى آخره يقال اعوزه الشي
اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وترقيق الرجل جعله رقيق القلب شفيقا والتحني هو التعطف
وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا بخلاف قوله
انما الله اله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه لصاحب الشرك
خطاء واما الامثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال
الاخراج على مقتضاه قوله ومن الثاني قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات يمدح
مصعب بن الزبير قوله شهاب اي كوكب ثاقب في رفعة المحل والاضاءة تجلت اي
انكشفت الظلماء عن وجهه فيهتدي الناس به والجلاء بالفتح الوضوح ويعذلني اي يلومني
والاوغاد الاخلاط والاوباش يقال هو من اوغاد الناس اذا لم يعلم ممن هو عليهم اي
على مدحي اياهم والضمير لممدوحيه وما قلت اي ما ملكت ولا ابنت في مدحهم الا بالفضائل و
الحالات التي علمت بها قبله سعد قوله لا اعني ذكر الادعاء لمناسب التسليم قوله
ان كل امرئ فاعل النحو الواقع صلة اعني لديه ملاله اي مال الممدوح نظرا الى ظاهر
انه لا نظير له قوله وما حكي عطف على قول الشاعر اي ومن الثاني ما حكي عنهم في هذه الآية
وهو انما نحن مصلحون والابيات الثلاثة المتوسطة بينهما استشهاد ذات على ادعائهم
الظهور في كل ما يمدحون به ممدوحيهم وقوله ادعوا بيان لكون المحكي من قبيل الثاني

وقوله على مجرى صفة للمصدر اي ادعاء كائنا على المجرى عادتهم او حال اي جارين على ذلك
المجرى قوله ولذلك اي ولانهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل على التاكيد بايراد الاسمية و
بالقصر وبانه امر جلي والاضافة في قوله موقع الخبر وموسطة الفصل من اضافة اسم المتعدي
الى فاعله وتانيثها باعتبار الضمير العائد منها الى ذي الحال اعني الجملة
واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه اكثر الامثلة التي ذكرناها من باب
المسند والمسند اليه بل من المبتدأ والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة كثيرة من الفعل
والفاعل وقد ذكر ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا
ما امرتني به وانما حرم عليكم الميتة وكقوله زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله ونحن نذكر
اي القصر في ذلك اي فيما بين غير المسند والمسند اليه فلها اي فلطريق النفي والاستثنا
وانما هناك اي في القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه عدة اعتبارات لجواز تقدم
الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه في ما ولا دون انما قوله فيقدم وتوخر
بالنصب عطفا على تقول كانه يفصل له اي لك ان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان
فاعلا او مفعولا وتوخر غيره عنه لان ما يلي اداة الاستثناء هو المقصور عليه قدم
او اخر فلا الباس ههنا كما في انما الا ان هذا التقديم والتاخير قليل الدور في الاستعمال
لما ذكره قوله لان الصفة المقصورة على عمرو الى آخره تصريح بان المراد من قصر
الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا يعني ما قيل من ان
المراد قصر فاعليته عليه وتصريح ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه
لا شك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فمعنى قصر الفاعل على المفعول
يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل المضروب لزيد الا عمرو وقس على
ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة من النحاة الى امتناع هذا التقديم
والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرو زيد وما ضرب الا زيد عمروا وهذا على تقدير
جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر اذ يلزم في الحصر في الفاعل والمفعول معا كانه
كانه قيل ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا وما ضرب احد احدا الا زيد عمروا واما على

تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المص ويؤيده قوله تع
وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى وقول الشاعر لا اشتهى يا قوم الا
كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله ما اختار الامنكم فارسا وقوله كان لم تكن
حى سواء ولم يتم على احد الا عليك النوائح واختيار التقدير فيها على ما اوّلناه اى
اتبعوك بادى الراى ولا اشتهى باب الامير واختار فارسا وقامت عليك النوائح
لا تخلو عن تعسف قوله ما كسوت الاجبة هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف
كانه قيل ما كسوة زيد الاجبة وما كسوة جبة الا زيد وكذا ما ظننت زيدا الا منطلقا اى
ما مظنون فى زيد الا منطلق والمظنون منطلقا الا زيد وقد اشار فى هذه الامثلة ايضا
الى جواز تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله واذا اردت قصر ذى الحال
على الحال قلت ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن
زيد فى زمان المجئ الا راكبا وقصر الحال على ذى الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ
معناه فى المثال المذكور ان المجئ على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه فيها
على جواز التقديم ايضا قوله والاصل فى جميع ذلك اى جميع ما ذكر ههنا من امثلة القصر
فيما بين غير المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد حققه فيما سبق وانما خص الكلام
الناقص بالذكر لان البحث فى الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه وبه الحاق كلام
عليه ولم يرد بما ذكره من الاستلزام ان كلمة الا تكون مستقلة به بحث لا تكون لغيرها
مدخل فيه بل ما هو اعم منه فلا يرد انه على عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع ترجيح
احد المتساويين فلا تكون الاستلزام وحدها ثم العموم فى المستثنى منه المقدر يكون بحسب
مناسبة المقام كانه عليه نبه بهذا بقوله لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء قوله
ولذلك اى ولاستلزام الا العموم فى المستثنى منه المقدر قوله تانيث الضمير الظاهر
ان يقال تانيث الفعل كما فى الكشاف اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد
يقال نظرا الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم يجز حذف الفاعل
فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقة قولك اذا كان غدا فاتنى وجعل المذكر

بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما يبدل منه فى الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الى الظاهر
اللفظ اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا فى الظاهر الى المونث المذكور بعد
الا فكيف يونث للنظر اليه وقيل سمى علامة التانيث ضميرا مجازا وقيد القائلين بالرفع لانه
اذا نصب صيحة فلفظ كانت مسندا الى ضمير العقوبة او الاخذة واذا نصب مساكنهم كان
لفظ ترى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب وصدر بيت ذى الرمة طوى النحز والاجراز
ما فى غروضها يصف الناقة بالهزال من السير والتحط طوى اى اضمر وهزل و
النحز الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز الدخول فى الارض الجرز وهى
التى لا نبات لها والغرض بوزن الفلس للرحل كالحزام للسرج وقد فتح همزة الاجراز
على انه جمع جرز والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم
القوى قوله والاصل التذكير وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر لما بعد
الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو ههنا مذكر لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء
قوله وثالثها مناسبة المستثنى منه للمستثنى فى جنسه لم يرد بكونه مناسبا له فى جنسه مجرد
كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة تقتضى المقام رعايتها
فلا تقدر فى ما جاءنى الا زيد شئ ولا جسم ولا حيوان بل تقدر احد وفى ما كسوته الا جبة تقدر
كسوة وملبس وفى ما صليت الا فى المسجد تقدر فى مكان وموضع وعلى هذا القياس
قوله وهذه المستلزمات اى الامور الثلاثة التى استلزمها كلمة الا فى الكلام الناقص
توجب ان تثبت جميع تلك الاحكام المذكورة فى القصر بطريق النفى والاستثناء فيما بين
غير المسند والمسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزم هذا الكلام
قصر الفاعل على عمرو والمفعول لضرورى فقد ظهر منه ان الكلام الناقص اذا اورد بالنظر
الى المقام كان افادته معلوم بالضرورة فلا حاجة اذن الى البحث عن افادة التام
للقصر فلذلك خص البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ فى القصر اكثر من استعمال التام
قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرو زيدا اشارة الى ان التقدير فى صورة التقديم
كما ذكر فى صورة التاخير بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة يعنى ان المكسو

زيدا مقصور على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسو
جبة مقصور على زيد كما حققه قوله واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا
ايضا من قصر احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما ههنا مفعول بواسطة حرف
الجر قوله كان التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا باى وصف كان انما قدر هكذا
لان المستثنى اعنى رفيقا موصوف كانه قيل الا شخصا رفيقا فلا بد ان يؤخذ
احد معصوما على الاطلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت
يعنى ان قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم الا رفيقا
وقولك ما اخترت الا منكم رفيقا فرع لقولك ما اخترت رفيقا الا منكم فكما انك اذا
ذكرت احد الاصلين الشائعين فى الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح
كذلك اذا ذكرت احد الفرعين القليلين فى الاستعمال بدل الآخر لم يعرّ عن فرق
بل كان ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر فى ما اخترت الا رفيقا منكم انما هو على
الرفيق فيمتنع ان تختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان تختار الرفيق من
غيرهم والقصر فى ما اخترت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان تختار الرفيق
من غيرهم ولا يمتنع ان تختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين فى تقديم
الاصلين فلا تفاوت فى المعنى بل فى قلة الاستعمال وكثرته وكانه انما قال لم يعر
عن فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تامل بسبب توسط
المقصور عليه فى اجزاء المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة منبئا عن ضعف
الفرق وكان ما ذكرناه فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخترت
الا منكم رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان فى المبدل منه مفعولا
ثانيا لاخترت كان بينهما فرق ضعيف لا نهاية لان على قصر اختيار الرفيق على
المخاطبين الا ان هذا القصر فى الا منكم رفيقا قصدى وفى الا رفيقا منكم ضمنى لزم
من وصف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه
لم يختر الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان مساق الكلام فى هذا المقام

يابى ما زعمه على ان الفرق ح قوى ايضا اذ يمتنع فى الا رفيقا منكم ان يختار غير الرفيق
منهم ولا يمتنع ذلك فى الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق من غيرهم قوله ح هذا
اى الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم مطلع على الفرق بين قول السيد
الحميرى فى مدح ابى العباس السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان المعزّ لا
يختار الفارس اى الخطيب الا منكم يعنى انه يقتصر رضاه فى اختيار الخليفة عليكم
وفى ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثانى يدل على انه لا يختار منكم الا فارسا
فلا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا فيختل المقصود من المدح قطعا قوله واذا عرفت
هذا اى القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه ههنا وان كان
بعض الامثلة الآتية فى انما من باب المسند والمسند اليه على عكس ما تقدم اولا
قوله لا تضع على صحفة النهى بيان وتقرير لقوله اعرفه واحفظه عطف عليه
ونزّل صحفة ارتيان لما اذكره لك والمراد بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزءا
منه بالذات عمدة او فضلة لا ما يذكر فى آخره فقط فان الموصول مع صلته المشتمل
على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور عليه فى قولك
انما جاءنى من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعنى الموصول مع صلته
وفى قولك انما جاءنى رجل هو الموصوف مع صفته قوله فتقدر كذا انما يضرب زيد
تقديره ما يضرب الا زيد وذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فيجب القصر فى زيد وكذا
الكلام فى التقادير الاخر قوله وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب فتقديره تقدير ما زيد
الا يضرب وذلك التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب وانما فصله لانه من قصر المسند
اليه على المسند قوله ولا تغتر اى ولا تعتبر انما فى ذلك اى فى جواز التقديم والتاخير
عليه اى على ما ولا وتوحيد ضميرها باعتبار كونهما معا طريقا واحدا للقصر فذاك اى ما
والا والاصل فى افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الى اعتبار تضمن مع شئ آخر واعتبار
مناسبة معه وايضا يفيد انه بلا احتمال واختلاف يعتد به بخلاف انما فانه كالفرع
عليه فى تلك الافادة وانما لم يقل فرع عليه لانه افادته للقصر بالوضع ايضا وما ذكر من

Margin: تنال بحركت الدابة هذا ... ما لم ... قاطع تم

Margin: فانه اورد فى مباحث القصر ... المسند والمسند اليه لغيره ... كما عرفت تم

حدث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خطاء واختلاف
ولاشك ان مرتبة الفرع ينبغي ان تكون ادنى من مرتبة الاصل والضا التقدم والتاخر
في ما والا غير ملبس لان المقصود وعلمه هو ما يلي الاقدم او اخر وفي انما ملبس اذ لادلالة
هنا على تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما
لم يعكس الامر اذ انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور
عليه في ما والا نادرا وقد يقال انما قال مؤدّى الى الالباس ولم يقل ملبس اشعارا
بان الالباس قد يرتفع بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك قدر اي وقدر انما
هذا الك تقديرُ ما هذا الا لك وانما لك هذا تقديره ما لك الا هذا تقديرا مثل تقديرك
في الامثلة المذكورة يعني قدر الاول بما هذا الا لك والثاني بما لك شيء الا هذا
وكانه فصله ليبنى عليه حدث الاجتماع مع الا العاطفة فان قلت كون المقصور
في انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا اذ معناه ما قاله الا انا فيه
التقدم وبقوله وانا الزائد ذكرناها لان المراد قصر الذكر على اللذة قلت لا يقض
اما بالمثال فلان تقديم المبتدا فيه ليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرتم بل
لقصره على الخبر بناء على طريقة قولك ما انا قلت هذا واما بالبيت فلانه قد مر انه يجب
فيه اعتبار التاخير الرتبي اذ لا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرناها الا لذة وقس على
ما ذكرنا قوله انما شاعر زيد وانما قيس انا فانه قدم فيه الخبر للقصر بناء على المبتدا على
طريقة ما شاعر الا زيد وما قيس الا انا الا ترى كيف قدر انما لك هذا بما لك الا هذا
واذا تحققت ما تلوناه تخلصت من ورطة حيرة وقعت فيها جماعة قوله ولا تقول
ما جاءني غير زيد لا عمرو وهو الرفع عطفا على غير وقياسه على ما جاءني الا زيد لا عمرو وتنبيه
جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل زيد مرفوع تقديرا لانه بمنزلة
ما بعد الا وجره لضرورة اضافة غير اليه واشتغال اعرابه الى غير فقوله لا عمرو عطف
على زيد المرفوع تقديرا واعلم اني تهدت يروى بالتشديد
من تهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطته والشاهد

الكلام

١٠٥

الى اخر المعاني قوله بناء اي البناء على تلك القواعد فالاضافة لادنى ملابسة
والحذق بالكسر المهارة نهجت اي بينت واوضحت والمناهج الطرق الواضحة اخذت
بك اي اخذتك والباء زائدة تقال اخذ الخطام واخذ به والمجهل العلاه لا علم فيها و
المتعسف موضع الاخذ على طريق اي تختك وبعدتك عن المجهل مائلا بك الى الطريق
المستقيم وحرفتك اي تلك المناهج والآجن الماء المتغير لونه وطعمه والمطر الذي تورده
الدواب وتخوض فيه والنمير ضد الآجن والغليل حرارة العطش انتحيتها قصدتها
والضوال جمع ضالة والمنشودة المطلوبة فالاصول المذكورة في هذا العلم من
حيث انها مبني واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها مسالك واضحة
سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد واختلفت العبارات
لاختلاف الاعتبارات قوله وحشدت على صيغة الحكاية في نسخة معتمد عليها اي
جمعت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام وقيل هي صيغة غيبة فاعلها ضمير
الاعلام اي جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليست عند احد مجموعة وهذا بسياق
كلام انسب حذوت اي قست وقدرت عليها اي على تلك الامثلة وآبت عطف على
امنت وفاعله يد الخطل وفاعل تتصرف ضميرها او بالعكس اي ابت يد الخطل ان تتعدى
من ان تتصرف فيما تشير اليه عنانك وعلى هذا فالضمير العائد من الجملة الشرطية الى
موصوفها اعني امثلة انما هو في شرطها اي عليها لا في جزائها وقيل فاعل ابت ضمير الامثلة
اي منعت الامثلة تصرف يد الخطل وهو الفساد والاضطراب في المنطق يقال
خطل في كلامه بالكسر قوله ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها ونهج
المناهج وسلوكك اياها ونصب الاعلام وانتحائك لها وتمثل الامثلة وحذوك عليها
اذا كنت ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اي الفطرة المستقيمة
وتصفحت كلام رب العزة اي نظرت فيه بتامل في نظمه ومعانيه اطلعتك اي تلك القواعد
والمناهج والاعلام والامثلة مع ما ملكتها من الذوق والطبع على ما يوجد هناك اي في
كلام رب العزة موارد الهزة اي حركة السرور وكشفت اي تلك القواعد وما عطف عليها

للتاكيد

فانه يعقب كل واحدة من القواعد والمناهج
بغير بينت تعلقها ان بها تكون ابيين ان
كمه ان الحالية الاعلام

يعزانت وتتصرف تنازعا في يد الخطل
ان تجعل الثاني او الاول

وقد ورد الى هذا المعنى قوله تعالى
يابى الله ورسوله الا ابا بكر وفي رواية
اخرى يابى الله والمسلمون الا ابا بكر
ومنه قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره

وفضلك هي ايضا لك ما اجمالا اشار اولئك المصاقع فان احيانا اولئك الواصلين الى نهاية
بلاغة البشر المقارعة على المعارضة حتى انتهى الحال بهم الى هلاكهم وسبي اولادهم ونهب اموالهم
يدل اجمالا على ان القرآن معجز لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازيه او يدانيه كما بين في علم
الكلام قوله فان ملاك اي اشرط مع تلك القواعد واخواتها الذوق والطبع لانهما
ملاك الامر في علم المعاني دون ما عداه من العلوم والآلاء أن لم تختر علوما اخر بل اخبار
هذا العلم لم تحظ بطائل اي بفائدة مما تقدم او تاخر اي من مسائل هذا العلم او من شعبه
وكده ولا غرو بمعنى لا عجب والصبح مسفرا اي مضيء مشرق قوله فسيذكر اي
اي سيذكر على سبيل التفصيل ويبين النكت فيه وان سبق في مباحث الفصل
والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر قد يراد به معنى الطلب القانون الثاني
من علم المعاني وهو قانون الطلب قد تفنن في ذكر القانونين فقال هناك
القانون الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان يقال ههنا القانون الثاني
فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون الثاني مبتدا محذوف الخبر او
خبر المحذوف المبتدا اي القانون الثاني هذا او هذا القانون الثاني قوله
تستدعيها المقام وذلك لان بيان احكام اقسام الطلب يتوقف على تلك المقدمة المشتملة
بيان ما لابد للطلب منه وبيان تنوعه الى نوعيه والتنبيه على ابوابه الخمسة في الكلام و
التنبيه على كيفية توليد ابوابه لما سوى اصلها اي اصولها لكنه وحدها لعدم الالتباس
على طريقة قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا في المقدمة مقامات اربعة وهي اي المقدمة المشتملة
على تلك المقامات الاربعة فلفظة هي مبتدا خبره قوله ان لا ارتياب الى قوله نا قلين الكلام
الى التصنيع لابواب الطلب فالمقام الاول اعني بيان ما لابد للطلب منه هو ان
الطلب لابد له من تصور اما اجمالا كتصور شيء ما او تفصيلا كتصور القيام على هيئة مخصوصة
مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولابد له ايضا من مطلوب لانه نسبة بين الطالب
والمطلوب وانما اخره مع ان الانسب تقديمه على التصور ليرتبط به انه يستدعي في مطلوبه
ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويذكر عقيبه انه قد لا يستدعي امكان حصوله فقوله

١٠٧

ولكن هذا المعنى اي استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه تتفرع
على هذا في مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجها الى غير حاصل وقوله امتنع ان يكون
المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك من نظائره
في توليد الشارح ومنها قوله في الباب الرابع لا تختص هذا الطلب الحاصل فان الطلب حال توجهه
متوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر القانون قوله والطلب هذا هو المقام الثاني
اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم ما لا يستدعي امكان المطلوب كون مفهومه سلبيا المزيد
الاهتمام بشانه فان الطلب مظنة لكون مطلوبه ممكنا ولذلك احال بالانقسام على التامل
وايضا ما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي ابواب اربعة فهو منه كالواحد من العدد قوله
اعم لان عدم استدعاء الامكان يجامع استدعاء اللاامكان اعني الامتناع ويجامع الامكان
ايضا والتمني يجري في المستحيلات والممكنات المستبعد وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت
والانتفاء فانهما نقيضان اتفاقا انما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما
قرر في موضعه والحاصل ان المطلوب اما ثبوت متصور اي مدرك مطلقا واما انتفاء متصور
بحكم العقل ولابد من اعتبار الحصول معهما لانه المقصود بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا
صار الاقسام اربعة حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء في الذهن
ولا نعني بحصول انتفاء القيام في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم
منه كون انتفاء القيام موجودا او ثابتا في الخارج قوله ثم اذا لم نرد الحصول في الذهن
على التصور والتصديق الخ نرد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي
لم نتجاوز اقسام المطلوب حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي في الذهن وحصول
انتفاء مدرك تصوري او مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك تصوري او انتفائه في الخارج
وانما قال لم نتجاوز لان المتبادر ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة الاولى
في قسمي التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك التصديقي لا يطلب ثبوته ولا انتفاؤه في
الخارج بل لا يتصور ذلك بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته او انتفاؤه
في الخارج فظهر ان المراد بالمتصور كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك شمل جميع الاقسام

وان اراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق به اى ما من شانه ان يتعلق التصديق
به فلا غبار على عبارته قوله وطلب حصول التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور
في الذهن والحال انه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل وتلخيص الجواب ان تصور الشئ
على مراتب متفاوتة فى الاجمال والتفصيل فالانسان اذا لم يتصور شيئا لم يمكنه طلبه قطعا
واذا تصوره اما اجمالا بان ادركه من حيث انه شئ ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم
اخص من مفهوم شئ ما كالانسان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله
فى الذهن ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير
حاصلة تتفصل بها ذلك المجمل او يزداد بها تفصل ذلك المفصل قوله ووجه ذلك اى وجه
رجوع طلب حصول التصور الى تفصل المجمل او تفصل المفصل وانما قال المفصل بالنسبة
لان المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره قوله اما النوع الاول من الطلب فهو التمنى هذا
هو المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب ولما حكم بان التمنى لا يستدعى امكان المط
وكان من المستبعد ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمنى فى المحال العقلى
لكون غير الواقع فى الزمان الماضى واقعا فيه وفى المحال العادى كعود الشباب والى انه
اذا جرى فى الممكن وجب ان يكون مستبعدا بحيث لا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل و
والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع اقوى من الطمع ولذلك قال ولا بد كطماعية فى وقوعها
قوله واما الاستفهام آه المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثانى فالاستفهام الى
آخر الاقسام الا انه عدل عن ذلك لانه دليل على انحصار النوع الثانى فى هذه الاربعة سوى
الاستقراء الذى لا يفيد غير الظن فلو اورد الكلام على وجه لا يتحقق الا منع اذ لا شبهة فى ان
هذه الاقسام الاربعة من النوع الثانى ولو سلك هذه الطريقة فى التمنى لاشعر بعدم انحصار
النوع الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال التمنى بانه انحصر فيه النوع الاول بقى ذهن المخاطب
بادى الرأى مترددا فى ساير الابواب الخمسة المذكورة فى صدر الكتاب ان طالبا ما ذا اورد
كلما ما تفصيلا لذلك المجمل وازالة التردد مع كونها قسمة لا ما الاولى وهذا اولى مع ان فى منشا
فى ذكر النوعين مقصود اعنا قوله والاستفهام لطلب حصول فى الذهن الاستفهام يتناول

اقساما اربعة من تلك الستة المنحصر فيها اقسام المطالب التصور اما تصور مدرك ثبوتى
كالقيام واما تصور انتفائه كاللاقيام وكذلك التصديق اما بثبوت مدرك وهو التصديق
الايجابى واما بانتفائه وهو التصديق السلبى واختار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو
مذهب الاوائل وقد قسم فى التقسيم لان مفهومه وجودى وامتناع انفكاك التصديق عن
تصور طرفيه ظاهر لان امتناع الحكم على شئ او بشئ من غير ان يتصور بوجه ما قوله
ثم المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل
رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه الكتابة فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا
ويسمى كل من الطالبة له بسيطة والقسم الثانى مركبا ويسمى هل الطالبة له مركبة وفى
فى قوله ثابت او متحقق او موجود وكيف شئت تنبيه على انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه
جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به فى ما الانطلاق ثابتا او منتفيا مطلقا لانه يعم قولك
الانطلاق منتف وفى ليس الانطلاق بقريب انتفاء القرب لانه يعم قولك لا انطلاق
منتف عنه القرب قوله لا مزيد للتصديق على هذين النوعين وذلك لان التصديق
يتعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شئ وانتفائه فى نفسه واما ان يتعلق
بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا محل للطلب الا فى التصديق لان التصديق بوجود شئ
او بعدمه قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفى المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا
فيطلب تصوره واما المسند فى هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصوره
بديهى حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الثانى محل الطلب فى التصديق وطرفيه بمعنى
انه يجوز فيه ذلك لا بمعنى ان كلا فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه فى هذا النوع ايضا
بديهيا فيستغنى عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر والنهى
والنداء فهى الثلثة من القسمين الباقيين من تلك الستة اعنى الحصولين المنسوبين الى
الخارج وعدم حصول الاشياء فى الخارج لانه مختلف فيه واما اختاره مذهب ابى هاشم وذهب
غيره الى ان المط فى النهى هو كف النفس عن الفعل لان حصول انتفاء الفعل فى الخارج
محال وقد عرفت جوابه وقد يقال قدم النهى لئلا يذكر الامر والنداء معا الا انها للطلب

وذلك يشعر بزيادة اهتمام بشانه وبيانه تم

حصول ثبوت متصور فى الخارج كما ذكره وانما شمل النهى نحو قولك للمتحرك لا تتحرك لانه الطلب
ان جاز ان يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار سكونه كما سيأتى تحقيقه قوله والفرق
بين الطلب فى الاستفهام قد تبين ان الاستفهام لطلب الحصول الذهنى وان الامر والنهى
والنداء لطلب الحصول الخارجى فاراد مزيد توضيح للفرق بين الطلبين فقال انك فى الاستفهام
تطلب ما هو فى الخارج اى تجعل طلبك متعلقا بما هو ثابت فى الخارج كالانسان نوعا كليا
زيد مثلا ليحصل فى ذهنك نقش له مطابق اى صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور
او المصدق به الثابت فى الخارج فنقش الذهن فى الاستفهام تابع لما هو فى الخارج وفيما
سوى الاستفهام متبوع له لانك تنقش فى ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجى ثم تطلب
حصوله فى الخارج فيحصل فيه ولا خفاء فى هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام والمطلوب
بالامر والنهى حاصلين فى الخارج واما اذا لم يوجدا كقولك ما العنقاء وكقولك اضرب لمن
لم يضرب ففى كون ما فى الخارج متبوعا فى الاول وتابعا فى الثانى نوع خفاء فان قلت
نحو علمنى وفهمنى يعنى الانسان او كونه قائما لطلب حصول النقش الذهنى لما هو فى الخارج
وليس باستفهام قلت المطلوب الحقيقى فى الاستفهام كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم
والفهم واما التعلم والتفهم فهو وسيلة الى ذلك المط فيكون مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقى
فى نحو علمنى هو التعليم وهو امر خارجى لا نقش ذهنى واما العلم فهو متفرع عليه تابع له فى الحصول
فاذا قلت ما ذا تفعل فى نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش فى ذهن
الطالب وما ذكرته طلب حصول النقش خارج ذهنه اعنى ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن
زعم ان المطلوب بالاستفهام ان يوجد الشئ فى ذهنك وجودا غير اصلى ونحو اعلم ان يوجد
الشئ فى ذهن المخاطب وجودا اصليا فقد ابعد عن الصواب قوله وتوفية هذه
المعانى يريد بها انتقاش الاشياء فى الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما فى الخارج
بمعنى الاتحاد فى الماهية او بمعنى آخر حققناها فى التصوير والتصديق بالتحديد
والاستدلال المستدعى علوما اخر واذ قد عرفت هذا فهذا المقام
الرابع من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة لما سوى اصلها ولفظة

اذا معولة لمضمون جزائها اعنى فبالحرى ان يبتنى والمعنى يليق بنا ان نبتنى اذ قد عرفت
اى اطلعت وما رفع عبارة عن الامور الثلاثة التى بيّنها وما يتفرع فاعل كيف يتفرع و
على سبيل الجملة متعلق بنبتنى واذ لا بد تعليل لقوله فبالحرى وضمير منه للتبيين لا اجمالى
قوله ثم الفصول يعنى انا نبتنى ههنا اجمالا انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها
الحقيقية حملت بمعونة المقام على معان اخر تناسب تلك المعانى ونورد لذلك امثلة و
لا نتعرض ان افادتها لهذه المعانى على سبيل المجاز او الكناية بل ذلك يعلم من القواعد
البيانية المشتملة على بيان اقسام المجاز من المرسل والمستعار الاصلى والتبعى الى غير
ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخرج
منها احوال هذه الجزئيات المندرجة فيها صار البيان تفصيليا ومن ههنا يظهر ان
المطلع على الخواص هو سابق الكلام فى العلمين معا واللام فى لتلاوتها متعلق بضمنا و
والضمير للفصول وما بتر فيه مفعول تلاوتها وهنالك اشارة اما الى علم البيان فيتعلق
بالتلاوة او الى كيفية التفرع فيتعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدم
الكلية بالمقدمة الجزئية على نحو تمثيل المفردات بالمفردات فلفظة ما كافة وتمثيل النقد
كامتنع اجراء التمنى اذا قلت قوله والحال ما ذكر يعنى كون قولك خطابا لمن تحبك
همة اى حين تكون قصدا الى المحادثة لازالة الهم قوله فتطلب بالنصب على انه جواب
للنفى الذى تضمنه امتنع اى لم يمكن اجراء التمنى على اصله فتطلب قوله وولد
بمعونة قرينة الحال معنى السوال كانك قلت حدثنى او هلا تحدثنى الا انك ابرزته
فى معرض التمنى اظهارا لمحبتك الحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وايماء الى الشكوى
من صاحبك وقلة اهتمامه لما شغلك قوله فى مقام لا يسع امكان التصديق بوجود
الشئ وذلك بان يكون لك هناك التصديق بعدمه وفائدة ابراز التمنى فى صورة
الاستفهام اخراج التمنى فى معرض ما يمكن حصوله اعتبارا بشانه قوله وكذا اذا
قلت لو تاتينى زيد تدل فيه العطف باو الى الواو واورد لفظة كذا بدل كما لانه ليس
من ابواب الطلب لكنه ذكر ههنا باعتبار ان غير التمنى ولد التمنى بمعونة قرينة الحال

وقال بالنصب اذ لولاه لامكن اجراؤه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويجعل لفظ المضارع على التقدير او غيره مما يناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء في جواب لو وجب ان يراد به معنى احد الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير الواقع واقعا والتمني طلب ما يستبعد وتوقعه قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول اي طالبا لحصول الوقوع في تقدير الوقوع قوله وسبب مبتداء خبره هو بُعْدُ المرجو وغير الاسلوب لان لعل ايضا ليس من الابواب الخمسة وقال بالنصب اذ لولاه لم يحل على التمني فالنصب هو القرينة وبُعْدُ المرجو عن الحصول هو المناسبة المصححة فان بُعْدَ المرجو بمنزلة الاحالة او الاستبعاد في المتمنى قوله او كما اذا قلت هذا من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عاد فيه الى الاسلوب المتروك في لو ولعل قوله لمن تراه لا يفعل اي تعلم منه ذلك بقرائن الاحوال قوله امتنع اي امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في الا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك وجودا او عدما لكون التصديق بحال نزوله من حيث العلم حاصلا لك فرضا وانا قال وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو التحبب ليظهر معنى العرض اذ ليس المقصود الحقيقي عرض النزول بل عرض محبته للنزول قوله لعلمك بحاله اي بحال الايذاء وهو انه واقع والصواب ان يقال وتوجه الى ما يلابسه بحذف ما لا تعلم اذ لو كان الاستحسان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته الا انه استعمل الفعل اعني الايذاء في استحسانه مجازا وانما اعتبر ههنا معنى الاستحسان ليكون الانكار ابلغ والزجر اقوى فكانه قيل انت تستحسن هذا الفعل والا لما فعلته ولم يعتبره في الهجر لانه في نفسه مستقبح جدا والوجه في انكاره والتوبيخ عليه ظاهر بخلاف الايذاء قوله بل يهجو الا نفسك او غير نفسك اي بل اتهجو غير نفسك فيما مثلا لان ظاهرهما طلب التصديق بان يهجو الاب بل هو يهجو نفسك اي او غيره فيكون يهجو الغير لكن التصديق بانه يهجو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بتاديبك قبل

المناسب بعدم تاديبك والامر بين لانه اذا استفهم عن احد طرفي النقيض مثل اما قام زيد كان المطلوب العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به والانسب بسياق كلامه ان يقول وتوجه الى نحو انسيت تاديبي فلانا وتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع الذهاب من توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام اثباتا او نفيا قوله واستدعى شيئا مجهول الحال فيه ما قد عرفته من ان اعتبار شئ مجهول الحال يقتضي اجراء الاستفهام على اصل قوله امتنعت معرفتك به عن الاستفهام اي امتنعت ان تستفهم عن وقوعها ولا وقوعها لانها معلومة الوقوع وانما قال الظن لا عرفك لانه لما كان تصلفه بحضر من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لظنه انه عارف به والا لم يتصلف بحضره كما ان الاقدام على الاساءة علامة نسيان التاديب والا لم يسئ قوله امتنع المجئ عن الاستفهام للعلم بحصوله ولا بمعونة القرينة التقدير اي تقدير المجئ وانه في موقعه وقد يستعمل لانكار المجئ ايضا قوله وليتوجه الى مطلوب اي مقصود للمتكلم ممكن الحصول مثل بيان عجز المدعي وتولد منه التعجيز اي نسبته الى العجز وجعله سمة له والتحدي اي الالجاء الى التسليم وهو في اللغة المباراة والمنازعة في الغلبة قوله الى تخاعوف لازم الشتم اي تذكره ولا تنسه وليس المراد التذكر والعرفان بل التهديد قوله وتوجه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من انه يقتضي اجراء النهي على ظاهره وانما قدر معنى الاكتراث مبالغة في التهديد لان عدم المبالاة بامره اقبح من عدم امتثاله قوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى ذكر غير الحاصل ههنا واقع في موقعه لا يتجه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعاني المتولدة المنبهة على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسة يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا تلتفت الى انكار من يجد لها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا للبراهين القطعية فكلامه على لم مرتبة لا يجاوز به عنها والا بطلت العلوم الظنية باسرها وكان

استقال التوليد والتولد في هذه المعاني اشارة الى ان هناك علاقة قطعا وان كانت خفية في بعض المواضع جدا قوله ولنقتصر ذكر من المتولدات للتمني واحدا وللاستفهام عشرة وللامر اثنين ولكل واحد من النهي والنداء واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف للمسترشدين فان من لا يستغني بهذا المقدار من البيان لا يستغني ايضا بما هو اكثر منها كما دل عليه المثل من لم يستغن بمصباح لم يستغن باصباح

الباب الاول شرع في تفصيل احكام الابواب الخمسة

وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته الامر في احكامه قوله هي ليت وحدها فاشتهر في كلامهم ان من مثلا موضوعة للابتداء ولم يريدوا بذلك ان من موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه حتى يكونا مترادفين بل اراد وانها موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق بشيئين مخصوصين من حيث انه آلة لملاحظة رابطة احدهما بالآخر وعلى هذا القياس ليس معنى قولهم ليت موضوعة للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل تمن خاص عارض لمتمنى مخصوص وسياق تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث البيان ان شاء الله تعالى قوله واما لو وهل كانه قيل هما ايضا يفيدان بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه في افادتهما معنى التمني ما سبق من انه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقي تولد منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني كليت قوله وكان الحروف اورد لفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل منها كلمة برأسها فان التصرف في الحروف بعيد قوله ماخوذة منهما اي من هل ولو المستعملتين لافادة التمني وفي قوله مركبة وهو خبر ثان لكان مسامحة والظاهر ان يقال مركبتين حالا من ضمير منهما او يقال مركبة منهما ومن لا وما وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتركيب منهما والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين تفيدان مجرد معنى التمني على سبيل المجاز واذا ركبتا مع لا وما الزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى

التنديم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل التنديم التراكيب لافادة التحضيض والتنديم ابتداء بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان التحضيض من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب برأسه كما يتوهم للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة قدم الهمزة لانها التي في باب الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعدم تصرفها وقد نابت ام لانها قرينتها لكنها في الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاء فان الدال على الاستفهام ثمة هو ام لا غير ومن لم يعدها في كلمات الاستفهام جعلها عائدة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المصنف في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها حرف مثلها وانما قال تقوى اباه ان يكون اصلها أَيْ او أَيّ لان لزوم حذف همزة او ان وحذف احدى ياءي اَيّ وقلب الواو وادغامها في الياء مع كون الاسم غير متمكن يأبى ذلك الاصل فالكر تقوى ذلك الاباء لانه تثقيل في مقام التخفيف وقد قال العلي الكسر عوض عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه فعال من اين او فعلان من اَيّ فيختلف الحال اذا حمل على قوله وثالثها المختص اي لا يختص طلب شئ من حصول التصور والتصديق بل يعمها وانما اخره عن المختص باحدهما لان مفهومه سلبي ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاجمال اعني عد الكلمات قوله وهو طلب حين الثبوت والانتفاء في مقام التردد وذلك لانك اذا تاملت ادنى تامل ظهر عندك ان السائل على قطع وقوع احد طرفي النقيض وانما يسأل عن التعيين واشارته ههنا الى ما سبق من التنبيه على حال التصور تانيس بالتصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد هناك الجواب عن اشكال المختص بالتصور بناء على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يتعلق بالتصور اجمالا وتفصيلا قوله تفصيل في طلب التصديق بما قدمه على طلب التصديق لان طلب تصور المسند اليه او المسند من حيث انه مسند اليه او مسند متأخر عن التصديق بالاسناد بينهما واورد التصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والآخر مركب في صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه متضمن معنى الكائن الذي هو المسند

في الحقيقة ثم ان قولهم ان مثل قولك أدبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او
المسند او غيرهما مبنى على الظاهر تسامحا الا ترى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل
قبل الجواب او بعده على وتيرة واحدة لم نزدد بالجواب على تصورهما والتحقيق ان المط
هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان
احدهما لابعينه في الاناء والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان
مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم
تعينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل و
المط هو تصور المسند اليه اي من حيث انه مسند اليه كما نبهنا عليه وهذه الحيثية اشارة
الى ذلك التصديق المط فتامل وقس عليه نظائره قوله هل حصل الانطلاق وهل
زيد منطلق اشارة الى قسمي التصديق في صورتين مختلفتين كما مر في الهمزة ولا يصح
ان تقابل هل بام المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فتنافيها
هل الطالبة للتصديق وضعا قوله بانقطاع ام اعترض عليه بانه لاسبيل الى اتصالها
في قوله هل عندك عمرو ام بشر وان وقعت الهمزة موقع الهمزة هل لان شرط المتصلة
ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة واجيب بان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى
ان يلي الهمزة قبلها مثلها وليها ويجوز المخالفة بين ما وليها والهمزة اعندك زيد ام عمرو
ازيد عندك ام في الدار والبيت زيد ام عمرو جواز احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة
احسن فما ذكره المعترض بتبيل الحسن دون الاحسن فلا اشكال ويصح ان تقابل هل
بام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم آخر فلا منافاة بينهما فظهر ان ام في
الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق فهي كالهمزة قوله دون ام عندك
بشر بانقطاعها فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك ام شاء فيصح ان تقال
هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلنا ذلك الجواز مشروط بكونه
المنقطعة بعد الخبر اذ لاتلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب ان تكون الواقع
بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قوله وقبح عطف على امتنع اي ولاختصاص هل بالتصديق

قبح هل رجل عرف لما سبق من ان نحو رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق
باصل الفعل وان الكلام في جنس الفاعل او عدده فالاستفهام فيه انما يكون لتعيين
الفاعل وتصوره فبينه وبين هل تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل
محذوف يفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه لبعده يستقبح وكذا
الحال في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يكون لجعل التقدم
لغرض آخر او جعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه
لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبيح قوله دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان التقدير
المنكر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقدم على معموله وكذا لم يقبح ارجل عرف
وازيدا عرفت لان الهمزة قد تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا
تدافع بينها وبين التقدم قوله لما سبق متعلق بقبح قوله لما سبق متعلق
واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقدم في قد سبق ان المسند اليه
المتقدم في الذكر على المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان
معرفا ظاهرا كان تقديمه اللفظي للتقوى فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه التخصيص
والتقوى على سواء وان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وسائر متعلقات
الفعل كالظرف والحال اذا قدمت عليه افادت التخصيص اما دائما او غالبا فاذا
استحضرت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت وهل يوم الجمعة خرجت وهل في المسجد صليت
وهل راكبا جئت وعرفت عدم قبح هل زيد عرفه وهل هو عرف وهل انت عرفت
واعترض بانها قبيحة ايضا اتفاقا واجيب بانه اراد ان لاقبح من جهة التدافع
ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة اخرى في الاصل نحو قد المقتضى للفعل فلا تفارق
اليقها اذا وجدته في الكلام كما نحن بصدده واذا لم تجده كما في هل زيد قائم تسلت
عنه ذاهلة وعرفت ايضا انه لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة
لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح فلا قبح اصلا وانما
قال عساك ان تهتدي لانك بعد استحضار ما سبق تحتاج في استخراج ما هو ذكره الى

تامل ما قوله ولابد لها من ان تخصص الفعل المضارع بالاستقبال هذا حكم ثالث لها بحسب
الوضع كما في السين وسوف فكان الاولى به ان تقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال
فان قوله لابد يوهم ان لهل معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب
التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الحال والماضي والاستقبال على سواء
قوله فلا يصح اي لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام
حقيقته كقولك هل يضرب زيدا اي الآن او يقصد به الانكار كما في المثال المذكور في
الكتاب والتقييد بالجملة الحالية اعني وهو اخوك تعليل للانكار وقرينة لطيفة على
قصد معنى الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لعامله قوله
في ان تكون متعلق بقوله على نحو اي لا يصح ان تقال هل تضرب زيدا كائنا على نحو اتضرب
زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكون هل هذا مع ما عطف عليه اعني
ولا استدعائه متعلق باستلزام والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا
به من الهمزة وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونها ادعى له من
وجهين احدهما ان هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد تبين فيما سبق
ان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات اي النسب دون الذوات اي المفهومات
المستقلة بالمفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات داخلة في مفهومات
الافعال دون الاسماء فلذلك كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال
دون الهمزة والثاني ان هل تستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال وذلك انما يتصور
فيما يحتمل الاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت مفهوما غير النسب كزيد مثلا لم يكن
له في نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غيره اليه جاء
الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان فالذوات من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال
فيكون هل ادعى لها او اقوى تعلقا بها وكان يكفيه من الوجه الثاني ان يقول هل
تخصص المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا فيكون ادعى للفعل قوله استلزم
ذلك يعني استلزم ذلك المذكور وهو كون هل لطلب الحكم واستدعاؤه التخصيص

ويرد عليه انه علل الاستلزام بما فلا معنى لاسناده اليهما اذ هو نظير قولك الفضل لزيد
استوجب الفضل لزيد الاكرام ويجاب عنه بانه اراد اعادة التعليل لطول العهد
الا انه اعاده بطريق الاسناد وهو ركيك جدا ويقال ايضا ذلك اشارة الى مثال
الامرين استلزم هل مزيد اختصاص له الا انه وضع لهل مكانه له كما وضع ذلك موضع
ضمير هل قوله اظهر خبر يكون ولما كان كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان
في مدلوله وضعا ودلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض
دون الوضع قوله ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل قوله عن طلب
الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها
من علام الغيوب قوله وهل انتم تشكرون كذلك اي مفيد للتجدد وايضا سواء
جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدأ فان الجملة
الاسمية اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق بينهما في هل انتم
تشكرون زيادة تاكيد اما بالتكرير اذا جعل فعلية واما بتقوي الحكم ان جعل
اسمية وليس في هل تشكرون شيء من ذلك قوله فتدرك الفعل معه يكون ادخل
وذلك لان تدرك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى ادل على ان هناك ما يستدعي تركه
فترك الفعل مع هل يكون ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد دونه
كمال العناية بافادة الثبات والدوام قوله الا من البليغ لانه الذي يعلم ان
هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل الى الاسم ويراعي مقتضيات المقامات
فلا يقال هل زيد منطلق الا لداع قوي يدعوه اليه نكتة سرية تقصدها واما
غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب كما لا يحسن التركيب المشتمل على
بناء الفعل للمفعول واسناده اليه مع ذكر الفاعل منه وضعا بمعقد من كل احد بل ممن
يعرف تلك النكت المطوية فيه على ما سبق ذكرها قوله والخطب مع الهمزة
في نحو ازيد منطلق اهون لان استدعاءها للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة
فاذا ذكرت مع الاسمية فكانه لم يعدل بها عن اصلها فاذا صدر مثل ذلك عن غير

البليغ لم يقتضِ حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت اذا دخل هل على الجملة الاسمية
وقصد بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله تعالى فهل انتم شاكرون عقيب قوله وعلمناه صنعة
لبوس لكم لتحصنكم دل على الاعتناء بحصول الفعل ودوامه واذا قصد بالاستفهام الانكار
دل على زيادة التقريع بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي ان لا يقع على سبيل
التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقته فما ذا يكون فائدة العدول قلت
فائدته التنبيه على ان ذلك الفعل كالانطلاق مثلا في هل زيد منطلق مظنة للاستمرار و
الدوام قوله من طلب حصول التصور بان النوع الاول على قوله من التحضيض بطلب
حصول التصور وقوله على تفصيل حال من المستترة في قوله في النوع الاول
منك تطبيقها اي تطبيق تلك الكلمات في الكلام على ما يستوجب الى يستوجبها و
المعنى تطبيق تلك الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك الكلمات فالمستتر
في يستوجب لما وضميرها المفعول المحذوف للكلمات وقيل اي يستوجبه اي على الوجه الذي
يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام قوله تقول ما عندك بمعنى اي اجناس
الاشياء عندك يعني انك قد عرفت ان عنده جنسا من اجناس الاشياء على الاجمال
فتسال عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد انا دك تصور لم يكن
حاضرا عندك وعرفت ايضا ان الكائن عند المخاطب انسان وهذا التصديق آخر غير
اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب وهو ان جنسا ما من الاجناس
كان عنده قوله وكذلك تقول ما الكلمة فصله عما تقدم لوجهين ان هذا سوال
عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدم سوال عن موجود خارجي ان الاول سوال
عما هو مبهم مطلقا والثاني عما له نوع تعين في الجملة كانه قيل مدلول هذه اللفظة اي
جنس من اجناس المفهومات هو فيكون مايرادف تلك اللفظة ان وجد والا جيء
بمركب يعين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا بل المقصود
مجرد تعيين خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سائلا عن مدلوله
لغة فانه يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعني تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا

واما قولك ما الانسان سائلا عن تحديد ماهية الحقيقة بعد العلم بمدلوله الوضعي على
الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا لحدها الاسمي الذي فصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة
خصوصيته اجمالا لكي يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظة وضعت لمعنى مفرد فهو بالعلوم
انسب اذ يطلب فيها تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية واما اهل
اللغة والعرف فهم يكتفون بالمعرفة الاجمالية قوله اي اي من في الوجود توثرونه
في العبادة اراد اي جنس من اجناس الموجودات تؤثرونه فيها كما يقتضيه
سياق كلامه وقد صرح فيما بعد بان من الاستفهامية للسوال عن الجنس من ذوي
العلم ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا
بطريق التغليب قوله او عن الوصف استعمال ما في السوال عن وصف اولي
العلم او غيرهم كثير في اللغة منه قولهم وما المؤذون يا رسول الله قال الذاكرون الله
كثيرا والذاكرات وكذا استعمال ما الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى والسماء
وما بناها اي والقادر الذي بناها قوله ولكون ما للسوال عن الجنس او للسوال عن
الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع او وقوع هذه الواقعة بينهما وجهه تلخيص ما ذكره
في الكشاف ان يكون فرعون قد اراد بالسوال انه اي شيء هو من الاشياء التي شوهدت
وعرفت اجناسها فاجاب موسى بالاستدلال عليه تعالى من افعاله الخاصة ليتعرفه انه ليس
بشيء مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض والمحسوسات وهذا الوجه الا انه
تعرض فيه باخراج الاعراض عن السوال بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون
الا موجودا مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر
له في معرفة الاشياء كان يعتقد ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام
كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له فيكون معنى قوله وما رب العالمين اي اجناس
الاجسام هو ولما كان موسى عالما بالله اجاب عن الوصف اي سوال الوصف
فقال رب السماوات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا يدل على انه
ليس من اجناس الاجسام بل حقيقته ممتازة عن حقائق الممكنات واشار الى ان

ذلك الاعتقاد من فرعون ليس من الايقان وحث بما ذكره على النظر المودي الى
العلم اليقيني بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السوال والجواب عند فرعون الجاهل عجب
الجملة الحاضرين عنده فعدل موسى الى وصف اظهر في الدلالة على وجود الصانع و
صفاته لانه من الايات المتعلقة بالانفس وما تقدم من الايات المتعلقة بالافاق
فقال ربكم ورب آبائكم الاولين ولما راى فرعون استمرار موسى ثانيا على جواب لا
يطابق سواله استهزأ به وجننه قائلا ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى
الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة ادل على صانع يجددها فالمم
نوع استمرار وعرض بجنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم
حيث لم يتفطنوا لما نبههم عليه مرتين من فساد مسالتهم الحمقاء وحكمة جوابه الكريم
ولقائل ان يقول لا مدخل في هذا الوجه لكون ما للسوال عن الوصف كما زعمه المصنف
فبناؤه على عدم مطابقة الجواب للسوال فلو فرض ان ما للسوال عن الجنس فقط كانت
هذه القضية باقية على حالها لا يقال ان جوابه بالوصف مبني على انه حمل كلمة ما على السوال
عن الوصف لانا نقول بل بناؤه على التخطئة في السوال والتنبيه على النظر المودي الى
العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات كما ذكره الثاني ان يكون فرعون قد سال
بما عن خصوصية ذاته كانه قال اي شيء هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هي
فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا
سبيل الى معرفتها وانما الذي اليه سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بافعاله وعلى هذا
التطابق بين السوال والجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرض له المصنف ظاهر ايضا و
لا يخفى ان حمل هذا الوجه مبنيا على اشتراك ما بين معنييه اولى ما اشار اليه بقوله
ويحتمل الى آخره وهو الذي مال اليه العلامة حيث قال والذي يليق بحال فرعون مع
ادعائه الربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سواله هذا انكارا لان يكون للعالمين
رب سواه فلما نسب موسى الربوبية الى غيره تعجب قومه من جوابه فلما ثنى سفهه بقوله
جننه الى قومه وطنز به حيث سماه رسولهم فلما ثلث سفهه آخر غضب والتهب

وقال لئن اتخذت الها غيري قال وهذا يدل على صحة هذا الوجه الاخير قوله ان يكون
فرعون قد سال بما عن الوصف لما كان مقصوده ان يعترف موسى بربوبيته كان
سواله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من اوصافه الخصوصة لا عن الجنس حرصه
يكون رب العالمين عنه مشتركا وذلك اما لانه مع ادعائه الربوبية لنفسه كان
معتقدا بربوبيته تعالى واما لانه بنى الامر على زعم الخصم وتسليم قوله والظاهر انه لما كان
اطلاق رب العالمين في قول موسى على غيره سال عن وصف رب العالمين طامعا
في تعيين موسى اياه ولا حاجة في ذلك الى تبعيد الاشتراك عنده حقيقة
او تسليما قوله لجهله متعلق بكونه عنده مشتركا والتسويل التزيين
وفي الشيطان [illegible] في خيشومه اي في اقصى انفه الغاده الباطل
في دماغه وتصديق في جهله والباء [illegible] في بتسليم متعلق بالنفخ وضميره للزعون
وايا ما للربوبية والادعاء بعد الانقياد و [illegible] الاعتراف بذلك اي بكونه ربا
الى ان يعتقده بعقله اي يذكره واعقبه قولهم آمنا برب العالمين قولهم رب
موسى وهرون قوله وان يكون ذلك السوال من فرعون عطف على قوله ان
يكون فرعون قد سال والطاغية بتخفيف الياء هو الطغيان والفخر في جوابه وحاضريه
وجهه لفرعون وفي بدله لموسى وهو منصوب على انه ظرف تقديره في مكانه على
الملمين قوله فيجعله بالنصب عطف على يجري اي فيجعل موسى فرعون المخلص جوابه
ونهيهم بان يذكر وصفا مختصا به وقيل الى يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى
على نهج حاضريه فخلصا له من طعن الطاعنين قوله لجهله متعلق بطاغية واو
كان متعلقا بجهله وضميره فيه لذلك المقام الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماع
به يعني بعد غيبته وهربه منه قوله لم يكنه اي لم يكن المخلص فرعون كما ظن وقيل
اي لم يكن المخلص جواب موسى على نهج الحاضرين او لم يكن المخلص المخلص فقال يتهيق
في كلامه اي توسيع وطلابه فاه قوله من المسجونين اي من الذين عرفت حالهم في
سجني كما ما يلقيهم في مهواة لا يرى فيها شيء ولا يسمع صوت الى ان يموتوا

واما من فللسوال عن الجنس المشهور انه للسوال عن العارض المشخص لذوى العلم فاذا
قيل من جبرئيل يجاب بالنبيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا واذا قيل من
جاءك يجاب بنحو زيد مثلا وقد يستدل على وروده للسوال عن الجنس بقوله فمن ربكما
حيث وقع الجن فى جوابه وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسى فسالهم على
تشخيصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذى ظننتنا منه قوله ومنه قوله
على التقدم لان الاستفهام فيه للانكار لا على حقيقته قوله الى معنى اكاذب سواى
معنى على طريق الانكار اى ليس لكما رب سواى وعلى هذا لو قال بلى بدل نعم لكان
اولى قوله خلقه اول مفعول اعطى وكل شى ثانيهما اى اعطى خليقته كل شى
يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز ان يكون خلقه ثانى المفعولين
فالمعنى اعطى كل شى صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين
الهيئة التى تطابق الابصار والاذن الشكل الذى يوافق الاستماع وهكذا الحال
فى سائر الاعضاء قوله ثم هدى اى عرفه كيف يرتفق بما اعطى يعنى راه تمود اورا
بكيفيت استعمال آلات در تحصيل كمالات وما احسن هذا الجواب كافيا شافيا وما اخصر
قوله وتقديره اياه على ما قدر يدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله و
اتبعت عطف على سلكت فيه اى فى ذلك الطريق او السلوك واخذيت بهذا الدليل
الحاذق ولذمك جواب اذا سلكت بكونه اى بكون ذلك الصانع الذى وصفه والوجه
فى لزوم الاعتراف بكونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها يودى
الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال منزه عن سمات النقصان متوحد
فى ذاته متفرد فى صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده وان يكون العبادة من
الكل خالصة دون غيره وفى وصف العقل بالهادى عن الضلال تنبيه على ان الضلالة انما
تنشاء من اتباع التقليد وشوائب الاوهام قوله احد المتشاركين الحق فيه
باعتبار ما يقصد منه المتشارك اعنى الاثنين واراد احد الشيئين المتشاركين او
الاشياء المتشاركة فى امر هو مضمون ما اضيف اليه اى وانما وصف الامر بعمومه

للمتشاركين تاكيدا للاشتراك وزيادة ايضاح له قوله فيطلب منه اى من ذلك القائل
وصفا مميزا اى يميز تلك الثياب عندك عما يشاركها فى الثوبية وذلك الوصف المميز
لكونها كتانا او قطنا او حريرا الى غير ذلك من الاوصاف المميزة فى متعارف الناس
قوله ايكم يا تينى هذا سوال عما يميز احد المتشاركين فى الحضور والخطاب
ولما كان المخاطبون هناك منحصرين فى الثقلين آل معنى السوال الى ما ذكره بقوله
اى الانسى ام الجنى ولم يرد به انه ايا سوال عن ذوى العلم لكن الا ترى كيف
نكر الجنس فى تفسير من وذكر فيه الاجناس الثلاثة فقال بمعنى البشر هو ام ملك
ام جنى وعقد فى تفسيرانى تمنا واقتصر على ذكر جنسين من تلك الثلاثة على ان
ما صرح به اولا منها اعنى اى يدفع توهم هذه الافضلية رادة قطعا قوله فكانك
قلت اعشرون ام ثلثون فيه اشارة الى ان كم الاستفهامية محمولة على العدد الوسط
فى نصب المميز وافراده وهذا انفسير للمثال الاول اذ المناسب للثانى اعشرين ام
ثلثين قوله وتقول كم درهمك الخ تنبيه على ان مميز كم يحذف كثيرا ويقدر بما يناسب
المقام وقوله قال عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم يعنى كان تم ذلك فى قصة اصحاب
الكهف والمميز محذوف على ما قدره وقوله وقال كم لبثتم فى الارض عدد سنين
هذا فى حق اهل النار فى سورة المومنين والمميز ههنا مذكور اعنى عدد سنين و
الظاهر ان كلمة قال هذه من كلام المصنف عطفا على قال عز وجل ويحتمل ان يكون من
كلامه تعالى عطفا على قال قائل منهم فان الآية فى مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والمراد فى قال
لله او للمامور بسوالهم من الملائكة وفى مصاحف الحرمين والبصرة والشام قل كم لبثتم و
الخطاب للملك او لبعض روساء اهل النار وهكذا الخلاف فيما بعدها اعنى قوله قال
ان لبثتم الا قليلا قوله سل بنى اسرائيل كم آتيناهم هذا السوال للتقريع ولا استفهام
للتقرير ومن آية مميز كم قيل اذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعد زيد فى مميزه لفظة
من دفعا للالتباس بالمفعول ولم يسمع زيادتها فى غير مواضع هذا الفصل قوله ويحنى
روى بنصب المميز يعنى بنصب عمة اذ حينئذ تعين ان كم استفهامية مرفوعة المحل

على الابتداء وعلى رواية جر عمة يكون كم خبرية مرفوعة المحل على الابتداء ايضا واما
على رواية رفع عمة فكم اما استفهامية او خبرية اى كم مرة او كم حلبة بالنصب او بالجر وعمة
مبتدا او لكونها نكرة موصوفة وكلمة اما ظرف او مصدر معمول لخبر المبتدا اعنى حلبت قد
على المبتداء والخبر معا على طريقة قولك يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب ومثل ذلك لا يعد
فصلا بين العامل ومعموله بالاجنبى قوله وخالة هى تابعة لعمة فى احوالها الثلث
قال رجل افدع اى معوج الرسغ من اليد او الرجل وامراة فدعاء قوله واما كيف
فللسوال عن الحال اى عن وصف الشى وهيئته التى يكون عليها فان كيف فى حكم الظرف بمعنى
فى اى حال فتارة يكون فى محل الرفع على الخبرية كما فى قولك كيف زيد واخرى فى محل النصب على
الحالية كما فى قولك كيف جئت قوله اوشح هو من شجى على وزن حزن ومعناه والكل
من الجذل بمعنى الفرح قوله ينتظم الاحوال كلها اى لا يختص ببعض دون بعض بل
يعمها جميعا وقد مر ان كيف يسال بها عن الاحوال والصفات التى لها نوع استقرار
قوله قال تع فاتوا حرثكم انى شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع امراة وهى مجبية
من دبرها فى قبلها كان الولد احول فنزلت الآية ردا لهم اى فاتوا حرثكم كيف شئتم و
على اى وضع اردتم بعد ان يكون الماتى موضع الحرث وهو القبل قوله اى من اين لك
ذهب بعضهم الى ان كلمة انى وحدها بمعنى من اين وآخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة
فقوله واخرى اى وتستعمل اخرى بمعنى من اين يتناول المذهبين ومعنى ايان يوم القيمة
ايان يوم الدين ايان وقوعه فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث
واعلم ان هذه الكلمات يريد ان هذه الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام كثيرا ما تتولد منها
بمعونة قرائن الاحوال امثال ذلك ما سبق من المعانى المتولدة من حرف الاستفهام
اعنى الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها على حقيقة الاستفهام فتحمل ح على معنى يناسب
المقام قوله فيقال ما هذا او من هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان كون التحقير
مستفادا من اسم الاشارة فيما ذكره من المثال لا ينافى استفادته من الاستفهام ايضا
وما لى لا ارى الهدهد لمجرد التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه عدم رويته

للهدهد وفى الكشاف انه قال ما لى لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او
غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كانه يسال عن
صحة ما لاح له ويظهر مما ذكره انه حمل ما لى على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهى منقطعة على
الوجهين معا قوله وكيف تؤذى اباك للانكار اى لانكار الايذاء والتعجب اى من
ارتكابه والتوبيخ اى لفاعله قوله وعليه اى وعلى ما ذكر من الانكار والتعجب و
التوبيخ قوله معنى التعجب حال من المستتر فى عليه الراجع الى المبتداء او من المعمول
وانما فرد التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه لانه الاصل الذى يتولد منه الانكار والتوبيخ
فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا مستغربا جدا كان ارتكابه منكرا وفاعله حريا ولانه
المحتاج الى التاويل برجوعه الى العبادة لاستحالة التعجب منه تعالى قوله ووجه تحقيق
ذلك اى تحقيق ورود قوله كيف تكفرون على ما ذكر من المعانى وملخص ما حققه ان
كيف للسوال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان سوالا عن الاحوال التى يكون
لذلك الفعل مزيد اختصاص بها كقولك كيف جئت اى اراكبا ام ماشيا ولا شك ان
للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا ترى انه ينقسم باعتبارهما
فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افى حال العلم
بالله تكفرون ام فى حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا على معنى كيف
تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم به لان
العلم بهذه القصة يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان
وصار المعنى فى اى حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذه الصفات الجامع للعظمة والجلال
ولا شك ان هذا العلم صارف قوى للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور الفعل عن القادر
مع الصارف القوى مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فظهر ان قوله كيف تكفرون
الى آخر الآية وارد على ما ذكر من المعانى قوله فى حين صدور الكفر ظرف لمعنى النفى
فى لا بد والما عالمين بدل من الظرف الواقع خبرا لكونوا وقوله انساق جواب
فاذا قيل اى انساق السوال الى ذلك اى الى كونهم اما عالمين بالله واما جاهلين به

او الحال حال علمهم بهذه القصة اشارة الى ان قوله وكنتم الى آخره في موقع الحال وليست هذه
الواو عاطفة على كنتم امواتا حتى يجب تقدير قد بل على المجموع ما ذكر الى ترجعون اى كيف
تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اى نطفا فى اصلاب آبائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد
الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا
وجب التأويل بالعلم بها لانه المقارن لعامل الحال اعنى تكفرون وانما جعل الاحياء الثانى
والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء على تمكنهم من العلم بهما بالنظر فى الادلة الواضحة
الموصلة اليهما قوله صير الكفر جواب اذ قيد والمستتر فيه عائد الى المصدر قيده
قوله هو ان هذه الحالة اى حالة العلم بهذه القصة وقوله سواه اى غيره
قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجيب ههنا لانه ما يتولد من التعجب ايضا فان قلت
كيف للسؤال عن الحال فاذا استعمل فى الانكار كان انكار الحال لا الفعل الذى هو الكفر
مثلا قلت حال الكفر رديفه ومتبعه فاذا انكر كان انكار الذات الكفر على طريقة الكناية
وذلك اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع والانكار اراد به الانكار بمعنى النفى
اى لا ينبغى لك وقوله حال تذليل المخاطب اى اهانته ظرف ليقال قوله لكونه سؤالا
يعنى ان قوله اين شركائى الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه
سؤالا فى وقت الحاجة اى الاغاثة عمن كان يدعى له انه يغيث اى سؤالا واستفهاما عنه
على سبيل الانكار لمكانه فيلزم منه انكاره على وجه برهانى وقد يتوهم ان قوله عن
كان متعلق بالاغاثة قوله انى تعتمد على صيغة الخطاب اى كيف تعتمد ومن اين
تعتمد فانى تؤفكون اى تصرفون يقال افكه يأفكه افكا بفتح الهمزة اى صرفه انى
لهم الذكرى اى من اين لهم الذكرى او كيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة و
هى الدخان وكيف يفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم
من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات قيل وقع على قريش
دخان من السماء حين اخذوا بالسنة بدعائه عليهم فكان الرجل يكلم الرجل ولا
يراه فناشدوه الله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثم لم يفوا وقيل

هو دخان يأتى من السماء قبل يوم القيمة وهو من اشراط الساعة ومتى قلت هذا
هذا اجمد للقول وانكاره بانكار زمانه فيكون انكاره بالبينة قوله وقد عرفت الطريق
الى طريق استعمال كلمات الاستفهام فى معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة القرائن الى
ما يتولد منها من المعانى المناسبة للمقام فراجع نفسك فى ذلك فان امكن حملها على معانيها
فذاك والا فاحملها على متولداتها واذا سلكت تلك الطريق فاسلكها عن كمال التيقظ
لا التفت الى ما عددته وتتبعه قوله وقوعا او غير وقوع تميز الحال نفس الفعل و
انما قال حال نفس الفعل لان حال متعلقات الفعل غير معلوم واعترض بانه قولوا او
غير وقوع مستدرك لان التقديم يقتضى العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه اشار
به الى صورة النفى كقولك انا ما شتمت زيدا فان المتنازع فيه ههنا هو عدم الفعل الذى هو
الشتم وان هذا العدم منسوب الى ما ذا فالمعلوم من الفعل عدم وقوعه وقد يجاب
ايضا بان العلم باحد طرفى النقيض يستلزم العلم بالطرف الآخر فاذا علم مثلا ان
وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فجاز ان يحمل كلامه على التأكيد اذا
جعل كلمة او بمعنى الواو قوله ازيدا ضربت منفصل لا تجوز د سائلا حالا عن فاعله
قوله عن حال وقوع الضرب اى عن انه واقع ام لا وانما نهى عن ذلك التجويز لان
التقديم يستدعى العلم بوقوع الفعل والسؤال عنه وقوعه يستدعى عدم العلم به فيتنافيان
قوله ولا انت ضربت زيدا بنية التقديم اى ولا تجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع
الفعل لان علة النهى مشتركة بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على الظاهر
اذ لا تخصيص ح فلا تدافع ولم يعتبر فى المفعول ان لا يكون تقديمه لمجرد الاهتمام لان تقليل
غير ملتفت اليه بخلاف اجرائه على ظاهره فانه كثير يساوى اعتبار التخصيص
قوله ولا تقل ازيدا ضربت ام لا وذلك لانه ان حمل ان الهمزة لا ضربت زيدا
او ام لا ضربت احدا كان الشك فى نفس الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة
بين ام والهمزة وان حمل على ان المعنى لا زيدا ضربت بل غيره كان ركيكا فى الاستعمال بعيدا
عن الافهام وكذا الحال فى قولك أ انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا انت ضربته

بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال ههنا ايضا بنية التقديم لانه اذا اجرى على ظاهره
جاز اذ لا تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادلة قلت اذا
لاحظت الهمزة وام على جملتين جاز ان تكون احديهما اسمية والاخرى فعلية على انك قد
عرفت ان المعادلة احسن وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستفهام
اراد بالتقرير معنى التثبيت والتحقيق ولذلك قال حال تقرير الفعل وحال تقرير
انه الضارب ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع فى الاستعمال لقال التقرير
بالفعل والتقرير بانه الضارب قوله فاحذه امر من حذوت الفعل بالنعل وعداه
بعلى لتضمينه معنى القياس والبناء قوله على مثال الاثبات يعنى اثبات الفعل او
قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق
المبالغة فلابد ان تكون تحذو على مثاله فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت
زيدا كذلك اذا اردت تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل
قلت انت ضربت زيدا فاذا اردت تقريره قلت اانت ضربت زيدا وقس على ذلك
حال المفعول وغيره قوله فاتشبح على منوال النفى وذلك لان مآل الانكار الى النفى فكما
ان اداة النفى على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما اريد انكاره من الفعل ومتعلقاته
قوله اوقل ازيدا ضربت ام عمرا والمثال الاول اعنى اضربت زيدا صريح فى انكار الفعل
وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من يردد المخاطب الضرب بينهما ويدعى انه ضرب
احدهما تولد منه انكار الضرب على وجه برهانى لان غيرهما ليس محلا للضرب باتفاق فاذا
انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفاء اللازم هو المحل يستلزم انتفاء ملزومه الذى هو الضرب
ومن هذا القبيل قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اى لو كان من الله تحريم لكان متعلقا
اما بالذكرين من جنس الضأن والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين
وكذا الحال فى الذكرين من جنس الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه ارحامهما
والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمون فانهم كانوا تارة يحرمون ذكورها
واخرى اناثها واخرى اولادها حيث كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم

الى الله ثم قرر عليهم بانكار محال التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره وليا لا
اتخاذه وليا لان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات
دعائهم اياه عنده كما صرح به فى قوله بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا فصله عما قبله
امثاله ان تقدر الفعل المحذوف مقدما فيكون انكار الفعل لا المفعول الا ان مساق
الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا احدا من جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من
جنس الملائكة فوجب ان يقدر الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا
مثلا لان الاتباع منهم ابعد وقالوا واحدا استبعادا لاتباع الامة الكثيرين واحدا او ارادوا
انه واحد من افنائهم ليس بافضلهم قوله فتذكر متعلق بما قبله اعنى قوله البشر امنا
اشارة الى ذلك الاحتمال وقوله ولا تغفل متعلق بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت
الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ على معنى لم كان هذا الشىء فى الزمان الماضى اى
ما كان ينبغى ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم يكون فى الحال والاستقبال اى
لا ينبغى ان يكون واقعا او ان يقع اتعصى ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى لم يكن
فى الماضى كقوله تعالى افاصفيكم ربكم وقوله اصطفى اى لم يكن الاصفاء والاصطفاء او على معنى
ليس فى الحال او لا يكون فى الاستقبال كقوله انلزمكموها اى لا نلزمكم ولا نكرهكم على قبول
البينة والاهتداء بها وانتم كارهون لها قوله واياك ان يزل عن خاطرك
التفصيل الذى سبق لا يخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضى ان يحمل نحو اجل ضرب
على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى
ونحو ازيدا ضربت على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا يحمل نحو قوله تعالى الله اذن الى آخره
يدل على انه يجوز اعتبار التقديم فى نحو الله اذن الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد
ان الاذن ينكر من الله دون غيره وذلك مناف لما تقدم من ان نحو زيد عرف حقه
ان يحمل على وجه تقوى الحكم دون التخصيص واعتذر عن ذلك تارة بان المراد فى الآية
ما نعا آخر سوى ما تقدم واخرى بانه مبنى كلامه ههنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم
لافادة الاختصاص فى الظاهر المعرف ايضا كالشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى فتنبه بالحقيقة

اعتراض على ما فى الكشاف من ان هذه الآية من قبيل اغير الله اتخذ وليا فى كون الانكار
راجعا الى ما يلى الهمزة لا الى الفعل قوله سواء اسند حال من مفعول احله الراجع الى غير
الله اذن وفى قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل على التقوى اذا
دخل عليه حرف الانكار افاد تاكيد الانكار لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين
لتاكيد النفى لا لنفى التاكيد قوله وانظم فى هذا السلك اى سلك نحو قوله الله اذن
وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم الانكار دون التقديم وهذا ظاهر فى قوله اانت تكره
الناس اانت تسمع الصم اذ المقصود منها انكار صدور الفعل من المخاطب لا انكار كونه
الفاعل مع تقرر اصل الفعل واما قوله اهم يقسمون فالظاهر منه قصد التخصيص ردا
لقولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وانكار ان يكونوا هم
المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله حتى يرد عليه فتامل واعلم ان امثال
ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام ولا حرج فيها اذا لم تخرج عن
سنن القواعد وان ما تقتضيه ذوق طائفة لا تقوم حجة على آخرين فان قلت
تقوية حكم الانكار او التقرير امر معقول فما معنى تقوى الحكم فى حقيقة الاستفهام
فى نحو قولك اانت ضربت محمولا على الابتداء قلت كان المتكلم تخايل له ضربه فاستفهم
عن تحققه وتقتضى الاتى الى كثرة التاكيدات فى قولك ائنك لانت يوسف لظهور
العلامات المخيلة كما يرشد اليه جوابه عليه السلام بقوله انا يوسف وهذا اخى قوله
واذ قد عرفت هذا بيان لما وعده فى بحث تقديم المسند اليه من ان تحقيق كلمات الاستفهام
تقتضى صدر الكلام الا ان ما ذكره لا يفى بما وعده لانه يدل على ان المستفهم الذى
هو المطلوب اهم لا على ان الطلب اهم فيجب ان يقدم المطلوب على اداة الاستفهام فان قلت
المطلوب بالطلب والطلب بالاداة فيجب تقديمها قلت الاهم الذى ذكره هو ذات
المطلوب مع قطع النظر عن كونه مطلوبا لا مطلقا لحق فقدل ان الطلب اهم من عدمه والاهم يجب ان
يقدم على ما هو عنده فكذا اداته لا نا نقول هذا منقوض بالاخبار اذ لا بد ان يكون اهم من عدمه
والاهم يجب تقديمه قطعا كان ما ذكره المص منقوضا بالامر والنهى والقول بان الاستفهام

للحصول

للحصول الذهنى الذى هو اشتغال اشرف الاجزاء وانتعاشه بالصورة الادراكية
بخلاف الامر والنهى فانهما للحصول الخارجى فليسا فى تلك الرتبة من الاهمية مما
لا يلتفت اليه فى الامور العرفية فان الحصولات الخارجية المطلوبة بالامر
والنهى هى الاهم فى متعارف اهل اللغة قوله فلا يعجبك صنعة غائب
من التعجب وفيه لزوم كلمة الاستفهام صدور الكلمات اى لصورتها لصدر
الكلام ولزوم مفارقتها اياه والصواب فى الاستدلال ان يتمسك بالشهرة للكلام
من ان كلمات الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول
الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه قوله ووجوب التقديم
على اللزوم يجرى مجرى التفسير وخص بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على
الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها فى جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت
هى خبرا عنه وانما وجب ذلك لانها فى صور المفردات وكذا الحال فى انى وايان لانهما فى
معناها وصورتها ولعل السر فى وجوب تقديمها ان الاستفهام فى مثل اين زيد متوجه
الى النسبة بين زيد والحصول فى مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف
بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع اين فى صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التى
توجه اليها الاستفهام كانه قيل اى الدار زيد ام فى السوق بخلاف قولك زيد اين هو
فان الاستفهام ههنا عن النسبة التى فى الجملة الواقعة خبرا عن زيد فيحتاج ههنا
الى تقدير القول لان الجملة الطلبية وقعت خبرا للمبتدا فلا بد ان يلاحظ فيهما ما يجعلها
حالا من احواله على ما تحققه ولا حاجة اليه فى مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن
نسبة الحصول فى المكان الى زيد فلم يقع فيه جملة طلبية خبرا للمبتدا حقيقة فتامل
ولا تغفل قوله وما شاكل ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام حروفا كانت
او اسماء فان قلت قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك بمن
مررت وغلام من ضربت فيبطل صدارتها قلت لا تبطل وذلك لشدة الاتصال
بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شى واحد ولذلك يقدر

الاستفهام مقدما على الجار والمجرور والمضاف واما ما روى عن بعض الثقات انه قال
فعل ماذا فقد قيل ان ماذا فيه متعلق بفعل محذوف يفسره ما تقدمه
للامر حرف واحد هذا الحرف انما هو فى امر لغير الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا
فى امره ايضا قوله فى ضبطها اى ضبط الصيغ اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة
مضبوطة بقواعد فى علم الصرف واما الاسماء المذكورة فى علم النحو فسماعية يحتاج الى
عدها اذ لا ضابط لها الا ما ينسب الى سيبويه من ان فعال من الثلاثيات المجردة
قياسى قوله والامر يعنى به هذا اللفظ المركب من ام ر وقيده بقوله فى لغة العرب
لان الامر فى عرف النحاة عبارة عن الصيغة المخصوصة كاضرب مثلا واما بحسب اللغة
فهو عبارة عما ذكره وبهذا المعنى يشتق منه فيقال امرته يأمره فهو آمر وذكر ما هو
مآله الى ما قيل من ان الامر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب
الفعل بالاشارة مثلا على سبيل الاستعلاء لا يسمى امرا حقيقة واورد من اسماء الافعال
مثالين لما اشرنا اليه من ان نحو نزال قياسى عند بعض واعتبر الاستعلاء كما هو مذهب
ابى الحسين دون العلو الذى اعتبره جمهور المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا
عد فى عرف اللغة آمرا منسوبا للادب ولما بين ان معنى لفظ الامر بحسب اللغة هو
استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص شرع يبين معانى تلك الالفاظ بحسب
اللغة ايضا فقال والاظهر ان هذه الصور اى الالفاظ المذكورة والتى من قبيلها يعنى
اخواتها التى لم تذكر ههنا بل هى موضوعة فى اللغة لتستعمل فى الطلب على سبيل
الاستعلاء ام لا مما اختلف فيه على احوال مشهورة فى كتب اصول الفقه ثم اختار ان
الاظهر كونها موضوعة لذلك وانها حقيقة فيه اى فى الطلب على سبيل الاستعلاء
واستدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال الاطلاق فانه من علامات الحقيقة قوله
الى جانب الامر اى الطلب الاستعلائى اذ قد عرفت انه مآل المعنى الذى هو الامر
ويدل على ما ذكرنا قوله الى جانب الامر اى الطلب الاستعلائى وتوقف ما سواه من الذى
الى آخر فان هذه المعانى مقابلة للطلب الاستعلائى لا للاستعمال فيه ولو حمل لفظ

الامر

الامر ههنا على الاستعمال وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعنى فى فيه راجعا اليه
كما يرشد اليه كلامه السابق لكان ركيكا وجعل المبادر الى الذهن عند اهل اللغة على اطلاق الصيغة
والمثال فاللام الى الامر دون ما عداه من المعانى التى يستعمل هى فيها مؤيدا
استدل به اولا بناء على ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعانى كونها موضوعة
لها لانها اخص النسب التى بينها واقواها وانما لم يجعله دليلا برأسه لاحتمال ان
يقال المراد بالامر فى هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوى فيكون الاضافة
بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوى
الذى هو الحقيقة الاصلية وبهذا القدر كان فى الايراد على ان كون اضافة اللام
بيانية مستبعد جدا وقد يقال تسمية النحاة الصيغة بالامر دون الاباحة مثلا تصلح
للايراد ايضا واعلم ان قوله هل هى موضوعة جملة وقعت خبرا لقوله ان هذه الصور
وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتدا خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعائد محذوف
اى فالاظهر فيه قوله ولا شبهة فى ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب
الاتيان به قد عرفت ان تلك الصور والتى من قبيلها موضوعة لان تستعمل فى طلب المتصور
على سبيل الاستعلاء ولا شبهة فى ان هذا الطلب يورث ايجاب الاتيان بذلك المقصود
على المطلوب منه وهو المامور لما يقتضى الزام الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة فى
تركه ... لم يورث الا ان الايجاب ليس من معنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها
ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا
بين الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل
وذلك لان الفعل ح يصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب
قوله بحسب جهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اى يجب الفعل بحسب جهات
مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او الملامة الى غير ذلك مما يتصور اختلافها
بحسب احوال من هو اعلى رتبة واحوال المامور ومناسبة المقام وقيل معناه
يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله والا

اى وان لم يكن الاستعلاء من هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل اصلا فان
قلت تحقق الايجاب بلا وجوب كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد
اشرنا الى انه لو اريد بالايجاب قصد الالزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب لاستعلائى
ولم يرد به حقيقة الالزام وتحتيم الفعل بحيث لا يكون رخصة فى تركه فلا اشكال
قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق وهذه اشارة الى الفاظ الامر واصل
استعمالها ان تستعمل فى الطلب استعلاء والشرط المذكور هو كون الاستعلاء ممن
هو اعلى رتبة قوله والا اى وان لم تصادف هذه الالفاظ اصل استعمالها مع
بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء من غير الاعلى فتفيد ايجابا بلا
وجوب كامر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها فى الطلب فتفيد طلبا
للفعل مجردا عن الوجوب والايجاب واما بان لا تستعمل فى طلب الفعل اصلا فتفيد
معنى آخر كالتهديد والاباحة قوله ان استعمل بيان لتوليد ما يناسب المقام
والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب على سبيل التلطف
والتساوى واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية للطرفين ولا
فى الطلب من ترجيح والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان فيها
طلبا للفعل وقد يتعسف فيقال كل طلب تُوُصّل به الى تسوية الطرفين او التهديد
على الفعل وكان الاولى بالمص ان يقول وان استعملت فى مقام طلب لا فضل

الباب الرابع فى النهى

فافادت الندب قد عرفت
الخلاف فى ان المطلوب بالنهى كف النفس عن الفعل او ترك الفعل وقوله محذوف به حذو
الامر محمول على التضمين اى مذهوب به مذهب الامر ولا تضمين معنى الذهاب لقيل محذو
حذوه وقد مر شله والمناسب لما تقدم فى الامر ان يقول فى ان اصل استعمال لا تفعل
ان يكون على سبيل الاستعلاء فان صادف اى لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور
افاد الوجوب اى وجوب الكف عن الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون
الاستعلاء من الاعلى معتبرا فى اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء

واما كونه من هو اعلى رتبة فهو شرط لافادته الوجوب وخارج عن استعماله فكذا الحال
فى النهى وربما يجاب بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل
على معنى هو مثل الامر فى اصل الاستعمال ملتبسا باعتبار الشرط المذكور فى الجملة فلا يكون
داخلا فى الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر فى كونها حقيقة والعلو فيها
غالب فيكون راجحا فى الاستعمال فلا بعد ادخاله فى اصل الاستعمال بهذا الاعتبار
قوله والا اى وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب
الترك فحسب اى بدون وجوب الترك وتفصيل الكلام تفننا على قياس ما عرفته
فى الامر قوله وان استعمل فى حق المساوى لو قال وان استعمل على سبيل التساوى
لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفى الاستعلاء ولم يرد عليه انه يجب نفى التضرع ايضا
وكذا لو قال وان استعمل فى مقام الاذن بدل قوله فى حق المستاذن لكان اظهر فيما هو
المراد فان قلت ما الفرق بين امر الاباحة ونهيها قلت ان الاول للمستاذن
فى الفعل فيكون الاذن فى الفعل مقصودا اصالة وفى الترك تبعا والثانى بالعكس و
اعلم انه اطلق الدعاء واخواته فى مباحث الامر على المعانى وفى مباحث النهى على الالفاظ
تنبيها على انها تطلق عليها واعلم ايضا انه قد تستعمل لا تفعل فى مقام طلب لا فضل فتفيد
ندبية الترك وكراهة الفعل تنزيها قوله والامر والنهى حقهما الفور يعنى انهما اذا جردا
عن القرائن اقتضيا الاتيان بالفعل والترك فى اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما
وما اختاره مذهب طائفة فى الامر والاكثرون على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على
فور ولا على تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخى من دليل خارجى ومذهب الاكثرين
فى النهى بناء على ان النهى عندهم يقتضى التكرار واستغراق الازمنة بخلاف الامر فانه
لا يقتضى تكرارا واستغراقا بل يقتضى المرة او الطلق الذى تحقق فى ضمن المرة قوله
والتراخى اى جواز التراخى موقوف على قرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية و
لفظ توقف صيغة مجهول ماخوذة من التوقيف بمعنى جعل الشىء موقوفا وقوله عند
الاتصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعى تعجيلا ولا يجوز تاخيرا بل

كل ذلك مفوض الى القرائن قوله والظاهر مبتدا وخبره معنيه وانما جعله منهما لا دليلا
لانه يدعى بداهة المدعى او لانه يحترز عن القياس فى اللغة ولا نزاع لاحد فى ان المستفهم
والنداء يستدعيان الفور والظاهر ان هذا الاستدعاء انما هو لاقتضاء مطلق الطلب
تعجيل المط واذا احتمل ان يكون ذلك لخصوصية هذين الطلبين قوله وما يقتضيه
على ذلك اى على ان الامر حقهما الفور قوله الى ان المولى متعلق بتبادر الفهم وقوله
دون تقدير حال من الفهم او من مجرورالى والمعنى تبادر الفهم الى التغير متجاوزا التقدير
المولى الجمع بين القيام والاضطجاع فى الامر الى الطلب وقوله وارادة تجوز عطف
على الجمع اى تبادر الفهم الى ان المولى غير امره بالقيام لا الى انه قدر الجمع بينهما فى الطلب
مع ارادة التراخى وانما خص القيام بالتراخى لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار
الى المساء ولو لم يكن مقيدا به لاحتمل هو التراخى ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا
قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء فانه يتبادر الفهم الى تغير النهى عن
الحركة دون تقدير الجمع وارادة التراخى فى ترك الحركة قوله وكذا استحسان العقلاء
اى وكذا ما يثبته على ان حقهما الفور استحسان العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر الى الامتثال
به مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك مع الامر قرينة للفور اصلا قوله واما
الكلام فى ان اصل فى المرة فقدم فى الامر المرة لانها اشبه بان تكون مرادة بالامر من الاستمرار
وذلك اما لان الامر يدل على خصوص المرة كما ذهب اليه طائفة واما لان الامر يدل على
الطلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور وماهية الفعل تحقق بمرة واحدة وهذا فى
المذهبان يتشاركان فى ان المرة بالواحدة توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق
انا جعلنا ان فى التوقيع وقدم فى النهى الاستمرار لانه اشبه بان يكون مرادا بالنهى من المرة
وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها فى جميع الاوقات
ومن ثمة ذهب اليه كثيرون واختار المص فى الامر والنهى تفصيلا بناء على الاشبه الذى
لا يخفى وجهه على ذى سلامة فطرة قوله ولا تظنن الى قوله فصل خبر ورتبه حالا لا اعتراض
توسط بين المعطوف عليه اعنى كفو كما فى الامر وبين المعطوف اعنى قوله فى النهى وقوله

كما بحث عليه فى صدر القانون اشارة الى قوله هناك ان الطلب يستدعيا لما ذكره فلا بد ان يكون
الطلب حال وقوعه متوجها الى مطلوب يكون حصوله فى زمان الاستقبال بالنسبة الى زمان
وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود لمطلوب فى الاستقبال قبل حين ورود الاستقبال حال لا
فلا يكون فى المطلوب بقولك لمتحرك تحرك حاصلا فى الحال فلا يكون قولك تحرك طلبا للحال وقوله
فالاشبه الاستمرار جزاء لقوله وان كان الطلب راجعا الى اتصال الواقع قوله يشترك
فى الاعانة على تقدير الشرط بعدها يعنى انها تصلح قرائن لتقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل
على الطلب والغالب فى المطلوب ان يكون مطلوبا لغيره وسيلة الى حصوله فاذا ذكر
بعد الطلب ما يصح توقفه على المط وترتبه عليه فهم ان المط سبب لذلك المذكور وان ذلك
المذكور مسبب له وهذا هو معنى الشرطية فيستغنى عن ذكر الشرط واداته ويؤتى بالفعل
مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك زرنى اكرمك فان تقديره زرنى ان تزرنى
اكرمك وقس عليه ما عداه قوله واما العرض الى آخره اعتراض توسط بين المعطوفين
دفعا لما يقال من ان الابواب المعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة فى كلام النحاة فقوله
على حدة اى على انفراده براسه بل هو داخل فى الاستفهام لانه من موآلاته دخول الا على
فى الامر فقوله وهب لى من لدنك وليا يرثنى بالجزم وانما جاز ان يكون الا تنزل قرينة
لان تنزل لان الهمزة فيه للانكار وانكار النفى اثبات فيتوافق الشرط المقدار متبعا و
قرينته كما هو المعتبر عند الجمهور بخلاف قولك لا تدن من الاسد ياكلك على مذهب الكسائى
اذ لا توافق هناك بينهما قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه الابواب بجزم اذا قصد
السببية وقدر الشرط واما اذا لم تقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله فذرهم
فى خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك رجلا يحبك واما استينافا كقولك اكرمنى اكرمك بالرفع
ثم الجمهور على ان يرثنى بالرفع صفة وليا ورده المص بانه يلزم منه ان زكريا لم يوهب من
وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لما قيل من انه يجب ان يكون كلام دعاء من النبى مستجابا
فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف فى كلامه تعالى حيث قال فى سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل
على انه تعالى اعطى زكريا ما ساله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسئول ووصفه وقد اجيب عن رده

ايمانه الدوايات فيها وهنوا والاكثرون على هلاك ذكريا قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى ذلك بقتلهم في الارض مرتين اولاهما قتل زكريا وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرة قتل يحيى بن زكريا والاقتال ... الا يمكننا ان اخباره خازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام على ما اختاره فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه قيل لم تطلبه فقال الجيد شئ ولا اعتباضه عليه في عدم ترتب غرضه عليه على ما طلبه لاجله فان طلب لا يحيض عن الاخبار الكاذب على قراءة الجزم على لعله بين الاخبار على ظنه كانه قيل ان تهب لي وليا يرثني في ظني ولا كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو قوله وقال تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة اي ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا وفي جعل فعلهم مترتبا على مجرد قوله عليه السلام اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام كان قولك ان توضأت صحت صلوتك اشارة الى ان الطهارة هي العمدة في صحة الصلوة حتى كانها مترتبة على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا اعلى طريقة قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولي لك ليقيموا او لزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال له كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو نظير للضعيف قوله فانظر الى الفكر حتى يتبين لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدير الشرط الى آخره كلام استطرادي وفيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثير جار في هذه الابواب الاربعة ايضا فلا تترك الى اضمار الجازم النادر فيما هو افصح كلام البلغ نظام قوله وامثال ذلك في القرآن كثيرة كقوله تعالى فاياي فاعبدون وقوله اذن لذهب كل اله بما خلق اي لو كان معه اله اذا لذهب وقوله فاياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا فارهبوني ولا ترهبوا غيري قوله وكذا تقدير الجزاء لما لا تقدير من الاحوال كذلك اي كثير في القرآن ايضا

ما قدرته من قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظائره ومنه قوله تعالى قل ارأيتم ان كان من عند الله اي منزلا من عنده وكفرتم اي الكونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله بن سلام على مثله اي على مثل القرآن وكونه حقا في الاقام لفظ مثل تعظيم بلغه ان كان في سكير شاهد تعظيما له فامن اي شهد فامن به واستكبرتم عن الايمان به وتتمة الشرط والجزاء مقدر اي الستم ظالمين وهذه الهمزة للانكار النفي وتقدير النفي والمعنى كنتم ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما ذكره على ان ما تقدمه الشرط المذكور يغني عن هذا الجزاء اشد انباء

الباب الخامس في النداء قوله سبق التعرض لذلك في علم النحو فانه قال هناك الضرب الذي ينصب الاسماء انما وقع سته احرف يا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة نحو يا عبد الله اذا كان بعيدا عنك او تقدير البعد كتنزل منه هضا نحو يا اله الخلق او لما هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى الجد الامر الذي ينادى كنداء الله تعالى للتنبيه بيا واي والهمزة لنداء القريب وقد سقط اي في جملة يا ووا للندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعد في يا اله الخلق انك تتصور نفسك فيه كانها في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا تتصور هناك بعدا بل تجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله ولكن تتمة انواع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء بنية بقوله نوع من الكلام على ان هذا مع كونه منقولا عن النداء باب برأسه له امثلة كثيرة على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار او الاستخبار او الامر وباب التسوية المنقول عن الاستفهام وقد التزموا في هذا النوع حذف النداء لكن اهتم التصريح باداة النداء فيما سق فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا لله للمسلمين ويا لله ويا لها الطلل ويا لها حدي ويا عين بكي اذ فيه شائبة النداء ولو تقديرا قوله على معنى انا افعل كذا مختصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وحكمه في الاعراب والبناء منصوب المحل على الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص ما اريد بلفظ المنادى

من بين امثاله بانسب اليه فاذا قلت انا اقري الضيف ايها الرجل لم تقصد بقولك ايها الرجل مخاطبا ليكون نداء بل قصدت به ما دلت عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بانسبت اليه اعني قرى الضيفان فصار مآل المعنى الى قولك انا اقري الضيف مختصا بقراه من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة المذكورة واما نحو قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا بقصد الى الاختصاص على ما حققته وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس فانه بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد شمم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه يطلب به الاقبال منه على ذلك الفعل تنبيها على انه امر مهتم به لا ينبغي ان يكون متهاونا فيه ولا يخفى امتناع هذا التعسف في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر لما ذكر ان النداء وهو طلب قد استعمل في غير معناه بان كل واحد من الطلب والخبر يذكر في موضع الآخر وراعى بذلك عادته في تعقيب الفنون السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله قلما يتفطن لها اي لا يتفطن لتلك النكت من لا يرجع الى دربة الى عادة في نوع هذا اي في علم البلاغة والعض بضرس قاطع كناية عن الجد في الامر او البلوغ الى الكمال فيه كانه اخذه باضراسه ليتمكن في اخذه او قطعه بها حتى وصل الى اعماقه وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عضه وعض به وعض عليه وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ فقوله ولا يعض فيه من قبيل يجرح في عراقيبها واما الباء في قوله بضرس فللاستعانة والكلام بذلك الى التكلم باحد بها في موضع الآخر متى صادف مقامات البلاغة اي كمالاتها وما يعتبر في تحقق ذاتها لا توابعها الخارجة عنها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله افتر لك الى كشف وابدى ذلك التكلم عن السحر الحلال ملتبسا بما ستجد منه اي بغاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله ان نظم الكلام اي من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله ما قد سبق وهو اشارة الى ما ذكره في مباحث ضبط القرائن بكون ... ذيله بقصة السؤال عن المتوفى بصيغة المتوفي في قوله اذ لا شبهة تعليل بطريق القياس كانه قيل لا تمنع ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون آخر

مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام الواحد مقبولا في مقام دون مقام آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة لك فيه اصلا مع ... بان اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين فان سببه اختلاف حال الكلام في الحسن والقبح بحسب الاختلاف الثاني اعني اختلاف المقام فسلمه بحسب الاختلاف الاول اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله فلا بد ان يكون الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق تفريع على صحة اختلاف النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام كان قوله ومن صاحب له عراف اي ولا بد ايضا من ذلك تفريع على امكان استحسانه من متكلم دون آخر واراد بقوله ما لاجله يساق النكت والخواص المناسبة للمقام التي يساق لاجلها الكلام قوله والا لم يمتنع اي وان لم يكن للكلام صاحب عراف بجهات الحسن عنه متوخ اياها لم يمتنع حمل الكلام الذي وجد منه على غير جهات الحسن وحينئذ يتعرى الكلام من الحسن لذهاب كسوته اعني قصد الانطباق على مقتضى الحال ويتنزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بما يتوهم فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر هو المعاني المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده فان امثال ذلك اتفاقات لا يلتفت اليها كما مر قوله ولا بد مع ذلك اي لا بد مع ما ذكر من الانطباق على ما لاجله يساق والصاحب العراف من السامع الحاذق والاصمخة جمع الصماخ وضمير غيرها للافتنانات والشرطية اعني قوله اذا اتصل مسجه بيان لما تقدم بها من ان الآفة العظمى والبلية الكبرى من تلك الاصمخة وضمير دونها للاصمخة قوله لا تدري به الورق اي لا تدري الدرر التي سمعها ولا تقابله بل تتقبله على الدر وحينئذ مصدر مسجه ونفوقه صفة له والعائد محذوف اي تنفوق الكلام سبعه والمشخلب بفتح الميم وسكون الشين وفتح الخاء المعجمتين اردأ الخرز وافلها قيمة قوله ولا مرية في ان القرآن لكلام تعالى له وان كان معينا معلوما حتى صح ان نقال ولهذا اي ولان تفاوت حال السامع يوجب تفاوتا في حال الكلام نجد القرآن متفاوت العدد ... بين الطائفتين فان علماء المعاني والبيان ادركوا ان القرآن من بلاغته واشتماله على اللطائف واصل الى حد الاعجاز والجملة

مستورة لكلام الناس واكتفوا فيه بصحة اللفظ واستقامة المعنى الاصلي بل من الجهلة النمر ودن
من طعن فيه من جهتها ايضا كما فصل ذلك في فصل دفع المطاعن قوله والجهات المحسنة
استعمال الخبر في موضع الطلب تكثيرا اراد باستعمال الخبرية موضع الطلب استعماله في معناه
الا ترى انه جعل فيما مر مثل رحمه الله طلبا امتنع عطفه على الخبر الذي قبله اعني مات او نحوه
وجعل مثل لا وايدك الله من عطف الطلب على الخبر دفعا لايهام خلاف المقصود وقد
توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب باق على معناه وخبريته وذلك بان يجعل ما هو
متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه واقعا قوله تارة تكون بيانا لما تقدم الى تارة
تكون الجهة المحسنة لاستعمال الخبرية معنى الطلب قصد التفاؤل بالوقوع وقوله ليتفاءل
على صيغة المبني للمفعول تعليل لقوله اذا قيل لك وفي قوله بلفظ الماضي دون المضارع
بجعله في حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ مستعمل في معنى الطلب قوله وانه اي التفاؤل
نوع مستحسن الاعتبار في الكلام قوله اذ احسن اعتبار ما هو ابعد اي من التفاؤل
بلفظ المعنى وذلك الابعد مثل اباء الكتاب عما ذكر كيلا يتوهم منه بالتصحيف امر مستقبح
وما هو الابعد من هذا الابعد مثل اباء اهل الظرف الى اهل الكياسة مع لطافة الطبع الحرا
السفرجل كيلا يتوهم تطير بتصحيف اسمه في لغة العرب والعدول عن عبارة الاغبياء في
قصة هارون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفع لتوهم التطير واما ذكر الوفاق في
قصة غيره ففيه احترازا عن التطير بلفظ الخلاف وتفاؤل بلفظ الوفاق اي او مثل خلع
غير هرون حين خرج الى آخر الا انه لم يشيع ما عليه الاغبياء من تجنب الخلاف قوله اقترن
الى الفعل فتفطن ان خلع هرون وغيره كان لامر عزاه فيه من التفاؤل والاحتراز
عن التطير قوله حين غضب طرف لاغضبه وحين افتتح ظرف منه والداعي العلوي
هو الحسن بن زيد محمد الحسين من اولاد زين الحسن بن علي رضي الله عنهم وهو الذي
استولى على طبرستان وما يليها في خلافة المستعين بالله وسمي بجرجان قوله غير متعين
التفاؤل اي التطير ايضا قوله وبل تسمية العرب يعني ان ما ذكره تفاؤلات من واضع
اللغة او من اهل العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوعه الطالب

ان يترك اللام في هذه المعطوفات وقال هكذا او تارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية
وتارة حمل المخاطب لمناسب المعطوف عليه اعني قوله تارة تكون قصد التفاؤل الا انه
لا حظ في عطفه جانب المعنى فان قولك الجهة المحسنة لاستعمال الخبرية موضع الطلب تكون
كذا معناه ان استعمال الخبرية موضع الطلب يكون لكذا قوله غلطه اي غلط الطالب الحسن
في الحكم بخلاف ما خيل اليه تارة وقد استخرج الطالب الحكم الحسن مجملا تارة اخرى وعليه اي على
ما ذكر من ان الطالب متى تبالغ حرصه الى آخره قول المعرة وهي من ديار بكر ابو العلاء
صاحب السقط والسرى هو السير بالليل والتاويب السير بالنهار وهما في موقع الحال
على ان المصدر يعني اسم الفاعل اي يصحبني ساريا ومؤوبا او في موقع الظرف بتقدير
مضاف اي وقت سرى ووقت تاويب قوله وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى
وذلك ان حصول النظر اليه من المولى في الاستقبال لازم لطلبه التنزيه فعبر باللازم
عن الملزوم كما هو طريق الكناية التي لها حسن في نفسها وقد انضم اليها ههنا نكتة اخرى
في حسنها وهي رعاية الادب مع المولى بترك صورة الامر قوله وتارة لحمل المخاطب على المذكور
اي على المطلوب الذي ذكر فعلا كان او تركا وكون الاخبار حلا على المطلوب ابلغ حمل
من حيث انه يدل على تحقق الامتثال حتى صح الاخبار عنه من حيث الصورة واما كونه بالطف وجه
فمن حيث انه يدل على ان المخاطب في محبة الطالب بهذه المثابة اعني انه بحيث لا يحب ان
ينسب الطالب في كلامه الى الكذب بحسب الظاهر قوله كما اذا سمعت من لا يحب ان
ينسب الى الكذب يقول لك تاتيني غدا او لا تاتيني بعد فلزمك حينئذ الاتيان بالامر
والانتهاء عما نهيت كيلا ينسب مخاطبك الى الكذب في الظاهر ولو قيل الخبر ههنا باق على
معناه لكنه استعمل في موضع الطلب لابلغ حمل بالطف وجه لكان في غاية الظهور قوله
وتارة مناسبات اخر الرواية برفع مناسبات على معنى وتارة تقصد مناسبات اخر غير
ما ذكر ولو عطف على قوله قصد التفاؤل لنصب مناسبات او على قوله لاظهار الحرص
وما بعده لقيل وتارة لمناسبات اخر تلك المناسبات كان يقصد الاحتراز عن نسبة
المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى مثلا كما اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف

ما اذا قلت وفقك الله للتقوى اذ ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ او ان تقصد
اظهار انعقاد الاسباب كقولك اشتريت لي كذا بدل اشتر او اظهار حسن اعتقاد
المتكلم بحال جود المخاطب كقولك اعطيتني في موضع اعطني او ان تقصد ادخال السرور
في قلبه كقولك اعطاك زيد في مكان ليعطك الى غير ذلك مما تهتدي اليه بالتامل في المناسبات
قوله وما من آية كلمة زائدة لاستغراق النفي وآية مبتدأ واي القرآن ووارده
صفتان له والجملة الواقعة بعد الا خبر وهذا الاسلوب اشارة الى استعمال الخبرية موضع الطلب
والدليل على ان لا تعبدون ولا تسفكون وتؤمنون وتجاهدون في معنى الطلب هو ان اخذ الميثاق
والدلالة على طريق النجاة انما يكونان في مصادف الناس بالامر والنهي دون الاخبار والنكتة
في العدول الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع المطلوب وحمل الى طلب عليه ابلغ حمل بالطف وجه
ووصفه بتحقق الامتثال حتى صح الخبر بوقوعه ولو في الاستقبال قوله فانظر اي تفكر حتى تبين
لك ان ما ذكرنا من ان هذه الاخبار في موضع الطلب احسن وابلغ من حمل لا تعبدون ولا تسفكون
على حذف ان الناصبة ورجوع المضارع الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا و
من حمل تؤمنون على انه كلام مستانف متاخر في النزول بناء على ما روي من انهم كانوا يقولون
لو نعلم احب الاعمال الى الله لعملناها فنزلت الآية السابقة فلبثوا ما شاء الله يقولون
ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وتجاهدون وهو ان تؤمنون سواء كان
متقارنا في النزول او متاخرا فيه خبر بمعنى الطلب بيانا لما سبق سواء قدرتها سؤالا او لا فلا
يكون حمله على التاخر وجها آخر مخالفا لاستعماله في موضع الطلب فتدبر قوله ومن هذا القبيل
اي ومن قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب وقول البلغاء اشارة الى رحمه الله او يرحم
اذا صدر عن البليغ لم يحمل على نكتة وليس ما تقدم من قوله اعاذك الله من الشبهة وعصمك من
الحيرة وقوله ليس معنا عما ذكره ثم ههنا لان ذاك مثال للدعاء بلفظ المضي من عند نفسه
وهذا استشهاد لذلك بقول البلغاء الدائر فيما بينهم والنكتة في رحمه الله التفاؤل او اظهار
الرغبة في وقوع الرحمة او الاحتراز عن استعمال صيغة الامر في يرحم الله احدى ما ذكروا وان كانت في
صيغة الماضي اظهر قوله ومن الجهات المحسنة لايراد الطلب في مقام الخبر ذكر لايراد الخبر

في مقام الخبر الطلب نكتتين ثم عقبه او ثالثا كما ذكر لكن عطفا على النكتة الاولى كما ذكر فيما مر
لايراد الخبرية موضع الطلب نكتا اربعا ثم عقبه بقوله وتارة مناسبات اخر قوله اظهار الى
درجة اي اظهار المعنى الرضا الى درجة كان المرضي به تلك الدرجة مطلوب فان ذلك
غاية الرضا كما الحق قال كثير مخاطبا لعزة اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية
ان تقلت اي لا ملومة انت لدينا ولا مقلية اي مبغوضة من قلاه اذا ابغضه وقوله
ان تقلت التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة التقلي الى العشيقة بطريق
المخاطبة قوله فذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ او الامر بضد الاساءة
يريد ان المعنى على الاخبار اي انا راض بانتقليني في حقي لا الومك اسات او احسنت
ولا ابغضك وان ابغضت قوله بينهما بذلك اي بعطف الامر بضد الاساءة بلفظ او على
الامر بالاساءة على ان ليس المراد بالامر الايجاب وذلك لان الامر بالشيء على وجه الايجاب
المانع من الترك مع الامر بضده معطوفا احدهما على الآخر باو المقتضية للتخيير محال استعمال
وقوله لكن المراد هو الاباحة لا ينافي كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقريب له من المعنى الخبري
وتبعيد عن معنى الالزام الذي لا يناسب هذا المقام وقوله فاعلا كل ذلك حال من قوله
ذكر لفظ الامر مع ما في حيزه وقوله مزيد الرضا اشارة الى درجة مطلوبية المرضي
كما مضى وقوله او تحقق اظهار يعني ان يتفاوت جوابه عطف على قوله لتحقق اظهار مزيد
الرضا لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في مقام الخبر ليست داخلة في النكتة الاولى اعني اظهار
معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهم من جعل المعطوف والمعطوف عليه
تفصيلا للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير محمول اما على تحقق اظهار معنى الرضا الى درجة
المطلوبية واما على تحقق اظهار ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب اي الامر
تفاوته اي تفاوت ذلك الداخل وقوعا كما اذا اساءت وعدم وقوع كما اذا احسنت
وذلك الجواب الذي لا يتفاوت هو انا لا الومك ولا ابغضك بل نثبت على محبتك فكانه يطلب
منها ان تنظر في حالها وتنظر في حاله حتى يتبين لها ثباته على محبتها بحيث
لا يتغير عن ذلك اصلا وجعل ضمير تفاوته راجعا الى ما اخذ في فلا وجه له وقوله كما

تقول قيل آخر للنكتة الثانية وجوداً بخلاف البيت فانه دائر بين النكتتين كما
عرفت وفي قوله لتبيين تبانك على البيان صام هو اوليهم تصريح بان اظهار الثبات
نكتة مستقلة برأسها ليست داخلة في اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ
الطلب فلا يمكن في ذلك على رتبة قوله وعليه اى وعلى توخي اظهار نفي تفاوت
الجواب وهو تمنّا ان الله لا يغفر لهم قطعاً بتفاوت الداخل تحت لفظ الطلب وهو
الاستغفار وقوعاً وعدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبل نفقاتهم سواء وجد الانفاق
طوعاً او كرهاً ولا يخفى على ذي مسكة انه لا معنى لاعتبار اظهار معنى الرضا في الآيتين
الآيتين فكن فيما حققناه على بصيرة قوله من لطائف الاعتبارات يعني مثل
كون الداخل تحت الطلب محبوباً او مرغوباً فيه او عجيباً او مستغرباً فيه على ارادة حصوله
بلفظ الطلب قوله والامر مبتدأ خبره منخرط اى الامر في هذا السلك اى سلك
ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات كما
ستعرفه وهذا الانخراط انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه بحسب اصل
الكرم زيد اى صار ذا كرم فزيد الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيهاً على
ان ذلك الفعل اعني الكرم مثلاً ما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين الآخرين
اعني ان يجعل اكرم بزيد امراً لمن الكرمة والباء زائدة في المفعول او يجعل امراً من الكرم
زيد صار ذا كرم على ان الباء للتعدية فليس الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو على معناه كأنه
قيل صيّره ذا كرم اى صفه بالكرم واعتقده انه كذلك ثم استعمل بمعنى التعجب قوله
اذ ما من مقتضى كلام ظاهري تعليل لكون اساليب اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
كثيرة بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد
منها كانت اساليبه ايضاً كذلك قوله تارة بالتصريح كما في اواخر فنون الاسناد
والمسند اليه والمسند وكما في اثناء بعض الحالات الماضية وتارات بالفحوى كما في ايراد
امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى قوله عروق في
البلاغة شبه اساليب الاخراج لا على مقتضى الظاهر باشجار طيبة لها عروق راسخة في الارض

البلاغة

البلاغة تقترب تلك العروق من مواد شجر البلاغة الا انه اغرب في الكلام فوجد تلك
المواد بالافانين اى الشعب المتكثرة فكأنه جعل العرق مثمراً من الغصن على خلاف
عهد المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلباً فقد سهى اذ ليست العروق والافانين منسوبة
الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب الحكيم اى والحال انه لا اسلوب في تلك الاساليب
مثل الاسلوب الحكيم اى هو افضلها وارسخها عرقاً واكثرها ثمراً وهذا الاسلوب نوعان

تلقى السائل بغير ما يترقب

تلقى السائل بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول الشاعر فانه افتخر فيه بسلوك هذا
الاسلوب اى اتت المرأة مشتكية عندي مشاق مزاولة القرى ومعالجة الاطعمة للضيفان
والحال انما قدرات الضيفان يقصدون منزلي وكانت مترقبة مني ان اجوز لها المسألة
في ذلك فتلقيتها بخلاف ما ترقبته وامرتها بزيادة الجد والتحمل فقوله تشتكي حال من ضمير
اتت وقدرات حال من ضمير تشتكي وامرتها حال من ضمير قلت والضيف في الاصل مصدر
يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني اعني تلقي السائل بغير ما يتطلبه بسؤاله قوله تعالى يسئلونك
عن الاهلة فان المعنى حمله على انهم سالوا عن السبب الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال
فاجيبوا بما ترى من السبب الغائي تنبيهاً على ان السؤال عن الغاية والفائدة هو اللائق
بحالهم لان درك الاسباب الفاعلية لتلك التشكلات بعيد عن اذهانهم هذا والاحسن
ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السؤال كان عن الحكمة حيث قال كأنه قيل
لهم عند السؤال عن الاهلة والحكمة في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله تعالى عز وعلا
لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها
انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها براً وعلى ما ذهب اليه لم يكن في الآية اخراج
الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب بما روي من ان السائل معاذ بن
جبل وثعلبة بن غنم الانصاري والماعيان ما بال الهلال يبدو دقيقاً الى آخر فانه يحتمل
السؤال عن السبب الفاعلي ويحتمل السؤال عن السبب الغائي ايضاً وفي الثاني ايضاً قوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون سالوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيهاً على ان السؤال
عن المصارف اهم لهم فان النفقة لا تعتد بها الا اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في جواب

بيان المنفق حيث قيل من خير اذ هو الذي يكون فيه خير ومنفعة قوله بتنزيل سؤال السائل
على صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب وقوله ان يسال مبتدأ خبره الثاني والجملة
خبر هو والمجموع صفة موضع لاصل سوال بناء على انه لمعنى المسئول عنه والاضافة بيانية فانه
خبره او قوله الثاني بحاله اى بحال السائل كما في الآية الاولى او الاهم له اى للسائل كما في الآية
الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى جنس هذا الاسلوب لا الى حين من على
طريقة قوله عليهم يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد ومثلاً قيل انه لا استعمال
ونظيره ان يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب واشار
به الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد جعل الحكيم صفة لهذا بعدما وصف بالاسلوب فيرجع
الكلام الى ذلك الاظهر فتأمل قوله لربما صادف المقام اى طابقه مطابقة تامة وقوله
من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليست كلمة من ههنا تبعيضية كما في قولك
اخذت من عطفه وحرك الساكن من نشاطه الاباني يكلف كون ما سلبه بالامس المنقول
الذي هو من نشاط والوقور الحليم الرزين والمتهور من اتى فيه البحر فجعله متحيراً لا يثبت
والشكيمة في الاصل هي الحديدة المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي
النفس ابياً وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك والخارجي هو القبعثري كان من
الذين خرجوا على علي عليه السلام حين رضي بالتحكيم والحجة الضغينة والغضبان اخر
الان وشل تنازعا في الفاعل اعني غير ان سحم والادهم القيد والفرس ولا شبهة
الفرس الابيض من الشبهة وهي البياض الذي غلب على السواد متغابياً اى مظهراً
من نفسه الغباوة مبرزاً اى مخرجاً وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما
لان التغابي باعتبار ما تقدم على قال يعني قول الحجاج والابراز باعتبار ما تأخر عنه
يعني قول الخارجي ولا اشتراك بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين
وقوله ومتوصلاً حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقتين اى ومتوصلاً بما ذكر
من التغابي والابراز الى ان يري الحجاج والامرة بالكسر الامارة يقال اصفده اى
اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء وصفده اى قيده من الصفاد بالكسر

الفصل الثاني في علم البيان اراد ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان والكلام فيه على
قياس ما ذكر في فصل علم المعاني الا انه اختصر العبارة ههنا تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه
في صدر الفصل الاول قوله والخوض فيه اي في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة لينضبط
بها الجهة المعتبرة في موضوع هذا العلم اعني التراكيب الجزئية والطلبة فانها من حيث اختلافها
في وضوح الدلالة على ما يفاد بها من المعاني موضوع لعلم البيان على ما مر في المقدمة وقد توهم
بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح ليظهر كون معاقده منضبطة
في فصله كضبط معاقد علم المعاني في فصله وليس بشيء لان علوم الادب باحثة عن احوال
الالفاظ العربية كما تبين لك ذلك فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها
الى اقسامها المشهورة فيما بينهم ولا يجب ان يكون تمايز موضوعات العلوم بالذوات
بل ربما يكتفى في تمايزها بالحيثيات وايضا علم البيان يبحث عن احوال المجاز والكناية والتشبيه
انها من قبيل الالفاظ دون الدلالات واذا ادعى ان التشبيه من مقاصده حقيقة كان
بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ قوله وهي ان محاولة ايراد المعنى الواحد
يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا دخل فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار تركيب المعنى
فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا
من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان علم البيان شعبة
من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب لخواصها التي يبحث في علم المعاني
عن افادتها اياها والباء في قوله بطرق متعلقة بايراد المعنى وفي قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة
واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا لما مر في حد البيان من ان الخارج عن حد
المراتب مردود قطعا والباء في قوله بالدلالات اما ان يتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد
المقيد بالظرف الاول اعني قوله بطرق عاملا في الظرف الثاني اعني بالدلالات على طريقة قولك
اكلت من بستانك من العنب اي الاكل المبتدئ من البستان ابتداء من العنب فلا يكون
مما يمتنع اعني تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما
ان يتعلق بممكن فان قوله غير ممكن بمعنى لا يمكن فكانه لا اضافة ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب

وان لم يجز انا زيدا مثل ضارب لامتناع عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف ويوئده
الوجه بحسب المعنى وان اختلف الجار قوله فيما بعد وانما يمكن ذلك في الدلالات العقلية
وقد يجعل قوله بالدلالات ظرفا مستقرا حالا من ايراد المعنى وانا تذكر التانيث في غير ممكن
مع كونه خبرا عن المحاولة اما لان المقصود كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه اقحم لفظ
المحاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب المحال من العاقل كالمحال واما لان تانيث المصدر
قد لا يعتبر اليه لكونها ما وله بالفعل مع ان واما لانه جعل لفظ ممكن في عداد الاسماء قوله
فانك اذا اردت تشبيه الخد تعليل لقوله غير ممكن فان قلت المثال الجزئي لا يثبت به قاعدة
كلية قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال توضيحا لها وايضا اشار بقوله مثلا الى
ان الحال في جميع الامثلة كذلك واذا تبين حال مثال بوجه علم جريانه في جميع الامثلة على سواء
تثبت القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا البيان في النظريات تصويرا
للبرهان الكلي في مثال جزئي تأنيسا به قوله امتنع ان يكون كلام اراد بالكلام المركب مطلقا
لان قوله يشبه الورد في الحمرة تركيب وصفي لا اسنادي وجاز ان يحمل على مصطلح النحاة
بان يقدر مبتدأ او خبرا اي هذا اخبر او له خبر وقوله الكل منصوب على انه خبر يكون وضمير
منه لمقول قلت اعني يشبه الورد وقوله فانك اذا اقمت تعليل لامتنع اي اذا اقمت مقام
كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة فالسامع ان كان
عالما بكون المرادفات كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه اي فهم السامع لهذا المعنى
من المرادفات كفهمه اياه من تلك الكلمات بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز
ان يكون الف السامع ببعض الالفاظ المترادفة اكثر فينتقل ذهنه منه الى المعنى اسرع
فيتفاوت الدلالات الوضعية في الوضوح قلت هذا التفاوت انما هو لاجل
التفاوت في تذكر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعية بعد التساوي في العلم بالوضع
لا تتفاوت في انفسها لا يقال جاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركا دون بعض
فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت
هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر تساوي

يعني في انفسها قوله والا اي وان لم يكن السامع عالما بكون المرادفات باسرها
موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئا هو معنى ذلك الكلام اصلا اي لا يفهم ذلك المعنى
لا اجلى ولا اوضح ولا اخفى ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المفردات فالامر ظاهر
او علم وضع بعض دون بعض فلانه لم يفهم تمام ما هو معنى ذلك الكلام لان الكل ينتفي بانتفاء
جزئه فلم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الوضوح ولا بشيء من مراتب الخفاء ايضا وهذا
معنى قوله اصلا وهو نصب على المصدرية اي انتفى الفهم انتفاء بالكلية ووجه المناسبة ان
الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة ايضا وقد يقال المراد انه ان علم السامع
وضع كل منها فهم المعنى بلا تفاوت والا اي وان لم يعلم وضع شيء منها فلا فهم للمعنى اصلا اي لا كلا ولا بعضا
فلا تفاوت ويظهر مما ذكرنا انه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضا تفاوت في
شيء من البعضين قوله وانما يمكن ذلك اشار بلفظ ذلك كما يقتضيه مساق كلامه الى
الايراد المذكور فانه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق بعدم امكانه بالدلالات الوضعية لا الى
التفاوت في الوضوح ولا الى المحاولة وقوله في الدلالات العقلية متعلق بيمكن وانما
عدل ههنا عن الباء المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمة في مبالغة
وتنبيها على ان الدلالات العقلية محيطة بامكان ذلك الايراد فلا يتعداها الى الدلالات
الوضعية وقوله مثلا ان يكون نصب على انه مصدر يمكن او حال من الدلالات العقلية
او نصب بفعل سائغ ولا يجب ان يكون المثل به عين ما اضيف اليه لفظ مثل بل كثيرا ما يكون
مستفادا مما في حيزه كانه قيل مثلا يمكن امكانا مثل الامكان الذي في هذه الصورة قوله
ولثان عطف على لشيء اي ويكون لثان تعلق بذلك الاخر ويكون لثالث ايضا تعلق به
قوله فاذا اريد التوصل لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية
التي جعلها جوابا لاذا اعني قوله فتتفاوت الى آخره لاستقام الكلام واتضح المرام
اذ تتفاوت تلك الثلثة في وضوح التعلق وخفائه يوجب التفاوت في طرق افادة ذلك
المتعلق به اعني المعنى الاخر الذي تعلقت به الاشياء الثلثة وعلى تقدير ذكر اذا كان
الاولى به ان يقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد التوصل بكل واحد منها الى

التفاوت في طرق افادة المتعلق به انما يثبت اذا توصل اليه بتعدد وكذا لفهم التفاوت
فيه انما يظهر بذلك لا بالتوصل اليه بواحد منها وقد يقال انه اراد فاذا توصل به بعضها
ثبت طريق واحد اذا نسب الى طريق آخر تحقق هناك ظهور التفاوت في افادة
ذلك المعنى المتعلق به قوله وخفائه والخفاء اراد به نقصان الوضوح اعتمادا على ما مر
من اقتصاره على مراتب وضوح الدلالة وتلخيص تقريره في امكان ذلك الايراد في الدلالات
العقلية هو انه لا خفاء في ان المعنى الواحد يتعلق به اشياء متعددة تتفاوت تعلقها به في
مراتب الوضوح بان يكون تعلق بعضها بلا واسطة وبعضها بوسط واحد او اكثر او يكون
بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض آخر فاذا توصل بهذه الاشياء الى ذلك
المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح الدلالة عليه فان كان ذلك المعنى الواحد مركبا
فذاك وان كان مفردا اثبت التفاوت في طرق افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره
ضرورة ان التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر
امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقلية
واذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه انما يمكن في الدلالات
العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التعرض لانواع
دلالات الكلم ليتميز عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع عما لا يمكن فيه ذلك فينضبط
عنده موضوع هذا العلم بانضباط ما هو قيد له اعني الدلالات المختلفة وانما قال فضل احتياج
لان صاحب علم المعاني مثلا يبحث عن خواص مستفادة من التراكيب لا لانه مختلفة فلا حاجة
ما الى معرفة انواعها التميز فيما هو بصدده لكنه لا حاجة به اليها في ضبط ما هو موضوع لعلمه و
صاحب البيان يحتاج فيهما معا وقوله فنقول شروع في التعرض لبيان انواع دلالات
الكلم واعتبار الوحدة في اللفظة اشارة الى ان الوضع عنده انما هو للمفردات فيكون
وضع المركبات راجعا اليه حتى اذا قسم دلالتها الى الانواع الثلثة كان ذلك في الحقيقة راجعا
الى دلالة مفرداتها وتركه تقييد مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة وانسياق الذهن
الى انها كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكانه قال المفهوم ولم يقل المعنى اشعارا

باں الوضع ىتوقف على كون المعنى معلوما للواضع واما كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع وافتقر
بحاذكر امكان الدلالة حيث قال الممكن ان تدل لان مجرد الوضع لا يحققها بالفعل بل لابد معه من
علم السامع بالوضع وفيه تأمل ستعرفه وقوله من غير زيادة ولا نقصان
اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه منه لم يكن الدلالة
مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذى اعتبر فى الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق
بتدل والمراد ان المقتضى لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل ولذلك
سميت وضعية وفى تقييدها بحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد الحيثية فى تفسيرها كانه قال
المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتى
التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء او بين الملزوم واللازم
كما هو المشهور وانما سمى المعنى الموضوع له اصليا لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه
من الجزء او الخارج تابع له فى ذلك وقوله بحكم العقل يتعلق بتدل ومشير الى قيد الحيثية
فى احدى الدلالتين على قياس ما مر فى المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا
فيها لا انه مستقل باقتضائها فان الدلالة على الجزء تتوقف على الوضع للكل وعلى امر آخر يتعلق
بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم تتوقف على الوضع
للملزوم وعلى امر آخر عقلى هو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن ههنا ترى جماعة يسمون هذه
الدلالات الثلاث وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه للوضع ولا للطبع كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ فذكر لفظ الضافى تسمية كل واحدة من
الاخيرتين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما فليس تسميتها
بالعقلية كتسميتها بالتضمن والالتزام بل ادون منها بخلاف الاولى فان الوضع كاف فيها
فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد بتسمية كل منهما بالعقلية ان اطلاقها
عليهما بالاشتراك اللفظى بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوى كما يقال الانسان والفرس
كلاهما حيوان اى يطلق عليه الحيوان قوله ولا يجب فى ذلك التعلق اى التعلق الذى
بين المفهوم الاصلى ومفهوم آخر ان يكون مما يثبته العقل الى ان يكون لزوما عقليا بحيث

يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلى بدون المفهوم الآخر كما فى دلالة التضمن مطلقا وفى بعض
الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض لبيان حال التعلق دفعا لان يتوهم من
تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم العقلى كما ذهب اليه جماعة فى ذلك
لانهم اعتبروا فى الدلالة الكلية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق
فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاضطروا فى الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلى ولزمهم خروج
اكثر المجازات المستعملة فى متعارف اللغة عن الدلالات الثلاث فالتزموا ذلك وقالوا الدال فى لفظ
الاسد وحده على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه واما
علماء العربية فقد اكتفوا فى الدلالة بالجزئية وقالوا هى كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم معناه
بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم فى ذلك التعلق المقتضى لفهم المعنى الآخر ان يكون عقليا بل كفى
هناك ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف عام اى امر معروف فيما بين الجمهور كما
بين الاسد والجراءة او لغير عرف عام سواء كان عرفا خاصا كما بين التسلسل والبطلان عند
المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام زيد على امر هائل وجرأته وبين احجامه وجبنه و
كما بين النخل والجود فى مقام التمليح او التهكم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان
يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطا يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان
ذلك الارتباط مستندا الى العقل او العرف او غيرهما اذ حينئذ امكن للمتكلم اى جاز له وتيسر ان
يلاحظ من مخاطبه الذى يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع
او غير مطابق يقال امكننى الشئ اى قدرت عليه قوله واذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد
على صور مختلفة اى على تراكيب متفاوتة فى وضوح الدلالة عليه جعل التراكيب كالصور باعتبار
ما دخل فيها كلم على واطلق عليها الصور بناء على ان نظم الكلام كالصياغة والمعنى بمنزلة ما يقع فيه
الصياغة من الذهب والفضة فكما ان حسن المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم
تركيبه ولم تعرف الصور مع تقدمها معنى لانها ذكرت هناك بعبارة اخرى اعنى لفظ طرق فكانها
غير مذكورة ومن زعم ان المراد بالصور ههنا المعانى الاول التى يتوصل بها الى المعانى
الثوانى التى هى المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هى التراكيب اللفظية

قطعا فقد ابعد عن رعاية الملائمة مع قوله واذا عرفت قوله فهى الانتقال اى الدلالة العقلية
فانها الانتقال من معنى الى معنى وجمع ضمير الى الدلالات العقلية بناء على ان الانتقال معتد
به... التنزيل والكثير وان لفظ معنى فى الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد فكانه قيل هى
الانتقالات من معان الى معان فان قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر
فى تفسيرها قد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد انها الانتقال من معنى اى
ما عنى باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال من اللفظ الى المعنى ويفسر
ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من المساهلات التى لا تخل بالمقصود
وذلك لانه لا شبهة فى ان تلك الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب
المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال او باحد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكة ان الانتقال
وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفة قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حاله القائمة
به وهى كونه بحيثية يترتب عليها ما ذكر قوله كلزوم احدهما للآخر هذا الكاف مقحمة على المعنى
على طريقة ما يقال العنبر اما خفيف مطلق كالنار اذا قصده الى ان العلاقة بين المعنيين
هى لزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه اى سواء كان لزوما عقليا او عرفيا عاما او خاصا
او اعتقاديا محضا كما مر وفى تنكير علاقة اشارة الى هذا التعميم ايضا كانه قيل بسبب علاقة
ما من العلاقات ولو حمل الكاف على التمثيل وجعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب الجزاء
الذى هو قوله ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات على الشرط الذى رتبه عليه
اعنى قوله واذا عرفت معا فى حيزه واراد بالملازمات بين المعانى اللزومات بينها ويشهد
بذلك انه قسم اللزوم عقيبه الى ما يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمة
والتلازم ايضا على معنى اللزوم كثير منه ما يقال بين هذين الشيئين ملازمة متعاكسة او غير
متعاكسة ولما كان الجزء لازما للكل صح وان لم يسم لازما اصطلاحا كان التضمن والالتزام
معا داخلين فى ضابط اعتبار الملازمات بين المعانى وان كان اختلاف اللزومات فى
الالتزام اظهر فان قلت الذى عرف فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا
يتأتى فى الدلالة الوضعية بل فى العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية وحدها

لكنه جاز اعتبار تابع العقلية بان يكون هى ايضا مرتبة من مراتب الوضوح فلم يظهر ان
مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعانى ولما كان قد سبق منه ان التراكيب التى يدل بها
على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا
مع غيرها وقد قدمنا اشارة الى ذلك فى حد علم البيان فتذكر ثم اذا عرفت
لما فرغ عن تحقيق ما هو قيد لموضوع البيان اعنى الدلالة المختلفة فى الوضوح وهى الدلالة
العقلية بنوعيها شرع فى ضبط محالات اصول هذا الفن ليزداد بصيرة الطالب فى تحصيل
مسائله وقد مر مثل ذلك فى اوائل الفصل الاول قوله كالذى بين الامام والخلف بحكم العقل اراد
ان العقل يحكم بان ما له احدى هاتين الجهتين من الاجسام كانت له الجهة الاخرى قطعا ولم
يرد ان شيئا اماما آخر يستلزم كون الآخر خلفه فانه باطل قطعا الا ترى ان الشخصين المتواجهين
كل منهما امام الآخر نعم تعقل كون الشئ متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير
متأخرا عنه لانهما متضائفان متلازمان وجودا وتعقلا واما الامام بمعنى الجهة فانه مضاف
لذى الامام لا للخلف الذى يلازمه وجودا فقط وانتقال الذهن من الامام الى الخلف
كانتقاله من السواد الى البياض قوله بحكم الاعتقاد الناشئ من العرف العام اذ جرت
عادة الجمهور وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له حمائل كان حمائل سيفه كان
طويلا او بالعكس والعلم يستلزم الحمرة استلزاما كليا بحكم العقل دون العكس وكالاسد
يستلزم الجراءة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الناشئ من متعارف الناس بلا عكس
قوله ظهر لك ان مرجع البيان اعتبار هاتين الجهتين هو جواب لقوله ثم اذا عرفت
يرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام اللزوم الى قسميه فى هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال اذا
تصور لزوم بين الشيئين كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال اما من الملزوم
الى اللازم او من اللازم الى الملزوم فظهر ان مرجع البيان هاتين الجهتين وقد يجاب بانه
بان الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما ايضا كما سيذكره فكانه قال ههنا وجهة
الانتقال من لازم هو ملزوم الى ملزوم فثبت لذلك التقسيم مدخلية ما فى هذا الظهور
قوله ولا يعبأ بكلمة المشهور فى النسخ المعول عليها ثم اليك من ارائه يعنى لا بد اى

او نعه في ريبة وشك وترديد ويخفيها ايضا والمقصود ان النظر الى ظاهر الانتقال
... الى الآخر كافي انتقال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا ينحصر
... بيان في تينك الجهتين للشك اذا تاملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ماذكر
من الانتقالين لتركبه منهما فانه اذا سمع لفظ البيان مطلقا يتبادر الفهم الى الاكل انواع
فينتقل منه الى الملزوم الذي هو محل الاغ البلغ ثم ينتقل منه الى لازمه الآخر اعني البرودة
فليس للانتقال الواحد فرد سوى ماذكرناه ولقائل ان يقول اذا اجتمع هذا ان
الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا وكناية معا فان التجأ
الى تكلف تاويل يدرجه في احدهما فقط فقد احاله ذلك التاويل المهم له جدا والفائز
في قوله فرجعه ماذكر تعليل للنهي عن الارابة اي لا يريبك لان مرجعه ماذكر قوله وقد يبق
دفع لان يتوهم ان النبات ليس لازما للغيث اي هو لازم بوجه من الوجوه التي اشرنا
اليها وذلك كاف لتنافي ارادته بلفظ الغيث وان لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان
المثال المذكور اعني قوله رعينا غيثا توضيحا للقاعدة القائلة بان الانتقال في المجاز
انما هو من الملزوم الى اللازم صحيحا اولا اثم اشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله واما نحو
قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا واراد بقوله وفصل ترجيح المجاز الكلام المشتمل على
بيان ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح وان لم يكن معنونا بفصل والحصول
ما يطلعك عليه ذلك الفصل عن كيفية الانخراط هو ان الانتقال من اللازم الى الملزوم معتبر
يعتمد مساواته اياه اذ لا يتصور انتقال من العام بما فيه على عمومه الى الخاص بل لا بد ان
تعتبر معه ما يصير به مساويا له وعند التساوي يكونان متلازمين في نكون الانتقال من
اللازم الى الملزوم عند له الانتقال من الملزوم الى اللازم فينخرط بهذا الطريق نحو امطرت
السماء نباتا في سلك رعينا الغيث وفي جعله نحو امطرت السماء نباتا من المجازات المنتقل
فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات التي ينتقل فيها من الملزوم الى اللازم تنبيه على
انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع وباللزوم التبعية اذ لو اريد باللزوم
امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات ملزوما عرفيا للغيث كما انه

لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما اعترف بانه تكلف ان يكلم او ما ...
في المجاز دائما من الملزوم الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر ...
الاشكال في الجملة وحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم واقتصر في الفرق بين
المجاز والكناية بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية كما فعله غيره لكان انسب
قوله وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا ينصار بتان لكون
طول القامة ملزوما وطول النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما المستتبع و
التابع الا ترى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من عكسه اذا اريد
باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا اي اذا كان انضباط علم البيان الى
التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان الانتقال في احدهما من الملزوم وفي الآخر من اللازم
فلا باس علينا ان نتخذ كلا منهما اصلا على حدة فانه الانسب بذلك التمايز والاليق بحسن
التعليم قوله واذ لا الخ شرط جوابه فلا عتب بالتاء الفوقانية اي لا اعتاب ولا لوم والمط
بيان وجه تقديم المجاز على الكناية في تقديم مباحثهما وهو ان الكناية نازلة من المجاز منزلة
المركب من المفرد وذلك ان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم وهذا الطريق واضح
بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على اللزوم الذي باعتباره كان الملزوم ملزوما
واللازم لازما والانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهذا الطريق غير واضح بنفسه
بل يحتاج فيه الى ان يعتبر امر زائد على ذلك اللزوم وهو كون ذلك اللازم مساويا بالملزوم
او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم للملزوم لما مر من ان العام بما هو عام لا يتصور منه انتقال
الى خاص معين وفي قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا مسامحة لان المعتبر هناك
هو المساوات او الاخصية لا العلم باحديهما وانما جوز نكون اللازم اخص بناء على ما مر من
ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه
من الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة لا يقال اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم
فلا يكون طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار امر زائد بجعل
الملزوم مساويا او اخص لانا نقول المتبوع هو الاصل فاذا حصل في الذهن فالظاهر

... معه تابعه وان كان اخص منه ... التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ
مع ... اذا كان مساويا للفظ المتبوع او اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال
في ... في امطرت السماء نباتا فلا يكون ح واضحا بنفسه قلت قد عرفت
... مثل ذلك ادراج التابع في حكم ما هو متبوع هذا وقد قيل كون اللازم اخص انما
يعد في اللزومات الجزئية دون الكلية ورد بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل
العلم لازما للحيوة فتامل والاصوب ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانه ينافي ارادة المعنى
الاصلي دونها فتنزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز يريد به ان يبين ان
التشبيه اصل ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على الاصلين الآخرين ولما كان
احد الاصلين المذكورين هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة
دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز وعقبه بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله
من حيث انها للمجاز بتاويل الاستعارة وقوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله لا تتحقق
بتانيث الضمير خبر ثان او بيان للجزء الاول وقوله تستدعي بتانيث الضمير خبر ان المجاز وقوله
من حيث تعليل لتستدعي قدم على معلله وانت خبير بان ما قرره يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة
وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل به بين انواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا
فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان تجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل
من ان دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن
ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه واقسامه وعموم تفاصيله و
احكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه وقوة نفعه في المطالب
البيانية كما سيشير اليه قد ارتقى عن ان يجعل مقدمة فلهذه الضرورة اتخذه اصلا ادعائيا
لا حقيقيا ولا يذهب عليك ان هذا التكلف بارد اراد المص تحريكم بالمبالغة في العبارة
حيث قال ههنا فلا بد من ان نأخذه اصلا ثالثا لتشارح انه قال في الاصلين الحقيقيين فلا
علينا ان نتخذهما والصواب في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ بتوسط
الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له او ماله علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه

في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فالمعنى ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة ... بنقل ...
في لازمه فاما ان يكون علاقة المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان ... ارادة المعنى
الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان ... القرينة
المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية واصول علم البيان اربعة فاذا ... الى
المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلاثة ويظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقي
من اصول هذا الفن الا ترى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت و
اللطائف البيانية ما لا يحصى كما تشهد له قوله فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب
في فنون السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصلي في التشبيهات هو المعاني الوضعية
فقط ليس بشيء فان قولك وجه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك
الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي
ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحق التقديم قطعا
الاصل الاول قد ذكرنا آنفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه
اصل من علم البيان وسنح لك ان تقول ههنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه
او تقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكن لما جعل مقاصد الفن الثالث اصولا
ثلاثة جعل ايضا عباراته سوى المقدمة اصولا ثلاثة بمنزلة الفصول والابواب في الكتب
اطلاقا لاسم المدلول على الدال على قياس ما سبق منه في الفنون الاربعة من قانون
الجزء فلذلك قال الاصل الاول من علم البيان اي من فصله في الكلام في التشبيه قوله
واشتراكا عطف على طرفين وقوله مثل بالنصب صفة لاشتراكا مأخوذ امع قوله
وافتراقا قوله او بالعكس اي وان يكون الامر بعكس ما ذكر وهو ان يشتركا في
الصفة ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها كالطويلين جسم وخط او في بعضها كالطويلين انسان
وفرس واقتصر على ذكر الثاني لانه ابعد من الاول في ان يعد اختلافا في الحقيقة وليس في
ما ذكره على سبيل التمثيل دعوى حصر حتى ينقض بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف
في الحقيقة قوله صفة تمييز وطولا بدل منه او نصب بتقدير اعني وكذا الكلي في حقيقة

وافقسانا بقوله والاى وان لم يكن بين الطرفين اشتراك من وجه وافتراق من آخر
الى الى آخره الخ بغير ما دل عليه عدم تحقيقه وجهه وهو ان ارتفاع الاختلاف الى آخره ثم انه
... التشبيه ببطلان عدم الافتراق وقاسه على بطلان عدم الاشتراك لان
الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم الافتراق الذي
هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان ارتفاع الاختلاف بين الطرفين
من جميع الوجوه حتى التعين الذي هو ادناها يابى التعدد واذا لم يكن تعدد لم يكن
هناك الا شئ واحد وح يبطل التشبيه الذي هو وصف الشئ بمشاركة المشبه به في امر
لان الشئ الواحد لا يتصف بنفسه اى بمشاركة نفسه في امر ضرورة ان المشاركة في امر
لا يعقل الا بين شيئين متغايرين يتغايران ذلك الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك
بينهما يقتضى ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشئ بالمشاركة حيث لا اى له لو وصفه بها اصلا
فيكون باطلا قوله وان التشبيه عطف على فاعل لا يخفى اعنى قوله ان التشبيه متفرع
وكذا او انه حاله عطف عليه ايضا وقوله هذا القدر المجمل لا يخرج جملة مقررة لقوله
لا يخفى قدم بها ليبنى عليه قوله انما المحوج الى آخره والمعنى ان هذا القدر المجمل
وان استغنى عن دقيق النظر وكفاه ادنى تنبيه على بعض ما احتاج منه الى توضيح كما مر
لكن تفصيل مضمونه ما عدا الافتراق محوج الى الانظار الدقيقة وهو اى ذلك المضمون
طرفا التشبيه وما عطف عليه وانما قال او غريبا بدل او بعيدا تنبيها على ان بعد التشبيه
بحسب غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب
الاربعة نوعا على حدة رعاية لحسن البيان وجودة التعليم
النوع الاول النظر في طرفى التشبيه قدم هذا النظر على الانظار الثلاثة الباقية لان
المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه فان وجه الشبه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض
منه يعود الى حالهما وحال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما في اقسام اربعة
ان يكونا مستندين الى الحس اى مدركين باحد الحواس الخمس الظاهرة المشهورة
واورد له امثلة بعدد تلك الحواس وقوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به كالخد

والورد عند تشبيه الاول بالثاني وقس على هذا باقى الامثلة والاطيط صوت العقيق
والفارج جمع فروج بالتشديد قوله بالعنبر اى برائحة العنبر وكالريق بالخمر وكلمة الريق
عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد اى وكلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير
تسامح في العبارة لظهور المراد وجاز ان يقال بنى الكلام على ما تعورف بين الناس
من قولهم شممت العنبر وذقت ريقه والخمر ولمست جلده والحرير فقد عدت هذه
الاجسام محسوسة بالشم والذوق واللمس مع ان المحسوس بها ما حل فيها من الكيفيات
قوله واما ما استند الى الخيال هو المعدوم الذي تركبه المتخيلة من المحسوسات المتادية
من الحس الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان كل واحد من الامور
التي ركب هو منها محسوس كاعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد فانها ليست
محسوسة بذواتها بل بموادها واما الشقيق فهو مبصر حقيقة فليس الكاف في قوله
كالشقيق داخلة على المثل به وانما ذكره اشارة الى البيت الذي سياتي والقذن بفتح
القاف والدال جبل يشد به بعيران والمقرون من لزه اى شده والعهن ذا الذات
الخيالات في قرن الحسيات فان الحسى ما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة
وانما اورد كلمة اما لانه لما ذكر الحسى وكان المستند الى الخيال قسما منه كان مظنة
ان يتردد فيه السامع ان حاله ماذا بل يعد قسما براسه اولا وقد نبهنا كما سبق على
مثله غير مرة ان يكونا مستندين الى العقل اى مدركين به واورد له مثالا
واحدا الثالث ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة
ثلاثة اشعارا بكثرة تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة الرابع عكسه
واقتصر فيه على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى اصله قوله واما الوهميات اراد بالوهمي
ما لم يحس به ولا بمادته ووصفه بكونه مخترعا اعلاما بانه صورة يخترعها الوهم من عند
نفسه باستعمال المتخيلة من غير ان يدركها من المحسوسات كما في الخياليات فان المنية
حيث كانت مهلكة بلا تفرقة بين نفاع وضرار شبهت في ذلك بالسبع فاخترع لها
الوهم صورة يكون آلة لها في هذا الاهلاك شبيهة بالمخلب او الناب المحققين

المشدود

للسبع وكذا الحال في بعض الاشياء التي تدل عليها كالانسان فيخترع لها الوهم صورة هي آلة
لها في ذلك شبيهة باللسان ونحوه احسن من قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس
الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ قد ميزه بذلك عن العقل المحض وعن الوجدانيات
ونبه ايضا على ان ليس المراد بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس
المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال ولما الحق الوهميات والوجدانيات المدركة
بالقوى الباطنة بالعقليات فسر العقلى بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر
فتقابل ح الحسى المفسر بما تقدم وينقسمان المدركات باسرها فيظهر انحصار الطرفين
في تلك الاقسام الاربعة قوله فاعرفه اى فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة
بالعقليات كما عرفت كون الخياليات ملزومة في قرن الحسيات والفائدة في ذلك
تقليل الاقسام وتسهيل امر الضبط على المتعاطى للمرام النوع الثاني النظر
في وجه الشبه قدمه على النظر في الغرض لان وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه كالطرفين
دون الغرض واشار قبل الشروع في تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه وهى ان وجه الشبه
يحتمل تفاوتا كثيرا او مجمل تلك المقدمة ان وجه الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامها او
بعضا منها واما صفة لها والصفة اما حسية اى مستندة الى الحواس الظاهرة واما عقلية هى ما عدا
الحسية والعقلية اما حقيقية اى موجودة في الخارج واما اعتبارية لا وجود لها فيه و
الحقيقة اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما بسيطة ليست كذلك والصفة ايضا اما مرجعها
امر واحد او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فنقول قوله لما انحصر التشبيه جار مجرى الشرط
وجوابه ما ستعرفه ومعنى الحصر معنى تردد فلذلك قال بين ان يكون الاشتراك بالحقيقة
وبين ان يكون الاشتراك بالصفة بترك لفظة في اى لفظة بين وادعى انحصار التشبيه
في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة بناء على انه اراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتي
مطلقا اعنى ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا ولذلك مثل بجسمين ابيض واسود
على الاطلاق مع ان الجسمية بعض من تمام حقائق الاجسام والاشتراك في الحقيقة
المذكورة في صدر الاصل الاول اراد به الاشتراك في تمامها فلذلك مثل هناك بطلان انسانا

والفرس للمخالفين بالحقيقة والنطق والخط فتلك نحب على انه حال من فاعل ان يكون اى مثل اشتراكهما
جسمين في الجسمية وافتراقهما في البياض والسواد قوله وكذا مثل انف ومرسن ما كان في اشتراكهما
في حقيقة واحدة نوع حقاه فصله وبين ان حقيقتهما هى العضو المخصوص الذي هو طريق الشم
وان افتراقهما بوصفين اعتباريين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات
الى الحيوانات التي يجعل الرسن في انوفها وصرح بلفظ الاتصاف تنبيها على ان الاختصاصين
خارجان عن حقيقتهما المذكورة لا يقال قد علم مما ذكره في فصل المجاز الذي لا يفيد ان الانف
والشفة والرجل مطلقة تتناول الانسان وغيره وان المرسن والجحفلة والحافر مختصة بغيره
من الدواب فالصواب ان يقال وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه لانا
نقول ما ذكره هناك من الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا من الاختصاص
بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال الطارى على اصل الوضع فلا منافاة وفي تمثيله للافتراق
بالحقيقة بجوهر وعرض لا اشتراك في شئ من الذاتيات اعنى الجسم والخط تاييد لما ذكرناه
من انه اراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتي مطلقا قوله والوصف ابتداء بتقسيم الوصف مع تاخره
في الذكر لانه اوفر اقساما واكثر وقوعا في وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف تقديره وحين انحصر
الوصف فحذف ودل عليه بما ذكر بعد الوصف اعنى قوله حين انحصر وكذا الحال في قوله والعقلى
ايضا انحصر اى ولما انحصر العقلى فهما شرطان معطوفان على الشرط الاول اعنى قوله لما انحصر
التشبيه وجواب الكل واحد اعنى قوله ظهر لك مما ذكر فلا اختلال في عبارته اصلا قوله كالكيفيات
الجسمانية اراد بها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها اعنى ما هو من مقولة الكيف ولذلك عد
فيها ما ليست من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات ولفظ مثل مجرور على انه بدل من الكيفيات
وقيل منصوب على انه حال عنها وذكر لفظ الاتصاف تصريحا بانها اوصاف وقدم ان المتلبس به
لا يجب ان يكون غير ما اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء وكانه
جعلها داخلة في الالوان كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات
على ترتيب قدمها في الابصار من المبصر بالذات والشكل هيئة تعرض للمقدار من حيث انه
محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما في جهة ويسمى خطا او في جهتين ويسمى سطحا او في ثلث

وتبقى هيئا والاخيران يعرض لها الشكل دون الاول فان طرق الخطا عن النقط لا يتصور احاطته به قوله وما يتصل بها اى بالمذكورات من الحسن والقبح التابعين للخلقة المركبة من الشكل واللون وغير ذلك كالاستقامة والانحناء والاستدارة العارضة للمقادير وكالبطوء والتوسط العارضة للحركات قوله من الاصوات الضعيفة وصف للاصوات بعوارض متقابلة اشعارا بانها حقيقة واحدة تختلف باموز خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع فى الطعوم والروايح اشارة الى ان كلا منها حقائق متنوعة والكن عن تعدد انواعها بالشهرة عند الجمهور وقدم فى الملموسات الكيفيات الاربع المسماة باوائل الملموسات اعنى الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظ من فى قوله ومن الخفة والثقل لكان الاختلاف اذ قد يفسران بالمدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة كما فى الزق المنفوخ فيه اذا سكن تحت الماء وفى الحجر المسكن فى الهواء كانا ملموسين بلا ريبة وقد يفسران بمبدأ اى ما بين المدافعتين فتقع الاشتباه فى ملموسيتها واراد بما ينضاف الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله ويبين ان يكون مستندا الى العقل يريد به ان لا يكون الوصف مستندا الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف فى الحس ظاهرا قوله والعقلى ايضا يعنى كما ان مطلق الوصف انقسم الى الحسى والعقلى كذلك الوصف العقلى ينقسم الى حقيقى اى موجود فى الخارج واعتبارى لا وجود لها فيه ولفظة مثل بالجر بدل من الكيفيات والمعرفة ادراك متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرية والكرم ايثار الغير بالخير والسخاء افادة ما ينبغى لا لعوض والغريزة ما جبل عليه الانسان من الاوصاف والخلق ملكة يصدر بها عنه افعاله بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها فى الخارج عندهم عطف النسبى على الاعتبارى عطفا قريبا من العطف التفسيرى واورد للنسبى امثلة اربعة فان كون الشىء مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه مطبوعا فيه او بعيدا عن الطبع امور نسبية لا وجود لها فيما وصف بها مثل الاعتبارى الذى ليس نسبيا بقوله او بشىء تصورى وهمى محض وهو

تخييل

عطف على قوله بكونه مطلوب الوجود وذلك مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بالتجلى لهما من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما تخيل فيهما من السواد والاظلام وبهذا التمثيل ظهر ان العقلى فى وجه الشبه يتناول الوهمى كما يتناوله فى الطرفين على ما مر وقوله ان المعلوم عندك هذه جملة ابتدائية ليست الواو فيها للعطف لان ما تقدم جزء كلام اعنى الشرط وحده فكيف يعطف عليه كلام تام بل هى للحال فقيل من قوله والعقلى ايضا لما انحصر والاولى ان يكون حالا من قوله لما انحصر التشبيه وما عطف عليه اى لما انحصر التشبيه فى الحقيقة والوصف وانحصر الوصف مطلقا فى الحسى والعقلى وانحصر الوصف العقلى فى الحقيقى والاعتبارى والحال ان من المعلوم عندك ان الحقائق منقسمة الى البسائط وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك وكان الانسب بسياق كلامه ان نقول والحقائق حين انحصرت بين كذا وكذا الا انه يجب الافتنان فى العبارة وقوله وذوات اجزاء مختلفة يدل على انهم لم يريدوا بالبسيط ما لا اجزاء له اصلا بل ما ليس له اجزاء مختلفة الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا وكان له اجزاء متفقة الحقيقة وفائدة قوله ما ذكر ان تحقق الانحصارات السابقة فى نفس الامر لا يستلزم ان يظهر للمخاطب احتمال وجه الشبه للتفاوت بل المستلزم له ذكرها فتذكر قوله شروع فى التقسيم بعد التنبيه على احتمال التفاوت والانقسام قوله وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل اراد كونه بحيث يعد فى متعارف اللغة امرا واحدا سواء كان حقيقة لا جزء له كما لمفهوم الجوهر مثلا او لها جزء لكن اعتبر اجزاءها منضما بعضها الى بعض ووضع بازاء مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان او كان وصفا واحدا على احد هذين الوجهين قوله او ما هو بمنزلة الواحد اى حقيقة ملتئمة من كثرة التئاما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاعتبار كشىء واحد وقد صرح بهذا المعنى فى الوصف حيث قال ولما او صافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة وانما حملنا الالتئام الحقيقة على ما ذكرنا و لانه اذا شبه زيد بعمرو فى الانسانية مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا الا فى حكم الواحد كما انه اذا شبه الخد بالورد فى الحمرة تعد وجه الشبه وصفا واحدا مع تركبه من جنس وفصل والظاهر انه اراد بكون الحقيقة بسيطا

او ذات اجزاء مختلفة وكون وجه الوصف امرا واحدا او اكثر على ما ذكره او لا ما فصلناه ههنا ... والالتئام من الاكثر ... التقسيم باخر المقدمة هذا ... ما اقسام الثلثة ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين ... من حيث هو لا فى كل واحد او يقصد اشتراكهما فى كل واحد وقد قسم القسم الاول منها الى خمسة اقسام لان الواحد اما حسى وطرفاه حسيان قطعا واما عقلى وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثانى الى قسمين لان ما فى حكم الواحد اما حسى واما عقلى والقسم الثالث الى ثلاثة اقسام لان المتعدد اما كله حسى او كله عقلى واما بعضه حسى وبعضه عقلى فالاقسام التى ذكرها عشرة

اما الاول قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اى معنى يجعل وجه شبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا الحكم بديهى فان ما لا يحس بنفسه لا يحس بشىء فيه واما العقل فانه يدرك من المعقولات والمحسوسات معانى معقولة فوجه الشبه العقلى يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما سبق اعنى كونهما حسيين او عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس وهذا معنى قول على ان هذا الفن التشبيه بالوجه العقلى اعم اى اعم وجودا وتناولا وليس الباء فى قوله بالوجه صلة للتشبيه بل هى للملابسة والظرفان فى موضع الحال والعامل فيهما اعم اى التشبيه كائنا بالوجه العقلى اعم منه كائنا بالوجه الحسى قوله فالحسى تفصيل للوجه الشبه الحسى بما يحس باحدى الحواس الخمس الظاهرة والمعنى كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها وكذا الحال فى سائر الامثلة والهمس هو الصوت الخفى وهمس الاقدام اخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله ونحوا على زعم القوم اى الموكعين بشر بما ... من ان اللمعة الحجر مكروهة قوله وتهما نكتة النكتة هى اللطيفة المستخرجة بالفكرة المؤثرة فى القلب من نكت الارض نكتا اذا اثر فيها بنحو قضيب والتحقيق رجع الشىء الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة قوله يابى ان يكون غير عقلى اى يابى ان يكون حسيا لما ذكره من ان وجه الشبه لا بد ان يكون امرا كليا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا عنده بالضرورة قوله وذلك انه متى كان حسيا اورد على طريقة البرهان الخلفى
حقيقة

معرض كون وجه الشبه حسيا ثم يبين انه على ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا الا ... قوله وقد عرفت اشارة الى ما سبق من ان التشبيه ... لا يكون الا وصفا ... المشبه به اذ يجب ان يكون موجودا فى الطرفين قوله وكل موجود اى كل موجود فيه لا مر ولقوله لامتناع حصول المحسوس المتعين فلم يتعين اى يتشخص بحيث ... ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه ومثل هذا المتعين الموجود فى شىء سواء كان هذا المتعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا فى شىء آخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا ويحكم التنبيه على هذا الامتناع ان شئت ان تنبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى عقلك وانت خبير بان الاعتراض على التنبيهات مما لا يجدى نفعا فلا اتجاه لما يقال من ان المحال كون الحمرة المتعينة موجودة معدومة معا فى حد ذاتها وليس هذا لازما ما ذكره انما الذى يلزم منه ان يكون الحمرة المتعينة موجودة فى محل معدومة عن آخر ولا استحالة فيه قوله وهكذا فى اضرابها اى اضراب الحمرة كالسواد فى تشبيه شىء بجناح الغراب وكالبياض فى تشبيه شىء بالثلج الى غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اى بل يكون مثل وجه الشبه الموجود فى المشبه موجودا مع المشبه به فلا بد ان يجرد هذان المثلان عن التعين حتى يتحصل امر واحد كلى مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بينهما و لا شىء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذى فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا هذا خلف وان حمل قوله وكل موجود فله تعين على الاطلاق كان الحكم بذلك بان كل موجود له تعين مانع من فرض اشتراكه حكما بديهيا مستلزما لامتناع وجود الكلى الطبيعى فى الخارج ومدا لاعيان ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا حاجة به اليه فى تحقيق ما هو بصدده قوله ومنع ان يقال بالغ فى بطلان هذا القول حتى جعله ممتنعا واتى بالفاء فى قوله فالمراد اشعارا بتفرعه على ما سبق اى اذا تحقق ان ليس الى حصول وجه الشبه المحسوس فى طرفيه الا المثلين فنحن نقول لا يراد القوم بوجه الشبه الحسى حصول المثلين فى الطرفين وهذا كلام ركيك جدا لانه ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان فى الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شىء واحد مشترك والمثلين ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولهما فليس

المحسوس امر المحسوسا ولئن سلم ذلك فليس حصول المثلين معا ولا حصول احدهما معينا
بشترك بل المشترك حصول احدهما لا بعينه و هذا ايضا امر كلي فيكون عقليا لا حسيا
والاظهر ان يعترض ههنا بما ذكره غيره من ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او
معقولا كون افراده كذلك وجاب عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق ان وجه
الشبه هو انه عقلي لا حسي قوله فان المثلث متشابهان و ذلك لان المثلثين بما
المتشاركان في امر واحد صارا به متشابهين فوجه المثلث الحاصلين في الطرفين
وجه شبه قطعا فان كان عقليا اي امرا واحدا كليا مشتركا بين المثلثين المحسوسين
كان المرجع في وجه الشبه الذي جعلناه حسيا هو العقل في المآل اي ظهر انه كان عقليا
لا حسيا لان ذلك الامر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين في التحقيق
دون المثلث وان كان حسيا بان يكون مع المثلثين الاولين مثلثان آخران محسوسان
ايضا نقلنا الكلام اليهما فيلزم اما التسلسل في الامور الموجودة المحسوسة واما الانتهاء الى
امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل و تمام التحقيق موضعه علوم آخر
بين فيها بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت الامور المتسلسلة مترتبة ومجتمعة في الوجود
او متعاقبة وسواء كانت التسلسل من جانب العلة او المعلول قوله والعقلي كوجود
الشيء عطف على قوله فالحسي كالخد و قد عرفت حال الكاف هناك وقد مثل لكل واحد من
اقسام الاربعة بحسب طرفيه مثالين و نبه باول الامثلة على ان تشبيه الوجود بالعدم
في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا كما يدعيه الشيخ عبد القاهر من ان المقصود
به نفي وجوده كما في قولك هو ليس بشيء هو معدوم فلا يعد من التشبيه الا بحسب
الظاهر واراد بالعلم الملكة التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة
وطريق الى ذلك الادراك على وجه المبدائية في الجملة كما ان الحيوة طريق اليه على وجه
الشرطية واذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى واشار بقوله
مطلق الاهتداء بذلك اي بما ذكر من الاصحاب والنجوم الى ان الاهتداء باحدهما الى
الطريق الشرعي وبالآخر الى الطريق الحسي لكنهما يتشاركان في مطلق الاهتداء المشترك

بين

يتوجه الا مبتدائين والقسطاس قد يستعمل الوقوف المثادية ويستعمل للاحتراز عن الزيادة
والنقصان والعدل فشبه به في الثاني فلذلك صرح به والمراد بالسنن الطرائق المسلوكة
في الدين لا احاديث الرسول عليه الصلوة والسلام حتى يكون محسوسة واذا شبه المحسوس
بالمعقول فقد ادعى ان المعقول بمنزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح فشابه وضح لو ذكر
شبه المحسوس به ففيه تنبيه على انه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا وبالعكس قوله
وفي اكثرها في الامثلة اي امثلة وجه الشبه الواحد وقوله في معنى وجد تهما ابدا لعن قوله
في اكثرها ومتعلق بقوله تسامح وذلك لثبوت نوع من التركيب في العراء عن الفائدة وفي كونها
جهتين لادراكه وفي تحصيلها من الزيادة والنقصان وفي استطابة النفس وفي عدم الخفاء
كذا فيما سبق في الحسي من طيب الرائحة ولذة الطعم ولين المس شائبة تركيب بخلاف الحمرة
والخفاء والجراة والاهتداء والهداية فانها واحدة حقيقة لكونها مدلولة لالفاظ مفردة
يتوهم بعض منها او انما ذلك الامثلة فانما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شيء منها الى هيئة
منتزعة من معان عدة بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا له
تتمة له على قياس ما سيأتي في طرفي التشبيه من تقييد المفرد فاعرف ذلك
واما القسم الثاني قد سبق ان ما هو في حكم الواحد اما حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة ولما او
لما يكن مجموعها الى هيئة واحدة فذكر ههنا انقسامه بوجه آخر وهو انه اما ان يكون مستندا
الى الحس او الى العقل وابتدأ في تمثيل الحسي بما يكون اوصافا عدة قصد من مجموعها الى هيئة
واحدة ثم عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة وحال الكاف في قوله كسقط النار ما عرفته غير مرة والمنور
اسم فاعل من نورت الشجرة تنويرا اي زهرها واراد بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور
الهيئة الحاصلة من صفاتها المذكورة اعني البياض والاستدارة وصغر المقادير وتقاربها
كائنة على كيفية مخصوصة فيما بينها الانضمام متلاصقة ولا مفترقة متباعدة بينهم تلك الكيفية
المخصوصة الى مقدار مخصوص للمجموع في الطول والعرض وانما قال في المراى لان كواكب الثريا
كبار المقادير في انفسها والتاء في الشاة للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس فيطلق على
الذكر والانثى ويفرق بالصفة فيقال شاة جبلي وشاة جبلية على قياس حمامة ذكر وحمامة انثى

والمراد ههنا الذكر والانثى المتطوع الاذنب والعنب شجرة معروفة ولم يذكر ههنا وجه
الشبه لظهوره مما ذكره من صفات المشبه به فكانه قال اذا شبه بجار كذا في الهيئة الحاصلة
من كونه ابتر مشقوق الشفة ناسا على رأسه شجر عنب واراد بالاشل المرتعش اذ
الشمس كالمرآة في الهيئة المقصودة وانما قال مع الاشراق دون والاشراق لتصريحا
باعتبار الهيئة الاجتماعية اذ بذلك يظهر صحة وقوع قوله من الاستدارة مع ما في حيزه بيانا
لقوله الهيئة التي تؤديها قوله واذا شبهتها عطف باو اشعارا بان تشبيه الشمس
بكل واحدة من المرآة والبوتقة مثال لما نحن فيه على حدة ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو
هكذا او كالشمس اذا شبهتها بالبوتقة والمراوحة المناوبة في العمل يقال راوح بين رجليه
اذا قام تارة على احديهما وتارة على الاخرى كان المتحرك هناك يناوب بين الانبساط و
الانقباض قوله وذلك اي وقولنا ان التشبيه في تلك الهيئة لان البوتقة الى آخره
وقوله تلك الحركة العجيبة مصدر يتحرك وقوله كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والنعومة
اللين والتلاحم شدة الاشتباك ثم يبدو له اي يندم ويظهر له راي آخر يقال بدا له اي ندم
وفاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة في ضمن
ذلك اي في ضمن تحرك الذهب تلك الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض للمعودية
خبر لقوله لان البوتقة وعاطفة اذا احميت وناصب لقوله الهيئة المذكورة قوله فان
الشمس تعليل لمعنى الكلام اي لتشبيه الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتين
فيهما لان الشمس موذنة لتلك الهيئتين ايضا يظهر ذلك لمن احد النظر اليها قوله وكوجه الشبه
بين ههنا شرع في تمثيل الحسي بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به فيما يذكره ههنا هيئتان
مخصوصتان حاصلتان من امور عدة مخصوصة ووجه الشبه بينهما هو الهيئة المشتركة التي هي
حقيقة لتلك الهيئتين واقتصر في ذكر هذه الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه ههنا على لفظ
الوجه الدال عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها فقوله وكوجه الشبه عطف
على قوله كسقط النار نظرا الى ان معناه كوجه الشبه في سقط النار قوله كان مثار النقع
النقع الغبار والمثار المرفوع من ثار الغبار ارتفع واثاره غيره واسيافنا متعلق بمثار

على انه مفعول معه وجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه اي تساقطت وانما
اعتبر في الكواكب التساقط لان التشابه تم قوله فليس المراد تعلق معنى الكلام الى وجه
الشبه ههنا مركب اذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد و تشبيه السيوف بالكواكب
في البياض على التوزيع بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض
متفرقات فيه اي في النقع بالهيئة الاخرى الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في
جوانب منه فوجه الشبه هو الهيئة التي يشترك بينها وحقيقة لها ملتئمة من امور متعددة
وما ينبه على انه لم يرد تشبيهها مفرقا ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل والكواكب
مذكورة على وجه ينبئ عن اعتبار الانضمام دون الافتراق والاستبداد حتى يكون بمنزلة
ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان الاولى ان يجعل واسيافنا مفعولا معه لينبئ عن اعتبار
الانضمام دون الافتراق والاستبداد حتى يكون بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان
الاولى ان يجعل واسيافنا مفعولا معه لينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه
الهيئة المركبة من النقع المرفوع فوق الرؤوس ومن السيوف المتحركة في جوانب منه
حركات مختلفة متداخلة ومضطربة متصادمة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة فيه
على انحاء شتى ووجوه متفاوتة فيه من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين
وان كان صحيحا ايضا قوله لوامعا حال و العامل فيها معنى كان والملالاة من تلالا اذا
لمع وادم السماء وجهها والملقية صفة للسماء والمستطرفة المستحدثة التي تعد طريفا اي
جديدا وقوله دون شيء آخر متعلق بقوله منثورة على بساط ازرق لا على شيء آخر مثا
للازرق في الحسن والقيمة وانما قال ذلك لان الاستطراف انما نشأ من نشرها على بساط لا يناسبها
كالاخضر قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل فيها معنى كان وفي شاهق الرفعة
اي محل عالي الرفعة حال من المستترة في قدامه الراجع الى المشتري والمراد رفعته في المنظر بان
يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق وقد اسرجت صفة لمنصرف
قال الفراء تسكين الميم شمعه وشمع من كلام المولدين ولا اصل فيها الفتح ولما كان من البين
انه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف وان صح تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة لم يبالغ ههنا في

اعتبار الهيئة ونفي التفريق كما يأتي في البيتين السابقين بل اقتصر على ان قال فالمراد ايضا
تشبيه الهيئة وقوله هسترع النسج حال عن المطرف ومعنى من دونه من قدامه في مكان قريب
منه قوله ويسمى امثال ما ذكر من الابيات يعني الابيات المذكورة بعد قوله وكوجه الشبه
لا جرم الابيات فان قوله والشمس من مشرقها قد بدت الى آخره ليس في حكم هذه الابيات
وانما سميت تشبيه المركب بالمركب لما صرح به من ان كل واحد من المشبه والمشبه به فيها هيئة
مركبة من متعدد كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور قبل هذه الابيات يسمى تشبيه المفرد
بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا او بعضها
غير مقيد ووجه الشبه في الكل مركب كما فصله هناك ثم ان سقط النار وعين الديك مفرد ان
والاضافة لتعيين المراد والثريا مفرد بلا شبهة والعنقود مفرد مقيد بتفتح نوره والظاهر
ان الجلي تعيين للمراد لا قيد له وان الكون في يد الاشل قيد للمرآة وان ما ذكر مع الجار والبو
قيد ان لها وقد يظن انهما مركبان ويعد التشبيه بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا
قسما ثالثا كما ان عكسه قسم رابع من الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد
من طرفي التشبيه واعلم ان التركيب في الطرفين او واحد منهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا
عكس كلي قوله وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فن له فضل احتياج الى
سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات اذ لا حاكم في تمييز احد البابين
عن الآخر اذا وقع التباس سوى ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس التقييد بالتركيب
فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة
له في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا واذا التبس التركيب بالتفريق اي بتشبيه
الاجزاء بالاجزاء فان لم يصح التشبيه في بعض الاجزاء كما في قوله فانا المرتع ما تعين التركيب
وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كان قلوب الطير تعين التفريق و
الا رجح الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم قوله
ومن تشبيه المفرد بالمفرد كان قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة اصطيادها
للطيور والقائها قلوبها الى وكرها اذ يقال انها لا تاكل قلب الطائر فشبه الرطب الطري

بعبر

من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اي ارداء التمر وانما اورد هذا
البيت ليكون مثالا يحتذى به في التمييز بين التركيب والتفريق اذ لا يشتبه على ذي مسكة
انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة في هذا البيت من
حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على
اما ان يكون مستندا الى الحس وهما الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد ومثل له ثلاثة امثلة
الاول منها ماخوذ من قوله تعالى اعمالهم كسراب بقيعة والثاني من قوله عليه السلام اياكم وخضراء
الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء من منبت السوء والثالث من قال
في جماعة متناسبة في خصال الكمال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فقيل هو قول
من وصف بني المهلب للحجاج وقيل قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين سئلت
ايهم افضل واشار بلفظ نحو في المثال الاول وبلفظ المنضم في المثال الثاني الى اعتبار
التركيب في وجه الشبه واستغنى عنهما في المثال الثالث لظهور التركيب فيه بقوله الممتنعة
لذلك اي لاجل التناسب في الخصال والمنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمخبر من الطعم او فيه
في الحس والمخبر ما يعلم من الباطن بالخبرة والمويس من آيسه او قعه في اليأس ومنبت السوء
في الاصل الردي واضافته كاضافته آثار الدار واضافة اثار خضر من اضافة المصدر الى
المفعول من قوله اثمرت الشجرة كذا قوله او الحاقه بالرفع عطفا على الحسناء ولما ترك
ههنا عبارة وكما اذ اشبهت احتاج العطف باو بينهما على ان كلا منهما مثال على حدة بمعنى ان
الآخر لا يقال حسن منظر الحسناء والخضراء محسوس قطعا فكيف عده عقليا الا انا نقول
لما كان سوء المخبر عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب الحسي
لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي اذ لا يجب ان يكون كل جزء
منه عقليا ولهذا الخبر ما هو في حكم الواحد في هذين النوعين اعني الحسي والعقلي واعتبار
تركيب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء مع امتناع الطهارة
تفاوت فيما بينها ولما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا المثال بما يدل على وجه الشبه في المثال
الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء مع امتناع الطهارة تفاوت فيما بينهما لم يحتج الى التصريح

به وقد يتوهم ان مثال الحسناء من تشبيه المركب بالمركب والحق انه تشبيه مفرد مقيد بآخر مثله
اما القسم الثالث قوله ان يكون كل الامور يعني الامور التي فرضت
من قوله ان لا يكون وجه الشبه امرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد ولما كان كل واحد من تلك
الامور عند اعتبار التركيب الطرفين على حدة اعتبر كونه حسيا او عقليا فصارت الاقسام ثلاثة
بالاشتباه بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كالمرفقة والسعادتين والذكر على الانثى وله
في ذلك في الزاب فقيل انه الخفيف وقيل ليس له الا المطاعة وحسن الطلعة حسي وبناهة الشان
وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم انه ليس بملتزم فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب
البلاغة المكتسبة التابعين في موارد الكلام ومصادره لارباب البلاغة السليقية ان يكلفوا
التصريح بوجه الشبه كائنا على الوجه الذي هو ملتبس به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع
مكان وجه الشبه ما يكون مستتبعا له مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم
فانه مجاز مستفيض ولما قال ما يكون وجه الشبه في المآل لان المستتبع المذكور وجه الشبه
في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه الشبه في الحقيقة والمآل قوله فلا بد من التنبيه عليه
اي على ما يذكر مكان وجه الشبه تسامحا فاورد له امثلة قوله اذا وجدنا لا يشعر بها اذا
وجد وما فصيح الا انه عبر عن فصاحتها بالسلامة عما يخل بالفصاحة قوله ولا تكلم عطف
تفسيري لقوله بثقلاء اي ولا يتعب اللسان بها في حروفها كما في البعاق والمستشزرات و
لا انكارها كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله شاو مشل شلول شلشل
شول وقوله ولا يكون غريبة اي ولا يكون بحيث يحتاج في معرفة معناها الى التنقير عن الكتب
المبسوطة كقوله تكاكاتم اي اجتمعتم والطلمة اي الظلم وجحيشت اي فدعت او الى التخريج بدقة
النظر كقوله ومرسنا مسرجا وقوله تنكره لكونها غير مالوفة صيغة كاشفة لغرابة وحشية
وفيها دلالة على ان الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية قوله ولا مشتبه
معانيها نفي للتعقيد اللفظي والمعنوي فيضيق بالنصب على انه جواب النفي فتشمئز اي
اي تنقبض عطف عليه وضمير منها للالفاظ كما ان ضمير عليها للمعاني وقوله هي كالتعل
معقد القول بمعلومة الاجزاء اي المقدمات المذكورة واما استدلالا بقيستة التاليف بان

يكون

يكون تاليفها ما يفيد اليقين كالقياس لا ما يفيد الظن والتمثيل قطعية كالاستقراء
بان يكون مشتملا على شرائط الانتاج قوله فهذا كرون متعلق بقولهم في الالفاظ وقولهم في
الحج وهو تفصيل لما قوله على ان وجه الشبه في المآل اي في الحقيقة التي يؤول اليها الظاهر هناك
اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحج شيء يفضي ما اي غير الحلاوة وما عطفت عليها وذلك الغير
لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم
ولازم الظهور في تشبيه الحج وافادة النفس من اضافة المصدر الى المفعول الاول و
نشاطها هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحدة من السلاسة والرقة وقوله
فتشاء ن النفس بيان لحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في الالفاظ الموصوفة
بتلك الصفات يلذ كونه على صيغة البناء للفاعل مع رفع طعم هو الرواية لكن المشهور هو
المتعدي يقال لذذت الطعام بالكسر الذه وجدته لذيذا فيفيد ان اي يفيد المار الذ
يسائغ ويجد بسلاسته والنسيم الذي يتلذذ برقته قوله ولازم الظهور عطف على لازم
الحلاوة والضمير في كونها وحالها للبصيرة والبصر وفي معها الشبهة والظلمة لا يقال مطلق الظهور
معنى مشترك بين الشمس والحج قطعا فلا حاجة الى جعله من قبيل التسامح لانا نقول هو
وان كان مشتركا بينهما لكن لم يقصد تشبيه الحجة بالشمس ظهورا ما في نفسها بل قصد ظهور المطلوب
بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب التي هي لازمة وتابعة للظهور بما
في حد ذاتها غاية الظهور قوله كالذي يخفى فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا تحقق له
في ذات الحج ولا في ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح عنه الصدر ويستعيد منه
النفس نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع اليه ويحب وروده عليه من الاعتبارات التي لا
تحقق لها في نفسها قالوا ولعل السر في تخصيص التسامح بالاعتباري هو انه لما لم يكن امرا
ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة تستتبعه قوله واقول تشبيه ان يكون تركهم الى ترك
اصحاب علم البيان التحقيق في وجه الشبه وهو انهم لم يجردوه في العقلي كما اقتضته تحقيقه على ما هو
به من كونه امرا كليا مشتركا على ما سبق التنبيه عليه بل قسموه الى حسي وعقلي من تسامحهم وهذا
الحمل قبيل تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا هناك وجه الشبه بين الحجج

والورد الحمرة المحسوسة وهى جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو وجه الشبه عندها فى الحقيقة اعنى الحمرة الكلية المشتركة التى هى معقولة قطعا كما جعلوا ههنا وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة المستلزمة لما هو وجه الشبه فى الحقيقة الا ان التابع هناك محمول على متبوعه وليس امرا اعتباريا والتابع ههنا غير محمول على متبوعه وامر اعتبارى وانما قال الشبه لاحتمال انهم لم يتعهد اللمحقق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف من الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وما هو كلى معقول وقد جارينا لهم نحن اولا انفتنا وسرنا معهم فى ذلك اى فى تذكير المحقق حيث قسمنا وجه الشبه الواحد وما هو فى حكم الواحد الى حسى وعقلى والمتعدد الى عقلى وحسى الى آخر ما اراد ببعضه قوله واعلم هذا وان كان معلوما فيما سبق من ان تشبيه الشئ ليس الا وصفا له بمشاركته المشبه به فى امر لكنه اراد ان ينبه ههنا على انه قد تشتبه الحال فى بعض المواضع فيجعل وجه الشبه فيه ما ليس فى الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله فاذا صادفه اى صادف التشبيه حقه صح كما ذكره فان مطلق الصلاح بالاستعمال او الفساد بالاهمال اعم من ان يكون حسيا او عقليا مشترك بين الملح والنحو كما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبى عليه السلام قوله فلم يرفع الفاعل تفصيل لعدم استعمال النحو فى الكلام والعنت الوقوع فى امر شاق والتعنت ان يكلف ذلك الوقوع وتصحيح قول المتعنتين ان يقال التعليل فى النحو ان يقتصر فى الكلام على استعمال الوجوه القوية الظاهرة التى يفهم بها العارفون باحوال اللغة المعانى المقصودة بلا تكلف والتكثر فيه ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التى تخل بالفهم ما قصد بالكلام واما تكثير قواعد النحو فى انفسها فلا يجدى نفعا ههنا لان الكلام فى الاستعمال لا فى معرفة القواعد النحوية قوله ليس مما يهمنا الآن بل المهم لنا ان لا نصحح ههنا ليطابق المثال ما قصدناه من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه واعلم ان الظرفين اعنى قولهم فى الكلام وفى الطعام حالان عاملها معنى المشابهة المستفادة من الكاف اى النحو كائنا فى الكلام ومستعملا فيه يشابه الملح كائنا فى الطعام النوع الثالث النظر فى

الغرض من التشبيه قدم على النظر فى احوال التشبيه لان الغرض اتم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شئ على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذى هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه اغلب واكثر وقد ينقلب القضية فى التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به وحيث كان هذا مقلوبا بالمتبوع دا بالاول اشار بلفظ ثم الى تراخى رتبته عنه وليس المستتر فى يكون فى قوله فاما ان يكون لبيان حاله راجعا الى الغرض كما يتبادر اليه الوهم من سياق كلام لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه لبيان حاله وكذا الكلام فى اخواته بل هو راجع الى التشبيه كما دل عليه قوله فتشبيه لبيان امكانه ولا يذهب عليك ان قوله ما لون عمامتك سؤال عن لونها المعروف كونه بياضا او خضرة او صفرة فقوله كلون هذه محمول على ظاهره والمقصود تشبيه اللون باللون لا تشبيه العمامة بالعمامة فى اللون والغرض بيان حال اللون المشبه اعنى كونه احد الالوان المخصوصة لتبيين ماهيته قوله لبيان مقدار حاله يعنى ان حاله معلومة فاريد بيان مقدارها فى الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك وفى قوله كحلك الغراب اى سواده مسامحة اذ المراد كالغراب يدل على ذلك قوله هو فى سواده حيث جعل المشبه ذات الشئ وجعل السواد وجه الشبه الا انه اقحم لفظ الحلك ليزداد انكشاف مقدار سواد المشبه فى الشدة قوله لبيان امكان وجوده اى بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا لا تتعلق به شائبة الامتناع اصلا قوله الى حد يوهم ذلك الحد اخراج ذلك الواحد عن جنس البشرية مثلا الى نوع اى جنس اشرف من البشر والغيرة فانه راجع الى ما دل عليه معنى الكلام اى والحال ان وصول ذلك الواحد فى الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنسه امر شبيه الممتنع مشابهة ظاهرة فى كونه مستبعدا غاية الاستبعاد فانت فى ذلك التفضيل الذى زعمته مدع لامر كالممتنع فيتبع ذلك الامر التشبيه لتبين تحقق ازالة الاستبعاد واظهار الامكان بحيث لا يحوم حوله شائبة قائلا حاله كحال المسك اى حال ذلك الواحد وهو وصوله الى حد يوهم اخراجه بل اخرجه ادعاء كحال المسك وهو وصوله

الى حد اوجب اخراجه كما هو المشهور فقد انكشف بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذى هو حال ذلك الواحد لكن الاشبه قوله لتقوية شأنه اى شأن المشبه كعدم اشتماله على فائدة فى المثال المذكور وزيادة تقرير له اى لشأنه عند السامع وفى قوله انك فى سعيك هذا كمن قم على الماء تسامح والمراد ان سعيك كرقم قوله فانك تجد لتمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى فان تصوير المعقول بصورة المحسوس يقرر شأنه فى ذهن السامع تقريرا كاملا خصوصا اذا اخرج ذلك المحسوس حتى يشاهد فكانك فى تمثيلك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة قوله لابرازه اى ابراز المشبه الى السامع وارادة بيانه كل ذلك مثل الترغيب والترهيب والتعظيم والاهانة والتشويق وحسن الاعتقاد وضده وما يناسبها قوله ابتغاء تزيينه اى تزيين الوجه وهو تعليل لافرغا او لشبهت بعد تعليله بافرغا والمجدور هو الذى اصابه الجدرى والسلحة العذرة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك والظاهر ان يقال فى صورة شوها لانه تركيب وصفى لا اضافى فكانه جعل اشوه افعل تفضيل من العيوب على الشذوذ كابيض واسود من الالوان فى قولهم ابيضهم سربال طباخ وقوله لانت اسود فى عينى من الظلم وارادة تعليل لاظهارا او لشبهت على قياس ابتغاء قوله نقلا له اى للغرض فيه جمر موقد عن صحة الوقوع الى امتناع عادة حيث تصورة البحر المذكور ممتنع عادة لا عقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا المستطرف اى يعد امرا طريفا جديدا او قوله وجه آخر يعنى غير النقل من صحة الوقوع المعتاد الى الامتناع العادى قوله كالذى نحن فيه يعنى البحر المذكور فاذا حضر اى المشبه به فى الذهن استطرف هو لندرته واستطرف المشبه ايضا لاقترانه بامر نادر وبروزه فى صورته وهذا الاستطراف الراجع الى المشبه هو المتفرع على التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف المشبه به ففيما ذكر من تشبيه الفحم بالبحر يستطرف المشبه من وجهين قوله والماء مع حضور المشبه عطف على ما فى نفس الامر وضمير فيه للذهن اى مع حضور المشبه فى الذهن فى اوان الحديث وقوله

مثل حضور صدر لمقدمة لمعنى الكلام ان يكون نادر الحضور فى الذهن مع حضور المشبه فيه ندرة مثل ندرة حضور النادر مع حدث البنفسج قوله ولازوردية كسر الزاء هو الظاهر الثابت فى نسخ الرواية والمراد البنفسج نسبت الى الحجر المعروف لكونه على لونه تزهو اى تتكبر من زمانه هو اذا تكبر وافتخر وحمر اليواقيت شقائق النعمان والقامات سافات البنفسج قوله فاذا احضر اى اتصال النار باطراف الكبريت احضار مع الشبه التام الذى بينهما استطرف لمشاهدة عناق اى معانقة بين صورتين متباعدتين فى الغاية وفى بعض النسخ احضار مع المشبه اى البنفسج وهذا هو لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بين الطرفين معا لا انا نقول لما كان الكلام المشتمل على الشرط سوقا للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه قال الشيخ عبد القاهر وللاستطراف فى تشبيه البنفسج باوائل نار الكبريت وجه آخر هو ان الشاعر اراك شبها لنبات غض طرى يرق واوراق رطبة من لهب نار فى جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع وموضوع الجبلة على ان الشئ اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كانت صبابة النفس به اكثر والشغف به اجدر قوله الا العين ما نحن فيه يعنى الاستطراف الناشى من كون المشبه به نادر الحضور فى الذهن مع حضور المشبه وتمام بيت المطلع قوله من بعد ما شمل البلى ابلادها اى عرف هذا الرجل واراد نفسه ديار الاحبة معرفة توهم او متوهما لا مستيقنا لاندراسها وشمول البلى ابلادها اى مواضعها جمع بلد فاعتاد الديار اى اتخذها عادة للحقوق السابقة ترجى اى تسوق الظبية ولذا اغن فى صوته غنة قلت قد دفع الى عدى فى معضلة ما عساه اى اى شئ عسى عدى ان يقول ويورده ليشبه به هذا المشبه الذى ذكره يعنى ابدة روق الاغن والحال ان عديا لعراقى جلف جاف اى غليظ الطبع بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فكيف يهتدى الى ما يصلح ان يكون مشبها به لما ذكره اذ ليس يظهر له تظهر يصلح ان يشبه به فلذلك زجر وتمادى اى بابه حضور مع حضور ذلك المشبه واصاب حيث جاء باقرب صفة من ابعد موصوف وظهر الاستطراف استالته الدهمة حسدا واما الغرض العائد الى المشبه به جعل

ترجيع الغرض العائد الى المشبه به الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه لان هذا لايناسبه هذا الكثير الشايع وغيره نادر كاستبشار البر وغرة الصباح اول مايبدو ومن بيا حسنه في قوله حين يتمدح دلالة على كمال الممدوح في كرمه ومعرفته حق المادح في مدحه اياه حيث تلقاه بالبشر والطلاقة وقوله وكان النجوم بين دجاها دجيه وهي الظلمة والضمير لليلة او للنجوم والظاهر ان يقال سنن لاحت بين ابتداع اي بين احداث بدع الان الشاعر قلب تنبيها على كثرة السنن وقلة البدع والبيت من تشبيه المركب بالمركب كما يدل عليه لفظة بين في الطرفين قوله حين يتمحع راى شرط جوابه قصدت في تشبيه هذا او اراد بالهدى اصول الدين وبالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر لان الكلام وقع فيها ثم عمم بقوله وكل ما هو علم وان حمل الهدى على معنى الاهتداء كان تشبيها بالمشي في النور لا بالنور والاستضاءة به قوله لجعل صاحبها اي لجعلها صاحبها والمعتقد المسلوك المذلل فيعثر من العثور بمعنى السقوط على الوجه وهو منصوب على انه جواب النفي بتقالبس تردى في البئر اي سقط فيها والمهواة موضع الهوى اي السقوط والضلالة تقابل الهدى فتحمل على العقائد الباطلة او على المعنى المصدري والبدعة تقابل السنة وقد طوى ذكر ما تقابل الشريعة اعني الطريقة الباطلة والظلام الظلمة ولم يرد بقوله تفضيل السنن في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق الدياجي اي حنادس الليل كانه جمع دجاة ان البيت من التشبيه المعروق بل اراد ان تفضل البيت على الهيئة في هذا المثال راجع الى تفضل الاجزاء على الاجزاء قوله وصفت بالسواد اي على سبيل التدرج المشهور واراد بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية باعتبار الاتمية لكون مثالا لايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه ولكن ان تجعل معنى كونه اتم في وجه الشبه اعم من كونه اقوى فيه بحيث يتناول ايضا كونه اعرف واشهر فلا احتاج الى تاويل فشبهه اي شبه الشاعر الظلام بيوم النوى لما ذكر من ادعاء كونه اعرف واشهر عطف على يوم النوى فؤاد من لم يعشق اظهارا للظرافة فان الغزل بكسر الزاء وهو المائل الى النساء يدعي قساوة قلب من لا يعرف العشق ولا شك ان القلب القاسي يوصف بشدة

السواد

السواد كانه جعل اسود في الغاية فنظم الشاعر القلب القاسي في سلك يوم النوى واوهم انه ايضا اتم في السواد من الظلام قوله كان انتضاء البدر اي انسلاكه في الصحاح نضا سيفه وانتضاه اي سله والنجاء بالمد الخلاص والباسا الشدة والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمي عن ذراعي اي كشفت ولاشك ان انتضاء البدر من تحت غيم انسلاله من الة غير ملائمة الى حالة ملائمة وكذلك النجاء من الباساء فوجه الشبه بينهما داخل فيهما اذ كل منهما انتقال مخصوص والانتضاء متكرر على الحس دائما فيكون اعرف واشهر في نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا قلب التشبيه كان ايهام اعرفية النجاء في نفسه وبما فيه من ذلك الانتقال ظاهر والما ايهام كونه اتم بما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه فانما يظهر اذا كان الانتضاء اتم في نفس الامر من النجاء في ذلك الانتقال او حمل الاتم على ذلك الاعم قوله فشبه هذا اي صورة الانتضاء بتلك اي بصورة النجاء قوله وقد لحل الليل السماك لما كان لمعان الكواكب في الليالي المظلمة اقوى جعلوا الظلام كانه كحل به اعينها فابصرت واشرقت ولما وصف الاخلاق بالضيق والسعة في متعارف الناس على سبيل الاستمرار تشبيها لها بالاماكن في السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله ومن الاشتمل لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه به مجاري مستبعدا اعقب امثلة الابيات بامثلة الايات وبالغ بكونها مستنبتة في هذا القالب قوله لان الكلام في الربا اي في حله لا في البيع فالمناسب ان يقال انما الربا مثل البيع كما يقال انما البنيد مثل الخمر ذهابا بمعقول له لقولهم والمنازعوا كون الربا اقوى واصدق في الحل بناء على ان الزيادة التي هي المقصودة من المبايعة محققة فيه دون البيع قوله لمزيد التوبيخ متعلق بقال وضمير فيه راجع الى افمن يخلق كمن لا يخلق وانما كان التوبيخ فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم في استحقاق الالوهية والعبادة وقوله لكونه تعليل لاقتضاء المقام بظاهره اياه والضمير راجع الى افمن لا يخلق كمن يخلق اي هذا الكلام الزام لاولئك الذين عبدوا الاوثان ولاشك ان المقصود في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره وقوله تشبيها للاصنام به في استحقاق العبادة واتم الالوهية بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق

اما مشاكلة من يخلق واما لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من اولى العلم قوله وعندي ان الذي يقتضيه البلاغة القرآنية هو ان يكون ذلك لان المفهوم من يكون ح تابيا على حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله على ابلغ وجه واكده فانه اذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى فكيف يصح تشبيه الجمادات العادية عن تلك الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك حسن التعريض ايضا ولا يخفى جريان ما اختاره في اصل التشبيه المذكور وقلبه وقوله توبيخا تعليل لكون الانكار موجها الى ما ذكر وضمير به للانكار الموجه وكلمة عن متعلقة بتوبيخا على تضمين معنى الكشف ويكون عطفا على ان يكون ومعنى بقوله نفسه توبيخ بينهما قصد به التوبيخ وعلى كان متعلق بتنبيه وفي اختيار افلا تذكرون على افلا تعقلون اشعار بان كون تشبيه الجماد منكرا اذا كان تشبيه الحي العالم القادر منكرا معلوم غير محتاج الى تفكر بل الى تذكر وتنبه لا تذكرون قوله منصوب مبتدا وخبره قوله عز وعلا وانما غير الاسلوب لانه على طريقة زيد اسد مع قطع النظر عن التشبيه اعني اتخذوا والمعنى جعل هواه مثل الهه اي هو مطيع لهوى النفس يتبع ما يدعوه اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل الهه وهذا القالب اشارة الى عود جزء الغرض الى المشبه به وجعله شبيها بالمفعول الاول قد اصاب موقعه حيث دل على انهم جعلوا الهوى الخ واقوى فيما هو وجه الشبه اعني الطاعة والانقياد فيصير الانكار اكد والتوبيخ اشد ولفظ تعبد مجزوم على انه جواب الامر وقد يتوهم انه لا تشبيه في هذه الاية اذ ليس المعنى انهم شبهوا هواهم بالله وسموه الها بل المعنى انهم جعلوا هواهم الها اي معبودا يعبدونه فحق الهه ان يكون مفعولا ثانيا لكنه جعل مفعولا اولا على طريقة القلب بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينهما فقوله هذا القالب اشارة الى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيهات المتقدمة السابقة وليس بشيء لان لفظ الهه ان قصد به مفهوم اعني مفهوم معبوده لم يصح ان يجعل مفعولا اول ويحكم عليه بالهوى اصلا وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون المشبه به ماخوذا باعتبار كونه خصوصية ذاته تعالى بل يكفي هناك مطلق معبود الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه

ضمني قوله هو ما ذكرنا يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من المشبه قوله لان المشبه اراد جنسه لا كل فرد منه لما يستعرفه في بعض النسخ واخص به الى جهة التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكر ههنا بيان الحال لقربه من بيان المقدار وقد ذكرهما معا فيما مر وفيما سياتي ايضا وقوله ارادة تعليل لقوله تشبيهه بسلحة واعتبر الزيادة في الاستقباح دون الاستحسان لان المجدور مستقبح في نفسه فاريد ان ينتقل اليه مزيد استقباح السلحة بخلاف الوجه الاسود فان المطلوب فيه نقل اصل الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تقييد الشيء بما يساويه التقرير الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقرير فيجب الابلغ مخصوص بالاقوى بالمشبه فمن اين يكون قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول معناه ولا لما علا التقويد عما ذكره والاظهران يتناوله ايضا لينتجه نظمه مع ما عداه في سلك الذكر معا واذا عرفت ذلك ظهر لك انه ادعى كون المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حالا معه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير لا في جميع ما ذكره حتى يرد عليه انه ناقص كلام حيث صرح فيما بعد بانه يجب في بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه ادعى الاعرفية اما في جميع ما ذكره او فيما علا التقرير منه وقد صرح فيما سياتي بان الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبارها في التقرير لكنه ظاهر من اشتراط الاتمية هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين كون المشبه به اعرف بوجه الشبه ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت وجهه ان يقال ليس وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقلة الظبي مطلق السواد والا فلا تزيين بل السواد المخصوص اللطيف الذي من شانه ان يميل الطبع اليه ولاشك ان مقلة الظبي بهذا اعرف واشهر وكذا ليس وجه الشبه بين الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق الهيئة المشتركة والا فلا تشويه بل لابد ان يعتبر معها خصوصية منفرة فيكون السلحة اعرف بها قوله او في معرض الاستطراف عطف على في معرض التزيين اي ولا لابرازه في معرض الاستطراف والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض الاستطراف

وقوله نقلا تعليل لقوله شبهته بحر ولامتناع معمول به لنقلا واللام دعامة وليستطرف تعليل لنقل الامتناع وقوله او للوجه الآخر معطوف على لامتناع اى او نقلا للوجه الاخر الذى للاستطراف فى التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندرة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا فكانه قال او نقلا لندرة الحضور من البحر المذكور الى ذلك الفحم ليستطرف واما الاستطراف الناشى من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما فى حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا لصورة الممتنع الى الواقع ولا لصورة النادر الى كثير الوقوع فلا تعرض له ههنا واما قوله لمثل ما ذكر فقيل تعليل لنقل الوجه الآخر واقع بازاء ليستطرف فيكون المعنى ان نقل الوجه الاخر ليستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع ليستطرف استطراف الممتنعات العادية ورد بانه يلزم ح ان يكون عدم صحة الابراز فى معرض الاستطراف خاليا من التعليل وان لا يقع شى بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وايضا ليس بحسب اللفظ فى قوله ليستطرف تعيد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعرض لاستطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا لخلو عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة الابراز فى معرض الاستطراف والمراد مثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتعريف الشئ بما يساويه فالمعنى لم يصح الابراز فى معرض الاستطراف لامتناع استطراف الشى بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى فيه واخص به ويرد عليه ان الاستطراف عرض من التشبيه كما مر والكلام فى وجه الشبه وكون المشبه به اعرف واقوى فيه و ايضا الاستطراف المذكور مترتب على ابراز الواقع فى صورة الممتنع او الكثير الوقوع فى صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه ولئن ذهب الى ان المراد مثل ما ذكر هو امتناع تعريف المجهول الى آخره على ان لفظ المثل مقحم لزم ان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى اما اعرف بوجه الشبه او اقوى عنه وكيف يلتئم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا فى الذهن كان الاستطراف اقوى لا يقال جاز ان يكون اندر حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه

اواقوى فيه لانا نقول ليس من المعلوم ان ليس البحر المذكور اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد حكم بانا جعلنا الغرض العايد الى المشبه به ايهام كونه اتم بناء على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا معه وهذا البناء انما يصح اذا وجب فى كل مشبه به ان يكون اقوى فى وجه الشبه اصلا حتى يتوهم من العكس المقلوب كون المشبه به فيه اتم وليس الامر كذلك لما نبهنا عليه قلت قد نبهنا كما يضا على جواز تفسير الاتم بما يتناول الاعرف ولو ان يكتفى فى ذلك الايهام بكون المشبه به اقوى فى غالب الاستعمال والاقسام نعم ههنا شى وهو ان مساق كلامه يقتضى كون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى اعرف واقوى فى وجه الشبه لان قوله او معرض الاستطراف داخل فى حيز قوله لم يصح الواقع جزاء لانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى وهذا الاقتضاء لا يخلو باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر واعلم انه جمع فيما بعد بين التوهم وتنزيل الناقص منزلة الكامل فى اقتضاء كون المشبه به اتم فى وجه الشبه فلو ذكر ههنا ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفاه فى ذلك الايهام مع قلة المؤنة بترك التعرض لهذه الاقسام التى ذكرها ههنا مع انه سيأتى تفاصيل احوالها قوله وربما كان اشار بلفظة ربما الى قلة هذا الغرض كما اشار الى كثرة الغرض الاول بجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به كما مر وقوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل التشبيه قوله تشبيه ما ذا قد سبق انه وجه نظيره فى كلام النحاة وانه يحمل على لا لحذف اى تشبيه ما ذا يشبه فيكون ما ذا فى احد وجهيه منصوبا لا بالثانى المحذوف لكون الاول دالا عليه والتشنى هو التيسر والتسهل يقال تسناه اذا تيسره والصاحب هو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد فى وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب الكافى توفى فى سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله واحدا بعد واحد اى متعاقبين اشهى الى النفس من الجزاء اى هو كالجزء فى كونه مشتهى بل هو ازيد منه فى ذلك قوله ليكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت هما متشابهان او تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى مشبها ومشبها به بالقياس الى

الآخر وقوله تفاديا تعليل للمعنى قوله فالاحسن ترك التشبيه اى ينبغى ان يترك تجانبا واحترازا من ترجيح احد المتساويين على الآخر بجعل احدهما بعينه مشبها والآخر بعينه مشبها به مع تساويهما فى استحقاق ما بين الصفتين وظهر من هذا المعنى كون كل واحد من الطرفين فى باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف يقع التشبيه فى هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال قلت ذلك الاستلزام من حيث النظر الى التساوى فى وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مشبها ككون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا عنيت فرسك فقلت غرته كالصبح او طلع الفجر فقلت بدا كغرة الفرس قوله صح فيه العكس اى من غير ان يعد تشبيها مقلوبا واذا ذاك اشارة الى وقوع التشبيه فى التشابه قوله غير ما تلى عليك يعنى به ما مر من ان حقه ان يكون اعرف بوجه التشبيه واخص واقوى فاذا قلت لون هذه كلون تلك لم ترد به بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون المشبه به اعرف بل اردت الحكم بالتشابه فانه امر مطلوب ايضا لانك اوردته فى صورة التشبيه وقوله متى كان طرف لان يقال يعنى انه اذا جعل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا نظر معه الى شدة البياض والسواد كان الصبح اقوى فى ذلك وكذا الحال فى الشمس والمرآة والدينار فانه اذا لم يعتبر فى وجه التشبيه بينهما على ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشراق مثلا كانت الشمس اقوى فيه منها والمراد بخصوص فى اللون خصوص الصفرة المستحسنة وقوله لكون وجه الشبه تعليل العقل فيه ان يقال لون هذه مع ما فى حيزه ومعنى زيادة اختصاص وجه الشبه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى احدهما كالجرأة بالقياس الى الاسد

واعلم ان التشبيه متى كان وجهه قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه فى عبارة الكشاف وغيره الا انه قد خص باسم من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقى اى غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة امور معتبرة فى طرفيه لا من عدة امور يتركب هو منها فان المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه

من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التى يتركب هو منها فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد من طرفى التشبيه التمثيلى مركبا كما ان وجه الشبه فيه الظاهر كذلك وتوهم بعضهم ان المراد انتزاع وجه الشبه من عدة امور هى اجزاؤه ثم التفى فى التمثيل بتركيب وجه الشبه وحده فعد منه تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المكتفين بذلك الى تجويز افراد الطرفين فى الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلى اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا ههنا ايضا كذلك ولا يخفى ان هذا التجويز مناف لما سيأتى من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين ثم ان قيد كون الوصف غير حقيقى مطلقا مما تفرد به المص واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون الوصف متحققا حسا حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه تضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه متميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وحده والمفضض وجه المصيبه قوله فان تشبيه الحسود هذا تشبيه ضمنى يقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر فى كل من طرفيه امور عدة اما فى جانب المشبه فالحسود ومضضه وتطلبه للمقاولة ليتوصل بها الى التشفى عن وجع باطنه وصبرك على مضضه وتركك لمقاولته مع علمك بتطلبه اياها واما فى جانب المشبه به فالنار المقتضية بطبعها للالتهاب وعدم امدادها بالحطب واسراع الفناء فيها بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة من امور والمشبه به حالة مخصوصة للنار مركبة ايضا من امور ولا شك ان الهيئة والحالة المشتركة بين هاتين الحالتين منتزعة من عدة امور وانها امر وهمى فان تلك الحالة هى كونهما ممنوعين عما يعد بقاء مما يشرع فيهما الفناء وهو له للحسود ولفظة اذا فى اذا لم تاخذ طرفيه مضمنة و المصدر هو الذى يشتكى صدره ويشتفى بالنفث وقوله من قيام بيان لما يتوهم فلا تعرض لوجه الشبه فى المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار الى تركب المشبه به

كما فى قوله فان تنفق .. وتعرف مقاولته ان صبرت على مضضه .. حالة كحالة النار مع تطلبه ايا ها .. اذا تركت امدادها بالحطب

فهى بطبعها طالبة للاحطاب حتى يتهيا لها الالتهاب .. فتم

الجمعة كل واحد من الجانبين فتكون مركبة .. فيهما .. فتم

فی قوله وان من ادبنه حیث قال بالعود المسنّ وان الفرس الموثق باوراکه
نحرته یعنی بعد القتل ... من یبیده ... ترکب المشبه بهنا کما حیث ذکر کون الجیح
مهذب الاخلاق الی آخره یعنی کونه او لاعلی خلاف ذلک والی ترکّب وجه الشبه فی
المشبه حیث کالمحق تمام المثل الرای من کونه بحیث یمال الیه میلا تاما ویستحسن حاله
استحسانا کاملا من جهة کونه علی تلک الصفات بعد کونه علی خلافها وسکت عن بیان
وجه الشبه فی المشبه به لظهوره فیه قوله وکالذی ای وکوجه الشبه الذی فی قوله
عزّ من قائل مثلهم ای حال المنافقین وقصتهم العجیبة الشان المذکورة فیما سبق کمثل
الذی ای کحال الجمع او الفوج الذی استوقد نارا عظیمة ای طلب وقودها وسطوعها
وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماکن والاشیاء او اضاءت
تلک الاماکن والاشیاء بالنار ذهب الله بنور المستوقدین ای اخذ نورهم وامسکه
ومضی به معه وما یمسک الله فلا مرسل له فهو ابلغ من ان یقال اذهبه واعاد ضمیر
الفرقة استوقد وحوله وجمعه فی قوله بنورهم وما بعده نظرا الی جانبی اللفظ و
المعنی قوله الی تسنّی مطلوب ای تیسّره وتسهله وهذا المطلوب ظاهرة المشبه به
وکذا اسبابها القریبة وانقلابها واما فی المشبه فالمطلوب الخلاص من النعرض
لهم والقدح فیهم ودخولهم فی حال المومنین لیشارکوهم فی حظوظهم واسبابه القریبة
الایمان باللسان واتباع المومنین فی ظواهر احوالهم وانقلاب تلک الاسباب اطلاع
الله المومنین علی اسرارهم وافتضاحهم بین المومنین ولتسامهم عندهم بسمة النفاق
قوله وکالذی ای وکوجه الشبه الذی فی قوله تع ایضا ای بعد انضمام المالحق فیه
کالذی فی الآیة السابقة والعطف باو فی قوله تعالی او کصیب تنبیه علی ان کلا من
القصتین کافیة فی تحصیل المقصود من التشبیه فبایتهما شبهت حال المنافقین
وقصتهم فقد اصبت وان جمعت بینهما فقد بالغت فی توضیح ما قصدت والصیب
فیعل من صاب یصوب ای نزل ویطلق علی المطر وعلی السحاب ایضا فان ارید به
السحاب ففیه ظلمات سحمة وتطبیقه منضمة الیهما ظلمة اللیل وکون الرعد والبرق

فی السحاب واضح وان ارید به المطر ففیه ظلمة تکاثفه وانتساجه بتتابع القطر و
ظلمة اظلال غمامه مع ظلمة اللیل واما الرعد والبرق ... فی اعلاه و مصبّه و
ملتبسین به فی الجملة فیما فیه ایضا و یجعلون اصابعهم کانه قیل کیف حالهم مع ذلک
الرعد الهایل و فی اطلاق الاصابع علی الانامل مبالغة یجعلون اذکر الانامل ... من
الصواعق متعلق بیجعلون علی معنی ان ذلک الجعل من اجل الصواعق والصاعقة
قصفة رعد ینقض معها شقة من نار لاتمر بشیء الا اهلکته وانتصب حذر الموت
علی انه مفعول له للجعل المعلل قوله واصل النظم او کمثل ذوی صیب لاشبهة فی ان
ذوی مراد بحسب المعنی واما بحسب اللفظ فلولا ان الضمایر فی یجعلون اصابعهم فی
آذانهم تطلب ما ترجع الیه لم یحتج الی تقدیره فی نظم الکلام وانما احتیج الی تقدیر مثل
لیکون المعطوف علی وفق المعطوف علیه اعنی کمثل الذی استوقد نارا لانه لو لم یقدر
لکان المشبه ذوات ذوی الصیب کما توهمه المص لان المشبه به اذا کان مرکبا و
ادخل علیه الکاف کان بحسب المعنی داخلا علی الهیئة المنتزعة من مجموع الکلام لا
علی المفرد الذی یلیه الا تری الی قوله تع انما مثل الحیوة الدنیا کماء انزلناه اذ
لیس المقصود ههنا تشبیه الدنیا بالماء ولا بمفرد آخر یتمحل لتقدیره ومن البین فیما
ذکرناه قول لبید وما الناس الا کالدیار واهلها بها یوم حلوها وغدوا بلاقع فانه
لم یشبه الناس بالدیار بل شبه وجودهم فی الدنیا وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل الدیار
فیها وسرعة ارتحالهم عنها وترکها خالیة خاویة وقوله اذ لایخفی اما تعلیل لقوله و
اصل النظم کمثل ذوی صیب باعتبار اشتماله علی تقدیر مثل او تعلیل لقوله دل علیه و
اراد بقوله ان التشبیه تشبیه حال المنافقین والمعنی اذ لایخفی ان لیس تشبیه حال
المنافقین کائنا دائرا بین مثل المستوقدین وبین ذوات ذوی الصیب
یعنی لو لم یقدر لفظ مثل لزم ان یکون قصة المنافقین دائرة بین کونها مشبهة
بقصة المستوقدین وکونها مشبهة بذوات ذوی صیب وقد عرفت انت بطلان
هذا اللزوم قوله انما التشبیه ای تشبیه حال المنافقین دائرة بین صفة اولئک

ای المستوقدین وصفة هؤلاء ای ذوات ذوی الصیب ای ما ذهبت حالهم بصفة
اولئک واخری بصفة ... بالتردید علی سبیل التسویة فلا بد من تقدیر لفظ مثل
فتامل و فی قوله وهو صفتهم العجیبة الشان اشارة الی ان لفظ المثل استعیر من القول السایر
الممثل مضربه بمورده للقصة او للحال او الصفة اذا کان لها شان وفیها غرابة وانما صح الاستعارة
لانهم لم یضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتسییر الا قولا فیه غرابة من بعض الوجوه قوله ونظیره
ای ونظیر قوله او کصیب فی ان تشبیه المشبه دائر بین شیئین من حیث ان المشبه به
ههنا فی الظاهر شیء وفی الحقیقة شیء آخر مقدر علی صورة المضاف والمضاف الیه ومعنی
من انصاری الی الله من جندی متوجها الی نصرة الله فالاضافة فی انصاری احد
المتشارکین الی الآخر کانه قیل من الانصار الذین یختصون بی ویکونون معی فی نصرة
الله ولو کان معناه من ینصرنی مع الله لم یطابقه الجواب اعنی قولهم نحن انصار الله
ای نحن الذین ینصرون الله اللهم الا ان یقدر ههنا مضاف ای نحن انصار نبی الله قوله
واقع تعلیل لقوله او کصیب ای هو نظیره لانه قد اوقع الشبه ای تشبیه کون المومنین
انصار الله دائرا بین کون الحواریین وهم اصفیاء عیسی علیه وخلصانه انصار الله کما
یشهد به استقامة المعنی ویؤیده نحن انصار الله وبین قول عیسی للحواریین من انصاری
الی الله کما یقتضیه ظاهر النظم لکن المراد هو التشبیه بالاول رعایة لما یقتضیه سداد المعنی
وانت خبیر بان هذا الدوران انما یصح ان لو کان الی اقتضاه ظاهر النظم وجه صحیح فی الجملة
ولیس الامر کذلک ومن ثم قال بعضهم لفظ مثل ههنا داخل علی المشبه والمشبه به علی طریقة
قولک زید کالاسد فالتشبیه بین زید وبین الاسد لا داخل علی امرین یقصد تشبیه
شیء ثالث بینهما کما فی قوله اذ لایخفی ان التشبیه لیس بین مثل المستوقدین الی آخره
وبنی علی ما قاله ان لفظ الحواریین فی عبارة الکتاب اما سهو من القلم او ارید به المومنون
لانهم حواریو محمد صلی الله علیه وآله وسلم کما ورد فی حق الزبیر انه ابن عمتی وحواریّ من
امتی وادی ذلک الی ان غیّر لفظ الحواریین فی بعض النسخ بلفظ المومنین وعلی هذا
القول یکون ما نحن فیه نظیر القوله او کصیب فی انه شبّه فیه شیء باخر فی الظاهر مع ان

المراد تشبیهه بمقدر علی صورة المضاف والمضاف الیه لافی دوران التشبیه بین شیئین شبّه
بهما المشبه کما فی قوله او کصیب فی قوله ... صفة لمصدر ... الی ما قال فیکون العاید
الی الموصوف معنویا اذ المعنی ستعمل ... الی الاثر ... ما کان فاعلا لتستعمل
ومقدم الحاج یروی بالنصب علی الحکایة وهو مصدر وقع ... الزمان ای زمن
قدوم الحاج ویجوز ان یجعل مقدم اسما للزمان فلا یحتاج الی تقدیر الزمان فکان الاولی
بمثل ما قال العیسی بخوا تک خفوق النجم قوله ثم نظیر المذکور ای نظیر ما ذکر من الآیتین
ولفظة ثم للتراخی فی الرتبة ولو قال ثم نظیره لتبادر منه نظیر او کصیب کما یشهد قوله
ونظیره عند کل ذی فطنة ولا شک ان البیتین تشارکان الآیتین فیما ذکره الآیة الاولی و
من حذف المضاف والمضاف الیه ولا یقدح فی ذلک ان المضاف الیه المقدر فی الآیة
الاولی والبیتین یکون مضافا الی ما هو مذکور فیها اما فی الآیة فالی مجرور الکاف اعنی
الصیب واما فی البیتین فالی الاصبع وضمیر البرق بخلافه فی الآیة الثانیة اذ لا احتیاج فیها الی تقدیر
امر آخر مضاف الی مجرور الکاف اعنی الوقت الذی اضیف الی ما قال وصدر البیت الاول
الا من رأی برق شریقا ای من ابصر لجهة برق شریق الی شریق سحابه غایة یعنی
انه غص بالکثرة بحیث اسال البحار بکر الباء وبدوی بفتحها وهو اسم موضع بنجد فانتحی ای
قصد للعقیق وهو موضع تجری الیه میاه نجد وصدر البیت الثانی فادرک ابقاء العرادة
ظلعها العرادة اسم فرسه وهی فی الاصل الجرادة الانثی والفرس العتیق المجرب لایعطی
عدوه بتمامه بل یبقی منه شیئا لوقت الحاجة والظلع الغمزة المشی لوجع فی الرجل ای اصاب
ابقاء العرادة وذخیرة عدوها غمزة مشیها والحال انها قد جعلتنی من حریمه بین طارق
بفتح الحاء المهملة وکسر الراء علی مسافة قریبة جدا فلولا ظلعها لادرکته قوله ما قدر ای
هذان القولان نظیران للمذکور فی حذف المضاف الیه کالآیتین علی الوجه الذی قدره
الشیخ الامام ابو علی الفارسی وقوله من اسال بیان لما قدر وانما اسند التقدیر الی
من یوثق بقوله کیلا یمنع التقدیر فی الاول بالحمل علی التجوز فی اسناد الاسالة الی
البرق وفی الثانی بجعل الاصبع مجازا عن المسافة القریبة فی المقدار من الاصبع فلا ...

في الاالى نقدير لفظة ذا وكان الشيخ الفارسي لم يلتفت الى ما بعده واكسقيا اسم من سقا الله الغيث واسقاه اى اسال سقيا سحاب ذا اى سحاب البرق فحذف المضاف الاول فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف الثاني فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا الحذف لفظة اذا وسياقه تدريجا انتصب اسقيا على انه مفعول ثان لجعل ثم انه اراد في التانيس لحذف المضافات من الكلام قلعا لتوهم الاستبعاد فقال هو سائغ اى جائز في الكلام منه قوله تعالى فكان قاب قوسين اذ فيه حذف ثلثة مضافات متتالية اعنى مقدار مسافة قرب وحذف مضاف اخر على حده اعنى مثل وذلك ان ضمير كان لجبرئيل وليس هو قاب قوسين اى مقدار قوسين بل اصل الكلام ما ذكره فحذف لفظ مثل من خبر كان وحذف المضافات الثلاثة على التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى جبرئيل مرفوعا مستكنا في كان قوله ان قوله اوكصيب قد يروى بفتح الهمزة عطفا على الشبه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله اوكصيب الى آخره من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمي منتزع من عدة امور وليس بشيء اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف في سلك ما جعل علة لكون اصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ مثل فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا على قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب الى آخره فبعد ما حقق اصله شرع في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور في طرفيه والضمير في بينهم لذوي الصيب و في انهم للمالم او للمنافقين او لهما جميعا والمقام المطمع للمنافقين هو اظهارهم الايمان ظاهرا او اتباعهم المؤمنين صورة ومقاساتهم الاهوال افتضاحهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم واما انطوى عليه ضمائرهم ووقوعهم بذلك في مخاوف هائلة قوله وكذا الذي في قوله عز وعلا مساق كلامه يقتضي ان يقال وكالذي في قوله عطفا على ما تقدم من نظائره لكنه عدل عنه واورد جملة من مبتدأ هو الموصول مع صلته وخبر هو لفظ كذا فوجب ان يعطف على ما تقدم كانه قال فالوجوه في تلك التشبيهات السابقة كما بيناه امور غير حقيقية ومنتزعة من امور عدة وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التورية ولا يجوز عطفه على قوله وانه كما يرى ما نحن بصدده اى غير حقيقي منتزع من

امور لانه من تتمة بيان الامثلة السابقة اعنى اوكصيب ومعنى حمل التورية انهم كلفوا علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا اى كتابا كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبه وظهره من الكد والتعب قوله فان وجه التشبيه تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الاسفار النصب على انه مفعول الحامل والباء في بالانتفاع متعلق بابلغ على تضمين معنى اجدر وضمير كونه راجعا الى الحرمان المأخوذ مع ما قيد به وقد توهم من قوله مركبا من عدة معان ان تركب وجه الشبه وحده كاف في التمثيل وليس بشيء فان وجه الشبه يمتنع كونه مركبا منتزعا من عدة امور ولهذا ينتقل في العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من امور متعددة في الطرفين واكتفى ههنا بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير الحقيقي صفة للوصف اما على انه بمعنى النكرة كالجار واللئيم واما لان غير انتقرت ههنا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن فيه لمغايرة الحقيقي وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغايرة والرواية في نافذة بالفاء والذال المعجمة ويوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لا القياس اى لا القياس الذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف العقلي الحقيقي اذ ليس لشيء منهما الخفوق حتى فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه وهمي وقد يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب الباعثة على توهمه حتى يكون الشبه عقليا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيل محتاج غاية الاحتياج الى تأمل صادق ممن ذكره حتى يزول الالتباس الثابت في تلك المواضع ولا بد في ارتباط قوله لا سيما بما قبله من تأويل وهو ان يقال انه بعد ما ذكر التباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه الالتباس من هذه الجهة ومن جهات اخر لا سيما جهة المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع الوصف من ثلثة معان فاورث ذلك الانتزاع الخطا لوجوب انتزاعه من اكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة هي اجزاء للمشبه به لا اجزاء لوجه الشبه فكن من ذلك على بينة

فيما حققناه لك في تعريف التمثيل من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه قوله ابرقت السماء صارت ذا برق وقوله انصب بنزع الى فضى اى القوم اقشعت اى تفرقت فقال اقشعت الريح السحاب فاقشع اى صار ذا قشع كما يقال كبه فاكب اى صار ذا كب وتجلت اى انكشف معزاه اى مقصده قوله يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول هو الابتداء المطمع وحده ولما الانتهاء المويس فمنتزع من المصراع الثاني قوله متى فشا اى شاع واشتهر استعماله على سبيل الاستعارة يعني ان تذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من امور متعددة وتريد به هيئة اخرى مثلها مشبهة بها كما سياتي تقريره وآراد بقوله لا غير انه صار بحيث لا استعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم لوذات سوار لطمتني ودون ذلك خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير الفاظها عما وردت بني عليه في اصلها من تذكير او تانيث او افراد او تثنية او جمع الى غير ذلك لان الاستعارة كما تعرفها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق الاستعارة فاذا اردت التمثيل بقوله بالصيف ضيعت اللبن في المذكر لم تغير كسرة التاء وان غيرتها لم يكن مثلا بل ماخوذا منه دالا عليه وعلل صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال السائرة لا تكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير النوع الرابع النظر في احوال المشبه من كونه قريبا وغريبا هذا تقسيم على حدة وقوله مقبولا او مردودا تقسيم آخر ولذلك لم تقل او مقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال قوله والكلام في ذلك اى في بيان احوال المشبه وههنا اشارة الى النظر في احواله او الى الكلام في بيانها وضمير منها للاصول وكلمة عسى متجهة لافادته عدم القطع بالاخذ وما وقع بها يصلح صلة او صفة لما وآد راك الشيء مجملا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق قوله وقد سبق تقديره في باب الفصل والوصل وذلك انه بين هناك

الجامع بين الجمل مطلقا لا سيما النوع الخيالي منه فانه زاد في تقديره بايراد امثلة وحكايات قوله ومنها ان استحضار الامر الواحد ايسر هذا الاصل الرابع تقرب من الاصل الاول الا ان ذلك في ادراك الامر الواحد المركب ادراكا من وجهي اجمال وتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله اتم منه اى من ميل النفس الى العقليات فالجار الثاني متعلق بمعنى الضمير ولا استبعاد فيه قوله واعني بالحسيات ذهب المص الى ما تخيله الظاهريون من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكنوفة بعوارض مشخصة من المقادير المتفاوتة والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكره من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور الى تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات ههنا هو المعقولات التي تجردها النفس من المحسوسات الحقيقية فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات ازيد من ميلها الى المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذلك لوجهين الاول زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها بقوتها العقلية عن المشخصات المتمنعة الارتسام فيها ونظمها لهذه الحسيات في سلك ما عداها من المعقولات حيث صارت بالتجريد كليات مثلها ولا شك ان النفس اذا ازداد تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة الف النفس بهذه الحسيات ايضا اى مع زيادة تعلقها بها والفا زاد الفها بها لكثرة تاديها الى النفس بسبب كثرة طرق التادي ولا مرية في ان زيادة الالف يقتضي كمال الميل فقوله لزيادة مبتدأ خبره لزيادة تعلقها وقوله ولزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها واما قوله على ما نبهت عليه فاشارة الى ما ذكره في النكتة التي اوردها في وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان عقليا فنسبة ادراك الجزئي الى الحس وادراك الكلي الى العقل تنبيه منه على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة والا كان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل فيفهم منه ان عليه دليلا في الجملة وان لم يكن مذكورا هناك هذا ما ذهب اليه وبنى الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم في آلاتها

لا في ذواتها فنسب ادراكها الى الآلات اعنى الحواس كما ينسب القطع الى السكين وكيف لا والحكم بالمعنى على الجزئى في مثل قولك هذا انسان وهذا البياض لون يستدعى حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم والحاكم هو الحس لامتناع ادراكه للكلى فهو النفس فلا بد ان يكون مدركة للجزئى ايضا قوله واما ما يقال ذيف هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما على التحقيق الذى عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبداء الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات وتنتبه لمشاركات بينها ومناسبات فتنتزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف بالاقدم الاكمل فيكون الميل اليه اتم قوله فبعد تقدير هذه الفاء جواب اما وهى في الحقيقة داخلة على خبر ما يقال اعنى شئ يبعد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع صفة لشئ اعنى بمعزل لانه اسم مكان من عزلته وبالف منزل عطف على بمعزل وعن تحقق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف منزل ومتعلق الرؤية في كما ترى كونه على ذلك الوصف اعنى كونه بمعزل وبالف منزل والمقصود بكونه كما ترى ان اتصافه بذلك الوصف واضح فهو صفة اخرى لشئ مناقرة بحسب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى وانما بالغ في تزييف هذا القول هذه المبالغة لان المحسوسات التى يتقدم ادراكها على ادراك المعقولات ليست مدركة للنفس على ما اختاره فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل نعم يكون للحواس المدركة اياها الفة بها كاملة وميل اليها تام قوله لمجيئها العلم طبعا الا ترى ان كل احد يحب الادراك ويميل اليه من غير ان يكون هناك سبب خارج يدعوه اليه وانه لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في امر خسيس وانه اذا عرض عليه ما في وسعه ان يدركه اقبل عليه بمجامع همته كما تشاهده من العوام بالقياس الى كلمات الوعاظ وحكايات القصاص واذا سمع ما لا يصل اليه فهمه كالمسائل الدقيقة اشمأزت عنها نفسه واعرض عنها جانبا قوله اكره من معاد الى حديث معاد كما صرح به في بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان مشاهدة المعاد مكروهة كما ان المثل الثانى يدل على ان تجدد الصورة مستلذ وما استفيد من هذين المثلين معا وهو كراهة المتكرر ولذة المتجدد اقوى وابلغ مما ادعاه اولا من ان تجدد صورة

عند ما اخذت اليها والذمن ... معاد قوله ولعمرى ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما قرر في بحث الحسيات من ان زيادة الف النفس بها تقتضى زيادة ميلها اليها وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة ... مما يحتاج الى التامل وذلك لان الالف مع الشئ لا يحصل الا بتكرره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة ... الى ... الالف اكره شئ وامتنع ح النزاع اى الاشتياق والميل الى المالوف لكن الوجدان يشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق الى المالوف ويكذب كونه مكروها لا اشتياق اليه فوجب ان لا يكون التكرار والاعادة موجبا للكراهة والتامل الذى يجب ان يفعل حتى يظهر صحة اجتماع حكم الالف والتكرار ويزول المنافاة بينها ان يقال بكرار ما يكون نافعا لذيذا يوجب الالف والميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا ان التكرار والاعادة توجب الكراهة والتعقيد ليس حكما كليا حتى يصح ان يجامع كون الالف موجبا للميل نقول لعن قرب الشبه ذكر لقربه اسبابا ثلاثة فالاول اعنى ان يكون وجهه امرا واحدا مبنى على الاصل الرابع ويقرب من هذا السبب ان يكون وجه الشبه امرا جليا لا تفصيل فيه وهو مبنى على الاصل الاول الذى تعارف الاصل الرابع كما مر والسبب الثانى اعنى كون المشبه به مناسبا للمشبه مبنى على الاصل الثالث والثالث اعنى كون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور الى القوة التى يجتمع فيها المدركات مبنى على الاصل الثانى فقد تفرع هاهنا على اصول اربعة من تلك الاصول السبعة ثم بنى اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب على تلك الاربعة ايضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز انما هو في الشكل والمقدار وكذا الحال في تشبيه الخرزة المذكورة بالنبق واما تشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة في الشكل والمقدار واللون قوله بجهة من الجهات اى من الجهات المقتضية لعلة الحضور كالتكرر على الحس في الليل والبدر وكشدة الحاجة في الدوح قوله او تشبيه نحو قوله كان مثار النقع لفظ نحو هاهنا لانه تشبيه مركب بمركب كما سبق بخلاف تشبيه الثريا فان وجه الشبه فيها مركب فقط وانما قال قبل تشبيه احدهما بالآخر في الحاج اذ بعد التشبيه في ذلك لا يبقى بعد التشبيه فيهما وفي المثل الاخر من الخنساء تقال انها كلما ذكرت من صوب عادت اليه الا اذا خرج

السقط وتشبيهه

فيهما فانها لا تعود اليه ... قوله قيل تصور الشبه بين الطرفين ما عرفته آنفا قوله لكونه نشأ وتخييلا ... به ان المراد بالتحقق لم يوجد اصلا ولا هو ماخوذ من امور كل واحد منها متحقق محسوس ... لماضى ان هناك نوعا من الحيوان ... ليس القول اخذ الوهم في اختراع آلة الاهلاك لذلك الحيوان صوره المثال وصورة البيت الفعلى والمشرفي مضاجعى يقال سيف مشرفى اى منسوب الى المشارف وهى قرى من ارض العرب تدنو من الريف والمسنونة النصال المحددة والزرق جمع الازرق ومحمر الشقيق شقائق النعمان وفي الصحاح ان الشقائق يطلق على الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا فكثر فيها ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل او تصعد اى مال الى العلو وما ذكر من اعلام ياقوت الى آخره ماخوذ من مفردات كل واحد منها موجود محسوس وان لم يكن المركب الماخوذ منها موجودا اصلا قوله كما في قوله عز من قائل انما مثل الحيوة الدنيا فان المشبه به فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كانها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشائش زخرفها ما يتزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اى تزينت وظن اهلها اى اهل النبات وانث ضميره لاكتسابه التانيث من المضاف اليه قادرون عليها اى على حصدها ورفع غلتها فجعلناها اى النبات حصيدا اى شبيها بالحصيد كان لم تغن بالامس اى لم ينبت ولم يكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان اقام به وجاز ان يكون الضمائر المؤنثة في اهلها وما بعده للارض على حذف المضاف فقد شبه في الآية مثل الحيوة الدنيا اعنى حالها العجيبة الشان التى هى تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجاءة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعدما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطراوتها وتقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح فان قلت قد يظن ان المشبه هاهنا مفرد قلت ذلك ظن فاسد اذ ليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على الاطلاق بل هو حاله المخصوصة

مركبة من معان متعددة المحوطة في ضمن الفاظ متعددة مرادة كما اشرنا اليها آنفا سواء قلنا انها مقدرة في نظم الكلام اولا وانما اشار ذلك ... مفهوم لفظ المثل امر مبهم يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من الالفاظ المذكورة معه كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الى آخره او مقدرة او منوية كما في قوله مثلهم ومثل الحيوة الدنيا الى هذا الاتحاد انما هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقة قولك كل العقوم وما يرشدك الى ان المركب قد لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قطعا قوله وما الناس الا كالديار واهلها وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المعنى قوله خياليا كان او عقليا لا خفى ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اى سواء كونه خياليا او كونه عقليا وقد مر انه يجب فيه تقديم الجزء وتاخير المعطوف عليه وكان في موقع الحال قوله من امور خبر كان الاول وضمير حاله للتشبيه وفي البعد متعلق بحاله لانه كالقصة والبناء والحديث يصح عمله في الظرف واما كون التشبيه مقبولا فانما الاصل فيه هو ان يكون الشبه اى التشبيه كما في بعض النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحة التشبيه وهو ان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والابتذال الامتهان وذلك بان يكون لكثرة الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره وقوله مثل ان يكون مثال لكون التشبيه كاملا في تحصيل ما علق به الغرض وانما كان محسوسا لان الاصل في المشبه به ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لون مخصوص بيان لا مر ومن جهة متعلق بمعان حال المشبه وقوله في النفس تعليل لمعنى الكلام اى اذا كان المشبه به محسوسا اعرف شئ بما هو وجه الشبه في بيان الحال او المقدار كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا لان النفس الى الاعرف عندها اميل وهذا مبنى على القاعدة السادسة وعلى الخامسة ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما الغرابة اكمل اى لا مثل المقبول في الاعرف الذى يميل النفس اليه اكمل وهو المحسوسات والظرف اعنى قوله فيما الغرابة اكمل صلة للموصول في لا سيما قوله لكن يجب في الثانى اى في بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه به مع ما ذكر اى مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه لا ازيد

ولا انتقض قوله او مثل ان يكون المشبه به اتم محسوس اى امر حسى هو وجه الشبه
زاد ههنا اعتبار [illegible] به حسيا اشارة الى ان الاصل فيه ايضا ان يكون محسوسا
وتنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل متناول للشبه المقلوب ايضا الا ان النقصان
والكمال [illegible] النادرة كما نرى فى قوله وبدا الصباح كان غرته قوله لمثل
ما تقدم هو ان النفس الى الاعرف اميل وله متى صادفه اقبل والمراد بمثله هو ان النفس
الى الاتم الاكمل اميل وله اقبل قوله مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه عن مرتبة
الدماء بواسطة الفضيلة امر مسلم معروف فاذا شبه بحاله حال من فاق نوعه بحيث
يعد فى نوع اشرف كان ذلك الشبه كاملا فيما قصد به من بيان امكان المشبه قوله
او محاولة التزيين بالنصب عطف على بيان امكان الوجود وقد سبق متابيا ان
كون المشبه به فى التزيين والتشويه اعرف بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه
فى التزيين والتشويه على ما توهم فلا يجدى نفعا لانهما من الاعراض والكلام فى وجه
الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم فى الاستطراف قوله لبعده عن التصور هذا
بحسب المعنى فاسم تمام مطلقا ومن ثم حسن العطف قوله او نادر الحضور فيه تنبيه
المشبه على قوله نادر الحضور فى الذهن ولم يكن من عطف الخاص على العام بلا نكتة
قوله يطلع عليها ذلك النادر على النفس لما تتصور النفس لديه اى لدى النادر
من لذة التجدد ويتمثل اى ولما يتمثل وتتصوره النفس من توقى النادر عن كراهة
معاد وقد وجد فى نسخة مصححة هذان الفعلان اعنى تتصور وتمثل بالتذكير
على انهما لازمان مسندان الى ضمير ما وحاصل المعنى على التقديرين ان النفس تميل
الى النادر ولا تنفر عنه لاشتماله على لذة الجدة وتعريه عن كراهة الاعادة
وهذا تفريع على القاعدة السابعة قوله هذا اى هذا كما ذكر وضم سلكه للقرب
وقوله من القبول صفة لمحذوف اى الخاطر فى شئ من القبول وقوله فى
سلكه اى فى سلك القبول بيان لذلك المحذوف قوله تفطنت لاسباب بعده
هذا التفطن انما هو لمكان التقابل فاذا عرفت اسباب القرب عرفت ان

اضدادها

اضدادها اسباب للبعد والغرابة واذا عرفت اسباب القبول للحوقه ان اضدادها
اسباب للرد والرداءة فلذلك طوى [illegible] ذكر اسباب [illegible] فى تعرفها على
تفطنك لا يقال فعلى هذا كان ينبغى ان يتعرض ههنا لاسباب البعد بعد تعرضه
لاسباب القرب لانا نقول كان يكفيه ذلك الا ان [illegible] على ان البعد والغرابة
فى الشبه اتم فالتعرض لاسبابه اولى ولم يترك اسباب القرب بل تعرض لذكرها
هناك ايضا لان الشبه القريب تشبيه صحيح وقد يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود
فانه انما يعرف ليحترز عنه لا ليطلب فاستحسن ان تعوض معرفة اسبابه الى معرفة اسباب
ما تقابله قوله ولن تذهب عليك يقال ذهب عليه كذا اذا فاته بسبب الغفلة عنه قوله
وجرى اى الشبه لذلك اى لتفاوت الاسباب فى شان قبوله ورده على نحو جرى الشبه
فى شان قربه وبعده يعنى انه متى كان اسباب القبول او الرد اقوى كان حسنها
اكمل واشد على قياس تفاوت القرب والبعد نقصا وكمالا بحسب تفاوت الاسباب
قوة وضعفا   واعلم ان ليس من الواجب فى التشبيه ذكر كلمة التشبيه
عبر عن اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انها قد يكون حرفا نحو كان زيدا اسد وقد يكون
فعلا نحو زيد يشبه الاسد وقد يكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد يكون دائرة
بين الاسمية والحرفية نحو زيد كالاسد قوله عد اى عد قولك زيد اسد تشبيها
مثل التشبيه فى قولك كان زيدا اسد الا فى كونه اى كون زيد اسد ابلغ اذ فيه حكم
فيه نظرا الى الظاهر بانه هو هو وحكم ثمة بانه يشبه الاسد وكم بينهما قوله ولا ذكر
المشبه لفظا اى ذكرا لفظيا وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون
مذكورا تقديرا الا ترى ان استقامة التركيب فى اسد متوقف على تقدير زيد بخلاف
الاداة المحذوفة فى زيد اسد فانه يحتاج اليها لتصحيح المعنى دون التركيب قوله
اى اسد معناه كامل فى الاسدية وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام و
قوله كفى جواب اذا كان وفاعله مستتر عائد الى كون المشبه محذوفا حذفا مثل
حذفه فى قولك اسد والقصر بكسر القاف وفتح الصاد مصدر قصر فهو قصير لشرائط

الى شرائط الحذف اعنى قيام القرائن الحالية والمقالية موجبة كانت للحذف او مجوزة
وقوله فى قوة الافادة ظرف لكفى اى كفى ذلك الحذف الذى هو ذكر تقديرى
فى قوة افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما كان الذكر اللفظى مقدما له كذلك وانما كفى
لان مسافة التفاوت فى المشبه بين الملفوظ والمحذوف ذلك الحذف قصيرة لا يصل
الى قوة تلك الافادة لتخلل بها والسر فى ذلك ان منشا تلك القوة هو الحمل بالمواطاة
وهو مشترك بينهما قوله وانما الواجب يعنى ان الواجب فى التشبيه ليس هو ان يذكر
المشبه ولا يترك ذكره اصلا بل الواجب فيه انه اذا ترك المشبه لم يكن معرضا عنه اعراضا
بالكلية مثل الاعراض عنه فى هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب والمجرور
فان مثل ما ذكر من الامثلة لا يعد تشبيها بل استعارة وسيأتيك بيان حاله فان قلت
ما معنى الاعراض عنه بالكلية قلت هو ان لا يكون المشبه مقدرا لاتمام الكلام به ولا
منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام واما مثال المنوى المراد من غير
احتياج الى تقديره لاتمام الكلام لفظا فهو الذى ذكره فى الكشاف انه مطوى على سنن
الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح
اجاج اذا لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل اريد البحران
حقيقة كما تشهد به سياق الآية الى قوله وترى الفلك فيه مواخر عند من له ذوق سليم
شهادة قاطعة واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما فكانه قيل الاسلام بحر عذب والكفر
بحر ملح اجاج فلفظ المشبه منوى فى الارادة غير مقدر فى نظم الآية لكون معنى النظم
فى مثل هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة فيفرق بينهما بان اسم المشبه به فى الاستعارة
يكون مستعملا فى معنى المشبه بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انها تفوت
المبالغة المستفادة من الاستعارة وفى التشبيه يكون مستعملا فى معناه الحقيقى فلا يستقيم
اقامة اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا منويا وان لم يكن مقدرا
فى نظم الكلام كما فى هذه الآية واذا تحقق ما صورناه اتضح عندك ما ادعيناه من ان
التركيب فى طرف التشبيه التمثيلى قد يكون بالفاظ مقدرة فى الكلام او منوية فيه فتذكر

قوله وقد بينه المحذوف المبتدا اراد بقد بينه نحو اسد وانى اسد وانما قال غير جملة اشارة
الى ان الجملة لا تخبر بالمبتدا وقوله استدعى اى ايقاعك اسد الخبر لزيد انه يكون هو اى
زيد اياه اى الخبر الذى هو اسد كونا مثل كون زيد عين الخبر فى زيد منطلق فيما فيه الخبر
المفرد فيه صفة وقوله فى ان الذى ظرف لمعنى المماثلة والا اى وان لم يكن هو اياه كما ان
زيد اسد مجرد تعديد بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعراب لهما والمقدر خلافه قوله
فيلزم يعنى لا بد فى تصحيح معنى هذا الكلام من احد الامرين اما جعل اسم الجنس الذى هو
اسد وصفا بمعنى شجاع واما حمله على حذف اداة التشبيه والاول ممتنع فوجب المصير الى
الثانى فان قلت لا امتناع فى ان يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت لا اشتباه
عليك انه اذا استعمل اسد فى مفهوم الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم
الذات على الصفة الحالة فيه المسببة عنه لا استعارة اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع
بذات الاسد واذا حمل اسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا تشبيه لكنا نعلم ان القصد
هناك الى التشبيه فى الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا واما تعلق الجار به فى مثل
قوله اسد على وفى الحروب نعامة فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقى واستعمل
فى معنى جرى او جبان على ما توهم بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقى على سبيل التبع ما هو لازم
له ومفهوم منه فى الجملة وهذا القدر كاف للاعمال فى الجار واذا قلت رايت زيدا
اسدا ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا على التشبيه اى مشبها بالاسد ابوه قوله واذا
عرفت ان وجود طرفى التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك لانك لما عرفت
ان المشبه ما لم يكن متروكا بالكلية مضروبا عنه صفحا لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة
لان الكلام حينئذ يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة فى الاستعارة
بجعل المشبه عين المشبه به على ما نذكر هناك عرفت به ان وجود طرفى التشبيه سواء كان
وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او منويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه كالاستعارة
واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر فى اخراج
الكلام عن التشبيه الا بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه بل استعارة

نحو وجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود
الطرفين جرى من باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه اولا
فقوله رايت به اسدا والمعنى منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر
... امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها كانه قيل في هذين
المثالين بلغ فلان في الاسدية مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسدا آخر وح لا يخفى تقدير اداة
التشبيه وقد يجيء التجريد في غير التشبيه كقولك لي من فلان صديق حميم اي بلغ من الصداقة
مبلغا صح معه ان يستخلص منه صديق آخر وقوله وهو اسد في صورة انسان من قبيل
ما حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بالايلام المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض
وشمس لا تغيب ومثل ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورته كان يقال
هو كالاسد الا انه في صورة الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض وقوله
واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا قريب من هو اسد من زيادة حظه في الاسدية ولا بعد
في تقدير الاداة كان يقال لم تر الا مثل اسد وان رايته عرفت جهة الاسد دل على لزوم
الاسدية له وتقدير الاداة بعيد وفي قوله ليلقينك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم
مع التجريد وقوله فعليك بفلان يدل على لزوم المشبه للمشبه به كان الاسد منحصر فيه وقوله
وليس هو آدميا بل هو اسد يشارك قوله انما هو اسد في افادة حظه في الاسدية
والمنازعة بالتصريح بالنفي وبان المنفي في انما هو اسد يحتمل شيئا آخر غير الآدمي من
الحيوانات التي توصف بالجراءة وقوله كل ذلك تشبيهات جلية اسمية وقعت خبر القول
اي نحو رايت بفلان اسدا الى آخره قوله لا فرق اي بين هذه الامثلة وبين قولك
هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او اراد لا فرق بين هذه الامثلة في انفسها
الا كون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يندرج شيء منها في الاستعارة لاقتضائها كون المشبه
به المذكور في الكلام مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس الامر في شيء من هذه الامثلة كذلك
فهي من باب التشبيه اذ لا واسطة عنده بين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد
الواقع في صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو زيد اسد من قبيل

الاستعارة

الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي راجع
الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان
تطلق عليه اسم الاستعارة فان حسن دخول ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد
الاسد وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض بيان الخبر في الاطلاق كقولك
زيد اسد اذ لا يحسن ان يقال زيد كاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن
دخول شيء منها الا بتغيير صورة الكلام كان الاطلاق اقرب قوله فالخيط الابيض هذا
تفريع على ما تقدم اي اذا كان وجود الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيطان
في الآية معدودين من باب التشبيه شبه اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخيط
الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل بالخيط الاسود وقوله من الفجر بيان للخيط
الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وما يمتد معه من غلس الليل
ولولا بيانهما لكانا من الاستعارة اذ يراد بهما المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت
هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة قلت لما
في هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا
فاحتيج الى زيادة بيان في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا ترى الى ما نقل من
اشتباه الحال مع البيان على عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما
تحت راسه فكان ينظر بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذلك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان
ذلك الاشتباه قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل من مراتب التشبيه
ذكر في صدر الاصل الاول ان التشبيه يستدعي طرفين ووجه شبه وانه لا يصار اليه الا
لغرض وان حاله يتفاوت بين قرب وبعد وقبول ورد وعلم منه ان الطرفين والوجه
والاداة كان له توقف عليها دون الغرض فان فائدة الشيء خارجة عنه متوقفة عليه بحسب
الوجود وكذا حال الشيء وصفه لتاخره عنه وقد نبه عن قريب على ان ليس من الواجب في
التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا وفهم منه ان اداة التشبيه من اركانه ايضا

قرينة ... لا يجعل ذكر الاداة

وفي ذلك انه اذا حذف التشبيه فقال هو الدلالة ... الا ... شيء بالكاف ونحوه
واذا ... الاسد في الشجاعة ... كانه اربعة ولما اشار الى ان
... الاداة لا تذكر ... مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب
... وحذفه ... الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا وح اما ان يكون
المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يكون وجه الشبه او يحذف صارت
الاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او تحذف صارت الاقسام ثمانية والتفاوت
في القوة والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به
وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل
على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف
الاداة وحده فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده
فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شيء من هذين الحذفين لا قوة له
اصلا كالاولى والثانية وقد اشار بقوله وهو ايضا قوة الى ان القوة الحاصلة بحذف
الاداة اكثر من القوة الحاصلة بحذف الوجه وانما قال في متروك الاداة فيها نوع قوة
بزيادة لفظ نوع لانه لم يصرح هناك بجنس القوة فاشار اليها اجمالا بانها نوع من القوة
ومن قال انه زاد لفظ نوع ايماء الى ان هذه القوة اقل من القوة الحاصلة بحذف الوجه
فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من
يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فلا تنحصر المراتب في الثمان اجيب
بانه ليس تشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل
وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله واعلم ان الشبه اي
التشابه يقال منها شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه يجعل التضاد الذي هو
كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه منهما لاشتراكهما فيه لانه على التقدير صحته
لا تمليح فيه ولا تهكم بل اراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة جاز
ان يجعل لاحدهما عين الآخر بحسب الادعاء ويشبه احد موصوفيهما بالآخر قصدا الى التمليح الى

ايان يشتمل على او الى التهكم ... نحو ... مثلا لجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد ولجعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم ثان وكل ... التمليح
والتمليح بل يقصدان معا فيقصد ... التناسب ...
عين الآخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين موصوفي
الشبه في صورة التماثل وما تقدم توطئة لهذا التذييل ويصح قوله حاتم ثان انه وحد آخر
مشارك للاول في الجود حتى كانه مسمى حاتم وتقدير اداة التشبيه فيه ليس يستحسن اذ لم يرد
انه مثل حاتم ثان الاصل الثاني من علم البيان في المجاز ويتضمن
التعرض للحقيقة يريد ان التعرض للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما من شبه التقابل
اذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع
له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف
على الحقيقة ولم يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب ان تذكر الحقيقة
في اصله ضمنا وتقدم في الذكر عليه ايضا قوله والكلام في ذلك التعرض اي في بيان المجاز كون م
متضمنا لبيان الحقيقة مفتقرا الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلام على مفهوماتها وذلك التعرض
انما هو بيان ان سبب دلالاتها ماذا بل هو الوضع او ذوات الكلم فتفتقر الى تقديم التعرض
لمعنى الوضع بتفسيره وللواضع بالاشارة الى انه من هو وان كانت على طريقة الترديد وانما
افتقر الكلام في ذلك الى ما ذكره لما سياتي من اخذه الوضع والدلالة في تعريف الحقيقة والمجاز
ومن تقسيمها الى اللغوي والشرعي وغيرها قوله في حقيقة اي في نسبته للفظ لا في وجوده في
نفسه لان الاختصاص امر اعتباري قوله يحكم التقسيم اي العقل الحاكم بالتقسيم لما الذات
اي ذات اللفظ قوله من يحكيه اراد عباد بن سليمان الصيمري واشار بلفظ حكى الى
ان اختياره للاول ليس ثابتا يقينا لما سنذكره من احتمال التاويل والاكثرون وكثير من
المحققين اختاروا الثاني والبهشمية اختاروا الثالث قوله لكان يمتنع نقله اي لكان
يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الاول الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المعنى اصلا سواء كان
نقله بسبب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز او بوضعه له كما في العلم المنقول لكنا نعلم انه

لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من الالفاظ قوله يعني الحقيقية اي اللغة المنقولة
لا نها لشيء لعل هناك شرطا فقدت في حقيقتها اسمع دلالتها آياتها على معانيها الا انا نعو
باللفظ وحده كدلالته على اللافظ قوله لما نعد
ويدعي ان لفظ الناهل اسم للريان والطلاقة على العطشان من باب التفاؤل
قوله لاستلزام ثبوت المعنى مع انتفائه لم يرد بذلك انه يلزم ح من قولك هو جون
ان يكون ذلك الشخص في نفس الامر متصفا بثبوت السواد وعدمه معا فان لزوم باطل
قطعا اذ لم يقل احد بان تحقق الالفاظ في انفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان
تحقق اللفظ في نفسه يستلزم تحقق اللافظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه ثبوت السواد له
وانتفاؤه عنه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليها عن ذات اللفظ ح كما يمتنع ان ينفك عنه
دلالته على وجود اللافظ بمعنى فهمه منه بخلاف ما اذا كانت دلالته على المعنيين المتنافيين بالوضع
لجواز تخلف الدلالة عن اللفظ ح وقد يقال يمنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين
لامتناع مناسبة ذاته لهما معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المص لان من سمع اللفظ
المشترك بين المتنافيين انتقل ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا
في مثل قوله هو ناهل ولا شك ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم
المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فتدبر قوله ان للحروف خواص الظاهر ان القائل بهذه
الخواص ائمة علم الاشتقاق والقائل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف وكل ان تنسبهما معا
الى الكل والجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس ما يقابله
ويتبين ذلك ان النفس الخارج الذي هو مطية حرف ان يكيف كله بكيفية الصوت حتى
يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف
مهموسا والحروف المهموسة هي المجموعة في قولنا فحثه شخص سكت والشديدة ما عداها والرخوة
والشدة ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري كما في حروف اجدك قطبت
والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري كما في حروف
لم يروعنا قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والاطباق والانفتاح والقلقلة

ويرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها وتستدعي ضبط خواص وضعها لتلك منها
للحروف والمعنى وقوله ان الفصم بالفاء لكسر الشيء بحيث لا يبين والقصم بالقاف لكسره بحيث يبين كما ذكروا مثل ما ترى
صفة قضاء وما بينهما منسوب الى ما يليق الى بين
للتركيبات تطلعك على ان للحروف وتحريك العين من الفعلان لذلك الذي يقع في باب من حروف
معنا هما فيه حركة كالنزوان وهو ضراب النخل والحيدى وهو الحمار الذي يحيد اي يميل
من ظله لنشاط وقوة الضم في فعل ناسب ان يوضع لافعال الطبائع اللازمة ولهذا لم يغير
العين في مضارعه لان افعال الطبيعة ثابتة والتشديد في فعّل يناسب التكثير في معناه
قوله وفي ذلك نوع تاثير لانفس الكلمة في اختصاصها بالمعاني لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب
بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره
واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع
اللغات قوله والحق بعد اي الحق بعد ما اشرنا اليه من ان لانفس الكلم باعتبار خواص
حروفها واوزانها نوع تاثير في اختصاصها بالمعاني احد المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول
لان ذلك النوع من التاثير ليس كافيا في الاختصاص المقتضي للدلالة بل هو كما صرح به باعث
على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض وترديده الحق بين المذهبين الاخيرين
يشير الى التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف من الله اما
بخلق علم ضروري بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة
واما بالالهام على احد الوجهين ولما كان الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه على
التوقيف كانه مشير لو صرح بالوضع في المذهب الثاني لتعطف عليه الاصطلاح ويشير الى انه
لا ياتي من واحد بل لا بد فيه من توافق بين جماعة ولم يصرح ههنا بطريق الاعلام لظهور انه
الترديد والقرائن كما في الاطفال بل صرح به في المذهب الاول ونوع خفاء فيه وقيدا في
الموضعين منصوب على انه مصدر مؤكد لنفسه قوله والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق
بالكلم لان الكلام في هذا الوضع دون الوضع الشامل للدوال الاربع واختار اللفظ على
اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات عنده وقال معنى بالتنكير اي معنى كان

وتعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه جزئي كتعيين لفظ الضرب بازاء معناه
ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على وجه كلي كاوضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول
والمصغر والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني للمفعول الى غير ذلك مما يتعلق بالهيئات
فانها ليست بتعيين جزئياتها بل بقواعد كلية كان مثلا اسم الفاعل من كذا على هيئة
كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصي ولا نوعي
اذ لا بد في تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما شخصية وهو ظاهر او كلية كما في
اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف باعتبارها وحدها بل اعتبر
معها ان يكون هناك قرينة دالة على المعنى المراد ومن قال في المجاز وضع ثان لم يعتبر
في تعريف الوضع قيد بنفسها فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا
ثانيا قوله اذا عينته بازاء ما اردته اي ما اردته من المعاني اي معنى كان لكن يجب ان
يكون تعيينك هذا على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة قوله وان الوضع تغير
الكلمة ابدل ههنا اللفظ بالكلمة اشارة الى ان اللفظ بما ذكره من التعيين صارت كلمة
مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرع فيه الآن تمهيد
للشروع في تعريفاتها قوله غير ممتنع وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة
لانتقال الذهن من المعنى الاول الى الثاني كما نبهت عليه في صدر فصل علم البيان وتوضيح
على ذلك على ما ذكر من ان الكلمة المستعملة يطلب بها تارة معناها فيكون حقيقة واخرى
معنى معناها فيكون مجازا وانما لم يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث
يبين خلاصة اصل المجاز والكناية ومعنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع
له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في التصريح او مع ارادة معنى المعنى
كما في الكناية واما ارادة معنى المعنى على الانفراد فهي في المجاز وحده
فالحقيقة قد سبق توجه التعرض لها في اصل المجاز وبعدها عليه والتاويل في الوضع
بعد ان لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا يترجح ان يكون مبنيا على تاويل وذلك
اعني الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان يستعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق

الادعاء مبالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا وسيرد عليك
في مباحث الاستعارة تحقيق التاويل الذي هو مبنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون المستعار
مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان هذا الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
مما لا حاجة اليه في صحة الحد لان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا اطلق يتبادر الفهم الى ما هو
بالتحقيق دون التاويل لكنه اراد دفع الوهم لكان الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز
لغوي او حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقدم الفعل
عليه عن المبتدا في زيد قام وفي حد النعت بقيد الاطلاق عن الحال قوله على اصح القولين
لا يجوز ان يتعلق بقوله تعد لان اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز
عقلي هو حقيقة لغوية بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح ان تعد الاستعارة مستعملة
فيما هي موضوعة له على القول الاصح بل هو متعلق بقوله يحترز اي انما يحترز في حد
الحقيقة عن الاستعارة على القول الاصح الذي هو انه مجاز لغوي واما على القول الآخر وهو
انه مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها لكن الانسب ح ان يقدم قوله
على الاصح على قوله في الاستعارة لئلا يتوهم فاصلا بين تعد وما عطف عليه اعني ولا شبهة
واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه من التقييد باصطلاح التخاطب كما هو المشهور في
الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها
على الدعاء فانه ح مجاز قطعا مع دخوله في الحد ودفع بان الحيثية مرادة اي المستعمل فيما هو
موضوع له من حيث انه موضوع له وما ذكر من المثال ليس كذلك ومن اورد قيد
اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد به زيادة التوضيح او توهم ان الحيثية لا تعتبر في الحدود
قوله ولك ان تقول وقع في هذا الحد قوله ما دل عليه بنفسها موضع ما هي موضوعة
له في الحد السابق بناء على ان الوضع اعني تعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها يستلزم
دلالتها بنفسها عليه بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة بالوضع مدخل فيها ووضع
ايضا في هذا الحد قوله دلالة ظاهرة موضع قوله من غير تاويل في الوضع في الحد السابق
واحترز به ايضا عن الاستعارة فورد عليه ان الاستعارة وان فرضنا انها مستعملة فيما

هى موضوعة له بناء على ان الوضع اعم من التحقيق والتاويل لست مستعملة فيما تدل
عليه بنفسها لاحتياجها فى الدلالة على ما اريد بها الى القرينة كما سياتى فى بحث الاستعارة و
جوابه انه يدعى ان من جعلها مستعملة فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها
[illegible] م الوضع دلالة اللفظ بنفسه فتكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة المشترك
لتحقيق الادعاء فى انها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يتجه ان
لا تكون دلالة المشترك الماخوذ مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما فى
الاستعارة فيخرج المشترك عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك فى الاستعارة ادعائى
وفى المشترك تحقيقى فلا يلزم من عدم الظهور فى الاستعارة عدم الظهور فى المشترك قوله
او القرء دخول المشترك فى الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله فى الحد الثانى فلذلك
تعرض لبيانه فزعم بعضهم ان معنى قوله او القرء الى قوله منتسبا الى الوضعين هو ان
القرء مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك
اعنى مفهوم احد الدائر بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين للفظ للاحد
المطلق المجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا مقيدا بالنسبة الى احد وضعيه كان
مستعملا فى الاحد المطلق الدائر بين معنييه فان الاحد المطلق معناه الذى يدل عليه بنفسه
ما دام منتسبا الى الوضعين فقوله فى ان لا تجاوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل
اى وكاستعمال القرء فى غير المتجاوز وهو الاحد الدائر واما بتقدير مضاف الى وكاستعمال
فى ذى ان لا تجاوز وهذا كما ترى مردود حدا اما اولا فبان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه
لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما وهو على الاستقرة به ولو صح ذلك
لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولوجب اذا اطلق لفظ القرء ان يتردد
بين معان ثلاثة اعنى ذلك المفهوم الكلى وفرديه واما ثانيا فبانا نعلم قطعا انه اذا اطلق
لفظ القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه فكيف يقال ان المقصود به ذلك المفهوم
الكلى وان اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فبان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم
كونه متواطئا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى

بالقرء من لم ادر فى معرفة باللغة فالصواب ان يقال ارادوا ان القرء اذا لم يختص
باحد وضعيه يتبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من
هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفت من ان
الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين معا [illegible]
وان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فتكون دلالته على ذلك المعين المراد ظاهرة لا لكونها
ليست مرجوحة بالقياس الى الدلالة على المعنى الاخر مع كونها راجحة بالقياس الى ذلك
المشترك على معانيه المجازية فقوله فى ان لا تجاوز لم يرد به ان اللفظ مستعمل فى عدم
التجاوز بل اراد انه فى ذلك الاستعمال لا تجاوز عنهما فكانه مستعمل فى عدم التجاوز واشار
بقوله غير مجموع بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله فى جميع معانيه لا مطلقا كما ذهب اليه
الجمهور ولا على الخصوص اعنى اذا كانت المعانى متضادة كما فى لفظ القرء ونظائره قوله
اما اذا اخصصته باحد التخصيصين فى قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر واما فى قوله القرء لا بمعنى
الحيض فلانه لا ثالث للمعنيين فنفى الحيض تعيين للطهر قوله كما كان الوضع عنه
بازائه بنفسه يعنى ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضى ان يكون هو دالا عليه
بنفسه اذ لا معنى لذلك التعيين الا جعله بحيث يدل عليه بنفسه وانما احتيج الى المخصص لدفع
المزاحم فالقرينة فى المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفى المجاز لتحصيل الدلالة فهى جزء
من مقتضى الدلالة ثمة وللاشارة الى هذه التدقيقات التى اوضحناها قال ورائه
الى ما ذكره من حال المشترك مختصا باحد وضعيه وغير مختص فطنة فضل تامل منك
فاحتط اى استعمل الاحتياط فى التامل قوله المستعملة فى معناها بالتحقيق خرج بقوله
معناها ما عدا الاستعارة من المجازات لان المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع
اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق الاستعارة فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكناية
داخلة فى الحدود الثلاثة للحقيقة كما نبهناك عليه ولا بد فى الحدين الاخيرين ايضا من اعتبار
قيد الحيثية او التصريح باصطلاح التخاطب قوله وهذا الماخذ يؤيد به ما ذكره من انه
متى تعين عندك صاحب الوضع نسبت الحقيقة اليه بذلك اى بجعلك عارفا بان الحقيقة

فاذا اطلق معنى الكلمة يتبادر منه ما هو موضوع له
[illegible]

يعنى واجيب بان تحديد الثلاثة بان تتعين [illegible] من الوضع من النحاة او المتكلمين فيما
الغلط وهو [illegible] او [illegible] قد سمى اصطلاحية او عرفية خاصة قوله واما
مبادرا عن [illegible] فاما شان المجاز [illegible] اصليا واورد لحدوده الثلاثة حدود
[illegible] بالتحقيق متعلق بموضوعه اى هى مستعملة فى غير الموضوع له
التحقيق فيتناول الاستعارة المستعملة فى الموضوع له بالتاويل ولما لم يكن اعتبار الحيثية هنا
كما اعتبرت فى حد الحقيقة اذ لا معنى للاستعمال فى غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتيج
الى ذكر قيد آخر يقوم مقام قيد اصطلاح به التخاطب فى المشهور فلذلك اعتبر كون المعنى
المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى اذا كان نوع حقيقتها لغويا وجب
ان تكون تلك الكلمة مستعملة فى معنى مغاير لما وضعت له فى اللغة مطلقا وجاز ان يكون
ذلك المعنى المغاير عين معناها الشرعى او العرفى مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلاة
فى الاركان المخصوصة ولفظ الغائط فى قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان فى الحد وانما
قلنا مطلقا احترازا من المشترك المستعمل فى بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل فيما يغاير الموضوع
له معنى لا مطلقا وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان تكون تلك الكلمة مستعملة فى غير
معناها الشرعى مطلقا مع جواز كونه عين معناها اللغوى مثل ان يستعمل الشارع لفظ
الصلاة فى الدعاء وقس على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا والباء فى قوله بالنسبة متعلقة
بالغير وكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به واما ذكر استعمال لابد التبعية للمجاز
لتعلق الجار الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا تخرج اما محمول على حذف اللام دون
عن اى احترازا لئلا تخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما فى لئلا يعلم اى احترازا عن ان تخرج
وقوله نظرا تعليل للاحتراز ولا بد فى قوله احترازا عما اذا اتفق من تقدير مضاف
اى عن خروج ما اذا اتفق وقوله بالنسبة معطوف على محذوف اى فيما يكون موضوعا
له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وانما جعل اطلاق لفظ الدابة فى
العرف على الحمار بطريق المجاز بناء على انه فى العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله
فتتبع اى الكناية مستعملة فى غير ما هى موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به

وهى مستعملة فى المكنى عنه لانه المقصود الاصلى [illegible] للكل فلا بد من التاكيد واما على الوجه الاول
فانه مراد على انه وسيلة الى ذلك المقصود الاصلى وتتمة [illegible]
لم يكن مقصودا اصليا فى الكناية لم يكن مستعملا فيه [illegible] ان [illegible]
الحقيقة اصلا ويكون تقييده فيما سياتى للحقيقة بالتى ليست بكناية [illegible]
بانه صرح فى آخر بحث الكناية بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو
الحقيقة التى ليست بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد به معناه وغير
معناه وهو الكناية وعلى هذا فالكناية مستعملة فى مجموع المعنيين وذلك ظاهر ويقال
ايضا انها مستعملة فى كل واحد منهما لكونه داخلا فى الغرض الاصلى ولا استحالة فى كون احد جزئى
الغرض الاصلى وسيلة الى الجزء الاخر فبهذا الاعتبار يدخل الكناية فى حد الحقيقة
ويحسن تقييد الحقيقة بالتى ليست بكناية هذا وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكناية معناها
الموضوع له اصلا كما فى قولك فلان لا نجاد له انه طويل النجاد قصدا الى طول قامته واما ما قيل
من انه لا بد فى الكناية من ان يقصد تصور المعنى الاصلى فى ذهن السامع لينتقل منه الى
المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا فى الكناية من حيث التصور دون التصديق
فليس بشىء اذ لا بد فى المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقى ليفهم المعنى المجازى المشتمل على
المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصود التصور فى الكناية دون
المجاز تحكم فالاولى ان تبنى فى الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم وجود القرينة
المانعة عن ارادته بخلاف المجاز فان هذه القرينة واجبة فيه فيتجه جعل الكناية قسما ثالثا
على حدة قوله فى غير معناها بالتحقيق هذا الظرف اعنى قوله بالتحقيق متعلق بمعنى ها
حال منه والعامل فيها معنوى كانه قيل المستعملة فيما يناسب معناها ملتبسا بالتحقيق وفائدته
ان لا تخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة فى غير معناها مطلقا لكونها مستعملة
فى معناها بالتاويل قوله استعمالا فى ذلك النوع متعلق بمعناها اى ما يكون معناها فى
ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان يزاد فيها قيد يخرج الغلط كقولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب فى يدك وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه

اى فى غير معناها والتاء اعنى بالنسبة متعلق
بمعناها بتقدير اسنادها [illegible]
[illegible]

يعتج واجيب بان نحو المطالسة بان تنعش ولا ذكر الكلم عن قصد ولا قصد فية ذكر
الغلط وهو غلط اذ ليس المراد به ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطاء في اللغة
وبادرا عن قصد قولـــه واعلم اراد به تحقيق قيد الاستعمال الماخوذ في تعريف الحقيقة و
المجاز وهذا الكلام حق لان مستتبعات التراكيب ليست مما يستعمل فيها الالفاظ واما كون
هذا التحقيق منافيا لادرج الكناية في حد الحقيقة فقد اشرنا اليه والى جوابه وما علم قولـــه
ومن حق الكلمة الحقيقة بيان لسبب استغناء الحقيقة عن القرينة وقيدها بغير الكناية
لان الكناية مفتقرة في دلالتها على المكنى عنه الى قرينة وان لم تفتقر اليها في دلالتها على معناها
الاصلي والباء في بنفسها متعلقة بان يستغني وقوله لتعينها تعليل للاستغناء بنفسها عن غيرها
فان تعينت الكلمة بنفسها للمعنى بحكم الوضع تقتضي ذلك الاستغناء قولـــه واما ما نظن بالمشترك
يعني قد نظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كناية محتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة
غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار
بين وضعيه تبادر منه الفهم الى الموضوع له وان لم يعلم بعينه لكن لما لم تذهب الفهم الى غير
الموضوع له كان في دلالته على الموضوع له اجمالا استغناء عن القرينة واذا اختص باحد
وضعيه انتصب دليلا دالا بنفسه على معين وذلك التخصيص لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة
واقتضائها كما مر قولـــه وحق الكلمة المجاز بالغ في احتياج المجاز الى القرينة حيث قال
وحق المجاز بدل لفظه من فكان حقه متحصر في عدم الاستغناء عن القرينة وقولـــه ليتعينها
على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء اي لتعين ذلك الغير للكلمة لما يراد منها قولـــه
وسميت الحقيقة حقيقة اراد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قولـــه
لمكان التناسب اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون اي الثبوت والوجود ويجوز
ان يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اي لمنزلة التناسب قولـــه اذا وجب اي ثبت
ولهذا فسر الواجب بالثابت كيلا يتوهم منه معنى اللازم عقلا او شرعا قولـــه واجب لها
ذلك اي ثبت لها في محلها وقد اكده قولـــه ثابتة في موضعها الاصلي رعاية لما تقدم من
قوله فعيلا بالواجب قولـــه فهو عندي للثابت في الوجهين اما على الوجه الثاني وهو

كونها فعيلا بمعنى فاعل فظاهر لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد من التانيث واما على الوجه الاول
وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول فيحتاج الى تكلف وهو ان يقدر لفظ المسند في الاصل صفة مؤنث
غير مجراه على موصوفها اعني الكلمة فيجب التانيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان وانما ارتكب
هذا التكلف جريا على ان الاصل في التاء هو التانيث و ذهب الجمهور الى ان التاء في الحقيقة
للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة والنطيحة قولـــه لان المجاز مفعل من جاز
المكان يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة التي تعدت مكانها
الاصلي الى جازته وانما قدر له غير ما هو موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه بنفسها المزيد
اظهار تعديها من مكانها الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم
الى انه من قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها من جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه ومسلك اليه قولـــه واعتبار التناسب لما ذكر انه روعي التناسب في تسمية
الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار التناسب منزلة اقدام الاشتباه الاسم الذي روعي فيه
التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كل منهما ثم بين الفرق وازال الاشتباه
بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان له حمرة باحمر كان المسمى به ذاته
المخصوصة وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فتكون الحمرة خارجة عن المسمى
حتى اذا زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا على خصوصية ذاته بحيث لا يصح اطلاقه بهذا الوضع
على انسان آخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه على ما قام ذلك المعنى به فلفظ احمر
اذا كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة
فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ احمر وصفا بلا خصوصية ذات فيصح اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا
وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات خارجا
عن مفهومه غير مصحح للاطلاق بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او
مثبت بوضع واحد فان قلت ماذا تقول في كتاب وآلة انهما من قبيل الاسماء ام الصفات قلت
بل هما من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا وصارا
بذلك اقرب الى الصفات من غيرهما فظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء على وجهين احدهما ان

يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي من له حمرة باحمر اي جعل علما له والثاني ان يكون داخلا ماخوذا مع خصوصية
الذات كنحو كتاب وآلة وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا في المفهوم
ماخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف
يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس
والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل
فيه كالكتاب والآلة والمعياد في تمييز الاسماء التي في مفهومها المعاني من الصفات ان يوصف ولا
يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا آلة واحد قديم ولا يقال شيء آلة ويقال كتاب كبير ولا يقال
شيء كتاب قولـــه ان تزل مفعول له بتقدير مضاف اي اتق التسوية مخافة ان تزل قولـــه لصحة
اطلاقه عليه اي على الانسان الذي وصف باحمر وقولـــه عن الآخر متعلق بالباقي اي من معنى البعد
قولـــه وان كثر استووا اي بين التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف قولـــه لكونه مجازا معقول
اشتقاقا من كذا اي من آله بالكسر اذا حار واصله وله قولـــه او لكونه معبودا اشتقاقا
من كذا اي من اله بالفتح الالهة اي عبد والمقصود ان لفظ الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان
احد هذين المعنيين معتبر فيه لترجيح التسمية به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر
في الاعلام او داخل فيه اذ لا تفاوت الحال ههنا بخلاف احمر على الجواز زوال الحمرة فيزول العلم
ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله قولـــه فظنوا نا اساءنا اي حيث جعلنا لفظ الله بسبب هذا الاشتقاق
واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي هي الجراد بانه يخرج كونه اسما ويلزم جواز اطلاقه على
غيره تعالى يرمون الى السبونا والحال ان موضع السبب مكانهم الذي هم فيه ليلا ونهارا قولـــه عفوا
اي اغفر لهم غفرا ما صدر عنهم من نسبتنا الى الباطل وسبهم ايانا قولـــه والحقيقة
والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اي في علم البيان وهو ظرف لاصحابنا وايراد كلمة كل في الحد
شايع في عبارات الادباء لان ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها
كذا فهي حقيقة ولا شك انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة
التي اريد بها كذا فحصل المقصود بالحد مع تقريب الى الفهم واشارة الى الضبط فقولهم كل كلمة اريد
بها ما وقعت له في وضع واضع بمنزلة ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز

المستعمل فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما في حده
ويخرج الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق كما مر
فلا حاجة الى التقييد بعدم التاويل كما ارتكبه في حده وخروج باقي المجازات بقيد الوضع ظاهر
فقد ساوى حدهم حده قولـــه سم واضع اللغة وغيره وذلك لانه بتنكيره وابهامه دل على ان المراد
به واضع ما اي واضع كان ولو عرف لتبادر الفهم الى واضع اللغة لان الاصل والسابق في الاعتبار
هو وضعه وباقي الاوضاع متاخرة عنه لان اهلها يستعملون الفاظا موضوعة في اللغة لمعان
الى معان اخر قولـــه وانما يذكرون هذا القيد تقرير للمعنى الاول فان قلت هلا حمله
على الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازي يستند وقوع اللفظ له الى غير الوضع اعني العلاقة
المصححة لاطلاقه عليه مع استناده الى وضعه لما هو موضوع له قلت انما لم يحمله عليه لان معنى
وقعت له في وضع لما وضعت له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي اخرجناه بقيد الحيثية
ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد في الوقوع الى غير الوضع قولـــه والذي يقع له الكلمة في غير الوضع
هو ما يتناوله عقلا بواسطة الوضع لا بعاله هذا تفسير للاعم بالاخص فان الكلمة قد تقع
في غير الوضع لما ليس لازما عقليا بل عاديا او اعتقاديا الا انا نقول قد تسامح في العبارة
فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عنده الكل على قصد التمثيل دون الحصر ولا باس عليه في ذلك لانه بصدد بيان
ما ذكر تقريرا للمعنى الاول ولك ان تقول اراد بالتناول العقلي ما يعم العادي والاعتقادي ايضا
فانها تكون واقعة لخمسة وخمسة ان اراد به وقوع العشرة لكل واحدة من الخمستين على الانفراد
فالامر ظاهر والدلالة تضمن وان اراد به وقوعها لمجموعها كان الامر مبنيا على ما قيل من ان العدد
لا يتركب من الاعداد التي تحته وكانت الدلالة التزاما وقولهم في حد المجاز كل كلمة اريد بها غير
ما وقعت له في وضع واضع يتناول الاستعارة لانها لم توضع لما اريد بها في وضع واضع تحقيقا
ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع آخر وقولهم لملاحظة بين الثاني والاول للملاحظة
علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بوضع آخر ويخرج الغلط ايضا لكن يرد
على حدهم الكناية اذ لم يقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له كما يرد على حده الغلط فقد
تساوى هذان الحدان ايضا ولم يحصل مقصوده بقوله فتامل قولي وقولهم فتامل قولـــه

والعلم اى الكلم حال وضعها اللغوى الكلمة التى هى حجر [illegible] الجهة الاسماء اعنى قوله حقها ان لا تسمى والظرف اعنى حال [illegible] قول ان لا تسمى بحسب المعنى واللام فى لما عرفت متعلق بما فى حقها من معنى الفعل [illegible] متعلق بها ايضا حال وضعها لفقد الكلام هكذا حقها حال وضعها ان [illegible] ان الاستعمال معتبر فى حدى الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز وقوله كالجسم حال من المستتر فى ان لا تسمى وحال الحدوث ظرف لقوله لا تسمى ساكنا ولا متحركا وانما لم يتم بذلك لان السكون هو الكون الثانى فى المكان الاول والحركة هى الكون الاول فى المكان الثانى والجسم حال الحدوث له كون اول فى مكان اول فلا حركة ولا سكون قوله واما حال الوضعين الآخرين اى الشرعى والعرفى فى حق الكلمة كذلك اى ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن حقها فى حال الوضع الاول اى اللغوى ان لا تسمى بهما على الاطلاق اى لا تكون حقيقة ولا مجازا اصلا وحقها فى حال الوضعين الآخرين اى المتأخرين عن الوضع اللغوى ان لا ينفى بجامع تقييد الحقيقة بنوعيها اى لا تكون حال الوضع الشرعى حقيقة شرعية ولا مجازا الحقيقة الشرعية ولا تكون فى حال الوضع العرفى حقيقة عرفية ولا مجازا الحقيقة العرفية ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعيها لانها الاصل ذكر المجاز بطريق الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله وان كان الاطلاق قد يحمل وذلك بان يفرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى آخر بعد الوضع اللغوى وقبل استعماله فى معناه بحسبه فلا تكون الكلمة حقيقة ولا مجازا اصلا ولا حاجة فى اثبات هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع او اهل العرف لفظا لم يوضع فى اللغة اصلا قوله فى الاصلين اى المجاز والكناية وقد اشار بلفظ التلخيص الى انه كان فى كلامهم انغلاق وتعقيد كما صرح باشتماله على الحشو ايضا قوله وان تسوقه اى تسوق ما عند السلف ومرتبا حال عنه وكذا قوله مقررا والاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تأبد وتأبد بالضم والكسر اى توحشت والاماطة الازالة والثام بالغين المعجمة النقاب وفاعلين حال عن فاعل تسوقه كان منتهى كذلك قوله اجد واليه اى ركائب افكارهم والشاذ الغائب انا خوا اى اناخوا تلك الركائب لديه فاذا استناخا اى ما يذ [illegible] ونحن نراه على الخصوص فى حيوحة اى وسط ذراه اى ذرى تأملك وهو بالفتح الكنف والسترة وبالضم جمع ذروة

بغير النال وكرتها وهي اعلى الشى عن استطلاع فى المعنى الى عن طلب الاطلاع على حقيقة ما يرد به وما نحن نراه قوله اعلم ان المجاز يعنى به ما يطلق على [illegible] المجاز المفرد فيما سبق فانه فى المفرد والكلام فلا يتناول المجاز العقلى الذى هو فى الجملة [illegible] اللغوى قسمان كما انه اراد به اللغوى الذى عنيته بقوله وهو ما تقدم فيتجه ان الراجح [illegible] اللغوى المفرد بتقدم اصلا وقد اجيب بان المص كما يجى معترف بان حده للمجاز اللغوى متناول للمجاز اللغوى غير متناول للمجاز الراجع الى حكم الكلام ومعترف ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق فيكون هذا التقسيم على رأى السلف كالتقسيم الاول لكن يرد ان حده المذكور للمجاز اللغوى لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز الذى جعل مقسما ما يطلق عليه المجاز اللغوى واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج فى المجاز اللغوى ايضا لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج فى دفعه الى التأويل بما يطلق عليه المجاز اللغوى بل يكفيه ان يقال قسم الشى قد يكون اعم منه من وجه كالابيض اذا جعل قسما من الحيوان قوله ولها انقسامات اى وللاستعارة انقسامات كثيرة ومباحث جمة كما يرد عليك قوله مجاز لغوى قدم اللغوى الراجع الى المعنى على الراجع الى حكم الكلام لان الثانى ملحق بالمجاز وقدم من اقسام الراجع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن للفائدة بمنزلة المركب بالقياس الى ولذلك المتضمن للمبالغة فى التشبيه بمنزلة المركب بالقياس الى الخالى عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالى وهى اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل نزوعا الى طريق التوجه الى الاكثر قوله وتبلوه الكلام اى تبلو المجاز العقلى الكلام فى الحقيقة العقلية اى تتبعه فى فصل كما هو حق التابع بالقياس الى متبوعه لا فى فصل على حدة واما تقديم الحقيقة اللغوية على مجاز ما فلانه احد ما فى حدوده الفصل الاول المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة لك ان تجعل قوله المجاز اللغوى خبر الفصل الاول كما تقتضيه عده للفصول الخمسة وكان الظاهر ان يجرى فى جميع الفصول على سنن واحد الا انه تفنن وعدل عن ذلك فى الثلاثة الاخيرة فاستعمل فيها كلمة فى بناء على التأويل الذى عرفته فى الاصول والفنون وذلك ان تجعل الخبر فى الفصل الاول والثانى محذوفا لقرب العهد بما هو اعلم فتقدره

تكملة الفصل الاول فى المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد وتكون قوله المجاز اللغوى الى آخره مبتدأ خبره ما بعده اعنى قوله هو ان تكون الكلمة اسما فيه وفى حمل ان تكون على هو مسامحة [illegible] ولا بعض تقدير مضاف نحو الحمل اى هو ذو ان تكون الا ان [illegible] الكلام مستبشع جدا قوله مع قيد ان تكون انف مرسون يدل على اعتبار هذا القيد فى مفهوم المرسن اشتقاقه من الرسن مع ان نقلة اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال فى مفهومه يشهدان به وباعتبار قيدى المشفر والى فى مفهومهما ايضا وقد سبق منا ان ما دل عليه كلامه تمهنا من ان الانف والشفة والشعر والرجل مطلقة للتخصص بالانسان لا ينافى ما ذكره فى مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان قوله استعمال الانف من غير زيادة قيد اى استعمله فى معنى الانف الذى هو معرى عن ذلك القيد مطلقا وصدر البيت ومقلة وحاجبا مزججا الى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كانه فحم واختار ان مسرجا مأخوذ من السراج اذ يقال سرج الله وجهه اى حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء واياما كان ففى الكلام غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون المرسن فى البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا يقال فى قد استعمل مقيدا بقيد آخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل هو فى خصوص عضو الانسان بل فى المطلق الموجود فى ضمنه على قياس قولك رأيت رجلا فانك لا تريد به خصوصية زيد مثلا قوله او مثل المشفر الى مثل ان تستعمل المشفر استعمال الشفة بان تجرده عن قيد كونه شفة بعير فيكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج فى قولك فلان غليظ المشفر مع استعماله فى الانسان الى قرينة دالة على ان المراد به الشفة لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير فى الغلظ فيكون المشفر استعارة لا مجازا غير مفيد ولا مجال لهذا الاحتمال فى قوله ودرسنا قوله سمى هذا القسم ابتداء كلام لبيان وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلى بحكم الوضع اى الى موضع كان فيكون التصرف فيه فى امر وضعى وهو المراد بكونه لغويا اعنى ما يقابل المجاز العقلى الذى يكون اختصاصه بمكانه الاصلى بحكم العقل فيكون التصرف فيه عقليا قوله عند المصير ظرف لقيامه مقام احد المترادفين يعنى انه اذا نظر الى ما اريد

بهذا القسم من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فعلى انه احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعنى العضو المخصوص وذلك القيد الزائد جزء من الحقيقة تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يعد [illegible] فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فى يجعلون اصابعهم فى آذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها وايضا فى كل من هذين الاطلاقين اثبات الشى ببينة كما سيأتى وليس ذلك فى المشفر لا يقال المعنى حقيقة ثم اذا اريد تشبيه انف الانسان وشفته ورجله بمرسن الدواب ومشفرها وحافرها واستعملت هذه الالفاظ فى تلك المعانى المشبهة لمعانيها الاصلية كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا استحالة فى كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا من نوعين متباينين

الفصل الثانى المجاز اللغوى الراجع الى المعنى اى الى معنى الكلمة لا الى حكم

لها قوله هو ان تعدى الكلمة لم يذكر فى هذا التفسير ما يميز هذا القسم عن غير المفيد وكأنه تعالى اما اعتمادا على ما تقدم فى تقسيم المجاز الى اقسامه واما نظرا الى انه لا تعديه فى الاستعارة بناء على ادعاء كون المشبه عين المشبه به ولا فى غير المفيد ايضا لبقاء ما هو اصل المعنى واللام فى قوله لتعلق النعمة بها متعلق بان يراد وما بعدها اعتراض قوله تقصد بعين اليد اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعلى للنعمة واشتهار الايادى بمعنى النعم لا ينافى كونها فى الاصل مجازا لغويا فصارت حقيقة عرفية قوله وكذا اذا اردت اى بلفظ اليد القوة او القدرة كأنه اراد بهما معنى واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة صفة تؤثر على وفق الارادة واستعمال يتمكن بها الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة تؤثر على وفق الارادة واستعمال اليد فى المعنى المشهور للقدرة غير معروف واشار بقوله اكثر ما تظهر سلطانها فى اليد الى ان اليد كالسبب المادى للقدرة ولو قال اذ بها يكون البطش لكون تعليلا لظهور سلطان القدرة فى اليد لكان اظهر بشهادة الفطرة السليمة قوله ولذلك اى ولان ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلى تجدهم لا يطلقون

لفظ اليد على الاملاء تسويغه وبين الجارحة اذ لا بد من العلاقة المصححة في المجاز المتعدي عن معناه الحقيقي قوله وكقوله ان يراد المزادة بالراوية المزادة الظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية وقال ابو عبيد لا يكون المزادة الا من جلدين تقام بجلد ثالث بينهما ليتسع وجمعها المزاد والمزايد واما الظرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود قوله او ان يراد البعير لم يذكر ههنا لفظة نحو لقربه مما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه ولهذا عطف باو وقال بنحو من الجهة المذكورة اي بالمحمولية التي هي قريبة من الحاملية والحفض بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لاثاث البيت واسقاطه في الاصل ثم اشتهر في البعير الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح والربيئة الطليعة من ربات القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عالي والتاء للمبالغة كعلامة وعلامة ولم يرد بقوله كانها الشخص كله ان هناك تشبيها حتى يتوهم انه استعارة الا ترى انه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل اسم المشبه على المشبه به حقيقة للادعاء كما في الاستعارة المكنية بل اراد تحقيق العلاقة وتاكيد الاشارة الى ان لاسم الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كانه الكل بعينه قوله لكونه من جهتها اي لكون الغيث من جهة السماء فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب قوله او بالسنام عطف على بالنبات اي او ان يراد الغيث بالسنام فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل في المستن من ربابه نصف غيثا يقال استن الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه والرباب السحاب الابيض قوله ومن هذا اي ومن اطلاق اسم الانزال على الغيث او ومن اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام منطلقا على السبب البعيد الذي هو الغيث وجعل الانزال باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل انزل مجازا بمعنى قضى او قسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء من حيث انها كتبت في اللوح قوله

لاسيما اذا نظر الى ما ورد يعني انه اذا نظر الى ما ورد في الحديث كان وجه ذلك التفسير اظهر اذ بالنظر اليه يظهر ان مدار ارزاق جميعها على انزال الماء من السماء ويزول ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات ليس من ماء السماء بل من مياه اخر والصخرة هي صخرة بيت المقدس وقيل كل صخرة كثيرة بها حبل قوله وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انزال الانهار من صخرة ثم قسمه هو معنى قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء اي الى الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اي عيونا ومسالك ومجاري في الارض كالعروق في الاجساد يقال سلكت الشيء في الشيء فانسلك فيه قوله وما كنى فيه اي ومن اطلاق اسم المسبب على السبب قوله رزقا اي مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اي وفي السماء رزقكم وقال بعضهم يجوز ان يشبه التلبس الذي بين الرزق والسماء بتلبس الظرفية وكون الرزق في السماء فيكون مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان اللغوي اكثر كان الحمل عليه اجدر وهذا سهو لان ما ذكره مجاز لغوي ايضا الا انه في كلمة في على طريقة الاستعارة وانما يكون ههنا مجاز حكمي ان لو نسب ظرفية السماء للرزق الى السماء فتدبر قوله وما يخرط فصله عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز في الفعل اعني في هداه الله واضله لطف الله مع الاختلاف لانهما على حقيقتهما عند اهل السنة وهذا السلك اشارة الى اعتبار علاقة السببية المتناول لاطلاق اسم المسبب على السبب كما في اكثر الامثلة ولعكسه كما في مثالي الاكاف والدم ومعنى اللطف به الحقيق باللطف يقال الطف بكذا اي بره به فهو مسعد سعيد وفسر الهداية باللطف دون خلق الاهتداء رعاية لما هو مذهبه من استحقاق المكلف بالاهتداء ثوابا فلا بد ان يكون فعلا له اختياريا وفسر الاضلال بالخذلان لا بخلق الضلال لمثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح اليه تعالى قوله اي العناد المستلزم للنار هذا صريح في ان اسم النار المسببة عن العناد اطلق على سببها اعني العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقاء النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز ههنا قوله لاستلزام اموال اليتامى اياها اي النار دال على ان اسم النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى فيكون المعنى انما ياكلون في بطونهم اموال اليتامى المودية الى النار فاندفع توهم التكرار وفي بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامى اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا

الله بعينه ملك الاعوان للتلاد واول البيت ان لنا احمرة عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع اعجف على غير قياس حملا له على سمان وقوله يفسر اي يجعلنا على الكلام بيان لوجه سببية الاكل العلف كما ان قوله للتوطئة من ذلك العلف ومن الاكاف اشارة الى علاقة السببية التي قد تتوهم ان قول القائل مبتداء وللمتعلق خبره وكذا قولهم مبتداء وللمتعلق منها اي للعلف سببية الدم للدم خبره وعلى هذا ينبغي ان يفسر قوله هذا السلك باطلاق اسم المسبب على السبب لكنه كما ترى بعيد عن مساق الكلام قوله ومن امثلة المجاز لما كان التعبير بالفعل عن ارادته نوعا كثير الموارد شايع الاستعمال فصله عما قبله مع انه من اطلاق ما وضع للمسبب على السبب وقوله استعملت على صيغة المبني للمفعول مع التانيث مسندا الى قرات بتاويل اللفظ او الجملة وانما ذكر المصدر اعني استعمالا لاظهار متعلق الجار في قوله بمعنى القراءة ووصفه بمجازيا ليتم به كون قوله استعملت مع ما في حيزه بيانا لقوله ومن امثلة المجاز قوله ثم فاذا قرات قوله والسنة بالجر عطف على القاء يعني ان القدسية بمجموع القاء والسنة المستفيضة وجه دلالتها ان القاء دلت على تاخير الاستعاذة عن المعنى المراد بقرات والسنة المستفيضة دلت على تقدم الاستعاذة عن نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرات معنى غير نفس القراءة ولا شيء يراد ههنا سوى ارادة القراءة قوله ولا يلتفت فقد نقل ائمة القراءة ان قوما ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وليس ذلك مخالفا للمنقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة المودية الى العجب بالقراءة والاعتداد بتلك الطاعة الا ان الجمهور على التقدم طلبا لحضور القلب في حال القراءة فلا يلتفت الى من يوخر الاستعاذة ويعد تاخيرها من ضيق مجال الموخر في اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة قوله بقرينة فقال رب قد يقال جاز ان يكون فقال تفصيلا لنادى على قياس ما قيل في فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال في الذكر واذا اجرى مجيء الباس على الاهلاك كان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجيء الباس بعده فاريد الاهلاك وقد قرر انه عنده من باب القلب وانه فسر مجيء الباس بالحكم بمجيئه واشتهاره واما حمل الباس على عذاب

القبر وعذاب الاخرة في الاستهلال الحال اعني قوله بياتا او هم قائلون تاباه كل الاباء وان حمل وقت البيات ووقت القيلولة لمجيء الباس لا انهما وقت الغفلة والدعة فيكون نزول العذاب فيهما اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون تقرير ان هذا بالنفي على ان لا زائدة والمعنى وحرام اهل قرية لا يرجعون اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لخذلان الله اياهم او على انها هناك مبتداء وحرام عليهم ذاك اي المذكور في الاية السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون اللام محذوفة عن ان حذفا مطردا وقرئ انهم بالكسر فلا بد حينئذ من حذف المبتداء وعلى التقادير كلها هو قرينة على ان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور بعد اهلاكهم حقيقة بل يعني اردنا اهلاكهم قوله ومنه ما آمنت فصله عما قبله لما في ذلك من خفاء قرينته واحتياجه الى مزيد بيان واما ان صاحب الكشاف حمله على حقيقته قال انهم يومئذ تنبيه على انهم اعتى من الذين اقترحوا على انبيائهم الآيات وعهدوا انهم يومنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم ما يقترحون لكانوا انكث واكثر الا ان ما ذكره المص ادق معنى وابلغ في الوعيد وذلك ان ترتب انكار ايمانهم على ما سبق يقتضي ان يكون الوصف بالاهلاك مدخلا فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادته فيقدر في الكلام ارادة اهلاك هؤلاء فيكون معنى الاية كل قرية اردنا اهلاكها لم يومن واحدة من تلك القرى افهؤلاء يومنون ونحن على ان نهلكهم وفي هذا من الابناء عن اصرارهم على عدم الايمان ومن الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى قوله وانما حملت الامتناع اي امتناع من يوخر الاستعاذة عما ذكرت من كون قرات بمعنى اردت القراءة على ضيق العطن اي ضيق مجاله في فنون المجاز وهو في الاصل مبرك الابل حول الماء لتشرب عللا بعد نهل لانه اي لان التجوز بالفعل عن الارادة متى جرى فيما هو ابعد من كون قرات بمعنى اردت القراءة جريا مستفيضا مشهورا بلا ادنى ذلك الجري المستفيض قوله من اذا لكلم مفعول ثان ليس بل وكلمة اذا متى وجاز ان يكون صلة للموصول اي من يكون وجملة في زمان تكلمه خلافه ولكن صلى لغير قبله مفعول ثالث له اي لما يريك المتكلم خلافه فكن خالف السيرة المرضية التي تلقاها الى العقول بالقبول الا ترى انك اذا دلت احدث في التركيبة ضيقا كان مستنكرا جدا

لمحالفته ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله البس كل احد بيان لجريان التجوز بالفعل
عن الارادة فيما هو ابعد جدا مستفيضا فان قوله وعليه فقس اشارة الى ان لم نظائر كثيرة
لان كل احد يقول للسيار وضيق البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب دقق الميم
... السين الى غير ذلك مما لا يحصى وانما قال كما تشهد له فعلك مع ان اختصاص الالفاظ بمعانيها
انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق بحسب وضعه جعل الشئ ضيقا واما اقتضاء
هذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة بحب
السعة تجوزا قوله فنزل الى كل واحد ويروى بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال في ثم يامره
قوله بحوز مراده اى مراده المجوز والمعنى مراده بحسب تجوز ارادته وهو السعة والحاصل
انه جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع ثم امر بتغييرها فقد تجوزنا بالتضييق الموضوع لتغيير
السعة المحققة عن تغيير السعة المقدرة هكذا قيل وليس بشئ اذ لا يكون المثال من قبيل
التجوز بالفعل عن الارادة اصلا فلا يظهر كونه ابعد من التجوز في قرات فالحق ان يقال نزل
الارادة المتوهمة المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان مآل حاصل العبارة
اعنى ضيق الى قولك غير السعة بعد عبر الارادة السعة الى ارادة عدمها وبهذا ينكشف
كونه ابعد من التعبير بالفعل عن ارادته المتحققة والى ما ذكرنا اشار بقوله اما الذى هناك
هو مجرد تجويز ان يريد المخاطب التوسعة اى هناك ارادة متوهمة ثم قال فينزل المجوز مراده
والارادة السعة مراد ايضا ارادة السعة لا معنا بالحسى كما توهم ذلك القائل وبنى على كلام
مع كونه معنتا فابان ضيق فم الركية من تنزيل الارادة الشئ منزلة ذلك الشئ والتعبير عنها به وقد
يقال احداث الشئ ضيقا من توابع معنى التضييق اعنى التغيير من السعة الى الضيق فليستعمل
اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه المص قوله الماكث جواب عن جرى على معنى يجب ان
يكون ذلك التجوز في الاقرب الذى هو قرات اجرى واجرى وانما كررا حرى مع العطف نظرا
الى استقلاله جريان في الابعد كانه قال يجب ان يكون في الاقرب اولى بالجريان واكثر استعمالا
في الاستعمال قوله وامثال ذلك بالرفع عطفا على المرفوعات السابقة اى ومن امثلة المجاز
امثال ما ذكر من الامثلة المتقدمة قوله مما تحكى بيان للامثال ولفظ الكم مظهر وقع

موقع العائد الى الموصول لكا ... من الكلام ان تعتدى ... الاصلى وعلى ... التعلق
منها متعلق بتعدى وقد بالغ في ... وجه ... ابيولى ... كان الى آخر لكنه الالوان ...
بان يكون نوعه معتزلة اللغاة ... اللاوهم) تعلق ... التعليبا بانه لا يجب التجوز ...
جميع الاشياء قوله والتعلق هذا تعليل لقوله يحتمل ... المعنى المجعول ... الى ...
الجمهور وهو ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اى زائدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا شك على
احدان المانع انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان تسجد وعندى انه يجوز
ان لا يكون كلمة لا زائدة بل يكون قرينة للتجوز في منعك وبيان ذلك ان من المانع الصارف
عن الفعل وهو الداعى الى تركه تعلق معتبرا هو ان الداعى الى الترك يستلزم كونه صارفا
عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى دعاك ويكون الجار المحذوف حرف كلمة الى دون كلمة عن اى
ما دعاك الى ان لا تسجد والظاهر ان يقال مراده به دعاك الا انه تسامح في العبارة فذكر بدل
دعاك ما دعاك لعدم الالتباس ويجوز ان يقال اراد بالضمير في به لفظ منعك المقرون بكلمة ما
فكانه قال ما منعك بمعنى ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم فعند الجمهور لا مزيدة اى ما
منعك عن ان يتبعنى وعنده منعك بمعنى دعاك اى ما دعاك الى عدم اتباعى في الغضب لله و
شدة الزجر على المعاصى والمقاتلة بمن آمن مع من كفر ادا الى عدم لحوقك بى لتحيد في جاوقع
من الفتنة ولا يكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى فصله لمكان الاختلاف
فيه ولانه باب على حياله وتحقيق الكلام في كونه مجازا مفتقرا الى التعرض للتناقض وذلك
لان قولك على عشرة الا واحد كلام متناقض بظاهره لاقتضاء اوله ثبوت الواحد في ضمن
العشرة واقتضاء آخره نفيه وقد افترقوا عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى
والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت لمعنى واحد
كمدلول التسعة مثلا عبارتين احديهما مختصرة هى لفظ تسعة والاخرى مطولة كعشرة
الا واحدا وضعفه ظاهر ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة مثلا احادها باسرها واخرج
باداة الاستثناء بعضها عن تعلق النسبة التى يقتضيه العبارة بظاهرها ثم حكم بالثبوت او
الانتفاء فيبقى هذا اللفظ عشرة باقية على معناها الحقيقى الذى يدل عليها حال افرادها وقد اخرج

بعض آحادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره الشيخ من كون المستثنى
منه مجازا فانها يبقى بعد الاستثناء في العشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز فذلك الا
ولعلهم يكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ العشرة التسعة
... الواحد فيها فكيف الا واحد اخراجا اذ لا تصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق
الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشئ عما دخل فيه غيره حكمه قد اجاب عنه
في فصل الاستثناء بان دخول الواحد في حكم العشرة ليس مقدارا من قبيل المتكلم بحسب
ارادته والا ناقض آخر كلامه اوله بل عن قبل السامع لتناول العشرة للواحد بحسب الوضع
فظهر ان تحقق كون المستثنى منه مجازا مبنى على لزوم التناقض فالاولى ان نؤخر
الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث عن التناقض من المباحث والجواب
عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم يعنى ان تسمية هذا النوع من المجاز مجازا لتعدية
عن مكانه الاصلى ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلى بحكم الوضع لا بحكم العقل ومعنويا لتعلقه
بمعنى الكلام لا بحكمها وانما سميته مفيدا فلتضمنه بشبه شاهد لتحقق المعنى الذى اريد به كما بيانى
فى آخر بحث الكناية من ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان
تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا
ذكر لفظ اليد فقد اثبت ببينة ما اريد به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة وانما قال
شبه شاهد لان المعنى الاصلى ليس بمراد حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك
شبه شاهد ولا كان حقيقة اصل المعنى المراد في نحو الشعر لم تتصور فيه شبه شاهد
لتحقق المعنى الذى اريد به

الفصل الثالث في الاستعارة فيه الاستعارة

بالمعنى المصدرى وذكر احد طرفى التشبيه على الملاقة ليتناول المشبه به كما فى الاستعارة
التصريحية والمشبه كما فى الاستعارة بالكناية واراد بالتشبيه المعنوى وهو ان لا يجرى
هناك بان اول بل يحمل احد طرفيه مشبها والآخر مشبها به مع كونه مقصودا قوله ويريد
به الطرف الاخر ارادة الطرف الاخر اما على سبيل التحقيق كما فى الاستعارة المصرحة
بها حيث ذكر لفظ المشبه به واريد ما هو المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما فى الاستعارة

المكنى عنها حيث جعل المشبه واردا المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال عن فاعل
تريد وقوله دالا على ذلك اى على الادعاء المذكور حال عن فاعل مدعيا واراد باثبات
المشبه به ما يختص اما مطلقا او بالقياس الى المشبه ... كما فى التصريحية والمكنى
من لوازمه كما فى المكنية والمقصود بذكر الحالين اعنى مدعيا ودالا ... ...
الاستعارة عن شئ قوله بافراده في الذكر يعنى بذلك ان اسم المشبه ليس مذكورا
معه لا لفظا ولا تقديرا اى لانه على ما مر تحقيقه قوله ان المنية انشبت اى اعلقت
اظفارها وهذا المثال موزون وهو اشارة الى البيت المشهور لابى ذويب وقوله
بادعاء السبعية اى للمنية تصريح بان المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائى اعنى المنية
المصورة بصورته لا السبع الحقيقى وقوله بلا جواب متى ادعينا وفى حدف
طرف لبن زيد بعد تقييده بالطرف الاول اعنى فيما مر وقوله نظرا تعليل لبدون
على معنى حكم بدونه نظرا الى ظاهر الحال قوله ظهرت مع ذلك اى ظهرت المنية مع
المخلب او الناب المثبت لها الظهور نفس السبع مع المخلب او الناب في ان السبع كذلك يعنى
وهو ان يكون له مخلب او ناب ولفظ كذلك حال عن المستتر في يعنى وانت خبير بان ما ذكره
لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المنية كما اقتضاه مذهبه فى الاستعارة بالكناية بل يدل
على ثبوت معناها فى اثبات المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه
قوله وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب او الناب يشعر به الى الاستعارة التخييلية
على مذهبه وسيرد عليك تحقيقه وانما قال في تمثيلها الى صيرورتها مسماه دون تسميتها
لان البروز بواسطة القسم الذى هو بمنزلة القضاء التشاع اسم الاسد لا بواسطة التسمية الا
ان تجعل مصدرا من المبنى للمفعول وقيد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر
الى الحقيقة كان الفرق ظاهرا اذ المحققة مسماه باسم المخلب دون المتوهمة قوله
وههنا سؤال وجواب ذكر في فصل الاستعارة بالكناية ان الاصرار على ادعاء كون المشبه
كالمنية مثلا داخلا فى جنس المشبه به كالاسد مثلا في الاعتراف بحقيقة المشبه ولا اعتراف بها
اقوى من التصريح باسم جنسه فيلزم الجمع من الانكار البليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه

بالتأويل في اسم المشبه كما صرح به قوله ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور كما في
المصرح بها كقولك في الحمام اسد او المتروك كما في المكنى عنها كقولك اظفار المنية نشبت
هذا ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد في المثال الاول ولفظ السبع في الثاني مستعارا وهذا
اعتراف منه بان المستعار في المكنى عنه لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو
مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما سيأتي
تحقيقه في مباحث الاستعارة بالكناية والاولى بظاهر عبارته ان يقول والمشبه مستعارا
له الا انه راعى الطبعة فعبر عن المشبه بالمشبه به قصدا الى ان في اسم المفعول مستترا راجعا
الى الموصول وان الضمير المجرور في به راجع الى المشبه المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر
في السابق بل الجار والمجرور العائد الى الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المص
انه قال الالف واللام في قولي والمشبه به مستعارا له اسم موصول بمعنى الذي بخلاف قولي
ويسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب ذلك في توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان يجعل لفظ
المشبه به في عداد الاسماء من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون الضمير في به راجعا الى
الموصوف المقدر كما في المنكر اعني هو كالمشبه به ويجعل لفظ المشبه المذكور ههنا مع الوصف دون
الاسم او يحمل الاول على مذهب المازني والثاني على مذهب الجمهور قوله والذي قد سمعك من
ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول
الاستعارة في الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه من جنس
المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة
باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف
كذلك فلا تقع الاستعارة في الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه
التزاما بسبب خارج اي عارض قلما يتفق عروضه في استعارة الاعلام فيقال رأيت اليوم
حاتما او مادرا قوله او ما جرى مجراها يعني كتضمن سحبان الفصاحة وباقل العي والفهاهة
قوله واما عد هذا النوع لغويا يعني اولا الوجه في تسميته استعارة ولم يتعرض لوجه تسميته
مجازا او معنويا او مفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه لغويا

اذ فيه خلاف قوله احدهما انه لغوي نظرا اي قال بعضهم انه لغوي نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل
في غير ما وضع له عند التحقيق قوله فانا وان ادعينا الى آخره بيان لكونه مستعملا كذلك
والفاء في قوله فلا تجاوز زائدة لانه جزاء لا جزاء والواو في وان ادعينا وجوز ان يجعل جزاء
لم يكن الواو الداخلة على الشرطية مزيدة بين المبتدأ والخبر على قياس ما قيل في قوله
وكنت ومامنها نزل الوعد والصورة اشارة الى هيئة المجموع من حيث هو مجموع والمراد
بالهيئة هيئة بعض اجزائه بالنسبة الى بعض وعباله العنق الى هيئة المجموع من حيث هو
مجموع غلظ ومن سائر بيان ماله ومن الصفات بيان لسائر اي وما للاسد من باقي جنس
ذلك المذكور من الصفات التي لا شك في ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار مدركة
بها واللام في ولئن كانت ابتدائية لا موطئة وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله ولكن اللغة
اي وان كانت الشجاعة من اسد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن امكنها اي اقواها تمكنا
فيه لم يجر مجرد ذلك نفس المعنى الحقيقي للاسد وانما يكون كذلك ان لو كانت اللغة وضعت
اسم الاسد لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كائنة في مثل تلك الجثة
الاسدية وقد تسامح في هذه العبارة اذ مقصوده ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة
في الواقع بالشجاعة لا انه موضوع للشجاعة المخصوصة او لها مع تلك الصورة حتى يدل الاسم
عليها مطابقة او تضمنا وكذا قد تسامح في قوله ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة اي الحالة
التي تعرفها اذ مراده انه لو كانت وضعته لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة ان يكون لفظ
الاسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما ان يكون استعماله في الانسان الواصل الى غاية الشجاعة
من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لانه ح فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح الجيم بمعنى
الشجاعة يقال جَرُؤ جُراءة فهو جريء والمُقدَم مصدر ميمي من الاقدام ان لا يكون في
اسم الاسد المنطلق على الانسان الشجاع شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه
ولا تشبيه على ذلك التقدير ان يصير المطلوب بالقرينة متكلفا بلا وجه اذ كان المطلوب
بها منع الحمل عن حملها على ما وضعت له وقد صار المطلوب بها الآن ايجاب حملها على ما وضعت له
واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس بلغوي اي بل هو مجاز

عقلي على معنى ان التصرف في امر عقلي وذلك لان المتكلم قد ... الاسدية للرجل الشجاع بطريق
الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوي الا ان تثبيت ذلك المعنى ههنا تصرف
من العقل على وجه الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله وتمنع فاعله ان يكون
الاطلاق اسم الاسد ولفظ ذلك اشارة الى الرجل ولفظ هذا الى الحديث قوله لتقرح ذلك
في الدعوى ... ولفظ ذلك اشارة الى كون الاطلاق عن الاعتراف قوله اني يكون
متعلق بقل اي قل في جواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون واسمه لفظة قوله الى قول
ابن العميد وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما عاطف واحد حيث قال او موضع نهي
عن التعجب قوله ولا تعجبوا بنصب موضع ورفع قوله والحاصل انه لا معنى للتعجب من تظليل
انسان مليح الوجه لآخر بل انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية وكذا لا معنى للنهي عن التعجب
من بلى الكتان بملابسته للانسان الجميل انما ينهى عن التعجب من بلاه لملابسة البدر الحقيقي
والغلالة شعار يلبس تحت الدرع او الثياب فيكون هي الملاصقة للبدن يقال زرّ
القميص اذا شد ازراره ولحمه اي ابدعه بنطو حنيف والمعجر بكسر الميم ما تشده المرأة على
رأسها قوله ومع الاصرار يريد قد عرفت ان المتكلم بالاستعارة يدعي للرجل مثلا معنى
الاسدية ولا يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر على انه اسد وعلى انكار انه شيء غير الاسد
ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال لم تستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان يقال انها مستعملة
فيه فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذي عرفته وانما عطف قوله وانه
شمس وانه قمر بالواو اعتمادا على ظهور المراد مما سبق من العطف باو حيث قال او اطلاق
اسم الشمس او القمر قوله ومدار ترديد الامام هذا مصدر ميمي ومبتدأ خبره على هذين
الوجهين وليس قوله تارة واخرى ظرفا للترديد اذ ليس الترديد حاصلا في كل منهما
بل هو ظرف للقول المستفاد منه اي يقول تارة انه لغوي واخرى انه عقلي والمراد
بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا في غير ما وضع له عند التحقيق والنظر الى الدعوى
المذكورة والاصرار عليها قوله لا يألو تعليلا اي لا يترك من الألو وهو التقصير يقال
لا يألو كذا اي لا ينفك قوله لكنك اذا وقفت لما بينت وجه كل واحد من القولين

شرع في تقرير القول الاول الحق كونه مجازا لغويا واشار الى ان بين اصرار المستعير على ادعاء
الاسدية للرجل وبين نصب قرينة دالة على انه ليس بالهيكل المخصوص مدافعة ظاهرة
واذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشف لك ذلك الوجه الغطاء عن هذين القولين و
اراك ان الصواب هو القول الاول لانه ظهر بذكر ان الاسدية المدعاة للرجل
راجعة الى غير المتعارف ولا شك ان لفظ الاسد موضوع للمتعارف فاطلاقه على
غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز اللغوي قوله مصدقة على صيغة المفعول
صفة ثانية للقرينة ومعناه مسلمة عنده اي عند المستعير وانما اعتبر التسليم عنده لانه مصدر
ايهام التنافي والمدافعة قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء ان افراد جنس
الاسد قسمان بطريق التأويل والمعنى على ان تدعي ذلك وترتكبه كائنا على نحو ارتكاب
المتنبي هذا الادعاء في حق نفسه واصحابه قوما من الجن بواسطة صدور امور غريبة
نائلة منهم وفي عد جماعة من جنس الطير بسبب سرعتها في السير فانه جعل كل واحد من الجن
والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا ترى انه ليس المعنى على تقدير ارادة التشبيه
اذ لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن في زي ناس فوق ماهو كطير لها شخوص الجمال
قوله يستشهد حال من فاعل ان يبني وبانك صفة دعواك والمراد بالمخيلات العرفية
العرفية القضايا التي تروج في النفس حيا لا معتقدا في العرف بلا تصديق بها قوله
من نحو حكمهم بان المخيلات وتضمن التأويلات المناسبة لها تسكن الدعوى من ان الاسد
لا يهرب من الذئب وان الانسان لا يكون بحيث لا يقاومه احد والرواية في انه ليس
باسد فتح الهمزة اي من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال في انه ليس بانسان وانما هو اسد
وقد يروى انما وجده بالكسر والكسر محل من القبول في الكل بناء على تضمن الحكم معنى القول
قوله وان تخصيص عطف على ان تبني يعني ان وجه التوفيق هو بناء دعوى الاسدية
على التقسيم الى المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة بنفيها المتعارف قوله
ومن البناء على هذا التنويع اي تنويع افراد الشيء الى متعارف وغير متعارف فان
الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية قسمان متعارف كسلام عليك وحياك الله

اى ملكت يا يعقوب التحيات لله معناه الملك لله وغير متعارف هو الضرب الوجيع فى اول
البلاقى اذ لا مجال لحمل الكلام على تشبيه التحية بالضرب ولم يرد ان التحية بينهم ضرب وجيع واول
وخيل قد دلفت لها بخيل وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان
متعارف فى محاطبة الادلال وهذا كرة الموجدة وغير متعارف هو اعمال السيف و
ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه فى عتابك وتقديرنا فى السيف باطل واما قوله عز وعلا
الا من اتى الله بقلب سليم فان حمل على ان تقديره الا سلامة من اتى الله بدفع السلامة
على الابدال كان مبنيا على ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف
اذ ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الاداة اى يوم لا ينفع كال وبنين وكون ان
يجعل قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع شئ فيصح ابدال السلامة بلا تنويع ولكن ايضا
ان تنصب السلامة المقدرة بجعل الاستثناء منقطعا وان لا تقدرها اصلا وتجعل من
اتى منصوب المحل على معنى لا ينفعان احدا الا سليم القلب الذى انفق ماله فى سبيل الله
ودل ابناءه على طريق الرشاد قوله ومنه قوله وبلده فصله لاحتمال ان تقال ادخال
المستثنى فى المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على التنويع المسلم وجوده بل على التعليق بالمحال
كما صرح به الكشاف اى ان يكون فيها انيس ان لو كان الاشياء انيسا وحمل الاية
السابقة على هذا التعليق مما ياباه نظمها تقال ما بالدار انيس اى احد واليعفور ولد
الظبية وولد البقرة الوحشية ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة
واحدها اعيس والانثى عيساء فالشاعر جعل افراد الانيس قسمين متعارفا وغير متعارف
اى رب مفازة قطعتها ليس بها انيس الا هذه الوحوش والابل قوله بفارق
الدعوى الباطلة اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التى لا تطابق الواقع من ان صاحبها
يعتقد مطابقتها اخرج لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة
المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم
مطابقته فانه ايضا لا يصحب تلك القرينة كان ذلك المدعى لا يصحبها الا ان الكذب المذكور
ليس مثل ذلك المدعى فى التبرء عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه

بظاهره ولا يقدح فى مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان
نفى نصب القرينة واقتصر فى الدعوى الباطلة على ذكر التبرى لانه اذا تبرء عن التاويل
كان عن نصب القرينة اشد تبرءا فقد ظهر وجه التخصيص فى كل واحد من التبرى
ونصب القرينة لمن كان له قلب قوله بيان وصف الاستعارة اراد بوصف الاستعارة
حدها فانه قال فى اول علم الاستدلال الحد وصف الشئ وصفا مساويا قوله اما حسيا
واما عقليا اى محققا حسيا او محققا عقليا وقد عرفت معنى الوهمى المحض وهو ان يكون
صورة يخترعها المتخيلة باستعمال الوهم اياها كصورة الناب والمخلب فى المنية المشبهة بالسبع
قوله ثم تشتمل كل واحدة يعنى ان كل واحدة من المحققة والمتخيلة تنقسم الى قطعية
واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها معا ثلاثة لان الاحتمالية المندرجة فى كل منهما
قسم واحد فى الحقيقة ولا اختلاف الا بالعبارة والاعتبار فلذلك قال فهذه اقسام اربعة
ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال
للتحقيق والتخييل فان قلت لما ذا لم يعتبر التحقيق والتخييل فى الاستعارة المكنى عنها اما باعتبار
المشبه المذكور على قياس اعتبارهما فى المصرح بها اما بحسب الصورة او بحسب
المعنى قلت لانه لم يوجد هذا الانقسام فيما ورد فى استعمال البلغاء من
الاستعارات المكنى عنها قوله ربما قسمت الكلام اشارة اما الى قلة وقوع هذا التقسيم فى كلامهم او
الى قلة ما هو المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالاصلية ان
يكون معنى التشبيه داخلا فى المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلى للمستعار صالحا
للموصوفية كالمصادر وسائر اسماء الاجناس واما الافعال والصفات المشتقة منها وما فى حكمها
من اسماء المكان والزمان والالة والحروف فلا يدخلها معنى التشبيه الا تبعا اما المصادر كما فى
الافعال وما اشتق منها واما المتعلقات معانيها كما فى الحروف وسيأتيك تحقيق ذلك فى مباحث
الاستعارة التبعية قوله وربما الحقها او ردفها السلسل لان اكثر الاستعارات خالية عن
التجريد والترشيح واشار بذكر اللحوق الى انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم
يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة منهما اذ لم يشتهر شئ منها باسم على حدة ولا حاجة لشئ منها

الى بيان فلذلك قال فعليك الى الاقسام الحاصلة من هذه الاقسام الثلاثة وان كانت الاقسام
الاربعة انقسام الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى المحققة والمتخيلة
والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة
القسم الاول فى الاستعارة المصرح بها المحققة مع القطع قدمها على
سائر الاقسام لانها العمدة فى باب الاستعارة وقد سبق منا عن قريب وجه ايراد كلى فى هذا المقام
هذه العبارة قوله اذا وجدت مقول القول ان تدعى على التوسع فى تقديم الظرف على عامله
الواقع فى حيز ان واراد بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فزيد وحاتم مختلفان فى الحقيقة الشخصية
اعنى الهوية المخصوصة ولما لم تكن للامور الوهمية حقيقة لاختصاصها بالتحقق كانت التخييلية
خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة
عنه قوله على وجه التسوية بينهما اى بين الوصف الاضعف والاقوى قوله ان تدعى خبر
لقوله هى وتمثل هذه المسامحة لعدم الالباس فى المراد كثيرة فى عباراتهم والعزيمة بافراده راجع
الى الام ملزوم الاقوى وتوصلا تعليل لتدعى وبذلك اشارة الى اطلاق اسم عليه والمطلوب
هو الالحاق على وجه التسوية وقاطلاو بانيا حالان من المستتر فى تدعى وذلك اشارة الى
الاطلاق المذكور قوله كيلا يحمل اى المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اى على ما يسبق منه و
التاويل المذكور هو جعل افراد الشئ قسمين متعارفا وغير متعارف واللام فى ليمكن متعلق بجانبا
ولفظ المتنافيتين صفة لدلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلا من الثانية مع الاول
فى الدلالتين واحد فلا يلزم تعدد العامل فى الصفة ووجه التنافى بين الدلالتين ان الافراد
بالذكر مع قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله الحقيقى والقرينة تدل
على ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خص الاحتراز عن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة قربها
من دعواك فيكون الاحتراز عنها اهم من الاحتراز عن الكذب قوله مثال ذلك ما ذكرناه فى
تفسير الاستعارة التى نحن بصددها وقد اكثر من الامثلة وما لزيادة التوضيح وتنبيها على ما بينها
من الاختلاف فان المستعار منه والمستعار له فى الامثلة الثلاثة الاول حسيان الا ان وجه الشبه
فى المثال الاول عقلى متعدد اعنى الجراة والقوة وفى الثاني حسى متعدد اعنى الاشراق وكذا

الملتمع وفى الثالث عقلى واحد اعنى كثرة المنتفع والمستعار له فى المثال الرابع عقلى والمستعار منه
حسى ووجه الشبه عقلى مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فتدعى كالاسد
بالنصب عطفا على ان تلحق لفساد المعنى وقوله فتقول بالرفع عطفا على تدعى تجرى هذه مجرى
التفسير وهذه الثلثة المتعاطفة مع ما فى حيزها خبر واحد للمبتداء الذى هو مثال ذلك قوله او ان
يكون عندك وجه جميل هذا مع ما عطف عليه اعنى فتدعيه ما خوذ منه مع ما تعلق بها خبر ثان لذلك
المبتداء معطوف على الخبر الاول باو وقال الا حال من فاعل فتدعيه وقوله بعد ما جرت العادة اشارة
الى ان تشبيه العالم بالبحر الخاق كثير فوائده مكثر فوائده انما حسن الحسن البليغ بناء على ما اشتهر من
تشبيه فوائده بفوائده فى كونها حسنة بهيئة مرغوب فيها ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يستحسن ذلك
التشبيه الاستحسان الكامل وقد يقال لم لم يعتبر كون الفوائد والفوائد كثيرة واحدا لحصل هناك
معنى مشترك هو وجه الشبه بين العالم والبحر وسلوك ذلك المسلك المعهود وهو مثال ان الاول
رايت بحرا تتكلم والشطاس هو القدر شطون اعنى الضبان قوله ومن الامثلة انا فضله
لانه نوع من الاستعارة التى هو بصددها مبنى على انتزاع شبه التضاد والحاقه بشبه التناسب
وهذا النوع يخص باسم الاستعارة التهكمية والتمليحية وله امثلة كثيرة كقولك رايت حاتما اى
بخيلا وقالوا اى جبانا وسحبان اى ذا الكنة وعى وذلك لا ينافى كونه مثالا لما هو فيه اعنى
كونه جزئيا اضافيا وقد مر تحقيق انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد فى آخر مباحث التشبيه
الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين المشاركين فى التضاد واراد بها المتنافيين المشاركين
فى التنافى على الاطلاق وعطف ههنا النقيضين على الضدين فاراد بالضدين ما وراء النقيض
من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد ههنا ايضا التنافى مطلقا قوله ثم ادعاء عطف على توسل
وشروع فى اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظ ثم لان ادعاء كون احد
الضدين او المتناقضين من جنس الاخر اشد استبعادا من انتزاع الشبه من نفس التضاد
قوله تواترت عليه البشارات اى الانذارات قوله ربما كانت بمعنى واحد كالذى ذكر
فى الامثلة المذكورة بعد بما مر من يدعى فى الجام ويتسم ويتكلم والاضافة فى ميدان امير نا
وكذا قوله بقتله ونهب امواله وسبى اولاده فان كل واحد من هذه الثلاثة قرينة على حدة

لاستعارة البشارة للانذار قوله وربما كانت معانى مربوطا بعضها بالبعض يريد ان مجموع تلك
المعانى المرتبط بعضها ببعض يكون قد ينة واحدة كانها خاطة مركبة للمستعار له بالقياس الى
المستعار منه وموع نتكى ينقلب منه كفات الانا او اى قلبت والباء فى بها للتعدية اى يقلبها خمس
سحايب اى الانامل جمع قريقا بالكسر وهو الكفوء فى الحرب قوله انظر شروع فى بيان تركيب
القرينة وحيث اراد طرف لماذا صنع مع تقدم علمه وقد سبق له نظائره قوله بعد يعلم مفرغة
حال من مفعول اراد اعنى استعارة السحايب فان استعاره خمس سحايب للانامل بين المجرد
انما حسنه لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال الى المتتابع قطره وبالبحر
الفياض الى الكثير ماؤه والقرينة المركبة فى هذا المثال من عدة معان هى ثبوت الصاعقة
وكونها من نصل سيفه وقلب خمس سحايب ايانا على اراوس اقرانه ومع هذه القرينة الملتحمة
الى نفس من تلك المعانى لا سبق شبهة فى استعارة السحاب للانامل وكانه اورد تقسيم القرينة
الى هذه القسمين فى القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور تركيب القرينة فى
هذا المثال الذى هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله ومن الامثلة استعارة
وصف احدى صورتين هذا النوع آخر من الاستعارة المصرح بها المحققة مع القطع لا تكون
الا مركبا وهو ان ينتزع صورة من امور متعددة وتشبه بصورة اخرى مثلها ويدعى دخول
الصورة الاولى فى جنس الصورة الاخرى دوما للمبالغة فى التشبيه فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ
المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون التجوز فى مجموع ذلك اللفظ المركب لا فى شئ من مفرداته
بل تكون هى باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صورة
تردد المفتى بصورة تردد من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة فى جنس الصورة
المشبه بها وقلت اراك ايها المفتى تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم يكن تجوز فى تقدم وتؤخر
استعارة تبعية ولا فى رجلا استعارة اصلية اذ لم يقع بهذا التجوز تصرف فى هذه الالفاظ بل
هى باقية على معانيها التى كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث هو مجموع
اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف فى قوله استعاره وصف احدى صورتين اللفظ
الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به ابدا خصوصا فى الاستعارة

المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين
لان المركب من الاسم والفعل مثلا كما فى المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف فى قوله
لوصف الاخرى معنى الشان مجازا فكان قال استعارة لفظ الصورة الاولى لشان الصورة الاخرى
فيكون اللام فى قوله لوصف الاخرى داخلا على الغرض لا صلة للاستعارة ولو ذكر لفظ
الوصف فى الاخرى لكان اولى واخرى كما يشهد له قوله فتكشفها اى صورة المشبه و
المشبه به اى لفظه واضافة الصورة الى المشبه والمشبه بيانية كما يدل عليه قوله تشبيهها
بصورة تردد الانسان ومعنى تقدم رجلا وتؤخر اخرى انه يقدم رجلا تارة ويؤخرها
اخرى فان هيئة المتردد فى الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان
المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف قوله وهذا هو الذى نسميه التمثيل على
سبيل الاستعارة دل هذه العبارة بصريحها على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر
من استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف اخرى ولا يخفى على
ذى بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور متعددة يجب ان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور
على حدة حتى يعتبر فيها حتى يعتبر فيها بالقوة صورة وجدانية منتزعة منها ولا شبهة عليه ايضا ان
ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا يكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة
فى نظم الكلام او منوية فى الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفى الاستعارة التمثيلية
مركبا على احد هذه الانحاء وكذا يجب ان يكون كل من طرفى التشبيه التمثيلى مركبا كذلك لان
كل تشبيه تمثيلى فهو بحيث اذا ترك فيه المشبه الى الاستعارة كان استعارة تمثيلية فان
قلت ماذا تقول فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا مع ان
طرفيه مفردان قلت انما جعل هذا تشبيها تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين
المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الايات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه
وليس شئ من هاتين القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظ المثل اما فى المشبه به فظاهر
واما فى المشبه فلان المعنى مثلهم فى اظهار الايمان وابطان الكفر الى آخر قصتهم فتلك الالفاظ
منوية فى الارادة تدل على ذلك ان صاحب الكشاف جوز ان يكون هذه الآية من التشبيه المفرق

وجعل ذكر الاشياء المشبهة مطويا على سنن الاستعارة كما سلف ثم حقق بالاعرض عنه وكان لكن
انه لا فرق بين المفرق والمركب الا ان تلك الاشياء فى المفرق يعتبر كل واحد منها على
انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفى المركب مجموعها من حيث
هو مجموع يشبه بمجموع آخر يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء فى المفرق
منوية لا محالة كانت ايضا فى المركب كذلك فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف
فى قوله تعالى كمثل الذى استوقد نارا والمثل الجائد داخلا على المشبه به حقيقة كما لم يدخل عليه فى قوله تعالى
كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال انها فى الآيتين الاوليين داخلة على المشبه
به دون الآية الاخرى فقد توسع نظرا الى ان المثل فيهم يتحد بالقصة المخصوصة من حيث الذات
بخلاف الماء فانه لا يتحد بالقصة اصلا قوله ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة
لم يذكر ههنا قيد فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق فى آخر مباحث التشبيه التمثيلى وقد
تحقق هناك السبب فى عدم وجدان التغيير اليها سبيلا
القسم الثانى
قوله تقديرها اى تقدير الصورة الوهمية المحضة وتقرضها مشابهة لها اى للصورة المحققة
وهذه الجملة صفة ثالثة لصورة فان المحضة صفة لوهمية ومفردا على صيغة اسم الفاعل حال
من المستتر فى ان تسمى اى هى ان تسمى حال افرادك لا اسم المحققة فى الذكر واستحسن بعضهم جعله
على صيغة المفعول حالا من اسم صورة ولقد تسامح المصنف فى بيان ما يسبق بقوله من كون
مسماه شيئا محققا لان الظاهر ان يقال من مسماه المحقق واغتيال الاهلاك ومخالب
مشابهة بفتح الميم وضم الباء من قد رأيت من الرحمة والشفقة تقول العرب
على فلان اذا رحمته وشبهها مصدر ان تشبه كانها اى كان المنية قوله فيأخذ
بالنصب عطفا على تشبه وما يكون عطفا على ما يلازم والجار اعنى على الخصوص حال عن ما يكون
الا انها توسطت بينه وبين عاطفه ومن الانياب بيان له وتمام عطف على قوام
تقال فرس الاسد وافترسه اى دق عنقه وهو الفريسة قوله ثم تطلق بالنصب
عطف على فيأخذ وفى لفظ ثم اشارة الى تراخى رتبة الاطلاق عن اخذ الوهم فى التصوير
والاختراع قوله على سبيل الافراد اى افراد اسامى المخترعة وان تضمنها على الافراد

وقوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول فيجعل ولو قال وهو صورة اللسان بقوله لفظ التصور
لكان احسن بحسب المعنى واوفق بقوله فيما بعد وهو صورة الزمام وانما فرع التشبيه فى الامثلة
الثلاثة التى اوردها للاستعارة المصرح بها التخييلية التقطعية حيث قال الشبيهة بالسبع والشبيهة
بالمتكلم والشبيهة بالناقة ليظهر ان الاستعارة فى الانياب وفى اللسان وفى الزمام كما فى المنية
والحال والحكم فيختص المثال بالتخييلية وتبين ايضا ان التخييلية قد توجد عنده بدون الاستعارة
بالكناية لكن يجب ان يقال ان هذه التى صرح فيها بالتشبيه لم توجد فى تراكيب البلغاء انما الذى
وجد فيها هو لم يحفل المنية وانيابها ولسان الحال وزمام الحكم ونظائرها ولا حاجة فى توجيه
ذلك الى ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف كما هو بل الحق ما ذهب اليه غيره
من ان هذه الالفاظ اعنى الانياب واخواتها لم تنقل عن معانيها الاصلية حتى تندرج فى
المجاز المفرد الحكم المستعمل فى غير ما وضعت له بل هناك تصرف عقلى هو اثبات معانيها الاصلية
للامور المشبهة بالسبع والمتكلم والناقة وهذا التصرف العقلى هو المسمى بالاستعارة التخييلية
على سبيل الاشتراك اللفظى فى الاستعارة ولهذا فسروا التخييلية بجعل الشئ الشئ والتخييلية
بجعل الشئ للشئ
القسم الثالث
قوله هى كما ذكرنا ان يكون
المشبه المتروك قد تسامح فى جعل ان يكون خبرا لقوله على ما مر وفى تقدم كما ذكرنا وهو
مصدر لان يكون قدم عليه ما كه وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اول وان يكون خبرا ثانيا وذكر
من وجه متعلق بصالح لا بالتحقيق ولا بالحمل ايضا اى هو صالح من وجه للحمل على التحقيق
تارة ومن وجه آخر للحمل على لا تحقق له اخرى قوله ونظيره اى ومثاله لحن فيه من الاستعارة
المصرح بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اى افاق عن سكر هوى سلمى واقصر باطله اى امتنع
وعرى من عرتبة جعلته عريانا والصبى اما من قولهم صبا يصبو صبوة صبى الصبى بالكسر والقصر و
الصباء بالفتح والمد واما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابى والراحلة
ما يركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله وقع النفس اى قصدها ومنعها عن التلبس
بذلك اى بما كان يرتكبه وان الصبى ومعرضا حال عن امسك وقوله فقال عطف على
اراد ان يبين وانما اقتصر على ذكر المصراع الثانى لانه الدال على الاعراض الكلى والمشتمل على

على الاستعارة المطلوبة والقرينة الاثبات للافراس والرواحل واراد بالركوب ذكوبها وبالآ
ارتكاب ما كان مرتكبه اوان الصبى وقلة خبرته اى ما تعبث على صفة الفعام فهى ههنا من
الافعال الناقصة [illegible] جبلة للطوع والطرف اعنى متى وُجدت معو لها دل عليه
الكلام اى كل من اقلاء الالات فى اى نوع [illegible] متى جلت النفس على اجتنابه وقوله فعطل
مرتب على وقت ماخذ ذا بما عطف عليه اعنى رفع وقطع قوله اثرا منها اى من تلك
الالات والادوات والعِثير بكسر العين الغبار فقيس على ما بعثت اى نفس الافراس
والرواحل لذلك اى لعدم بقاء آلة من معو الاتها معداة لا آلة ولا اداة لها قوله فحق
قوله اى اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذى يحق ويلبق بقوله افراس الصبى ورواحله
ان يجعل استعارة تخييلية وذلك لان المتبادر الى الفهم ح تنزيل الافراس والرواحل منزلة
انياب المنية ومخالبها بان يشبه الصبى بجهة المسوه او يشبه ما يركب اوان الصبى الى
الصغر من التصابى بجهة من جهات المسير المحتاج الى افراس ورواحل كالحج والتجارة فيخترع
له صورة كالافراس والرواحل ويطلق عليها اسماء الامور المتحققة ثم اذا اعرض عن ذلك
التصابى الاعراض الكلى صار كتلك الجهة اذا قضى منها الوطر فاهملت آلاتها حتى تعطلت
بالكلية قوله وان كان اى وان كان مع له افراس الصبى ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا
ان يجعل الافراس والرواحل استعارة لامر محقق اما عقلى كدواعى النفوس وشهواتها
وقواها واما حسى كالاموال والخدم والاعوان والى هذا اشار بقوله او عن الاسباب
التى قلما تتاخذ اى تتعاون فى اتباع الغى والجهالة وجر اذيال الضلالة والبطالة
الا اوان الصبى واول العمر وعلى التقديرين تكون الاستعارة فى الافراس والرواحل
تحقيقية لا تخييلية والبطالة بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات قوله وكذلك اى ومثل
قول زهير فى احتمال التخييل والتحقيق قوله علت كلمته فان الذى ظهر من لفظ
اللباس عند الاصحاب بتأملهم فيه هو الحمل على التخييل بان شبه الجوع فى التاثير بذى
لباس قاصد للتاثير مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع
لما هو محقق وان كان لفظ اللباس يحتمل عند المص ان يحمل على التحقيق وذلك بان

يستعار للخسة بالانسان بالعنه جوعه من اشتفاع لحومه اى تغيره ويرثاثة هيئته فيكون
من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا واستحسن بان الحمل على التخييل لا يلائم
بلاغة القرآن لان الجوع اذا شبه بالموذى القاصد الكامل [illegible] تهالك [illegible] ان
يخترع له صورة ما يكون آلة للتاثير لا صورة اللباس من الهدى لا [illegible] واما
التحقيق الذى ذكره فانه يخل بحسن ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل
اللباس مستعارا لامر متحقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضرر عند الجوع و
الخوف فذلك الضرر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه محيط به شبه باللباس
فاستعير له اسمه ومن حيث انه مستكره منفور عنه شبه بطعم المر والبشع فاوقع
عليه الاذاقة المنبئة عن شدة الاصابة لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامسة
من غير عكس ففى اللباس استعارتان مصرح بها ومكنى عنها وقد يقال لباس الجوع من
باب التشبيه كلجين الماء اى اذاقها الجوع الذى هو فى الاحاطة كاللباس واختير
اذاقها على كساها المناسب للمشبه به تقوية لمعنى الاصابة

القسم الرابع فى الاستعارة بالكناية قد اختلف فيها اقوال ما ذهب اليه الجمهور وهو
ان المستعار فى مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه
اعنى لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذى هو المنية من لوازم المشبه به اعنى
الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعار المنية قال فى الكشاف من اسرار البلاغة
ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه
فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه فاذا قلت شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه
الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر وهذا القول هو الصواب الذى
لا خلل فيه لفظا ولا معنى ما ذهب اليه بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه فى النفس فلا
يصرح بشئ من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى
ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة فى تسميته استعارة وعلى
القولين لفظ الاظفار فى المثال المذكور باق على حقيقة معناه واثباتها للمنية استعا

[illegible] ما ذهب اليه [illegible] من ان الاستعارة بالكناية هى لفظ السبع مثلا فانه ادعى
للمنية السبعية [illegible] عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية فى المثال المذكور
[illegible] على سبيل التحقيق فلا ينحصر فى الاستعارة التى هى مجاز مستعمل
[illegible] واما ادعاء السبعية للمنية فلا يجدى نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا
لها لفظ المنية تحقيقا كما ان ادعاء الاسدية للشجاع فى الاستعارة المصرح بها لا يجعله
موضوعا له لفظ الاسد وربما اجيب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع
له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير
ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتأمل ويرد عليه ايضا امر آخر انه
ينافيه ما قد صرح به فيما سلف من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان المذكور او
المتروك وقوله ان تذكر المشبه الى آخره تفسير للمعنى المصدرى للاستعارة
بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من
تحديده مطلق الاستعارة الشاملة للمصرح بها والمكنى عنها وقوله تنصبها صفة
مؤكدة لقرينة بعد اضافة نصب اليها وقيل المعنى تنصب القرينة الاستعادة
قوله وان تنسب اليه وتضيف بالواو ويروى باو فالنسبة كما فى مثل قولك رايت
شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما فى قولك مخالب المنية ولسان الحال وزمام الحكم وانما
وجب ان يطوى ههنا فى الامثلة الثلاثة ذكر المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون
مثالا للاستعارة المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييلية وفى قوله وهو قولك الشبيهة
بالسبع وهو قولك الشبيهة بالمتكلم مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع الى المشبه به فينبغى
ان يقال وهو السبع وهو المتكلم وقد يقال ضمير هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ قولك
محمول على معناه المصدرى قوله لا ينفك عن الاستعارة التخييلية اى لا يوجد كاستعارة
بالكناية بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما ذكرناه لا بد
لها من ان يثبت للمشبه شئ من اللوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق
التخييل واختراع صورة وهمية تشابه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخيل عند الاصحاب

كما هو المشهور اثبات ما يكون من اللوازم بعينها [illegible]
ويطلق عليها اسمائها فلا يكون التخييل بالمعنى الذى ذكره [illegible]
بمعنى اثبات اللازم بعينه [illegible]
هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب اى عدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن
التخييلية يقتضيه مساق الكلام قوله وستعرف اذا انتهينا الى آخر هذا الفصل يعنى
الاصل الثانى الذى فى المجاز على تفصيل مما الى ان قرينة الاستعارة بالكناية فانه ذكر
هناك ان قرينتها قد تكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية وقد تكون امرا محققا كانبات
الربيع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد سبق منه انفكاك التخييلية عن
المكنية فى نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما عنده اصلا واما عند غيره فالتخييلية
لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما فى قوله تعالى ينقضون عهد الله فان العهد
ههنا مشبه بالحبل والنقض مستعمل فى ابطال العهد كما صرح به فى الكشاف فيكون
النقض استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ
المشبه به فى المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فههنا استعارة مكنية فى
العهد وليس معها تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا فى ابطال العهد
لم يدل على ان فى العهد استعارة مكنية قلت بلى يدل على ذلك من حيث ان استعارته
للابطال انما شاعت من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن
بل لم يصح استعارة النقض للابطال فالضابط فى قرينة الاستعارة بالكناية عند
غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه به كان ذلك اللازم اذا
اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقى وكان اثباته له استعارة تخييلية كما فى اظفار المنية
وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة
تصريحية كالنقض المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع
وفتكه وكالاغتراف المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم
التخييلية عندهم اصلا هذا وقد يقال اراد بقوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة
بالمعنى الذى اعتبره السكاكى لا بالمعنى المعتبر عنده فى التخييل اولا

بالمكنية للاستعارة التخييلية لا تفارقها ... ذلك يمنع الحكم وكون قوله وسبق اشارة
الى ما ذكرتم في آخر فصل الاستعارة من ان التخييلية تحسن المكنية اذا كانت تابعة
للمكنية كانياب المنية وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كماء الملام لكن
لا يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب
المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله وكاني بك شروع في السؤال
والجواب المشار اليهما في اوائل فصل الاستعارة تقرير السؤال ان مبنى الاستعارة
مصرحة كانت او مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه
دعوى اصرار ولا شك ان مثل هذا الادعاء يابى الاعتراف بحقيقة المستعار له بل
يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية باسم جنسه وهذا اعتراف
تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا
تاما والجواب انا نفعل باسم المشبه في المكنية ما نفعل بعينه في التصريحية فان
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما انا في التصريحية نصب القرينة المانعة
عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بان جعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف من
افراد حقيقة المشبه به وجعلنا مع القرينة الى المتعارف منها كذلك ينافي ذلك الادعاء
في المكنية ذكر اسم المشبه فجمع بينهما بان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير متعارف وننزله
منزلة اسم المتعارف مرادفا له ادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه ح اعترافا بحقيقته
فقوله لما قدمت متعلق بيحيس وهو حال من الكاف اي كاني ملتبس بك باجسا في
ضميرك وقوله وادعاء انه كذلك عطف على الابتداء وكذا قوله والاستعارة
بالكناية وقد يتكلف نصبها عطفا على ان الاستعارة وهو بعيد والوجه في نصب ولا
اعترافا بحقيقة الشيء انه مشبه بالمضاف وتقديره بلا تدي اعترافا تعسف وقوله
كما انا ندعي هناك متعلق بقوله ندعي ههنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى
طريق التاويل المذكور سابقا قوله ان يضع اسمين لحقيقة واحدة فان المنية
اذا دخلت في جنس السباع كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا ان ...

لفظ السبع الذي كالجنس حقيقة ووضع الآخر ادعاء ... ان اسم المنية حقيقة ...
القسم الخامس في الاستعارة الاصلية ... المشتق ...
باسم الجنس اسما لا على مفهوم كلي ... يصدق على كثيرين ... بذات ...
من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني ونحو ... الصفات ...
والآلة المشتقة من الافعال قوله والاصلية الموصوفة بها الحقائق اي الاجناس
التي هي مدلولات اسماء الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال بمعزل
عن الموصوفية واما الصفات فبحسب مفهوماتها تقتضي ان يوصف بها فحقها ان لا تقع
وسيرد عليك اتمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي
اصالتها في كونها مشبهة لما ذكره من ان المشبه موصوف لمشاركة المشبه به والمقصود
ههنا اصالتها في كونها مشبها بها لكون اسمائها استعارات اصلية قلت وصف
المشبه بمشاركته للمشبه به في وجه الشبه تتضمن ملاحظة وصف المشبه به بمشاركة المشبه
في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي ايضا اصالتها في كونها مشبها بها
قوله قد الما اذا على القول بعدم المعتقد له يرد السؤال بهذه الامثلة فيحتاج
الى ان يجاب بان الثاني فيها وصف لموصوف الاول لا الاول الا انه لم يجز تقديمه عليه
لاداته المصيرورة الاول لغوا لاشتماله على معناه مع زيادة توهم انه وصف للاول
واما على القول بالاصالة فلا ورود لهذا السؤال لان خلاف الاصل جائز واقع كثيرا
القسم السادس في الاستعارة التبعية هي ما تقع في غير اسماء الاجناس
المراد باسماء الاجناس ما ذكره آنفا لكن الاعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس
لا بالاوصاف فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسماء الاشارة المستعملة
للمعقولات اذا لم يجعل داخلا في اسماء الاجناس المذكورة وانما قرن بالافعال الصفات
المشتقة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسماء الزمان والمكان والآلة
لانها في حكم الصفات المشتقة منها لا انها ... واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيها من وجه
آخر قوله والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا يعني ويقتضي ملاحظة وصف المشبه به

كما قررناه فلا تقع موصوفا كالافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها به فلا تتصور
جريان الاستعارة فيها اصالة وانما تجري في موصوفه المشبه دون المشبه به بناء على ما تقرر
من ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركة المشبه به في امر ولا شك ان ذلك يستلزم
وصف المشبه به وتتضمن ملاحظة فيتم به مقصوده قوله وانما الحاجة الى ما في الافعال و
الصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها توضيح المقام
يتوقف على تحقيق معنى الحرف والفعل وقد بسطت الكلام فيه في بعض رسائلنا فلنكتف
ههنا باشارة خفيفة هي ان الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصور المرتسمة
فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت ح الى المرآة قصدا فلا يقدر في هذه الحالة
ان يحكم على المرآة بشيء مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها منظورة بالذات ملحوظة قصدا
فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بالها من نفاسة جوهرها وصقالة وجهها وعلى هذا
قياس المعاني المدركة بالبصيرة فالابتداء مثلا معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالآخر فخرج عن الاستقلال بالمفهومية
وعن صلاحيته لان يحكم عليه او به وبهذا الاعتبار مدلول لفظ من في قولك سرت من
البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من موضوع للابتداءات
المخصوصة لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كما ...
الواضع قال عينت لفظة من لكل واحد من الابتداءات المخصوصة وهذا معنى ما قيل
ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين
بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق لا تتحصل فرد من ذلك
النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما تتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد
ظهر لك بما قررناه وسيدنا اذكانه بما نقلناه ان ذكر متعلق الحرف انما هو لقصور
في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلقه ومن ثمة قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية

وقيل ايضا الحرف ما دل على معنى في غيره واما ما قيل ان لفظة من مثلا موضوعة لما
وضع له لفظ الابتداء الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالتها دون دلالته
الابتداء فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى
التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة
والفرق بان ذكره في الحرف ليتم دلالتها وفي تلك الاسماء لتحصيل غاياتها تحكم وايضا يلزم ان
يكون معنى من ح صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوما من لفظه فاذا ضم اليه ما يتم
به دلالته كان صالحا لذلك ولا القول به من له ادنى معرفة بحال اللغة هذا واما مفهوم الفعل
كابتداء مثلا فيشتمل على معنى مستقل بالمفهومية وهو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة
من حيث انها حالة بين طرفيها آلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر وحال هذه النسبة
الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحروف في عدم الاستقلال بالمفهومية
والاحتياج الى ذكر المنسوب اليه ومن ثمة قيل وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من
النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف فظهر ان مجموع معنى الفعل
غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا ان يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان كل
واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصور النسبة
بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل لا تصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو وان
كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب كون
الفعل باعتبار الحدث الماخوذ في مفهومه مسندا دائما فلا يصح ملاحظته في ضمن الفعل من حيث
انه موصوف نعم يتم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح ان يكون
موصوفا فليس الضرب الشديد بالقتل مثلا ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا
شديدا واما الصفات المشتقة من الافعال فهي تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان معينة
هي المقصودة منها فان قائم مثلا معناه ذات ما له القيام وهذا معنى اذا لاحظه العقل
طلب ما يرتبط به ويكون علما لتعين عنده ولذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل صفة وايضا
الذوات المبهمة ليست مشتركة بالصلح وجه شبه في الاستعارة فلا تتصور جريانها في الصفات

الى ... فى احد ... التعقيبية فى ... ما عرفته فى الافعال والاسماء الذى هو
المكان ... الافعال فهى وان دلت على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود
الاصلى ... لمعانى مصادرها الواقعة فيها او بها فتكون الاستعارة فيها ايضا تبعا
لها ... والاستعارة بحسب تلك الذوات المتعينة لعبر عنها بالفاظ دالة
عليها مطابقة فاذا قيل للقبر قد فقد شبه الموت بالرقاد لا ذات القبر بذات مكان الرقاد
قوله فيقع الاستعارة هناك اى فى المصادر ومتعلقات معانى الحروف ثم تسرى فيها
اى فى الافعال والصفات والحروف فى المصادر يقدر كما اشرنا اليه ان معانيها شبهت
بمعانى اخرى واستعير للمعانى المشبهة اسماء المعانى المشبهة بها ثم اشتق منها الافعال
والصفات وفى متعلقات معانى الحروف يقدر انها شبهت بها ثم اشتق منها الافعال
والصفات معان اخرى واستعيرت لتلك المعانى الاخرى اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه
والاستعارة كما ستعرفه قوله لان الكلمة اذا سميت اسما سميت به الاسمية لما فان الكلمة
اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشئ
من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات
الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احديهما اسما كانت الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى
من معنى لفظ الابتداء الذى هو اسم قطعا لكان من ايضا اسما وقس على ذلك حال ساير
الحروف وما يفسر به معانيها قوله وانما هى متعلقات معانيها قد عرفت ان معنى لفظ
الابتداء هو الابتداء مطلقا وان معنى من هو كل واحد من الابتداآت المخصوصة المتصورة
بين اشياء معينة فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداآت عبر عنها بالابتداء المطلق الذى
هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من هو ابتداء الغاية الى
المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية ومعنى كى الغرضية ومعنى فى الظرفية ومعنى اللام
الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير ذلك مما ذكرت فى تفاسير معانى الحروف فمراده
بمتعلقات معانى الحروف هى هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة
لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار بقوله اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجعت

المعانيها الى هذه الى المعانى التى ذكرت فى تفسيرها بنوع استلزام ...
فظهر ان متعلقات معانى الحروف معبر بها عن معانيها وانما جعلها معبرا ... فالحاصل
متعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير
كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط قوله فلا تستعير تبعا
على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم تسرى فيها قوله والحاق ايضاح دلالة الحال بايضاح
نطق الناطق له يعنى ان وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو ايضاح المعنى وانت تريد
ان تلحق الايضاح فى المشبه اعنى الدلالة بالايضاح فى المشبه به اعنى النطق وتجعله مساويا له حسبا
فى اعداده قوله وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم هذا مثال للتبعية التهكمية من الفعل وما قاله
قوم شعيب مثال لها من الصفة فان قرائن احوالهم دلت على انهم ارادوا بالحليم الرشيد
السفيه الغوى قوله ومالى فيه اى ومن قبيل الاستعارة التبعية فى الصفات من التضاد
فان الجبن والاعور صفتان استعيرتا لضديهما تمليحا او تهكما قوله وعلى هذا اى وعلى قياس
ما ذكر من انك لا تستعير الفعل والصفة الا بعد تقدير الاستعارة فى مصدريهما لا تستعير الحرف
ايضا الا بعد تقدير الاستعارة فى متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها
ملخص ما قرره ههنا انك اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون ولعلهم يتقون لم يكن
كلمة لعل فيه محمولة على معناها الحقيقى الذى هو الترجى المخصوص على الوجه الذى عرفته فى معانى
الحروف لامتناع الترجى فى حق علام الغيوب بل مستعارة للارادة المخصوصة المتعلقة
بفعل المكلف المكن من الفعل وتركه وكما ان المعنى الحقيقى لكلمة لعل غير مستقل بالمفهومية
واذا اريد ان يفسر عبر عنه بالترجى كذلك معناها المجازى المراد بكلمة لعل فى المثال
المذكور غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يفسر عبر عنه بالارادة فلا يتصور تشبيه احد
هذين المعنيين غير المستقلين بالمفهومية بالآخر الا تبعا وذلك بان يقدر تشبيه الارادة
الفعل من المكن بالترجى من المترجى منه فى ان متعلق كل منهما يحتمل من اقدام واحجام
مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه فى جنس المشبه به مبالغة حتى كأنه صار لفظ الترجى
مستعار للارادة وبذلك يصير تلك الارادة المخصوصة بمنزلة ذلك الترجى المخصوص

متعلق ... كلمة لعل ولما كان استعارتها للارادة تعالى مبنية على قواعد الاعتزال
اورد ... وفيه بيانا لخوافى كلام الكشاف ثم ذكر المقصود واقتفى فيه كلامه ايضا
قوله مثل ان تبنى على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان مقصوده ههنا لم يتوقف
على اصوله تعالى وتقدس صفاته الحكم وقوله ان يكون اى عن ان يكون قد تنازع
فيه هذان الفعلان وقوله ما خلق الانسان جرثان فان الصانع ومالا وقع عطف
على ما خلق وحين ركب ظرف لا وقع فلا قدم الظرف توسعا على ما لكان العاطف داخلا
عليه فى الظاهر واودع عطف على ركب ومضادة العقل لحكم الشهوة والنفرة انه يوقف
الانسان على تحلاته على حتى تنازعته اى الانسان ايدى الدواعى النفسانية من الشهوة
والنفرة والصوارف العقلية فوقفت تلك الايدى بالانسان حيث الحيرة حاصلا لامتحرك
اى لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا تأخر له عنه والمقصود تأكيد حيرته وثباتها وقوله
محل الحيرة حال من ضميره سروى مشددا ومخففا ايضا وما لا يورثه ثان مفعولى محله وقوله
اذا اتبع العقل الى آخره مقرر ومبين لعدم ايراثه الا العناء ولا مخلص هناك اى فى ذلك
المقام موكد لما قبله قوله وانما فعل ذلك اى ايقاعه فى ورطة الحيرة وفسر الاحسان بالتكليف
لانه وسيلة الى ذلك التعظيم والتمتع واللام فى ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله ما لا يحسن فعله
فى حقه ابتداء اشارة الى ما ذهب المعتزلة اليه من ان التفضل بالنعم العظيم المقترن جائز
دون التفضل بالتعظيم فلابد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذى
هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن شوب كل منقص حتى الامتنان قوله
من التعظيم اى من حصول التعظيم العظيم مصاحبا للدوام كائنا فى ضمن التمتيع بالاعين
رات ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات والمستلذات والمشهور
فى الرواية ولا خطر على قلب بشر وملخصه صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف ايضا وقع حالا
من ما لا عين رات او من انواع المشتهيات وقوله فيكتسبه عطف على التمكن والمستتر
فيه للانسان والبارز لما لا يحسن فعله وقوله لا بالعنو معطوف على ما دل عليه ان شاء اعنى
بالاختيار ولذلك اى ولان الغرض من التكليف هو ان يمكن فيكتسب بالاختيار وقوله

لعلكم ... ذلك اى ... الارادة ... اختياره لما يؤدى له
تلك السعادة جميع ما له الى اعذاره التى ... ان تمسك بها فانتقل الى نصب ادلة عقلية و
نقلية ووعد واوعد والطف بما لا يحصى فلم يسع المكلف عذر اصلا وصار حالهم فى رجحان اختيار
للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرتجى منه فى رجحان اختياره لما يرتجى منه مع تمكنه من خلافه
وصار ارادته لعبادته اياه واتقائه منه بمنزلة الترجى على الحقيقة قوله فتشبه عطف
على ان تبنى وكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله المكن بحال المرتجى على صيغة الفاعل
لان المشبه ههنا هو المعنى المجازى لكلمة لعل الذى يعبر عنه بالارادة وهو حال قائم بالله متعلق
بالمكلف والمشبه به هو معناها الحقيقى الذى يعبر عنه بالترجى وهو حال قائم بالمترجى متعلق
بالمعنى المرتجى منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للادب فى ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى
بحال غيره اعنى الترجى وذكر المشبه بين حال المكلف وحال المترجى منه على صيغة المفعول و
وصف كلا منهما بما دل على وجه الشبه من حاليهما وهو ان كلا منهما مختر بين ان يفعل وان لا يفعل
اذ لا تشبه انه يظهر من التشبيه المذكور وجه ذلك التشبيه المقصود ووجه اعنى تشبيه
ارادته تعالى بالترجى فى ان متعلق كل واحد منهما مترجح بين ان يفعل وان لا يفعل مع
رجحان ما لجانب الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود
ان شمول العلم ينافى حقيقة الترجى اذ لا يتصور الا ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله
وعليه اى وعلى ما ذكر من كون لعل مستعارا لمعنى الارادة قول رب العزة علام الغيوب
فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق اى خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعوله
ليبقى لعل على حقيقة الترجى اى خلقكم راجين للتقوى غير سديد اذ لا معنى ههنا لرجاء العباد
ما شق عليهم اعنى التقوى وايضا يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما حدث بعد
تكامل العقل والتكليف وكذا الافادة فى جعله حالا من فاعل اعبدوا اى اعبدوه راجين
ان تبلغوا على ذرى العبادة اعنى التقوى وقد وقع فى عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون
لكى تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كى وليس بشئ بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل منه
كنية ... لعل بما قيل بعد الاستعارة التى حققنا ههنا وقد تحايل البعض من عبارة

الكتاب ان الاستعارة المذكورة في لعل تمثيلية مبني على ذلك حيث جوز اجتماع التبعية والتمثيلية
وبهذا الحل فالسداد قد صرح المصنف في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة
هو معنى الترجي والطمع من ذلك ثم ثانيا في كلامه ان المشبه والمستعار له هو الارادة ثم
يجري التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على ما حققته
ولا شك ان كل واحد من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة لعل معنى مفرد
كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شيء من طرفي استعارة لعل صورة منتزعة من
امور فلا تكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور
عدة على ما مر ودعوى كون الاستعارة لعل تبعية تمثيلية ناشية من سوء الفهم والتقصير
في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا الحال في استعارات سائر الحروف كاللام وفي
وعلى وغيرها فان معاني الحروف ومتعلقات معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على
ذي مسكة بل الحال في استعارات الافعال والصفات ايضا كذلك فان معاني مصادرها
معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الآن مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول وبالله
العصمة لا يراد بالمفرد في طرفي التشبيه ووجهه ان لا يكون له جزء اصلا فان الانسان
اذا شبه بالاسد في الشجاعة عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل يراد بالمفرد ما دل
عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذا مما لا شك فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان
وح يكون الترجي والغرضية والظرفية والاستعلاء والانتهاء ونظائرها معان مفردة
وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب والقتل
والختم وسائر المصادر فاذا اجري فيه استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفردا لا صورة
منتزعة من امور متعددة فلا يكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا تحقق ذلك فاعلم ان قوله
تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلثة ان يشبه الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصد
فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره
السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية الى المكنية ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء
الراكب على مركوبه في التمكن والاستقرار ثم يستعار كلمة على ههنا على الطريقة التي قررناها في

لعل فيكون استعارة تبعية ان يشبه صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه
به ثابتا مستقرا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه فعلى هذا
ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون
مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب
الاستعارة بل يكون هي باقية على حالها كما اعتبر في نظايره كمثل في تقدم رجلا وتوخر اخرى فلا
استعارة في كلمة على حتى يكون تبعية كما الاستعارة تبعية في تقدم مثلا الا انه اقتصر من
تلك الالفاظ كما ذكر على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في الصور المنتزعة من الراكب والمركوب
واستواره عليه فدل بمعونة قرائن الاحوال على ان سائر اجزاء هذه الصورة منوية
في الارادة فيكون في حكم الملفوظ كما عرفته فيما سلف ولا امتناع ان يقال لما استعيرت كلمة
على وحدها من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف
يستعار هي منها وكذا نقول لختم الله على قلوبهم ان قصد فيه الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة
في امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها منبها على ذلك كان من قبيل الاستعارة
بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداث
حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة
تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه مانعة صاحبه عن
الانتفاع به والمشبه صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع
به في الامور الدينية كان طرفا التشبيه مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة
تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ
الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا يكون اذن في ختم استعارة تبعية ومن فوائده
الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان
وسمى اولهما استعارة والثاني تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على
سبيل الاستعارة في المركب واذا تحقق ما اوضحناه لك فاحذ على هذين المثالين ما اشبههما
فيه الحال من الحروف والافعال واحترز من الوجوه المذكورة ما كان انسب بالمقام واظهر

المشهور في عبارة المتقدمين اطلاق الاستعارة على المفردات واطلاق التمثيل على سبيل الاستعارة على المركبات كما ذكر في الايضاح

المقرر جمع الحق لتاقى امام اى جمع لنا العدل والانصاف والمامور في الحكم قبل الحكم اي او الطوافنا
واحيى السماح الى انتهى به ولله الو فسير كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله فقرينة الاستعارة
فيه قوله صبحنا البنت لكعب من زهير الى وضعا حكاية الصبوح وهو ما يشرب بالغداة
تعالى صبحه صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو ولاوس
اخوه والمرهفات السيوف المحددة المرققة فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول
الثاني اعني المرهفات وست القطامي هكذا نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم
زراد استعار القرى لايصال الاسنة اليهم واعمالها فيهم والقرينة ايقاع القرى على اللهذميات
وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة او هي الاسنة انفسها بان
يجعل الياء للمبالغة كما في اوحدي واحمري وداوري نقد اي نقطع والزراد من يصنع الدروع
من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الحلق بعضها في بعض قوله او الى المجرور اي الى المفعول
المجرور فالتبشير مستعار للانذار والقرينة النسبة الى قوله بعذاب اليم قوله او الى
الجميع يعني به الاكثر فان اسناد القرى الى الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كما سيأتي وكذا
يدل عليه ايقاعه على المفعول الاول اعني الرياض وايقاعه على المفعول الثاني اعني الالفاظ
والحزن بلاد للعرب وهو في الاصل ما غلظ من الارض وفي مهرة حال من الرياض تعالى
ازهر النبت اذا ظهر زهره واذا سرى ظرف لتقري وفي الاجفان متعلق بسرى وقد تعال
حقيقة السرى هو السير بالليل فدل كل واحد من اسناده الى النوم وتعلقه بالاجفان على
انه مستعار للحصول في الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولا على حقيقته لان النسبة الى
المجرور قرينة للاستعارة ههنا ايضا وفساده ظاهر اذ لا يخفى على ذي فطانة ان معنى
قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه يكون قرينة لاستعارة واحدة لا لاستعارات متعددة
اذ قد علم ذلك من الامثلة التي اوردها لكل واحد من الجميع واقرب من هذا ما توهم من
ان قوله في الاجفان متعلق في المعنى بالنعاس على التنازع وان اختل معناه بحسب
التعلق بسرى قوله في هذا الفصل يعني به قسم الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا
يريد انه يمكن ان يحكم باستغناء الاستعارة التبعية بالكلية وجعل ما تقدم من امثلتها داخلا في

فانه لا معنى لان يجعل سرى مستعارا للحصول بالنسبة للشيء باعتبار تعلقه باللفظ المجازي اذا علق الظرف ببرى ومع بسرى

تحت الاستعارة في الاصل

اللام وقد يكون مثل اسبابه على مجرى فلا يتبع ابهامه اللاحق ان يصفوا فلذا واذا الكربه ا
مطلوب مطلب فتقرر ان الاستعارة في معنى العرض المخصص ما تقرر في اللام انها موضوعة لغرضية
ما بعدها لما قبلها اعني الغرض المخصوص المسلمة بما اذا احسن اليه لمودته لم يكن اللام
باقية على معناها الحقيقي لاستحالة كون الايذاء عرضا للعاقل من الاحسان بل يكون مستعارة
للترتب المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد ههنا كمعناها الحقيقي
في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة فيها اصالة وابتداء
بل لا بد ان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتب ويدخل
المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ الغرضية مستعارا للترتب ما ليس مطلوبا وغرضا وبذلك
يصير الترتب المخصوص الذي هو للايذاء على الاحسان بمنزلة الغرضية المخصوصة فيستعار اللام
منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة لعل قوله فتشبيه بترتب وجود
بين امرين مطلوبا بالاول منهما الثاني اي تشبيه بالغرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول
في الترتب الا انه تسامح في العبارة قوله ومن ذلك قوله علت كلمة فالتقطه وذلك لانه
اشتهر فيه اللام من الغرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر مما حكي
فيه الى من جريان الاستعارة في الحروف تبعا في اسماء الاجناس اصالة ومن ما علم من جواز
جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا وانما كان حق كلمة ربما ان تعد استعارة تهكمية
من حيث انها استعيرت للتكثير المنزل منزلة التقليل تهكما بهم وقد ذكر في قسم النحو ان الاظهر
عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لانتفاء لازم حرف الجر عنه وهو التعدية ولكونه
في مقابلة كم وعلى هذا فالمختار عنده ان تعد استعارة اصلية لا تبعية
واعلم ان مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعارة التبعية
بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة وقال
مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف عليه لان هذه النسبة هي العمدة في قرينتها وقد يكون
القرينة غير ما ذكر في قولك قتلت زيدا اذا كان حيا حاضرا الى ضربته ضربا شديدا قوله او الى
المفعول الاول اطلق الاول على ما لا ثاني له ليحسن مقابلته بقوله او الى الثاني واول بيت ابن

وجاز تحمل اول الاستعارة ليكون ثانيا وفانيه تحمل اذ ذكر

الاستعارة بالكناية دون الضبط بتقليل الاقسام فاوردوا امثلة من الاستعارة التبعية لا نعلم
وبين كيفية ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل
التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب ظاهر الجريان فيما ذكره وكذا في نحو قوله فبشرهم بعذاب
اليم بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن النعيم المقيم على طريقة التهكم ويجعل لفظ التبشير
المذكور قرينة لها وكذا في مثل قوله ليكون لهم عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة
بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة
وكذا في مثل قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظرف
ويجعل ادخال في عليها قرينة لها واما مثل قوله تعالى لعلكم تتقون فلا تتصور فيه قلب لان التوجي
هناك استحالة الترجي عليه تعالى بل يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة
لها وكذا الاقلب في ربما يود الذين كفروا لان القرينة فيه مناسبة حالهم لكثرة الودادة
بل يجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة
لها ولو كان حق العبارة ان يكون بحذف الشرط في قوله ولو انهم جعلوا او يقول وهكذا جعلوا
البخل استعارة وجعلوا ايضا اللهذميات استعارة ليكونا معطوفين على جعلوا وداخلين
معه في كيفية الرد بالقلب ومن ثمة ذلك الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط
قوله فقد تبين تدبرنا فعرفنا ان رد التبعية الى المكنية مطلقا مردود بما ذكره بعض الفضلاء
من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه
في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله
تقدي الرياح رياض الحزن فان التشبيه بين هبوب الرياح عليها وتحريكها لازهارها
تحريكا معجبا لحسن حالها ونباتها وبين القرى التشبيه حسن في نفسه وليس يحسن التشبيه ابتداء
بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الانقاظ والطعام نعم يلاحظ
التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون
الامر بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مقبول مستحسن وتشبيه ابطال
العهد بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول ففي مثله يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان

الز

التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في نطقت
الحال بكذا وايضا ما ذكره من انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها عنى
نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليست الا
المشابهة فيلزم القول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل والاستصوب في كلها الا في المتعدد
فلم يتم ماله مرامه وقد يجاب عن هذين بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس شيء
لان الاقربية الى الضبط الحاصل من التبعية واسا لا لتقليلها الا ترى كيف اسقط التبعية بالكلية
في ضبط اقسام المجاز على رايه كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك قوله حد ما عند بعضهم بتعلق
العبارة بهذا الحد تناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية
والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على جهة النقل للانابة يخرج ما استعمل في غير ما وضعت
له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع آخر كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز
المرسل ايضا اذ لا انابة فيه لان المقصود بها جعل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه نايبا
منابه بادخاله في جنسه بالتاويل مبالغة في التشبيه وح يخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيها
الانابة بهذا المعنى فلا حاجة اذن الى ما رمز اليه المص بقوله ولا ازيد على الحكاية من وجوب
تقييد الغير بالنسبة الى نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي
بوضعه وبه وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد
عرفت انه مستغنى عنه في حده ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية على راي هو كان داخلة
في حدهم لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في المثال المنبه قد علق على غير ما وضع له الى واما
حد الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل الشيء الشيء لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه
بخروج الاسد من التشبيهات التي حذف فيها الاداة واورد ايضا على حدهم للتخييلية بجعل الشيء
للشيء لاجل المبالغة في التشبيه انه لا يتناول التخييلية التي لا تكون تابعة للمكنية كقوله ماء الملام
اذ لم يقصد تشبيه الملام بشيء له ماء وانا نرد هذا عليهم لو عدوا مثل ذلك من التخييلية واما
الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم
اذا ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من مخترعات السكاكي فظهر ان قوله

الدلالة على الكناية ليس فيه مبالغة ... القسم السابع والقسم الثامن
انما فيه بين هذين القسمين ... استعارة واحدة والتشبيه كما في انما
نحو كذلك مما يلايم احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان في حول اعلم ان الاستعارة في نحو
عند ... اشعار بانها انما يجري في الاستعارة المصرح بها دون المكنى عنها
لكن العنوان كما ستعرفه ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد تعد ترشيحا
لها وبه يذكر التعقيب واللحوق على ان ايضا التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام
الاستعارة فلا تعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكنى عنها ترشيحا فقولك رايت
عبدا يتكلم وتثبيت اظفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكان جمع الصفات
نظرا الى تعدد موارد الاستعارة والا فالصفة الواحدة كافية قوله اذا عقبت
بذلك اي بما ذكر او باحد الامرين المذكورين قوله ومتى عقبت بصفات اراد
بصفات ملايمة الا انه اختصر في العبارة اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملايم
للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقبت بواحد
منهما ملايم وشاورت بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا حاورت
بالحاء المهملة فيهما فكل منها قرينة للاستعارة وما عداها تجريد في المثالين الاولين
وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حالكم فيصح شاورت بالمهملة اي وانثبت
وجاورت بالجيم والشوكة شدة الباس والحدة في السلاح يقال هو شايك السلاح
وشاكي السلاح على القلب وقد يحذف الياء ويجرى الاعراب على الكاف والصقيل المصقول والعضب
السيف القاطع وقوله ما اكثر علوفة من قبيل تفريع الكلام في الظاهر وقد يجعل من قبيل الصفات
بتقدير القول وقوله لا يزال يتلاطم صفة ثانية لبحرا وقد يكلف جعله حالا من تفريع الكلام
والهصر الكسر واللبدة بالكسر الشعر المتراكب بين كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع
للانسان والمخالب اظفار البراثن والزئير صوت الاسد في صدره ويجوز ان تحمل على ممتد وتنع
حدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا يقال غاض الماء اي قل وغار في الارض وفاض
الماء فيضا اي كثر حتى سال قوله بل الوصف المعنوي وحده اما تنبيها على ان الصفة

الاص

ولا فرق في كالمكنية كما اشرنا اليه واما رعاية لكونه في الاصل ظاهرا في المحسوسة ... كيف كان
الى ... وصفا ... ذلك الاسد ... انسانا
اليه كقولك ... على ... الذي ... البحر ... الفضل
واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حاله فلا يعتبر ... الاستعارة ... قال صاحب
الكشاف في قوله ثم واعتصموا بحبل الله ... الحبل استعارة للعهد والاعتصام
للوثوق بالعهد او ترشيح للاستعارة ... الحبل بما يناسبه فالترشيح قسمي للاستعارة هذا وقد
اعترض على السكاكي بانه لما اجرى نحو ... وعبر عن تشبيهه بالاظفار لزمه ان يعتبر
مثلها في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض
لوازم المشبه به للمشبه ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي
الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به ولذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية
قد اقترن بلفظ لا يلايمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته بحسبه وفي الترشيح
قد اقترن بلفظ يلايمه فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف له فما ذهب
اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه
مع التجريد المبني على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض قوله بناك
على العلوم الكاي ان بنيتك عليه فهو مفعول به لتبني وجاز ان يكون مصدرا له والمفعول به
متروك قوله ويصعد استعار الصعود من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج المعالي
ثم بنى عليه ما يبنى على الارتفاع المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السماء وخص هذا الظن بالجهول
لانه الذي يظن على حاله فيظن انه له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان قد اغناه عما سواه فلا حاجة
له في شيء اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في لظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد
ويروى يظن واذا اريد ردّ التبعية التي في يصعد الى المكنية قيل بتقدير الكلام ويصعد في
المكارم فيجعل المكارم استعارة بالكناية عن الامكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة للاستعارة
وبنو نوبخت قوم اشراف كانوا ببغداد ماهرين في علم النجوم وعلى مصدر اعلم اي ما اتهم بالكذب
المتلبس عليهم بالنجوم واحكامها مستندا الى علم الحساب المتداول فيما بين المنجمين بل الى مشاهدة

السرّ هو انها فى النجوم ولا الخواص الحركات والخواص وانّ الاحكام فالاعتقاد فى قوله ويصعد الى الصعود او يعتصب على الحال الى نشاجين صاعدين والبالغ فى قوله يترقى فى المكرمات الصفات الى التى يضعف الصعود اليها متعلقة بحيث او التوشيح ههنا تشابه الصفات واحوال النجوم فانها بمنزلة الطن الذكر فى المتفاوت المنهاد قوله يعلو السماء معطوف بلوغ وهو لسلفه راجع الى الصلة باعتبار المعنى وتلك الاسباب اشارة الى المكرمات الصفات لا اعد منكم لا اقعدتم والاستدلات بعدكم بدلا اى ولا اراد من تقدم مقامكم بعدكم وفى قوله ماسواكم الى تمادن لمن سواء اتصل الى نسب الى نفسه ماليس له دلالة سلم فى من رقيت فى السلم بالكسر والفتح لغة اى بقى وقوله اعلاكم فى السماء ترشيح وكذا قوله شانهم البدر وهو سان الكعبة تدرجهم فى السمو والتوق من ادنى السماوات اعنى القمر الى اعلاها اعنى زحل قوله وتلزم من الالزام عطف على ان تبنى وقوله ما الاملق سان لغير التعجب اول والنهى ثم اى الضابط ان تلزم المستعار له ما يلبق الا بالمستعار منه وهو فى البيت الاول التعجب وفى الثانى النهى عن التعجب وفى الثالث البراح اى الزوال والذهاب عن الفلك وفى الرابع استبعاد المشبه نحوه وتمامه ولم ادر قبلى هيتا يكلم قوله اوما ترى اى ارتياب فى جواز تناسى التشبيه وما تبتنى عليه من البناء والالزام المذكورين وبما ترى هولاء الشعراء كيف تركوا فما فعلوه امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نشئوا احدث الاستعارة بالكلية حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا يليق الا بتلك الحقيقة قوله كان لم يجرى الاستعارة منهم على بال اى على قلب ولا اراد بها ولا لطيف خيال اى ولا اراد ولطيف خيال منها قوله واذا كانوا الضمير للبلغاء مطلقا لا لهولاء الشعراء فقط واراد بالاصل المشبه لانه المقصود فى الكلام ظاهرا واليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لانافى كونه اصلا وكون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه وقد لو اعطف على ان لا يبنوا اى يسوغون ان يقولوا قوله هى الشمس قبره عند الجمهور ولا شك ان وعدا البدر استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو البيت الاخير وانا اورد الاولين لتوقف الحكم عليها وله لا لانها على مكان التشبيه فيه كانه قيل لا احب تغيير رسمى فانى بدر ورسم كل بدر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس نكره هو المشتمل على المقصود لكن ظهور معناه يتوقف على ما اورد قبله وقوله فهم اقرب جواب اذا كانوا والمعنى اذا كانوا مع الاعتراف بالاصل فى التشبيه يجوزون ان لا يبنوا

فى الاصل الفرع كما فى الامثلة المذكورة فهم مع جحد الاصل فى الاستعارة الجديرون لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب والحاصل انهم فى التشبيه يعتقدون مغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يجوزون علمه احكام المشبه به وفى الاستعارة ينكرون لمغايرة اياه فيكون اجدر لذلك لاحكام عليه اولى واذا عرفت اقسام الاستعارة قوله والا اى وان ... ادف الاستعارة تلك الشروط عريت عن الحسن وربما اكتسب بفقدان الشروط قبحا وجهات حسن التشبيه ما مر فى الاصل الاول من شرائط كونه مفيدا او بعيدا للتشبيه وكالة فى تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال وانما خص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية لا يتعلق فيها حسب نفسها الى تلك الجهات كما سيذكره قوله وان لا تشمها من لا اشمام عطف على رعاية اى وان لا تشم اتت الاستعارة وانما قال من جانب اللفظ لان الغرض على التشبيه قطعا وقال رائحة يتكر التعليل لانه لو زيد عليها بان يتبين المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما فى الخيط الابيض والاسود وبان يذكر وجه الشبه كما فى قوله ولاحت من بروج البدر بعدا الى من قصور رمثل هو وجه فى البعد والعلو لم يبق هناك استعارة بل يعد مثل ذلك تشبيها ولا سعدان تعالى ان قوله قد زر ازراره على القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه فنقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك قوله ولذلك اى ولان من شرائط حسن الاستعارة ان لا تشم رائحة من التشبيه من جانب اللفظ نوصى الى الخفى وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه واثبت له شئ من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير فى خفاء وجه الشبه هنا تعالى عنيت مع البعث تمرا اذا اخفيته منه الموت والنغزنغ كلامه اذا اعمى مراده ولا مع اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت هذا ان مثالان من الاستعارة التمثيلية قد تدرك فيها ذكر القرينة ولابد منها كان تعالى فى الحمام مثلا والاول ماخوذ من قول الشاعر وان من اذّبته فى الصبى والثانى مما ورد منه قوله

المثل السلام عليل فانه لا تجد فيها الحال التى الجنا ر عنهم فلعل قوله واما حسن الاستعارة التخييلية بحسب حسن الاستعارة المكنية متى كانت تابعة لها بمعنى انها اذا كانت صورة مخترعة تلك التشبيه بصورة المشبه به فى الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا تابعا لحسنها ثم اذا انضم الى التخييلية المشاكلة هو ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان تجتمع فى لفظ واحد كما فى قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله لان لفظ اليد استعارة تخييلية اريد به الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان ذكر اليد فى حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر الايدى فى حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية قوله وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة انما حكم بالقلة دون النفى لانها قد تحسن الحسن البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كما فى قال الخفار المنزل الشبيه بالسبع ونظائره مما مر ذكرها واما قول الطائى اعنى ابا تمام لا تسقنى ماء الملام فاننى صب قد استعذبت ماء بكائى فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هى من ذلك القليل الذى يستحسن اذ ليس يظهر للملام شبه بشئ له مايع مستكره كالحنظل والحوض الآجن ماؤه حتى يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكانه توهم للملام بلا ملاحظة تشبيهه بذى مايع مستكره شيئا به قوام سريانه فى النفس وتاثيره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقى وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه مستهجنا فقوله ولذلك اشارة الى ان التخييلية قلما تحسن غير تابعة لكن لابد لاستهجان ذلك من اعتبار قيد آخر وهو انها خارجة ايضا عن القليل الذى يستحسن فهى عارية عن جهات الحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل لا تسقنى ماء الملام كما توهم الطائى على ما نقل عنه لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من يديه فيشبه ذلك وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملائمة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان تحمل الآية على الاستعارة التمثيلية هذا واما ما يقال من ان ماء الملام كلجين الماء فغير ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح

... وبان ان الاستعارة مبناها على التشبيه ... الاستعارة تكونها مبنية على التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه باعتبار طرفيه والجامع بينهما فى الاسناد الى الحس او العقل وكان الاول هو الذى نفع الخروج الى ... الجامع بعضه حسى وبعضه عقلى كتقيد كل ... ان الطلعة وبناهة الشان ... وعدم وجدان مثال ... واما لانه راجع باعتبار ... حسى وباعتبار آخر ... وجه عقلى ومثال النوع الاول استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسى ... واشتعل الرأس شيبا فانه استعير النار للشيب بطريق الكناية حيث اسند الاشتعال الذى هو من خواص النار الى الشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض والانارة والكل محسوس ثم الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية مستعار لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافى فيكون استعارة تحقيقية محسوسين بجامع عقلى فيكون من قبيل النوع الثانى ومثال النوع الاول من الاستعارة المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة للحيوان الذى خلقه الله من حلى القبط بجامع الشكل فعلى المستعار له الريح ... شبه الريح الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذى لا يولد له واطلق لفظ المشبه اعنى الريح واريد المشبه به ادعاء على طريق الاستعارة بالكناية ودل على ذلك بان وصفت الريح بالعقيم الذى هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه اذ يقال رجل عقيم كما يقال امرأة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعنى عدم ظهور النتيجة والاثر عقلى هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال فى العقيم استعارة مصرح بها تبعية فالمستعار منه ما فى الرجل من الصفة التى تمنع من الحبل والمستعار له ما فى الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح والجامع المنع المذكور فالطرفان ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك قوله تعالى وآية يعنى ان قوله نسلخ منه النهار مثل قوله الريح العقيم فى انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلى فان المستعار منه ظهور الجلد المسلوخ من جلدته والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع عقلى

من ترتب احد الامرين على الآخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار بل يناسب ظهور الليل
وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المترتب على ظهور النهار هو الابصار لا الاظلام اعنى الدخول فى الظلام فالصواب اذن ما اختاره غيره من ان المستعار منه
كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله فان
الظلمة هى الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد كشط النهار
عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع ما ذكر من ترتب امر
على آخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك سلخت
الاهاب عن الشاة اى نزعته واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة
من الاهاب اى اخرجتها منه فالمصنف وافق الشيخ عبد القاهر فى حمل الآية على المعنى الثانى
لان كلمة المفاجاة اعنى اذا انما يحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرج انا النهار من
الليل ففاجانا دخول الظلام ولا يحسن ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا دخول
الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار واما لفظة الفاء فانها
تستعمل للتعقيب العرفى وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما طول الزمان
المتوسط بين شيئين ولا يعد ذلك فى العادة مهلة كما فى هذه الآية فان مقدار النهار
وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام
الشامل بعد زواله بالكلية بالضوء العام امرا غريبا عظيما ينبغى ان لا يحصل الا بعد اضعاف
ذلك المقدار لم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار بلا
تراخ هذا وقد ايد قولهما بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم مشتمل
على نوع غرابة ويفتقر الى مزيد اقتدار فيكون ادخل فى كونها آية من مفاجاة ظهور
الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ
الابيض من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى فقد انكشف ان ما توهم من حمل عبارة
الشيخ فى المستعار له على القلب اى ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلت مموه وان

الانسب لما ان يقول لاظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال لفظ الظهور باظهار فى الموضعين
قوله فالمستعار له الارض المزخرفة فى المتن تنبيه على استعارة بالكناية شبهت الارض المزخرفة
المتزينة التى ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالنبات المونق الناضر الذى ورد عليه ما يزيله
ويفنيه واثبت لها الحصيد على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا فى الكشاف من باب التشبيه
حيث قال فجعلنا زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع فى قطعه واستئصاله كان لم تغن
زرعها اى لم يلبث قال ولا بد من تقدير المضاف فى هذه المواضع والا لم يستقم المعنى والامس مثل
فى الوقت القريب فكانه قيل كان لم تغن آنفا قوله وكذلك قوله تعالى حصيدا خامدين فيه
تمثيل استعارتان بالكناية فى لفظ واحد اعنى الضمير فى جعلناهم حيث شبهوا بالنبات والنار فى
الهلاك والزوال واثبت لها الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا
من باب التشبيه فى الكشاف اى جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اى مثل الرماد ولا
يجوز ذلك فى خامدين اذ ليس لنا قوم خامدين حتى يشبه بهم نحو لا لكن جاز ان يجعل من الاستعارة
التصريحية التبعية فى الصفة بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبت وخمود النار فى القطع والاستئصال
قوله ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد ففيه
استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية تبعية وقرينته الاستعارة صدور هذا الكلام
من الموتى وليس البعث قرينة لها اذ يقال بعثه من نومه اى ايقظه كما يقال بعث الموتى اى احشرهم
قوله والجامع عدم ظهور الافعال قد رد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه فى المشبه اقوى الموت
اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تاتى البعث فانها فى النوم اظهر واعرف قد هو حجى الساعة
بعد مدة هذا القيد جعل القدوم امرا متعقلا والا فالمجئ من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع
المدة فى البين لا شك ان هذا الجامع فى قدوم المسافر اشهر وهو به اولى من الاخذ فى الجزاء بعد الامهال
وان الاستعارة فى قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع منها كلها عقلية ويرد عليه انه اذا كان
قدمنا بمعنى اخذنا فى جزاء العالم بعد الامهال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة
التمثيلية قال فى الكشاف ليس ههنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هؤلاء واعمالهم التى
عملوها فى كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم

بان قوم حال الملك مسلطانهم وبشعثهم الى ... عملوا ... بعد ... فاسد ...
وعن ... كل ... قدم ... ولا عين ... بعبارة الى ان مواد ... المتمثلة الاستعارة ... بل هى ... حقيقة او مجاز ... الى ان القدوم قبل
ولا الاستعارة مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد ... القدوم والثقلان الانس و
الجن سميا ... الارض ... واما ... بالتكلف واما الرزانة ... والقدام قوله فالفراغ مبتدأ ... مستعار ... الجنسان ... شبها ... ببيان
المستعار منه والقرينة ... سلطانه ... فى ... ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن
المهام الى هذا امر عقلى وقد سبق ان الاخذ فى الجزاء عقلى فالطرفان اذن عقليان هذا على الدراية
بالفاء فى قوله فالطرفان عقليان كما صحت فى النسخة المعتمد عليها واما على تقدير رواية الواو فيجعل
ذلك اشارة الى الجامع الذى يدل عليه لفظه وحده اعنى انفراد الفاعل عن المهام للاخذ
فى امر واحد قال فى الكشاف سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده ساقرغ لك يريد التجرد
للايقاع به من كل ما يشغله حتى لا يكون له شغل سواه والمراد التوفر على النكاية فيه والانتقام
ويجوز ان يراد ستنتهى الدنيا وتبلغ آخرها وينتهى عند ذلك شؤون الخلق التى ارادها بقوله كل
يوم هو فى شأن فلا يبقى الا شأن واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل قوله فالغيظ
والتغيظ مستعاران ... جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تأثيرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ
على عدو المبالغ فى ايصال الضرب الى ... لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية اعنى الحالة الغضبية
الباعثة على تلك المبالغة واستعير لها لفظ الغيظ والتغيظ لذلك الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرحة
محققة تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان يتميز غيظا اى يتقطع من شدة غيظه ومعنى سمعوا لها تغيظا
سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة المغيظة اذا اشتدت لا تخلو عن صوت قوله فالمستعار منه
هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون الغضب وانكساره عن الحمل على الانتقام بسكوت
اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال عن حالة مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة
على نوع سكون ففى سكت استعارة مصرحة محققة تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فيعتبر
تلك المسد قوة للمتكلم وقد تسامح فى قوله والجامع هو ان الانسان مع الغضب الخ حيث لاحظ فى بيان الجامع

جانب المشبه ... اليه ... الى ... من استعارة المحسوس للمعقول قوله عز
اسمه بل نقذف فان القذف ... والدمغ ... امران محسوسان والمراد الحق على الباطل
معقول والجامع هو التأثير المؤدى الى الاهلاك وكذلك الدمغ وهو كسر الشئ اليابس بحيث يصل الى
الدماغ وشق غشائه امر محسوس واذهاب الباطل امر معقول والجامع الابطال وفى معنى الكل
نقذف هو الاضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اى ليس من شاننا ذلك بل شاننا
وهو ان نغلب الحق الذى من جملته الجد على الباطل الذى من عداده اللهو قوله فان مسل
المساس هو بالفتح المس وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس
شبه به امر معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام قوله والمستعار
له التثبيت اى تثبيت الذلة على وجه الاحاطة بهم كانه قيل اثبت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة
بصاحبها وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط فالجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى
الثانى اللزوم قوله ثم وقع مستعار للشدة ما نالهم اى وقع مستعار للازعاج ازعاجا عنيفا
بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع الايقاع فى الاضطراب قوله مستعار لتبليغ الرسالة
ببذل الامكان والجامع التاثير التام كانه قيل ابن الامر ابانة لا تمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة
قال الفراء اراد فاصدع بالامر اى اظهر دينك يقال صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله
ثم وقع مستعار للذكر الآيات اى لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع
التوغل فى التلبيس قوله فنوع من هذا القبيل اى من استعارة المحسوس للمعقول قوله
فالوادى مستعار للامر اى للامر الذى يشتغل بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل
من الوادى وذلك الامر مظنة الحيرة والهيمان مصدر هام على وجهه ذهب من العشق او غيره و
قد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير والجامع بينهما الحيرة قوله فى هذه الامثلة اشارة الى
الخوض والوادى والهيمان قوله ومن الخامس اى ومن استعارة المعقول للمحسوس
يقال ريح صرصر اى باردة والعتو تجاوز الحد من ذوى العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة
الريح كما استعير الطغيان لكثرة الماء واراد بقوله فنبذوه فى النوع الخامس وهو ظاهر لانه من
النوع الرابع اعنى استعارة المحسوس للمعقول لما صرحت به عبارته قوله ولعلها فى البعض نحوا

فى ذلك لان الاستعارة التعبير عنه من جو ذى الحياة الكثير وادا لاذات البادر عاما سق الشال
مذا بغا لما مثل له كما فى مثل الماء فانه لغارة الى المكيدة كان طرفاه محسوسين والضا حجل لهو ..
المشاهد مستعارا لظلال عند عبد القاهر كما اخرنا الى فحسن ان يختار ههنا المستعار له ازالة الخوف
الشارح من ظلام الليل كما ذهب اليه الحرح والضاحك وقد منا الى اعلوا من باب الاستعارة التمثيل
لظهور من اعتبار الاستعارة فى القدوم كما حققه وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم
قوله فى كل واد يهيمون من باب التمثيل على سبيل الاستعارة اقرب وجعل القدوم الذى
هو فى مخصوص بواسطة قيده امرا عقليا مستبعد او اظهار البنات ولا شى والنثار امر
عقلى متعلق بامور محسوسة وخمود النار لعدم ضوئها فيكون امرا عقليا لاحسيا وان
مزيد تفصيل فعليك بالتفتيش عن سائر الامثلة

الفصل الرابع قيده

بقدر من فصول المجاز تذكيرا لذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة قوله
عند السلف حال عن المبتداء اعنى كلمة هو والعامل فى الحال ثبوت الخبر للمبتدا فانه معنى فعلى
يصح ان يكون عاملا فيها وجعله طرفا له الظهر قوله واما الرفع فمجاز اى الحكم مجازى لكلمة
ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما ان الجر حكم اصلى لها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك
واما المجاز فهو كلمة ربك لمجاوزتها الحكم الاصلى الى حكم آخر يدل على ذلك قوله هو ان يكون
الكلمة منقولة الى آخره اولا ترى الى قوله فى المجاز غير المفيد هو ان يكون الكلمة موضوعة والى
قوله فى الخالى عن المبالغة فى التشبيه هو ان تتعدى الكلمة عن مفهومها ان المجاز فى هذين هو
الكلمة بلا شبهة وتشهد ايضا لما ذكرناه قوله فيما بعد وهو اشتراكهما فى التعدى عن الاصل
الى غير الاصل قوله فالاصل واسئل اهل القرية وذلك لان الجماد لا يسأل طلبا للجواب
وما خلق الله فى الجماد الشعور والتكلم فهو ان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق
العادة لاظهار المعجزة او الكرامة وليس هذا الكلام فى هذا المقام قوله فالاصل ليس مثله
شى اذ المقصود نفى ان يماثله شى لا نفى ان يماثل مثله شى فالكاف زائدة وقد يقال لا زيادة
ههنا اصلا بل قصد نفى مثله بطريق برهانى بيانه ان وجوده ممتنع قطعا فلو كان له مثل
لكان لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله يستلزم لثبوت مثل مثله فنفى اللازم قصدا الى

نفى الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على انه من باب الكناية فانه اذا نفى المثل عمن يماثله ويكون على صفته
اوصافه كان ذلك نفيا للمثل عنه بالطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل تريد به نفى
البخل عن مخاطبك بلا قصد الى مثل له سواء امكن اولم يمكن قوله استغنا وايضا هو ان لا
نظير لتلك الجملة ذلك الكلام معنى كالباء فى قولك بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف فى كمثله
على زعمه واما الباء فى جز لسى وما قلنا كيد النفى فلا يعد مثله مجازا قوله وراينا هذا
النوع الى آخره تمهيد بحث وهو ان الذى نقل من كلام السلف دل على ان الكلمة المنقولة
عن حكمها الاصلى الى غيره يطلق عليها المجاز لنقلها عن ذلك الحكم الاصلى الى غيره وهذا
معنى آخر للمجاز غير الذى فسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم اما
مشتركا بينهما واما مجازا فى المعنى الاخر لاجل المشابهة فى التعدى من امر اصلى الى امر غير
اصلى وكما ان المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الاخر كذلك السلف لم يذكروه شاملا
له على اختلاف عباراتهم التى نقلها عنهم فيما سبق وتقسيمهم المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما
هو راجع الى الحكم الكلمة باعتبار تاويله باطلاق على لفظ المجاز كتقسيمهم اياه الى اللغوى والعقلى
فليس ههنا عمدة يحال بها على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش فيه
اصلا هذا وقد فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل صار مجازا
عنه وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان والزيادة

الفصل الخامس فى المجاز العقلى قوله هو الكلام المفاد به اى

المركب الذى افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اى خلاف ما ثبت فى اعتقاده من الحكم
فيه اى من النسبة فى ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة لضرب من التاويل اى
لنوع من تطلب المعنى الذى يؤول او يرجع اليه تلك النسبة من موضعها الاصلى وانما عدل
لفظ الخلاف ليظهر تعلق باء بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعنى افادة
لتعلق به اللام فى للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل
لا بواسطة وضع قوله لئلا يمتنع طرده اى طرد الحد بدخول ما ليس من المحدود فيه
وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل

على ذلك قوله فيما بعد فليس فى العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان
يهزم الامير وحده الجند لا نقول ان اثبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل والا لم
يعتقده عاقل فلا يدخل ح نحو قول الجاهل فى خلاف ما عند العقل كما لم يدخل فى خلاف
ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الاثبات من الربيع ممتنع عند
العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة والجاهل مقصر فى النظر قد غلط فيه والى هذا المعنى
اشار بقوله وان كان اى كلام الجاهل بل حكمه بخلاف العقل فى نفس الامر اى مخالف
للعقل فى نفس الامر وان لم يدرك العقل بداهة مخالفته اياه فقوله فى نفس الامر
ظرف لمعنى المخالفة هذا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله لضرب
من التاويل لانه انما يقوله عن اعتقاد لا عن تاويل فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض
طرد الحد واجيب عنه بان اخراج شى ولحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم
يفيد اخراج قول الجاهل وادخال نحو هزم الامير الجند لضرب من التاويل يفيد اخراج قول
الجاهل واخراج الكذب كما سياتى فقد تعدد كل من هذين القيدين بفائدة واشتركا
فى فائدة اخرى يجوز اسنادها الى كل منهما الا ان اسنادها الى السابق اولى فلذلك اسندها
اليه ثم هنا ان كان حق العبارة ح ان يقول لخرج عن الحد قول الدهرى بدل قوله
لئلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم من المعنى الذى ذكروه اصلا قوله ولذلك
اى ولان المعتبر فى المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل قوله او يغلب الجزم
معطوف على يعلموا داخل معه فى حيز النفى الذى عم المعطوف والمعطوف عليه كما فى قولك
ما جاءنى زيد او عمرو اى ما جاءنى واحد منهما والمعنى لا يحملون نحو اشاب الصغير على
المجاز ما انتفى العلم والظن بكونه مخالفا لاعتقاد القائل بل يحملونه عليه اذا ثبت احدهما
اى اذا علموا او ظنوا ان قائله ما قاله عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا او ظنوا
انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما ترددوا بين
كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبة قوله كلم اصنع الظاهر ان نصب كلمة لعدم
الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول فى لم اصنع مع استقامة الوزن الا انه يفيد نفى العموم

لانه كله داخل حينئذ فى حيز النفى معمولا للفعل المنفى فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفى
لغرضه فكانه قال لم اصنع شيئا من ذلك القريب والقنزع واحد القنازع وهى الشعر حول الراس
وعن فى قوله عن قنزع بمعنى بعد كما فى قوله طبقا عن طبق اى ميز عن الراس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالى
مضيها واختلافها يقال جذب الشهر مضت عامته وقوله ابطئ او اسرعى حال عن الليالى
بتقدير القول اى مقولا فى حقها ذلك او جعل الامر بمعنى الخبر اى تبطئ وتسرع فعلى تقدير جمع الى ابطئ
واما خطاب لها على طريقة الالتفات اى ابطئى انت يا ايتها الليالى او اسرعى اذ لا يتفاوت الحال
الذى بعد ذلك قوله حتى نسب طرف لقوله ابى النجم والاغمار الانكشاف يقال حسرت كمى
عن ذراعى فانحسر وقوله لكونه مجازا بدل اشتمال باعادة الجار من قوله لقول ابى النجم والباء فى
بما اتبعه متعلق باستدلوا والوصف المستتر فى اتبعه لابى النجم والبارز عائد الى الموصول والمفعول
الثانى محذوف اى اتبعه اياه اى الجعلة تابعا لقوله ميز عنه قنزعا من قوله ساق لما والضمير فى افناه
لابى النجم او الشعر راسه ومعنى ورا كسير كل والشاهد هنا لقوله المذكور فى قوله افناه قيل الله
قوله ولئلا يمتنع عكسه عطف على لئلا يمتنع طرده ولا يقدح ذلك اى ولا يقدح انتفاء الامتناع عن
ان يكون كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلى قوله ليحترز به عن الكذب اى
عما يقوله المتكلم قاصدا به صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا لما عند المتكلم الا انه
يقصد ترويجه فلا تكون فيه تاول اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله لضرب من التاويل وجازم
ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله وهى اذا ادعى ان انبت موضوع يريد انه اذا
قدر ان النسبة الى القادر المختار داخلة فى مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع فى اصل اللغة او بحسب وضع
آخر طارئ على الوضع اللغوى كان استعمال انبت فى غير القادر المختار كما فى انبت الربيع اخراجا له
عن معناه الموضوع له الى معنى آخر فيكون كلمة انبت ح مجازا لغويا اى وضعيا منسوبا الى الوضع
مطلقا ولم يكن مجازا عقليا ح ان قولك انبت الربيع يصدق عليه على ذلك التقدير انه كلام مفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول لوجود شرطيه ليس الاثبات بالربيع ليس بالقادر
المختار فوجب ان يخرج عنه بقيد وهو ان يقيد الخلاف بان كونه خلافا يكون بواسطة العقل
لا بواسطة وضع من الاوضاع فقوله او وضع عطف على ادعى اى وهى اذا ادعى ان انبت

في اصل اللغة للاستعمال في القادر المختار وان اوضح ذلك الاستعمال في عرف عام او خاص والتنكير فيه قوله وضع مقيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة في سياق النفي تعم او لوبا ولو عرف باللام للمتبادر منها الوضع اللغوي لانه الاصل السابق على ما عداه وانما قال في وضع اللغة ان ادعى لان طائفة من الناس قد ذهبوا الى ان في وضع غيرها ان التركيب لا يجوز ان يتركب في كل الاصطلاحات فان لم يثبت عليه احد قوله فلا حاجة الى من الضرورة الى ولا حاجة انه قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار فلو لم يكن موضوعا لذلك بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون انبت الربيع البقل مجازا عقليا الى بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس معتبرا في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد اذ قد ثبت عند العقل ان الانبات لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره فقد تعدى عن مكانه الاصلي بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا من الاوضاع قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فائدة في اعتبار المجاز العقلي على حدة مع اندراجه في اللغوي قوله فليس بداخل في مفهوماتها وضعا يعني ان الذي يتعلق بالوضع هو ان انبت مثلا للانبات لا لانبات الضرب وانه للاثبات في زمان ماض لا للاثبات في زمان مستقبل او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع قوله ما نقل عن احد رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانه العمدة في الوضع والتتبع مع ان الوجوه المذكورة جارية ايضا في ساير الاوضاع بلا اخفاء قوله وحكم العقل بان لا بد لها من موثر قادر كان سائلا قال ان العقل حاكم بان الافعال لا بد لها من موثر قادر فوجب ان يكون صيغها موضوعة للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما لم يتعرض الرواة لنقل هذا القيد اعتمادا على شهادة العقل به فاجاب بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييد الافعال به في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يجعل حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده وانما قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل يجوز صدور بعض الافعال عن غير القادر

يوجد الا موثرا لا يوصف بالقدرة اصلا ... افعال المتولدة من افعال اخر صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم ... حركة اليد ... في علم الكلام على مذهب المعتزلة واذا جوز الفعل الناشر من غير القادر ... لم لا يجوز ... ومنها ان فعل لا شك انه لفظ فعل جاء ... الافعال ... في جميع الافعال ثم ان مصدره مستعمل في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك خص بالاستدلال به وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بحسب الاقتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال في القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمر التبريد وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامها لكن ادعاء ذلك مضع بعيد عن الانصاف فتامل قوله ومنها ان نحو خلق يعني ان تمثيل الافعال الى حكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار وافعال اخر يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى الى المختار لاعتبر فيه انتساب الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار في مفهوم هذه الافعال مما لم يقل به احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال الاولى قوله لتعدى الحكم فيه عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد يعني النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع الى آخره تسامح لا يخفى اذ الظاهر ان يقال فالحكم في انبت الربيع البقل مكانه الاصلي هو الله عز وجل وفي هزم الامير الجند عسكره وانما قال ههنا عند العقل كما قال في المثال الاول لما سيأتي من ان العقل غير كاف لتعيين المكان الاصلي في هزم الامير كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد يتمسك له لا لغويا بعدم رجوعه الى الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينتسب الى الوضع مطلقا قوله وكثيرا ما في كثير من الازمان يسمى هذا النوع مجازا حكميا المتعلقة بالحكم اي الاسناد في النسبة وذلك لان المتعدي عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات اي في الاسناد الثبوتي واما النفي فانه يجاذبهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا ابتداء على قصد اثبات النوم لا على قصد نفي الاثبات

المكان الاصلي وما في لا حسن كافة ... الى الحكم العقلي في منصوب على الحال ... العائد الى ذي الحال ... قوله اذ مكانه الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة ... الاصلي لاسناد الربح ... والحاصل اسناده تجوزا اذا كان ... كما تروا انما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي ... حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهبه والحق ان فاعلها حقيقة هو الله تعالى والايات سبب ... بها سبب قريب والشجرة كالمادة لابناء الثمرة من الفاعل الحقيقي والحرب كالعلة الصورية لوضع اوزارها واثقالها من الآلات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها من الدفائن والاموات وبالجملة كلما اسند اليه الفعل في هذه الايات له تلبس بالفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل ولا يختلجن في ذهنك يعني ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي اذا استعمل فيه كان حقيقة وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شيء اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له والماخوذ للاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار بقوله فاعله في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي قوله يكون متعديا عنها من الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية وقوله فلا تجوز نهي بصيغة الخطاب من التجوز معطوف على لا يختلجن اي لا تجوز في نحو هذه الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى ان ليس من الواجب ان يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذ لا تستطيع ان تقول ههنا فاعل نقل عنه الفعل واسند الى الحق او الهوى او الجهة قوله وبلى لجيني هذه الواو داخلة على المفعول الثاني لصيري اعني تجربة المثل وفائدتها تاكيد لصوق الثاني بالاول على قياس ما قيل في الصفة والجار ان اعني الباء واللام متعلقان بيضرب الى صيرني هواك بحيث تضرب المثل في لجيني الهلاك بسبب هواك ويروى بجيني فيكون بدلا من بي وفصل الواو عاطفة لاحد الظرفين على الآخر الا انه قدم المعطوف اي تضرب المثل لجيني وبي قوله ولكن حكم امر من التحكيم معطوف على لا تجوز فيها اي في هذه

تشوكها الى ما ذكرنا انهم نسبوها الى ... ومثل قوله هذا قول ... او ما يحيث تجادتهم ... في تجاراتهم لم يعد مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل يحكم بامتناع صدور الانبات عن الربيع وبان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا يقدح في استقلال العقل بالحكم بان الاصلح تمثيلا انه ينظر فيها عنده من المقدمات التي تقتضيها المعرفة كامتثال والماني ... في هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدور الفعل عما اسند ويحتاج في الحكم بان مكانه الاصلي هو جند الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه علم بحسب العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وجازت بغيره مع اطلاق اسم العقلي على الاول اليق لكونه اقوى في الانتساب الى العقل واطلاق اسم الحكمي الاثباتي على الثاني اليق لتجرد تمييزه عن القسم الاول قوله لا انه لا يتردد بين اربع صور لا مزيد عليهن اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام والحكم به فيه يجوز ان يكون جملة كما في قولك زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف عنده بكونها حقيقة وضعية ولا مجازا وضعيا الا انه اخذ في تعريفهما الكلمة فلا تنحصر المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب عنه تارة بانه اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظة الواحدة وما في حكمها واخرى بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى النهار او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى زيد ومن ثم ترى بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين الفعل وما شبه به من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بحقيقة ولا بمجاز فان قلت الانحصار في الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون طرفي الاسناد او احدهما كناية قلت قد عرفت انها في عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة يعني على راي السلف وفيه رد على من انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لغويا بناء على لزوم كونه تعالى متجوزا وفساده ظاهر قوله باسناد الافعال هذا الجار متعلق بقال لا باول مع ما عطف عليه اي قال هذه الاقوال ملتبسا باسناد الافعال في هذه الايات كلها الى غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل وانما ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم تنبيها على ان العقل ههنا مستقل بمعرفة

الامثلة ونظايرها قوله فاتى ما شئ منصوب في نسخ الرواية على انه مفعول ارتضى ويجوز الرفع
على حذف الضمير اي ارتضاه وعلى التقديرين فالمعنى اي شئ ارتضاه العقل الصحيح اسناده من
الافعال اليه فهاته فالذي ارتضاه العقل ذاك اي المكان الاصلي قوله فاذا ارتضى تفصيل
للجمل الاولى قوله فعل جواب اذا قوله واذا ارتضى في اقدمني قد عطف على قوله
واذا ارتضى في حيرتي وقوله واذا ارتضى في نزل وجواب الكل جعل فاعل اقدمني ذلك المذكور
اولا اذ هو النفس وفاعل حيرتي ونزل هذا اي المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه والقدوم البالغ
النفس في بذل جهدها في تفتيش فاعل اقدمني ولم يات بشئ يعتد به فان نفسك هي ذاتك بعينك
متعارف اللغة فكيف تكون مقدمة لك بل هي قادمة لاجل الحق واما قولك حملتني نفسي فمن المجاز
اي حملتني خطراتها وارادتها وكذلك قولك حدثتني نفسي حيث جعلتها بمنزلة شخص يحدثك الا ترى كيف
اضطرب حيث فسر معنى اقدمني نفسي لاجل حق لي على فلان اي قدمت لذلك وفسر معنى حملتني نفسي
لاجل حق لي على فلان اي تحوت على الطاعة بقوله اطوعت وحيث قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني
قدرتي على القدوم والداعي اليه الخالص اي عن الصوارف مع ان القدرة والداعي لا يصلح شئ منهما
فاعلا حقيقيا لا وحده ولا مع صاحبه انما الفاعل الحقيقي هو القادر ذو الدواعي كما صرح به والصواب
ان يقال ان الواقع ههنا نفس الاقدام مادر اعتك بقدرتك ودواعيك لكنك اخذت الفعل
من الاقدام واسندته الى الداعي فان اردت باقدمني معنى حملني على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ
اقدم مجازا لغويا ولا مجاز في الاسناد اصلا وان اردت به معناه الحقيقي ولا بد من تاويل فاما
ان يقال شبه الحق بمقدم متوهم في هذه الصورة وبولغ فيه حتى ادخل الحق في جنس المقدم وجعل نسبة
الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك مجاز عقلي اصلا وبعده ظاهر
واما ان قصد المبالغة في مدخلية الحق في وجود القدوم ففرض هناك اقدام من فاعل متوهم ثم
اسند الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي كنقل الاسناد من الفاعل
الحقيقي اليه في انها لقصد المبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فيكون التجوز في الاسناد
لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان اصلي يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فائدة لاسناده
الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة في ملابسته للقدوم المحقق كانه موثر فيه

وقس الحال على ذلك في حيرتي وحينئذ يكون حاصل الشيخ ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل
اليه وان هذه الافعال كلها مستندة الى من ناعل متوهم والفائدة المذكورة انما المتحقق ههنا هو القدوم
والحيرة ورتبة وازدياد الحسن مع ما قامت هي به لكن الامام الرازي لم يطلع على مراده فطعن فيه بان
الفعل لا بد له من فاعل تبعه السكاكي وايده بان المجاز فرع فلا بد له من اصل هو حقيقة كونه حقيقتين
منصوب على انه مفعول لقوله والظن ما قدمني قوله نوعا من العلوم قوله في الكلام فانه
حقق فيه ما يحتاج اليه الفعل من مباديه وانه لا بد عند المعتزلة في صدوره عن الفاعل من داع
يدعوه اليه فلا يتصور ان يكون الداعي اليه فاعلا له حقيقة وقوله متى تاملت وتاملت طرف
ليتذكر اليه واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده
نظرا الى ظاهر حاله سواء اعتقده في الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقده
فيدخل في الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت ترويجه بحسب الظاهر لغرض
لك فيه وكذا يدخل فيه نحو جاء انسان عما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه فيبطل به طرد
الحد لان مثله لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد به انه عدل
مجسم واما اذا قصد انه ذو عدل او عادل فهو داخل في الحد قوله مع كونهما غير مفيدين لما
في العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل بنظره الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات
عن الربيع وصدور الشفاء عن الطبيب قوله استنبع ههنا ت اي اشياء قبيحة منها
ان يقصد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا ومنها ان ذلك الحكم ليس عما يقبله
عقل الدهري او الجاهل بل عما قبله وهم الذي غلب على عقله او اخذه بمجرد تقليده ليحزه ومنها
ان يسمى كل ما يعتقده مبطل معقولا مقبولا عند العقل وان لا يستحق به الذم عند العقلاء
قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة
العقلية اولى الا انه اخره ليرتبط به بحث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية
بعد فراغه من تقرير الكلام في هذا الفصل على راي الاصحاب قوله فانه اي فان هذا
المجاز لا يرتكب الا لذلك اي للنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة
الفعل بوجه يعتد به وقد يكون ملابسة للفعل بتوسط حرف كما في الضلال البعيد ولا

الحكم اذ يقال هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله متى دوران الابنات بدل من قوله
من نوع شبه او بيان له وقوله دوران الفعل اي مثله ودرانه نصب على الاجمع ومن المصدر
قوله ثيبت الحاكم اي من الحاقة والجنون بناء على ظهور انه لعوض لاوجه لصحة حقيقة
ولا مجاز او كلامي قوله ولما تبع مصدرية والمعنى ولكن سماعك منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الابنات
ربما اوهم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالجزء لان لفظ الابنات يتبادر منه الايجاب الذي في
النسبة الجزئية لكن لا يختص بالجزء لان المراد بالابنات كما عرفت الى الاشارة هو النسبة الثبوتية
سواء كانت تامة جزئية او انشائية او غير تامة كالنسبة الاضافية في مكر الليل والنهار والنسبة
الوصفية في جاءني رجل عدل والنسبة التعلقية كما في قوله يا سارق الليلة اهل الدار وقولك اطعت
امر فلان وكالنسبة التي بين الاسم المشتق وفاعله نحو نهاره صائم وكذا قوله شر مكانا و
اضل سبيلا فان التمييز ههنا فاعل بحسب المعنى قوله بعدما اقتنعت مثل لعنوله الشرط وجواب
فليفعل الدهر والتلافي هو التدارك وشرط بمعنى سبق وقوله ان هذه الاخوة مفعول قال قوله
واذا تاملت في المجاز العقلي وجدت الحامل وشرط بمعنى سبق وقوله منه الى اخره يجب عليه
ان يقال فالاولى ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المتعدي عن موضعه الاصلي عند
المتكلم واما توصف الكلام بالتعدي تبعا للاسناد وكذا القول في الحقيقة العقلية وايضا انتسابها
الى العقل بلا واسطة قوله والنهي مثاله ان تقول بعدما جرى هذا فلا ينبت الربيع شيئا
ولا يثمر الاشجار ثمرا فان قلت هل تاول النهي ههنا بالامر كما اولت النفي بالابنات في ما
نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على تاتي الفعل ممن نهي عنه فيتضمن نسبة ثبوتية
في غير موضعها بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي عنه فيرجع ما نام
الى معنى سهر وما ربحت الى معنى خسرت كما عرفت قوله وبين الوزير وبناء القصر اي ومثل النسبة بين
الوزير وبناء القصر في ذلك من الخبر وما عطف عليه قوله والا اي وان لم يبن تقرير الكلام
على راي الاصحاب فالذي ثبت وتقرر عندي هو نظم هذا النوع اي المجاز العقلي في سلك الاستعارة
بالكناية فيسلك انا انشاء اختاره هذا النظم من عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى هذه الاشياء
على طريق المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جرأته

فيستعار له اسمه الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شئ من طرفي الاسناد بل اراد
تشبيه انتقال الاسناد من محله الاصلي الى محل آخر بالاستعارة الاصطلاحية فقوله المسمى
اراد به استعارة مجازية فقط قال الشيخ عبد القاهر تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي
راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ابليس
فرفع بلا الاسم ونصب الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي
بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو التشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة اذ المقصود الاصلي في
انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع لا كونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق
الادعاء كما زعمه المصنف وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه
ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في الجند مستبعد جدا نعم اذا اسند فعل الامير
الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الامير
انه اختار رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية كما اختاره في التبعية ايضا
ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه ههنا بانه ذكر فيما سبق
ان المراد من المشبه المذكور في الاستعارة المكنية هو المشبه به فلو نظم المجاز العقلي في سلكها
لزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها وبما في قوله منها
دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشئ الى نفسه وان
لا يكون الامر بالايقاد لهامان في قوله اوقد لي يا هامان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع
على ان يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان
المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلام صريحا فالمراد
بعيشة حقيقة العيشة لكن صورة بصورة صاحبها داخلة في جنسه ادعاء بطريق المبالغة
ونصب القوحة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد كلها بالحسام مادتها قوله
واني جرم اجعل وما عطف عليه اعني وسنقيم عندي وبناء اما حال واما مفعول لاجله
واما ما كان فهو متعلق بهما معا اي اجعل المجاز كله لغويا واقيمه مكذا انيا او بناء ولفظ

بهذا صفة لقوله واشارة الى نفى المجاز العقلى بالرد الى المكنية ولفظة ذلك صفة لقوله واشارة
الى نفى الاستعارة التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقوله ذلك فى مجاز الراجع الى الحكم
اشارة الى نفيه الذى توسط ذكره بين ذينك النفيين لكان احسن ولفظ هكذا انتصب على
المصدر والى متعدد بدل منه او بيان له اى انقسامًا الى متعدد وغير متعدد وقوله والمتعدد عطف على
المستتر فى ينقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة واخواته ولم يتعرض فى هذا
التقسيم للتجريد والترشيح لانهما فى الحقيقة من اوصاف الاستعارة واحوالها لا اقسامها بالذات
وقد حرّ الاشكال الوارد عليه فى نعت الحال وقوله بتحصيل اقسام ثلثة متعلق بمحذوف اى
وينقسم كل من التحقيقية والتخيلية الى قطعية واحتمالية انقسامًا ملتبسًا بتحصيل اقسام ثلثة
من انقساميهما لا بتحصيل اقسام اربعة كما يتوهم لان الاحتمالية منهما معًا قسم واحد كما عرفت
وقوله تحقيقية بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والظرف الواقع فى الحداعين فذلكم
على ما هو عليه خبر لان الحكم اى كان على الوجه الذى هو اى الحكم عليه اى على ذلك الوجه وقد عطف
على هذا الخبر قوله واقع موقعه قوله فاختر ايها شئت كانه اشارة الى ان جديهم للحقيقة
غير جامع لخروج مثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض
منه لان الحكم ههنا ليس على ما هو عليه فى العقل وقد يجاب عنه بان قوله وواقع موقعه
عطف تفسيرى لما سبقه يدل عليه فقدان العاطف فى بعض النسخ ولا شك ان الحكم فى
هذين القولين واقع موقعه فى زعم القائل وانت خبير بان الاولى ح ان يترك السابق
ويكتفى بالمفسر ويقيد بقولنا عند المتكلم واما ما يقال من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول
المعتزلى خلق الله الافعال كلها بناء على انه سبب بعيد للخلق وقوله اضل الله الكافرين بناء
على تمكينه للشيطان من اضلاله داخل فى حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن حد المجاز
لان الحكم المفاد به ليس متجاوزا عن موضوعه اى محله فى العقل فلا يكون جامعا فيتجه عليه ان
هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القائل بالقدر اذا قال خلق العبد اعماله بتاويل
انه محلها كان مجازا خارجا عن حده داخلا فى حد الحقيقة على زعم المص
الاصل الثالث من علم البيان فى الكناية الكناية هى ترك التصريح فى الكناية بالمعنى المقصود

وتعلم منه الاستعارة التى هى قسم من المجاز واورد فى تفسيرها ترك التصريح اشارة الى ما
وال ان الاصل فى الكلام هو التصريح وان فى الكناية معنى خفاء وقد حرر ان المراد باللازم
الشئ ما يتبعه ويردفه ويلزمه اياه ان يكون له تعلق ما به مصحح للانتقال منه الى متبوعه
سواء كان لزوما عقليا او عاديا او اعتقاديا او ادعائيا والمتبادر من قوله الى ما
يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد فى الكناية لكنه ليس مقصودا فى
نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى ملزومه الذى ترك التصريح بذكره وهذا مناسب لما سيأتى
فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها معا ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة
ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل فى معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز
ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض
الاصلى منه ولما نذكره عن قريب من ان الكناية لا تنافى ارادة الحقيقة وقد سلف منا
كلام متعلق بهذا المقام فى اوائل الاصل الثانى قوله لينتقل منه الى من طول النجاد او
من اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص نساء العرب بالذكر لانه وقع فى كلامهم فانه
نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعى قال قائلهم نؤوم الضحى لم تنتطق
عن تفضل اى لم تشد نطاقها للخدمة بل هى مخدومة وربما يجعل نوم الضحى فى كلام غيرهم كناية
عن الغفلة والكسالة قوله من اخفاء وجه التصريح الى اخفاء لطريق التصريح ولو قال بدله
من اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله ودلالة كنى عطف على قوله لما فيه وذلك اشارة الى
اخفاء وجه التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة الواقعة من التراكيب
الستة المتصورة من تاليف الحروف الثلثة اذ قد يحصل منها اثنان بتقديم الياء باتباع الكاف
او النون والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت والكثر ما طار على سميائها لم يوضع لها
ابتداء وفيها نوع خفاء وتقابلها الاسم العلم اعنى الذى وضع على الصاحب ابتداء بلا خفاء فاذ
ذكر به كان تصريحا بذكره فلذلك قال من اخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام واما اللقب فهو
علم قصد به حال الملاقة مدح او ذم وقد اشرنا فى مباحث التعريف بالعلمية الى هذه الاقسام
الثلثة قوله ومنه اى ومن قبيل نكيرة العدد والجوارح جمع جارحة وهى الداهية المستاصلة

قال جاء او اجتاحه اذا استاصله والملمة النازلة من الم بالمكان نزل به والمتفرعة معنى الاستقلال
فالثانية الى بنى الزمان والمستنبط على صيغة المفعول من استنبط الشئ وظهر المراد
على وزن جعفر فرجها وقيل هو مستعار لهذا المعنى واصله للاشياء المتعددة التى يجعل فيها
الخلخال ... ويقال لها بالفارسية ... قوله واحترازهم ان يصرحوا بلفظ
قد الحق ذلك ايضا عن التصريح بلفظ حيث عبر عنه بمقلوب الكين قلب الكل قوله ثم ان
الكناية يعنى ان مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء فى الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها
فى ذلك سواء بل ربما نقص بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما ستكشف لك ذلك فى
آخر مباحث الكناية حتى يبين وجه تسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب كون الكل من مراتب
الوضوح بالنسبة الى الخفاء المطلق على ما حققه وكانه اختار لفظ التفاوت اشعارا
بهذا التفاوت وان تضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالى قوله احدهما ان الكناية لا
تنافى ارادة الحقيقة اى لا تنافى ارادة المعنى الحقيقى بلفظها اى بلفظ الكناية وهذا الفرق
اعنى جواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية دون المجاز هو العمدة فى الفرق بينهما الا ان بعضهم
اكتفى بجواز ارادته فى الجملة وان امتنعت ارادته فى المحل الذى استعملت فيه وعلى هذا يكون
قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور ههنا قعود على سرير
وكذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان يمكن
النظر منه سبحانه وتعالى وفى الكشاف ان هذا الكلام فى حق من يجوز عليه النظر كناية وفى
حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر فى الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقى
فى محل الاستعمال فاذا لم يجز سمى مجازا متفرعا عن الكناية لان اللفظ قد استعمل فى المكنى
عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقى فاستعمل فى محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود
القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلى كما فى المجاز المرسل فى نحو رعينا الغيث والمجاز المستعمل
فى نحو رايت فى الحمام اسدا قوله وانى والمجاز اى وكيف لا تنافى المجاز ارادة المعنى الحقيقى
والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته اى منافية لها وملزوم معاند الشئ معاند
لذلك الشئ اى مناف له قوله والثانى ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم

يحتاج الى الجعل مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه وسيجىء فى ترجيح
الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا وردفا وقد عرفت ان كون الانتقال
فى المجاز من الملزوم الى اللازم محتاج الى التكلف الذى ارتكبه فى صدر الفصل قوله لا يخرج
عن اقسام ثلثة وذلك لان ما يقصد به فى الكلام اما منسوب اليه اى ذات كانت او المنسوب
واما النسبة فالاول يسمى موصوفا والثانى يسمى صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اى
اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب بالكناية الا احد هذه الثلثة وذلك بان يذكر لازم الذى
يردفه لينتقل اليه ولفظ الطلب فى قوله طلب نفس الموصوف وطلب نفس الصفة مقحم
لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبها ولهذا تركه فى تفصيل هذين
القسمين وفائدة لفظ النفس فيهما ان تخصيص الصفة بالموصوف امر متعلق بهما معا فكل
منهما مطلوب هناك فى الجملة لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد بالوصف هو المعنوى لا النعت
النحوى القسم الاول فى الكناية المطلوب بها نفس الموصوف لا يخفى عليك
ان انقسام المطلوب بالكناية الى اقسام ثلاثة فى قوة انقسام الكناية الى اقسام ثلاثة يطلب
بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثانى والثالث اقسام الكناية وقد عرفت
الوجه فى ايراد كلمة فى غير مرة وقوله عارض مرفوع على انه صفة لاختصاص وانما وصفه
بالعروض لان الصفة من حيث هى صفة لا بد لها بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف
ما واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كما فى الواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالضيافة
مثلا وصار كالعلم فيها بحيث لا يعتد بضيافة غيره وانما حكم بان الخاصة المفردة تكون كناية
قريبة لانها سهلة المأخذ غير محتاجة فى جعلها كناية عن موصوفها الى تصرف واعمال بخلاف الخاصة
المركبة المحتاج فى ذلك الى ان يتكلف اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت
بعيدة وقوله آخر مفعول تضم اى بان تضم الى لازم لازما آخر وآخر قوله عن دخول
كل ما عداه اى عن دخول كل ما عدا مقصود كل فيه اى فى ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من الحى
ومستوى القامة وعريض الاظفار مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر
فى هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما فى الفصيح والناطق بالقياس

الى الانسان بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها عن الكناية والمطلوب بها الظهور وجافيه
وجعلها منشاء القرب والبعد هناك وصدر الكلام يحكي ان حسب ما في ان الكناية في هذا القسم ايضا قد
تاره وتبعد اخرى ... لكن كان في القسم الاول
قوله فالقريب ... ان ينتقل الاول ... بالياء على صيغة المبني للمفعول
لان المقصود انتقال السامع من الكناية الواقعة في كلامك الى مطلوبك لانتقالك وقد قيد بانه
صحيح بناء الخطاب قوله من اقرب لوازمه اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة
اصلا ووصفه بالاقربية ينادي على انه من شيء الاوله لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد بعضها
بلا واسطة واحدة وبعضها باكثر على درجات مختلفة يقال رجل مضياف اي كثير الضيافة حسن القيام
بامرها ويلزمه بلا واسطة كثرة الاضياف كما يلزم طول النجاد طول القامة لذلك قوله وهو اي
ذلك الفرق هو ان قولنا طويل النجاد كناية ساذجة اي خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطول
مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير قطعا وقولنا طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح
وذلك لان الصفة لما اضيفت الى ما بعدها ولا بد لها من فاعل يرفع وجب ان يكون مستندة الى ضمير
يعود الى فلان وهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن وجهها لم تؤنث
الصفة لاستنادها الى الفاعل الظاهر المذكور واذا قلت هند حسنة الوجه انثتها لاستنادها الى ضمير
هند وكذا الحال في تثنية الصفة وجمعها في قولك هما طويلا النجاد وهم طوال النجاد كما في قولك هما طويل
نجادهما وهم طويل نجادهم قوله وباستحضار ما تقدم لك عطف على البحث ووجه الاستعانة في درك
ما قاله من السذاجة والاشتمال على تصريح ما تقدم له في الآية ان يقال لما كان قوله من الفجر
اخرج الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار
الضمير حال الاضافة اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها مشوبة بشيء من التصريح
فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بجعله لا كناية عنه والبيان
على الآية يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظي هو احتياج الصفة الى
ما يرتفع بها وهي في المعنى مستندة الى ما اضيفت اليه ومن ثم قيل المستند الى الضمير هو طول النجاد
لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واما البيان في الآية اعني قوله من الفجر فقد افاد

الى ذكر الفجر ... عن الحمل والتشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعارة بالكلية قوله تارة
تكون واضحة ... لان ينتقل الذهن منها الى اللازم بلا واسطة الى المطلوب انتقالا بلا تامل كما في
مثالي طول النجاد وكثرة الاضياف وتارة خفيا وذلك بان يحتاج في الانتقال الى نوع تامل لا يتيسر
لكل احد بل لمن له دقة نظر كما في الكناية بعرض القفا عن البلاهة وكما في الكناية بعرض الوسادة
عن عرض القفا اذ لا واسطة في شيء من هاتين الكنايتين مع قلة الوضوح واما اذا كنى بعرض
الوسادة عن البلاهة فانما تكون كناية بعيدة بواسطة واحدة فلا تكون مما نحن فيه وانما حسن الكناية
عن الكناية اذا كانت الثانية مشهورة جدا ملحقة بالصريح كعرض القفا فانه باشتهاره كناية عن
البلاهة تنزل منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف منزلة منزلة المضياف فحسن ان يكنى عن كثرة
الاضياف بكثرة الرماد ولا حسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر قوله بوسائط
لوازم متسلسلة اعتبرها في البعيدة توسط لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق البعد بواسطة
واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاول في الاستعمال كالامثلة التي يوردها وقلة الثاني كالمثال الذي ذكرناه
انه فلا يلزم ح ان يكون هناك كناية متوسطة بين القريبة والبعيدة قوله ثم من كثرة
الضيفان الى انه مضياف اورد كلمة ثم في الانتقال من الوسيلة الى المقصود لعلو مرتبته ولم يوردها
في الانتقال من بعض الوسائل الى بعض قوله متوصلا بذلك الى نقد كجبان الكلب او مهزول
الفصيل فان كل واحد منهما كناية عن كون من اجري عليه مضيافا قوله وما يك في من عيب كلمة ما
شرطية في محل الرفع على الابتداء وجزاؤها الجملة الشرطية مع جزائها لان العائد اليها في الشرط وحده و
المرصد موضع الترقب اي من دار تحصل مكان الترقب لان نفس الكلب ان تطوق دون الدار
والهر برصوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على اذى من بد داويغ وقيل هريره صوته
للعقش ونباحه صوته للاعلام ولفظة له مذكورة بعد لفظ الهرير وبعد قوله فسقيا ايضا وقد
كتبنا بعض النسخ على انه علامة التصحيح دفعا لتوهم الزيادة سهوا قوله مشعر باستمرار
تاديبه فان جبن الكلب وضمر ساحته داخ المعنى هو برصد وكذا ضمر وكونه اي وكونه
من هو برصد كذلك الى الوصول فما يكون ساحته مقصدا اذان واماضي مشعر بكمال شهرته بحسن
القرى فقوله صاحب الساحة مظهرا في موضع المضمر والمثليات على صيغة الفاعل النوق التي يتلوها

والذي صنع صنعا عجيبا قوله رجع الى آخره بيان لذلك الصنع العجيب ولا امتناع
في كون الصفات مجموعة في قبر تبعا للموصوف فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية دون
المجاز قوله ان محلها ذو قبة وفي اكثر النسخ ان محلها محل ذو قبة والمقصود كاشعار
بد فعه شان محل تلك الاوصاف ... محلها ذا قبة اختصاص
الاوصاف بابن الحشرج لكونه رفيع الشان ذا قبة ولما لم يتم غرضه بما ذكره جعلها القبة مضروبة
عليه فانتقل الذهن منه الى قيام تلك الصفات به قوله ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث
قولهم وهو ايضا الطف كالمثال الاول والمجد هو الشرف ويقال بما بالآباء والكرم و
الحسب للرجل في نفسه ولا استحالة في كون الصفة بين الثوبين تبعا للموصوف بها كما مر
ومنشأ الظن الذي ذكره ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه مشتمل على ضمير
الموصوف كاشتمال طويل نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف اعني المجد والكرم مصرح
في قولهم ومكني عنه في طويل نجاده وقد عرفت ايضا ان النسبة لطول القامة الى الموصوف
مصرح بها في طويل نجاده كما فصله ههنا وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد مثلا
اذ لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى
ضمير تصريحا بنسبتها اليه كما في طويل نجاده ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم
من باب الكناية بالكلية اذ ليس للثبوت مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد
عن طول القامة فلا كناية ح في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان يقال زيد ماجد برده لكان
اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهذا الطف وذلك لاشتماله على مزيد مبالغة في مجده بالطف
وجه قوله اثبت لابن العميد مساعي لان اضافة المساعي وهي المكارم اليه تفهم منها ثبوتها
له واما جعلها نظام عقد فمستفاد من حمل النظام على المساعي مع اضافته الى العقد وكونه
مناط العقد جيد المجد يعلم من استدعاء الجيد دوام جيده فانه يفهم منه ثبوته له بشهادة
الجوي قوله فنبه بذلك اي بما ذكر من اثبات المساعي وما تعقبه على اعتنائه بتزيين المجد
ونبه بتزيينه اياه على اعتنائه بشأنه وعلى محبته له فان الانسان لا يزين شيئا الا اذا
اعتنى بشأنه واحبه ونبه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشأن المجد ولا يحبه

وقيل لان الرجل بمساعيه انما يزين مجده لا جيد عقده قوله ولم يتبعه ذلك الى ... في
مدحه بالمجد اثبات ... بالقرائن المذكورة والظاهر من عبارته ان هناك كنايتين احديهما
عن اثبات المجد له ... والاخرى عن اختصاصه به وهي انه جعل لحقيقة المجد ... اوادها
كما تقتضيه المقام الخطابي ... ذلك العقد لجيد ... فلها دوام
بقاء ابن العميد لان نظام ذلك العقد بمساعيه فلا يتصور دوام الاشتغال ودوام بقاء
ونبه بطلب دوام بقائه على انحصار تزيينه والاعتناء بشأنه فيه والا لم يستغن عنه بغيره فلم يطلب
دوام بقائه قوله حتى احكم متعلق بقوله جعل المجد المعروف اي حتى احكم بما ذكره تخصيص المجد
بابن العميد اي تقييده واثباته له واكده ابلغ تاكيد حيث صرح فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله
يعني ان حاصل معنى البيت وملخصه ما ذكره وانا قال في المآل لان تزيينه في الظاهر بعقد
مساعيه نظامه الا انه اذا حقق رجع الى تزيينه به ولا شك ان تزيينه وارد في حصوله له
فصار كناية عنه كما في قولك تزينت الوزارة بفلان اذا حصلت له وهذا الحاصل الذي
قرره يدل على ان المقصود الاصلي اثبات المجد له لا حصره فيه قوله اذا ما بيوت بالملامة
حلت فيه قلت ايضا جعل مثلها في المصراع الاول محكوما عليه واصله اذا ما حلت الملامة ببيت
وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب هو ان البيت بمنجاة من اللوم كناية عن صفة العفة
واسنادها الى بيتها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها ففي هذه الجملة كنايتان على طريقة قولك
يكثر الرماد في ساحة عمرو كما سبق ويدفعه انه جعل اولا كالنجاة عبارة عن ان تلام مقصودا
اصليا من الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة اليه وانه قال اخر ايضا النجاة عن اللوم
بها فظهر ان ليس هناك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما ذكره اولا من عفافها اشارة
الى معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها وكمالها على طريقة التفسير فتبصر واشتغل
في ذلك بقوله قصدا الى نفس النجاة عن اللوم الى آخره قوله على سبيل الكناية متعلق
بان يبيت وقصد جواب حين اراد وقيل ابن هاني عطف على قول الشنفرى قوله فانه
اراد ان يجمع الجود وصرح بان في البيت كنايتين في المصراع الاول كناية عن الوصف اعني احاطة
الجود وعدم تعديه فان هذا الاجتماع يستلزم ان لا يجوز جود ولا يحل دونه والا كان

منفرقا لا مجتمعا فعبّر بهذا اللازم عن ملزومه وهو نسبة الى الجود دلالة على التقدم توزعه في المراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كاسنا في جميع من حيث انه يحز الجود حيث يجر اى يسير به قيل في الاول كناية عن اتصافه بالجود لا انه اذا لم يجزه ولم يخلف الا انه دونه كانه كان معدنه في مكان واحد دون الثاني كناية عن لزوم الجود له مع الاستبداد الا دفع توهم المفارقة منه قوله متوزعا يقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك بيان لمعنى التوزيع الذى نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يجوز ممدوحه فرد من افراده ولا الا انفاده دونه وقوله تنبيها تعليل للنفي وبذلك اشارة الى نفي ان يجوز ممدوحه والمعنى لم يجزه شيء من افراد الجود الا كان قائما بمحل هناك مخالف سائر الافراد فيلزم التوزيع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول فكنى بمجموع العدمين عن عدم توزعه وتقسيمه وذلك ان نقول عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا المجموع قوله كناية مفعول له اى نفي ان يجوز ممدوحه للتنبيه المذكور ونفي ان يحل دونه لمثل ذلك التنبيه كناية بذلك اى بما ذكر من النفيين قوله ثم خصصه اى خصص الجود من بعد اى من بعد ان نفى عنه توزعه وقوله بعد ان عرّفه بحرف التعريف المخصصة وافادة اللام للاستغراق انما هي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوته له اى ثبوته باسره للممدوح وحده قوله ومنه اى ومن تخصيص الصفة بجهة مخصصة بشيء ليكون كناية عن ثبوتها له ومثله الشيء موقعه وكانه الذى يطلق انه فيه قوله وليس بذلك اى ليس المظنون بالذى لحن اى قسما رابعا اذ الكلام في كناية واحدة وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلاثة في مثل قولك كثر الرماد في ساحة العالم اى زيد اذا كان مشتهرا به قوله والثاني تقييدها اى تقييد كثرة الرماد بساحة عمرو فانه كناية عن النسبة الى عمرو وقوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصهما بالذكر لان الكناية في القسم الاول انما هي عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا والكناية لا مرجا قوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثاني الموصوف

فذكره بلا كناية كني فيه بالتصلية فالتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن وكذا لبس الغيار كناية عن الذمية وهو فيهما لموصوف مذكور وهو فلان في المثالين والامثلة المذكورة بما يكانت في القسم الثاني من قوله فلانة بعيدة مهوى القرط وابعاده الى آخره وبا تقدمت في القسم الثالث من قوله ان السماحة والمروة الخ كلها مسوقة لموصوفات مذكورة فالمسلم المؤمن هو الذى يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم لما صرح فيه بذكر الايمان لم تكن تصلح وما عطف عليه كناية عن الايمان بل كني بهما بحصر الايمان في غير المؤذي عن ملزومه الذى هو انتفاء الايمان عن المؤذي مطلقا وقصد به التعريض لمؤذ معين فيكون كناية من القسم الثالث موصوف غير مذكور ونظيره بهذا المقتبس اذ فسر الغيب بالمعنى المصدري اعني الغيبة عن حضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم او عن جماعة المسلمين اذ فيه كني باختصاص هداية الكتاب بالمقتبس الموصوف فيه عن ملزومه الذى هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد التعريض بالمنافقين واما اذا فسر الغيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك وان شئت مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت الذى لا يؤذي هو الذى يصلي ويزكي قاصدا بحصر الايمان في الذى لا يؤذي الى نفيه عن المؤذي مطلقا معرضا بمؤذ معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة المصرح بها فيستلزم في القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها قوله متى كانت الكناية عرضية اى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر قوله وان كانت ذات مسافة قريبة تناول عليها مناسبا لان المقصود منها الا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز الاشارة بالشفة او الحاجب واستشهد بالبيت لان المخافة تقتضي الاخفاء الدال على قرب المسافة والعلم في ابيت للتوق وحسبك اي كافيك في الهمّ لا يدرن سوى كوم وقوله غير خاف خيبه فانه من خفي بالكسر والمخفي اى اخفاه قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا اما لانه اذا لم يكن قيد زائد كما في التلويح والرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الايماء فيه شانه

واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتني فستعرف واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل ~~الثاني وعلى هذا القبيل~~ قبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتامل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك تم

الخفاء فيشمل الاشارة للباقي قوله كقول ابي تمام عطف على كقول ابي تمام مع تخلل الفاصل الاجنبي لنقل جواب الشرط ولا يخفى ان قول الحماسي اقوى من قول الطائي والباكر من العقبة ما يأتي بكرة فعال لمحل البلد اذ انقطع مطره ويبس العشب من الكلأ فهو ماحل قال ابن الفكيك ولم تعلوا المحل وربما جاء في الشعر وقوله لانه اقوى في الظهور من قوله ظاهر قوله الظهور من الجمع وذلك لانه جعل فيه وجود مسلمة فيهم على الوجود الكريم فيهم فلذلك ابكر خلوه عنه مع كونه منهم واما في الاول فقد دل على كرم ابي سعيد بالزيادة المقيدة بحرف الاستقبال وفي الثاني احاله على رؤية المخاطب وربما نقدوا في الثالث طلب لسقيه اشراف بني حنبل على طريقة الدعاء اذ ان يراد طلب جعلهم من الكرام قوله واما قوله انما فضل على قبله لان تخصيص الوصف فيه على المعنى وجه آكده ولانه من الظهور بحيث لانسبة للجمع اليه والندى هو العطاء والجود صفة راسخة تقتضي افاضة ما ينبغي لا لعوض فيما منهما متغايران فلذلك خوطبا خطاب الاثنين تقال تبدلت الشيء بآخر اي اخذته بدلا من الآخر والمشهد المحضر والمجلس وتعدي صيغة التكلم على بناء المفعول من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر ومسافة يوم الى مقداره مستعار من المكان وثم تتلوه عطف على اقنا وقوله في افادة متعلق من حيث المعنى بالطوق الواقع جزاء بعد الفاء التي وقعت جوابا لما اعني قوله على ما تدري واعلم ان التعريض تارة يكون الخ كره لم يرد بقوله اردت المخاطب مع المخاطب انسانا آخر وبقوله وان لم ترد الا غير المخاطب انه يجوز ذلك ان تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف المخاطب وغيره معا فيكون كناية وتريد به اخرى غير المخاطب وحده فيكون مجازا اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان قولك آذيتني فستعرف كلام يدل على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض تمثيلا للقرينة في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لما في الكناية حيث قال معتمدا على قرائن الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة ظهورا تاما لمعنى مجرد الحقيقة الصرفة اعني تهديد المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض

يجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز الصادقين بدونه فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهمته من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكره قال صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له لا حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذه عبارتهما فنقول المقصود مما ذكر في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا تعتبر ما ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة فيما وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المعرض به والا كان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال وكانه امالة الكلام الى عرض اي جانب واشار به الى وجه اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريق الاستقامة لا في جانب منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على ان معنى التعريض لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما لخصه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية فمستعملة فيما لم توضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجود كلا من هذه الثلاثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لعدم ان

استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في هذه الثلاثة فلا يكون اللفظ بالقياس الى
معناه الحقيقي او المجازي او المكني عنه تعريضا بل لابد ان يكون هناك معنى آخر فاذا
قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واردت به التعريض فالمعنى الاصلي
انحصار الاسلام فيمن سلموا منه والمعنى المكني عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام
عن الموذي مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود
من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن الموذي المعين وقس على ذلك حال الحقيقة و
المجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال و
لا يخرج بذلك عن كونه مجازا في اصله وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال في المكني
عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل
لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه
تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي حينئذ مجازا متفرعا على الكناية وكذلك
التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود الاصلي
الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر
به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يومنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود
الاصلي ههنا دون المعنى الحقيقي واذا احطت بما تلوناه علمت ان قوله التعريض تارة يكون
على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون كناية
وقد يكون مجازا كما توهموه وشيدوه بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلابد ان يكون حقيقة
فيه او مجازا او كناية فان تشيدهم هذا منقوض بمستتبعات التراكيب المستفادة منها على سبيل
التبعية كما مرت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان مقصودا اصالة الا انه
مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على طريق
الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد المعنى التعريضي
وحده فقولك آذيتني فستعرف اذا اردت به تهديدهما معا كان على طريقة الكناية الا ان
تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا واذا اردت به تهديد

غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما
حققته والتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ على سبيل في الموضعين فتنبه قوله فتامل الى تامل
المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى هذا الذي ذكرناه فقس حال سائر الامثلة وفرعها
عليه فقد تمسك على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على
سبيل المجاز واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون
فيه اللطباق على ما ذكره الى ارباب البلاغة الملقبة اعني علماء البيان ظاهرة واما ارباب
البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني محلها ويعتبرونها
في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من البالغة لا من البلاغة اي
المجاز اكمل واقوى في الدلالة على ما اريد به من الحقيقة على ما اريد بها ومعنى اوقع اشد تمكنا وتاثيرا
في النفس وقوله ذاكرا حال من ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد وان لم يكن مرادا بحسب
المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه قيل هناك غيث نشاهد به نبات رعينا
وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعادة والعقل مثلا لم يكن هناك استتباع بل
جاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب الآخر قوله احدها ان في التصريح
بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكمل بمعنى وليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء
ان المشبه من جنس المشبه به واتحاد ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه
قوله نظير ما تقدم حكما او لان السبب في كون الكناية اوقع من الافصاح هو نظير ما تقدم في
المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم ثم اضرب عنه بقوله بل هي نظرا
الى ما عقبه به من بيان ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم يعتبر
معه ما يصير به مساويا للملزوم المعين لم يتصور منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام باعتبار
عمومه الى الخاص وقد سبق تحقيق الكلام فيما سلف والواو في قوله ومع الافصاح لعطف قوله
مدعى لا بينة على قوله مدعى بينته والظرفان اعني معها ومع الافصاح معمولان للمعطوف عليه و
المعطوف قوله في هذين الاصلين اي المجاز والكناية وخصهما بالذكر لانه قد رفع فيهما كلام
السلف ورتب فيها الانواع وذيل الانواع بما يلحق بها وطبق بعضها بالبعض وفي كل

واحد من التقرير والترتيب والتذييل والتطبيق حقه على الوجه الذي لا يوجد بغير
هذا عند البيان ولم يكن له امثال هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت منسوقة
مرتبة على ما ينبغي في كلامهم فاكتفى بالبيان ما اورده في هذين الاصلين محمود عند ذوي
الفضل ... ان لا يتجاوز ذلك الى ما ذكره من ابواب كلام نوع اشتمال وفوائد
في كلامهم معتز له للسلف الى موضع قدح وطعن فيهم ولا فضل لهم لانهم كانوا مختز عين للفن
فحصلوا ما يفي به القوة البشرية ومهدوا لنا قواعده وفوائده فلو منا ان نقررها احسن
تقرير ونرتبها ابلغ ترتيب ونطبقها افضل تطبيق ونضيف اليها ما ينداد به حسنها
ورونقها والفضل لهم ونحن مقتدون بهم ومهتدون بهدايتهم قوله متى كانوا لطرف
لقوله ان ننزل عن زلة هذا الشيء اذا فاته وانما استبدع ذلك اي ان ينزل ما هو اشرف من
ذي حق عمره الى امضائه على مهل وكلمة تلك صفة لما يقربهم وقوله ثم لم نقدر لوا استبعاد واصول
الفن ما يبتني عليه جزئياته وقواعد الاصول ما يبتني هي عليه والفروع ابوابها وفصولها
وتفاريعها الاصول وفي امثلتها وبها للتفاريع وحدها ادمج الاصول في تلقطها وملاقطها
للامثلة ايضا او للملاقط ومع متشعب متعلق بقوله في اختراعه وما عطف عليه وضمير تقحمها
للتشعب او لهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعني افانين وقوله فعلوا خبر كانوا
مع تعبيره عن لفظة قد واذ ذاك ظرف لقوله وقت اي اذ ذاك الاختراع حاصل قوله
واما بعد فان خلاصة الاصلين هذا ضبطا جاليا فصلا من مباحث الاصلين ومثل
ذلك يسمى في ذلكة عند الحساب ولم يتعرض ههنا ايضا لخلاصة التشبيه لكونها منضبطة
وقوله لا تقصد البتة الا بالوضع اشارة الى رد الدلالة الذاتية قوله فالاول هو المتقوم في
المفرد اراد به ما يقابل الحقيقة في الجملة اعني الاسناد وكذا الحال في قوله والثالث هو المجاز في المفرد
قوله ولا بد له اي للثالث الذي هو الكناية من دلالة حال المعنى يعاني معنى معناها مراد
ايضا ولولاها لم نعلم الا قصد معناها وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد في معرض المدح
كان كناية عن كونه مضيافا بخلاف ما اذا قلته في حامي واراد بالحقيقة في قوله شيئا كان في كونهما
حقيقتين ما يتناول الحقيقة التي اريد بها معناها وحده اعني الحقيقة الصرفة وما يراد بها

معناها ... معناها اعني الكناية فانها داخلة في الحقيقة المفسرة بما يراد بها معناها الاصلي بلا تقييد
بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد الحقيقة وقد صرح ههنا بان المعنى الاصلي مراد في الكناية
قطعا وقد مر تحقيقه كلام والمراد من الموصول هو المعنى المتقدم في التشبيه فيكون ... المقيد
داخلا فيه كما سيصرح به وابيات ما هو منتقل المشبه به الى المشبه في مثل قولك نعق الطائر اذا
حمل على المكنية ونسبته الى مثل قولك مخالب المنية قوله دون ارسال اشارة الى ما ...
من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كله لغوي
وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر موافقته لما عند المتكلم ومعتقده كما مر
وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة والمجاز العقليين اصالة وقوله
بافادة مستلزم على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم وفي بعض النسخ على
صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم ومآلها الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله والاولى اي الحقيقة
في الجملة المقدرونة بافادة لازم داخلة في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا قلت
نحن من اللوم كان تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة في المفرد تنقسم الى التصريح و
الكناية قوله واذ قد عرفنا بالتشديد قد توهم انه من التعريف والصواب انه بالتخفيف
من المعرفة كما تشهد له قوله وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطر عن كل
الاطلاع بتشديد الطاء ومقصوده بهذا الكلام تمهيد ضبط يتوصل به الى الشروع في تعريف
البلاغة كانه قال لما عرفنا عن معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص
التراكيب في علم المعاني حان لنا ان نبين ونوضح البلاغة التي يتوصل بهذين العلمين الى
تحصيلها وهي المقصودة منها قوله وعرفنا فيهما اي الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة التصريح
والكناية قوله ومن الاصلية والتبعية على رأي الاصحاب دون رأينا اشارة الى ما اختاره من
رد التبعية الى المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه
وانما تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد علم
البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه المرسل ما ليس تمثيلا والتمثيل الساذج ما ليس على سبيل الاستعارة

فنقول البلاغة من طرف المتكلم هذا تعريف لبلاغة المتكلم لا البلاغة في الكلام
اى الى بلوغ المتكلم في تادية المعاني تراكيبها حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة
في علم المعاني حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها في علم البيان على وجهها فالمراد
بالتراكيب الذي اضاف اليها الخواص تراكيب قاصرة في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس قوله هناك دون تراكيب البلغاء داخلا
في تفسيرها بل هو حكم على تلك التراكيب بانه يصدق عليها تراكيب البلغاء يعني انهما متساويان
صدقا الا انهما متحدان مفهوما فلا يلزم ان يكون مفهوم البلغاء ماخوذا في تعريف البلاغة حتى
يرد عليه انه تعريف دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة فيحتاج
الى ان يجاب عنه بان معرفة البلغاء يتوقف على معرفة البلاغة بوجه ما لا على معرفتها بهذا
الوجه وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب مطلق تراكيب المتكلم وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص
حتى تضاف اليها لا يقال كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول
لا نريد بها انها يوفيها حقها بحسب اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه يورد تراكيبه مشتملة
على امثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره مشتملا على ما هو حقها هناك وكذا الحال
في ايراد تلك الانواع على وجهها فتراكيب المتكلم مفهومة من قوله تادية المعاني كما اشرنا اليه
لا من قوله خواص التراكيب قوله وله اعني البلاغة يريد بها بلاغة الكلام المفهومة من
حد بلاغة المتكلم اعني كون الكلام بحيث توفى فيه خواص التراكيب حقها وتورد فيه انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها وعدم ذلك اى نازل طرفها عبارة عن غاية البعد عنها وما ذكر
من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على مراتب منها انقدت الحرف انما هو
بحسب التفاوت في معرفة كيفيات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار على رعايتها كما هو حقها
وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات والكنايات والقدرة على
ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك
بل لا بد لها من فضل الهي وجد طبع ومع ذلك الطرفان هناك مراتب من الرعاية والايراد المذكورين
لا يفي بها قوة البشر اصلا ولا يدخل تحت قدرته قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز اى المرتبة التي تعجز

البشر

العقول عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على شيئين الاول الطرف الاعلى من البلاغة
اعني ما ينتهي اليه البلاغة والاسهد فلو فيه لعلوه والثاني ما يقرب من الطرف الاعلى من
المراتب العلية التي تعجز قدرة البشر عن ادراكها الاخر في آيات الكلام المجيد باسرها
في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال حيث قال ودر
فصاحت كى بود يكسان سخن وارچه گوينده بود چون جاحظ وچون اصمعى در كلام
ايزدى چون كه وحى منزلست كى بود تبت يدا چون قيل يا ارض ابلعى واما الطرف
الادنى من بلاغة الكلام اى قدر من البلاغة اذا انتقص منه شيء التحق ذلك الكلام باصوات
الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب فهو مع ما يقرب منه من المراتب النازلة داخلة تحت قدرة
البشر فقد ظهر بما قدرناه انه لم يرد بتوفية الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفية
الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحق وايراد الوجه قوله
يدرك ولا يمكن وصفه يريد ان الاعجاز مع كونه مدركا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدركه
به غيرنا سواء كان بتعبير احد بها او بتنبيهنا وذلك لغاية لطفه ودقته وشدة في قصور
الوصف عنه بامرين احدهما وجداني اعني استقامة الوزن في الشعر فانها تدركها وجدانا
بلا شبهة وتقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها والثاني حسي اعني الملاحة فان الحس يدركها ونعجز
عن وصفها لغيرنا قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا اى ما يدرك به الاعجاز
هنا القوة الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا التعبير
على وجه التفهيم ولا امر آخر يتوصل به الى ادراك الاشياء ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا
فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين واذا تابعت القطري بقواعد كان في
غاية في ادراك الاعجاز قوله نعم للبلاغة وجوه ان الاعجاز نفسه وان لم يكن وصفه و
كشفه بحيث يدرك به لكن الامور المؤدية الى كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة
قد يحجب عنك بلثام ما يتيسر كشفها واماطة اللثام عنها فتصير مجلوة عليك فتستقوى بذلك
ذوقك على مشاهدة الاعجاز وقد اشار بما ذكره الى ما اختاره في آخر التكملة من ان وجه الاعجاز
امر من جنس البلاغة والفصاحة كما يجده ارباب الذوق لا ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة

اى صرف الله تعالى دواعي العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب
مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآى كمثل
يؤمنون يعلمون او من سلامته عن التناقض او من اشتماله على
الغيبيات هذه اقوال خمسة في وجه الاعجاز السادس منها والصواب منها ما اختاره كما قرره
المصنف قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينها كان
مظنة لتردد السامع في امر الفصاحة انها ماذا فناسب ذلك ان تصدر بكلمة اما ثم انه
قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين وفسر كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ
عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة
الى ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذت
رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة
تفسير الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة العرب وذكر للكلمة
عربية اصلية علامة يعرف بها واراد بكون الكلمة ادور على السنتهم والكثرة استعمالهم كثرة
دورانها واستعمالها الا ان يكون هناك كلمة اخرى بمعناها هي اقل منها دورانا واستعمالا فانه
غير واجب وكذا اراد بقوله اجرى ان تكون الكلمة جارية على جريانا تاما على قوانين اللغة
سالمة عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد من لا يكون
عربيا محضا وما اخذته المولدون كالقرميد والطوب للاجر الذي هو معرب وما اخطأت
فيه العامة كثيرة مشهورة وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف ان لا يثقل على اللسان
التلفظ بها متتابعة ثقلا متناهيا او غير متناه كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم
لا الى قرب مخارج الحروف او بعدها ولا الى ترتيبها في الصعود والنزول والسلامة عن تنافر
الكلمات معتبرة في فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه في
الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه امدحه
والورى معي فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله تعالى فسبحه
قوله ان يعثر صاحبه فكذلك الى الجعل فكرك عاثرا من العثار في منصرفه اى في موضع تصرفه

قال

فكرك وتشيك طريقك الى الجعل ذا شوك وتوشح مذهبك الى الجعل موضع ذا الكثرة المعنى
وعدا ان صعبا تدبير المعنى تنسب الى صاحب الكلام بما فعل ويرتب عليه ما هو
مراده بحيث يحتاج الى التوصل الى المعنى الذي اراده قوله وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه هو ابراهيم
بن هشام المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل الممدوح
في الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة فمثل اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله
وقد فصل منهما بالخبر والا مملكا استثناء من حي قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اى ام المملك
مبتدا وابوه اى ابو الممدوح خبره وقد فصل منهما بحي كما فصل بين حي وصفته اعني يقاربه بالجزم
فباجتماع هذه الامور المخالفة للاصول مع جوازها اتفاقا صار الكلام معقدا بحيث لا يعلم معناه
من لا يعلم قصته قوله او كقول ابي تمام وهو في مازيار وابنه بابك حرجا في زمن المعتصم
بالله فصلب بابك بعد صلب ابيه فقال وقد شفى الاحشاء من برحائها ان صار بابك ثاني
المصلوب الاول في كبد السماء اى في جوها ولم يكن ذلك الثاني كالشمس فحذف المضاف وجعل
ثاني بدلا من ذلك المحذوف فلا يكون من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام
معقدا والمراد بالشمس ما في الغار النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر وانما نفى المماثلة قصدا
الى اثبات التضاد لانهما كانا على تقوية احكام الدين وهذين قد اجتمعا على افساد امر المسلمين
والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اى الميل عن سواء الطريق ومنه معطف الوادي
والمنار العلم ينصب علامة للطريق يقال تبينت الشيء اى علمته يقينا والوجهة بكسر الواو
وضمها الجهة التي يتوجه اليها والطية النية والمنزل الذي يطوى اليه الطريق تقول بعدت
طيته اى نيته التي انتواها وبعدت عنا طيته اى المنزل الذي انتواه
واذ قد وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية وانا اذكر الظاهر ان تمام فانا
اذكر جوابا لاذ وقفت على ما في الشرح النسخ والانموذج معرب نموذج وقد فصل المص في هذه
الآية ما ذكره صاحب الكشاف مجملا وزاد عليه نكتا وما عسى مفعول الكشف ويستر صلة
ما اى الكشف لك في هذه الآية الحجاب الذي يستر وجوه البلاغة والفصاحة حسن وكلمة عسى متضمنة
اشعارا بان كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب امر محتمل في الجملة لانك بعد احاطتك بقواعد

هذه من العلمين ينبغى ان يجتلى تلك الوجوه الاعجاب قوله ثم ان ساعدك معنى الكلام من
مشاهدة الوجوه فان ساعدك الى اعانتك الذوق ادركت من هذه الآية الاعجاز الذى ادرك
من تحدوا بها وفى هذه اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها مكتسبة تكشف اللثام عنها واما
نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق روى انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع على باب
الكعبة ويقولون لا ننزلها حتى نطلع على ما هو افصح منها وكانوا يعاندون فى افصحية يا[illegible]
من آيات القرآن حتى نزلت هذه الآية فلم يبق لهم طريق الى العناد واذعنوا لها فقوله
ما قد ادرك من تحدوا بها اشارة الى هذه القصة قوله اما النظر فيها من جهة علم البيان
قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف البيانية اشرف وادق والطف قوله
وما يتصل بها اى بالمجاز والاستعارة والكناية من القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه
عطف على ما بعد من وداخل فى بيان كلمة ما وقيل هو عطف على ما فيها وقوله فنقول خبر لقوله
اما النظر وفيه تسامح لا يضر بالمقصود قوله ان سين معنى اردنا اى معنى هذا الكلام
وقوله فارتد ابلع من ان يقال فرددناه وقس على ذلك فانقطع فغاض فقضى فاستوت
والطوفان المطر والماء الغالب يغشى كل شئ يقال غاض الماء اذا قل وغاضه الله
والاستعدى والجودى جبل بالموصل قوله ابقينا عطف على اردنا وقوله بنى الكلام
جواب لما اراد قوله على تشبيه المراد اى المراد منه اعنى الذى اريد منه ان يتعلق به فعل
وهو ههنا الارض والسماء فحذف الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما فى لفظ المشترك
فان اصله المشترك فيه والمعنى انه شبه الارض والسماء بالمامور الذى لا يتاتى منه لكمال هوفه
من الآمر العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سيأتى قوله وتشبيه تكوين المراد
اراد بلفظ المراد ههنا معناه الظاهر اعنى ما اريد من المراد منه وهو الذى عبر عنه بالبلع والاقلاع
ولتنبه على ان معنى المراد فى الموضعين اعاد الظاهر وهذا التشبيه الثانى مصحح لايراد صيغة
الامر وتبعة للتشبيه الاول كانهما تشبيه واحد كما ينبه عليه قوله تكوين المقصود
معلق بالنافذ واشارة الى وجه الشبه وهو تكوين المقصود ما تعلق به بسرعة مع غاية
السهولة على القاصد وقوله تصور اتعليل لبناء الكلام على التشبيهين اى بنى الكلام

على القدرة لا قدرة التعظيم ولان السموات لا [illegible] عطف هذه الاجرام على السموات والارض
للتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة قوله كانا عقلاء فى موقع الحال من المستتر فى
تابعة وكتم نزل الجحود عطفا على وجوب الانقياد وتصور واعطف على عبر فوقه والعبر قبل
مرادفها للطاعة والاطيعة جمع فناء الوار والكاف فى محل الرفع وكما ورد للقرآن وقوله للطاعة
تاكيد وتقرير لما تقدمه وقوله لا شارته ليس معمولا للتلقى والا وجب نصبه على التشبيه
بالمضاف بل هو خبر لا وبعد الامضاء متعلق بالخبر قوله ثم بنى على تشبيه هذا اراد به مجموع
التشبيهين المذكورين وليس يلزم من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فرع قوله
بنى اعنى قوله فقال جل وعلا الى آخره مبنيا عليهما بل يكفى بناء البعض عليهما اذ لم يكن الكلام
ملبسا فقوله تعالى قيل مجاز مرسل عن الارادة كانه قيل اريد ان تردها انحسر من
الارض وان ينقطع به طوفان السماء صح هذا التجوز لان الارادة سبب لوقوع
القول فى الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى وقرينة هذا
المجاز كون المقول خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول شئ متعلق بالجماد ولا يصح ان
يقال له قول وخطاب الارض والسماء بطريق النداء على سبيل الاستعارة بالكناية
مبنى على التشبيه الاول اعنى تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت
ههنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعنى الخطاب والنداء وقد يقال اراد ان
الاستعارة ههنا تصريحية تبعية فى حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد
منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشئ اذ لا حسن هذا التشبيه ابتدا
بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا المتبوع على ان قوله للتشبيه المذكور يدفع الحمل
على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على فقال اوثم قال وان لم يكن هو
ولا قوله ثم استعار الماء مبنيا على احد التشبيهين المذكورين كان قوله فقال كذلك
على ما مر ولا محذور فى ذلك اذ لا الباس فى شئ منها كما ترى ولا يجوز عطفه على بنى الكلام
ولا على بنى لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره تتمة لتفسير قوله
ثم بنى على تشبيهه بلا شبهة وجعل البلع مستعارا لنشف الارض الماء كما فى الكشاف اولى

ما ذكره آه لا فعل للارض فى غور الماء كالشخص فى البلع وانما قيد بقوله فى النشف لان البلع
حقيقة فيه [illegible] ملحق واتضحت الرتق [illegible] ان هذه الاستعارة على مذهب
[illegible] تارة تصريحية تبعية ومع ذلك تكون بحسب اللفظ قرينة للاستعارة
بالكناية فى الماء كالامر تتضمون عهد الله وما عنده فينبغى ان يكون البلع باقيا على حقيقته كما
[illegible] الوضع وهو بعيد او يجعل مستعارا للامر متوهم كما فى نطقت الحال فيلزمه القول بالاستعارة
التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ البلع باعتبار اصل وضعه لان معناه
المراد ههنا اعنى غور الماء او نشفه ليس من خواص المشبه به اعنى الغذاء قوله التشبيه المقدم
ذكره اى التشبيه الثانى وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ فى لفظ ابلعى باعتبار جوهره
استعارة لغور الماء وباعتبار صورته اعنى كونه صيغة امر استعارة اخرى لتكوين المراد
وباعتبار كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء يعنى الاستعارة المكنية التى فى المثالين فان
قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما اشير اليه واما جعل النداء تصريحية تبعية حتى
يكون خطاب الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه قوله لشبهها لاتصال الماء بالارض باتصال الملك
بالمالك فيه تصريح بان المجاز ههنا لغوى فى الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكى لا عقلى فى
النسبة الاضافية كما توهم ولهذا جعل الخطاب فى ماءك ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب
يدل على صلوح الارض للمالكية قوله التشبيه منهما فى عدم ما كان من المطر او الفعل
قوله لمثل ما تقدم فى ابلعى يريد ان الامر ههنا ايضا على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره
وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ وان الخطاب فى الامر ترشيح لاستعارة النداء
قوله ثم قال وغيض الى آخره يريد ان الفعل اذا تعين لفاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك
ذكره ويبنى الفعل للمفعول او يذكر ما هو اثر لذلك الفعل على صيغة المبنى للفاعل ويسند الى ذلك
المفعول فيكون كناية عن تخصص الصفة التى هى الفعل بموصوفها قوله وقال بعدا عطف على
سوى السفينة قوله سحقا مفعول له لعدم التصريح اى ترك التصريح بفاعل هذه الافعال كلها
سلوكا وقوله ان تلك الامور الى آخره بيان لسبيل الكناية او تعليل لسلوكا بتقدير
اللام اى سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا يتاتى الا من فاعل معين فلا مجال للذهاب

الوهم الى غيره قوله او تكون تسوية فى بعض النسخ او ان تكون وهو عطف على ان يكون
غيره وانما غير الاسلوب [illegible] لم يقل ولا يستوى السفينة لان الفعل ههنا لا يستند للفاعل
بخلاف ما تقدم والاضافة فى [illegible] السفينة تارة ساكنة الى [illegible] اسناده الى الفاعل
الى الغير وتم ختم عطف على ثم قال يريد انه عرض بدعاء الهلاك على قوم نوح [illegible] السخط
مثل هذا الاهلاك والدعاء عليهم وانما قال للقوم الانفسهم لا لغير لان مضرة التكذيب راجعة اليهم لا متعدية
بهم لاستعدام العزيمة قوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم الهلاك لكمال السخط ولجهة استحقاقهم
اياه اى السخط لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصف بالظلم يدلان على السخط العظيم واستحقاقهم
اياه لكونهم ظالمين قوله وان قيامه عطف على كمال السخط اى واظهار لان قيامه الطوفان
وتلك الصورة الهائلة فى اهلاكهم ما كانت الا لظلمهم كما اشعر به تعلق الحكم بوصف مناسب قوله
وهو النظر فى فائدة كل كلمة منها اى فى الآية والمراد بيان الخواص المستفادة من مفرداتها
باعتبار انها واقعة فيها فكثرة الاستعمال يا سبب لاختيارها على اخواتها كلها ودلالتها على بعد
المنادى سبب لاختيارها على اى والهمزة والعزة الحبية والجبروت الكبرياء والقهر وهو
الامر الذى يستدعيه مقام اظهار العظمة يقال تهاون به اى استحقره واضافة الارض الى
نفسه تقتضى تشريفا للارض وتكرعا لها فتركها ايراد التهاون ولم يقل يا ايتها الارض مع
كثرته فى نداء اسماء الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه المشعر بالغفلة
التى لا تناسب ذلك المقام ولفظ الارض اخصر وادور فى الاستعمال من الغبراء والمقلة
لفظ السماء من الخضراء والمظلة وفى اختيار لفظ السماء رعاية المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم
اشتهرت مقابلة للارض وانما كان خطا التجانس بين ابلعى واقلعى اوفر لان همزة الوصل ان
اعتبرت تساويا فى عدد الحروف والا تقاربا فيه بخلاف ابتلعى ولا يشتبه على ذى حجة بقواعد البلاغة
ان ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التبعية لنكتة علم المعانى قوله ان لا يستلزم اى لان
لا يستلزم قوله نظرا الى ورود الامر يعنى ان اطلاق البلع عن ذكر المفعول فى مقام عظمة
الامر المهيب وكمال انقياد المامور يقتضى ان يبتلع الارض كل ما كان عليها من الجبال وغيرها و
لما علم ان المراد بلع الماء وحده علم ان المقصود بالاقلاع امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق

اقلىٰ اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه قوله وهو اى الاختصار للاحتراز عن الحشو
هو السبب فى ترك ذكر حصول المامور به بعد الامر لان مقام الكبرياء وكان الانقياد يغنى عن ذكر
الذى ربا [illegible] امكان المخالفة قوله والاستغناء يحسن الحذف عن ذلك اما لان اللام
بدل من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيه واما لانها تغنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود
واختير استوت على سوّيت مع كونه انسب باخواته المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل
للاستقرار اعنى الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبنى للفاعل فى قوله وهى تجرى بهم مع ان
استوت اخصر من سوّيت واختير المصدر اعنى بُعدا على ليبعد القوم طلبا لتاكيد معنى الفعل
بالمصدر مع الاختصار فى العبارة وهو نزل بعدا وحده منزلة ليبعد وابعد امع فائدة
اخرى هى الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم على مقدراته فى مقام المبالغة ليفيد
تناول كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم فى التكذيب
من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم قوله جريا بعلل التقدم
النداء وقصد التعليل جريا الخ لتقدم معتدا بالتعليل الاول وبذلك اشارة الى الجرى على
مقتضى اللازم فمن كان مامورا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية فى الارض والسماء
حيث شبهتا بالمامور ثم سلك معهما الطريقة التى تسلك معه قوله لابتداء الطوفان منها اى من
الارض حيث فار تنورها اولا قوله ثم اتبعها اى جعل قوله وغيض الماء تابعا للامر الارض و
السماء لاتصاله بقصة الماء كابيته وانما قيد الماء بالنازل من السماء وان كان فى الآية مطلقا لان
ابتلاع الارض ماءها فهم من قوله ابلعى ماءك ثم اتبعه اى اتبع غيض الماء ما هو المقصود
الاصلى من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتاخره عنه فى الوجود ثم ختم القصة
بالتعريض الذى سبق تحقيقه قوله من جانبى البلاغة اى علم المعانى الباحث عن خواص التراكيب
وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز والكناية قوله ملخصة مُبيّنة هى على صيغة
المفعول فى نسخ الرواية والالتواء الاعوجاج واشاكة الطرق جعله ذا شوك والمرتاد المطالب
من راد الكلام وارتاده طلبه قوله بل اذا جذبت اضراب عن قوله لا التعقيد ولفظ تساوق
فى الموضعين بفتح التاء وهو المطابق للدراية والرواية المعتمد عليها وجعله من التسابق

حذف احدى تائى المضارع قوله استق الى قلبك اشارة الى ان [illegible] قبل
استقرار اللفظ فى الاذن قوله عذبه اى اعذبه [illegible] سنة فى ابلغ
لست مما احدثه المولدون [illegible] العامة جارية على قوانين اللغة
والكلمات بعيدة عن البشاعة اى الكراهة فى السمع يقال شئ بشع اى كريه الطعم وعذبه الاسنان
بالتحريك طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله ولله در شان التنزيل تعجب من شانه واشتماله
على نكت لا تحصى ولذلك يتبعه بقوله لا تتامل العالم الى آخره واراد على ان كثرة اللطائف ليست
مختصة بهذه الآية بل هى عامة لآياته المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من النكت قوله
لا تنح اى تلك اللطائف الحر بنصب الحصر وروى برفعه وتذكير الفعل اى لا تسع الحصر تلك اللطائف
قوله لان المقصود اى لم اذكر جميع ما ادركت من لطائفها لان المقصود لم يكن الا مجرد الارشاد
لكيفية الحكم الى كيفية اجتناء ثمرات العلمين والى ان لا علم فى باب التفسير بعد علم اصول الدين الى الكلام
اذ لا يوقف من تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العلاوة الكبرى فى معرفة معانى القرآن
اقرانهما اى من هذين العلمين ويروى منه اى من علم المعانى والبيان والظرف ان اعنى فى باب
التفسير وبعد علم الاصول يتعلقان باقرانهما مع انها اقدم من كل علم فى باب التفسير بعد علم الاصول
وجاز ان يتعلقا بمعنى النفى المستفاد من لا علم ولفظ اقرا او ما عطف عليه ولم يرفع على انه خبر
لا لوصفه لاسمها محلا والخبر محذوف كما على رواية النصب بالوصفية قوله ولا الكشف للقناع من
وجوه اعجازه اراد به كشف القناع عن وجوه البلاغة القرآنية لتتجلى ويتوصل بها الى ادراك
نفس الاعجاز بالذوق فلا ينافى ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به حقيقته و
يعرف حقيقته قوله وهو الذى وقد الضمير لانه راجع الى علم المعانى فان البيان شعبة منه او
الى علم المعانى والبيان اعنى ان يقدر لفظ العلم مفردا مضافا اليهما كما قدرناه آنفا على رواية مفردا بدل
منها وتوفية كلام رب العزة حقه من البلاغة من حيث انه يعرف به كونه فى اعلى طبقاتها
والتاويل صرف اللفظ عن ظاهره لمرجح اقوى والتفسير الكشف عما اريد باللفظ ظاهرا وقيل
التاويل مرادف للتفسير الذى هو الكشف عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية
والتاويل ما يتعلق بالدراية ورونق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الضحى قد صُقِلت صفحتها اى

حدّثه وشعبته من قيامه حقه اى قاله فيه وتقصه واستلبت على صيغة المبنى للمفعول حقيقة
استلبته الشئ اذا اخذته منه بغتة قوله ان وقعت بفتح [illegible] لان وقعت اوبان وقعت
[illegible] مسالك ابانها فى ماخذه اى مسالك مرددوده ومحامل اى معان غير مقصودة
والوعيل رفع الصوت بالبكاء وويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال فلان على ويل من كذا
اى يقول ويلى من امر كذا كان الايات تتسبب ماخذه ثم ترفع صوتها بالبكاء وبسبب ما عليهم
تقول يا ويلا من هذه الجهلة قوله ثم مع متعلق بلا ترى اى ثم مع ما ثبت لهذا العلم
اى علم البلاغة لتناول للعلمين من الشرف الظاهر والفضل الباهر اى الغالب على كثير من
العلوم لان غايته كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المؤدى الى تصديق النبى صلى الله
عليه وآله وسلم المشتمل على سعادة الدارين لا ترى علما اسوء حالا منه وذلك لقلة المعتنين
بشانه وكثرة الناهبين من جوانبه واركانه والضيم الظلم مُنى اى ابتلى وسامه خسفا
اى اولاه وكلفه مشقة واشار الى قلة من يعتنى به بقوله ان الذى مهّد له قواعد يوسس
هو عليها ورتب له شواهد اى امثلة يستشهد عليه بها وبيّن له حدودا ورسوما يكتسب بها
تصوراتها النظرية ووضع له اصولا وقوانين يبنى عليها مسائله الفرعية وجمع له حججا
وبراهين قطعية يستدل بها على احكامها الكسبية واشار الى كثرة تعرقه فى ايدى المتغلبة
بقوله وشمر الى آخره والرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله علم اى هو علم وايادى
سبا اى اولاد سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا
فى البلاد فلحق غسان بالشام وانمار بيثرب والازد بعمان وصار واعلاما فى التفرق فيقال
ذهبوا ايدى سبا وتفرقوا ايدى سبا والصبا ريح تهب من مطلع الشمس والدبور مقابلها
بل تصيغ اى انظر صفحات اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة والمجاز والصريح والكناية
وغير ها فانها من هذا العلم وقد تولاها صاحب الاصول وعدّها اى عدها من علم الاصول ذكرنا مرة بعد اخرى
فانك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة فى كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله
استدراك على ابتلى به هذا العلم من الضيم والتفريق اى لم يوفق الله سبحانه لجمع متفرقاته و
اصلاح شانه احدا قبلى لكنه عسى ان يوفقنى لذلك حيث وفقنى لتمهيد كل الفن فاقوم با

بموجبه على ما ينبغى واذ وقع شرط جزاؤه عسى والاحجار لكن وان تعطى قد صحح فى بعض
نسخ الرواية على صيغة المبنى للمفعول وفى المثل اعط القوس باريها اى ناحتها ومصلحها
يضرب فى تفويض الشئ الى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحول الحيلة والقوة ايضا
اذ قد تقرر اراد بوجهى البلاغة على المعانى والبيان وبتوابع الفصاحة
المعنوية واللفظية والحلة ازار ورداء ولا تطلق على ثوب واحد قوله لقصد تحسين
الكلام يريد ان تلك الوجوه تفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن
ذاتى للكلام البليغ الفصيح يدل على ذلك قوله وترقيا على درجات التحسين وفى قوله ولا
علينا اى لا باس علينا دلالة صريحة على ان الوجوه المخصوصة لا مدخل لها فى الاحتراز عن الخطا
فى تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره اذ لو كانت كذلك لوجب عليه تفصيلها كساير اجزاء
علم البلاغة فلا يجوز ان يحمل الاستحسان فى حد علم المعانى على المحسنات البديعية كما حققناه
هناك فذكره للمطابقة والتجنيس فى اثناء نكت الآية من حيث النظر فى علم المعانى على سبيل
الاستطراد والتبعية كما اشرنا اليه قوله وهى ان تجمع بين متضادين اى متقابلين فى
الجملة وانما سمى الجمع بينهما مطابقة اذ فيه ايقاع توافق وتطابق بينهما من طابقت بين الشيئين
اذا جعلت احدهما على طبق الآخر اى وفقه فبين الابكاء والاضحاك مطابقة وكذا بين الامانة
والاحياء وبين الايتاء والنزع وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين القلة
والكثرة وبين الايقاظ والرقود قوله ان تجمع بين شيئين متوافقين لم يرد بالتوافق
هنا التناسب بل خلاف التضاد سواء كان هناك تناسب او لا كما بين الضحك والقلة وبين
البكاء والكثرة مثلا ولا بد فى الكلام من تعدد معطوف يقع فى مقابلة او الكثرة اى وبين ضديهما
او اضدادهما قوله ثم اذا شرطت هنا اى اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين او الكثير شرطا
او قيدا اعتبرت ضد ذلك القيد هناك اى فيما بين ضديهما او اضدادهما وعلى هذا الخرج عن
المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اذ
لم يعتبر فى الكفر والافلاس ضد الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط فى شئ من الطرفين فيتم مقابلة واحدة

نيف بمجموع الضحك والقلة وبمجموع البكاء والكثرة وان كان فيهما تعتان كاعرفت قوله اعطى
اى حقوق ماله واتقى الله فلم يعصه وصدق بالملة الحسنى اى دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى و
هى الجنة فسنيسره اى سنهيئه لليسرى اى سنلطف به ونوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور
عنده قوله واستغنى اى زهد فيما عند الله كانه مستغنى عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات
الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وبهذا الاعتبار اعنى كون الاستغناء ضد الاتقاء فسنيسره
للعسرى اى سنخذله حتى يكون الطاعة اعسر شئ عليه او سمى طريق الخير باليسرى لان عاقبتها
اليسر وطريق الشر بالعسرى لان عاقبتها العسر قوله وهذا التعبير اشارة الى ان
التيسير للعسر تعبير في المعنى قوله وهى ان تذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته وان
كان بين ذلك الشئ والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال و
يكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كاين السيئة وجزائها وان لم يكن كالبس الطبيخ
والجباط فلا بد ان يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه
والاقتراح السؤال على الارتجال وتجد مجزوم جوابا للامر من اجاد الشئ حسنه الجبة اى
خيطوا عبر به عنه لوقوعه فى صحبة تحقيقا والماول نصبغة الله اى تطهير الله على انه مصدر
موكد لقوله تعالى آمنا بالله فقد وقع فى صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى كانوا يغمسون
اولادهم فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم بولده
ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان صبغة وطهرنا
به تطهيرا لا مثل صبغتكم وتطهيركم ايها النصارى وجزاء الاعتداء عدل قطعا فجعله اعتداء
مشاكلة والمكر الحيلة فى ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر به فلا يطلق على الله تعالى
الا بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق النفس عليه وان اريد به الذات الا مشاكلة وفى قوله بل يداه
مبسوطتان مشاكلة مع قول اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم كما ذكره لكن التحقيق ان بسط
اليدين كناية عن الجود التام ولما لم يكن هنا المعنى الاصلى كان مجازا متفرعا على الكناية
كما مر وحيث فلا مشاكلة والحلاق السيئة على جزائها مشاكلة ايضا وقد يقال هى سيئة فى
اللغة حقيقة لانها من ساءه يسوءه قوله وهى عبارة عن الجمع بين المتشابهات وذلك

على قسمين ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان
وقول الشاعر فى صفة الابل الانضاء كالقسى المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار
و ان يذكر معان غير متشابهة بالفاظها معان اخر متشابهة كقول المعرى و
حرف اى ناقة ضامرة كنون اى حوت فى الصخر والنحافة او كحرف النون فى الخط
والانحناء تحت راء هو اسم فاعل من رايته اذا اصبت رئته ودال اسم فاعل من دلوت
الناقة رفقت بها وسيقتها سيرا رويدا يؤم اى يقصد ذلك الراكب الرسم اى اثر الديار
غيره النقط اى غيره ما تقاطر على الرسوم من المطر والاولى ان يسمى القسم الثانى ايهام مراعاة
النظير لان هذه الامور انما يكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حرف الهجاء وبالنون
والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقط على الحرف قوله وهى ان تزاوج
اى توقع المزاوجة بين معنيين واقعين فى الشرط والجزاء بان ترتب امرا واحدا
على كل منهما كما رتب البحترى على الشرط اعنى نهى الناهى لجاج الهوى اى ازدياده ولزومه
وعلى الجزاء اعنى اصاخ اى المحبوب الى الواشى اى النمام الذى يشى الحديث ويزينه لجاج
الهجر قوله وهو ان يلف وحد الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من
المحسنات المعنوية وقال بعض شيئين اكتفاء بالاقل لظهور جريان اللف والنشر فى الاكثر
ايضا كقوله فعل المدام ولونها ومذاقها فى مقلتيه ووجنتيه وريقه والذكر يتناول
الاجمالى كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى والتفصيلى
وقد يكون النشر مرتبا ترتيب اللف كما فى البيت المذكور وفى قوله تعالى جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وقد يكون على عكس ترتيبه كما فى قوله كيف اسلو وانت
حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وقد يكون مشوشا وقوله من غير تعيين
صفة لمصدر تتبعهما اى اتباعا كائنا بلا تعيين ونفيه مفعول له لترك التعيين لا يقال قد
تعين الضمير المجرور فى لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من باب اللف والنشر
لانا نقول هذا التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار
من حيث اللفظ فلا تعيين لفظيا اصلا قوله وهو ان تدخل شيئين فصاعدا فى نوع واحد

الى فى امر كل مجهل او رواية الكتاب ان الشباب بكسر الميم وقيل او علمت بانى مشرعه
ان الشباب فالميم مفتوحة وانا كما انه من الامور مفسدة قيل ان الشباب داع الى
اتباع الهوى والفراغ هو انتفاء الموانع عن ارتكاب والجدة اسباب يتوصل بها اليه
فاذا اجتمعت كانت غاية فى المفسدة والآية مثال لادخال شيئين اعنى المال والبنين
فى حكم واحد اعنى زينة الحيوة الدنيا كما ان البيت مثال لادخال ما هو اكثر فى حكم واحد
فالتمثيل نشر معكوس قوله فتوقع بينهما تباينا كما اوقع الشاعر بين نوال الغمام ونوال
الامير وهما من نوع واحد تباينا بكون الاول قطرة ماء والثانى بدرة عين قوله ثم
تضيف اى تنسب الى كل واحد من الجزئين او الاجزاء على التعيين ما هو له عندك وبهذا
القيد امتاز التقسيم عن اللف والنشر اذ لا اضافة على التعيين هناك فان قلت من
اين التعيين فى قوله فهذا الموصل وهذا قبر فان كل واحد منهما يصلح للاشارة الى كل واحد
من جزئى قوله اديبان قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه اشارة حسية
معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يضر فى قصد التعيين قوله فانه شبه الصدغ
والحلق بالمسك فهذا جمع بينهما وقد جعل وجه الشبه فى الاول السواد وفى الثانى الطيب فهذا
تفريق بينهما قوله وهو ان تجمع امورا كثيرة تحت حكم الجمع ما فوق الواحد من الامور تحت
حكم واحد يشملها ثم تقسم اى توقع التقسيم فى اجزاء تلك الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منها
ما هو له عندك والمصطاف موضع الاقامة بالصيف والمرتبع موضع الاقامة فى الربيع قوله
فى كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد بكون ارضهم مصطافا له ومرتبعا مجرد سكناه فيها بل اراد
انها مع ما فيها تحت تصرفه خالصة له فقد جمع الكل فى حكم واحد ثم قسم فى البيت الثانى بان اضاف
السبى الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق الى الزروع و
عبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لهما او توفيقا فى العبارة بينهما ومن جمعوا
وما زرعوا قوله قوم اذا حاربوا قسم فى الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها فى البيت الثانى تحت حكم واحد هو السجية اى الغريزة التى جبل عليها الانسان والخلائق
جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق قوله ومنه الجمع

مع التفريق والتقسيم لم يفسر مفهومه لظهوره فيما سبق واشار بقوله كما اذا الخ الى الخطاب الى
ان المثال من استعارة وقد جمع فيه حبا الحبيب وبال المحب فى الشبه بالنار وفرق بان جعل
وجه الشبه فى الاول الضوء وفى الثانى الحدة ثم قسم بان اضاف الى المحب الاحتيال اى بكثرة الدلال
واضاف الى البال اختلال الحال قوله وكان ان يلحق هذا القسم اى باب الجمع مع التفريق والتقسيم
التقسيم فان قوله لا تكلم نفس اى لا تتكلم جمع لجميع اهل الموقف فى انها لا تتكلم يوم ياتى الله اى
امره وقوله فمنهم شقى وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم الا انه ليس تفريقا باعتبار جهة
الادخال فى عدم التكلم فلذلك قال وكان ان يلحقه بهذا القسم ولم يقل وهذا منه وقوله فاما الذين
شقوا واما الذين سعدوا تقسيم اذ قد اضيف فيه الى كل جزء من الشقى والسعيد ما له
من عذاب النار او نعيم الجنة والاستثناء بقوله الا ما شاء ربك مجرى على ظاهره فى حق
اهل النار لان فساق المؤمنين يخرجون منها واما فى حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نوعا اخر
فوق نعيم الجنة كلقاء الله سبحانه ونيل رضوانه فليسوا مقصورين ابدا على نعيمها ولدفع
توهم انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره كما فى الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ
اى غير مقطوع ولا خلل فى النظم بسبب اختلاف الاستثنائين اذ قد نصبت القرينة على اجراء
الثانى على خلاف ظاهره واما ما قاله من ان الثانى ايضا مجرى على ظاهره لان فساق المؤمنين
الذين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصى قد فارقوا الجنة ايام العذاب فلا يكونون
مخلدين فى الجنة من وقت دخول الجنة فان الخلود فى زمان كما ينتفى بآخره ينتفى
باوله ايضا فليس بشئ لان خلود كل شخص فى الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يستثنى
الفاسق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيره فيها وايضا جعل الفساق
داخلين فى الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف ظاهر الآية اذ قد فرق فيها بين اهل
الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثانى
لان اهل النار لهم عقوبات اخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين على
التعذيب بالنار بل ينقلون من نوع من العذاب الى نوع آخر منه قوله وهو ان يكون
للفظ استعمالان قريب وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنيين بحسب

الى الذهن السوال لكانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين فوال تحقيق الا ... حسنه التجنيس ... ذكر ذلك اللفظ لا لاتباع ... المعنى القريب في وهم السامع في ابتدا الحال ... اما بالتامل او بالقرينة المتاخرة ان المراد باللفظ هو المعنى
البعيد كما في البيت فان الشاعر ادهم باول كلامه اركاب العدى على الافراس الدهم اى
السود من قولهم فرس ادهم اى اسود مع ان المراد تقييدهم بالدهم اى القيود من
الحديد ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعنا عليهم اى البسناهم بسبب الطعان ملابس
حمرا من الدماء و المعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس والاستقرار
فاذا استويت انت ومن معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فظهر ان المراد الاستيلاء
عليه مجازا كما يقال استوى عمرو على العراق اى استولى عليه وايا الملك على طريقة الكناية و
المعنى القريب لقوله والارض جميعا قبضته الى آخره هو ان الارض مقبوضة في كفه وان
السموات مطويات بيد اليمنى ولما لم يكن الجوارح في حقه تعالى وجب ان يحمل القبضة
على الشئ القليل واليمين على القدرة القاهرة او يجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير
لاقتداره تعالى عليهما وكونهما تحت تصرفه كيف شاء والاجزاء من ومتشابهات القرآن كاليد
والوجه واتيان الرب ومجيئه الى غير ذلك مما لا يتضح معناه من هذا القبيل الى من باب الايهام
لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها معانيها البعيدة التى لا يعلمها الا الله سبحانه
والراسخون في العلم على المذهب المختار عند جمهور المتاخرين او لا يعلمها الا الله وحده على راى
اكثر السلف وانما قال واكثر المتشابهات لان بعضها مما ينساق الذهن الى معناه المراد بلا كلف
تعقيبه كقوله بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم لم يعتبره لانه استغنى
باسمه عن تفسيره وقوله هو البدر اثبات لصفة مدح فلما عقبه باداة الاستثناء ادى السامع
قبل ان ينطق بما بعدها انه يثبت له شيئا من صفات الذم فلما وليها صفة مدح اخرى تاكد ذلك
المدح بما يشبه الذم تاكيدا انما لكونه اراد ان يثبت له صفة ذم فلم يجدها فيه وكلمة الا ههنا للانقطاع
بمعنى الاستدراك وسوى الاستعارة ولكن صرح فيه وقد يؤكد الذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم
كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجرى مثل هذا التاكيد فيما ليس له مدحا ولا ذما كقوله

نح

الى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فانه تعليق بالمحال اى لا تحل لكم ما
نكح آباؤكم غير ما سلف ... قوله وهو ايراد الكلام محتملا ... لمعنيين مختلفين
اى احتمالا على السواء فلا يتناول الايهام واعتبر بعضهم كون ... الاحتمالين
اى كونهما متضادين حتى قال قائلهم يجب كون احدهما مدحا والاخر ذما كما روى عن بشار
انه قال لخياط اعور خاط لى عمرو قبا ليت عينيه سواء قلت ... بيتا ليس يدرى امدح ام
هجا فان قوله ليت عينيه سواء يحتمل تمنى حيرة اعنى تساوى العينين في الابصار وتمنى شر
له اعنى تساويهما في العمى قوله وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار
يعنى باعتبار احتمالها معنيين مختلفين وان لم يكونا متساويين في الاحتمال ولا متضادين
يكون احدهما مدحا والاخر ذما قوله ولا احب تسميته بالتجاهل وذلك لوروده في كلام الله تعالى
وتقدس قوله اذاك اى اذاك الحمار الوحشى الموصوف في الابيات السابقة يشبه ناقتى
ام ثور نمش بالوشى اكرعه اى منقوش قوائمه بنقوش والوان مختلفة يقال وشيت الثوب
وشيا اى نقشته والكراع مستدق الساق من الغنم والبقر وتمامه مشتبع الخد عار ناشط
شبب والمسفع الاسود والعادى الذى يذهب عدوه والناشط الخارج من ارض الى
اخرى نشاطا والشبب المسن من ثيران الوحش الذى انتهى اسنانه وقال بعد عدة
ابيات اذاك ام خاضب بالسى مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب اى اذاك الثور الوحشى
يشبه ناقتى ام خاضب اى ذكر من النعام اكل الربيع فاحمرت ظنبوباه او اصفر والسى الارض
المستوية ابو ثلاثين اى ذو ثلاثين فرخا والمنقلب الراجع فشبه ذو الرمة ناقته بالاشياء
المذكورة واورد الترديد وام في هذه التشبيهات تجاهلا واظهار التحير في وصفها بشدة
العدو وقد مر الكلام في قوله الخارجية والآية المذكورة فان قلت قد سبق في علم المعانى
بحث التجاهل وانه والى سحر البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة البديعية الخارجة عن
البلاغة وكذا الحال في الالتفات والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا اجيب
بان اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع كما بين في موضعه ولا استحالة فى انه اذا
قصد بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا ذاتيا داخلا فى

المقتضى خلافا للظاهر

لعله وانه اذا اتى به فى مقام لا يقتضيه ولا يدفعه كان موجبا لحسن خارجا عن ... قوله
وهو الاعتراض ... كما الادراج على انه يجب ان يكون في ... الكلام واحد وبين كلامين
متصلين معنى ... بالحشو ايضا وبه بالحلاق وجعله تاما المعنى بدونه على انه
قد يكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب ام لا وعنه جملة ايضا كالمثال الاول اعنى غير مفسد
وهو فعل الخفض صوب الربيع وهو نزول المطر فيه اعتراض بها بين الفعل و فاعله دفعا لايهام
خلاف المقصود والديمة المطر الذى لا رعد فيه ولا برق واقله ان يدوم ثلث النهار
او ثلث الليل وقوله وما اغرى على ايمن جملة وقعت معترضة مع الواو بين القسم وجوابه
لتاكيد تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكاذيب جمع الكرع جمع كراع وهو اسم لجمع الخيل والمراد
ههنا جماعات الناس وقوله لا زال يحيى اعتراض بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله ولن
تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجوابه للتنبيه على ان فعلهم اعنى اتيانهم بمثل القرآن غير
مقدور لهم قوله وانه لقسم عظيم جملة معترضة بين القسم وجوابه للدلالة على عظم القسم وقوله
لو تعلمون اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم وحقيقة ما اقسم به عليه
وكلمة لا في لا اقسم مزيدة ومواقع النجوم مساقطها ومغاربها قوله الا ترى كيف مدحه بالشجاعة
على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر وذلك لان تهنئة الدنيا اى الناس كلهم بخلوده يدل
على انهم يستفيدون منه مالا وبر تنفعون بجلاله مقدارا والا فلا معنى لتهنئتهم به وقائل نوح مستريح
راجع الى قوله نهبت اى نوع لكما ذكرته اذا قسته الى قولك اذ ليس فيه الا مدحه بالشجاعة نعم
ربما يفهم من ذكر الاعمار فيها دون الاموال انه كان قاصدا بذلك اصلاح الناس ونظام احوالهم
لا جمع المقتنيات الفانية قوله مثل يا وهيا فانهما متحدان في المعنى مع قلة حروف يا وكذا اغاض
وغيض على ان الاول متعد والثانى مشدد ولو قيل غيض وغيض على البناء للمفعول فيهما لكان
انسب بما تقدم في الآية ولا شك ان تقليل اللفظ ولا تقليله اذا صادفا موقعهما اوجبا حسنا في
الكلام الا انهما من المحسنات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فذكرهما ههنا تعسف ظاهر قوله
وسيتفرع عليهما اى على تقليل اللفظ ولا تقليله الايجاز والاطناب وقد سبق ان اعتبارهما انما
انما هو فيما بين الجمل وقد يجرى ان فيما بين غيرها ايضا

منع

... الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ الراجع الى المعنيين
معنى اللفظين لجواز ... كما سيذكره واراد تشابههما ... على وجه
مخصوص يعرف تفصيله بتعديد الانواع المعتبرة فيها التامة وذلك ... نوعها وعددها حركات
وسكنات وانما تفاوتا في المعنى فالرحبة الاولى فناء الدار والثانية بمعنى الواسعة و
منها الناقص وهو ان يختلف اللفظان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات
دون الصورة النوعية فان الحروف انواع متميزة بصورها النوعية فالمعنى دون
الحروف وهذا وان كان قريبا بحسب المعنى الا انه بعيد من عبارته بعيد جدا وقيل اراد
الصورة الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام كما سياتى فان اعتبر في
الناقص ان لا يكون فيه اختلاف الصورة اصلا كما هو الظاهر من العبارة لم يكن ناقصا
ايضا وان قيل ان المعتبر في الناقص اختلاف الى المعتبر في الناقص اختلاف في الهيئة دون
الصورة سواء كانت مختلفة او لا كان ناقصا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف
الحركة فتحا وضما والاختلاف بين الشرك وهو حبالة الصياد والشرك بمعنى الاشراك انما هو بحسب
اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا واختلاف حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط
والمفرط من التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركة وسكونا واختلاف حال الراء تخفيفا
وتشديدا لان الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين
فلذلك جعل مفرط ومفرط كالشرك والشرك متفقين في المادة مختلفين في الهيئة فاعلم
ذلك حتى لا اشكال عليك الحال في عدهما من المختلفين في الهيئة فقط ومن ههنا تعرف ان المراد
ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخطية لا النوعية قوله وان يختلفا بزيادة حرف وذلك
اما في الاول كقولك مالى كالى او في الوسط نحو جدى الى الحظ وجندى جندى اى اجتهادى ويجى
وقد عرفت ان المشدد كالمخفف فلا اختلاف بينهما الا بزيادة الهاء او في الآخر نحو كاس كاسب
والاول اسم فاعل من كساه يكسوه قوله التجنيس المضارع او المطرف الى بجبة بابجاشت
وقيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين وتقارب المخرج معتبر في الكل
فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كدامس من دمس الظلام اذا اشتد وطامس من

طس الطوبق دروس والمحي بعالــــ مبى وبعى كنى لىلــا امس وطوبق طامس والملحق بالتجنيس نحو حسب وهو ما يرمى فى النار وحسب وهو ما يعد من المفاخر واما فى الآخر نحو كتب ضعف قرب وكثم وهو لما معنى الصرف تقال كثمه من الامر اى صرفه او بمعنى سعة البطن والشبع فالاكثم يطلق على البطن والشبعاء ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم فى الحرفين بل اورد مثالا من الذى الفين بحر فين فى الوسط ومعنى خشستين جعلتين ضعيفى الخط او القدر قوله وهو ان يختلفا لا مع التفاوت هذه العبارة تتناول الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا الاول قوله سمى تجنيس تصحيف وذلك لانه قد تصحف احدهما بالآخر وسمى تجنيس الخط ايضا لتساويهما فى صورة الخط الا ان التجنيس الصحيح والخطى وهو ان تشابه اللفظان فى الكتابة يوجد فى غير اللاحق ايضا والغايث من الغيث وهو الافساد قوله اذا اورد على نحو قوله اى اذا اورد المتجانسان بحيث يكون احدهما ضما للآخر لصيقا به سمى ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا سواء كان منها تجنيس تام مثل وجد وجد ولج ولج او تجنيس لاحق نحو هيتون ليتون وسبا بنبا او تجنيس مذيل نحو نغم وغم ودسم وسم قوله سمى تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما خالف كل من المتجانسين صاحبه بحرفين متقاربين المخرج توهم ان التجنيس مطرف وليس كذلك لعدم كون الحرفين مجتمعين بحيث كان الحرفان الاخيران منها اعنى العين والغين متفقين فى صورة الخط تخيل انه تجنيس خطى وليس كذلك لاختلاف الحرفين الاولين اعنى اللام والراء فى صورة الكتابة وقيل لو كان عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف اولا ما لكان مضارعا فقد تجاذبه صنعتان فلذلك سمى مشوشا قوله سمى متشابها لتشابه المتجانسين التام فى الخط وان اختلفا فى التركيب والافراد فان الاول مركب اضافى اى لم يكن صاحب هبة والثانى مفرد اسم فاعل من ذهب وان اتفقا فى الخط ايضا سمى التجنيس مفروقا لافتراقهما فى صورة الكتابة فان قيل كما ان قوله جام لنا مركب من اسم لا وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول اجيب تارة بان كون احد المتجانسين مركبا لا ينافى كون الآخر ايضا مركبا واخرى بان اسمها وخبرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل والمفعول المتصل به ...

فاعلم كما ملنا فانها بيعة ان فى العرف لفظا واحدا قوله وما يلحق بالتجنيس اى يلحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع بين شيئين شبه الاشتقاق وهى ما يشبه الاشتقاق وليس به فان قال اجوف وادى من القول والقالين ناقص يائى بمعنى قلاه يقليه اذا ابغضه وكذا الجنى منقوص يائى من جنيت والجنة مضاعف من جن اى ستره فليس من اللفظين فى كل واحد من المثالين رجوع الى اصل واحد فى الاشتقاق الا انه قد يتوهم فى بادى الرأى والثانى ان يكون اللفظان راجعين فى الاشتقاق الى اصل واحد فاقم ماخوذ من قام والقيم فيعل منه والريحان يقع النبت المعروف او الرزق ماخوذ من الروح والراحة اذ لم يوجد فى اللغة تركيب الراء مع الياء والحاء فالروح اصله الواو ومعنى قوله فروح وريحان رحمة وسعة رزق قوله ومن جهات الحسن عند اسلوب الكلام فى باقى الاقسام تعدد هنا جهات الحسن ولم نقل من القسم الثانى اودمنه تفننا فى العبارة واراد بالكلمتين المتكررتين ما يتحد معناهما وبالمتجانستين ما يعم اقسامها وبالملحقين ما يعم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله كما اذا املت اورد مثالا من عند نفسه مكررا لوقوع الكلمة الاخرى فى احد مواضعها الخمسة وقد ناقشه عدالخامس من رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى والرواية فى شهر فتح الهاء من اشتهر الناس بكذا وقبلها اشتهر بمعنى وضح وظهر قوله والاحسن فى هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار اى لا يكون الكلمتان مكررتين بل اما متجانستين او ملحقتين بهما وان كان هذا احسن لحصول الافادة فى صورة الاعادة قوله ومن جهات الحسن القلب وهو على قسمين قلب الكل وهو ان يكون حروف احد اللفظين معكوسة الترتيب بتمامها فى اللفظ الآخر كالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان يعكس ترتيب بعض حروفه فى الاخر كالعورات جمع عورة يعنى النقائص القبيحة والروعات جمع روعة وهى الخوف ومثال المقلوب المجنح اى الذى جعل كجناحين قول الشاعر لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال والمقلوب المستوى هو ان يكون مجموع الكلمتين او الكلمات شعرا وغيره بحيث اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه فمن غير الشعر نحو قوله كل فى فلك ملك وقال اذا تاخ وقوله تعالى ربك فكبر وفى الشعر

الا فى بيت كحشو الحروف ... ... هقهقه كان عينيها فى مصراع كقول الآخر ... ... الى اعطاه والارمل من لا زوجة له عراى اتى والم بك طالبا منك ... ... من رعاه حفظ واسا من اسوت الجرح اى داويته ومن اسوت بينهم اى اصلحت وقد يجعل مقصورا من اساء او مقيدا من اسى بالكسر اذا حزن يقال كبا الوجه يكبو كبوا اذا سقط قوله ومن جهات الحسن الاسجاع جمع الاسجاع قصدا الى الكلمات التى هى اواخر الفقر بمنزلة القوافى فى النظم ولو بدله بالسجع وشبهه بالتقفية لكان انسب بالتقدم وتاخر من ايراد المحسنات البديعية بالمعانى المصدرية والقافية على المذهب الصحيح من اخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذى هو قبل ذلك الساكن وقيل مع ذلك المتحرك ايضا وقيل هى الكلمة الاخيرة من البيت وقد تطلق القافية على الروى وهو الحرف الذى بنى عليه الشعر ونسب اليه فيقال القصيدة لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل القرآن تادبا لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوه والترصيع فى اللغة ان تجعل فى احد جانبى العقد من اللآلى مثل ما فى جانب الآخر وفى الاصطلاح هو ان يكون جميع ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او اكثرها مساوية الاوزان موافقة الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز لما يقابلها فى القرينة الاخرى مثال المساواة فى الوزن والتقفية فى جميع الالفاظ قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم لان حرفى العطف اعنى ثم فى المثال الاول والواو فى المثال الثانى لا مقابل لهما فى القرينة الاولى ومثال تساوى الوزن والعجز فى بعض الالفاظ وتقاربهما فى بعضها قوله وآتيناهما الى آخره فان آتينا تقارب هديناهما فى الوزن والمستقيم يقارب المستبين فى العجز قوله واصل الحسن فى جميع ذلك اى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ توابع للمعانى وذلك بان يترك المعانى على سجيتها فتكتسى من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واذا جعلت المعانى تابعة للالفاظ بان يقصد الى تحصيل المحسنات اللفظية ويجعل ذلك مقصودا اصليا جاءت الالفاظ متكلفة و

وتشويش ... المعانى ... كثمل من خشب فى غمد من ذهب ... بعض المتاخرين من الكتاب والشعراء ترى ايثارا للمحسنات اللفظية البديعية حتى ... انه اذا اجمع عدة منها فى كلامه فلا باس فى ان يخفى المقصود منه فى خبايا ويتوقع سامعه منه ... فى خبط عشواء وقد يقال اشار بقوله جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة والمقابلة مثلا قد تذهب بماء الكلام وتوجب الخلل فى الانتظام الا ان قوله ان يكون الالفاظ توابع للمعانى يمنع الحمل على هذا المعنى وكذا المنفعة تفسير لما ذكرا والا فقوله اعنى ان لا يكون اى الالفاظ متكلفة اى ما تيا بها مع كلفة ومشقة قوله ويورد الاصحاب هنا اى فى فن البديع انواعا من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة كقول الحريرى فتنتنى فجننتنى تجنى بتجن يفتن غب تجنى او غير منقوطة كخطبته المعروفة الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الآلاء او كون بعضها منقوطة والبعض الآخر غير منقوطة وذلك اما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كرسالته الخيفاء الكرم ثبت الله جيش سعودك يكذب والكوم غض الدهر جفن حسودك كشين واما بان يكون حرف منقوطا وآخر غير منقوط كرسالته الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعقوته يلب والخيف بالتحريك ان يكون احدى عينى الفرس سوداء والاخرى زرقاء والرقطة ان يكون فى الشاة نقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى تحسين الخط دون اللفظ وكذا ما يعبر من اتصال الحروف الكلمات ويسمى الموصل كما فى قوله فتنتنى البيت او انفصالها ويسمى المقطع كقوله الوطواط وادرك ان زرت دار ودود دراوورد اداور داد وورد او لما اختصر المص الكلام فى المحسنات البديعية وفوض استخراجها اليك تابعناه فى ذلك لان مباحثها مستوفاة فى كتب اخر فعليك بها ان لم تقدر على استخراجها قوله واذ قد تحقق اى اذ قد علمت على وجه التحقيق ما ذكر فى المقدمة من حدى العلمين وما ضبط وفصل فى الفصلين من معاقد بيان ومسائلهما ان علم المعانى هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة صياغات المعانى فى صور متفاوتة وتاديتها بطرق مختلفة وانما وحد لفظ العلم المضاف اليهما اشارة الى توقف الانتفاع منها وكون البيان شعبة من المعانى وتبين غاية العلمين تهيئا بقوله ليتوصل بها الى

بمعرفة الخواص والصياغات الى توفية مقامات الكلام حقها اى باعتبار ما تقتضيها من
الخواص وما يناسبها من الصياغات بناء على ان الغاية المذكورة فى المقدمة هى الاحتراز عن
الخطاء فى التطبيق والمطابقة بناء على ان المقصود الاصلى هو الاتيان بالصواب اعنى التوفية
التى ذكرنا والاحتراز عن الخطاء وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت الوسيلة المشهورة
بادى الراى جعلها غاية هنالك ثم ذكر ههنا ما هو الحقيقة وقيد التوفية بحسب ما يفى به قوة
ذكائك الحسية لان ذلك هو المقدور المطلوب من تحصيل هذين العلمين قوله
وعند كلم جملة حالية ولفظ علم منون وان مقام الاستدلال مفعوله وعلمت جواب اذ قد
تحققت والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرع فى تكملة علم البلاغة وذلك ان من جملة مقامات
الكلام مقام الاستدلال على المطالب التصديقية المتوقفة على تصورات المؤدية الحاجة
الى الحد فلزم صاحب علم المعانى والبيان معرفة الخواص الاستدلالية ومعرفة تاديتها
بالطرق المتفاوتة فى وضوح الاستلزام والمصنف لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه
ان لا يضيع شيئا من جملته فوجب ان يورد فى كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه
جزء من علم البلاغة كما صرح به فيما مر وحققه ههنا وهذا آخر ما يسر الله تعالى بمنه ولطفه
من كشف فوائد هذا العلم ونظم فرائده ونسال الله سبحانه ان ينفع به المسترشدين وان
يجعله ذخرا لنا يوم الدين وقد وقع الفراغ من تاليفه اواسط شوال من سنة ثلث وثمانين
وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير اتفق اتمام الكتابة على يد العبد الضعيف

المذنب الراجى الى رحمة ربه الغنى
محمد بن غياث الدين بن صدر الدين
الجبارقى رزقه الله غاية ما يتمناه
ونهاية ما يترجاه آخر صفر
من سنة ثلث وعشرين وثمانمائة
والحمد لله اولا وآخرا
وكما هو اهله
م

[illegible]

